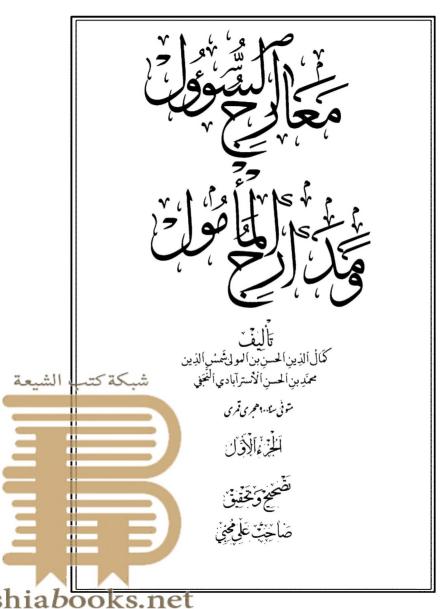
# معارج السؤول ومدارج المأمول

قانيف: كمال الدين الحسن بن المولى شمس الدين محمد بن النحسن الاستر آبادي النجفي

> تصحيح وتحقيق: حاجب على المحيى



mktba.net **<** رابط بديل

استر آبادي نجفي، حسن بن محمد، قرن ٩ ق.

/معارج السَّوْول ومدارج المِأمولُ/ معارج السّوْول ومدارج المأمول/ تأليف: كمال الدّين الحسن بن المولى شمس الدين محمّد بن الحسسن الاسترابادي النبعفي؛ تصحيح وتسعقيق: صاحب عملي مسحبي. قسم: أحسن الحديث، ١٣٨٨ -

ج. ١ \_ (أحسن العديث)

الدوره ( دوره ) ISBN: 978 - 964 - 5738 - 14 - 1

۱SBN: 978 - 964 - 5738 - 18 - 9 (١٠٠٠) مريال: (ج. ١٥١٨ - 1888)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فییاً.

١. تفاسير فقهي \_\_شيعه. ٢. قرآن \_\_احكام و قوانين. ٣. تفاسير شيعه \_\_قرن ٩ق. الف. محتي، صاحب عُلي، مُصحح . ب. عنواُن ج .عنوان: مُعارج النَّتُوول و مدَّارج المأمولُ. ٦م ٥ (الف /٦/ BP۹

كتابخانه ملى ايران

- V9 \_ Y0A9



# مؤسّسة أحسن الحديث

معارج السؤول و مدارج المأمول /ج ١ 🗉 الكتاب:

كمال الدّين الحسن بن المولى شمس الدّين محمّد 🗉 المؤلّف:

ين الحسن الاستر آبادي النجفي

صاحب على المحتى 🗉 التحقيق:

مؤسسة أحسن الحديث 🗉 الناشر:

> الأولى ١٤٣٠هـ 🗉 الطيعة :

> > الأول 🗉 الجزء:

ياسين 🗉 المطبعة:

🗉 الكمتة:

۸۰۰۰ تومان 🗉 السع :

شابك : (حلد١) ٩ - ١٨ - ٩٧٧٥ - ١٦٤ - ٩٧٨

شايك : (دوره) ١ - ١٤ - ٥٧٣٨ - ٩٦٤ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة لمؤسسة أحسن الحديث

قم ـ ص . پ ٣٦٩٧ - ٣٧١٨٥ - هاتف ٢٠٩٧٦٦٣- ٢٠ - ٢٥٣٨ - ١٩١٥١١٥٠ و

ساعدت المعاونية الثقافية من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي على طبعه.





## لِسَــمِ اللَّهِ الزَّكُمْنِي الزَّكِيدِ مِ

الحمدلله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

#### مكانة القرآن وأهل البيت ﷺ:

بعد الحمد والثناء شَهُ والصلاة والسلام على محمّد وآل محمّد على أحمد الله وأشكره لتوفقه إيّاي، إذ جعلني من السائرين على خطّ القرآن وأهل البيت على في العريق الوحيد لحل مشاكل الإنسانيّة في كافة الأصعدة والمجالات حيث إنّ الشَّا وصف القرآن بأنّه مصدر هداية للبشريّة حيث قال: \*ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتّقين أنّ، وقال أيضاً: \*إنّ هذا القرآن يهدي للّتي هي أقوم \*، (١) وقال الناس قد جاءتكم موعظة من ربّكم وشفاء لما في الصدور \*، (١) وقال عزّ من قائل مخاطباً رسوله الكريم: \*وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للنّاس ما نزّل إليهم ولعلهم معظة من ربّكم ولعلهم

١ ـ البقرة ٢/ ٢.

٢\_ الإسراء ١٩/١٧.

۳\_يونس ۱۰/۷۵.

٤\_ النحل ١٦/٤٥.

٥\_بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ١٠٨، ح ١١.

٦\_بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ١٢٤، ح ٥٠.

## ضرورة تفسير القرآن في عصر النزول:

في الوقت الذي نزل به القرآن الكريم في الجزيرة العربيّة لم يكن الناس يفهموا معاني القرآن الكريم، وكان يصعب عليهم فهم آياته الكريمة ولذلك كان النبيّ عَيْنَةً وأهل بيته وأصحابه يفسّرون ويبيّنون معاني القرآن الكريم وآياته الكريمة للناس.

#### ضرورة تفسير القرآن بعد عصر النزول:

و عندما ابتعد الناس عن عصر النزول بَدؤا يواجهون مشاكل كثيرة في فهم آيات القرآن وأحكامه، ولذلك أخذ العلماء والمفسرون على عاتقهم أن يبيّنوا ويفسروا ماأشكل عليهم وبذلوا جهوداً حثيثة ومضاعفة في سبيل الوصول إلى فهم وإدراك آيات القرآن وبحمدالله أتيت هذه الجهود ثمارها.

#### أسباب وجود التفاسير المختلفة:

نتيجة لجهود العلماء وأفكارهم برزت عدّة تفاسير، منها الروائية والعرفانيّة، والفلسفيّة، والتاريخيّة، والفقهيّة إلى الساحة الإسلاميّة، حتّى بلغت (٢٢٠٠) كتاب تفسير ونتيجة لهذه الكثرة من التفاسير اختلفت آراؤهم وأذواقهم حتّى ظهرت في العصور التي عاشوها، ومن جملة هذه التفاسير لهذه المعجزة الخالدة التي اهتم بها علماء الفريقين تفسير آيات الأحكام وتبيينها للمسلمين، ومن هؤلاء المفسّرين العالم العارف والفقيه البارع المفسّر الكبير المرحوم كمال الدين حسن بن شمس الدين الاسترآبادي المتوفى سنة ٩٠٠ ق الذي بذل جهوداً جبّارة في هذا المجال وقدّم هذا التفسير الذي بأيدينا.

#### شخصية المرحوم الأسترآبادي:

هو من مفاخر علماء الشيعة في القرن الثامن الهجريّ، وكان من كبار علماء الشيعة في التفسير والفقه.

ولد كمال الدين الحسن في بيت يجلّله العلم والتقوى والفضيلة في إسترآباد في طبرستان، وقد كان أبوه المولى شمس الدين محمّد من فقهاء عصره، وقد خضع الابن سنوات متمادية للتّربية العلميّة والعمليّة على يد أبيه، ثمّ درس في النجف الأشر ف على يد العالم العظيم الفاضل المقداد ، وبسبب النموّ العلميّ والتقوى العمليّة دخل بشكل مبكّر في زمرة أجلّة عصره، وقد ذكر صاحب «رياض العلماء» في ترجمة الحسن بن محمّد: «المولى الجليل كمال الدين حسن بن مولى شمس الدين محمّد... كان من أجلّة المتأخّرين عند الشيخ المقداد من أصحابنا» (١).

ولم يذكر تاريخ وفاة هذا الفقيه والمفسّر الجليل في التراجم، إلّا أنّ واقف كتاب معارج السؤول كتب في ظهر الكتاب بشأن مدفنه: قبر المولى حسن النجفيّ مؤلّف «معارج السؤول» معروف في مدينة تون (٢).

#### مؤلفًات المولى كمال الدين:

ومن بين مؤلّفات ذلك المرحوم وآثاره ما يلي:

١ ـ شرح كتاب الفصول النصيريّة في سنة ٨٧٠ هـ.

٢ ـ عيون التفاسير، في أربعة أجزاء.

٣\_معارج السؤول ومدارج المأمول في تفسير خمسمائة آية من آيات
 الأحكام.

١ ـ الميرزا عبدالله الأفندي الإصفهاني: رياض العلماء، ج١٠

٢\_ الذريعة إلى تصانيف التبيعة: آغاً بزرك الطهراني، محمّد حسن، رقم ٢٥٥١.

#### خصوصيّات الكتاب:

لقد صنف الكتاب في جزءين في تفسير خمسمائة آية من آيات الأحكام، وقد بدأ المؤلّف كتابه بحمد الله والثناء عليه، ثم بيّن كيفيّة تأليفه بهذا الشكل: «فقد أشار إليّ من طاعته حتم، واسعافه غنم، أن أستخرج من «عيون التفاسير»، الذي خصّني الله بتصنيفه... تفسير الآيات التي هي أصول الأحكام الشرعيّة وأدلّة الفروع الفقهيّة ومبلغها خمسمائة آية بحسب الكميّة».

وبذلك يتضح أنّ هذا الكتاب مجموعه مستخرجة من «عيون التفاسير» السابق ذكرها، وأشار في جزء آخر إلى أنّ أسلوب تأليفه مأخوذ من كنز العرفان للفاضل المقداد، فقال: «... وترتيبها على الترتيب الواقع في كتب المسائل الفرعيّة لشيخنا، بل شيخ العالم، نادرة نوع بني آدم، جامع الفروع والأصول... أبو عبدالله المقداد بن عبدالله بن محمّد السيوري النجفيّ».

بعد هذه المقدّمة توّج كتابه بمقدّمة الكتاب والأبواب الفقهيّة من الطهارة إلى الجنايات، وذكر بعده خاتمة، وفي بداية الكتاب يذكر المؤلّف بعض الفوائد باختصار تدور جميعاً حول التفسير والفقه، وقد نظّم كلّ واحد من الأبواب الفقهيّة على ثلاثة أقسام: مقدمة، تفسيرالآيات، والفروع الفقهيّة التي يبيّنها بالحروف الأبجديّة، وقد شرح أفكاره تحت عناوين مختلفة مثل: «كشف»، «تذييل»، «تحقيق»، «تبيين».

وقد تعرّض في هذا الكتاب إلى آراء الفقهاء وأقوال النحاة والقراءات المختلفة أيضاً كلّما مسّت الحاجة إلى ذلك.

وختم كتاب المعارج كما ابتدأه بحمدالله والثناء عليه، ثمّ ذكر تاريخ الفراغ منه بهذا الشكل: «كان إتمام هذه النعمة عصر يوم السبت الثامن عشر من جمادي الآخرة سنة إحدى وتسعين وثمانمائة على يد الفقير إلى اللطيف الحفيّ، الحسن

بن محمّد الحسن النجفيّ».

ونختم هذه المقالة بذكر أقوال المترجمين في هذا الكتاب: قال شيخنا النوري: «إنّه أحسن ما ألّف في آيات الأحكام وأبسط»(١). وقال آخر:

«وقد حذا بهذا الكتاب حذو الشيخ المقداد في «كنزالعرفان» ولكن هو أبسط وأفيد من «كنزالعرفان» بمالا مزيد عليه، وهو كتاب جليل كثير النفع في الفقه والتفسير، وقد ينقل عن هذاالكتاب سبط الشيخ عليّ الكركي في رسالة اللمعة في تحقيق أمر صلاة الجمعة»(٢).

#### عملنا في التحقيق:

الف و تقديراً للعلم والعلماء ونتيجة لما يحمله هذا السفر العظيم من خصوصية تميّزه عن غيره من التفاسير أخذنا على عاتقنا تحقيق هذا الأثر القيّم وفاءً لمؤلّفه العظيم وحتى تعمّ الفائدة للجميع، وعلى هذا الأساس قمنا بتوفير النسخ المطلوبة لتصحيحه ومقابلته وتحقيقه، وعددها ثمان نسخ، ستّة منها موجودة في إيران، وإليك تعدادها وخصوصيتها:

١- النسخة الأولى من مكتبة الإمام الرضائي في مشهد، برقم ١٣٧٧٨.
 كتبها إسحاق بن محمد في ٢١ رمضان ١٠٣٠ ه مذكورة في الفهر س
 ٢٦ ٢/١٨٦ ورمزنا لها ب(الف).

٢- النسخة الثانية فيها أيضاً برقم ١٤١٧، كتبها غياث الدين محمد بن شاه
 مرتضى في ٢٩ رمضان المبارك سنة ٩٨٨ همـ ذكورة فـي الفـهرس

١ ـ الذريعة: آغابزرگ الطهرانيّ، رقم ٢٥١٢.

٢\_رياض العلماء: الميرزا عبدالله أفندي الإصفهاني، ج ١٠.

٥٧١/١ ورمزنالها بر(ب).

- ٣\_ النسخة الثالثة فيها أيضاً، برقم ١٥٥٣، مذكورة في الفهرس ٤٥٥/٤
   ورمزنا لها بـ (ج).
- ٤ ـ النسخة الرابعة فيها أيضاً، برقم ١٠١١٣، عليها تعليقات من المؤلّف مذكورة في الفهرس ٦٨٦/١١ ورمزنا لها بـ (د).
- ٥ ـ نسخة الخامسة من مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران تحت
  رقم ٣٨٦٨ يعود تاريخها إلى ٩٧٧ ه وعليها تعليقات منقولة عن خط
  المؤلّف مذكورة في الفهرس العاشر القسم الرابع ١٩٠٠ ورمزنا لها
  ب(ه).
- ٦- نسخة السادسة من مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران ضمن
   مجموعة الطباطبائي برقم ٢٨٨ مذكورة في الفهرس العاشر القسم
   الرابع ١٩٠٠ ورمزنا لها (و).
- ب\_المقابلة مع النسخ المختلفة التي أعدّتها المؤسسة بعد انتخاب النسخة الأصليّة من حيث الخطّ وقلّة الأخطاء ورمزنا لها بر (الف)، ولأنّ نسخة (الف) كانت ناقصة انتخبنا نسخة (ب) لتكون النسخة الأصليّة، ولذلك أشرنا إلى ذلك في هامش الكتاب.

ج\_استخراج الآيات.

د\_استخراج الروايات من المصادر التي أشار إليها المؤلّف ﷺ، فكان سعينا في ارجاعها إلى الكتب الروائيّة التي أُلّفت خصيصاً في هذا المضمار.

هـ استخراج الأقوال من مصادرها الأصليّة إلّا في الموارد التي لم يكن بوسعنا استخراجها، وذلك لعدم توفّر الكتب في أيدينا فأشرنا إلى مصادرها الثانويّة.

و\_ تنميق الكتاب بالفصل بين المسائل والمطالب وتقويم نصوصه لسهولة القراءة وتيسير فهم الموارد أحياناً.

ز\_ تنظيم فهارس مختلفة للكتاب.

#### شكر وثناء:

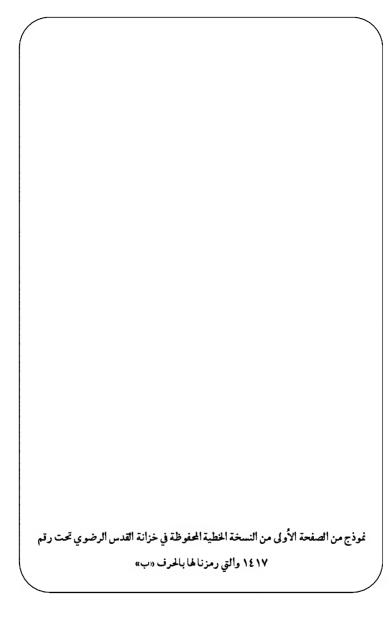
وفي الختام لا يسعني إلّا أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لجميع الإخوة والأصدقاء الذين شاركونا في تحقيق هذا السفر القيّم، وأخص بالشكر والتقدير كلّ من الإخوة حجّة الإسلام جنتي والإخوة أبي محمّد العادلي وأبي حسين الغرّاوي وأبي رعد الطائي، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يشملهم بعنايته ويوفّقهم لخير الدنيا والآخرة، أللهم اشرح بالقرآن صدري ونوّر بالقرآن قلبي وأطلق بالقرآن لساني وأعني عليه ما أبقيتني فإنّه لاحول ولاقوّة إلّا بالله العليّ العظيم، والحمد لله ربّ العالمين.

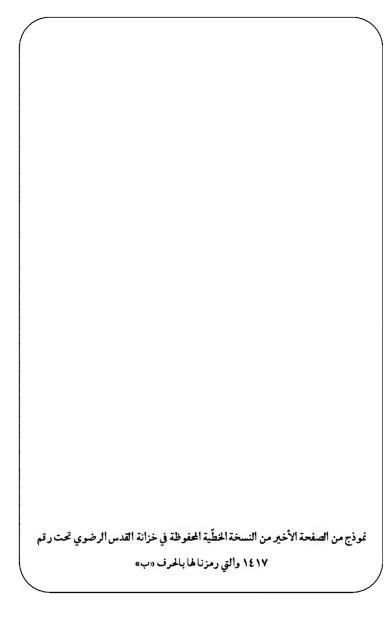
قم المقدّسة صاحب علي المحبّي ١٩٥٧/٦/٢٥..ش المطابق للرابع والعشرين من جمادي الأولى ١٤١٩..ق

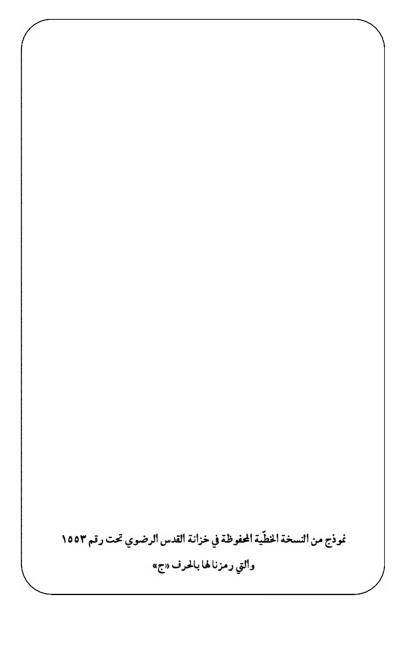


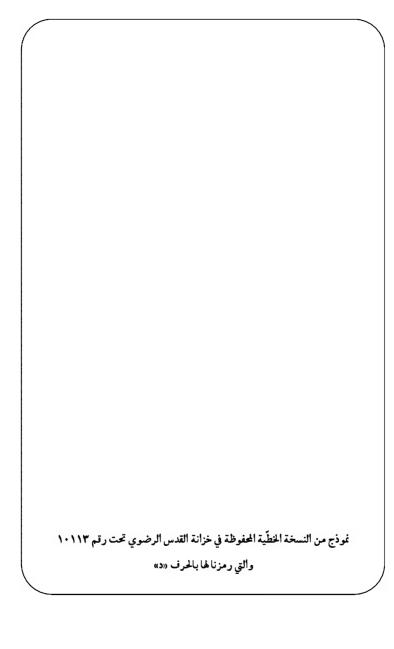
المحلفالأان وعلداعه فعلمه غضب ولهع فاسعطه وجودان كرزككن من شرح المصدر وللامن المسدار وكن قوار فعلم غضب للمسترمهما والدحه كلهاحسة الااللخ إعلامال أشدماه مرمن آحرا النظم ان سكون اسرا كلام الأمراكرة على الكف وقلية مطيئين الأيمان الواقحاك والاعان هوان لاعما فلدالج ته عماسا مداسا ماكل ارداد مد محتارداد خدصة وكلاكذ خداله لاراز دعنده العطا وهذا الاستناع وفدرالاملآ الثلاثممعناه ظرادالمكره تخالبكفومع اطبينان فليالإمان لايفتره للكذب كأمؤ اداحلالمستنفه تعالابتدا فالمعفائ أكره لست اعصب مس ربه ولسراد فالاحره عناسقطم وللخومن شرح بالكفي صدراا فاطمان صدد بالكفر وما اله ولوقل لا فَعَلِيْهِ عَضْ مَنَ الله ولهم عَناسَ عَظَمُ فِيلَ وَلَنْ عَنْ الله ولهم عَناسَ عَظَمُ فِيلُ وَلَنْ عَ فكةمن المسلمن بخلفوا عن رسوا إسم كريعدان ها حراله المدند فقصدا بذارهم مشركوامكرها فنس بعصهم وتمل الرخصة المهالفة وبصهم صرواليصص الابذاحتي لافي يدعم الابالعزيتين وقفدالملذلك ومما العاعدا ربام وسميلا شله ولمنا للمنكهن منهمما الادواواماعا رفقتنا فام واعطاتهما ارادوا ساندم كمحانفليه فترافرس لم إن مسان عادا فدكفوفغال كالاانعما دافر مداعانا من فرقه الح قدم واختلط الاعمان لحديده فالشكوم قوارتعمان الذبي في فاياننا لاعمون دلما الانزرلت فعاروالحهل والاحكون شاخى وابو المعاليناه غورقولانعام وهوفانت الاسابلالانزك حزها رفاك عباسها عآدالي لنحصها كبافعته ولكيف قلت ففالكيف بعث وسيلالذى وبزكر الهنهيج بوفعوا لنهم مسيرعس ويفول انتادوك معريم ماقلت عاجسرت لفوارنع الامزاكره وقلدمط بنالامان وروواجرة مسد

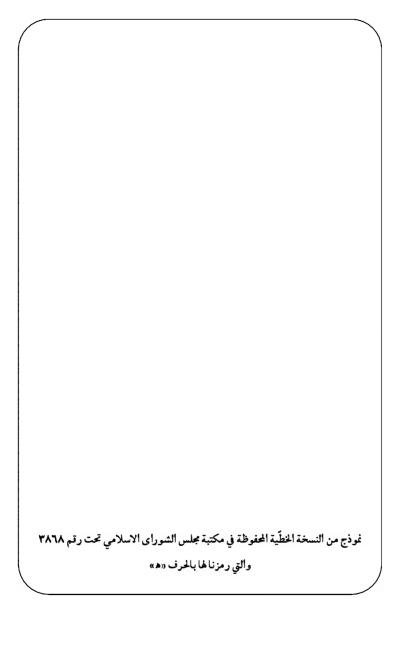
غوذج من النسخة الخطية المحفوظة في خزانة القدس الرضوي تحت رقم ١٣٧٧٨ والتي رمزنالها بالحرف «أ».







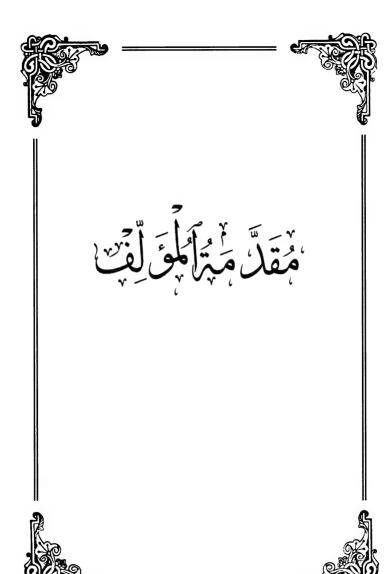




دوان. وها چارد مناصفارا الأنب وقبل تُزكيت له منت وقبل تثبيت و بطرحل جانس وفرا الأدوا نسايد صلوالك بالقوه بدوالها فون بأي والعنج من أرا ما شود يسال المسولية من العديد سي ما ألا الله للحقيقة والصاوت فافراد والأفرادل وصرمتانا ويأشاه والمضافي موجدمات أأباء مسريرين فالمستوان من المخص المالال ومن في إلى أنا المصادق وست الابناء المقوارهم فالفدت هايت مدعان أوراه ووسائران كالأيت بالأفار وهيارانس ميسره الناديع بالدخالونهم وعدال والمعافلة أنار المراجع المراجع ومؤولها وتروا المراجع المهارة ومنهم أناء عاران واستعفا النامي أتران أنيا وماحال والمعارة والأعاليات مشوب بالصدوعي الأعاث فكنوا أنهوالها الانعرافا ويستنس والمناع للسكال والوجه والطرائط فيتال في الما المار والمواق المار والما المعاديد والأصل وأرج وعنات العلل بالعف المستقلها و فدوان لواجلت والعظ والداء والمساحة لاستان الصاحبة الما مني الدفع البرحية معدب والمعولية النفونق موم وجودات وسنفوق المورث أرابي مينيا. كلندنا 6 دمجين بين المجدوم فنصب لغامل ويش ديوره تبينونا الصيائد أيود بيوري ويدوده الداند الما مخدم أن أبواء جايا كالنيزة بحل هذا عد إين بدأن بشاع ألان هج أو دائر بي ما مدا لفر من ما فو وعلي والمنظمة المشكاع وتلومنا وأراء وموسيا منقاك وأولوها عنوا الميصوص أرارا والمامانية والأرار المعرا ليستحيا البيصو والمناه وبلتص بعلب ووصفتا والقيال سندمنه عنوص ماعلوما سيحت بدوك وياسر وسيسة وللالتئاف لأاقصال والالصادر وكبامرانيا ماء واحترانا أور ماوالاصل الامرأ وحويب ولارر احض واحب إناله بتاله ها فلايماني المجعف أن الانتقاع الماللة فعطيه يهيد النزوع وصوار ويحت

غوذج من النسخة الخطّية المحفوظة في مكتبة مجلس الشوراي الاسلامي تحت رقم ٢٨٨ والتي رمزنا لها بالحرف «و»







#### بسيم الله الزَّفِي الزَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي الرَّفِي

#### رب يسر بفضلك ياكريم

الحمد لله الذي أدار رحى نظام العالم بهبوب رياح حكم أحكام الشريعة المصطفويّة، وأصلح شؤون بني آدم بإحياء نبات فلاة أذهان العلماء بإجراء مياه الأصول الفقهيّة في غصون أشجار حدائق حقائق المعاني القلبيّه، فأستعّدت لقبول سيول نكات دقائق الآيات القرآنيّه، وتهيّأت لأستخراج جواهر زواهر المعاني من لجج زواخر الألفاظ العربيّه، فتجلّت عرائس بنات أفكار المجتهدين من تحت أستار دلائل أوامر حكم الحاكمين على صفحات وجنات قراطيس المصنفين مخجّلة بها حسن الحور العين، مجمّلة سناء نواميس حكّام الدنيا والدين على شفار ذرى العزّ والتمكين، نحمده على أن جعل لنا من تلك المزايا نصيباً أوفى، ونشكره من أجل أن قسم لنا من تلك الهدايا شراباً أصفى، ونصلّي على من لولاه لم نخرج من زوايا العدم إلى مزايا الوجود فضلاً عن أن نمنح بمعرفة ما هو درج العروج إليه ممّا هو أساس الركوع وعماد السجود، ونسلّم على آله الذين هم أساس الكرم ومناة الجود من يومنا هذا إلى يوم الموعود.

أمّا بعد: فقد أشار إليّ من طاعته حتم وإسعافه غُنم أن أستخرج من عيون التفاسير \_الذي خصّنيّ الله بتصنيفه وأجرى براعة بناني على منوال، ﴿ وما رميت

إذ رميت ولكن الله رمي ١١٠٠، على صفحات طروس جمعه وتأليفه \_ تفسير الآيات التي هي أصول للأحكام الشرعيّة وأدلّة للفروع الفقهيّة ومبلغها خمسمائة آية بحسب الكميّة، وهي التي كان قد تصدّي لتفسيرها وترتيبها على الترتيب الواقع في كتب المسائل الفرعيّة شيخنا بل شيخ العالم نادرة نوع بني آدم جامع الفروع والأصول حاوى المعقول والمنقول شرف الشريعة والملّة والدنيا والدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمّد بن الحسين السيوري النجفي الله بخطيرة القدس سَرَّه، فأُمرت أن أحذو حذوه في الترتيب فتبعت أثره، وان كنت قـصير الخُطا ورميت عن قوسه، وإن كنت كثير الخطأ وتمثّلت بما تمثّل به قبلي الحريري (٢) في تتبّعه بديع الهمداني:

لسُعدَ شفيت النفس قبل التندّم ولكن بكت قبلي فهيّج لي البكاء بكاها فقلتُ الفضلُ للمتقدّم(٣)

فلو قبل مبكاها بكيت صبابة

ورتّبته على مقدّمة وكتب وخاتمة، مؤمّلاً بذلك الذكر الجميل في الدنيا والأجر الجزيل في الآخرة، وإنِّي لراج من أصحاب الذهن المستقيم وأرباب القلب السليم أن يسدُّوا الخلل ويعفو عـن الهـفوة والزلل فـإنّ الخـطأ والسـهو والنسيان لميخل منها أكثر أشخاص نوع الإنسان، وأن ينظروا فيما بلغتُ بناظر الرضا والإنصاف لا بعين الإزدراء والإعتساف.

وعين الرضا عن كلّ عيب كليلة ولكنُّ عين السخط تبدى المساويا(٤) وسمّيته معارج السؤول ومدارج المأمول مستعيناً (٥) في نيل المقصود

١ ـ الانقال ٨/١٧.

۲ ـ سُرح مفامات الحريري لأبي العبّاس: ج ١، ص ٢٠.

٣ ـ شرح مفامات الحربري لأبي العبّاس: بم ١٠ ص ٢٠.

٤\_ ديو آن الشافعي: ص ١٣ ٨.

ه\_ ج: «معيناً».

مقلمة المؤلّف ٢٥

بالملك المعبود أمّا المقدمة المشتملة على فوائد يفتقر الخائض فيما نحن بصدده إليها.

# الأولى: في التعريفات:

أصول الفقه لقباً (١٠): \_ علم بقواعد مستندة (٢) إلى إصطلاحات أدبيّة معرّ فة كيفيّة اقتباس الأحكام الشرعيّة الفرعيّة من الادلّة التفصيليّة.

والفقه: العلم بالأحكام الشرعيّة العمليّة المكتسبة من الأدلة التفصيليّة وهو ليس من باب الظنون، بل الظنّ في طريقه، والحكم عندي ما يكشف عنه خطاب من يرجى ثوابه ويخشى عقابه من طلب الفعل أو الترك بتيّاً أو تخيّراً، وقيل: خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلّفين بالاقتضاء أو التخيير، وقد أورد عليه إيرادات وأجوبة مذكورة في مواطنها.

الثانيّة: بيان غايته: وهي تجلّي النفس بتجلّي أحكام بارئها عليها من تحت الدلائل لينتظم لها أمر الدين والدنيا.

الثالثة: بيان مبادئه: وهي حدّه وفائدته واستمداده من الكلام والعلوم الأدسّة.

الرابعة: بيان موضوعه: وهو الأدلّة والأحكام من حيث إثبات الأدلّة والأحكام وهو الأحكام (٣) بالأدلّة، وقيل: الدليل فقط، والدليل لغة: المرشد وما به الإرشاد والمرشد: الناصب والذاكر واصطلاحاً: ما يمكن التوصّل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب، وقيل: إلى العلم به فتخرج الأمارة وهي لغة: العلامة واصطلاحاً: ما يلزم من العلم به الظنّ بوجود المطلوب، والمشهور عند

۱ \_ ج: «بفاء». ب: «لعنا» و: «لفبا».

۲\_ ج، ب: «مسنده».

۳\_ب: «أحكام».

المناظرين: وهو الذي يلزم من العلم به العلم لشيء آخر والشيء الأوّل هو الدالّ والتّاني هو المدلول والدالّ إن كان لفظاً فالدلالة لفظيّة وإلّا فغير لفظيّة واللّفظيّة إمّا بجعل الجاعل وهي الوضعيّة، والوضع: جعل اللّفظ بإزاء المعنى أو لا ولاتخلو، إمّا أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعيّة، أو لا وهي العقليّة ودلالة اللفظ على تمام مسمّاه مطابقة، وعلى جزءه تضمّن وعلى لازمه الذهني التزام.

والعلم حصول صورة الشيء في العقل والمراد به هاهنا الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، لأنّ ما يحصل في الذهن إمّا أن يقتر ن بالجزم أو لا والأوّل إن كان مطابقاً ثابتاً فهو العلم المعبّر عنه بالاعتقاد، وإن كان مطابقاً غير ثابت فهو اعتقاد المقلّد في الحقّ، وإن كان ثابتاً غير مطابق فهو الجهل المركّب، والثاني إن اقترن بترجيح أحد الطرفين فالراجح ظنّ، والمرجوح وَهُم وإلّا فهو الشكّ، ولا يحسن حمله هاهنا على شيء من الأقسام عدا الاعتقاد فتعيّن حمله عليه، وما يحصل في العقل إمّا أن يكون إدراكاً، بأنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة، ويقال له: العلم والتصديق، وإمّا أن لايكون كذلك ويقال له: المعرفة والتصور، وكلّ منهما إمّا بديهي أو كسبي، والبديهي: ما لا يتوقّف حصوله على نظر وكسب، والنظري: ما يتوقّف عليهما، والبديهي بهذا التفسير مرادف للضروري، وقد يطلق على المقدّمات الأوّليّة، وما أستُشكِل من تعريف قسمي التصديق بأنّ منه ما يكون الحكم فيه غير متوقّف مع توقّف الطرفين، أو أحدهما، مندفع بأنّه لا اعتبار يكوق الطرافين، أو أحدهما، مندفع بأنّه لا اعتبار بالحكم.

والنظري من كلّ منهما يكتسب من البديهي بطريق الفكر: وهو ترتيب أمور معلومة لتؤدّي إلى المجهول. وهذا عند من ذهب إلى أنّ الفكر مغاير للانتقال ويرادفه النظر، والحقّ أنّه الفعل المتوسّط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصال وهو مجموع الانتقالين به أعنى انتقال النفس من المجهول المشعور

به من وجه إلى التحركة في المعقولات إلى أن تجد مبادئ المطلوب ويتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص وينتقل منها إلى المطلوب فهنا انتقالان، والترتيب لازم للانتقال الثاني.

وإعلم إنّ الفكر قد يطلق على ما يقابل التخيّل أعني حركة النفس في المحسوسات وهو حركة النفس في المعقولات أيُّ حركةٍ كانت، وعلى ما يقابل البداهة وهو ما حقّقناه آنفاً، وعلى ما يقابل الحدس: وهو الحركة الأولى من الحركتين المذكورتين وما تنتهي إليه الحركة الأولى وتقع فيه الحركة الثانيّة، وقد يتعلّق بالترتيب في طلب المجهول التصوّري ما يحصل منه التعريف وهو الجنس، أعني المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، والفصل أعني المقول على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب أيّ شيءٍ هو في جوهره، والمركّب منهما المعرّف بهما هو النوع، وهو المقول على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب ما هو.

والخاصة: وهي المقولة على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب أيّ شيءٍ هو في عرضه وما يحصل منها (١) يؤدّي إلى مجهول تصوّري ويـقال له القـول الشارح: وهو حدّ تامّ إن تركّب من جنس وفصل قريبين، وناقص إن تركّب من جنس بعيد وفصل قريب، وقد يكون بالفصل وحده، ورسم تامّ إن كان مركّباً من الجنس القريب والخاصّة، وناقص إن كان مركّباً من الجنس البعيد والخاصّة وقد يكون بالخاصة وحدها. ولمّاكان العلم بالمعرّف سابقاً على العلم بالمعرّف إمتنع أن يُعرّف الشيء بنفسه وبالمساوي وبالأخفى سواء تـوقّف عـليه بـمرتبة أو بمراتب ووجب أن يقدّم الأعمّ لشهرته وظهوره وأن يحترز عمّا فيه غرابه وعـن

۱\_ب.و: هنهما».

المجاز والاشتراك إلّا إذا قامت قرينة معيّنة والتكرار إلّا أن تدعو إليه ضرورة ولابدٌ من المساواة في العموم والخصوص ليحيط بأفراده، أو يميّزه عمّا عداه، وهو حقيقيّ إن عرَّف الماهيات الحقيقيّة، إسميّ إن عرَّف الماهيات الاعتباريّة، وقيل: حقيقيّ إن أنبأ عن الذاتيّات الكلّيّة المركّبة، إسميّ إن أنبأ عن الشيء الملازم (۱) له، ولفظيّ إن أنبأ بلفظ أظهر مرادف، والإطراد والانعكاس شرط في الجميع، وفي طلب المجهول التصديقيّ ما يتركّب من الحجّة وهو القضايا، والحجّة مرادفة للدليل وقيل: هي الموصول القريب إلى التصديق، ويندرج تحتها القياس والاستقراء والتمثيل.

فالقياس: قول مؤلّف من قضايا متى سلمت لزم لذاتها قول آخر. والأستدلال فيه بثبوت (٢) الحكم لجميع الأفراد على ثبوته لبعضها، أو ببثبوت الحكم لكلّ أفراد الآخر وهو إن اشتمل على عين النتيجة أو نقيضها بالفعل فاستثنائي وإلاّ فاقتراني، والقول مركّب يعمّ المعقول والملفوظ. والقضيّة: قول يصحّ أن يقال لقائله أنّه صادق أو كاذب. وهي حمليّة إن كان طرفاها مفر دين بالفعل أو القوّة، وإلاّ فشرطيّة، والمحكوم عليه في الحمليّة يسمّى موضوعاً والمحكوم به محمولاً، واللفظ الدال على النسبة الحكميّة رابطة، وتلك النسبة إن صحب القول بأنّ الموضوع محمول سميّت موجبة وإلاّ سالبة، والموضوع إن كان جزئيّاً فهي شخصيّة ومخصوصة، وإن كان جزئيّاً فهي شخصيّة ومخصوصة، وإن كان طبيعة كليّاً لم تُبيّن فيه كميّة الأفراد فمهملة وإلاّ فمحصورة، وما به تبيّن أسماء الكميّة سور، هذا إذا كان الحكم على أفراد الموضوع وإذا كان الحكم على طبيعته فطبيعيّة.

۱\_و: «بلازم».

۲\_ ج: «ثبوت».

مقلمة المؤلّف ٢٩

والشرطيّة إمّا من حمليّتين أو متصلتين أو منفصلتين أو حمليّة ومتصلة أو حمليّة ومتصلة أو من متصلة ومنفصلة، والقياس الاقتراني حمليّ إن تركّب من حمليّتين وإلّا فشرطيّ، والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمّى نتيجة، وباعتبار استحصاله يسمّى مطلوباً، وموضوع المطلوب أصغر ومحموله أكبر، وما يشتمل على الأصغر صغرى وعلى الأكبر كبرى، والمكرّر بينهما حدّاً وسطاً، والاقتران بينهما إيجاباً وسلباً وكليّة وجزئيّة يسمّى قرينة وضرباً. والهيئة الحاصلة من اقتران الوسط بهما حملاً عليهما أو وصفاً لهما أو حملاً على أحدهما ووصفاً للآخر ويسمّى شكلاً وهو أربعة:

فالأوّل: ماكان الوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. والثّاني: ماكان محمولاً فيهما.

والثالث: ماكان موضوعاً فيهما.

والرابع: ماكان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى.

ولانتاج كلّ منهما شرائط بحسب كمّيّة المقدّمات وكيفيّتها وبحسب الجهة. أمّا شرائط الأوّل بحسب الكمّيّة والكيفيّة فإيجاب الصغرى وكلّيّة الكبرى، والضروب المنتجة فيه باعتبار وجود هذين الشرطين أربعة:

الأوّل: من موجبتين كلّيّتين والنتيجة موجبة كلّيّة.

الثّاني: من كلّيّتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلّيّة.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئيّة والنتيجة موجبة جزئيّة.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلّية كبرى والنتيجة سالبة جزئية. والضروب بحسب الأصل ستّة عشر تحصل من اقتران إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات، لكنّ اشتراط الأمر الأوّل أسقط ثمانية، والثانيّ أسقط أربعةً. وبحسب الجهة فعليّة الصغرى فيسقط به ستّة وعشرون اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب الممكنتين في الثلاثة عشر فتبقى الاختلاطات مائة وثلاثة وأربعون.

وشرائط الثاني بحسب الكيفيّة اختلاف المقدّمتين إيجاباً وسلباً والكميّة كلّيّة الكبرى والضروب المنتجة فيه باعتبارهما أربعة أيضاً:

الأوّل: من كلّيّتين والكبري سالبة فالنتيجة سالبة كلّيّة.

والثَّاني: من كلِّيِّتين والصغرى سالبة فالنتيجة أيضاً سالبة كلِّيّة.

والثالث: من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كلّيّة، فالنتيجة سالبة جزئيّة.

والرابع: من صغرى سالبة جزئيّة وكبرى موجبة كليّة، فالنتيجة سالبة جزئيّة وقد سقط باعتبار الشرطين إثنا عشر ضرباً، وبحسب الجهة أمران كلُّ منهما أحد أمرين.

الأوّل: صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من الست المنعكسة السوال.

والثّاني: عدم استعمال الممكنة إلّا مع الضرورة أو مع الكبرتين المشروطتين فيسقط بالأوّل سبعة وسبعون اختلاطاً، وبالثّاني ثمانيةً، فيبقى المنتجة أربعة وثمانون،

وشرائط الثالث بحسب الكيفيّة إيجاب الصغرى والكمّيّة كلّيّة إحـدى المقدمتين والضروب المنتجة باعتبارهما ستّة:

الأوّل: من موجبتين كلّيّتين والنتيجة موجبة جزئيّة.

والثَّاني: من كلِّيّتين والكبري سالبة فالنتيجة سالبة جزئيّة.

والثالث: من موجبتين والكبرى كلِّيّة فالنتيجة موجبة جزئيّة.

مقلمة المؤلّف ٣١

الرابع: من موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كلّيّة كبرى فالنتيجة سالبة جزئيّة. الخامس: من موجبتين والصغرى كلّيّة والنتيجة موجبة جزئيّة.

السادس: من موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة كبرى فالنتيجة سالبة جزئيّة، فقد سقط باعتبار الشرطين عشرة أضربٍ لأنّ اشتراط إيجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب، واشتراط كليّة إحداهما حذف ضربين، وبحسب الجهة فعليّة الصغرى فيسقط به ستّة وعشرون اختلاطا فتبقى المنتجة مائة وثلاثة وأربعون.

وشرائط الرابع: بحسب الكمّية والكيفية إمّا إيجاب المقدّمتين مع كلّية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلّية إحداهما، والضروب المنتجة فيه باعتبارهما ثمانية:

الأوّل: من موجبتين كلّيتين (١١) والنتيجة موجبة جزئيّة.

الثّاني: من موجبتين والكبرى جزئيّة «والنتيجة موجبة جزئيّة»(٢).

الثالث: من كلّيتين والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلّية.

الرابع: من كلَّيِّتين والصغرى موجبة والنتيجة سالبة جزئيّة.

الخامس: من موجبة جزئيّة صغرى وسالبة (٣) كلّيّة كبرى والنتيجة سالبة جزئيّة.

السادس: من سالبة جزئيّة صغرى وموجبة كلّيّة كبرى والنـتيجة سـالبة جزئيّة.

السابع: من موجبة كلّية صغرى وسالبة جـزئيّة كـبرى والنـتيجة سـالبة

۱\_ج: «كأيّة».

٢ ـ ما بين القوسين ليس في: «و».

۳\_و: «وصغری سالبة».

جزئيّة.

الثامن: من سالبة كلّية صغرى وموجبة جزئيّة كبرى والنتيجة سالبة جزئيّة.

وبحسب الجهة خمسة:

الأوّل: كون مقدماته فعليّة.

الثاني: أن تكون السالبة فيه منعكسة.

الثالث: صدق الدوام في الضرب الثالث على صغراه بكونها دائمة أو(١) ضروريّة، والعرفيّ العام على كبراه بكونها من الست المنعكسة السوالب.

الرابع: كون الكبرى في الضرب السادس من المنعكسة السوالب وذلك إذا لم يصدق الدوام على صغراه.

الخامس: كون صغرى الضرب الثامن إحدى الخاصّتين وكبراه ممّا يصدق عليه العرفيّ العام. والضروب المنتجة فيه بحسبها من الضربين الأوّلين مائة وإحدى وعشرون، وفي الثالث ستّ وأربعون وفي الرابع والخامس ستّة وستون وفي السادس والثامن إثنا عشر وفي السابع إثنان (٢) وعشرون.

والشرطي خمسة:

الأوّل: ما تركّب من متصلتين والشركة بينهما إمّا بجزء تام وهو المقدّم أو التالي بكماله، وإمّا في جزء غير تامّ من أحدهما غير تامّ من الآخر، والقريب من الطبع هو الأوّل وتنعقد فيه الأشكال الأربعة والشرائط فيها ما مرّ في الحمليّات، وكذلك في عدد الضروب إلّا في الرابع، وكذلك حال النتيجة.

۱ ـ و : «و ».

۲\_و: «اثنا».

والثاني: ما يتركّب من منفصلتين وأقسامه كالأوّل إلّا أنّ المطبوع فيه ما تكون الشركة في جزء غير تامّ وتنعقد الأشكال الأربعة (١) فيه أيضاً بحسب الطرفين.

والثالث: ما يتركّب من حمليّة ومتّصلة وأقسامه أربعة والمطبوع منها ما كانت الكبرى فيه حمليّة والشركة مع تالي المتصلة وتنعقد فيه الأشكال الأربعة أضاً.

والرابع: ما يتركّب من الحمليّة والمنفصلة وهو ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الحمليّات إمّا أن يكون بعدد أجزاء المنفصلة أو أقلّ أو أكثر، وبعضهم لم يعتبر بالثالث.

والخامس: ما يتركّب من المتصلة والمنفصلة وأقسامه ثلاثة؛ لأنّ الشركة بينهما إمّا تامّ أو غير تامّ أو تامّ من إحداهما غير تامّ من الأخرى.

والإستثنائيّ: لابدّ أن تكون إحدى مقدّمتيه شرطيّة والأخرى وضع لأحد جزئيها أو رفع له ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه. وفي المتصلات ينتج الوضعُ الوضعُ والرفعُ الرفعُ، وفي المنفصلات بالعكس وشرط إيجاب الشرطيّة ولزوميّتها أو عنادها كليّتها أو كليّة الإستثناء، أللهمّ إلّا إذا اتّحد وقت الإتصال والانفصال ووضعهما. والشرطيّة فيه إن كانت متصلة فأستثناء عين مقدّمها ينتج عين التالي، ونقيض تاليها نقيض المقدّم دون العكس، وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقيّة فأستثناء أيّ جزء كان ينتج لنقيض الآخر واستثناء نقيض أيّ جزء كان عينَ الآخر، فيكون لها أربع نتائج، وإن كانت مانعة الجمع أنتج القسم الأوّل فقط، وإن كانت مانعة الجمع أنتج القسم الأوّل فقط، وإن كانت مانعة الخلو انتج القسم الثاني فقط، فيكون لكلٌ منهما نـتيجتان

١\_ب: «هيه الأسكال الأربعة».

فحسب، والمركّب مؤتلف من مقدّمات تنتج كلّ مقدّمتين منها نتيجة وهي مع مقدّمة الأخرى نتيجة أخرى إلى أن يحصل المطلوب فإن صُرّح بالنتائج سمّي موصول النتائج وإلّا مفصولها، والخلف: قياس ثبت بإبطال نقيضه وهو مركّب من قياسين أحدهما إقتراني من متصلة وحمليّة والآخر استثنائي.

والإستقراء: هو الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئيّاته وهو لايفيد إلّا الظنَّ.

والتمثيل: إثبات حكم في جزئيٌّ لثبوته في آخر لمعنى مشترك بينهما وهو المسمّى بالقياس في الأصول، ومواد الأقيسة إمّا يقينيّة، وهي إمّـا ضروريّة أو نظريّة، والضروريّات إن كان الحاكم فيها العقل فأوّليّات إن كفي تصوّر الطرفين في الحكم فيها وإلَّا فقضايا قياساتها معها، ولا بدِّ فيها من حضور الواسطة، وإن كان الحسّ فهي المشاهدات: وهي حسّيّات إن كان الحسّ الظاهر، و وجدانيّات إن كان الحسّ الباطن وإن كان مركّباً منها فمتواترات إن كان الحسّ السمع وإلّا فجزئيّات إن احتاجت إلى التكرار وإلّا فحدسيّات، والحدس: سرعة الإنتقال من المبادئ إلى المطالب، ويقابله الفكر، وما يؤلُّف من اليقينيّات برهان، وهو لميّ إن كان الحدِّ الأوسط علَّة لوجود النسبة في الخارج كما هو علَّة لها في الذهن وإلَّا فإنَّيُّ، وأمَّا غير يقينيَّة، وهي إن كانت قضايا يعترف بها الناس طرَّأُ فمشهورات، وشهرتها إمّا المصلحة(١١) عامّة، وإمّا الرقّة، وإمّا الحميّة، وإمّا الانفعالات من عادات أو شرائع، والفرق بينها وبين الأوّليّات عند الإلتباس إحتمال الكذب وبوجوب حكم العقل بالأوّليّات عند خلوّه عن المغايرات، وإلّا فإن كانت قضايا تَسْلم من الخصم لدفعه فمسلّمات، والقياس المؤلّف منها يسمّى جدلاً، وإلّا فإن

۱ ـ ب: «لمصلحة».

كانت مأخوذة متن يعتقد فيه، فمقبولات، وإلا فإن كانت قضايا يحكم بها مع إحتمال النقيض فمظنونات، والقياس المؤلّف منها يسمّى خطابيّاً، وإلا فإن كانت قضايا يخيّل بها لتأثّر النفس بسطاً وقبضاً فمخيّلات، والقياس المؤلّف منها يسمّى شعراً، وإلا فإن كانت قضايا يصدق الحكم بها في المحسوسات فقط في هميّات، والوهم، قوّة جسمانيّة بها تدرك الجزئيّات المنتزعة من المحسوسات، وممّا يعرف به كذبه بلوصه عند النتيجة بعد موافقة العقل في تسليم المقدّمات والقياس المركّب منها يسمّى سفسطة، وفائدته التحرّز عنه، أو تعليط الخصم وإسكاته، والمغالطة: قياس فاسد مادةً أو صورةً أو كليهما، ومن قابل به الحكم فهو سوفسطائي والجدليّ فمشّائيّ.

وأجزاء العلم: مبادئه؛ وهي ما يتوقّف عليه مسائله، والمسائل: وهي المطالب المبرهن عليها إن كانت كسبيّة، وجعل بعضهم الموضوع جزء منه، وفيه نظر، وهو: ما يبحث فيه عن عوارضي الذاتيّة وهي ما تلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لما يساويه.

إذا عرفت ذلك فاعلم إنّ القرآن في اللغة مصدر، وفي العرف علم لما نقل الينا بالتواتر أنّه أنزل على نبيّنا على الكلام المعجز. وقيل: هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف، وأورد عليه أنّه دوري، وأجيب عنه: إنّ المصحف معلوم وبين الكتاب والمصحف والقرآن ترادف عرفاً، وإن أختلف المعنى فيها لغةً، وقد يطلق على كلّ منها كلام الله وإن كان أعمّ، وهو عند الأشاعرة مشترك، وعند غيرهم لا يطلق إلاّ على اللفظيِّ المؤلّف من الأصوات والحروف القائمة بمحالها وهذا لاخلاف في حدوثه ولا في قدم الكلام النفسي فإنّ من أثبته قال بقدمه، ومن لم يثبته لا يتصور منه القول بأحدهما. وكلّ منها اسم للمؤلّف المخصوص «الذي

لا يختلف باختلاف التلفّظ وتشخِّصه بقراءة القارئ المخصوص» (١١ لاينافي ذلك؛ فإنّ المعتبر في الجميع الوحدة من حيث هي، وقد يصير شخصاً حقيقيًا لا تعدّد فيه أصلاً.

وكما يطلق ذلك الاسم على المجموع قد يطلق على كلِّ جزءٍ منه سورة كان أو آية أو بعضها، والكلمة والحرف الذي ركّب ذلك المجموع منهما منه أيضاً ولذلك يحرم على المحدث مس كلِّ منهما وما ثبت بالآحاد ليس منه والأقوى أنّه ليس حجّة وما عدا القرآت السبع آحاد والمحكم ما اتّضح معناه ويقابله المتشابه، وقيل: هو ما علمه الراسخون، والمتشابه: ما اختص الله سبحانه وتعالى بعلمه (۱)، وقيل: المتشابه، الحروف المقطّعة، والمحكم: ما عداها (۱) والخطاب بما لم يفهم غير جائز، فالظاهر أنّ الواو في ﴿الراسخون﴾ للعطف. ولماكان البحث عنه هاهنا من حيث دلالته على الأحكام الشرعيّة، وإفادته إيّاها من حيث إفادة اللفظ المعنى لزمنا البحث عمّا يتعلّق بالنظم أعنى اللفظ.

فنقول: قيل: اللغة تلفّظ وضع لمعنى، «وقيل: كلَّ لفظٍ وضع لمعنى» (٥) ولا يخفى عليك ما فيه، والأقوى أنّها وضع اللفظ للمعنى، والوضع تخصيص شيء بشيء ليفيد الأوّل الثاني عند «الإطلاق أو الإحساس وهو إمّا خاصّ لخاصً، أو كلّى لخاص.

واختَلفِ في الواضع، فذهب الأشعريّ <sup>(٦)</sup>» (<sup>٧)</sup> إلى أنّه اللهُ \_ تعالى \_ لقوله \_

۱\_مابين الفوسين ليس في: «ج».

٢\_ تفسير الطبري: ج ٣. ص ١٧٥.

٣\_ تفسير الطبري: ج ٣. ص ١٧٥.

<sup>\$</sup>\_آل عمران ٧/٣.

٥\_مابين الفوسين ليس في: «ج».

٦\_ التفسير الكبير: ج ٢، ص ١٦٦٠.

٧\_مابين الفوسين ليس في: «ج».

تـعالى: ﴿وعـلّم آدم الأساء كـلّها ﴾ (١) وقـوله: ﴿واخـتلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ما نزّل الله بها من سلطان ﴾ (٣)، وأبو هاشم إلى أنّه البشر؛ لأنّه لو كان الله ـ تعالى ـ فالتوقيف إمّا بالوحي فتقدّم البعثة وهي متأخّرة لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وما أرسلنا من رّسول إلّا بلسان قومه ﴾ (٤)، أو بخلق (٥) علم ضروري وهو إمّا في عاقل وهو محال للزومه عدم التكليف، أو الدور أو في غيره وهو بعيد.

وأُجيب عنه: بأنّ الخلق في العاقل لا يقتضي عدم التكليف.

ودلالة اللّفظ ليست منحصرةً في الوضع لدلالته عقلاً وطبعاً، وهو إسّا مركّب أو مفرد والمركّب: ما قصد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه فالمفرد: ما لم يقصد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه. ومدلوله إمّا كلّى أو جزئيّ.

والأوّل: إمّا ذات وهو اسم الجنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة  $^{(7)}$  بينهما وحينئذ  $^{(V)}$  إن اعتبرت من طرف الذات فهو الصفة وإن اعتبرت من طرف الحدث فهو الفعل، والكلّيّ إن استوى معناه في أفراده فهو متواطٍ وإلّا فمشكّك، وهـو $^{(\Lambda)}$  ثلاثة أقسام.

والثاني: إن كان وضعه كذلك فهو العلم وإلّا فهو الحرف إن كان معناه في غيره وإلّا فهو المضمر إن كانت له قرينة تعيينيّة في المخاطب وإلّا فهو السم

١\_البفرة ٢١/٢.

۲\_ الروم ۲۰ ۲۲.

٣\_ الاعراف ٧١/٧.

٤\_إبراهيم ١٤/١٤.

**٥\_ھ**: «بحلق».

٦\_ب: «شبهه».

۷\_لیس في: «ج»و: «معناه».

۸\_ ج، ب: «علی».

الإشارة إن كانت حسّية وإلّا فهو الموصول فظهر أنّ الموصول وأخويه والحرف متعاكسان لتحصّل الحرف لمعنى في الغير والموصول وأخويه بمعنى فيه، وإنّ الحرف<sup>(۱)</sup> والفعل مشتركان في الدلالة على معنى ثابت (۱) للغير ولذلك امتنع الحكم عليهما، وأنّ مدلول الفعل كلّيّ دون الحرف وأنّ العلم واسم الإشارة والمضمر والموصول مدلولها جزئيّ فليتأمل. وأنّ اسم الجنس موضوع لغيرٍ معيّن، والتعيين إنّما يستفاد من اللّام بخلاف علم الجنس فإنّه موضوع لمعيّنٍ بجوهره.

واعلم أنّ اللَّفظ باعتبار إفادته المعنى بالوضع فيه تقسيمات أربعة:

الأوّل: باعتبار الوضع فإنّه ينقسم إلى الخاصّ والعامّ والمشترك والمؤوّل لأنّه إمّا أن يدلّ بالوضع على واحد أو متعدّد والأوّل إن كان على الإنفراد فهو الخاصّ وإلّا فهو العامّ، والثّاني إن ترجّح بعضها على البعض فهو المؤوّل وإلّا فهو المشترك، وقيل: الدلالة على المتعدّد إن كان بطريق الشمول فهو العام وإن كان بطريق البدل من غير ترجيح فهو المشترك ومعه فهو المؤوّل، وقال بعضهم: إن لم يُرجّح (٣) بدليل ظنّيّ فهو المشترك ومعه فهو المؤوّل ويدخل المنسوخ في قسم المشترك.

الثّاني: باعتبار استعماله في المعاني إلى الحقيقة والمجاز والصريح والكناية؛ لإنّه إن استعمل في موضوعه فحقيقة وإلّا فمجاز، وكلّ منهما إن ظهر فيه المراد فصريح وإلّا فكناية.

الثالث: باعتبار رجوعه إلى بيان المتكلم إلى الظاهر والنصّ والمفسّر

۱\_ه: «حروف».

۲\_ ب: «معيّن».

۳\_ ج. ه : «يترجح».

مقدمة المؤلف

والمحكم وإلى ما يقابلها؛ لأنّه إمّا أن يكون ظاهر المراد للسامع أو لا، والأوّل إمّا أن يقترن بقصد المتكلم فهو الظاهر وإلّا فإن احتمل التأويل أو التخصيص، فهو النصّ وإلّا فإن قبل النسخ فهو المفسّر وإلّا فهو المحكم، والشاني إن كان عدم ظهوره لغير الصيغة فهو الخفيّ وإلّا فإن أمكن دركه بالتأمّل فهو المشكل وإلّا فإن رجى البيان فهو المجمل وإلّا فهو المتشابه.

الرابع: باعتبار الدلالة إلى العبارة والإشارة والدلالة والإقتضاء لأنّه إمّا أن يستدلّ فيه على ثبوت الحكم بنفس النظم أو لا، والأوّل إن كان النظم مسبوقاً له فالعبارة وإلّا فالإشارة، والثاني إن كان مفهوماً لغـةً فـالدلالة، وإن كـان شـر عاً فالإقتضاء. والتباين بين بعض هذه الأقسام قد لا يكون إلّا باختلاف الحيثيّات هذا إن اتَّحد اللَّفظ والمعنى وإن تكثرا معاً فهي الألفاظ المباينة، وإن تكثَّر اللَّفظ خاصّة فالمترادفة، وإن تكثّر المعنى خاصّة. فإن وضع أوّلاً لمعنى ثمّ استعمل في الثاني لالمناسبة فهو المرتجل ومعها فهو المنقول إن غلب المنقول إليه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار الناقل. وأمّا المركّب إن صحّ السكوت عليه فهو التام، وإلَّا فهو الناقص، والتامِّ إن احتمل الصدق والكذب فيهو الخبر وإلَّا فيهو الإنشاء. والإيراد بأنّ الصدق مطابقة الخبر للواقع، والكذب عدمها فيلزم الدور، مندفع بأنّ الصدق مطابقة النسبة الإيقاعيّة والانتزاعيّة للواقع. والكذب عدمها، والإنشاء إن دلٌ على طلب فعل دلالة وصيغة وكان المقصود حصول شيء فيي الذهن من حيث حصوله فيه فهو الإستفهام، وإن كان في الخارج فهو مع الإستعلاء أمر، ومع التساوي إلتماس ومع الخضوع سؤال ودعاء، وإن دلُّ على طلب تركٍ كذلك فهو نهي وإن لم يدلُّ على طلب فهو تنبيه ويندرج فيه التمنّي والترجّي والقسم والنداء.

الأُولى: إنّ النكرة مع الشرط في صورة الإثبات كالنكرة المنفيّة وفي النفي كالنكرة المثبتة.

الثانيّة: إنّ النكرة الموصوفة بعامّةٍ كالمنفيّة وبالخاصّة كالمثبتة وذلك لأنّ في النكرة معنى الوحدة والجنسيّة، فإذا عمَّ الوصف اخرجها عن الدلالة على الوحدة فيعمّ عموم الجنس وإذا خصّ كانت على ما هي عليه من معنى الوحدة فلا تعمّ، وأيضاً إنَّ تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر مشعِر بأنّ مأخذ اشتقاق الوصف علّة لذلك الحكم فيعمّ الحكم بعموم علّته وهذا مراد من قال: الصفة والموصوف كشيءٍ واحد بعمومها عمومه. ويدلّ على هذا الأصل إنّه لو حلف لا يجالس إلا رجلاً يحنث بمجالسته رجلين ولو حلف لا يجالس إلا عالماً لم يحنث بمجالسته عالمين أو أكثر، ويؤيّد ذلك القطع بالعموم في \*ولعبد مّؤمن خير من مّشرك \*(۱) و \*قول مّعروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى \*(۱).

الثالثة: «إنّ الوصف وإن دلّ على الخصوص لاينافي العموم لإختلاف الحيثيّة، وقولهم إنّ اللّفظ الواحد لا يكون» (٣) خاصاً وعامّاً باختلاف الحيثيّين مخصوص بالحقيقيّ.

الرابعة: إنّ النكرة قد تعمّ في صورة الإثبات لدخول «كلّ» عليها ولاستغراقها الأفراد بحسب المقام كقولهم: كلّ رجل يأتيني فله درهم، وعلمت نفس، وتمرة خير من جرادة.

الخامسة: النكرة في غير ما ذكر للخصوص لكنّها في الإنشاء لنفس

١ ـ البفرة ٢٢١/٢.

٢\_ البفرة ٢٦٣/٢.

٣\_مابين الفوسين ليس في: «ج».

مقدمة المؤلف ٤١

الحقيقة، وفي الإخبار لفرد مبهم وكون مثل أعط الدرهم فقيراً، وأن تذبحوا بقرة يدلّان على جواز إعطاء أيّ فقير شاء وذبح أيّ بـقرة شـاء، لا يـقتضي العـموم بالمعنى المشهور.

السادسة: إنّ المفاد إن كان نكرة فغير وإلّا فعين، فالأقسام أربعة والبناء على الثاني فإن كان نكرة فغير وإلّا فالمناسب التعريف بناء على السبق في الذكر وإنّ العهد هو الأصل سواء كان الأوّل معرفة أو نكرة، وإن كان معرفة فعين بناءً على العهد الذي هو الأصل سواء كان الأوّل معرفة أو نكرة وقوله \_ تعالى ـ: ﴿ وهو الذي في السهاء إله وفي الأرض إله ﴾ (١) وقوله: ﴿ لولا نزِّل عليه آية من ربّه قل إنّ الله قادر على أن ينزّل آية \* (١)، وقوله: ﴿ ثمّ جعل من بعد ضعف قوّة ثُمَّ جعل من بعد قوّة ضعفاً ﴾ (٣) وقوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ (٤) إلى قوله: ﴿ إِنَّا أُنزِل الكتابِ ﴾ (٥) وقوله: ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحقّ مصدّقاً لما بين يديه من الكتاب؛ (٦٦) وقوله: ﴿ أَنُّما إِلْهُكُم إِلَّهُ وَاحْدُ ﴾ (٧) وقول الحماسي:

## \* صفحنا عن بني ذهل.... البيت \* (^)

وغير ذلك ممّا هو على خلاف الأصل لايقدح فيما ذكرناه؛ لأنّ كلامنا في بيان الأصل، والإستعمال قد يكون على خلافه، وممّا هو جارِ على الأصل قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فَرَعُونَ رُسُولاً ۞ فَعْصَى فَرَعُونَ الرُّسُولُ ﴾ (٩) وقبوله

۱ ـ الزخر ف ۸٤/٤٣.

٢\_ الأنعام ٢/٧٧.

٣\_ الروم ٢٠٠ ٥٤.

٤\_ الأنعام ٦/١٦.

٥\_ الأنعام ٦/٦٥١.

٦ ـ المائدة ٥/٨٤.

٧\_الكيف ١١٠/١٨.

٨\_جامع الشواهد: ج ٢، ص ٦٩.

٩\_ المرَّيِّل ٧٣/٥١. آ

تعالى: ﴿فإنّ مع العسر يسراً \* إنّ مع العسر يسراً ﴾ (١)، وقوله: ﴿ثمّ آتينا موسى الكتاب ﴾ (٢) إلى قوله: ﴿وهذا كتاب ﴾ (٣) وأمثاله كثيرة، هذا ما انتصبنا لأجله ممّا قصدنا ذكره في المقدمة فلينهض إلى ما هو المقصود بالذات.

۱ ـ الانشراح ۱ ۸/۵ ـ ۳.

٢\_ الأنعام ٦/٥٥١.

٣\_ الأنعام ٦/٥٥١.





# المنابع المناب

ٯ<u>ؘٚڣ</u>ؙێؘؘؙٚٳٚۿٚڣؗڝؙؙؚٷڮ

ٱلۡفَصُٰڵؙؚٚٵؙؚڵؚۏؙؖڸڶ

فِي مَا هِيَّتُ ٱلطَّاكِٰ لَا أَوَا قَيْسَامِهُا







# لِسُــمِ الْلَهِ الزَّكُمٰنُ الزَّكِيــمِّ

إعلم إنّ الآيات التي استدلّ بها على الأحكام المتعلَّقة بالطهارة ثـلاث عشرة آية، وقبل الشروع في تحقيق معاني الآيات، وبيان طريق الاستدلال بها، لابد أن يُتعرّض لتفسير الطهارة وتقسيمها.

فنقول: الطهارة في اللُّغة(١) مصدر «طهر الشيء» بالفتح والضمّ، خــلاف تــعريف الطمهارة «نجس»، وبهذا المعنى يطلق على إزالة الحدث، ومنه قولهم: «طهرت المرأة» إذا انقطع عنها الدم، والطهر خلاف الحيض والتطهير الاغتسال، وقد يطلق على التنزُّه من النجاسة العينيّة، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَن طَهِّرا بِيتِي لَلطَّائَفُينِ وَالْعَاكُـفَينَ ﴾ (١/، وقوله: ﴿رجال يحبُّون أن يتطهّروا ﴿ (٣)، وقوله ﷺ: «خذى فِرْصةً من مسكِ فتطهّري بها»(٤) أي فامسحى أثر الدم، وفي إصطلاح الفقهاء(٥): اسم لما يستباح تسعريف الطهارة به الدخول في الصلاة، ويشكل طرداً بغسل البدن والثياب من النجاسة، وعكساً بوضوء الحائض، وقد يجاب عن الأوّل بأنّ الغسل لإزالة المانع لا للاستباحة، وعن الثاني بمنع كون وضوء الحائض وضوء حقيقة فليس بطهارة حقيقة.

١ ـ مجمع البحرين: ج ٣، ص ٣٨١.

٧\_ الفة ٢/٥ ١٢.

٣\_ النوبة ١٠٨/٩.

٤ ـ كنز العمال: ج ٩، ص ٤٠٧، ح ٢٦٧٢١.

٥ \_ليس في: «ه».

ويؤيد ذلك: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله ﴿ قال: قلت: الحائض يوم الجمعة تتطهّر وتذكر الله \_ تعالى \_ فقال ﴿ : «أَمّا الطهارة فلا، ولكنّها تتوضّأ لكلّ صلاة ثمّ تستقبل القبلة» (١)، ويعلم من هذا الجواب عن النقض بوضوء المجدّد، وإن صلح للاستباحة عند صاحب الحدث. وعرّفت بتعاريف أخر أكثرها مدخول مع التعرض لها في مواطنها فلا نطوّل الكتاب بذكرها.

وأمّا اقسامها: فوضوء وغسل وتيمّم، ولذلك عرّفها الشهيديُّخ: باسم لما يبيح الصلاة من الوضوء والغسل والتيمّم (٢).

أقسام الطهارة

١ \_ الوسائل: ج٢، ص٦٦٥، الباب ٢٢ من أبواب الحيض، ح٣.

٢\_ الدروس الشرعيَّة: ج ١، ص ٨٦.





# ٱڵٙڣؗڞ<sup>ؠ</sup>ٚڮٵٛڵؾۧٳڹۣٚ

ڡؘؙٳٚڣۣؠڰ<sup>ڒ</sup>ؚؠؘؙٵڿڮ*ٛ* 

ٱلْمُجَنِّبُ إِلَّاقَ لِنَ

ڣۣٚٲٙۮؚڶۘڽٚٷڿٷڔۣٚۻٳٙڷٚٷڞؙٷٚٷڲۿؚۣؾٙێ







يَتَأَيَّهَا أَلَّذِينَ اَمَنُواْ إِذَا أَثْتُمْ إِلَى الْصَلَوْ وَفَا غَسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْسَرَافِقِ وَأَمْسَحُواْ بِرُهُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُمْمُ جُنْبُا فَاطَّهُمُ واْوَإِن كُنْمُ مَّرَضَى اَوْعَلَى سَفَي أَوْجَاءً أَحَدُ مِنكُمْ مِن الْفَايِطِ أَوْ لَمَسْمُ النِسَاءَ فَلَمْ تَحِدُ واْمَا يَفْتَيمَمُ مُواْصَعِيدًا طَيِبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَّا يُرِدُ اللَّهُ لِيَعْمَلُومُ وَلَيْكِمْ مَن فَيْ وَلَيْكَاهِمَ كُو وَلَيْكِن يُودُ لِيُطَاهِمَ كُو وَلِيُسَامَةً فَعَمَلَهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْمَدَةُ وَلَيْتِ مَا يُعْمَلَهُ عَلَيْهُ مَا يُودُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْمَلُ عَلَيْكُمْ وَالْكِن يُودُ لِينَظِهُمَ كُو وَلِيكُامُ وَالْكُونِ عَلَيْكُمْ وَالْكِن الْمُؤْمِدُونَا وَالْمُعْمَلُ وَالْمِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمَلُهُ وَلَيْكُمْ وَالْمُونَا لِيُطْعِمُ مَنْ وَلِيلُومَ الْمُعْلَمُ وَالْمُوالِكُونَا وَلَا عَلَيْكُمْ وَالْمُولِالِكُومُ الْمُؤْمِلُ وَلَيْكُومُ وَالْمُولِالِكُومُ وَلَيْكُومُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُهُ وَلَيْكُومُ وَلَا الْمُعْلِقُومُ وَلَوْمُ وَلَا الْمُنْكُمُ وَالْمُ الْمُؤْمِلُهُ وَالْمُولُولُومُ وَلِيكُمُ وَلَيْكُمُ وَالْمُؤْمِلُولُومُ وَالْمُومُ وَلَيْكُمُ وَلَيْكُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُهُمُ وَالْمُؤْمِلُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُ وَالْمُومُ وَلَيْكُومُ وَلَالَونَا وَالْمُؤْمُ وَلَا الْمُعْمَى وَلَالِمُ الْمُؤْمِلُومُ وَلَالِمُ الْمُؤْمِلُومُ وَلَا الْمُؤْمِولُومُ وَلَيْكُومُ وَلَيْكُومُ وَلَيْكُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُومُ وَلَا الْمُؤْمُومُ وَلَا الْمُؤْمُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُومُ وَلَالِمُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُومُ وَلَالْمُؤْمِلُومُ وَلَالِمُ وَالَالِهُ وَلِي الْمُؤْمِلُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُومُ وَلَالِمُومُ وَلَا الْمُؤْمِلُ وَلَيْلِهُمُ وَالْمُؤْمِلُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالِمُوالْمُولِومُ وَلَالِمُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالِمُ وَلَالِمُوالِمُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالْمُؤْمِلُومُ وَلَالْمُولِقُولُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالْمُولِومُ وَلَالِمُومُ وَلَالْمُولِمُ وَالْمُوالِمُ وَلِي مُعْمِلِهُ وَلِي مُنْفُومُ وَالْمُولِولُومُ وَالْمُولِومُ وَالْمُولِمُومُ وَلِلْمُوالِمُومُ وَالْمُولِولِه

وممَّا يدلُّ على وجوب الوضوء قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الذَّينَ آمَنُوا إِذَا قَمْمُ إلى

الصلاة ﴾، أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة كقوله \_ تعالى = ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾ (٢) فيكون (٦) من إطلاق الملزوم أو المسبب وإرادة اللازم أو السبب فإنّ إرادة القيام لازم له غالباً، ويجوز أن يكون المعنى: إذا قصدتم الصلاة ؛ لأنّ من توجّه إلى شيء وقام له كان قاصداً له، فيكون من إطلاق اسم أحد لازمي الشيء على لازمه الآخر. وإنّما اضطررنا إلى أحد التقديرين للعلم القطعي بأنّ وجوب الوضوء ليس في حال القيام إلى الصلاة، وذلك لأنّه إن أريد بالقيام إلى الصلاة مباشرة الصلاة عقيب القيام يلزم أن يكون وجوب الوضوء في الصلاة أو بعدها، وإن أريد بالقيام المي الصلاة أو بعدها، وإن أريد بالقيام المنتهي إلى الصلاة يلزم أن يكون الوضوء متصلاً بالصلاة المعدها، وإن أريد بالقيام المنتهي إلى الصلاة يلزم أن يكون الوضوء متصلاً بالصلاة

١ \_ المائدة ٥/٦.

۲\_ النحل ۹۸/۱٦.

۳\_و، ب: «ليكون».

بعد القيام وجوباً وهو باطل إجماعاً.

كسفاية وخسوء واحسدللصلوات الخمس

وقيل: المعنى إذا أردتم الطهور، فعبّر عنه بلفظ الصلاة؛ لأنّ القصد به إليها، ولا يخفى عليك أنّ الوجه الأوّل من حيث اللّفظ أحسن من الثاني والثاني من الثالث.

وظاهر الآية يدلّ على وجوب الوضوء عند كلّ قيام للصلاة في حال الحدث وغيره، والإجماع على خلافه لما روي عنه ﷺ: «إنّه صلّى الخمس يوم الفتح بوضوء واحد» (۱)، واحتيج إلى تقدير فقال بعض: إذا قمتم محدثين، وبعض: إنّ المراد إذا قمتم من النوم، أو من مضاجعكم؛ لأنّ القيام المطلق إنّما يكون عن غير قيام مطلقاً، وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم، والنوم حدث لقوله ﷺ: «العينان وكاء السه فمن نام فليتوضّاً» (۱)، وآخرون فاغسلواكذا وكذا وامسحواكذا وكذا أن لم يكونوا غاسلين وما سحين على هذه الصفة، وذلك كقولك: إذا دخلت على السلطان فتزيّن، وإذا جاء الشيء فتأهّب اي إذا لم تكن متزيّناً ولامتأهباً، وقيل: إنّ الأمر للمعنى المشترك بين الوجوب والندب، وعن متزيّناً ولامتأهباً، وقيل: إنّ الأمر للمعنى المشترك بين الوجوب والندب، وعن توضاً على طهر كتب الله له عشر حسنات» (٤)، وعنه المؤهنة «الوضوء على الوضوء نور على نور» (٥) وأورد عليه أنّ إيراد الكلمة للأمرين المختلفين تعمية الوضوء نور على نور» (٥) وأورد عليه أنّ إيراد الكلمة للأمرين المختلفين تعمية من باب الألغاز والتعمية وقيل: إنّ الوضوء كان واجباً لكلّ صلاة ثمّ نسخ، ويدفعه من باب الألغاز والتعمية وقيل: إنّ الوضوء كان واجباً لكلّ صلاة ثمّ نسخ، ويدفعه

١ ـ السنن الكبرى: ج ١، ص ١١٨.كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم.

١ـ السنن الكبرى: ج ١، ص ١١٨، كتاب الطهارة باب الوضوء من النوم وفيه: «إنَّما المبين وكاء السنة فنمن شام فليتو ضأ».

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٢٦٥. الباب ٨من أبواب الوضوء. ح ٩.مع أختلاف في التعبير.

٤ ـ السنن الكبرى: ج ١، ص ١٦٢، باب تجديد الوضوء؛ وكنز العمال. ج ٩. ص ٢٨٨، ح ٢٦٠٤٢.

۵ ـ الوسائل: ج ۱، ص ۲٦٥، الباب ۸من أبواب الوضوء، ح ۸

قوله ﷺ: «المائدة من آخر القرآن نزولاً فأحلّوا حلالها وحرّموا حرامها» (١٠).

﴿ فاغسلوا وجوهكم ﴾ ، الفاء جواب الشرط والغسل: هو الإسالة، والوجه حدّه هاهنا من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً ، وما دخل تحت الإبهام والوسطى عرضاً من مستوي الخلقة .

وجنوب المبلشرة في الوضوء مع الاختيار

فروع:

الأوّل: من عجز عن مباشرة الغسل بنفسه أجزأه تغسيل غيره.

الثّاني: غير مستوي الخلقة كالأغمّ والأصلع وطويل الأصابع وصغير الوجه اعتبا عرفاً يحال على مستوى الخلقة.

الثالث: لو أغفل لمعة في الأولى وغسلها في الشانيّة ندباً أعاد، أمّا إذا حكم اللمعة بعد الغسل تحقّقها ونوى وجوبها فلا.

الرابع: وجوب إدخال العارض والعذار في الغسل ومواضع التحذيف على مسل العسنار والعسارضان من والعسارضان من والعسارضان من الوجه؟ قول وعلى آخر إحتياطاً لا وجوباً، وذلك فإنّ الوجه ما يقع به المواجهة وحدّه من الوجه؟ قصاص شعر الرأس الذي هو مبدأ تسطيح الجبهة إلى محادر شعر الذقن.

الخامس: عدم وجوب إدخال الصدغ والناصية والنزعتان (٢) وما بين العذار مسل الصدغ والنسساصية والنسساصية والأذن من البياض ومسترسل اللحية لما بيّنًا.

السادس: وجوب غسل جزء من الرأس وأسفل الذقن لتوقّف الواجب كينيّة غسل الوجه عليهما.

السابع: وجوب تخليل ما خفّ من شعر الوجه لا ماكثف لانتقال اسم اللبعية الكثينة الكثينة والخفيفة؟

١ ـ الاتفان في علوم الفرآن: ج ١، ص ١٨٩ تفسير الفرآن العظيم لابن كثير: ج ٣. ص ٥.

۲\_ه: «النزعان».

تخليلها مطلقاً لأنّ الوجه: اسم لما ظهر، ولما رواه زرارة عن أبي جعفر ﷺ أنّـه قال: «كلُّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا أن يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء»(١)، ولأنّ الباقر الله الله وصف وضوء رسول الله عليه قال: «أُخذُ كُفّاً من الماء فاستدارها على وجهه بعد النيَّة ولم يخلّل»(٣)، وبهذا صـرّح الشيخ في المبسوط (٤) وتبعه العلّامة في الإرشاد (٥)، وأنت خبير بأنّ الاستتار إنّما يتحقِّق مع الكثيف دون الخفيف، على أنَّه قد يقال: إنَّ الاستتار «العارض لايخرج المستتر عمّا له قبل الاستتار»(٦)، وإنّ قوله الله الحاط به الشعر»، يخصّ الكثيف، ولذلك صرّح بالتفصيل العلّامة  $^{(\vee)}$ ، والشهيد في القواعد والألفيّة  $^{(\wedge)}$  بعد ذهاب العلّامة إلى الإطلاق في الإرشاد (٩) والتذكرة (١٠) والتلخيص (١١) والشهيد في الدروس(١٢)، وما ذكرناه هو مذهب ابن عقيل ﴿ ١٣)، ويستوى في ذلك المرأة والرجل لعين ما ذكرناه.

الشامن: وجوب البدأة في الغسل بأعلى الوجه؛ لأنَّ عَيِّلاً بدأ في بيان

دليل وجوب غسل الوجه من الأعلم.

١ ـ المعتبر: ج ١، ص ١٤٤٢ الدروس الشرعيَّة: ج ١، ص ٤.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ٣٣٥، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١، ص ٢٧١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، - ٩- ٦- ٤-٣- ٢.

٤\_ المبسوط: آج ١، ص ٢٠.

٥ \_ الإرشاد: ج ١، ص ٢٢٣.

٦ ـ ما بين الفوسين ليس في: «ه».

٧\_ قواعد الأحكام: ج ١. ص ٢٠٢.

٨\_ الأَلفيَّة: ص ٢٨.

٩\_ الإرشاد: ج ١، ص ٢٢٣.

١٠ ـ التذكرة: ج ١، ص ١٥٤.

١١ ـ تلخيص المرام جسلسلة الينابيع الفقهيّة: ج٢٦، ص٢٢٣.

۱۲\_الدروس: ج ۱، ص ۹۱.

١٣ ـ المعتبر: ج ١، ص ١٤٢.

المحلِّ به، وفعله حجَّة كقوله ﷺ (١)، فلو نكس بطل لمخالفته المأثور (٢)؛ لأنّ الحركة من الأسفل إلى الأعلى مخالفة للحركة من الأعلى إلى الأسفل، وذهب علم الهدي (٢) إلى الجواز على الكراهيّة نظراً إلى صدق الغسل عليه.

\*وأيديكم إلى المرافق \* «الأيدى» جمع «يد» وهي الجارحة من الأنملة إلى المنكب، و «المرافق» جمع «مرفق»، وهو ما يرتفق به من اليد، أي يتّكأ عليه، والواو لمجرد الجمع، ولا دلالة فيه على الترتيب، و«إلى» لإنتهاء الغاية ولا دلالة فيه على دخولها وخروجها، ولمّاكان الترتيب واجباً والمرفقان داخلين في الغسل وجوباً، إفتقر إلى كشف القناع عن دليل ما ذهب إليه ممّا هـ و مخالف للوضع.

فنقول: أمّا دخول المرافق فمبنيّ على قانون ذكره أهل العربيّة: وهـو إنّ أللَّة الصَّف في صدر الكلام إن كان متناولاً للغاية وما وراءها لو اقتصر عليه كان ذكرها لإسقاط ما وراءها فيكون الحكم شاملاً كقوله \_ تعالى \_: ﴿ وأيديكم ﴾، فـتأمّل. وإن لم يكن متناولاً للغاية مثل: ﴿ أَتَّمُّوا الصيَّام إلى اللَّيل ﴾ (٤)، كان ذكرها لإثبات الحكم ومدّه إليها وأنّها غاية لإثبات الحكم فلا يدخل تحت الإثبات. وقيل: إنّه لمّـا لم يكن في «إلى»، دلالة على الدخول ولا على الخروج وكانا مأخوذين من الدليل الخارجي كقوله \_ تعالى = ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ (٥)، و ﴿ أُمَّوا الصيام إلى الليل ﴾ (٦)، وكقوله \_ تعالى \_: ﴿ إلى المسجد الأقصا ﴾ (٧)، وكقولك: حفظت القرآن

١\_من لا يحضره الغفيه: ج ١، ص ٢٤. باب صفة وضوء رسول الله ﷺ.

٢\_ه: «المأمور».

٣\_ التنفيح الرائع: ج ١، ص ٨١

٤\_ الفرة ٢/٧٨٧.

٥ ـ البقرة ٢٨٠/٢.

٦\_ البفرة ٢/١٨٧.

٧\_ الإسراء ١/١٧.

إلى آخره أخذ بالأحوط فأدخل في الغسل على أنّه حينئذٍ عامّ وفعل الرسول عَلَيْ مخصّصه، روي أنّه عَلَيْ، «كان يدير الماء على مرفقه» (١) ومن لم يدخلهما عملاً بالمتّيقن كزفر، وداود (٢).

وجسوبالتسرتيب بين الاعتضاء فسي الوضوء

وأمّا الترتيب فقال الشافعيّ: إنّ الفاء في، «فاغسلوا» توجب ترتيب غسل الوجه على القيام بدون فصل، فلزم الترتيب في سائر الأعضاء أيضاً، لعدم القول بالفصل (٦)، واعترض عليه بأنّ الفاء إنّما دخلت على الجملة، وهي غسل الوجه وما عطف عليه بالواو التي هي لمطلق الجمح لاعلى الوجه فحسب، فكان موجب النص غسل هذه الأعضاء عقيب القيام بدون فصل، ولا دلالة هاهنا على وجوب الترتيب بين غسل الوجه وسائر الأعضاء غسلاً أو مسحاً، والتحقيق في هذا المقام، إنّ معنى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة ﴾، إذا قصدتم الطهور، كما سبق القول فيه وقصد الطهور هو نيّة الطهور، فالفاء أوجبت الترتيب بين النيّة وغسل الوجه وكلاهما من أفعال الوضوء، فإذا وجب الترتيب بينهما وجب الترتيب في الباقي؛ إذ لا قائل بالفصل.

#### فروع:

الأوّل: إعلم أنّ النيّة إنّما هي القصد القلبي، فإن تمكّن منه بدون التوقّف على الألفاظ فلا يجب اللّفظ ولا يكره إلّا في نيّة الصلاة لتخلّل ما هو مستغنى عنه بين أفعال الصلاة من المستحبّ والواجب وعدّ الشهيد (٤) قصر النيّة على القلب من سنن الوضوء وإلّا وجب.

حقيقة النيّة

١ ـ السنن الكبرى: ج ١، ص ٥٦، باب إدخال المرفقين؛ الكتَّاف: ج ١، ص ٥٩٧.

٢\_ الكشّاف: ج ١، ص ٥٩٧.

٣\_ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢١.

٤ ـ ذكري الشيعة: ص ٨٠.

وجوب نية رفع الحسسدث أو الاستباحة

الثاني: وجوب اشتمالها على الوجوب أو الندب والقربة والاستباحة، أو الرفع في موضع إمكانه على الأقوى.

إعلم: إنّ أقوال المشايخ مختلفة في هـذا المـقام، فـاكـتفى الشـيخ فـي الأنــوال فـي المبسوط (١) بذكر أحد الأمرين أعنى الرفع أو (٢) الاستباحة، وفي النهاية (٣) بذكر القربة فقط، وقال السيّد عميد الدين في كنز الفوائد (٤٠)؛ والظاهر أنّ مراده ذلك مع نيّة الوجوب أو الندب والتقرّب، فيكون حينئذِ الذي اختاره العلّامة في القواعد(٥)، وذهب علم الهدى ﷺ (٦) إلى أنّه لابدّ مع القربة من (٧) ذكر أحد الأمرين، وذهب ابن إدريس (٨) إلى أنّه لابدَّ مع القربة وتعيين أحد الأمرين المذكورين من ضمَّ أحد أمرين آخرين أعنى الوجوب أو الندب، وذهب أبو الصلاح(٩) إلى الجمع بين الاستباحة والرفع مع ما ذكر سابقاً، وقيل:(١٠٠) إنّ رفع

متلازمان، فإنّ من نوى رفع الحدث فقد ارتفع حدثه لقوله: «إِنَّمَا لَكُلّ امرى، ما رأي السؤلَّف في السالة السالة نوى»(١١). وإذا ارتفع الحدث الذي هو مانع من الاستباحة حصلت الاستباحة. وإن نوى الاستباحة حصلت الاستباحة للأثر الذي تـقدّم ذكـره، وإذا حـصلت

۱ ـ المبسوط: ج ۱، ص ۱۹.

٢\_ه: «و ».

٣\_نهاية الاحكام: ص ٧٧٤.

٤\_كنز الفوائد: ج ١، ص ٥١.

٥ ـ الفواعد: ج ١، ص ٢٦٩.

٦ ــ المسائل الناصريات «الجوامع الفقيّه»: ص ٢١٩. المسألة ٢٤.

٧\_هـ: شع».

٨\_السرائر:ج ١، ص ٩٨.

٩\_ الكافي في الففه: ص ١٣٢.

١٠ ـ المعتبر: ج ١، ص ١٣٩.

١١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٤٩، الباب ٥ من أبواب مفدمات العبادات، ح ١٠.

الاستباحة حصل الرفع وفيه نظر، هذا ما ذكر، والحقّ أنّ المختار مخيّر، ويجوز له الجمع. والمضطر كالمستحاضة والمبطون وذي السلس لا يصحّ منه نيّة الرفع، ويتفرّع على الاختلافات المذكورة.

#### فروع:

أحدها: إنّ المجدّد إذا تيقّن إخلال عضو في السابق يكون وضوؤه مجزياً عند من اكتفى بالقربة دون غيره.

وثانيها: من نوى الوجوب قبل دخول الوقت فبعد دخوله عند من لم يكتف بالقربة لا يكون مجزياً، وعندى يكون مجزياً.

وثالثها: إذا نوى الندب في وقت الوجوب يكون مجزياً عنده دون غيره. الثالث: إذّ غسل المرفقين واجب في غسل اليدين لما عرفت، وقيل: (١) إنّ «إلى» بمعنى «مع» كقوله \_ تعالى ـ: ﴿ لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ (٢)، فيكون وجوبها كوجوب اليد بالأصالة، وقد يقال: إنّ استيعاب غسلهما موقوف على إدخالهما وما يتوقّف عليه الواجب فهو واجب.

الرابع: غسل الظفر واجب وإن تعدّى حدّ اليد لإتّصاله بما يجب غسله. الخامس: وجوب تخليل الشعر النابت عليهما مطلقاً، والأقوى أنّه يـجب

غسله أيضاً لأنّه من توابع اليد.

السادس: اللّحم والأصابع الزائدان إن كانتا تحت المرفق، أو فيه وجب غسلهما وإلّا فلا.

السابع: اليد الزائدة كذلك وإن كانت فوق المرفق إن لم تتميّز عن الأصليّة،

هل يصح الوضوء التجديدي إذا تيقن إخلال عنضو فسي السابق؟

لونــوى الوجــوب قبل دخول الوقت

لونوى الندب فـي وقت الوجوب

دليل وجوب غسل المرفقين

هل يجب غسل الظفر؟ هل يجب تخليل الشعر النابت على

لو كان عند، لحم وإصبع زائسدان تحت المرفق

لو كسانت له يــد زائــدة ولم تــتميّز عن الأصلية

١ ـ التفسير الكبير: ج ٣، ص ٤١، الخلاف: ج ١، ص ٧٨.

٧\_ النساء ٤/٢.

واللا فالأصليّة خاصّة على الأقوى.

الثامن: الغسلة الأولى في الوجه واليدين واجبة، والثانية مستحبّة، والثالثة ىدعة.

الفرض والسنة والبدعة فسي الفسلات

أمّا الأوّل: فلما روي باسناد صحيح عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن أَلَة الصُّف في ابن رباط عن يونس بن عمّار، قال سألت أبا عبدالله الله عن الوضوء للصلاة فقال: «مرّة مرّة هو»(١) وبهذا الاسناد عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمّد عن عبد الكريم قال سألت أبا عبدالله الله عن الوضوء، فقال: «ماكان وضوء رسول الله ﷺ ووضوء على ﴿ إِلَّا مِرَّةَ مِرَّةَ» (٢٠).

> وأمَّا الثاني: فلما رواه الحسين بن سعيد عن حمَّاد عن معاوية بـن وهب قال: سألت أبا عبد الله عن الوضوء فقال: «مثني مثني» (٣)، وصحّة الحديثين يدلٌ على أنّ المرّة الأولى واجبة والثانية مستحبّة؛ فإنّ التطبيق بينهما يـتوقّف عـلى ذلك

> وأمّا الثالث: فلما روى عن أبي عبدالله الله أنَّه قال: «الوضوء واحدة فرض وإثنتان لا يؤجر والثالث بدعة»(٤)، ويعلم ممّا قدّمناه أنّ مراده الله بقوله: «واِثنتان لا يؤجر» أنّه إذا اعتقد فرضيّة الثانيّة، ويؤيّد هذا ما رواه عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله الله الله أنَّه قال: «من لم يستيقن أنَّ واحدة من الوضوء مجزية لم يؤجر على الثنتين»<sup>(٥)</sup>.

﴿ وامسحوا برؤسكم ﴾ ، الفعل متعدٍ بنفسه قد أدخلت الباء على مـعموله.

آراء فقهاء العامة فــــى المسألة ومناقشة المصنف

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٣٠٧، الباب ٣١من أبواب الوضوء، ح ٦٠.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ٣٠٧\_ ٣٠٨، الباب ٣١من أبواب الوضوء، ح ٧و ١٠.

٣ـ الوسائل: ج ١، ص ٣١٠، الباب ٣١من أبواب الوضوء، ح ٢٨.

٤\_ الوسائل: ج ١، ص ٣٠٧، الباب ٣١من أبواب الوضوء، ح ٣.

٥ ـ الوسائل: ج ١، ص ٣٠٧، الباب ٣١من أبواب الوضوء، ح ٤.

فذهب بعض إلى أنّها للإلصاق وهو صادق على مسح الكلّ والبعض؛ لأنّ كلاً من ما مسح الكلّ والبعض ملصق للمسح برأسه (۱) فأوجب مالك (۱) مسح الجميع أو الأكثر على اختلاف الرواية عملاً بالأحوط، وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى التبعيض عملاً باليقين (۱)، وقدّره أبو حنيفة بالربع زعماً منه أنّه مجمل، وفعل رسول الله الله مين له؛ فإنّه الله مسح على ناصيته، وهي مقدّرة بربع الرأس، فعلم أنّ الفرض مقدّر بهذا المقدار ولم تتعيّن الناصية عنده للمسح؛ لأنّ الإجمال في المقدار دون المحلّ، إذ المحلّ جميع الرأس لقوله: ﴿برؤسكم ﴿.

وأورد عليه أنّ المراد مطلق المسح وهو غير مجمل لحصوله بأقل ما يصدق عليه اسم المسح فلا يكون خبر الواحد مبيّناً له، بل ناسخاً، فلزم أن يكون الخبر الواحد ناسخاً للكتاب.

وأورد عليه أنّه لو أريد بالمسح أقلّ ما يصدق عليه اسمه لأجزأ غسل الوجه عنه لحصوله به.

وأجيب عنه: بأنّه إنّما يرد علينا لو لم نقل بالترتيب، أمّا مع القول به فلا ورود، والحقّ أنّ الباء للبعضيّة كما نصّ عليه أبو عليّ الفارسيّ (٤) سواء دخلت على الآلة كقولهم: مسحت برأس اليتيم، والمراد به أقلّ ما يصدق عليه اسم المسح، والاستدلال على التقدير بالربع بفعل الرسول المنه على العدل على الوجوب، وقد نقل هذا عن أهل

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٥٩٧.

٢\_ الكشّاف: ج ١، ص ٥٩٧.

٣\_ الكشَّاف: ج ١، ص ٩٧ه.

٤\_مجمع البحرين: ج ٤، ص ١٩٦، مادة «بعض».

٥ \_ الكافي: ج ٣. ص ٢٥. باب صفة الوضوء.

البيت الله المنافعي (١) والتقدير عنده بثلاث شعرات وهو غير مسلّم وإن سلّم فلعلّه ذهب إلى أنّ المسح لايصدق على ما دونها عرفاً.

#### فروع:

الأوّل: ما يجب في مسح الرأس، أقلّ ما يصدق عليه اسم المسح لما كفاية المسمى في مسح الرأس عرفت من دلالة الآية (٢) على البعضيّة وتزييف وجوه التقدير.

الثاني: اختصاص المسح ببشرة مقدم الرأس أو شعره المختص به، وهو اختصاص المسح الذي لا يخرج بالمد عن البشرة التي يجب مسحها، لما رواه محمد بن مسلم عن أي عبدالله في أنّه قال: «مسح الرأس على مقدمه» (٤)، وما روي (٥) ممّا يدلّ على جواز خلاف ذلك فمحمول على التقيّة.

الرابع: يستحبّ المسح مقدار ثلاث أصابع مضمومة عرضاً، وذهب الشيخ بمثلاث أصابع بمثلاث أصابع في النهاية (٧) وعلم الهدى في مسائل الخلاف (٨) إلى الوجوب، والأقوى عرضاً

١ ـ الكافى: ج ٣، ص ٢٩، باب مسح الرأس والفدمين.

٢\_ تذكرة الففهاء: ج ١، ص ١٦١.

٣\_ المائدة ٥/٦.

٤\_ التهذيب: ج ١، ص ٦٥، ح ١٧١.

٥ ـ الوسائل: ج ١، ص ٢٩٠ آلباب ٢٢ من أبواب الوضوء، ح ٦.

٦ ـ الوسائل: ج ١، ص ٢٩٣، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، ح ٢.

۷\_ النهاية ونكتها: ج ۱، ص ۲۱۹.

٨\_ الانتصار: ص ١٩.

الاستحباب لما عرفت.

هل يكفي المسح بغير الأصابع؟

الخامس: وجوب المسح بالإصبع، أو أحد أطراف اليد فلا يجزي بآلة ولابوضع البلل دون المسح لعدم تحقّق المأمور به أعنى المسح، ولمخالفة ما ثبت بالسنَّة.

أفسضلتة مس الرأس مستقلآ

السادس: جواز المسح مدبراً على الأصحّ والاستقبال مستحبّ.

﴿وأَرْجُلُكُم﴾، قرئ مجروراً ومنصوباً ١٠١، أمّا الجرّ فبالعطف على لفـظ وكراهه مديراً «رؤسكم» وأمّا النصب فعلى محلّه كقوله \_ تعالى : ﴿ يُجِبال أوّبي معه والطّبر ﴾ (٢) بالنصب، وقول الشاعر:

معاوى إنَّـنا بـشر فأسجع فلسنا بـالجبال ولا الحديدا(٣)

ذهب الإماميّة إلى وجوب مسح الرجلين تمسّكاً بظاهر الآية، وخالفهم الجمهور في ذلك فلزمهم صرف الآية عن ظاهرها فاضطربت أقدام آرائهم في ذلك الصرف، فذهب الزمخشريّ (٤) ومن حذا حذوه إلى أنّه عطف على الممسوح لالتمسح، بل للتنبيه على الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وجعل قوله: ﴿ إلى الكعبين ﴾ قرينة المجاز تمسّكاً بأنّ المسح لم يضرب له غاية في الشريعة، وأنت خبير بأنّ العطف يستدعي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وأنّ العطف على الممسوح لا المسح يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، حيث أريد بالمسح في جانب المعطوف عليه الإصابة وفي جانب المعطوف الإسالة. منتختة المصنف والعذر عنه بتقدير إعادة العامل في المعطوف على أنَّ التقدير: وامسحوا بـــروسكم بأرجلكم، والمراد به الغسل المشبّه بالمسح، فيكون في الحقيقة من عطف

رأى الإماميّة فسي مسح الرجلين ومخالفة الجمهور في ذلك

لايسة «وامسحوا وأرجــــلكم» والقرآت الموجودة

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٥٩٧. ٢\_سأ ١٠/٣٤.

٣\_جامع الشواهد: ج ٣. ص ٣٣. الكشّاف: ج ١، ص ٦١١.

الجملة، وإن كان في الظاهر من عطف المفرد مردود بأنّه على ما فيه من التمّحل الذي هو خلاف الظاهر يلزم منه إضمار الجار وهو ضعيف.

على أنّ العدول عن الحقيقة إلى المجاز خلاف الظاهر، وهو غير مرضيّ مع عدم الضرورة لاسيّما إذاكان المجاز ملبساً كما نحن فيه، فإنّ العدول عن الغسل إلى المسح المقدور وإرادة الغسل مع أنّ المراد من المسح المذكور معناه الحقيقيّ ملبس غاية الإلباس فالحقّ أحقّ أن يتّبع.

وأمّا قوله: «إنّ المسح لم يضرب له غاية» ففساده ظاهر، فإنّه على تقدير التسليم لايدلّ على المقصود، لأنّ ضرب الغاية لايدلّ على الغسل، فإنّه ليس كلّ ما هو مغسول شرعاً قد ضرب له في القرآن غاية؛ فإنّ الوجه مغسول إجماعاً، ولم يضرب له في القرآن غاية، على أنّه لو صرّح فقيل: فامسحوا بأرجلكم إلى الكعبين لم يكن منكراً من القول، ولو وجب المسح إلى الكعبين فكذلك إذا جعل حكم المسح بالعطف عليه.

هذا، وقد ضربوا للمسح على الخفين ومسح الرأس غاية فكيف ينكرون الغاية هاهنا، وذهب بعض (١) إلى أنّه مجرور بالجوار كقوله: ﴿عـذاب يـوم عيط ﴾ (٢)، وجحر ضبٌّ خرب (٣)، وهـو في المعنى منصوب معطوف على المغسول.

وأورد عليه أنّ الجرّ بالجوار لا يجوز مع الإلباس.

والجواب عنه: بأنّه لا إلباس؛ لأنّ المسح لم يضرب له غاية في الشرع، وقد عرفت فساده.

١ ـ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢٧.

۲\_هود ۱۱/۱۸.

٣\_ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢٧.

### وذهب آخرون (۱۱) إلى أنّه من قبيل: \* علفتها تبناً وماءً بارداً \*(۲)

ويرد عليه أنّه إن كان من باب عطف المفرد لزم الجمع بين الحققة والمجاز، وإن كان من عطف الجملة لزم إضمار الجار، وقال بعض المحققين: (٣) إنّ أقرب ما قيل في إيجاب الغسل أنّ قراءة النصب توجب الغسل، فوجب حمل قراءة الجرّ عليه بطريق المشاكلة أو الجرّ على الجوار لانتفاء الإلباس بضرب الغاية، أو بتقدير: «فامسحوا بأرجلكم» يراد به الغسل الشبيه بالمسح بيّتها على وجوب الاقتصاد، أو بالتزام الحقيقة والمجاز دفعاً لاختلاف القراء تين، وأنت خبير بأنّ فساد هذا القول مع أغربيّه ظاهر.

أمّا أوّلاً: فلأنّ قوله: إنّ قراءة النصب توجب الغسل غير مسلّم، كيف وقد صحّ العطف على محلّ «برؤسكم»، على أنّ العطف على المنصوب يوجب تخلّل الفاصل الأجنبي.

فإن قلت: لايصحّ العطف على المحلّ مع وجود الإلباس.

قلت: لا إلباس لأنّه لمّا علم بيان مسح الرأس أنّه قد فرغ من بيان الغسل علم أنّ ما بعده لايصحّ عطفه على الأعضاء المغسولة، فمع وجود هذه القرينة الواضحة لايظنّ بمن له أدنى دِراية بسلوك طريق العربيّة أن يقع في مريّة في تعيين المعطوف عليه.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لمّا لم يجب الغسل في قراءة النصب كما بـيّنّاه لم يـجب حمل قراءة الجرّ عليه.

۱ ـ التبيان: ج ۳، ص ٥٦ ٤.

۲\_کنز العرفان: ج ۱، ص ۱٤.

٣\_ الكشّاف: ج ١، ص ٥٩٧.

وأمّا ثالثاً: فلوضوح فساد الطريق المذكور بما أوضحناه آنفاً على أنّه يجوز للخصم أن يعكس الأمر بأن يقول: قراءة الجرّ توجب المسح، فوجب حمل قراءة النصب عليها جمعاً بين القراء تين بطريق حمل العطف على محلّ «برؤسكم» حيث لا إلباس كما عرفت، ثمّ قال: ولو سلّم تساويهما، وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحلّ (١١)، فغايته أن تصير الآية بمنزلة المجمل، أو تدلّ على جواز الأمرين، وقد دلّت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك، وكان هذا أوفق بما عليه الأكثرون وأوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب إلى الاحتياط لما في الغسل من المسح؛ إذ لا إسالة بدون الإصابة فتعيّن الرجوع إليه (١٢) انتهى كلامه.

وأنت خبير بأنّه على تقدير حمل قراءة النصب على العطف على المحلّ تكون الآية نصّاً في وجوب المسح، فكيف يكون بمنزلة المجمل؟ وما معنى كونها بمنزلته؟ ومن أنّى تحصل الدلالة على جواز الأمرين؟

وأمّا الأحاديث الدالّة على وجوب الغسل، فإنّ الخصم لا يسلّم صحّتها فضلاً عن تسليم شهرتها بل الصحيح المشهور عنده ما روي عن النبيّ وعن الأئمة المعصومين من أهل بيته والسلف من متابعيهم ممّا يدلّ على وجوب المسح كما نقل في كتب الأحاديث (٣) من طريقهم.

وقوله: «إنّه أوفى بتحصيل الطهارة المقصودة» إن أراد بالطهارة رفع الحدث فلا نسلّم أنّه أوفى، وإن أراد بها رفع الخبث فالغسل الذي لرفع الخبث لا جائز أن يكون من أفعال الوضوء لوجوب طهارة أعضاء الوضوء من الخبث قبل

١ ـ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢٧.

٢\_تفسير القرآن لابن كثير: ج ٣. ص 2.

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٢٩٤. الباب ٢٥ من أبواب الوضوء.

الوضوء كما هو مقرّر في موضعه عندهم.

وأمّا قوله (۱۱ «إنّه أقرب للإحتياط لما في الغسل من المسح» فمردود عندهم بأنّ المسح المأمور به يجب أن يكون ببقيّة ماء الوضوء، ولا يجوز أن يستأنف له ماء جديد لما دلّ عليه الدليل كما حقّق في موضعه؛ ولأنّ ما نوى به رفع الخبث لايرفع الحدث.

وأمّا ما نقل عن الحسن (٢) «أنّه جمع بينه وبين المسح»، يكون حينئذٍ لغواً لا فائدة فيه لاسيّما عند من يقول: إنّ الغسل متضمّن للمسح، ولعلّه غسل أوّلاً لإزالة الخبث ثمّ مسح ثانياً لإزالة الحدث هذا، وقد نقل عن الشعبي أنّه قال: نزل القرآن بالمسح والغسل سنّة (٣)، وما قيل (٤): من أنّ العطف على المحل بالنسبة إلى العطف على اللّفظ كالمجاز من الحقيقة؛ لأنّ في العطف على اللّفظ عملاً بالنصّ من كلّ وجه لأنّ المسح كالبعض من الغسل لأنّها إصابة وإسالة فكان الحمل عليه أولى ظاهر الفساد.

أمّا أوّلاً: فلأنّ العطفين شائعان سائغان في كلام العرب لم نجد في استعمالاتهم وإطلاقاتهم ما يدلّ على أنّ لأحدهما مزيّة على الآخر.

وأمّا ثانيّاً: فلأنّ تعليل كون العطف على المحلّ كالمجاز بالنسبة إلى العطف على المحلّ كالمجاز بالنسبة إلى العطف على اللّفظ عملاً بالنصّ من كلّ وجه ممنوع لأنّ كون العطف على اللّفظ عملاً بالنصّ من كلّ وجه على تقدير تسليمه لا يوجب كون العطف على المحلّ من باب المجاز، على أنّه عمل بالنصّ من كلّ وجه ممنوع لما عرفت.

١ ـ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢٨.

٢\_ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٢٧.

٣\_ الكشَّاف: ج ١، ص ٩٨.

٤\_ تهذيب الأحكام: ص ٧٦. باب صفه الوضوء.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ تعليل كون العطف على اللّفظ عملاً بالنصّ من كلّ وجه بأنّ المسح كالبعض من الغسل لأنّهما إصابة وإسالة على تقدير صحّة كون المسح بعضاً من الغسل لا يستلزم كون العطف على اللّفظ عملاً بالنصّ من كلّ وجه كما لا يخفى، على أنّ المسح الذي هو معتبر عند الخصم لانسلّم أنّه كالبعض من الغسل بل هو مغاير له كما سبقت إليه الإشارة.

#### فروع:

الأوّل: مقدار الواجب من المسح هاهنا ما عرفته في مسح الرأس واجباً مقدار الواجب من المسح ومستحبًا لما عرفت.

الثاني: كيفيّته: من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وفسّرهما العلّامة (١) بملتقى تسفير العسلامة والشهيد للكعب الساق والقدم، والشهيد (٢) بقبّة القدم وقيال: العسمل بـقول العسلامة أحــوط (٣)، ويجوز (٤) منكوساً ومسحهما معاً وتقديم اليمني أفضل.

الثالث: يجب المسح ببقيّة بلل ماء الوضوء، فلو استأنف ماءً جديداً وجوب المسح واقتصر عليه بطل، يدلّ عليه ما رواه الشيخ في الاستبصار مستنداً إلى زرارة بن الوضوء أعين، أنّه قال: حكى لنا أبو جعفر ﴿ وضوء رسول الله عَلَيْهُ: «فدعا بقدح من ماء فأدخـــــل

اليمنى وأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجمه ثمّ مسح بسيده النصوص الواردة في المسألة الجانبين ثمّ أعاد اليسرى في الإناء فأسدَلها على اليمنى ثمّ مسح جوانبها ثمّ أعاد اليمنى في الإناء ثمّ صبّها على اليسرى فصنع بها كها صنع باليمنى ثمّ مسح ببلّة ما

١ ـ تذكرة الففهاء: ج ١، ص ١٧٠.

۲\_ الذكرى: ص ۸۸.

٣\_و: «أجود». ٤\_ه: «العمل».

### بق في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما $^{(1)}$ في الإتاء» $^{(7)}$ .

وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة بن أيّوب عن فضيل بن عثمان عن أبي عبيدة الحذّاء قال: «وضّأت أبا جعفر ﴿ بجمع وقد بال فناولته ماء فاستنجى ثمّ صببتُ عليه كفّاً فغسل وجهه وكفّاً فغسل به ذراعه الأيسر ثمّ مسح بفضل الندا رأسه ورجليه» (٣).

مخالفة الجمهور في المسألة

وما نقل عنهم على ممّا ظاهره مخالف لهذا، محمول على التقيّة جمعاً بين الأحاديث الصحيحة، خلافاً للجمهور (٤) فإنّهم ذهبوا إلى أنّه لايجوز المسح إلا بماء جديد، ورووا ذلك (٥) عن عليّ الله وقالوا: إنّه لايجوز المسح ببقيّة البلل لأنّه ماء مستعمل، وأجيب عنه بمنع الرواية لتواتر خلافه عن أهل بيته المعصومين الله وبمنع الاستعمال، وعلى تقديره يمنع عدم جواز المستعمل لكونه طاهراً مطهراً، والقياس على المستعمل في الخبث غير صحيح لوجود الفارق وهو كون النجاسة في الخبث عينيّة وفي الحدث معنويّة.

رأي ابــن الجــنيد في المـــألة

وذهب ابن الجنيد إلى جواز الاستئناف لقوله: إذاكان بيد المتطهّر نداوة يستبقيها من غسل يديه مسح بيمينه رأسه ورجله اليمني، وبيده اليسرى رجله اليسرى، وإن لم يستبق ذلك أخذ ماءً جديداً لرأسه ورجليه (٦).

توجيه صاحب الايضاح لكلام ابن الجنيد

وقال شيخنا في الإيضاح (٧): وهذا تصريح منه بجواز الاستئناف، ويمكن أن يمنع التصريح لاحتماله إرادة بيان حال الاضطرار وعدم إمكان بقيّة البلل، كما

۱\_ه: «ها».

٢\_ الإستبصار: ج ١، ص ٥٨. الباب ٣٣. ح ١.

٣ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٥٨. الباب ٣٣. ح ٢.

٤\_ السنن الكبرى: ج ١، ص ٦٥، باب مسح الانتين بماء جديد.

٥ \_ كنز العمال: ج ٩، ص ٢٦١، ح ٢٦٩٧١.

٦ ـ مختلف الشيعه: ج ١، ص ٢٩٦.

٧ ـ لا يوحد لدينا كتأبه.

ربّما يحصل في البلاد الحارّة لشدّة الحرّ نعم يفهم من قوله: اختصاص مسح الرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى، وهو محمول على الاستحباب كاختصاص غسل الوجه باليمنى وحدها، وكاختصاص الرجل بالبداءة بظهر الذراع في الأولى وفي الثانية بباطنه واختصاص المرأة بالعكس.

لو غسل الرجلين تقات

الرابع: لو غسل الرِجل للتقيّة أجزأه ولو لم يستوعب، وكذا لو مسح على حائل لها، وفي بطلان الوضوء فيها بزوالها تردّد للامتثال وقيام كلّ منها(١) مقام الأصل ولم يتعقّبها حدث يزيلها، فكان حكمها باقياً؛ ولأنّها طهارة شرّعت للضرورة فيقدّر بقدرها، وقال الشهيد ﴿: ولا يبطل الوضوء بزوالها على الأصحّ (٢).

الخامس: لو مسح في محلّ التقيّة لم يجزه فـي قـول؛ لأنّ فـرضه حـينئذٍ لومسح مع النقيّة الغسل.

السادس: لو دارت التقيّة بين المسح على الخفّين والغسل وجب الغسل المسح والغسل المسح والغسل المسح عليهما ليس بمسح والأغسل.

السابع: مقطوع الرِجل يسقط عنه المسح، ويستحبّ المسح على ما بقي مقطوع الرجل من المفصل كاستحباب الأقطع غسل ما بقي من المرفق، وذهب المفيد<sup>(٣)</sup> وابن الجنيد<sup>(٤)</sup> إلى الوجوب نظراً إلى ما رواه<sup>(٥)</sup> عليّ بن جعفر عن أخيه أبي الحسن الكاظم عليه وهو الأحوط وإن بقي شيء من الذراع والرجل مسح الباقي من

۱\_ه: سنهما».

٢\_ الدروس: ج ١، ص ٩٢.

٣ ـ لم أجده في المفنعة. قال السيد العاملي في مفتاح الكرامة: ج ١، ص ٢٤٥، «ولا أجد خلافاً إلّا ما نقله في البيان عن المفيد»، راجع: البيان: ص ٢٦.

٤\_مختلف الشيعة: ج ١، ص ٢٨٧.

٥ \_ الوسائل: ج ١، صَ ٣٣٧، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء، ح ٢.

الرجل وغسل الباقي من الذراع وجوباً اتّفاقاً.

الثامن: ذو الجبيرة إن تمكّن من نزعها نزعها وأتى بما تحتها من الفرض كينيَّة الوضوء مع وإلّا فإن كان فرض ما تحتها الغسل وتمكُّن من إيصال الماء إلى ما تحتها بالتكرار على الجبيرة أوصله وجوباً إن كان ما تحتها طاهراً، وإن كان ما تحتها نجساً أو لم يتمكّن من الصبّ، أو كان فر ض ما تحتها المسح مسح عليها وجوباً.

> ويظهر ما قلناه ممّا رواه الشيخ الله الستبصار عن عبد الأعلى مولى آل سام قال: قلت لأبي عبدالله الله عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة النصوص الدالة فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: «تعرف هذا وأشباهه من كتاب الله تعالى، قال الله \_ تعالى = \*(ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ في الدين من حرج <math>\*('')، إمسح عليه\*('')

فأمّا ما رواه عمّار عن أبي عبدالله الله عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز أن يجعل عليه علكاً؟ قال: «لا ولا يجعل عليه إلّا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء ولا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء»(٣)، فمحمول على أنّه لا يجوز ذلك له مع الاختيار.

وأمّا ما رواه عمّار عن أبي عبدالله الله في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحلُّه لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟ قال: «إذا أراد أن يتوضّأ فليضع إناءً فيه ماء ويضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده وقد أجزأه ذلك من غير أن يحلُّه»(٤)، فمحمول على وجود القيود التي ذكر ناها.

لو تسمكن مس الصال الماء تحت الجبيرة

على إجزاء المسبح

على الجبيرة

١ ـ الحجّ ٢٢/ ٧٨.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٧٧ ـ ٧٨. الباب ٢ ٤، ح ٣.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ٧٨. الباب ٢٦، ح ٤.

٤ ـ الوسائل: ج آ، ص ٣٢٧، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ٧.

التاسع: إذا وصل (۱) الماء أو حلّ الجبيرة (۱) فغسله لم يجزِه (۱)، وذلك كصوم المريض المتضرّر به، ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهّروا ﴾ أي فاغتسلوا (٤)، ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيموا صعيداً طيّباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾، سلف التفسير في سورة النساء، وسيجيء هاهنا. ﴿ ما يريد الله ﴾ بأمركم بالطهارة للصلاة أو التيمم بالتراب عند فقدان استعمالكم الماء، ﴿ ليجعل عليكم من حرج ﴾ أي تضييق في الدين و «من » زائدة، والتقدير: ما يريد الله ليجعل عليكم حرجاً (٥) في باب الطهارة حتى لا يرخص لكم في التيمّم، ﴿ ولكن يريد ليطهّركم ﴾، بالتراب إذا أعوزكم الماء ولينظّفكم عن الدرن أو عن الحدث أو عن الذنوب؛ فان الوضوء تكفير للذنوب وكذا خلفه.

واللام لتبيين الإرادة كقول الشاعر:

أريد لأنسى ذكرها فكأنّا تمثّل لي ليلى بكلّ سبيل(١٦)

وقيل: للتعليل: ﴿وليتمّ نعمته عليكم ﴾، في الدين بأن طهركم بالترابكما طهّركم بالماء ولم يدعكم غير متطهّرين عند فقد الماء، ﴿لعلّكم تشكرون ﴾ تلك النعمة وإتمامها.

وَءُ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ ال

۱\_هـ: «أوصل».

۲\_ب: «جبيرة».

۲\_ب: «یجزیه».

<sup>\$</sup>\_ب: «فاغسلوا».

**ه ـ د:** «في الدين».

٦\_جامع الشواهد: ج ١، ص ١٠٩.

وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر، وكتابين الغائط والملامسة وكرامتين تطهير الذنوب وإتمام النعمة.





# اَلْمُجَانِثُ ٱلثَّانِيِّ

فِيأَدِلَّةِ غُسِلِ ٱلجِّنِابَةِ وَجِيفِيَّتِه







واعلم أنّ قوله: ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ يدلّ على وجوب الغسل للجنابة فالأقوى أنّ الأمر حقيقة للوجوب، ويعلم من الشرط أنّ علّة الإيبجاب إنّما هو الجنابة، ويؤيّده إيجاب التيمّم بعد ملامسة النساء عند تعذّر استعمال الماء، وتحقيق هذا البحث سيجيء مستوفى في قوله \_ تعالى \_ في سورة النساء؛ ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى ﴾ (١) القراءة المستفيضة بضمّ السين وإثبات الألف، وقرئ بضم السين وفتحها بدون الألف ومعها بالفتح، أمّا الفتح بدون الألف فعلى أن يكون جمعاً نحو هلكى وجوعى، أو مفرداً على معنى وأنتم جماعة سكرى كقولك إمرأة سكرى، وأمّا الضم بدونه فك «حُبلى» على أن يكون صفة للجماعة أي وأنتم جماعة سكرى، وأمّا الضم بدونه فك «حُبلى» فجمع «سكران» كدرحيارى» جمع «حيران»، والسكر خبال يلحق العقل سواء فجمع «سكران» كدرجيارى» جمع «حيران»، والسكر خبال يلحق العقل سواء كان بسبب شرب خمر أو غيره، قال الشاعر:

## \* سكران سكر هوئ وسكر مدامة \*(۱)

وقيل: أريد به غلبة النوم فإنه يقال: سكر النعاس، ويراد به غلبته يقال: ران عليه الشراب والنعاس وران به إذا غلب على عقله وران فيه النوم رشـح قـال(٢٠) الطرماح:

۱\_ النساء ۲/۳۶.

٢\_تاج العروس: ج ١٢، ص ٥٥، مادة «سكر ».

۳\_ه: «شاعر ».

مخافة أن يرين النوم فيهم بسكر سناتهم كل الريون (١) ورواية البيت على ما نقلناه شهد بتصحيحه النقل عن الثقاة من أئمة الأدب والمعنى النهي عن إقامة الصلاة في حال السكر، أو غلبة النوم.

وفسى قوله: و ﴿لا تقربوا ﴾، مبالغة في النهى كقوله: ﴿ولا تقربوا الفواحش ﴾ (٢)، وكقوله: ﴿ولاتقربوا الزني ﴾ (٢)، وقيل: المعنى: ولا تقربوا مواضع الصلاة ويلزم النهي عن قرب الصلاة في تلك الحالة بطريق الأولويّة، وفي الآية دلالة على أنّ مرتكب الكبيرة مؤمن ولا يخرج بارتكابها عن الإيمان، وفي بيانها غاية النهي، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿حتِّي تعلموا ما تقولون ﴾ (٤)، بيان لعلَّة النهي، أي إنَّما نهى عن الإقامة في تلك الحالة؛ لأنَّ السكران لا يعلم ما يقول، ومن ثـمّ يعلم إنّ الشارب إذا لم يبلغ حدّ السكر لايمنع من التلبّس بالصلاة، وروى عن محمّد بن علىّ الباقر الله أنه أريد به سكر النوم وغلبة النعاس، ويلزم حينئذِ النهى عن قربانها في حالة السكر الخمريّ بطريق الأولويّة، ويعلم من هذا النهي وتعليله بعدم العلم بما يقوله وتحديده بالعلم به سقوط صلاة من خطفته خطرات وساوس الشيطان والنفس الأمّارة واشتغلت باله فلا يفقه ما يَلُوك بين لحييه عن مرتبة اعتبار القبول وإن حكم له ببراءة الذمة ظاهراً لطفاً وعنايةً منه برفع الحرج وتكليف ما لايطاق، كما يشهد به قوله \_ تعالى \_: ﴿ مَا جَعَلُ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حرج ﴾ (٦)، وقوله \_ تعالى \_ \* لا يكلّف الله نفساً إلّا وسعها ﴾ (٧)، ويؤيّد ذلك

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٥٢٨.

٢\_ الأنعام ٦/١٥١.

٣\_ الإسراء ١٧/ ٣٢.

٤\_ النساء ٢/٣٤.

٥ \_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٥٢.

٦\_ الحجّ ٢٢/ ٧٨.

٧\_ البفرة ٢٨٦/٢.

العدول عن ما يفعلون مع عـمومه وشـموله القـول وسـائر الأركــان والأفـعال والكيفيّات إلى ما يقولون فتنبّه ولا تكن من الغافلين.

﴿ وَلا جُنباً ﴾ (١) عطف على محلّ «وأنتم سكارى» يعني: ولا تقربوا الصلاة في كلّ من الحالتين والجنب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكّر والمونّث لجريانه مجرى المصدر وهو الاجناب، ﴿ إِلّا عابِرِي سبيلٍ ﴾ «عابر» اسم فاعل من العبور يقال: عبر النهر جاوزه، ومنه المعبر وهي السفينة التي يعبر فيها النهر، ويطلق بالفتح على موضع العبور، ومنه معابر جيحون لمواضع المكّاسين والسبيل الطريق، ومنه قول المتيمنة:

## \* الاسبيل إلى خمر فاشربها \*

وعبور السبيل: هو المرور من غير توقّف ولا إقامة، ومنه حلف أن لا يدخل الدار إلاّ عابر سبيل، وعبّر عن المجموع بالمسافر لأنّه مارّ في الطريق من غير توقّف وإقامة، فيكون الاستثناء من أعمّ الأحوال أي لا تقربوا الصلاة مجنبين في حال من الأحوال إلاّ حال كونكم مسافرين، ويكون نصب ما بعد إلاّ على الحال، ويجوز أن يكون صفة لا «جنباً»؛ و «إلاّ» بمعنى غير أي لا تقربوا الصلاة جنباً غير عابري سبيل، أي مقيمين، فيكون المنهي عنه القربان في حالة الجنابة مقيدة بالإقامة، وعلم منها أنّ قربانها في حالة الجنابة مع عدم حالة الإقامة غير منهي عنه.

ويجوز أن يكون «إلّا» على معناها والاستثناء مفرّع كالوجه الأوّل إلّا أنّه في موضع الصفة أي ولاجنباً موصوفاً بصفة إلّا مسافراً، وهذا أوجه؛ لأنّ «إلّا» لا تحمل على معنى الوصف إلّا إذا تعذّر حملها على الاستثناء وهو هاهنا غير

١ ـ النساء ٤/ ٤٣.

متعذّر لعموم النكرة بالنفي كما يقول: ما لقيت رجلاً إلّا مسافراً.

فإن قلت: المسافر لا يجوز له أن يقرب الصلاة جنباً إلّا إذا لم يستطع الغسل والتيمم، وإن استطاع أحدهما فلا يجوز له قربانها جنباً فكيف أطلق حالة السفر؟ وأيضاً تلك الحالة ليست مُختصة بالمسافر، بل هي تعم المسافر وغيره ممن لم يستطع استعمال الماء، سواء كان لفقدانه أو لمرض أو لغيره ولم يجد الصعيد.

قلت: المقصود هاهنا أن يبيِّن جواز القربان بدون الغسل في حالة السفر، فالمعنى لا تقربوا الصلاة غير مغتسلين، ﴿حيِّ تغتسِلوا﴾ (١)، إلا أن تكونوا مسافرين.

وأمّا بيان وجوب التيمّم وعدم جواز القربان بدونه مطلقاً وعدم جوازه عند استطاعة استعمال الماء فلم يذكره هاهنا لذكره فيما بعد، على أنّ بعضهم عمّم عبور التيمّم لسبيل وجعله شاملاً لجميع علل الرخصة بطريق الكناية، والحقّ أنّ الكلام السابق في الآية السابقة مشتمل على عموم الحكم وخصوص العذر، وأنّ قوله: فيما بَعْدُ ﴿ وإن كنتم مّرضى أو على سفر ﴾ (١)، تخصيص للحكم وتعميم العذر، سواء كان ما بعد «إلّا» في هذه الآية حالاً أو صفةً بمعنى غير أو بغير معنى غير.

فإن قلت: يعلم من الاستثناء والوصف صحّة الصلاة في حالة الجنابة بعذر السفر؛ فإنّ الاستثناء من النفي إثبات، والتقييد بالوصف يدلّ على انتفاء الحكم وثبوته عند وجوده.

قلت: الأمر كذلك، فإنّ التيمّم لا يرفع الحدث والجنابة، وإنّما يرخّص الصلاة معهما، ولو رفعهما لم يَحتج إلى الغسل والوضوء عند وجدان الماء، وما

١ ـ النساء ٢/٣٤.

٧\_ النساء ١٤٣٤.

أجاب به صاحب الكشّاف (۱) من قوله: أريد بالجنب الذين لم يغتسلوا، كأنّه قيل: لا تقربوا الصلاة غير مغتسلين حتّى تغتسلوا إلّا أن تكونوا مسافرين ليس بشيء؛ لأنّه إن أراد جنباً غير مغتسلين عاد المحذور، وإلّا لم يستقم المعنى؛ لأنّه لا اغتسال على غير الجنب، ومن هو في حكمه ولوكان مقيماً، وما تفرّد به العلّامة التفتازاني من من أنّه لا يقدّر الوصف جنباً، لكن يقيّد الحكم بمن وجب عليه الغسل، لا يخفى ما فيه. ومن حمل النهي على النهي عن قربان مواضع الصلاة أعني المساجد بتقدير المضاف حمل عبور السبيل على المرور في المساجد، ويعلم النهي عن قربان الصلاة حينئذ بطريق الأولويّة، قيل: (۱۲) إنّ جماعة من المهاجرين والأنصار كانت أبواب بيوتهم في المسجد وكانوا يجنبون فرخص لهم المرور في المساجد لإصابة الماء، ثمّ سُدَّت أبوابهم ومنعوا من ذلك فرختي تغتسلوا في بيان لغاية النهي عن القربان، أي لا تقربوا الصلاة جنباً إلى جنباً، ﴿حتى تغتسلوا إلّا إذاكنتم مسافرين.

#### فروع:

الأوّل: الغسل إيصال الماء إلى جميع ظاهر البدن على الوجه المشروع مع النيّة.

الثاني: ظاهر الآية هاهنا يدل على أن وجوبه للصلاة؛ فإن المعنى لا تقربوا بيان آية «لا تقربوا الصلاة» والمنقشة الصلاة في حال الجنابة حتى تنغتسلوا فتكون مقارنة الصلاة موقوفة على فيها الاغتسال، فإذا وجبت المقارنة وجب الغسل لها؛ لأن ما يتوقّف عليه الواجب

۱\_الکشاف: ج ۱، ص ۵۲۸.

٢\_الكشّاف: ج ١، ص ٥٢٩.

واجب، فيكون حينئذِ وجوبه لأجل الصلاة، فيكون واجباً لغير ه لا لنفسه.

فإن قلت: قوله ــ تعالى ــ في المائدة: ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جَنباً فَاطَّهِّرُوا ﴾ (١)، يدلُّ على أنَّ وجوبه للجنابة، فيكون واجباً لنفسه لا لغيره، فيلزم التدافع بين مقتضى الأبتدن

> مسل أن غسسل الجسنابة واجب لنفسه أو لغده؟

قلت: ما من تدافع لأنَّه قد يكون لنفسه، وقد يكون لغير ه، فإنّ العلُّة الغائيَّة للغسل رفع الحدث، أعنى إزالة الجنابة فيكون بهذا الاعتبار واجباً لنفسه، وهـو بهذا الاعتبار واجب موسّع، والعلّة الباعثة استباحة ما يحرم التلبّس بـ من العبادات معها، فإذا ضاق وقت العبادة كما إذا لم يبق للجنب الذي يحب عليه الصوم من اللَّيل إلَّا مقدار ما يقع فيه الغسل، وكذلك إذا لم يبق من وقت الصلاة إلَّا مقدار ادائها فيجب حينئذِ للصلاة والصوم، ولا يلزم من ذلك اجتماع علَّتين على معلول واحد؛ لأنَّ الوجوب الحاصل من الجنابة علَّة لحصول الثواب بالفعل، والحاصل من الصوم والصلاة علَّة لحصول الشواب بالفعل، والعقاب بالترك، فلا يكون المعلول واحداً، على أنّ العلل الشرعيّة معرِّفات لا مؤثّرات فلامحذور في الاجتماع.

أساب الحنابة

الثالث: الجنابة مسبّبة لأمرين: أحدهما: الإنزال مطلقاً لقوله ﷺ: «إنَّما الماء عن الماء»(٢)، ولما رواه الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عن أنَّه قال: «إلَّمَا الغسل من الماء»(٣)، وفي أداة الحصر إشكال، وثانيهما: غيبوبة الحشفة، أو باقيها أو بقدرها مع فقدها في فرج آدمي ولو دبراً مطلقاً ولو ميَّتاً لقوله ١١٤٤ التق الأخبار الدالة على الختانان فقد وجب الغسل»(٤)، والعموم يدلّ على تناول الحكم الميّت، وأمّا

الغسل ومناقشة المصنّف لها

١ \_ المائدة ٥/٦.

٢ ـ صحيح مسلم: ج ١، ص ٢٦٩، ج ٣٤٣. وفيه: «إنَّما الماء من الماء».

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٤٧٩، الباب ٩من أبواب الجنابة. ح ١.

٤ ـ الوسائل: ج ١، ص ٦٩ ٤، الباب ٦ من أبواب الجنابة، ح ٢.

دلالته على تناول الدبر فلايخلو عن شيء لعدم صدق الختان عليه، وأوجب المرتضى(١) وابن إدريس(٢) وابن الجنيد(٣) والشيخ في المبسوط(٤) والعلّامة في القواعد(٥) والشهيد(٦) الغسل بالإيقاب في دبر المرأة والغلام بعموم الآية والإجماع ولإنكار على الله البحاب الجلد والرجم دون الصاع من الماء، ولقول أحدهما بينه: «إذا أدخله فقد وجب الغسل» (٨)، ولم يوجبه الشيخ في الاستبصار (٩) والنهاية (١٠) وسلّار (١١) لرواية الحلبيّ عن أبي عبدالله الله عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أعَليها غسل إن هو أنزل ولم تنزل هي؟ قال: «ليس عليها غسل وإن لم ينزل هو فليس عليه غسل»(١٢١)، قيل: إنّ هذا الحديث ينسخ الأوّل لدلالته على الحصر، والظاهر أنّ الأوّل يتعلّق بالإنزال دون الإيقاب والثاني بالإيقاب دون الإنزال، وعلى تقدير تسليمه فالنسخ للحصر؛ لأنَّ سببيَّته الماء لم ينسخ بإجماع المسلمين.

الرابع: الإيلاج في فرج البهيمة من غير إنزال لا يوجب الغسل لعدم صدق الإيلاج في فرج التقاء الختانين عليه.

الخامس:من وجد على جسده أو ثوبه المختص به منيّاً، وجب عليه الغسل

١ ـ جمل العلم و العمل: ص ٢٥.

٢\_السرائر: ج ١، ص ١٠٧.

٣\_مختلف الشيعه: ج ١، ص ٣٢٣.

٤\_ المبسوط: ج ١، ص ٢٧\_ ٢٨.

٥\_قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢٠٨.

٦\_ الدروس الشرعيَّة: ج ١، ص ٩٥.

۷\_ التهذیب: ج ۱، ص ۱۲، ح ۲۱۶.

۸\_ التهذيب: ج ۱، ص ١٢٤، ح ٣١٠.

٩\_ الاستبصار: ج ١، ص ١١٢، في ذيل باب ٦٦.

١٠ \_ النهاية: ١٩.

١١ \_ المراسم: ص ٤١ .

١٢ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٨٥، الباب ١١ من أبواب الجنابة، ح ١.

وأعاد ما صلّى فيه قبل الغسل هذا إذا وجده قبل الصلاة، وإن وجده بعدها أعاد في الوقت، وأمّا في الخارج (١) فلا إعادة، لما روى زرعة عن سماعة أنّه قال: سألته عن الرجل يرى في ثوبه المني بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنّه قد احتلم قال: «فليغتسل وليغسل ثوبه ويعد صلاته» (١)، والجمع بين هذا الحديث، وبين ما رواه أبو بصير حيث قال: سألت أبا عبدالله عن عن الرجل يصيب بثوبه منيّاً ولم يعلم أنّه احتلم قال: «ليغسل ما وجد بثوبه وليتوضّاً» (١)، الحمل في الأوّل على الاختصاص والثاني على الاشتراك (٤).

الإيلاج بالملفوف

السادس: في وجوب الغسل بإيلاج الملفوف نظر، لعدم صدق الإلتـقاء عليه ويحمل الإلتقاء على المحاذاة وهي قد وجدت.

> وجدان المني فسي الثوب المشترك

السابع: وجدان المني في الثوب المشترك لا يوجب الغسل على كلّ من صاحبيه، وفي جواز إنتمام أحدهما بالآخر إشكال ينشأ من حكم الشارع بطهارة كلّ منهما، وإلّا لأوجب عليه الغسل، ومن تيقّن المقتدي بوقوع أحد الأمرين، كلّ منهما مبطل لصلاته حدث المقتدي أو حدث المتقدى به.

حكم مسا لو خسرج المني من الموضع المعتاد وعدمه

الشامن: لو خرج المني من ثقبة في الصلب، فمع الاعتياد الأقرب وجوب الغسل وبدونه عدمه، أمّا الأوّل فلدخوله بالاعتياد بحسب المعهود، وأمّا الثاني فلخروجه بعدمه عنه.

وجــوب الغســـل على الكافر

التاسع: يجب الغسل على الكافر بتحقّق أحد السببين لكن لايصحّ منه، أمّا الأوّل فلعموم الخطاب، وأمّا الثاني فلإشتراطه بالقربة وهي غير صحيحة منه.

١ ـ ه، ج، ب،و: هي خارج الوقت».

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ٨٠٤. الباب ١٠ من أبو اب الجنابة، ح ٢.

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٤٨٠، الباب ١٠ من أبواب الجنابة، ح ٣.
 ٤\_ هـ: «إنّ العلم الأوّل كان في الوقت والثاني خارج الوقت».

في بيان بعض الأحكام المستفادة من آيات ومناقشة المصنّف لها

﴿ وَإِنْ كُنتُم مرضى أَو على سَفَر ﴾ (١) أراد سبحانه \_ وتعالى \_ أن يرخّص للمحدثين في التيمّم عند عدم استطاعة الماء، فخصّ أوّلاً مرضاهم ومسافريهم بالذكر فجمعهم في قرن واحد لكثرة وقوعهما وغلبتهما على سائر الأسباب المرخّصة، ثمّ عمّ كلّ من وجب عليه الطهارة ولم يستطع استعمال الماء لفقدانه أو لمرض أو خوف عدو أو سبع أو لفقدان ما يتوصّل به إلى الماء أو غير ذلك ممّا لا يكثر كثرة المرض والسفر.

فإن قلت: السفر والمرض لا يكونان علّة لرخصة التيمّم بدون الحدث والجنابة فكيف عطفا عليهما براو»؛ وقيل: ﴿ أو جاءَ أحد منكم من الغائط أو لا مستم النساء فلم تجدوا ماء ﴾، وأيضاً الحدث والجنابة ليسا علّة للرخصة، وإنّما هما علّة لوجوب الوضوء والغسل، فكيف عطفا على ما هما علّة للرخصة معهما؟

قلت: التقدير: فإن كنتم أيّها المجنبون مرضى أو على سفر، والمراد بالمجنب: هو المنزل من غير مجامعة، وبمن لامس النساء: من لامسهنّ ملامسةً توجب الغسل من غير إنزال، والحدث والجنابة قد قيّدا بفقدان الماء، وهما معه قد يكونان علّة للرخصة. هذا، وقد يقال: إنّ «أو» في قوله: ﴿أو جاء﴾ بمعنى الواو كقوله:

\* بكيت على بحير أو عفا \*

وكقوله:

# إنّ بها أكتل أو رزاماً

١ ـ المائدة ٥/٦.

٢\_جامع الشواهد: ج ١، ص ٢٥٦.

وكقوله \_ تعالى \_: ﴿ ولا تطع منهم آثمًا أو كفوراً ﴾ (١) على قول من جعله بمعنى الواو، فيكون المعنى حينئذٍ: إن كنتم أيّها المخاطبون مرضى أو مسافرين حال كونكم محدثين ومجنبين وغير واجدي ماء فتيمّموا، وفيه نظر.

فإن قلت: علامَ تحمل عدم وجدان الماء على المعنى الحقيقي أم على المعنى المجازى؟

قلت: على المعنى المجازي وهو عدم الاستطاعة من الاستعمال، سواء كان لفقدانه أو لفقدان ما يوصل إليه لوجود مانع من استعماله، سواء كان هلاكاً أو ازدياد مرض أو حدوث شين في الأعضاء.

فإن قلت: لمّاكان فقدان الماء مع وجوب الطهارة علّة لثبوت رخصة التيمّم لكلّ واحد من الفرق الأربعة فلا فائدة في ذكر المرضى، والمسافرين المحتاجين إلى الماء لأنّهما لا يخلوان من أن يكونا محدثين أو جُنبين، فكان ذكرهما مغنياً عن ذكرهما وما ذكر من التخصيص قبل التعميم غير صحيح.

قلت: هذا إنّما يرد لو حمل عدم الوجدان على معناه الحقيقي، أعني فقدان الماء، ونحن قد حملناه على المعنى المجازي، وهو يشتمل الأصناف الأربعة؛ لأنّ عدم القدرة على استعمال الماء، إمّا لعدمه أو لبعده أو لفقد آلة الوصول إليه من الدلو أو الرشاء أو لمانع عنه من حيّة أو سبع أو لخوف من تلف النفس أو العضو أو اشتداد المرض، على أنّا لو حملنا عدم الوجدان على المعنى الحقيقي، أعني الفقدان واعتبرنا تعلّقه بالفعلين الأخيرين، أعني «جاء أحدمنكم من الغائط أو لامستم النساء» لم يرد الإشكال أيضاً.

فإن قلت: لِمَ قدّم المرض على السفر؟ ولِمَ خصّ مجيء الغائط واللـمس

١ ـ الانسان ٢٤/٧٦.

من بين الأسباب الموجبة للغسل والوضوء الموجبين لرخصة التيمّم عند عـدم وجدان الماء؟

قلت: لأنّ علّة المرض أظهر من علّة السفر كما لا يخفى، وأمّا تخصيص المجيّ واللمس فلإندراج أكثر الأسباب تحتهما وإن خرج بعضها عنهما، و«الغائط» أصله: الأرض المطمئنة (١) والمراد به هاهنا العذرة، إمّا الكناية أو باستعمال لفظ المحل للحال و «من»، زائدة، وقرئ من طريق الشواذ «من غيّط»، قيل هو تخفيف غيط كهيّن تخفيف هين، وقرئ «لامستم» و «لمستم» (١) وكلاهما بمعنى واحد، فمن قرأ «لامستم» نظر إلى أنّ فاعل بمعنى فعل نحو طابقت النعل، وعاقبت اللصّ، ومن قرأ «لمستم» نظر إلى أنّ ما هو بمعنى هذا اللفظ كثيراً ما جاء في القرآن على وزن فعل كقوله \_ تعالى \_ حكاية عن مريم الله: ﴿ ولم يمسني بشر ﴾ (١) وقوله: ﴿ لم يطمئهن إنس قبلهم و لا جان ﴾ (١)

۱\_تاج العروس: ج ۱۹، ص ۵۲۰، مادة «غوط».

۲\_مجمع البيان: ج ۲، ص ٥٠.

۲\_مريم ۱۹/۲۰.

٤\_الرحمن ٥٥/٤٧.







# المَّالِثِ الثَّالِثِ الْمُعْالِثِينَ الثَّالِثِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلِقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الثَّالِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينِ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلَقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلْمِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِيْلِي الْمُعِلِي الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلِي الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِيلِي الْم

فِي ٱلْإِخْلَ الْإِ الْمُ الْمُلْقِ لِجِبْتِ اللَّهُ خُورِةِ







الأوّل: من نواقض الوضوء الغائط بشرط خروجه من المعتاد إجماعاً، نواقض الوضوء وكذلك البول والريح، لإجماع المسلمين على النقض بهما وسلامته عن المعارض؛ ولقول أبي عبدالله في: «لا يجب الوضوء إلّا في بـول أو غـائط أو ضرطة أو فسوة تجد ريحها»(١).

وأمّا الآية (٢) فإنّما تدلّ على وجوب التيمّم عند وجود الغائط أو ملامسة النّساء، أعني وطأهنّ وفقدان الماء؛ وهذا يدلّ على وجوب استعمال الماء عند وجدانه، أمّا كون وجوب استعماله على وجه الوضوء أو الغسل، وكون التيمّم بدلاً عن أحدهما فلا دلالة للآية عليه، بل إنّما ثبت بالإجماع (٣) والسنّة (٤).

لايقال: تقييد الفسوة بوجدان الريح يفهم منه عدم النقض بها مع فقدانه. لأنًا نقول: هو محمول على حالة التردد في خروجها.

فإن قلت: الحصر في الأحاديث يدلّ على انحصار الناقض في الثلاثة.

قلت: هي محمولة على الأصالة في الحدث، وما عداها فإنّما ينقض لكونه مظنّة لأحدها أعني: خروج الريح يبدلٌ على ذلك عبدم النقض بالنوم الذي لم يغلب على الحاسّتين، وما روي عن أبي عبدالله الله الله قبال: «لا ينقض إلّا

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٧٥، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢، مع اختلاف في التعبير.

۲\_ النساء ۵/۳۵.

۳\_ المبسوط: ج ۱، ص ۳۰. ۱ المدان - ۲ م ۱۹۶۰ المسروب أماريا.

٤ ـ الوسائل: - ٢، ص ٩٦٤. الباب ٢ من أبو اب التيمّم.

حدث، والنّوم حدث»(١)، وما أشبه ذلك محمول على أنّ المراد أنّه منزّل منزلة الحدث؛ والمراد بالنواقض المذكورة في الأحاديث هو ما يوجب الوضوء فقط، فلا يرد النقض ممّا يوجب الغسل معه.

خــــروج البـــول والغائط مــن غــير الموضع المعتاد

الثاني: خروج البول والغائط من غير الموضع المعتاد، فيه خلاف؛ فذهب العلامة وأصحابه: إلى أنّه مع صير ورته معتاداً ناقض مطلقاً؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط ﴿ (٢) (٣) وقال ابنه في شرح الإرشاد: وإن خرج من غير المعتاد فالأقوى عندنا النقض، سواء قلّ أو كثر وسواء انسدّ المخرج أو لاوسواء كان فوق المعدة أو تحتها، وهذا مذهب ابن إدريس (٤) واعتبر الشيخ أبو جعفر تحتيّة المعدة محتجّاً بأنّ الخارج من فوقها لا يكون إلّا قيًا (٥)، ولقول الباقر والصادق ﴿ إلى الله المعنى المنقول إليه، هو الثقل الباقي بعد انتزاع (١) الأجزاء الغذائيّة منه، ولا مدخل للمخرج في تسميّته والحديث محمول على الأجزاء الغذائيّة منه، ولا مدخل للمخرج في تسميّته والحديث محمول على الأغلبيّة.

خروج الحدث من غـــير المــوضع المعتاد مع اتسداد الطبيعي

ومع عدم الإنسداد لاينقض إلّا إذا صار معتاداً؛ وذلك بمرّتين فينقض في الثالثة، وقيل: في الثانية وهو الأحوط لصدق الخروج من المعتاد عليه.

لو برزت السقعدة ملوّثة

الرابع: لو برزت المقعدة ملوّثة لم يُنقض (٨) الوضوء لعدم صدق الخروج

الثالث: خروج الحدث من غير المعتاد مع انسداد الطبيعيّ ناقض بأوّل مرّة

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٨٠، الباب ٣من أبواب نواقض الوضوء، ح ٤، وفيه: «لاينفض الوضوء...».

٢\_ النساء ٤/٣٤.

٣\_ مختلف الشيعة: ج ١، ص ٢٦٤.

٤\_ السرائر: ج ١، ص ١٠٦.

٥\_الخلاف: ج ١، ص١١٦.

٦- الوسائل: ج ١، ص ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢، وفيه: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين».

٧\_ه، ج: «انتقال».

۸\_و، ه: «لم ينتفض».

عليه.

الخامس: خروج الريح من قُبل المرأة ناقض، لعموم النقض بخروج الريح حكم الربع الخارج من قبُل المرأة

قال الشافعي (١)، وقال الشهيد ﴿ الأقوى أنّه لا ينقض (١)، ولعلّه نظر إلى أنّه ليس خارجاً من المعتاد كما أنّه إذا خرج من قبل الرجل فإنّه لا ينقض إتّفاقاً، وفرّق بينهما بأنّ قُبل المرأة له منفذ إلى الجوف خلاف الذكر؛ وكذلك إذا خرج من قُبل الخنثى.

السادس: بول الخنثى من أحد القُبلين ناقض لصدق البول عليه وإن احتمل حكم بول الخنثى من أحد القُبلين أنّه ثقية.

السابع: خروج البول من الدُبر ناقض على الأظهر؛ لصدق البول عليه، حكم البول الخارج من الدبر المدم توقّف الصدق على الخروج من المخرج مع احتمال انخراق الحائل بين (٢) السبيلين، ويحتمل التقييد بانسداد المخرج الطبيعي أو الاعتياد.

حكـــــم الدود الخارج ملطخاً

الثامن: الدود الخارج إن كان ملطّخاً نقض وإلّا فلا، لما روي عن أبي عبدالله في الرجل يسقط منه الديدان (٤) وهو في الصلاة، قال: «يمضي في صلاته ولا ينقض ذلك وضوءه» (٥)، ولقوله ﴿ «ليس في حبّ القرع والدّيدان الصغار وضوء، إنّا هو إلّا بمنزلة القمّل (٢)، ويدلّ على أنّه أراد الدود إذا لم يكن ملطّخاً؛ وأمّا ما رواه عمّار بن موسى عنه ﴿ أنّه سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع؟ قال: «إن كان خرج نظيفاً من العذرة

۱\_تذكرة الففهاء: ج ۱، ص ۱۰۱.

۲\_ البيان: ص ٤٠.

**٣\_ه:** «من».

٤\_في المصدر «الدوّاب».

٥ ـ الوّسائل: ج ١، ص ١٨٤، الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٤.

٦ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٨٣، الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٣.

فليس عليه شيء، ولم ينقض وضوءه، وإن خرج متلطّخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء، وإن كان في صلاته، قطع الصلاة وأعاد الوضوء والصلاة»(١)، وكذلك البلغم والدم، وما أشبههما ممّا ليس بغائط ولا بول، وكذا الوذي والمذي والقييّ و الرّعاف، فإنّه ليس منها بناقض، أمّا البلغم وما أشبهه كالمرّة الصفراء فلأنّه ليس الوضوء بالوذي و منها حدثاً بالإجماع؛ وأمّا الوذي والمذي؛ فلما رواه عمّار عن الصادق الله الله الله الله الله الم قال: سألته عن المذى فقال: «إنّ عليّاً عليّاً كان رجلاً مذّاء فاستحيى أن يسأل رسول الله ﷺ لمكان فاطمة ١٤٠٠ فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس فسأله فقال له: ليس بشيء»(٢)، وبما رواه زيد الشحّام قال: قلت لأبـي عـبدالله ﷺ المـذي لاينقض الوضوء قال: «ولا يغسل عنه الشوب ولا الجسـد إنَّــا هــو بمــنزلة البزاق»(٣)، ولما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله ﴿ أَنَّه قال: «إن سال من ذكرك شيء من مذي أو وذي فلا تغسله ولا تنقطع الصلاة ولا تنقض له الوضوء إنَّما هو بمنزلة البصاق»(٤)، وأمّا ما رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا ﷺ أنّه سأله عن المذي فأمره منه بالوضوء إلى آخر (٥) فهو من الآحاد، على أنّ راوي هذا الخبر محمد بن إسماعيل وهو قد روى هذه القـضيّة بـعينها؛ وقال: أمرني بإعادة الوضوء قال: قلت له: فإن لم يتوضّا قال: «لا بأس»(٦)، وهذا قال: «والوذى فمنه الوضوء» محمول على أنّه إذا لم يستبرأ والخارج محتمل لبقيّة البول(٧)، ويؤيّد ذلك قوله ﷺ: «والوذي فمنه الوضوء، لأنَّـه يخــرج مــن

١ ـ الوساتل: ج ١، ص ١٨٤، الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٥.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٧. ٣\_ الوسائل: - ١٠ ص ١٩٦، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، - ٥٠

٤ ـ الاستبصار: ج ١. ص ٤ ٩. ح ٢٠٠٥ وفيه: «بمنزلة النخامة».

٥ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٩٩، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ١٧.

٦ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٩.

٧\_ الوسائل: ج ١، ص ١٩٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ١٤.

عسدم السقاض الوضوء بالقىء

دَريرة البول»(١)، وما رواه عبد الملك بن عمرو عن أبي عبدالله ﴿ في الرجل يبول ثمّ يستنجي: «فإن سال حتّى بلغ الساق فلا يبالي»(٢)، وأمّا القي ُفلما رواه أبو أسامة قال: سألت أبا عبدالله عن الله عن الله عن الله عن الله عن الله عنه الله عنه الله عنه الله الله الله ا وأمّا الرعاف؛ فلماروي عن أبي بصير عن أبي عبدالله ﴿ قال: سألت عن الرعاف والحجامة وكلّ دم سائل فقال: «ليس في هذا وضوء إنَّما الوضوء في طمرفيك الَّلذِين أنعم الله بهما عليك»(٤)، وأمّا ما رواه سَماعَةَ قال: سألته عمّا ينقض الوضوء، فقال: «الحدث تسمع صوته أو تجد ريحه والقرقرة في البطن إلّا شيء تصبر عليه، والضحك في الصلاة والقي، ٥١)، وما رواه الحذَّاء عنه ﴿ أَنَّـه قَـالٌ: «الرعاف والقُّ والتخليل يسيل الدم إذا استكرهت منه شيئاً ينقض الوضوء وإن لم تستكرهه لم ينقض الوضوء»(٦)، فمحمول على التقيّة توفيقاً بين الأحاديث.

هل ملامسة النساء وتسقبيلهن مسن

التاسع: لمس النساء وتقبيلهن ليس من النواقض، إذ لادلالة في قوله تعالى: ﴿ أَو لَمُستم النساء ﴾ (٧) عليه، وإلّا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولما النواقض؟ رواه أبومريم أنَّه قال: قلت لأبي جعفر ﴿: ما تقول في الرجل يتوضَّأ ثمَّ يدعو جاريته فتأخذ بيده حتّى ينتهي إلى المسجد، فإنّ من عندنا يزعم أنّه الملامسة فقال: «لا والله ما بذلك بأس وربّما فعلته وما يعني بهذا «أو لا مستم النساء» إلّا المواقعة في الفرج»(^)، ولما رواه زرارة عنه ﴿ أَنَّه قَـالَ: «ليس في القُبلة ولافي

١ ـ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ٢١، الباب ١ من أبواب الأحداث الموجبة للطهارة، ح ٤٩.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ٢٠٠، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢، وفيه: «يبلغً... السوق».

٣- تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٢، الباب ١ من أبواب الأحداث الموجبة للطهارة، ح ٢٥.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٨٤ الباب ٥٠ من أبواب ما ينقض الوضوء، ح ٢٨٥.

٥ \_ تهذبب الأحكام: ج ١، ص ١٢، الباب ١ من أبواب الأحداث الموجّبة للطهارة، ح ٢٣.

٦ ـ تهذبب الأحكام: ج ١، ص ١٣، الباب ١ من أبواب الأحداث الموجبة للطهارة، ح ٢٦. ٧\_ النساء ٤/ ٤٣.

٨ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٨٧ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء، ح ٢٨٦.

المباشرة و لا مسّ الفرج وضوء»(١).

وأمّا ما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله ﴿ : «إذا قبّل الرجل المرأة مِن شهوة أو مسّ فرجها أعاد الوضوء (٢)، ف محمول على الاستحاب جمعاً بين الأحاديث، وحمل الوضوء على غسل اليدمن مسّ الفرج ليس فيه إصابة المخن (٣)، وإن أيّد بما روى عنه ﴿ عبد الرحمن بن أبي عبدالله أنّـه سأله عن رجل مسّ فرج إمرأته فقال: «ليس عليه شيء وإن شاء غسل يده، والقبلة لا يتوضّأ منها» (٤)،

ويعلم ممّا ذكرنا أنّ مسّ المتوضّي فرجه لاينقض وضوءه، ويؤيّده ما رواه معاوية بن عمّار عنه ﴿ عن الرجل يعبث بذكره في الصلاة المكتوبة فقال: «لا بأس» (٥). وما رواه سماعة عنه ﴿ قال سألته عن الرجل يمسّ ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلّي يعيد وضوءه؟ فقال: «لا بأس بذلك إنّا هو من جسده» (٦) وأمّا ما رواه عمّار بن موسى عنه ﴿ قال: سئل عن الرجل يتوضّأ ثمّ يمسّ باطن دبره قال: «نقض وضوءه، وإن مسّ إحليله فعليه أن يعيد الوضوء، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ويتوضّأ ويعيد الصلاة، وإن مسح إحليله أعاد الوضوء وأعاد الصلاة» (٧)، فالوجه في التوفيق بينه وبين ما ذكر آنفاً حمل ما ذكر هاهنا على أنّه وجدشيئاً من النجاسة عند اللّمس فينتقض وضوءه وتبطل صلاته لالك النجاسة لا للمسّ، وإذا لم يجدها لم ينتقض وضوءه وصحت صلاته.

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٨٧ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء، ح ٢٧٧.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ٨٨ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء، ح ٢٨٠.

٣\_ «مخن المرأة مخناً: نكحها»، لسان العرب: ج ١٣، ص ٤٠٢.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٨٨ الباب ٥٣ من أبو أب ما ينفض الوضوء، ح ٢٨١.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٨٨ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء، ح ٢٨٢.

٦\_ الاستبصار: ج ١، ص ٨٨ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء. ح ٢٨٣.

٧\_ الاستبصار: ج ١، ص ٨٨ الباب ٥٣ من أبواب ما ينفض الوضوء، ح ٢٨٤، وفيه: «... وإن مس باطن احليله ...
 وإن فتح إحليله...».





المُحْدِثُ الْحِ

فِي أَذِلَّةِ ٱلْمَيْمُ وَ خَيْلِيهِ







تَأَيُّا لَّذِيرِ عَامَنُوا لَا تَقْرَبُواْ الصَّلَوْةَ وَأَتَيُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُواْمَاتَقُولُونَ وَلَاجُنْبًا إِلَّاعَابِرِي سَبِيلِحَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ وَإِن كُنْتُمُّ رَضِي أَوْعَلِي سَفَراً وْجَاءَ أَحَدُ مِنكُمِين الغابط أولكمستم النساء فأتجد واساء فتكمو أصعيدا طَيِّبَا فَأَمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَ ٱللَّهَ كَانَ عَفُورًا (١)

﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمُّوا ﴾ أي: فاقصدوا؛ لأنّ التيمّم في اللّغة: القصد، وفي تعريف التيمّ لغةُ الشرع: عبارة عن قصد صعيد طيّب لمسح أعضاء مخصوصة، وقد يستدلّ بـ على وجوب النيّة فيه؛ لأنّ النيّة؛ القصد: ﴿ صَعِيداً طَيِّباً فَامسَحُوا بِـوُجُوهِكُم وأيديكم ﴾، تراباً كان أو حجراً لا تراب عليه؛ هكذا نقل الزجاج(٢)، فـلو ضـرب المتيمّم عليه ومسح أجزأه، خلافاً للشّافعي (٣)، وهذا لاينافي ما ذكر في المائدة من قوله \_ تعالى \_: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ (٤)، لأنّ «من» لإبتداء الغاية بمعنى: أنّ المسح يبتدئ منه، وإن لم يلتصق منه شيٌّ باليد، وقيل: إنّ «من» للسببيّة والضمير في «منه» راجع إلى الحدث كقولك تيمّمت من الجنابة، وهذا لا يخلو من سماجة وتحمّل وتصريح بالضّمير عن الأقرب إلى الأبعد؛ والأوّل قد

١ ـ النساء ٤/٣٤.

۲\_مجمع البيان: ج ۳، ص ۵۱.

٣\_ المجموع: ج ٢، ص ٢١٢.

٤\_ المائدة ٥/٦.

قيل عليه: إنّه لا يخلو عن تعسّف؛ وأنا أقول: أنّ حمل «من» على البعضيّة لا يدلّ على وجوب علوق شيء من التراب باليد؛ بل إنَّما أريد بالبعضيَّة هاهنا القلَّة التي هي من لوازمها، دفعاً للتّوهّم أن يكون التيمّم على نمط ماكان بـدلاً عـنه مـن الوضوء أو الغسل كما ورد في الحديث: «أنّ واحد من الصحابة طفق يتمرغل في التّراب»(۱۱).

# فروع:

الأوّل: لا يسوغ التيمم إلّا عند تعذّر استعمال الماء؛ إمّا لفقدانه أو فقدان ما يتوصّل به إليه أو لخوف من استعماله لموت أو مرض أو شين أو ألم غير متحمّل وجوب طلب العام لصدق عدم الوجدان في كلّ حالة من هذه الحالات؛ فعند فقده يجب طلبه في مظان وجدانه إجماعاً (٢) منّا مع موافقة الشافعي (٣) لنا فيه؛ ولأنّ عدم الوجدان لايتحقّق بدونه، وإنّما الخلاف في التفصيل فذهب المفيد(؛)، وأبو الصلاح(٥)؛ إلى غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السُّهلة في الجهات الأربع وهو مختار صاحب القواعد(٦٦) وأتباعه: وبه صرّ - الشهيد في مصنّفاته (٧٧؛ وذهب الشيخ في المبسوط إلى أنَّه غلوة سهم(٨)، ولم يفصّل في الحزنة والسَّهلة؛ لكن ما رواه في الاستبصار

عن على الله أنَّه قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوة، وإن كانت

متى يسوغ التيمم

للطهارة

١ ـ الوسائل: ج ٢، ص ٩٧٧ الباب ١١ من أبواب التيمّم، ح ٨

٢\_ تذكرة الفهاء: ج ٢. ص ١٤٩.

٣\_ المجموع: ج ٢، ص ٢٤٩.

١٤ المفنعة: ص ٦١.

٥ ـ الكافي في الغفه: ص٦٣٦.

٦\_ قواعد الأحكام: ح ١، ص ٢٣٦.

٧\_ اللمعة النمشفية: ج ١، ص ١٩٥٣ البيان: ص ٨٣.

٨\_ المبسوط: ج ١، ص ٣١.

السّهولة فغلوتين»(١)، يدلّ على خلاف ما ذكر في المبسوط.

وأُصلَّى ثم أجد الماء وقد بقى علىّ وقت فقال: «لا تعد الصلاة فإنّ ربّ الماء هو المار ربّ الصعيد»، فقال له داود بن كثير الرقيّ: أفأطلب الماء يميناً وشمالاً فقال: «لا تطلب الماء لا ييناً و لا شمالاً و لا في بئر، إن وجدته على الطريق فتوضّا وإن لم تجده فامض»(٢) فمحمول على الخوف والضّرر ولو بثمن مقدور، إذا لم يتضرّر به في الحال ولو زاد على ثمن المثل على الأصحّ؛ فإنّه إذا كان قادراً على الثمن وهو غير متضرّر بصرفه نقداً ووجد الماء عند من يبيعه فهو واجد للماء فلا يسوغ له التيمّم؛ لأنّ مساغه موقوف على فقدانه؛ لقوله \_ تعالى : ﴿ فِلْم تَجِدُوا صَاءً فتيمّموا ﴾ (٣)؛ ولأنّ الصادق الله اشترى ماء وضوءه بمائة دينار؛ وقيل: بسبعين ديناراً وكون الخوف من اللُّص مع الزيادة على ثمن المثل مسوِّغاً لا يقتضي عدم الوجوب لوجود الفارق؛ وهو انقطاع الثواب فيما أخذه اللَّص بضمانه إيّاه؛ وعدم انقطاعه في الشراء؛ لأنّ ثوابه على الله وهو دائم غير منقطع؛ ولأنّ الواجب موقوف على أمر مقدور غير متضرّر به في الحال، وما يتوقّف عليه الواجب مع هذه الشرائط فهو واجب فالشراء بالزائد على ثمن المثل واجب.

حكم ما لو وهب لساء أو أعيرت

الثَّاني: لو وهب الماء أو أُعيرت الآلة عند فقدهما وجب القبول، لعدم المنَّة عرفاً، ولو وهب بثمنها أو وهب الآلة لم يجب القبول؛ لتحقُّق المنَّة؛ ولو بيع الآلة أحدهما بثمن في الذمّة قادر عليه عند المطالبة وجب عليه الشراء، ولوكان عاجزاً عنه في الحال، لإمكان تحصيل ما يتوقّف عليه الواجب من دون المنّة؛

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٦٥، الباب ٩٨ من أبواب التيمم، ح ٥٧١.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ٢١٤، الباب ٧من أبواب حكم الحيض، ح ٥٨٧.

٣\_ النساء ٤/ ٤٤.

لأنّ الإقراض كالإعارة.

بعض ما يكفيه

الثالث: لو وجد بعض ما يكفيه للغسل أو الوضوء تيمّم، ولا يبجب عليه حكم ما لو وجد غسل ذلك البعض؛ خلافاً للشيخ (١)؛ فإنَّه أوجب غسل ذلك البعض؛ واستئناف للنسل أو الوضوء التيمّم تامّاً؛ لأنّه واجد الماء بالنسبة إلى ذلك البعض فلا يسوغ له التيمّم بالنسبة إليه وإنّما وجب عليه المسح التيممي بعد الغسل تتميماً للتيمّم بالنسبة إلى الأعضاء التي لم يصل الماء إليها؛ فإنّ التيمّم بالنسبة إليها واجب؛ لصدق فقدان الماء بالنسبة إليها وهو موقوف على مسه الأعضاء المغسولة؛ لعدم صحّة التجري فيه، وما يتو قف عليه الواجب فهو واجب.

للمسألة

وفيه نظر: أمَّا أوَّلاً فلمنع صدق وجدان الماء على وجدان البعض؛ فإنَّ معنى قوله: ﴿فلم تجدوا ماء ﴾ (٢)، يكفى لرفع الحدث بقرينة عدم جواز التجري، والاقتصار على غسل البعض، فواجد البعض فرضه التيمّم كفاقد الكلّ.

وأمّا ثانياً: فلتعذّر النيّة مع وجوبها، أمّا وجوبها فلقوله ﴿ ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنيّات»(٣)، وأمّا تعذّرها فلعدم تحقّقها هاهنا بدون رفع الحدث أو (٤) استباحة الصلاة، ولا يجوز شيء منهما لكون غسل البعض غير رافع ولامبيح.

وأمّا ثالثاً: فإنّه إن امتنع التجرّي في البدل فليمتنع في المبدل منه فلايفيد غسل البعض أصلا؛ وإن لم يمتنع فلا حاجة إلى مسح ما غسله.

وأمّا رابعاً: فللزوم العبث أو اجتماع البدل والمبدل منه؛ بيانه: أنّـه إن لم يصدق غسل البعض على اسم المبدل منه يكون فعله عبثاً والمكلُّف لايكلُّف بالفعل العبث؛ وإن صدق غسل البعض على اسم المبدل منه لزم اجتماع البدل

١ ـ نفله عنه في روض الجنان: ص ١١٩.

٢\_ النساء ٤/٣٤.

٣\_مستدرك الوسلال: ج ١، ص ٩٠ الباب ٥ من أبواب مفدّمة العبادات. ح ٥.

٤\_هـ: «و».

والمبدل منه، فأحد الأمرين المحالين لازم؛ إمّا التكليف بالعبث أو اجتماع البدل والمبدل منه.

وأمّا خامساً: فلأنّه مشتمل على تضييع المال وفعل العبث؛ لعـدم تـرتّب الغابة عليه.

الرابع: لو اجتمعت العينيّة والحدث وقصر الماء عنهما، ووفي بكلّ واحــد اجتمعت النجاسة منهما على حياله، فالأولى تخصيص الماء بالعينيّة لوجود البدل في رفع الحدث العبيّة والعدث دون إزالة النجاسة، ولا يخفي عليك أنّ<sup>(١)</sup> البدل بالرفع يقتضي وجوب تخصيص الماء بالازالة لاالأولويّة.

المسألة ومناقشة

وقال: العلامة ﴿ فَإِن خَالُفَ فَفِي الإجزاء نظر (٢)؛ ووجهه على ما قيل أنَّه رأي العلامة في كان منهيّاً عن استعمال الماء في الغسل أو الوضوء واستعمال المنهي عنه في المصنّف له العبادة مفسد لها، وهذا يدلُّ تصريحه على وجوب استعماله في الغسل؛ فــإنَّه لو لم يكن استعماله في الغسل واجباً لم يكن استعماله في الغسل منهيّاً عنه، ومن حيث أنّ السبب المقتضى لفساد الوضوء وجوب إزالة النجاسة ليصلّى مع طهارة بدنه وثوبه، وهذه العلَّة الغائيَّة متعذِّرة لعدم إمكان إزالة النجاسة حينئذٍ، فينبغي المعلول، أعنى فساد الطهارة، ويردّ عليه منع هذه المقدّمة، أعنى كون العلَّة الغائيّة هذه لما بيّنا في الشق الأوّل أنّ السبب المقتضى لفساد الوضوء، إنّما هو النهي عن استعمال الماء فيه؛ فالأظهر أن يقال: إنّ وجه النظر تعارض الوجوبين أعنى وجوب إزالة النجاسة العينيّة ووجوب إزالة النجاسة المعنويّة؛ فـإنّه كـما يـجب على المصلِّي إزالة النجاسة عن ثوبه وبدنه كذلك يجب عليه رفع الحدث بالماء، ولا يجوز له العدول إلى التيمّم، إلّا مع عدم وجدان الماء، والماء موجود، فهذان

١ ـ ب، ه: «أنّ احتصاص البدل».

٢\_قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢٣٧.

أمران يستلزم التلبّس بأحدهما الإخلال بالآخر وليس لأحدهما مرجّح لما عرفت فقد جاء الاشكال.

على أنّنا روينا أنّ السيّد عميد الدين ﴿ قال: لمّا وصلت في قراءة القواعد على المصنّف الله على الله على الله على النجاسة أولى؛ فكيف يقع الشك فيه؟ فأمرني بالضرب عليه وتصفّح النصوص عن الأنّـمّة الله فتصفّحت فلم أظفر بما يدلّ على مخالفة الأصحاب، فلمّا غالبته الوفاة عَنُّ كتبها لئلا أخل بشيء من فوائده وأعلمت عليها بالزّائد.

> هل يجوز تقديم التيمم على دخول الوقت؟

الأصحاب فسي المسألة

الخامس: تقديم التيمّم على الوقت إذا لم يكن عليه قضاء باطل إجماعاً، وفي وجوب تأخيره إلى آخر الوقت خلاف، ذهب إليه علم الهدى(١) والشيخ(٢) آراء بيسمض وابن إدريس<sup>(٣)</sup> وابن أبي عقيل<sup>(٤)</sup> وأبو الصلاح<sup>(٥)</sup> وسلّار<sup>(٦)</sup> وابن البرّاج<sup>(٧)</sup> محتجّين بما رواه محمّد بن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمّم فأخّر التيمّم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض»(^)، وبما رواه زرارة عن أحدهما على قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمّم، وليصلّ في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه»(٩)؛ فإنّ فيه دلالة على وجوب التيمّم والصلاة في آخر الوقت؛ فإنَّ الأمر للوجوب على الوجه الذي قيَّد به.

١ ـ الانتصار: ص ١٢٢.

٧\_ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٦١.

٣\_ السرائر: ج ١٠ ص ١٤٠.

٤ ـ المختلف: ص ٤٤٧.

٥ ـ الكافي في الفقه: ص٦٣٦.

٦ ـ المراسم: ص ٥٥.

٧\_ المهذب: ج ١، ص ٤٧.

٨\_ الوسائل: ج ٣٠ ص ٩٩ ٩٠ الباب ٢٢ من أبواب التيمم، ح ١٠ ٩\_ الوسائل: ج ٢. ص ٩٨٢، الباب ١٤ من أبواب التيمّم، ح ٣.

وعلى أنّه لو تيمّم قبل آخر الوقت وصلّى ووجد الماء يجب عليه القضاء إعتباراً للمفهوم المخالف، وهذا يدلّ على أنّه لم يكن صحيحاً، إذ لو كان صحيحاً

ما ذهب إليه ابس بابويه في المسألة لم يجب القضاء، وذهب ابن بابويه الله أنّه يجوز في أوّل الوقت (١١)؛ لأنّه قد وجبت عليه الصلاة فيه مع أنّه حينئذ يصدق عليه أنّه لم يجد الماء، ومحافظته على أفضليّة أوّل الوقت مندوب إليها، وقال إبن الجنيد: بالجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه (٢)، وهو مختار جمهور المشايخ المتأخّرين (٣)، ويرجّحه عقلاً أنّ تفويت أفضليّة أوّل الوقت مع عدم الرجاء لفضيلة استعمال الماء غير معقول، وأمّا مع وجود الرجاء فإنّه لم يتحقّق عدم وجدان الماء، فلا يصحّ التيمّم؛ لأنّه مشروط به، ونقلاً نحو (٤) قوله \_ تعالى : ﴿فلم تجدوا ماء ﴾ (٥)، يدلّ بعمومه على أنّ فاقد الماء العالم بالإستمرار الفقدان غير واجد له، فيجوز له التيمّم في أوّل الوقت، وأمّا غير العالم بالإستمرار، فإنّه غير عالم بالفقدان فلا يجوز له التيمّم فيه.

وأيضاً رواه زرارة في الصحيح عن الباقر ﷺ قال: قلت له فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيمّم وهو في وقت الصلاة؛ قال: «صحّت صلاته ولا إعادة عليه» (٦) يدلّ على جوازه في أوّل الوقت مع العلم بالإستمرار، وما رواه أيضاً في الحسن عن أحدهما ﷺ أنّه قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا

١\_حكاه عنه العلّامة في المختلف: ج١، ص ٤١٤.

٢\_ المختلف: ٥ ١٤.

٣ المعتبر: ج ١، ص ١٣٨٤ إرشاد الافعان: ج ١، ص ٢٣٤ البيان: ص ٨٦.

<sup>\$</sup>\_ ب، ه: «أَنَّ».

ه ـ النساء ٤/ ٤٤.

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٦٠، الباب ٥ ٩ من أبواب التيمّم، ح ٥.

خاف أن يفوته الوقت فليتيمّم ويصلّ في آخر الوقت»(١)، يدلّ عـلى وجـوب التأخير مع عدم العلم.

السادس: التيمّم ينتقض بما ينتقض به المبدل منه مع التمكّن من استعمال مل التيمم ينقض الماء، وذلك إمّا أن يكون قبل التلبّس بالصّلاة أو بعده، فإن كان الأوّل، فإمّا البدل؟ أن يضيق الوقت عن أداء ركعة مع الإتيان بالمبدل منه أو لا، فإن ضاق الوقت قبل: يصلّي بتيمّمه، واستحسنه الشيخ فخر الدين عن الله نظر إلى أنّه لم يصدق عليه أنّه وجد الماء في الوقت، وإن لم يضق عنهما بطل تيمّمه، وإن كان الثاني فإمّا أن يجده في حال التلبّس بها أو بعده فإن كان بعده بطل تيمّمه، لكن لا يجب عليه قضاء ما صلّى به، وإن كان في حال التلبّس بها أقول:

الأقوال المسوجودة في المسألة

أحدها: إتمام الصلاة لأنّه تلبّس بها بطهارة مشروعة، وقد نهي عن إبطالها بعد التلبّس بها على وجه مشروع.

وثانيها: إبطالها ما لم يركع في الثانية تنزيل البعض الأقل منها منزلة العدم فلا يصدق عليه العمل بتناوله النهي عن إبطال العمل.

وثالثها: العدول من الفرض إلى النفل وهو الأقرب، حذراً من ارتكاب المنهيّ أعني إبطال العمل، وتحصيلاً لامتثال الأمر في الفرض، وذلك فإنّه مأمور بإيقاع الصلاة بالطّهارة المائيّة مع الإمكان، وهو الآن يتمكّن من استعمال الماء. أللّهمّ إلّا أن يضيق الوقت عن الطهارة وأداء ركعة في الوقت.

ويحتمل عدم الجواز؛ لأنّ العدول إلى النفل إبطال للفرض وهو منهيّ عنه؛ لأنّه قد رحل فيه على وجه صحيح شرعيّ، وأيضاً إن بطل تيمّمه فلا يصح منه النفل وإن لم يبطل فلا وجه للعدول عن الفرض.

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۱٦٠ الباب ٩٥، من أبواب التيمّم، ح ١، وفيه: «الماء». ٢ ـ راجع: إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٦٩ ـ ٧٠.

حكىم فساقد الطـــهورين

السابع: فقدان ما يتطهّر به مسقط للأداء والقضاء في قول، أمّا الأداء فلعدم والأقسوال في تمكّنه من شرط الصحّة، وأمّا القضاء فلعدم وجوب الأداء ووجوب القضاء تابع له فقال العلّامة في القواعد بقوّته (١١)، ونقله الشيخ جعفر بن سعيد الله عن بعض العلماء (٢) وقال السيّد عميد الدين: لم نظفر بالمنقول عنه (٦)، وأوجب علم الهدى (٤) والمفيد في المقنعة (٥) والشيخ أبو جعفر ﴿ ، القضاء (٦) ، ولعلَّهم لما رأوا فوات الأداء لفوات الشرط، وقد وجد الشرط بعد فوات الوقت، ولو فرضنا وجوده في الوقت لوجب الأداء نزّلوا وجدانه خارج الوقت منزلة وجدانه فيه وأوجبوا القضاء جبراً لفوات الأداء وإن لم يجب لتنزيلهم إيّاه منزلة الواجب، ولا شك أنّه أقرب إلى الاحتياط وتردّد في المختلف(٧) في ذلك، ونقل عن الشيخ المفيدة ما يدلّ على الرجوع عنه (^)؛ فإنّه قد قيل أنّه قال في رسالة لولده: يجب عليه أن يذكر الله في أوقات الصلاة، وليس عليه قضاء (٩) ولعلَّه إحترز عن إيجاب ما لا يوجبه الله سبحانه وتعالى على المكلِّف، ولو وجب على هذا القضاء لوجب على الصبّى والمجنون عند زوال عذرهما لعدم التكليف بالنّسبة إلى كلّ واحد منهم، والفرق بأنَّ هذاكان تكلُّفاً قبل فقدان الشرط بخلافهما غير مجدٍّ إذ الإعتبار في التكليف وقت الأداء لاما قبله وما لابعده لاسيّما عند من عدّ وقت الصلاة

١\_قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢٣٨.

٢\_شرائع الاسلام: ج ١، ص ١٤.

٣ کنز الفوائد: ج ١، ص ٨٢.

٤ ـ الناصريات (الجوامع الففهية): ص ٢٢٦، المسألة ٥٥.

٥ ـ المفنعة: ص ٦٠.

٦\_ المبسوط: ج ١، ص ٣١.

٧\_ المختلف: ج ١، ص ٥٤٥.

٨\_نقله عنه في المعتبر: ج ١، ص ٣٨٠.

٩\_أنظر السرائر: ج ١، ص ٣٥٣.

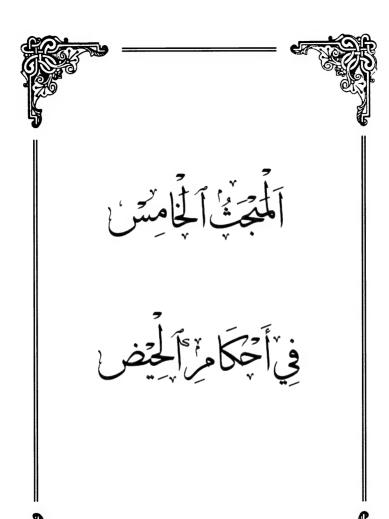
علّة للإيجاب نظراً إلى قوله \_ تعالى = \* أقم الصلاة لدلوك الشمس \* (١) على أنّ اللام للعلّيّة، ولذلك قيل: يجب أداءً وقضاءً، أمّا الأداء فلأداء حـق الوقت، وأمّا القضاء فلحصول الشرط، وقال الشيخ فخر الدين: وهو ضعيف (١).

﴿ إِنَّ الله كان عفواً غفوراً ﴾ (٣) هذا كناية عن الترخيص والتيسير؛ فإنّ ديدنه أن يعفو عن الخاطئين وأن يغفر ذنب المسيئين فبالحري أن لا يضيّق على المصلّين، ويلزم من ذلك أن يرخّص لهم وييسّر عليهم ما كلّفهم به، وفيه إشارة إلى أنّ التيمّم رخصة لا عزيمة.

۱\_الإسراء ۱۷۸/۸۷.

٢\_ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٦٨\_ ٦٩.

٣\_ النساء ٢/٣٤.









وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِّ قُلْهُواَذَى فَاعَتَزِلُواالنِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَاتَقْرَبُوهُ رَجَقَّ يَطْهُرَنَّ فَالِذَاتَطَهْرَنَ فَأْتُوهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ التَّوْمِينَ وَيُحِبُ الْمُتَطَهِمِنِ (١٠)

﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى ﴾ كانت اليهود يعتزلون النساء في سبب نزول آية المحيض ويخرجونهن من البيوت ويحرّمون مخالطتهن والأكل والشرب معهن، المعيض، والنصارى لا يتحاشون عن مجامعتهن فضلاً عن مخالطتهن فسئل النبي المنهي من شأنهن، فنزلت الآية مشتملة على الحكم المتوسط بين الإفراط والتفريط؛ فإنها هي الشريعة الآخذة بحجزة الحدّ المتوسط لا يتعدّاه إلى طرفي الإفراط والتفريط، كما يدلّ عليه قوله \_ تعالى ـ \* وكذلك جعلناكم أمةٌ وسطاً \* (٢).

و «المحيض» مصدر ك «المجيء» و «المبيت» من: «جاء مجيئاً» و «بات تعريف العيض لغة و «المبيت»، و الاسم منه «الحيض» وهو في اللّغة: السيل (٢) يقال: حاض الوادي إذا سال، وفي الإصطلاح خروج دم أسود حارّ بحرقة من الجانب الأيسر على قول (٤)، وقد يطلق على الدم الخارج بتلك الأوصاف، وقيل: دم يجب لأجله ترك

١ ـ البقرة ٢٢٢/٢.

٢\_البقرة ١٤٣/٢.

۳\_لسان العرب: ج ۷، ص ۱٤۲، مادة «حيض».

٤\_إرشاد الأذهان: ج ١، ص ٢٢٦.

الصلاة <sup>(۱)</sup> وفيه نظر و «الأذي» يطلق على القذر، والمراد به هاهنا ما يستقذر وينفر منه الطبع.

#### فروع:

الأوّل: قوله \_ تعالى \_ \* هو أذى \* ، و تفريع الأمر بالاعتزال عليه يدلٌ على غلظة نجاسته ولهذا لم تتناوله الرخصة في الدم القليل، وكان قليله ككثيره في عدم جواز الصلاة فيما يلوّث به ، وحمل عليه دم الإستحاضة والنفاس للاشتراك في الخروج من الحِرُ (٢) ، وقد اختلف في اختصاصه بأحد الجانبين فذهب العلّامة إلى اختصاصه بالجانب الأيسر ، وقال: إن خرج من الأيمن فليس بحيض (٣) ، وقال الشهيد: بالتطوّق تعلم العذرة وبالخروج من الأيمن يعلم القرح (٤) ، وذهب ابن الجنيد إلى اختصاصه بالجانب الأيمن وقال: إن خرج عن الأيسر فاستحاضة أو دم جرح (٥) ، وقال صاحب الإيضاح \* : ورواية الشيخ عن ابن تغلب عن أبي عبدالله الله تدلّ على ذلك ثمّ قال: وروي عن جالينوس الطبيب إمكان خروجه من الجانبين (١) .

الثّاني: إمكان اجتماعه مع الحمل، قال العلّامة: يجامع الحمل على الأقوى (٧)، وهو مذهب السيّد في قول في المسائل الناصرية (٨)، ومحمّد بن

هل يجتمع العيض مع الحمل؟

في غلظة نجلىة دم الحيض

١ \_ الجامع للشرائع: ص ١ ٤.

٢\_لسان العرب: ج ٤، ص ١٨٥.

٣\_ إرشاد الأفعان: ج ١، ص ٢٢٦.

اليان: ص ٥٧.

٥ \_ مختلف الشيعة: ج ١، ص ٣٥٥.

٦ ـ لايوجد لدينا كتأبه.

٧\_ قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢١٣.

٨\_ الناصريات (الجوآمع الففهية): ص ٢٢٧، المسألة ٦٠.

بابويه(١) عملاً بالروايات الصحيحة عنهم اليلا:

منها: ما روي عن أبي جعفر ﴿ وأبي عبدالله ﴿ في الحبلى ترى الدم قال: «تدع الصلاة فإنّه ربّا بق في الرحم الدم ولم يخرج وذلك الهراقة»(٢).

ومنها: ما روي عن أبي عبدالله ﴿ أنَّه سئل عن الحبلى ترى الدم أتـترك الصلاة قال: «نعم إنّ الحبلى ربّا قذفت بالدم» (٣).

ومنها: ما رواه أبو بصير عنه ﴿ قال: سألته عن الحبلي ترى الدم؟ قال: «نعم إنّه ربّا قذفت المرأة بالدم وهي حبلي » (٤).

وقال الشيخ في الخلاف: لا يجتمعان بعد استبانته وقبل الإستبانة يجتمعان (٥). وقال في النهاية: يجتمعان في أيّام عادتها وبعدها مالم يتأخّر بمقدار عشرين يوماً فلا يكون حينئذ حيضاً (١)، وقال ابن الجنيد (٧) وابن إدريس لا يجتمعان مطلقاً (٨)، واحتجّا بما رواه أحمد بن محمّد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه الله أنّه قال: قال النبيّ الله «ماكان الله ليجعل حيضاً مع حبل يعني إذا رأت المرأة الدم وهي حامل لا تدع الصلاة إلّا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق ورأت الدم تركت الصلاة» (٩).

١\_مختلف الشيعة: ج ١، ص ٣٥٦.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٨، الباب ٨٣\_ الحبلي ترى الدم \_ ح ٤٧٣.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٨، الباب ٨٣\_ الحبلي ترى الدم \_ ح ٤٧٤.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٩، الباب ٨٣ ـ الحبلي ترى الدم ـ ، ح ٤٧٥.

٥ ـ الخلاف: ج ٦، ص ٢٣٩، المسألة ٢٠٥.

٦\_ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٣٦.

٧\_ المختلف: ص ٣٥٦.

٨\_السرائر:ج ١، ص ١٥٠.

٩\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٤٠، الباب ٨٣. ح ١٨٥.

وقال السيّد عميد الدين أنه لا يكون ذلك مع الحبلى المستبين حبلها (١) وإنّما يكون الحيض ما لم يستبن الحبل، فإذا استبان فقد ارتفع الحيض الم يستبن الحبل، فإذا استبان فقد ارتفع الحيض (١)، ومن هذا يعلم وجه ما ذهب إليه في الخلاف (٤)، وأمّا وجه ما ذهب إليه في النهاية (٥)، فما رواه في الاستبصار، عن أبي نعيم الصحّاف أنّه قال: قلت لأبي عبدالله الله إنّ أمّ ولدي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة ؟ قال: فقال: «إذا رأت الحامل الدم بعد ما مضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت تسرى فيه الدم من السّهر الذي كانت تقعد فيه فإنّ ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتتوضّأ وتحتشي بكرسف وتصلي وإذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم القليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنّه من الحيض، فلتمسك عن فيه الدم القليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنّه من الحيض، فلتمسك عن الصلاة» (١)، إلى آخر الحديث.

حكم خروج الدم من غير المخرج المعتاد

الثالث: لو خرج الدم في أيّام الحيض من عدا المخرج مشتملاً على شرائط الحيض قال الشهيد يَّنُ: فالأقرب أنّه حيض مع اعتياده كما حكي في زماننا عن إمرأة يخرج الدم في أدوارها من فيها (٧)، ولعلّ وجه القرب، قرب عدم اشتراط المخرج في تحقّق الحيض مع احتمال تحقّقه لااعتبار باللّون فالصفرة والكدرة في أيّام الحيض حيض، والسّواد في أيّام الطهر ليس بحيض؛ فإنّ كلّ دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض، وتغير اللّون لا ينافي الأمكنة؛ لأنّ كون دم الحيض أسود

١ ـ كنز الفوائد: ج ١، ص ٦٩.

ح ٢\_ في المصدر: «حماها».

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٤٠، الباب ٨٣. ذيل ح ٤٨١.

٤\_ الخلاف: ج آ، ص ٢٣٩. المسألة ٢٠٥.

٥ ـ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٣٦.

٦ ـ الاستبصار: ج آ. ص ١٤٠ الباب ٨٣. ح ٤٨٢.

٧\_ البيان: ص ٥٧.

ودم الاستحاضة أصفر إنّما هو بحسب الأكثر.

أقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكثره عشرة، هي أقلّ الطهر لما رواه محمّد بن أبي أقلّ العيض وأكثره نصر قال: سألت أبا الحسن الله عن أدنى ما يكون من الحيض قال: «ثلاثة أيّام وأكثره عسشرة» (١)، وبهذا الإسناد عن صفوان بن يحيى قال: سألت أبا الحسن الله قال: «أقلّ ما يكون من الحيض ثلاثة أيّام، وإذا رأت الدم قبل العشرة فهو من حيضة أخرى مستقبلة» (٣).

\*فاعتزلوا النساء في المحيض \*(1)، أي إذا كان أذى فاعتزلوا مجامعتهى في تلك الحالة، قيل: لمّا نزلت عمل المسلمون بظاهر اللّفظ فاخرجوهي من البيوت. فقال جمع من عجزة المسلمين: يا رسول الله، البرد شديد والثياب قليلة فإن آثرناهن بالثياب، هلك سائر أهل البيت وإن استأثرنا بها هلكت الحيض فقال عَلَيْهُ: «إنّا أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهي إذا حضن ولم يأمركم بإخراجهي من البيوت كفعل الأعاجم»(٥).

فإن قلت: هل يجوز التمتّع بهنّ؟

قلت: روينا عن أبي عبدالله ﴿ «إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث مل يجوز الاستناع المستناع ما اتق موضع الدم» (٦) ، وعنه ﴿ حين سأله عبد الكريم بن عمرو عما بالعائض؟ لصساحب

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۳۰، الباب ۷۸، ح ٤٤٦.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٤٦.

٣\_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٤٨.

٤\_ البفرة ٢٢٢/٢.

٥ \_ كنز العرفان: ج ١، ص ٢٣.

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٢٨، الباب ٧٧، ح ٤٣٧.

الدائسة عسلى بالحائض

المرأة الحائض منها فقال الله: «كلّ شيء ما عدا القبل بعينه»(١١)، وعنه الله: أنّه بيمض الأخسار قال: حين سأل عن الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض، قال: «لا الاسستمتاع بأس إذا اجتنب ذلك الموضع»(٢)، وعنه ﴿ حين سئل ما للرجل من الحائض قال: «ما بين اليتها ولا توقب».

> \*ولا تقربوهن حتى يطهرن \* (٣)، قيل: حتى يغتسلن (٤)، وإليه ذهب ابن بابويه(٥)؛ فإنّه حرّم وطأها قبل الغسل. وقيل: حتّى يتوضّأ ن(٦)، وقيل: حتّى يغسلن فرجهن بعد انقطاع الدم (٧) وهو الأشبه؛ فإنّ وطنها قبل الغسل مكروه، ويستحبّ أمرها بالغَسل قبل الغُسل والوطء، ويؤيّده قراءة التخفيف أي حتّى يطهرن.

> وما روى عن أبي جعفر ﷺ حين قيل له المرأة ينقطع عنها دم الحيضة في آخر أيّامها فقال: «إن أصاب زوجها شبق فلتغسل فرجها ثمّ يمسّها زوجها إن شاء قبل أن تغتسل» (٨)، وعن أبي عبدالله ، ﴿ قال: ﴿إِذَا انقطع الدم ولم تـ غتسل فليأتها زوجها إن شاء»(٩).

> فإن قلت: ما تصنع بما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله ﴿ حيث قال: سألته عن إمرأة كانت طامثاً فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل قال: «لاحتّى

۱ \_ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۲۸، الباب ۷۷، ح ۶۳۸.

٢\_ الاستبصار: - ١، ص ١٢٩، الباب ٧٧، - ٤٣٩.

٣\_ البفرة ٢/٢٢/٢.

٤\_ التبيان: ج ٢، ص ٢٢١.

٥ \_ الهداية: ص ٩٩.

٦\_ التبيان: ج ٢، ص ٢٢١.

۷\_مجمع البيان: ج ۱، ص ٣٢٠.

٨\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٥، الباب ٨١. ح ٤٦٣.

٩\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٥، الباب ٨١، ح ٤٦٤.

تغتسل» (١) قال: وسألته عن إمرأة حاضت في السفر ثمّ طهرت فلم تجدماء يوماً واثنين أيحلّ لزوجها أن يجامعها قبل أن تغتسل قال: «لا يصحّ حتى تغتسل» (١)، وسعيد بن يسار عنه الله قال قلت له: المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضّأ من غير أن تغتسل أفلزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال: «لاحتّى تغتسل» (١).

قلت: حمل مشايخنا هذه الأخبار على الكراهة دون الحظر، عملاً بما روي كسراهة وطء العانف حتى العانف حتى العبد الصالح «في المرأة إذا طهرت من الحيض فلم تمس الماء فلا يقع عليها تغتل زوجها حتى تغتسل، وإن فعل فلا بأس به وقال: تمسّ الماء أحبّ إليّ»(٤)، وبما رواه عليّ بن يقطين عن أبي الحسن اللهذ قال: سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: «لا بأس وبعد الغسل أحبّ إلىّ»(٥).

### فروع:

الأوّل: مستحلّ الوطء في حال الحيض كافر يجب قتله لإنكار ما ثبت حكم مستعلّ الوطء مسال الوطء مسال النصّ (٦) وانعقد عليه الإجماع.

حكم ما لو ائستبه الحيض بغيره

الثَّاني: إذا اشتبه الحيض فالأحوط الإجتناب تغليباً للحرمة.

حكم ناسية العدد والوقت معاً

الثالث: حكم الناسية للعدد والوقت حكم المشتبه حيضها في أنّ الأحوط و الاحتناب.

الرابع: الإجماع منعقد على ثبوت الكفّارة على من جامع إمرأته حائضاً حكم من وطءالعمائض عالماً عامداً

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٦، الباب ٨١. ح ٤٦٥.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٦، الباب ٨١. ح ٤٦٥.

٣ - الاستبصار: ج ١، ص ١٣٦، الباب ٨١، ح ٤٦٦.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٦، الباب ٨١. ح ٢٧٤.

۵ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۳٦، الباب ۸۱، ح ۲۸۵. ۲ ـ البغرة ۲/۲۲۲.

الحائض ومقدارها

قُبلاً عالماً، لكن قد اختلف في الوجـوب والإسـتحباب، فـذهب الشـيخ فـي المبسوط(١) والجمل(٢) إلى الوجوب مطلقاً، وفي النهاية(٢) إلى الاستحباب، أفسوال بعض الوجوب، وقال العلّامة في القواعد: وفي وجوب الكفّارة قولان أقربهما الاستحباب(٨) عملاً بأصالة براءة الذمة من الوجوب؛ ويحمل ما ورد من الأمر بها على الندب للجمع بين الأدلَّة، وقال الشهيد: الأحوط وجوب الكفَّارة بدينار في ثلثه الأوّل وبنصفه في ثلثه الثاني وبربعه في ثلثه الأخير (٩).

> وهذا موافق لقول العلّامة في القواعد وهي دينار قيمته عشرة دراهم في أوّله ونصفه في أوسطه وربعه في آخـره (١٠)؛ لأنّـه عـني بـالأوّل الثـلث الأوّل وبالوسط الثلث الثاني وبالأخير الثلث الثالث؛ ففي عبارة الشهيد، تعيين للأوّل والوسط والأخير؛ فاليوم الأوّل والثّاني من الستّة، أوّل، والتّالث والرّ ابـع مـنها وسط، والخامس والسادس أخير؛ والأوّل والثاني والثلث الأوّل من الثالث من السبعة أوّل، والثلثان الأخيران من الشالث والرابع والشلثان الأوّلان والشلثان الأخيران من الخامس وسط، والثّلث الأخير من اليوم الخامس والسّادس والسّابع أخير.

١\_ المبسوط: ج ١، ص ٤١.

٢\_ الجمل والعفود في «ضمن الرسائل العشر»: ص ١٦٢.

٣\_ النهاية: ج ١، ص ٢٣٧.

٤ ـ الانتصار: ص ١٢٧.

٥ ـ المفنعة: ص ٥٥.

٦\_ المهذب: ج ١، ص ٣٥.

٧\_ السرائر: ج ١، ص ١٤٤.

٨\_ الفواعد: ج ١، ص ٢١٦.

٩\_ البيان: ص ٦٣.

١٠ ـ الفواعد: ج ١، ص ٢١٧ ـ ٢١٦.

بسعض الأخسبار الدالّة على كمفارة وطء العائض

وإنَّما اعتبر هذا التفصيل لما رواه داود بن فرقد عن أبىي عبدالله ﷺ: «في كفارة الطمث أنّه يتصدّق إذا كان في أوّله بدينار، وفي أوسطه بنصف دينار، وفي آخره ربع دينار»(١)، وللجمع بين الأحاديث فإنّه قد روى محمّد بن مسلم قال: سألته عمن أتى إمرأته وهي طامث؟ قال: «يتصدّق بدينار ويستغفر الله دينار»(٣)، وروى عبيدالله بن على الحلبيّ عن الرَّجل يقع على إمرأت وهي حائض ما عليه؟ قال: «يتصدّق على مسكين بقدر شبعه»(٤)، فقال الشيخ في الاستبصار (٥): الوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن نحمل الوطء إذاكان في أوّل الحيض يلزمه دينار، وإذاكان في وسطه فنصف دينار وفي آخره ربع دينار، وأمّا ما رواه محيى السنّة (٦) في المصابيح عن ابن عبّاس عن النبيّ ﷺ قال: «إذا وقع الرجل بأهله فليتصدّق بنصف دينار» $^{(\vee)}$ ، ويروي: «إذاكان دماً أحمر فدينار وإن كان أصفر فنصف دينار »(^)، فليس ثبت عندنا، وعلى تقدير صحّته فقد يختصّ الدينار بأوّل الحيض ونصفه بوسطه، ويؤيّده ما روى عن أئمتنا الله الدينار بأوّل الحيض

﴿ فَإِذَا تَطَهِّرَنَ فَأْتُوهِنَّ مِن حِيثُ أُمرِكُمُ الله ﴾ (٩)، أي من الجهات التي يحلُّ في تفسير آية هذا تطهّرن...» أن يؤتين منها، احترز به عن قربانهنّ من جهة لم يحلّ قربانهنّ منها أعني: وهنّ

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٤، الباب ٨٠، ح ٤٥٩.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٣، الباب ٨٠. - ٤٥٥.

٣ - الاستبصار: ج ١، ص ١٣٣. الباب ٨٠. - ٥٥٦.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٣، الباب ٨٠، ح ٤٥٧.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣٤، ذيل ح ٥٨ ٤ً.

٦ـ محيّي السنّة: هو أبو محمد، الحسين بن مسعود الفراء البغوي صاحب «مصاييح السنّة» و الرواية مـفتبسة مـن مشكاة المصابيح التي اعتمدها الخطيب التبريزي من «مصابيح السنّة»، مشكاة المصابيح: ج ١، مفدمة الناشر.

٧\_مشكاة المصابيح: ج ١٠ ص ١٧٣، ح ٥٥٣.

٨\_مشكاة المصابيح: ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٥٤.

٩\_ البفرة ٢٢٢/٢.

صائمات أو محرمات أو معتكفات، كذا ذكره الزجّاج (١) وأبو علي الطبرسي (٢)، وأباله يحبّ التوّابين ، أي النادمين على ما وقع منهم من الذنوب والزلّات العارفين على أن لايأتوا بمثلها، ﴿ويحبّ المتطهّرين »، الذين يتطهرون عن قاذورات الذنوب، بغسل درنها بغسل التوبة أو الذين يستبيحون العبادة المشروطة بالطّهارة من الحدث بالغسل الرافع للحدث المبيح للعبادة المشروطة بالطّهارة بالماء، أو ما يقوم مقامه عند تعذّره، ويجوز أن يريد بد المتطهّرين » الذين لم تتغبّر نواصيهم بغبار المعصية ولم يدخل أعناقهم في ربقة رق الشهوة.

عدل إلى باب التفعل للمبالغة، كتنجّس بمعنى نجس وتدنّس بمعنى دنس وتكسّر بمعنى انكسر وتقطّع بمعنى انقطع.

فرعان:

وجوب الغسل عسلى الحائض والدليل عليه

أحدها: يجب على الحائض الغسل عند النقاء كالجنابة إلّا أنّه يجب معه الوضوء إمّا سابقاً وإمّا لاحقاً إذا أرادت العبادة المشروطة بالوضوء، أمّا الدليل على وجوبه فالإجماع (٣) والكتاب (٤) والسنّة (٥)، أمّا الإجماع فلعدم مخالفة أحد من المسلمين فيه، وأمّا النصّ فلأنّ تذييل الآية بقوله ﴿يحبّ المتطهّرين﴾، يدلّ بالمفهوم بالمخالف على وجوبه؛ فإنّ قوله: ﴿يحبّ المتطهّرين﴾ يدلّ بالمفهوم المخالف على أنّه يبغض من لم يتطهّر، وبغضاء من لم يتطهّر دليل على إيجاب التطهّر؛ فإنّه لا يبغض إلّا من لم يمتثل أمره أو ارتكب نهيه، وارتكاب النهي هاهنا غير محتمل فتعيّن أنّ البغضاء متفرّعة على عدم امتثال الأمر، فيتحقق الأمر

١ ـ مجمع البيان: ج ١، ص ٣١٩.

٢\_مجمع البيان: ج ١، ص ٣١٩.

٣\_ تذكرة الففهاء: ج ١، ص ٢٧٠.

٤\_ البفرة ٢٢٢/٢. ۖ

٥ ـ الوسائل: ج ٢. الباب ١ من أبواب الحيض.

بالطُّهارة، فيجب الطهارة إحترازاً عن بغضائه تعالى، ويدخل غسل الحيض تحت العام لتذييل الآية الواردة لبيان الحيض وأحكامه بقوله: ﴿وَيَحِبُ المُعَلَمُ مِن ﴾ دخولاً أوّليًا.

وأمّا السنّة فلما روته أمّ سلمة أنّ إمرأةً كانت تهراق الدم على عهد رسول الله عَلَى السنّة فلما روته أمّ سلمة شالنبيّ عَلَى فقال: «لتنظر عدد الليالي والأيّام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قبل ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثمّ لتستنفر بثوب ثم لتصلّي "(۱)، ولما رواه عبيدالله بن عليّ الحلبي عن أبي عبدالله الله قال: «غسل الجنابة والحيض واحد» "۱)، قال: وسألت أبا عبدالله الله عن الحائض عليها غسل مثل غسل الجنب؟ قال: «نعم» (۱).

وثانيهها: إنّ الجنب إذا حاضت واغتسلت بعد النقاء غسل الجنابة أجزءها هل يكفي غسل الجنابة عن غسل الجنابة عن غسل عن الحيض لدخول الناقص تحت الكامل دون العكس كما إذا اغتسلت عن العيض؟ الحيض فإنّه لا يجزئها عن الجنابة.

لكن بقى هاهنا شيئآن:

أحدهما: لو نوت غسلاً واحداً لهما فإشكال ينشأ من أنّه ليس للجنابة فلا يرفعها فلا يندرج تحته غسل الحيض، ومن اتحاد الغسلان وقد نوت الجنابة فيقع عنها وإن ضمّت إليها الحيض، وإذا وقع عن الجنابة اندرج تحته غسل الحيض لما ذكرنا. ويؤيّده ما رواه عمّار الساباطي عن أبي عبدالله في قال: سألته عن المرأة يواقعها زوجها ثمّ تحيض قبل أن تغتسل قال: «إن شاءت أن تغتسل فعلت، وإن

بسعض الأخسبار الدالّة على كفاية غسسل واحسد للحيض والجنابة

١ \_ مشكاة المصابيح: ج ١، ص ١٧٥ \_ ١٧٦، ح ٥٩ ٥.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٦٩، الباب ٧ مَن أبواب حكم الحيض.... ح ٢٦٤.

٣- تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٦٨، الباب ٧من أبواب حكم الحيض.... ح ٢٦٤.

لم تفعل فليس عليها شيء، فإذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة، معناه والجنابة» (١١) مع أنّه يمكن حمل قوله: «غسلاً واحداً» للحيض والجنابة، معناه أنّها تغتسل للجنابة ويجزءها عن غسل الحيض لا أنّها تنويه عنهما، وفي إيجاب الغسل عليها للجنابة قبل النقاء بحث، وهو عدم التمكّن من نيّة الرفع أو الاستباحة مع عدم صحّة النيّة بدون أحدهما وعدم صحّة الغسل بدون النيّة.

ويفصح عن ذلك ما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله ﴿ قال سئل عن رجل أصاب من إمرأته ثمّ حاضت قبل أن تغتسل؟ قال: «تجعله غسلاً واحداً» (٢)، وما رواه حجّاج الخشّاب عن أبي عبدالله ﴿ أَنّه قال: سألت أبا عبدالله ﴿ عن رجل وقع على إمرأته فطمثت بعد ما فرغ أتجعله غسلاً واحداً إذا طهرت أو تغتسل مرّتين؟ قال: «تجعله غسلاً واحداً عند طهرها» (٣).

وثانيها: لو اكتفته بالغسل عن الحيض مع ضمّ الوضوء إليه، فيحتمل الإجزاء بالمساواة بين ما فعلت وبين غسل الجنابة على الانفراد ويحتمل عدمه، لاستمرار حدث الجنابة قبل الوضوء، وكون الوضوء غير رافع له، والراجح عدم الإجزاء، هذا إذا نوت رفع الحدث، أمّا لو نوت الاستباحة، فالإحتمالان متكافآن؛ لأنّها فعلت ما يصلح لهما على السواء وصر فه إلى غسل الجنابة يوجب ارتفاعهما من دون الوضوء (٤)، وصر فه إلى الآخر مع المساواة ترجيح من غير مرجّح، وهو ممتنع.

۱ ـ الوسائل: ج ۲، ص ٥٦٦ الباب ۲۲، ح ٤.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٤٧، الباب ١٨٨من أبواب الغسل، ح ٥٠٣.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٤٧، الباب ٨٧. - ٥٠٤.

کے ہا: «وضوء».





اَلْمَ الْمِثَاثُ اَلْسَالِ الْمِثَاثُ الْمِثَالُ الْمِثَاثُ الْمُثَاثُ الْمُثَاتُ الْمُثَاثُ الْمُثُلِقُ الْمُثَاثُ الْمُثَالُ الْمُلْمُ الْمُثَالُ الْمُلْمُ الْمُثَالُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلِلْمُ الْمُلْمُ الْمُلِل







# لَاتَقُرْفِيهِ أَبَدَ أَلَسْعِدُ أُسِسَعَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُ وَأَنَّللَهُ يُحِبُّ الْمَطَّهْرِينَ (١)

الرّابعة: قوله تعالى: ﴿لاتقم فيه ﴾، مصلّياً ﴿أبداً ﴾، نهي له ﷺ حين هم ولا تم فيه أبداً ... بالذّهاب إليه والصلاة فيه ﴿لمسجد ﴾، اللّام جواب القسم أي والله لمسجد ﴿أسّس على التقوى ﴾، أي وضع أساسه على التقوى أي جعلت التقوى أساساً لأساسه، والمعنى أنّه لم يك في تأسيسه وبنائه شائبة غرض من الأغراض غير ابتغاء وجه الله ﴿من أوّل يوم ﴾، وضع فيه أساسه.

فإن قلت: المقام مقام «مذ»؛ لأنها للزمان و«من» لابتداء الغاية في المكان. قلت: قيل (٢) فيه الوجهان أحدهما: أنّ «من» عامّة للزمان والمكان، وقال الشاع.:

لمسن الديسار بسقُنّة الحسجر أقوين مذ حجج ومذ دهر (٣) وثانيها: أن يقدر مضاف أي من تأسيس أوّل يوم ﴿أحق أن تقوم فيه ﴾، «أحق» خبر المبتدأ أعنى لمسجد وهو بمعنى أولى، والباء مقدّرة في أن أي أولى

۱\_التوبة ۱۰۸/۹.

٢\_تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٤٢١.

٣\_جامع الشواهد: ج ٢. ص ٤٠٠.

بأن تقوم فيه، وأفعل التفضيل فيه للزّيادة المطلقة كقولهم: أعدل بني مروان.

"فيه رجال يحبّون أن يعظهروا"، الضمير فيه راجع إلى المسجد المؤسّس بنيانه على التقوى، وقد اختلف فيه، فقال بعض: إنّه مسجد قباء (۱)؛ لأنّه هو المقابل للمسجد الذي نهي عن الصلاة فيه، أعني: مسجد ضرار، وبعض إلى أنّه مسجد رسول الله على الذي فيه منبره ويليه قبره (۱)، عن عبد الرحمن بن سعيد الخدري عن أبيه قال: سألت رسول الله على التقوى فأخذ حصباء فضربها على الأرض وقال: «هو مسجدكم هذا مسجد المدنية»، ومع صحّته عن رسول الله على يسبع صاحب الكشّاف والزهرى أن يقول: وهو أولى (٥) أي حمله على مسجد قباء.

فإن قلت: من هؤلاء الرجال وما هذا التطهير الذي يحبّونه؟

قلت: أمّا الرجال فهم الأنصار، وأمّا التطهير فهو إزالة الخبث والحدث أو تزكية النفوس بالتخلّي عن الأعمال القبيحة والأخلاق الذميمة والتحلّي بالأعمال الصالحة والأخلاق الحميدة والتصفية بارتكاب الرياضات واختيار المشاق والمجاهدات.

روي أنّه لمّا نزلت هذه الآية أتى النبيّ ﷺ باب مسجد قباء والمهاجرون معه فإذا الأنصار جلوس فقال: «أمؤمنون أنتم فسكت القوم فأعادها ثلاثاً فقال رسول الله ﷺ: أترضون بالقضاء؟ قالوا: نعم، فقال: أتصبرون على البلاء، فقالوا: نعم، قال: أتشكرون في الرخاء؛ قالوا: نعم؛ فقال ﷺ: مؤمنون وربّ الكعبة؛ فقال:

۱\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۷۳.

٢\_مجمع البيان: ج ٣. ص ٧٣.

۳۔ صحیح مسلم: ج ۹، ص ۱۶۹.

<sup>£</sup> ـ سنن الترمذي: ج ٢، ص ١٤٤.

٥ \_ الكشاف: ج ٢، ص ٣١١.

يا معشر الأتصار إن الله قد أثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الوضوء وعند الغائط، فقالوا يا رسول الله: نتبع الغائط الأحجار الشلاثة ثمّ نتبع الأحجار الماء»(١)، وقيل كانوا يتبعون الماء أثر البول ولا يجتزون بالمدر(٢)، رواه إبن ماجة عن أبى أيوب وجابر وأنس.

وعن يزيد بن سحره قال: أتت الحتى رسول الله على صورة جارية سوداء؛ فقال لها رسول الله على: من أنت؟ فقالت: أنا أمّ ملدم؛ انشف الدم وأكل اللّحم وأصفّر اللّون وأرقق الجلد، وأدفّق العظم، فقال النبيّ عَلَيْهُ: مُري واقصدي الأنصار؛ فإنّ لهم علينا حقوقاً، فحمّ الأنصار، فلمّا كان من الغد، قال: ما للأنصار؟ قالوا: حمّوا جميعاً عن آخرهم قال: قوموا بنا نعودهم فعادهم؛ وجعل يقول عَلَيْهُ: حمى يوم كفّارة سنة، ثمّ قال: أبشروا فإنّها كفارة وطهور؛ فقالوا يارسول الله: أدع الله أن يديمها علينا أيّاماً حتّى تكون كفارة لذنوبنا فأنزل الله تعالى: ﴿ يَحبّون أن يتطهروا ﴾.

﴿ والله يحبّ المطهّرين ﴾ ، لأنّه سبّوح قدّوس يحبّ من ناسبه على القدوسيّة و «المطهّرين» أصله المتطهّرين قلبت التاء طاءً وأدغمت الطاء في الطّاء؛ ومحبّتهم المتطهّرين ميل قلوبهم إليه، ومحبّة الله لهم رضاؤه عنهم وإحسانه إليهم.

### فروع:

الأوّل: التطهّر من الخبث واجب لأمرين أحدهما: استباحة ما لا يجوز معه

۱\_الکشاف: ج ۲، ص ۳۱۱.

۲\_الکشاف: ج ۲، ص ۳۱۱.

ما يجب من العبادة؛ فإنّ ما يتوقّف عليه الواجب واجب، وثانيهما: الاحتراز عن في وجوب التطمّر من الخبث والدليل التنجيس؛ فإنّ النجاسة سريعة الانتقال إلى الغير للاختلاط الضروري المشار إليه علَّه بقولهم: الإنسان مدنّى بالطَّبع؛ والأوّل ناظر إلى التعظيم لأمر الله، والثَّاني إلى الشّفقة على خلق الله.

> فىسى وجسوب الاستنجاء والدليل

الثَّاني: الاستنجاء واجب تدلُّ عليه الآية بالمفهوم المخالف كما عرفته ممّا تلوته عليك في تفسير قوله \_ تعالى = ﴿ إِنَّ الله يحبُّ التوَّابِينَ ويحبُّ المتطهّرين ﴾ ، ويؤيّده ما نقل من مورد الآية ما رواه مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمّد الله عن أبيه عن آبائه الله أن النبي يَنْ قال لبعض نسائه: «مرى نساء المسلمين أن يستنجين بالماء ويبالغن فإنّه مطهّرة للحواشي ومذهبة للبواسير» $^{(\prime)}$ 

فإن قلت: هذا يدلُّ على اختصاص الاستنجاء بالماء.

قلت: هذا بيان له مع التعدّي كما هو الأغلب، وينفصح عن ذلك ما رواه عيسى بن عبدالله عن أبيه عن جدّه على الله قال: قال رسول الله على: «إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأً» (٢)، وما رواه زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال: «لاصلاة إلّا بطهور ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنّة من رسول الله تنظير (٣).

اعلم: أنّ خبث البول لا يرتفع إلّا بالماء، وكذلك الغائط إذا تعدّى المخرج، وإذا لم يتعدُّ فقد يجوز الاقتصار على ثلاثة أحجار طاهرة مـزيلة للـعين، وإذا ما يجزي من الماء لم يزل بها وجب ما يزيلها، وإن زالت بدون الثلاثة وجب الإتمام، أمّا أنَّ البــول لايرتفع خبثه إلّا بالماء، لما رواه زرارة عن أبي جعفر ﷺ أنّه قال: «يجزى من

في إزالة البول

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۵۱، الباب ۳۱، ح ۱۵۷.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ٥٢، الباب ٣١، ح ١٤٨.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ٥٥، الباب ٣١. - ١٦٠.

الغائط المسح بالأحجار ولا يجزى من البول إلّا الماء»'\'، ولأنّ الماء هو المطهّر بالأصالة والعدول عنه من غير نص غير جائز وحمله على الغائط مع اختصاص النّص به غير صحيح، وأمّا الحكم على ما نقلناه مع التعدّي وعدمه فلقوله الله «يكني أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محلّ العادة»(٢)، وما روي عن علىّ ﴿ لِلَّهِ أنّه قال: «كنتم تبعرون بعراً وأنــتم اليــوم تــثلطون ثــلطا(٣) فــابتغوا المــاء لا الأحجار»(٤).

تعين الغسل بالماء إذا تبعدًى الغبائط المخرج والدليل

> وأمّا وجوب الإتمام مع الزوال بدون الثلاثة ووجوب الزيادة مع عدم النقاء بها فالأوّل لقوله ﷺ: «لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار» (٥)، ولما رواه على ﷺ عن النبي ﷺ: «إذا استنجى أحدكم فليوتر وتراً» (٦)، ولو نـ قبي بـــالأقلُّ وجب الإكمال، خلافاً لداود الظاهري ومالك<sup>(٧)</sup> فإنّهما اعتبرا الإنقاء لاالعدد.

أقوال بعض علماء

وأمّا الثاني فللإجماع (^ على وجوب إزالة العين، وإنّما الخلاف في إزالة الأثر فأوجب الشيخ جمال الدين (٩) وقال صاحب الإيضاح: وفيه نظر (١٠) نظراً إلى الصالح الله قال: سألته أمّ ولد لأبيه فقالت: أصاب ثوبي دم الحيض فغسلته فلم

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة، ح ٦.

٢ ـ مستدرك ألوسائل: ج ١، ص ٢٧٩، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخاوة، ح ٥٩٨. وفيه: «يبجزي من العائط المسح بالأحجار»،

٣- تفلطون: الرقيق من كلُّ شيء، يفال للانسان إذا رقّ نجوه: هنو ينلط ثباطاً. لسنان العنرب: ج ٧. ص ٢٦٨. ٤ ـ مستدرك الوسائل: ج ١، ص ٢٧٩. الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخاوة. ح ٥٩٦.

٥ \_ مستدرك الوسائل: ج ١، ص ٢٧٤، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخاوة، ح ٥٨٣.

٦\_ مستدرك الوسائل: ج ١، ص ٢٧٥. الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخاوة. ح ٥٨٥. ٧\_ المحلّى: ج ١، ص ٩٠٠.

٨\_الخلاف: ج ١، ص ١٠٥.

٩\_ التنفيح الرائع: ج ١، ص ٧٢.

١٠ ـ لايوجد لدينا كتابه.

۱۱ ـ سنن البيهقي: ج ۲، ص ۲۰۸.

يذهب أثره، فقال ﷺ: «إصبغيه بمشق»(١)، وفي تجويز التحجّر ما يقوّي هذا المعنى؛ فإنّ الحجر مزيل للعين لاللأثر؛ والحق إن أمكن إزالة الأثر وجب وإلّا فلا، للزومه الحرج \* وما جعل عليكم في الدين من حرج \* (٢).

وأمّا كون الأصل في إزالة النجاسات الماء فإجماعيّ (٢)، وما نقل عن سعد بن أبي وقاص والزبير (٤)، وقول سعيد بن المسيب (٥) هل يفعل ذلك إلّا النساء؟ وان الحسن البصري (٦) وابن عمر (٧) لم يستنجيا بالماء لا يقدح فيه كما أنّ مخالفة بعض الزيديّة (٨) في جواز الاكتفاء بالأحجار الثلاثة مع عدم التعدّي لا يقدح في الاكتفاء.

هل يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات؟

الثالث: إجزاء ذي الجهات الثلاث، خلافاً لابن المنذر (١) وأحمد (١٠) ووافقهما الشيخ (١١) في أحد أقواله ذهاباً إلى ظاهر الأحاديث المنقولة؛ لنا: أنّ المراد من الأحجار الثلاثة المسحات الثلاث كما إذا قيل: إضرب زيداً ثلاثة أسواط فإنّ المتبادر إلى الفهم في امتثال الأمر ثلاث ضربات لاالثّلاثة أسواط.

هل يختص الحجر بـالموضع المـعتاد فقط؟

الرابع: الحجر مخصوص بالموضع المعتاد والأقرب على غير المعتاد، وإذا صار معتاداً، ذلك وجمه القربجيج أنَّ الخطاب في الروايات المذكورة يتناوله إذا

۱ ـ الوسائل: ج ۲، ص ۲۰۳، الباب ۵۲ من أبواب الحيض، ح ۱.

٢\_ الحجّ ٢٢/ ٧٨.

٣ كتف اللثام: ج ١، ص ٢٠٤.

ئ ـ المجموع: ج ۲، ص ۱۰۰ ـ ۱۰۱.

٥ ـ المجموع: ج ٢، ص ١٠٠. ٣ ـ الد.

٦\_ المغني: ج ١٠ص ١٧٣.

٧\_ المغني: ج ١، ص ١٧٣.

٨\_راجع التذكرة: ج ١، ص ١٣١.

٩\_ المجموع: ج ٢، ص ١٠٣.

١٠ ـ المغني: جُ ١، ص ١٨٠.

١١\_ المبسوطَ: ج ١، ص ١٧.

صار معتاداً واحتمال عدم الجواز يكون المتبادر من الخطاب عند الإطلاق إنّما هو المعهود بالوضع وهو ذلك الموضع دون غيره وإن صار معتاداً.

ٳ۪ۮ۬ؽۼؘۺۣٙؽؙؗؗؗؗؗؗؗٛٵڶنُعَاسَ أَمَنَةُ مِنْهُ وَيُثَرِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءُ لِيُطَهِّرَكُمْ بِعِوْثِلْا هِبَ عَنْكُمْ رِجْرَ الشَّيْطِنِ وَلِيَرَبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَ يُعْبِتَ بِهِ ٱلْاَقْدَاءَ (١)

الخامسة: قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِذْ يَعْشَيْكُم النَّعَاسِ﴾، قرأ في بيان آية ﴿إِذْ مِنْ النَّعَاسِ عَلَى النَّاءِ ﴿الْمَالِمُ النَّعَاسِ عَلَى النَّاءِ أَلْ النَّاءِ ﴿النَّعَاسِ عَلَى الفَاعِلَيَةُ مَحْتَجِّينِ بقوله \_ تعالى \_ في سورة آل عمران: ﴿أَمَنَةُ نَعَاسًا يَعْشَى طَائِفَةُ مَنْكُم ﴾ (٦) وقرأ المدنيّون «يغشيكم» بضمّ الياء وتخفيف الشين من الإغشاء ونصب النعاس على المفعوليّة (١) والفعل مسنداً إلى الله تعالى ليكون موافقاً لقوله: ﴿ويسنزّلُ ﴾، و ﴿ليطهّركم ﴾، ﴿ويشبّت ﴾ (٨) وقرأ الباقون ﴿يغشّيكم ﴾ بضمّ الياء وتشديد الشين (٩) نظراً إلى قوله \_ تعالى ـ ﴿فعشّها ما غشّى ﴾ (١٠)، والنعاس النوم الخفيف، وقيل (١٠): هـو السِنة ﴿أَمنةٌ منه ﴾ (١٢)،

١ ـ الأنفال ١/٨ ١.

۲\_الطبري: ج ٦، ص ١٩٣.

٣\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٢٣.

<sup>\$</sup>\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٢٣.

۵\_ما بين المعفوفين من المصدر.

٦\_ آل عمران ١٥٤٣.

٧\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٢٣.

٨\_ الأنفآل ١١/٨.

٩\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٢٣.

١٠\_ النجّم ٥٣/٥٥.

۱۱\_التبيان: ج ۵۰،ص ۸٦.

«الأمنة» بالفتح والسكون مصدر، يقال: آمنت أمناً وأمنة وأماناً. وقيل: «الأمنة» بالسكون، مصدر وبالفتح اسم له، والمصدر هاهنا منصوب على العليّة، والمعنى على القراءة الأولى إذ يتغشون أمنة، والنّعاس والأمنة لهم، وعلى القراء تين الأخريين يجب أن تجعل الأمنة بمعنى الإيمان، فالإيمان والإغشاء فعل الله أو يجعل أمنة معمولاً لفعل مقدّر أي يغشيكم الناس فتغشون أمنة هذا.

وقد تمحّل الزمخشري(١٣) لجعل فاعل الفعل والعلّة واحداً، وجهاً لطـيفاً وهو أن يجعل «أمنةً» فعلاً للنعاس مجازاً كما أنّ الغشيان فعله، فـيكون المـعني يغشيكم النّعاس لأمن النعاس من باب إضافة الشيء إلى نفسه على سبيل المجاز أي لأمن أهله، فيتّحد حينئذٍ فاعل الفعل والعلَّة؛ لأنّ فاعل الغشيان والأمن هـو النعاس؛ هذا إن قرأت يغشاكم متعدّياً إلى مفعول واحد، وإن قرأت يغشيكم متعدّياً إلى مفعولين فيقدّر فعل هو عامل في المفعول له أي يغشيكم الله النعاس يعني يبعث الله عليكم النعاس في وقت ليس من شأنه أن ينام فيه، فيغشاكم النوم أمنة حاصلة لكم من الله، والمعنى أذكروا نعمة الأمن الحاصلة لكم في زمن الخوف بسبب النوم الذي أرسله الله عليكم في غير موضعه: إذ الخوف يمنع النوم. فإذا ذهب الخوف وتبدّل بالإطمئنان جاء النوم، عن ابن عباس: النعاس في القتال أمنة من الله وفي الصلاة وسوسة من الشيطان (١٤) والضّمير في «منه» راجع إلى الله أي من عند الله و «إذ يغشّيكم» بدل ثان من «إذ يعدكم»، وقيل: إنّه منصوب بالنصر أو بما نصب به عند الله أو بما جعله أو بأذكر (١٥).

١٢\_ الأنفال ١٨٨٨.

۱۳\_الكشّاف: ج ۲، س۱٤٦.

۱٤ \_ الكشاف: ج ۲. ص ۱٤٧.

۱۵\_الکشاف: ج ۲. ص۱٤٦.





المنجن السَّاجِع

فِي أَحْكَا مِن ٱلْمِيالِا فِي أَحِكَا مِن ٱلْمِيالِا فِي أَحِكَا مِن ٱلْمِيالِا فِي أَحِلًا فِي أَ







إِذِيُغَشِّيكُمُ النَّعَاسَ أَمَنَةُ مِنْهُ وَيْتَزِلُ عَلَيْكُمُ مِنَ السَّمَآءِ مَاءً لِيُطَهِّرِكُم بِعِوْلِذَهِبَ عَنْكُم رِجْرَ الشَّيطِنِ وَلِيَرْمِطَ عَلَى قُلُومِكُمُ وَ يُتَبِّتَ بِعِ ٱلْأَقْدَاءُ (١)

السّادسة: قوله تعالى: ﴿وينزّل عليكم من السهاء ماءً ليطهّركم به في بيان آية «وينزل عليكم من السهاء ماءً ليطهّركم به السماء...»

عنكم رجز الشيطان »، قرأ «ينزل» بالتخفيف والتثقيل (٢)، وقرأ الشعبي: «سا ليطّهركم» على أنّها موصولة «ليطّهركم» صلتها أي ما استقرّ للطّهر (٢)، وقرأ سعيد بن المسيّب «ليطهّركم» بطاء ساكنة من الأطهار (٤)، وقرأ محيصن «رجز» بضمّ الراء وأبو العالية: رجس بالسين (٥)، والعرب تبدّل الحرف بأخيه عند قرب المخرج يقال: بزق وبسق والسراط والزراط والأسد والأزد.

قيل: إنّ المشركين سبقوا المسلمين إلى ماء بدر العظمى فنزل المسلمون على كثيب أعفر تسوخ فيه الأقدام وحوافر الدواب، وأصبح بعض من المسلمين محدثين وبعضهم مجنبين واشتدّ بهم العطش فوسوس إليهم الشيطان وقال: تزعمون أنّ فيكم نبيّ الله وأنّكم أولياؤه وقد غلبكم المشركون على الماء وأنتم تُصلّون مجنبين فأغاثهم الله سبحانه وتعالى بغيث غدق سال منه الوادي، فشرب

١ ـ الأنفال ١/٨ ١.

۲\_الکشاف: ج ۲، ص ۱٤۷.

٣\_الكشاف: ج ٢. ص ١٤٧.

٤\_تفسير الطبري: ج٦، ص١٩٦.

٥\_الكشاف: ج ٢، ص ١٤٧.

المؤمنون واغتسلوا وسقوا الركاب وأملوا الأسقية وأحمد الأرض حتى استوت الأقدام وطابت النفوس وذلّت ملّة الشيطان (١١)، ف «رجز الشيطان»، إمّا وسوسة أو الجنابة فإنّها إنّما تقع بالمائه ووسوسته.

\*وليربط على قلوبكم \*(٢)، الربط في الأصل الشدّ(٢) والربط على القلب عبارة عن الصبر واليقين، وقيل: ليربط على قلوبكم بالإيمان لئلّايدخلها الكـفر ﴿ويثبّت به الأقدام ﴾، أي يمنعها من أن تسوخ في الأرض فالضّمير في «بـه» راجع إلى الماء أو يمنعها أن تزلُّ في موضع المقاومة والمقابلة، فحينئذٍ يجوز أن يرجع إلى الماء أو إلى الربط.

طهورتة الساء للحدث والخبث

الأوّل: الماء مطهّر من الحدث والخبث؛ لأنّ الآية تدلّ على كون التطهير من الخبث به، فإذهاب رجز الشيطان الذي هو الحدث علَّة لتنزيله، ولو لم يكن مطهّراً منهما لم يصحّ التعليل بهما، لكنّ التعلّيل بها صحيح، فيكون مطهّراً منهما.

الثَّاني: إنَّ الماء المطهِّر من الحدث والخبث إنَّما هو المطلق؛ لأنَّه هو المنزَّل من السماء الذي دلَّت الآية على كونه مطهِّراً أو هو الذي لا يفتقر في صحّة إطلاق ني أقسام الميا. اسم الماء عليه إلى قيد ويمتنع سلبه عنه، وهو ينقسم إلى جارٍ وواقفٍ والواقـف إلى قليل وكثير، فالقليل ما دون الكرّ وهو ألف ومائتا رطل بالعراقي، أو ثـلاثة أشبار ونصف طولاً وعرضاً وعمقاً. أمّا التقييد بالعراقي فلذهاب أكثر الأصحاب إليه جمعاً بين ما رواه بعض أصحابنا عن أبي عبدالله الله قال: «الكرّ من الماء الذي

وسحديد الك الوزنو المساحة والأقوال فيه

۱\_الکشاف: ج ۲، ص ۱۵۷.

٢\_الأنقال ٨/١١.

۳\_ لسان العر ب: ج ۷، ص ۳۰۲ «ربط».

لاينجّسه شيء ألف ومائتا رطل»(١)، وما رواه أبو المغيرة يـرفعه إليــهﷺ: «إنّ الكّر ستائة رطل»(٢)؛ وما رواه محمّد بن مسلم عنه الله قال: قلت له: الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدوابّ وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال: «إذا كان قدر كرّ لم ينجّسه شيء والكرّ ستائة رطل»(٣)، فالوجه في الجمع بينهما أن يحمل الرطل في قوله: «ستائة» على المكّيّ وفي قوله، «ألف ومائتا» على العراقي؛ لأنّ الرطل المكّيّ رطلان عراقيّان.

وأمّا تقديره بالأشبار فلما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبدالله الله عن الكرّ من الماء كم يكون قدره؟ قال: «إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصفاً طولاً وعرضاً وعمقاً فذلك الكرّ من الماء»(٤)، ولعلّ ذلك المقدار من الأرطال البغداديّة أو المكّيّة يطابق المقدار من الماء باعتبار الأشبار المذكورة، وقال الشيخ الله في الاستبصار، وكان الشيخ اختار في الأرطال أن يكون بالبغداديّ، وغيره من أصحابنا اعتبر أن يكون بالمدنيّ، وليس هاهنا خبر يتضمّن ذكر الأرطال غير هذا الخبر، وهو مع ذلك أيضاً مرسل<sup>(٥)</sup>.

نجلسة الماء القليل والكثير الكر وما زاد عليه، والقليل ينجس بملاقاة النجاسة مطلقاً، خلافاً بالملاقاة وخلاف لابن أبي عقيل ﴿ وَ فَا إِنَّهُ ذَهِبِ إِلَى أَنَّ الماء مطلقا لا ينجس إلَّا بالتغيّر (٦)، فعلى ما أبن أبي عقبل ذهب إليه ابن أبي عقيل لو تنجّس القليل بملاقاة نجس أحدثت تغيّراً ثمّ زال التغيّر طهر عنده وعند أصحابه، ولم يطهر عند من عداهم؛ لزوال العلَّة عنده وعدم

۱\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۰، الباب ۲، ح ۱۵.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١، الباب ٢، ح ١٦. ٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١١، الباب ٢، ح ١٧.

٤ ـ الوسائل: ج ١٠ ص ١٢٢، الباب ١٠، من أبواب الماء المطلق، مع اختلاف يسير .

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١، ذيل ح ١٥.

٦\_مختلف الشيعة: ج ١، ص ١٧٦.

زوالها عندهم؛ فإنّ العلَّة عندهم الملاقاة، وعنده التغيّر، والكثير لا ينجس إلّا أن تغيّر أحد أوصافه الثلاثة من الطعم واللّون والرّائحة بها.

الثالث: الماء المضاف طاهر غير مطهر، لكن لو قصر المطلق عن أن يتمّبه الطهارة فتمّمه بالمضاف وبقى اسم الإطلاق عليه، وتطهّر به رفع الحدث، وفي وجوب التيمّم قولان، قال العكّمة في القواعد: الأقرب الوجوب(١١) ووجهه أنّـه مكلِّف بالطِّهارة بالماء المطلق مع المكنة، ولا يتمِّ إلَّا بالتِّيمُم المقدور له وما لا يتم الواجب إلَّا به وكان مقدوراً فهو واجب، وقال الشيخ: لا يجب عليه التيمِّم، ويجوز له التيمّم لأنّه فاقد للماء المطلق (٢)، ولا يخفي عليك القول الأوّل، فعلى هذا لو وجد المضاف عند غيره وأمكنه الشراء بلا تضرّر حالي أو مالي وجب عليه الشراء ولو وهبه وجب عليه القبول لاالثمن ولا الاستيهاب.

حكسم امتزاج المطلق الكثير

الرابع: لو أمزج المطلق الكثير بالمضاف النجس فتغيّر أحد أوصافه به قال بالنضافُ النجسُ العُلامة في القواعد: فالمطلق على طهارته، فإن سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطقراً لاطاهراً(٣).

ولقائل أن يقول: إنّ المطلق إذا تغيّر أحد أوصافه بالمضاف النجس فقد صدق عليه التغيّر بسبب النجاسة، وكلّ ماء تغيّر بالنجاسة فهو نجس، فهذا الماء نجس فكيف يقال إنّه باق على طهوريّته؟

وقد يجاب عنه أنّ المضاف النجس قد زالت نجاسته بملاقاته للمطلق الكثير، فالتغيّر إنّما حصل بملاقاته الطاهر لاالنجس، أمّا إذا سلبه الإطلاق فهو حينئذ ماء مضاف فالمطلق النجس قد طهر بملاقاته المطلق الكثير، فيكون

١ ـ قواعد الأحكام: ج ١، ص ١٨٥.

۲\_المبسوط: ج ۱، ص ۱۰.

٣\_ قواعد الأحكام: ج ١، ص ١٨٥.

المجموع طاهراً لذلك غير مطهّر لسلب الإطلاق.

الخامس: الماء بحسب القلّة والكثرة وما يلاقيه النجاسات ينقسم أقساماً ثلاثة:

تــــقسيم المـــاء بـحسب الكـــشرة والقلّة

الأوّل: ما لا يعتبر فيه القلّة والكثرة بالنسبة إلى شيءٍ من النجاسات أصلاً. الثاني: ما يعتبران فيه بالنّسبة إلى جميع النجاسات وهو ماء الحياض والأوانّي.

الثالث: ما لا يعتبران فيه بالنّسبة إلى نجاسة خاصّة وهو ماء الإستنجاء وهو طاهر لقول الصادق ﴿ وقد سئل عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به أينجس من ذلك ثوبه؟ قال: «لا»(١)، وفي تذكرة الفقهاء: وللمشقّة ولا فرق بين القبل والدبر (٢).

السادس: مياه الآبار إذا تغيّر أحد أوصافها بالنجاسة فلا خلاف في والأقوال فيها الأبار والأقوال فيها تنجّسها، أمّا إذا سقط فيها نجاسة ولم يتغيّر أحد الأوصاف بها فقد اختلف في الحكم فيها، فذهب أكثر الأصحاب الحكم بنجاستها، منهم الشيخ المفيد (٢) وسلّار (٤) وابن إدريس (٥) وهو أحد قولي الشيخ في المبسوط (٢) والنهاية (٧) والجمل (٨)، والقول الآخر أنّها لا تنجس، وهو اختيار الحسن ابن أبى عقيل (٩)

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٦١، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف، ح ٥.

٢\_ تذكرة الففهاء: ج ١، ص ٣٧.

٣\_ المفنعة: ص ٦٦.

<sup>\$</sup>\_المراسم: ص ٣٤.

٥\_السرائر:ج ١، ص ٦٩.

٦\_المبسوط: ج ١، ص ١١.

٧\_ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٠٧.

٨\_ الجمل و العفود: ص ٥٥.

٩\_ المحتلف: ج ١، ص ١٨٧.

والشيخ جمال الدين (١٠)؛ فإنّه بعد ما ذكر أحكام ما وقع فيها من النجاسات قال: والكلّ عندي مستحب، حجّة من قال بالوجوب ما رواه عليّ بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن موسى الكاظم ﴿ قال: سألته عن البئر تقع فيها الحمامة أو الدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو الهرّة فقال: «يجزيك أن تنزح منها دلاء فذلك يطهرها ان شاء الله تعالى» (٢).

طريقة تطهير مساء البــــئر وبــعض الأخبار فيها

وما رواه محمد بن إسماعيل في الصحيح قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا الله عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من دم أو بول أو يسقط فيها شيء من غيره كالبعرة أو نحوها، ما الذي يطهّرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟، فوقّع عليه في كتابي بخطه «ينزح منها دلاء» (٢)، فإنّهما عليه اسندا التطهير إلى النزح فلا يطهّر إلّا به.

والآخرين ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمّد بن إسماعيل كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا على قال الله البئر واسع لا يفسده شيء إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيّب طعمه إلّا أن له مادة الله الله وما رواه معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله الله ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البئر إلّا أن ينتن فإن أنتن غسل الثوب وأعيدت الصلاة ونزحت البئر الله وما رواه أبو بصير قال: قلت لأبي عبدالله الله بئر يستقى منها ويوضيّ به، وغسل منه الثياب، وعجن به، ثمّ علم أنّه كان فيها ميّت؟ قال:

۱ ـ المهذب البارع: ج ۱، ص ۸۶.

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۷. الباب ۲۰، ح ۱۰۱.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٤، الباب ٢٤. - ١٢٤.

٤ - تهذيب الأحكّام: ج ١، ص ٢٤٨، الباب ١١ من أبواب تطهير المياه.... ح ٢٧٦.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٠. الباب ١٧، ح ٨٠.

«لابأس ولايغسل الثوب ولاتعاد منه الصلاة» $^{(1)}$ .

وقال الشيخ في الاستبصار: ما يتضمّن هذه الأخبار من إسقاط الإعادة في الوضو، والصلاة لا يدلّ على عدم وجوب النزح مع عدم التغيّر؛ لأنّه لا يمنع أن يكون مقدار النزح في كلّ شيء يقع فيه واجباً وإن لم يلزم بعد الاستعمال الإعادة؛ لأنّ الإعادرة فرض ثان فليس لأحد أن يجعل ذلك دليلاً على أنّ المراد بمقادير النزح ضرب من الاستحباب(٢).

وقد يقال نصرة لمن قال بالاستحباب: إنّ النزح لوكان واجباً لوجبت الإعادة، فعدم وجوب النزح، فيجب حينئذٍ حمل الأحاديث الدالة بظواهرها على الأمر بالنزح على الاستحباب.

لكن ربما يقال: إنّ الأحاديث الدالّة على عدم وجوب الإعادة مقيّدة بأنّ العلم إنّماكان بعد الاستعمال، وهذا يدلّ على أنّ عدم وجوب الإعادة مبنيّ على عدم وجوب السبب في حالة الاستعمال لإمكان حدوثه بعده، فعدم وجوب الإعادة حينئذ لا يستلزم عدم وجوب النزح.

السابع: الجاري لا ينجس بملاقاة النجاسة إلّا أن يتغيّر أحد أوصافه حكم الماء الجاري الثلاثة بها إجماعاً منّا (٢) لما رواه عنبسة بن مصعب قال: سألت أبا عبدالله ﴿ عن الرجل يبول في الماء الجاري قال: «لا بأس به إذا كان الماء جارياً» (٤)، وما رواه ابن بكير عنه ﴿ قال: «لا بأس بالبول في الماء الجاري» (٥)، وهذا لا ينافي ما رواه مسمع عن أبي عبدالله ﴿ أنّه قال: قال أمير المؤمنين ﴿ : «أَنّه عَلَى نَهِ عَلَى يَبول

۱ \_ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۲ الباب ۱۷، ح ۸۵.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٢. الباب ١٧، ذيل ح ٨٥. «وفيه حذف واضافه من نسخ الاستبصار».

٣\_تذكرة الففهاء: ج ١، ص ١٦.

٤ ـ الاستبصار: ج آ، ص ١٣، الباب ٤، ح ٢٢.

٥ \_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣، الباب ٤، ح ٢٤.

الرجل في الماء الجاري إلّا من ضرورة وقال: إنّ للماء أهلاً»(١)، فإنّ هذا يدلّ على كراهيّة البول فيه لا على تنجّسه، وأمّا الظاهر من الأحاديث السابقة أنّ الضمير في «لا بأس به» عائد إلى الماء لا إلى البول، والمراد بارتفاع البأس عن الماء جواز استعماله؛ وجواز استعماله يدلّ على عدم تنجّسه.

حكسم النسجاسة الواقفة مع اتصالها بالماء الجاري

الثامن: لو تواردت على النجاسة الواقفة جريات متعدّدة لم ينجس مع اتصالها، وقال الشافعي: ينجس كلّ جرية هي أقلّ من قلّتين، فإن كانت منفصلة أعتبرت كلّ جرية بانفرادها (٢)، وعنى بالجرية ما بين حافتي النهر عرضاً عن يمينها وشمالها.

حكــــم الـــــاء الجـــاري القـــليل

التاسع: إذا كان الجاري أقلّ من كرّ نجس بملاقاة الملاقي وما تحته، وفي أحد قولي الشافعي: أنّه لا ينجس إلّا بالتغيّر (٣).

حكم ماء الحتام

العاشر: حكم ماء الحمّام إذاكان له مادّة حكم الجاري لقول الصادق ﴿ وَهُ عَنْزِلَةُ الْجَارِي » ( عَنْ الباقر ﴿ وَهُ وَهُ الباقر ﴿ وَهُ الباقر الله عادة » ( ه مساواته للجاري لزم الحرج وما جعل الله عليكم في الدين من حرج.

حكم صاء المطر حال تقاطره

الحادي عشر: ماء الغيث حال تقاطره كالجاري لقول الصادق اللهذاء «في ميزابين سالا أحدهما بول والآخر ماء المطر فاختلطا فأصاب ثوب رجل لم يضرّ ذلك»(٦).

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٣، الباب ٤، ح ٢٥.

٢\_نفله عنه في التذكره: ج ١، ص ١٧.

٣\_ الأم: ج ١، ص ٤٤ المجموع: ج ١، ص ١٤٤.

٤\_ الوسائل: ج ١، ص ١١٠ - ١٦، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

٥ ـ الوسائل: ج ١، ص ١١١، الباب ٧من أبواب الماء المطلق، ح ٤.

٣ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٠٩، الباب ٣ من أبواب الماء المطابق. ح ٤٠.

في بيان آية هوهو

الذّى أرسلل

حكم الماء الواقف المتصل بالجارى

فسيمالو تسغير

الجارى بىالنجلىة دون الواقف

الثاني عشر: الواقف في جانب النهر إذا اتّصل بالجاري لحقه حكمه وإن نقص عن کرم.

الثالث عشر: لو تغيّر الجاري بالنجاسة دون الواقف المتّصل به فإن كان دون كرّ نجس بالاتصال وإلّا فلا.

الرابع عشر: لو تنجّس الحوض الصغير لم يطهر بإجراء المادّة إليه، بـل ىتكاثرها.

حكم الماء القليل الخامس عشر: إنقطاع تقاطر المطر عن الماء القليل إذاكان فيه نجاسة لو اتسقطع عسنه عينيّة توجب بقائه على النجاسة، بخلاف الكثير إذا لم يتغيّر بها.

السادس عشر: لو استحالت النجاسة قبل انقطاعه حكم بطهارة حاملها من فما لو استعالت النسجاسة قسيل الماء وإن قصر عن الكر. ولو استحالت بعد الانقطاع أو اتّصلت به بعده من خارج لتقاع ما الطر فلابد من اعتبار الكرية.

> وَهُواَلَّذِيَّ أَرْسَلَ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىٰ رَحْمَتِهِ فَوَأَنزَلْنَامِنَ اَلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا <sup>(١)</sup>

السابعة: قوله تعالى: ﴿ وهو الذي ارسل الرياح بشراً ﴾.

القراءة المستفيضة ضمّ النون والشين، بمعنى ناشرات للسحاب جمع الربَّاح...» نشور. وقرأ ابن عامر «الرّيح» قصداً للجنس، وقرأ بالسكون في «بُشراً» على التخفيف(٢) وحمزة به وبفتح النون على أنّه مصدر ضد الطي(٣).

قال ابن العرندس:

١ \_ الفرقان ٥ ٢/٨٤.

۲\_مجمع البيان: ج ۲، ص ٢٠٠.

٣- التفسير الكبير: ج ١٤، ص ١١٣، وفيه: «وقد تقدم تفسيرها في سورة الاعراف».

## ﴿ طُوانا نظامي في الزمان لها نشر ﴿ (١)

وقرأ عاصم «بشراً» بالباء المضمومة والشين الساكنة جمع بشور بمعنى مبشر: ﴿ وأنزلنا من السماء ماء مبشر: ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهوراً ﴾ هو فعول جاء بمعنى المصدر كالقبول، وبمعنى إسم المفعول أو الصفة، كقولك ماء طهوراً أي طاهراً، وقد يطلق على ما يتطهر به كالوضوء والوقود لما يتوضأ ويوقد به، وهو هاهنا للمبالغة في طهارته، أو لكونه طاهراً في نفسه مطهّراً لغيره، وفي وصف الماء به إظهاراً لتمام النعمة وكمالها.

وعندي أنّ المغزى الأقصى من الوصف هو كونه مطهّراً، وإلّا الأصل في جميع الأشياء الطهارة، لاسيّما شيء ينزل من السماء، وأيضاً كونه مطراً يدلّ على طهارته في نفسه وأنّ ما لم يكن طاهراً في نفسه لايكون مطهّراً لغيره.

\*لنحيى به بلدة ميتاً \* أي أرضاً لانبات فيها، والإحياء في الأصل إعطاء الحياة، والمراد به هاهنا تهيج القوى النامية باختلاف وإحداث نضارتها أنواع النباتات في الأجسام النباتية، وتذكير الوصف مع تأنيث الموصوف، نظراً إلى أنّ البلدة بمعنى البلد، ولأنّه لمّا أجري على الجامد اكتسب منه شيئاً من الجمود فأجرى مجرى الجامد.

\* ونسقيه ممّا خلقنا أنعاماً وأناسيّ كثيراً \* (٢) قرى عبفت النون وضمّها (٣)، فإنّ «سقي» و «أسقى» لغتان، «وممّا خلقنا» حال من «أنعاماً» و «أناسيّ» أو متعلّقاً به «نسقيه» لابتداء الغاية كأخذت من زيد وقدّم المفعول الثاني للعناية؛ لأنّه في مقام بيان فضيلة الماء، والأناسي جمع إنسى ككراسي وكرسي، وتخصيص

١ ـ لايوجدكتابه لدبنا.

۲\_ الفرقان ۲ / ۶۹.

٣\_مجمع البيان: ج ٤، ص ١٧١.

الأناسي بأهل البوادي ومن يعيش بالحشائش، له وجه؛ لأنّ مادة الأنهار والآبار إنّما هي من الحياة وتقديم سقي الأرض والأنعام على الأناسي لكثرة شربها وشدّة احتياج الناس إليها.

وتنكير المسقي لئلا يتوهم الحصر والعهد من التعريف لالقصد التخصيص ببعض دون بعض، والوصف يرشدك إلى ذلك وكون إنزال الماء من السماء للاحياء، والسّقي نعمة تدلّ على وجود المنعم وكمال صفاته، وهي واقعة في مرتبة من الجلاء غنيّة عن الكشف والبيان.

وقال بعض المحقّقين: وصف الماء إشارة إلى أنّ الماء الذي أنزله من آداء بعض المعققين في بيان السماء هو علم التوحيد، فطهّر به القلوب من الشك والشرك والتشبيه والتعطيل الآية والإعتقادات المردية والشبهات المغويّة، فأضاء به قلوب العلماء بالمعارف الربّائيّة والفيوضات السبحائيّة، فلم يبق فيها غفلة ولاظلمة ولاشبهة ولالوث.

#### فروع:

الأوّل: الأولى حمل الطهور في الآية على ما يتطهّر به وإن جاز حمله على رأي المصنّف في على ما عداه من المعاني المذكورة لقوله على حين سئل عن ماء البحر هل يجوز الآية الطهور في الوضوء به؟، فقال عن الوضوء به؟، فقال عن الطهور ماؤه» (١١)، ولقول الصادق على وقد سئل عن ماء البحر أطهور هو؟، قال: «نعم» (١٢)، ولا فرق بين النازل من السماء والنابع من الأرض وسواء ذيب من ثلج أو بَرد.

المضاف لا يسزيل الخبث ولا الحدث والأقسوال فسي

الثاني: لا يرفع الخبث إلّا إيّاه كما أنّ الحدث لا يرتفع إلّا بـــه، وقـــال عـــلم

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ١٠٢، الباب ٢ من أبواب الماء المطلق، ح ٤.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ١٠١، الباب ٢ من أبواب الماء المطلق، ح ٢.

الهدى: يجوز رفع الخبث بالمضاف (١)، وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف (٢) نظراً إلى أنّه مايع طاهر بيقين، وكلّ ما هو كذلك فمن شأنه أن يزيل الخبث حملاً على الماء؛ لأنّه إنّما يرفعه لذلك.

وأجيب عنه بأنّه لو جاز رفع الخبث به لجاز رفع الحدث به، لكنّ الشاني باطل فالمقدّم مثله بيان الملازمة: كون كلّ منهما نجس، فلو زالت النجاسة العينيّة به لكونه مائعاً طاهراً لزالت النجاسة الحكميّة به لذلك بالأولويّة لكون النجاسة الحكميّة أخفٌ من العينيّة.

وأمّا بطلان الثاني فلما رواه أبو بصير الله عن أبي عبدالله الله عن الرجل يكون معه اللبن أيتوضّا منه للصلاة؟ قال: «لا إنّا هو الماء والصعيد» (٣).

وقال الشيخ في الإستبصار: هذا الخبر يدلّ على أنّ ما لا يطلق عليه اسم الماء لا يجوز استعماله، وهو مطابق لظاهر الكتاب، ولما تقرّر في الأصول (٤٠)، فلعلّ علم الهدى ﴿ لم ينظر إلى القياس الذي اعتبره أبو حنيفة وصاحبه، بل إنّما نظر إلى ما رواه يونس عن أبي الحسن ﴿ قال: قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضّأ للصلاة قال: «لا بأس بذلك» (٥٠).

لكنّ الشيخ قال في الإستبصار: هذا الخبر شاذّ شديد الشذوذ، فإن تكرّر في الكتب فإنّما أصله يونس عن أبي الحسن الله ولم يروه غيره، وقد اجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره؛ وما يكون هذا حكمه لا يعمل بـــه، ولو ثبت

١ ـ الناصريات (الجوامع الفقهية): ص ١٩ ٧، مسألة ٢٢.

٢\_ المجموع: ج ١، ص ٩٥.

٣- الوسائل: ج ١، ص ٢٤١ الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، ح ١٠

٤\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٤.

٥ ـ الوسائل: ج آ، ص ١٤٨ الباب ٣ من أبواب الماء المضاف، ح ١٠

لاحتمل أن يكون المراد بالوضوء في الخبر التحسين (١)؛ ولعلّ الشيخ للله لم يقصد بهذا الكلام الطعن في يونس، بل أراد به أنّه من الآحاد، والخبر الواحد لا يعمل به، لا سيّما إذا كان مضمونه مخالفاً لما انعقد عليه الإجماع.

انحصار الطهارة بالماء فقط في حسالة الاخستيار وبالصعيد في حالة الاضطرار

الثالث: قد علم من حديث اللَّبن أنَّه لا يجوز التطهِّر في حالة الإختيار إلَّا بالماء، وفي حالة الاضطرار إلّا بالصعيد، فلا يجوز حينئذِ التطهّر بالنبيذ أصلاً، وذلك لأنّه إن كان قد بلغ حدّ الإسكار فحكمه حكم الخمر، وإن لم يبلغه فهو داخل تحت المضاف، وإن لم يتغيّر أوصافه بحيث لا يصدق عليه اسم النبيذ فهو خارج عن البحث، لأنّه داخل تحت المطلق، ويؤيّد ما قلناه ما رواه عـدّة من أصحابنا عن الكلبيّ النسّابة أنّه سأل أبا عبدالله ، عن النبيذ فقال: «حلال، فقال: إنّا ننبذه فنطرح فيه العَكر (٢) وما سوى ذلك فقال: شه شه (٣) تلك الخمرة المنتنة قال: قلت: جعلت فداك فأيّ نبيذ تعنى؟ قال: إنّ أهل المدينة شكوا إلى الذيّ عَلَيْهُ تغيّر الماء وفساد طبائعهم فأمرهم أن ينبذوه؟ فكان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له فيعمد إلى كف من تمر فيقذف به في الشن (٤)؛ فنه شربه ومنه طهوره، قلت: فكم كان عدد التمر الذي في الكفِّ؟ قال: ما حمل الكفِّ؟، قلت واحدة أو اثنتين، فقال: ربّما كانت واحدة، وربّما كانت اثنتين قلت: وكم كان يسع الشن ماء، فقال: ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى مافوق ذلك، فقلت بأيّ أرطال؟ قال: أرطال مكيال العراق»(٥).

الرابع: الماء المغصوب لا يرفع النجاسة الحكميّة، لاحتياجها إلى البيّنة، حكم الساء

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٤.

٢\_لسان العرب: ج ٤. ص ٦٠٠، «عكر الماء والنبيذ عكراً إذا كرر».

٣-مجمع البحرين: ج ٦، ص ١ ٣٥، «شه: كلمة استفدار واستقباح».

٤ ـ الصحاح: ج ٥، ص ٢ ١٤٦: «الشنّ: العربة الخلق».

٥ \_ الوسائل: ج ١، ص ٤٧ ١، الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، ح ٢.

على المطلب

واحتياجها إلى القربة وهي لاتصحّ بالمغصوب، لكنّه يرفع العينيّة لعدم الاحتياج فيها إليها.

طسهارة المساء المستعمل في رفع العسدث الأصغ الخامس: الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر طاهر مطهّر بلا خلاف. وكذا فضلته.

وأمّا المستعمل في رفع الحدث الأكبر فطاهر إجماعاً، ومطهّر على الأصحّ على ما اختاره العلّامة ﷺ في القواعد (١١)، وهو مختار علم الهدي(٢)، وابن إدريس (٣)، خلافاً للشيخين (٤) وابنا بابويه (٥)، فإنّه عندهم طاهر غير مطهّر.

إحتج المطهّر (٦) وهو ابن المطهّر وموافقوه بأنّه ماء مطلق طاهر، وكلّ ماء مطلق طاهر مطهّر فالماء المستعمل في الحدث الأكبر مطهّر، أمّا الصغرى والكبرى فظاهرتان لايحتاجان إلى بيان، وأمّا صدق النتيجة فضروريّ، ويؤيّده بعض الأَدَّلَة الدَّالَة ما رواه عبدالله بن مسكان قال: حدَّثني صاحب لي ثقة أنَّه سأل أبا عـبدالله الله ينتهي إلى الماء القليل في الطريق، فيريد أن يغتسل منه وليس معه إناء، والماء في وَهدة فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع؟ قال: «ينضح بكفُّ بين يديه وكفّاً من خلفه كفاً عن يمينه وكفّاً عن شاله، ثمّ يغتسل»(٧).

وما رواه أحمد بن محمّد عن موسى عن القاسم البجلي، وأبي قتادة عـن عليّ بن جعفر، عن أبي الحسن الأوّل، قال: سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية، أو مستنقع أيغتسل منه للجنابة، أو يتوضّأ منه للصلاة إذاكان لا يجد غيره.

١ \_ قواعد الأحكام: ج ١، ص ١٨٦.

٢\_ الناصريّات (الجوآمع الففهيّة): ص ٤١٥\_ ٤١٦، المسألة ٦.

٣\_ السرائر: ج ١، ص ٦٦.

٤\_ المبسوط: ج ١، ص ١١، المفنعة: ص ٦٤.

٥ ـ من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٠.

٦ ـ مختلف الشيعة: ج ١، ص ٢٣٤.

٧\_ الوسائل: ج ١، ص ٥٧ ١، الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف، ح ٢.

والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة، ولامدّاً للوضوء وهو متفرّق، فكيف يصنع، وهو يتخوّف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: «إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفّاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه، وكفّاً أمامه، وكفّاً عن يمينه، وكفّاً عن شهاله، فإن خشي أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات، ثم مسح جلده بيده؛ فإنّ ذلك يجزيه، وإن كان الوضوء غسل وجهه، ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه، وإن كان الماء متفرّقاً فقدر أن يجمعه وإلّا اغتسل من هذا؛ ومن هذا؛ وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه؛ فإنّ ذلك يجزيه» (۱).

وقال الشيخ في الاستبصار: يجوز أن يكون المراد بالغسل غير غسل الجنابة، من الأغسال المسنونة، وذلك يجري مجرى الوضوء، ويجوز أن يكون مختصاً بحال الإضطرار (٢٠).

وأنت خبير بأن قول السائل في الحديث الثاني «يغتسل منه للجنابة» يأبي حمل الغسل على كونه من الأغسال المسنونة.

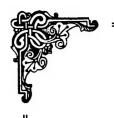
وأجاب عنه العلامة بمنع صحّة السند؛ فإنّ في طريق هذه الرواية الحسن بن علي، وأحمد بن هلال، أمّا الحسن فإن كان ابن فضّال ففيه قول، وأمّا أحمد فهو من الغلاة وقد ذمّه العسكري الله (٤٠).

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٥٦، الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف، ح ١٠

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۸، ذیل ح ۷۲.

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٥٥ ١، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، ح ١٣. ٤\_مختلف الشبعه: ج ١، ص ٢٣٧.







المُجَبُّ الثَّامِنِ

فِي أَدِلَّةٌ نِجَاسِتِ ٱلْجُمْرِ







## يَّنَأَيُّهَا الَّذِينَءَ امَنُوٓا إِثَّاا لَخَرُوۤا لَتَنِسِرُوۤا لَانْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْتُ مِنْعَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّمُ تُفْلِحُونَ (١)

الثامنة: قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّمَا الخَـمر والمَـيسر والأنـصاب بيان نجلـة الخمر وعرمته والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلّكم تفلحون﴾.

أنزل الله سبحانه وتعالى في شأن الخمر أربع آيات، هذه آخرها نزولاً، وقوله: «رجس» أي قذر ونجس، وقيل: حرام (٢)، والأوّل أولى؛ لأنّ كلّ ما هو نجس حرام، فهو أعم فائدة وأيضاً كلّ ما هو عمل الشيطان فهو حرام، فعلى هذا يكون قوله: «من عمل الشيطان» تأكيداً وعلى الأوّل تأسيساً، والتأسيس خير من التأكيد هكذا قيل.

لكن يرد عليه أنّه يلزم نجاسة الميسر، والأنصاب، والأزلام ولم يقل أحد بنجاستها.

ويمكن أن يجاب عنه بأنها وإن لم تكن نجسة حقيقةً، لكنها نجسة مجازاً، والجامع وجوب الاجتناب واستعمال الرجس من باب عموم المجاز، لامن باب الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهو أنّ الرجس محمول على معنى أعم تشملهما، وقد استعمل في كلّ منهما.

١ ـ المائدة ٥/ ٩٠.

٢\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٣٩.

نه،

ومن «عمل الشيطان» يجوز أن يكون نعتاً، وخبراً ثانياً «فاجتنبوه» أي اجتنبوا الرجس، أو عمل الشيطان، أو الشيطان أو المذكور الذي هو رجس من عمل الشيطان، والكلام على المعنى الثاني يفتقر إلى تقدير أي إنّما شرب الخمر واللّعب بالميسر عبادة والأنصاب لعب، والأزلام رجس فإجتنبوه لعلّكم تفلحون، وعلى المعنى الأوّل لا يفتقر إليه، والأصل عدم التقدير، وفي الآية أنواع من التواكيد لنجاسة الخمر، أو لحرمتها، وما عطف عليها، وخاتمتها ما يستفاد من قوله «لعلّكم تفلحون»؛ فإنّه إذاكان الفلاح في تركها كانت الخبثية في التلّوث بها، ولاغبن للمرء أفحش من الخيبة في الصفقة في المعاملة بينه وبين باريه، فإنّه إذا خسر خاب فيما أتاه الله بما ينال به السعادة الأخرويّة والدوّلة الأبدّية، فقد خسر خسراناً مبيناً.

وبعد أن بين الحرمة وأكّدها بأداة الحصر، وجعلها مع الأنصاب الذي هو عبادة الصنم في قرن كما بيّنه ﷺ لقوله: «شارب الخمر كعابد الوثن» (١١)، وأحكم عليها بكونها رجساً، وكونها من عمل الشيطان، بيّن ما فيها من المضارّ والمفاسد تأكيداً لذلك بقوله: ﴿ إِنّا يريد الشيطان﴾ إلى قوله: ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ (١).

#### فروع:

الأوّل: الخمر نجس، والدليل على نجاسته النص القرآني، كما عرفت، وما روي عن أبي عبدالله الله أنّه قال: «إذا أصاب ثوبك خراً ونبيذُ مسكر فاغسله، إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه، فإن صلّيت فيه فأعد

بعض الأدلّة الدالة على نجلسة الخمر

١ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ٢٦٦، الباب ١٦ من أبواب الأشربة المحرمة. ح ٢.

٢\_ المائدة ٥/ ٩١.

صلاتك»(١). وما رواه سهل بن زياد عن خيران الخادم، قال: «كتبت إلى الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر، أو لحم الخنزير أيصلَّى فيه أولا، فإنَّ أصحابنا قد اختلفوا فيه فكتب: «لا تصل فيه فإنه رجس» (٢)، وهذا يؤيّد تفسير الرجس في الآيه بالنجس.

ما أفاده الشيخ في وأمّاما وردمن الأخبار عنهم الله مما يخالف ذلك فقد قال الشيخ الله في الاستبصار وتوجيه الاستبصار: الوجه في هذه الأخبار كلُّها، أن نحملها على ضرب من التقيَّة؛ لأنَّها اللَّهَا لللَّهَا لكلامه موافقة لمذهب كثير من العامّة. وإنّما قلنا ذلك، لأنّ الأخبار الأول أعنى الأخبار الدالَّة على نجاسته، كالخبرين الأوّلين اللَّذين أوردناهما موافقة لظاهر القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمُيْسِرُ وَالْأَنِّصَابِ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ ۗ فَحَكُمُ عَلَى الخمر بالرجاسة (٢)، تم كلام الشيخ الله وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بالرجس في الآية النجس لاالحرام، فيكون النصّ وارد بنجاسته.

الثاني: كلّ مسكر مائع ملحق في النجاسة بالخمر، كما أنَّه ملحق في نجلة كلّ مسكر الحرمة لاطراد العلَّة فيهما؛ وهو الإسكار في الحرمة، وهما في النجاسة، ولما رواه عمّار عن أبي عبدالله ﴿ أَنَّه قال: «لا تصلُّ في بيت فيه خمر أو مسكر، لأنّ الملائكة لاتدخله؛ ولاتصل في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى تفسله»(٤). ولقوله: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر»(٥) الحديث.

> وإنَّما قلنا إنَّ علَّة النجاسة الإسكار والمائعيَّة، والحرمة الإسكار للدُّوران، أعنى وجدانهما عند وجدانهما وفقدانهما عند فقدانهما، وإلّا لحرم ونجس العنب

١ ـ الوسائل: ج ٢، ص ٥٥ ١٠، الباب ٣٨من أبواب النجاسات، ح ٣.

۲\_ الوسائل: ج ۲، ص ۱۰۵۵، الباب ۳۸من أبواب النجاسات، ح ٤. ٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٩٠، ذيل ح ٦٦٧.

٤\_ الوسائل: ج ٢، ص ٥٦، الباب ٣٨من أبواب النجاسات، ح ٧.

٥ ـ الوسائل: ج ٢. ص ٥٥ ١٠. الباب ٣٨من أبواب النجاسات. ح ٣.

والتمّر والزبيب وغيرهما ممّا يتّخذمنه المسكر ولنجس البختج(١) وما أشبهه ممّا هو مسكر وليس بمانع.

نجلسة الفقّاع

الثالث: الفقّاع نجس سواء اتّخذ من الزبيب، أو غيره وإن لم يكن مسكراً لقول الصادق ﴿ وَلَوْ اللَّهِ الْمُعْ اللَّهُ الفقّاع فاغسله (٢) ولقوله ﴿ وَلَا أَصَابِ ثُوبِكَ الفقّاع فاغسله (٢) ولقوله ﴿ وَلَا المَّامِيّةُ عَلَى نَجَاسته.

نسجاسة العسصير العسنبي إذا غسلا واشتد

الرابع: قد ألحق المشايخ رحمهم الله عصير العنب إذا غلا واشتد بالمسكر في النجاسة، ولزوم ذلك تحريمه، وقال الشهيد الله أقف على نص يقتضي تنجيسه إلا ما دلّ على نجاسة المسكر، لكنّه لا يسكر بمجرد غليانه واشتداده (٤٠)، فعلم من هذا أنّ علّة تحريمه إجماع الفقهاء عليه، وهذا يدلّ على إطّلاعهم على نصّ فيه عنهم الله وإن لم يصل إلى المتأخّرين لحسن الظنّ بهم أنّهم لن يحرّموا شيئاً من عند أنفسهم.

وروي عن الشيخ جمال الدين أنّه كان يجتنب عصير الزبيب أيضاً إذا غلا واشتد (٥)، وهذا لايدلّ على حكمه بتحريمه؛ إذ قد يترك المباح حذراً من الوقوع في المكروه فضلاً عن الحرام.

هل ينجس الشوب إذا وقـــع عــليه الخمر؟

الخامس: ما في بطن العنب إذا فسد وصار خمراً نجس، وكذلك عصيره إذا تلطّخ به الثوب، وتغيّرت رائحته وطعمه إلى ريح الخمر وطعمه؛ فإنّ الاسم حينئذٍ صادق عليه ولا اعتبار بالقلّة والكثرة.

طهارة الخمر بـعد انقلابه خلاً

السادس: إذا انقلب خلّاً طهر وماعونه، سواءكان انقلابه بـنفسه أو بأمـر

١ ـ البختج: هو العصير المطبوخ: راجع: لسان العرب: ج ٢، ص ٢١١.

٢\_ الوسائل: ج ٢. ص ٥٥ ٧٠. الباب ٣٨من أبواب النجاسة، ح ٥.

٣ ـ لاحظ الكَّافي: ج ٦، ص ٤٢٢، «أحاديث الباب».

٤ ـ البيان: ص ٩١.

٥ ـ التنفيح الرائع: ج ٤، ص ٣٦٨.

خارج، أمّا طهارة الخمر بعد الانقلاب فلعدم وجود علّة النجاسة فيه، ولعدم صدق اسم ما ورد النص بنجاسته؛ فإنّه حينئذِ يسمّى خلّاً لاخمراً.

وأمّا طهار ة الماعون فلتوقّف طهارة الظرو ف عليه؛ اذ لو كان الظرف نحساً لنجس المظروف، وهذا الوجه المقتضى بطهارة الماعون لم يذكره الأصحاب في خلال المطهرات العشرة.

الآنية من الخمر؟

السابع: يجب غسل الآنية من الخمر ثلاثاً. وقال الشيخ(١) في القواعد: مل يجب غسل ويستحبّ السبع(٢) وقال الشهيدة: وفي الفأرة والخنزير والخمر قـول بـالسبع قریب<sup>(۳)</sup>.

١ \_ الظاهر أنَّه العلَّامة.

٢\_قواعد الأحكام: ج ١، ص ١٩٧.

٣\_ السان: ص ٩٣.







## المَّجَبُ التَّاسِعُ

فِي أَدِلَّهُ كَاسَاتُ ٱلمُنْسِرَكِين







يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَءَ امَنُوٓ الْمُمَا ٱلمُشْرِكُونَ نَعِس ۗ فَلَايَقْرَ بُوا ٱلْسَعِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَعَامِهِمْ هَنَدَاوَإِن خِفْتُم عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِنْ فَضْلِمِ إِن شَآءً إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

التاسعة: قوله تعالى في التوبة: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمنُوا إِنَّا المشركون نجس ﴾ والدليل عليه هو مصدر أي ذوو نجس، لانطوائهم على الشرك، أو جعلواكاً نّهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها، إذ لا أنجس من الشرك، وعن ابن عبّاس الله: «أعيانهم نجسة كالكلاب والخنازير »(٢)، وعن الصادق الله: «من صافح الكافر ويده رطبة غسل يده وإلّا مسحها بالحائط»(٣) وعن الحسن: «من صافحه توضّاً»(٤)، وفي رواية: «غسل يده» (٥) وهي الأظهر.

﴿ فلا يقربوا المسجد الحـرام﴾ أي فــلايــحجّوا، ولايــعتمرواكــماكــانوا بيان مفر<sup>دات أيـة</sup> «فــــلا يــقربوا يصنعون في الجاهليّة، وقيل: هو تحريم لدخولهم فيه<sup>(٦)</sup> وهذا الكلام نهي لهم عن السجد العرام...» الإقتراب، لكنَّه بحسب المعنى أمر للمؤمنين بمنعهم عن أن يقربوا المسجد، قيل:

١ ـ التوبة ٢٨/٩.

۲\_الکشاف: ج ۲، ص ۱۸۳.

٣\_جوامع الجامع: ج ٢، ص ٤٧. ٤\_الكشآف: ج ٢٠، ص ١٨٣.

٥ \_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ٢٧٨، ح ٧٦٥.

٦\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠.

هو المسجد فحسب (۱)، وقيل: الحرم كلّه (۲)، من بعد عامهم هذا، قيل: هو سنة تسع وهي سنة نزول براءة (۲)، وقيل (٤): سنة عشرة وهي سنة حجّة الوداع، وعلى تقدير أنّ المراد منعهم عن الحجّ والعمرة فلا بدّ من تقدير مضاف أي بعد حجّ عامهم هذا، والأصل خلاف التقدير، فيكون حمل الآية على المنع عن الدخول فيه أولى، ويلزم وجوب المنع عنهما بطريق الأولويّة.

\*فإن خفتم عيلة \* فقراً وفاقة من عال يعيل، والاسم العائل، وبه قرأ ابن مسعود (٥)، وجَمعُه عيل، قيل: لمّا نزلت خاف المسلمون الفقر فقالوا الآن ينقطع عنا الميرة، فنزل قوله: «وإن خفتم عيلة (١٠) \* فسوف يغنيكم الله من فضله واقع موقع الجزاء، أي فلا تخافوا فسوف يغنيكم الله من فضله، أي ممّا تأخذون من الجزية، وقيل: من رزقه وعطائه على وجه آخر (٧)، ولقد أسلم أهل جدة وصنعاء واليمن ونبالة، فحملوا الطعام إلى مكّة، وأرسل السماء عليهم مدراراً فأحصبت أرضهم.

﴿ إِنْ شَاء ﴾ قيّد الإغناء بالمشيئة؛ لأنّه يقع في بعض دون بعض، وزمان دون زمان، وقيل: هو لتعليم العباد بتعليق الأمر بالمشيئة (^).

﴿ إِنَّ الله عليم ﴾ بمن يستحقّ الغنى والنفع ﴿ حكيم ﴾ لا يقع نفعه وإغناؤه إلّا في مصب الاستحقاق، وفي هذا التذييل تربية للتقيّد بالمشيئة، ولقد روي عن

١ ـ تفسير الرازي: ج ١٦، ص ٢١.

۲\_التبيان: ج ٥، ص ٢٠٠.

۳\_مجمع البيان: ج ۳، ص ۲۰.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٨، ص ٦٨.

۵\_مجمع البيان: ج ۳، ص ۲۰. ۲\_مجمع البيان: ج ۳، ص ۲۰.

۱ ـ مجمع البيان. ج ۲۰ ص ۱۸۶. ۷ ـ الكشاف: ج ۲، ص ۱۸۶.

٨\_مجمع البيان: ج ٣، ص ٢١.

بعض القراء الوقف على «عيلةً»، والابتداء برسوف يغنيكم الله من فضله»، وحينئذِ لم تكن «إن» شرطيّة، بل وصليّة، والمعنى حينئذ لا يمكّنوهم من القرب، وإن وقع منكم خوف العيلة.

#### فروع:

ما أفاده المصنّف سن أنّ الكسافر

الأوّل: الكافر نجس العين للمبالغة المفهومة من الآية بجعله عين النجاسة، فيكون نجس العين، خلافاً للعامّة، ويؤيّد ما قلناه ممّا فهمناه من منطوق الآية نجسّ المّين قوله تعالى: ﴿كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون﴾ (١)؛ فإنَّ الآية تدلُّ على أنَّ الرجس مستعل على من لم يؤمن، واستعلاءه عليه هو أن يحيط به ظاهراً أو باطناً عيناً وحكماً.

> وفي هذه الآية دلالة على شمول الكافر المحكوم عليه بالنجاسة العينيّة كلُّ من لم يؤمن، ولمّا كان الإيمان عبارة عن التصديق ججما جاء به محمد ﷺ، وثبت مجيئه به بالضرورة، فكلّ من أنكر شيئاً منه دخل تحت هذا الحكم، فيدخل فيه الكافر الأصلي، سواءكان مشركاً أو يمهوديّاً أو نصرانيّاً والمرتدّ الفطريّ والخوارج، والغلاة، والمجسّمة، والمشبّهة، والمعطّلة، ومن أنكر شيئاً من الأحكام المجمع عليها وإن صدّق بالأكثر.

الثاني: سؤر الكافر نجس، فلا يجوز استعماله لاشرباً ولارفعاً للـحدث نجلمة سؤر الكامر ولاللخبث، بل لو وقعت منه قطرة على شيء نجّسته، يدلّ على ذلك ما رواه سعيد الأعرج عن أبي عبدالله الله قال: سألت أبا عبدالله الله عن سؤر اليهودي والنصرانيّ فقال: «لا» (٢)، وبهذا الاسناد عنه الله الذي الرنا، واليهوديّ والنصرانيّ والمشرك، وكلّ من خالف الإسلام، وكان أشدّ ذلك عنده

١ \_ الأنعام ٦/٥ ١٢.

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۸، ح ۳٦.

سؤر الناصب»(١)، وهذا يدلّ على ما ادّعيناه آنفاً من دخول المذكورين تحت الكافر.

نجلة عُرَق الثالث: عَرَقه ولعابه وما تساقط منه حيّاً وميّتاً، سواء حلّته الحياة أو لم الكله ولعابه وما تساقط منه حكم الكلّ. تساقط منه تحلّه حكم سائر البدن لتناول البعض حكم الكلّ.

۱\_الاستبصار: ج ۱، ص ۱۸، ح ۳۷.





# اَلْمُجَبُّ الْجَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ الْمَاشِرُ

فِي أَدِلَّةَ جُرْمَتُهُ سِنْ الْمُحَدِّثُ كِابَتُ ٱلْحُرْآنَ







### إِنَّهُ لَقُرْءَ انَّ كَرِيمٌ (١)

العاشرة: قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿ إِنَّه لقرآن كريم ﴾ كرّمه الله بيان بعض مفردات أبة «إنه لقرآن سبحانه وتعالى، وجعل له منزلة عظيمة وقدراً رفيعاً من عدّة وجوه لا تحصى، كريم...» حفظه من أن يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، وجعله معجزاً، أيّد به نبيّه وصدّق به دعوته، وجعله مشتملاً على كلّ حكمة وحكم، وضمّنه علوم الأوّلين والآخرين: فما من رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين (٢).

فإنّه قد قيل إنّه القرآن، وأودع فيه من العلوم الغريبة التي لا يطّلع عليها ولا يتمكّن من استخراجها إلّا نبيّ، أو وصيّ نبيّ أو أحد من خواصّهما بتوفيقهما عليه، وجعل آياته شفاء من كلّ داء، فما من علّة ولا مرض إلّا في القرآن العظيم آية كريمة مختصة به، يعرفها من وفّقه الله تعالى لذلك، وجعل لفظه مشتملاً على أسلوب من البلاغة والفصاحة لا يمكن لأحد من المخلوقين سلوكه إلى غير ذلك ممّا لا يحصى: \*قل لو كان البحر مداداً لكلهات ربيّ لنفد البحر قبل أن تنفد كلات ربيّ ولو جئنا بمثله مددا أله اللهاش ولا البحر قبل أن تنفد كلهات ربيّ ولو جئنا بمثله مددا أله (٣).

﴿ فِي كتابِ مكنون ﴾ (٤) أي مصون محفوظ لا يطّلع عليه إلّا خواصّ عباد

١ ـ الواقعة ٥/٧٧.

٢\_ الأنعام ٥٩/٦ (اقتباس من الآية).

٣\_الكهف ١٠٩/١٨.

٤\_ الواقعة ٥٦/٨٧.

الله من المَلَكَ والبشر، وهو اللّـوح المحفوظ ﴿لايمسّـه إلّا المطهّرون ﴾ (١) أي المزكّون من دنس البشر، والملائكة إن كان الضمير عائداً إلى «الكتاب المكنون»، أو لا يمسّه إلّا المطهّرون عن الحدث الأصغر، فضلاً عن الحدث الأكبر، إن كان عائداً إلى القرآن، وهو الأظهر، وعليه جمهور المفسّرين.

وقد يقال: إنّ المراد ب «المكنون» المكتوب في الدفاتر، وب «القرآن» ما يكتب، والمراد بالمكتوب في كونه مصوناً محفوظاً عن نفس المحدث، فيكون قوله: ﴿لا عُسّه إلّا المطهرون ﴾ صفة كاشفة مبنيّة بمعنى كنه، والمراد حينئذٍ من كتابته هو نفي في معنى النهي، والقراءة المستفيضة «المطهّرون»، وقرىء المطهّرون على الأصل، والمطهرون بالتخفيف أي مطهروا أنفسهم، أو من طهّرهم غيرهم، إذا كانوا عاجزين عن تطهير أنفسهم لعذر شرعيّ.

\*تنزيل من ربّ العالمين \*(٢) صفة ثالثة أو رابعة للقرآن طمت على الصفتين الأولتين، وقرىء بالنصب على المصدر، وعلى رفعه، يجوز أن يكون أيضاً مصدراً نُعت به.

#### فروع:

الأوّل: قوله: ﴿لا يُسته إلّا المطهّرون ﴾، دلّ بصريحه على النهي عن مسّ المصحف بدون الطهارة، ولزم منه وجوبها على من أراد مسّه محدثاً؛ لأنّ التنزّه عن الوقوع في الحرام واجب، والمسّ بدونها حرام، وهو موقوف على الطهارة، وما يتوقّف عليه الواجب فهو واجب، ففهم من هذا وجوب الطهارة على من أراد المسّ سواء كان المسّ واجباً، كما إذا وجب بالنذر أو العهد أو اليمين أو لم يكن،

حــــرمة المس المحدث للمصحف

١\_ الواقعة ٥٦/٧٦.

۲\_ آلواقعة ۲٥/ ۸۰.

قال الشيخ فخر الدين أنه في شرح الإرشاد: إنّما يجب بشرط أن يكون المسّ واجباً، إمّا بالنذر أو بالعهد أو باليمين؛ لأنّه على تقدير وجوب المسّ بأحد الأسباب الموجبة له يصير الوضوء أيضاً واجباً لقوله تعالى: \*لا يمسّه إلّا المطهّرون أنّ، وهذا قول أبي الصلاح (٢) وأحد قولي الشيخ في الخلاف (٦)، وقال العلّامة في القواعد: أنّه الأقوى (٤)، وقال الشيخ في المبسوط: أنّه مكروه (٥)، وهو مختار ابن البرّاج (٦) وابن إدريس (٧).

ولعلّه من ذهب إلى هذا لم يذهب إلى أنّ الضمير في قوله: ﴿لا يُسّه إلّا المُطهّرون﴾ عائد إلى القرآن، وأنّه لما احتمل عوده إلى الكتاب المكنون لم يصحّ الإستدلال به للمعنى الأعمّ المتناول على التحريم والوجوب، فحملوه على الكراهيّة والإستحباب.

والتحقيق: أنّ الطهارة واجبة عند إرادة المسّ، أمّا إذاكان المسّ واجباً فيتوقّف الواجب عليها، وأمّا إذاكان مستحبّاً فللإحتراز عن الوقوع في الحرام، وأمّا حمل الطهارة على الوضوء فلعدم صدق المتطهّر على من لم يكن متوضيّاً لصدق المحدث عليه، وإنكان الحدث الحدث الأصغر.

الثاني: هل يجب الوضوء على الكاتب له أم لا، ذهب الشيخ في المبسوط هل يجب الوضوء على كاتب القرآن؟ الله أن عدم الوجوب، وقال يكره للكاتب الكتابة بدون الوضوء، فيكون الوضوء

١ ـ لا يوحد كتابه لدينا.

٢\_ الكافى فى الفقه: ص ١٢٦ «نقلاً بالمعنى».

٣\_الخلاف: ج ١، ص ٩٩.

٤\_قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢٠٥.

٥ \_ المبسوط: ج ١، ص ٢٣.

٦ـ الظاهر أنّ أبن البراج يذهب إلى حرمة مش المكتوب من الفرآن المحدث بالجنابة؛ راجع المهذب: ج١٠.
 ٢٠ ٣٠

لـ الظاهر أنّ لبن إدريس يذهب إلى حرمة مس المكتوب من القرآن للمحدث بالجنابة اراجع السرائير: ج ١، ص
 ١٩٧٧.

مستحبّاً على قول من قال: إنّ ترك المكروه مندوب (١٠)، ولعلّه نظر إلى أنّ علّة الوجوب قوله تعالى: ﴿لايمسّه إلّا المطهّرون ﴾ والكاتب لا يصدق عليه المسّ، وإنّما الماسّ القلم، وذهب الأكثرون من الأصحاب إلى التحريم، فيكون الوضوء عند إرادة الكتابة واجباً، رواه الشيخ في الصحيح عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى ﴿ قال: سألته عن الرجل أيحل له أن يكتب القرآن في الصحيفة والألواح وهو على غير وضوء؟ قال: «لا» (٢).

هــل تــحرم قــراءة القرآن عــلى غــير المتوضّي؟

الثالث: لا تحرم القراءة على غير المتوضّيء، لعدم تناول الآية القراءة فهو باق على أصل الجواز، ولما رواه أبو بصير عن الصادق الله قال: سألته عمّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء قال: «لا بأس و لا يمسّ الكتاب»(٢).

وفي هذا الحديث ما يدلّ على تأييد ما استفيد من ظاهر الآية، فيكون مقوياً للقول بالتّحريم، ويفهم منه جواز لمسّ الهامش والجلد؛ لأنّ القرآن في المصحف غالباً لا يكون بدونهما، ولتخصيصه اللهي عن المسّ بالكتاب.

الرابع: تحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة العزائم حتى أبعاضها وبسملتها، لكن يجوز لهن قراءة ما سوى ذلك، لما رواه زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر في قال: «الحائض والجنب يقرءان شيئاً؟» قال: «نعم ما شاءا إلا السّجدة ويذكران الله تعالى على كلّ حال»(٤).

وأمّا ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله قال: سألته أتقرأ \_ الحائض، والنفساء، والجنب، والرجل يتغوّط \_ القرآن؟ فقال: «يقرؤون ما

١ ـ المبسوط: ج ١، ص ٢٣.

٢\_ الوسائل: ج ٨٠ ص ٢٧٠. الباب ١٢ من أبواب الوضوء، ح ٤٠.

٣\_ الوسائل: ج ١، ص ٢٦٩. الباب ١٢ من أبواب الوضوء. ح ١.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١٥، ح ٢٨٤.

شاؤوا»(١)، فالحديث الأوّل يخصّصه، فيكون التقدير ما شاؤوا غير العزائم.

الخامس: يكره على المحدث بالحدث الأكبر قراءة ما فوق سبع آيات، المعدث التعدث وتشتد الكراهة فيما فوق السبعين، وذهب بعض إلى تحريمه (٢) نظراً إلى ما رواه بالعدث الاكبر؟ عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ فقال: «ما بينه وبين سبع آيات». وفي رواية زرعة عن سماعة قال: «سبعين آية» (٣). فقد حمله الأوّلون على الكراهية والآخرون على التحريم.

السادس: لا يجوز للجنب ولاللحائض ولاللنفساء مسّ كتابة القرآن، لما حرمة مس البنب والعائض والنفساء عرفت ممّا ذكرناه في الآية والأخبار خلافاً لابن الجنيد (٤) لما عرفت في تجويزه كستابة القرآن للمسّ لغير المتوضّئ.

السابع: يكره لهم لمس هامش المصحف وحمله، لما رواه إبراهيم بن عبد كراهة لمس هلمش المصحف وحمله المصد، عن أبي الحسن الله قال: «المصحف لا تمسّه على غير طهر جنباً، ولا تمس للمبنب والعائض خطّه، ولا تعلّقه إن الله تعالى يقول: ﴿لا يمسّه إلاّ المطهّرون ﴾ (٥)، فحمل الآية في والنفساء مسّ الكتابة على التحريم، وفي لمس الهامش والتعليق على الكراهة لا يخلو عن شيء.

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨١.

۲\_راجع: الذكرى: ص ۳٤.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨٣.

٤ ـ نفله عنه في المختلف: ج ١، ص ٣٥٣.

٥ ـ الوسائل: ج ١، ص ٦٩ ٪. الباب ١٢ من أبواب الوضوء، ح ٣.







## اَلْمُجَبُّ اَكِالِي عَشِرْ

فِي بَيْانَ أَجُكَا مِ بَعْضُ ٱلْخِاسِ اتْ







#### وَثِمَابَكَ فَطَ*هَز*ُ<sup>(١)</sup>

الحادية عشر: قوله تعالى: ﴿وثيابك فطهر﴾ الظاهر حمل الشياب على الثوب حال الصلاة حقيقتها، لصحّة المعنى وعدم الداعي إلى التجوّز، لكون تطهير الثياب واجب على المصلِّي، وحينئذِ يجوز حمل التطهير على تقصير الثياب، كـما ذهب إليـه بـــعضهم(۲)؛

بعض التأو للات فإنَّه مستلزم للطهارة؛ فإنَّ طول الثوب ربِّما اقتضى إلى تلوَّثه، وهو لا يخلو عن لأسة هوئسالك تيه أيضاً، مع استلزامه للإسراف، وقربه من حلية المترفين وبُعده من شبه المتّقين، فطمّ» ولذا ورد في السنّة «قصّر ثيابك» (٢)؛ فإنّه أبقى وأتقى وأنقى، ويجوز جعلها كناية عن النفس، يقال فلان طاهر الثوب ونقيّ الجيب أي خال من الرذائل والمعايب؛ فإنّ الثوب يشتمل على الإنسان فكني به عنه، كما يقال: أعجبني زيد ثوبه، ومنه قولهم المجد بين بُرديه، أي طهّرها من الأخلاق الذميمة والأفعال القبيحة والعادات الردية، أي دُمّ وأثبت على ما أنت عليه من الأخلاق الحميدة والأفعال المليحة والعادات الجيّدة، فيكون أمراً بتكميل القوّة العلميّة (٤)، بعد الأمر بتكميل القوّة العمليّة (٥)؛ فإنّ التنكير مشتمل على تنزيه الصانع عمّا لايجوز عليه من

١ ـ المدّثر ٤٧٧٤.

٢\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٥ ١٣٨ التفسير الكبير: ج ٣. ص ١٦٩.

٣\_ الوساتل: ج ٣. ص ٣٦٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الملابس، ح ١٠.

ئـه: «العملية».

٥\_ه، ب، و: «العلمية».

الشرك والجسميّة والتشبيه وغير ذلك من صفات النقصان، وذلك مستلزم لاثبات صفات الكمال له، فإنّ في تنزيهه عن كلّ صفة سلبيّة من صفات النقص إثبات لنقيضها من صفات الكمال، وإلّا لزم إرتفاع الضدّين، ولذلك روى أنّه لمّا نـزل بيان أَيَّةِ هِربُّكُ قُولُه: ﴿ وَرِبُّكُ فَكُبِّر ﴾ كبّر رسول الله ﷺ وعلم أنَّه وحيى، إذ الشيطان لا يأمر فكته » وأحكامها بالتنزيه ولا يوصفه تعالى بصفات الكمال(١١)، وقيل: إنّ المعنى طهر دثار النبوّة عما لايليق به من الصفات الذميمة كالفزع والجزع والهلع والطمع والحرص والحقد والحسد وما أشبه ذلك (٢)، أو عـن الأزواج أي اخـتر لنـفسك أزواجــاً مؤمنات، أو طهّرهنّ عن أن تقربهنّ في الحيض هكذا قيل، ولا يخفي أنَّـه لايناسب المقام.

وقيل: «الثوب» القلب<sup>(٣)</sup>، أي طهّر قلبك من قول الوليد، والجمع حينئذِ إشارة إلى كثرة الخواطر التي يخطر بالقلب من جهة قبح.

قوله: ﴿والرِّجز فاهجر ﴾ (٤) القراءة المستفيضة بكسر الراء، وقرأ حفص بالضم (٥) وهما لغتان، والمعنى تباعد عمّا يوجب العذاب وهو الذنب هكذا قيل.

وقيل: أريد به الصنم (٦)، والمعنى حينئذٍ دُم على البعد عنه، وسمِّي الصنم رجزاً لأنّه يؤدّى إلى الرجز الذي هو العذاب، وقيل: لأنّه يعذّب عابده من قوله تعالى: ﴿النَّارِ التي وقودها الناس والحجارة ﴾ (٧)، والأنسب بالمقام حمله على

بيان أية هوالرّجز فاهجى»

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٤١.

٢\_ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٤١.

٣\_ التفسير الكبير: ج ٣٠، ص ١٧٠.

٤\_ المدِّثر ٤٧/٥.

٥\_ التفسير الكبير: ج ٣٠، ص ١٧١.

٦\_ التفسير الكبير: ج ٢٠، ص ١٧١.

٧\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨٥ «نفلاً بالمعني».

القذر، قال الجوهري: «الرجز» القذر مثل الرجس(١١).

#### فروع:

الأوّل: دلّت الآية على وجوب تطهير الشوب، فإنّ الأمر حقيقةً في بعض الأحكام التي الوجوب، والثياب كذلك في ما يستر البدن، والأصل حمل الألفاظ على المعاني من الآيات الحقيقية ما لم يدع إلى المجاز داع ولاداع هاهنا أصلاً، لكنّ غسل الثوب ليس واجباً لنفسه، بل لأجل الدخول به في الصلاة، ربّما يستدلّ بهذا على وجوب طهارة اللباس لأجل العبادة التي لا تصحّ في الثوب النجس، كالصلاة والطواف ودخول المساجد بأن يقال: الآية تدلّ على وجوب تطهير الثياب، والإجماع منعقد على انتفاء الوجوب لنفس النجاسة، فتعيّن أن يكون واجباً لأجل ما لايصحّ العبادة والاستعمال معها، وهي الصلاة والطواف ودخول المساجد في النبيّ الله يكن واجباً كما قيل في وجوب الصلاة على النبيّ النبيّ النبية الساحة.

وقد يستدلّ بقوله تعالى: ﴿والرّجز فاهجر ﴾ على تقدير حمل الرجز على المعنى المناسب للمقام، أعني القذر على وجوب تطهير البدن والمكان؛ فإنّه حينئذٍ تعميم بعد التخصيص، فيعمّ وجوب طهارة جميع ما يتعلّق بالعبادة التي لايصحّ مع النجاسة من بدن المصلّي ومكانه؛ فإنّ قوله ﴿والرجز فاهجر ﴾ يدلّ على وجوب اجتناب جميع القذر، واجتنابه في غير الصلاة والطواف ودخول المساجد والأواني المستعملة غير واجب، فيكون واجباً لأجلها، وإلّا لم يكن

١ ـ صحاح اللُّغة: ج ٣. ص ٨٧٨

فى بيان أحكام

بعض المستثنيات

الخـــلافية مــن النـــــجاسات

والأقوال فيها

واجباً هذا خُلف، فيجب حينئذٍ على المصلّي أن يطهّر بدنه وثوبه وموضع سجوده وموضع على المصلّي أن يطهّر بدنه وثوبه وموضع قيامه وأعضاء سجوده غير الجبهة مع التعدّي من كلّ مسكر وما وجوب إزالة قليل هو ملحق به، ومن المنيّ والدم المسفوح، ومن بول وروث ما لايـؤكل لحـمه، والكافر، وميتة ذي النفس السائلة.

الثاني: قليل النجاسة وكثيرها سواء في وجوب الإزالة، إلّا الدم؛ فانه قد عفي عن قليله إلّا دم الحيض والاستحاضة والنّفاس ونجس العين وقذر القليل بما نقص عن الدرهم البغلّي، فإذا بلغ مقدار الدرهم مجتمعاً فقد اختلف فيه، فذهب الشيخان (١) وابنا بابويه (٢) وابن البراج (٣) وابن إدريس (٤) إلى وجوب إزالته عملاً بالأصل.

فإنّ الأصل في الدم وجوب الإزالة، وإنّما عفي عن ما نقص عن الدرهم مجتمعاً لما رواه عبدالله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبدالله الله القول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس»، قال: قلت: إنّه يكثر ويتفاحش؟ قال: «وإن كثر» قال: قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثمّ يعلم فنسي أن يغسله فيصلّي، ثمّ يذكر بعد ما صلّى أيعيد الصلاة: «قال يغسله ولا يعيد صلاته إلّا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة».(٥).

وذهب سلّار إلى أنّه لا يجب إزالته إلّا إذا زاد على الدرهم (٦) عملاً بما رواه محمّد بن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة: «قال: إن

١ ـ المفنعة: ص ١٦٩ النهاية: ص ٥٢.

٢\_من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٤٢.

٣\_المهذب: ج ١، ص ٥١.

٤\_ السرائر: ج ١٠ ص ١٧٧ \_ ١٧٨.

٥ ـ التهذيب: ج ١، ص ٢٧١، ح ٢٧.

٦ ـ المراسم: ص ٥٥.

رأيته وعليك ثوب غيره فاطرحه، وصل في غيره وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك، ولا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، وماكان أقل من ذلك فليس بشيء رأيته أو لم تره، فإذاكنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله وصلّيت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه»(١).

ولعلّ الخلاف بين الحديثين مبنيّ على الاجتماع والتفرّق، فعلى هذا لا يصحّ لسلّار التمسّك بهذا الخبر، فإنّ محلّ النزاع مقيّد بحالة الاجتماع، وهذا الخبر إنّما يدلّ على عدم وجوب الإزالة إذا لم يزد على الدرهم إذا كان متفرّقاً.

وقد اختلف القائلون بوجوب الإزالة إذا بلغ مقدار الدرهم ولم يزد عليه مجتمعاً في حالة التفرّق، بحيث لو جُمع بلغ الدرهم، فاختار ابن إدريس (٢) عدم وجوب إزالته نظراً إلى أنّ كلّ واحد لا يجب إزالته، فالمجتمع من كلّ ما لا يجب إزالته لا يجب إزالته، وضعف قوله ظاهر.

وقال الشيخ في المبسوط (٣): الأحوط وجوب إزالته، وشرط في النهاية التفاحش (٤)، وأمّا إذا زاد على مقدار الدرهم متفرّقاً فمذهب الشيخ (٥) وسلار (٢) فيه وجوب الإزالة، ومذهب ابن إدريس عدم الوجوب (٧)، احتج المشترطون الاجتماع بأنّ كلّ واحد لا يجب إزالته فكذلك المجموع، والجواب ظاهر، واحتج المشترطون للزيادة برواية محمّد بن مسلم (٨).

١ ـ الوسائل: ج ٢، ص ٢٧، الباب ٢٠من أبواب النجاسات، ح ٦.

۲\_السرائر:ج ۱، ص ۱۷۸.

٣\_ المبسوط: ج ١، ص ٣٦.

٤ ـ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٦٦.

٥ \_ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٦٦.

٦\_المراسم: ص ٥٥.

٧\_السرائر: ج ١، ص ١٧٨.

٨\_ الوسائل: ۗ ج ٢، ص ٢٧، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٦.

أحكام ما لا تـصع الصلاة فيه منفرداً الثالث: نجاسة ما لا يصح الصلاة فيه منفرداً كالتكة والقلنسوة معفوّ عنه، أي نجاسته كانت بشرط كونه في محلّه وعدم التعدّي، وأن لا يكون من نجاسة نجس العين كالكافر وأخويه وجلد الميتة لقول الصادق ﴿ «لا تصلّ في شيء منه و لا في شسع» (۱)، والشرط الأوّل فرع على كونه من الملابس، وقال الشهيد في وبعضهم: لم يعتبر الملابس وظاهر الرواية ذلك (۱)، وعنى بالرواية قول الصادق ﴿ تَكُلُ ما كان على الإنسان، أو معه ممّا لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس أن يصلّى فيه، وإن كان فيه قذر مثل القلنسوة والتكّة والكرة والنعلين والخفين وما أشبه ذلك (۱).

هذا والعلامة الشرط كونه من الملابس كونه وائدة الخلاف في القارورة المضمومة المشتملة على النجاسة والدراهم النجسة وما أشبه ذلك، وقال الشهيد المثانية والأقرب المنع من غير الملابس ومنها في غير محالها (٥)، وتظهر الفائدة أيضاً في التكة إذا كانت على العاتق، والجورب إذا كان على الرأس، والقلنسوة إذا كانت على الرجل.

١ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٢٤٩، الباب ١ من أبو اب لباس المصلَّى، ح ٢.

۲\_ البیان: ص ۹۲. ۲\_ الوساتل: ج ۲. ص ۶۲. ۱۰ الباب ۳۱ من أبواب النجاسات. ح ۵.

٤\_نهاية الأحكام: ج ١، ص ٢٨٣.

٥ ـ البيان: ص ٩٦.





ٱلْمَجْحَثُ إِلَّنَّا فِي عَسْرٌ

فِي عَنَىٰ ٱلْسُنَنَ الْجُنفِيّة







### ۅٙٳۮؚٳٚۺؘڬٙٳڹۯؘۿٟۼؘۘؠؘۯڽؙؙڰڹؚػڶؽؘٮڗؚڣؘٲػٛۿؾۜٛڡٙٵڶٳڹۣ۫ڿٵۼڵڬ ڶؚڶنَاسؚٳؚمَامَٱقَالَ وَمِن ذُرِّ تِّيَّقَالَ لَايْنَالُ عَهْدِى ٱلظّٰلِمِينَ (١١

بسيان آيسة «وإذاابتلى إبراهيم ربّه...» والأحكام المستفادة منها

الثانية عشر: قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلات فأمّهنّ ﴾ الابتلاء التكليف بالأُمور الشاقة، لما في الإتيان بها من البلاء والمحنة، ولمّاكان استعمال الابتلاء في المعنى التكليف، ولمّاكان غالباً مستلزماً للاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب توهّم فيه المعنى اللازم، فاحتيج إلى القدير في اسناده إلى عالم كلّ معلوم، وقد يقال: هو محمول على أصله، إذ لمّاكان في الحاضر الأمر فيه على الاختبار خاطبنا الله تعالى بما يتفاهم، بل من العدل أن يعاملنا الله (٢) معاملة الممتحن، لامعاملة العالم الخبير، ليقع الجزاء على عملنا، لا على علمه به، وقيل: المراد به هاهنا التمكين من أحد الأمرين مراد الله وعكسه، كأنّه يمتحننا يجازينا على ماكان منّا (٣).

و «إبراهيم» لفظ أعجميّ قيل: معناه: أب رحيم (٤)، وفيه لغات قرئ فيها بلغتين إحداهما المشهورة، والثّانية إبراهام، وله جُموع أربعة أبا ره وبراهم وبراهمه وأبارهه، وهو إبن تارخ بن ناخور، قيل ولد ببابل، وقيل: بالأهواز،

١ ـ البفرة ٢/٤/٢.

٢\_ في بفيّة النسخ: «في أو امر ه». ٣ حمام الحامو: ح ١٠ ص. ٧٦.

۳\_جوامع الجامع: ج ۱، ص ۷٦. ٤\_روح البيان: ج ۱، ص ۲۲۱.

وقيل: بحرّ ان<sup>(١)</sup>.

ونقله أبوه إليها في أيّام نمرود بن كنعان، قرئ بنصبه على المفعوليّة وهي المشهورة، وبرفعه على الفاعليّة، والمعنى حينئذِ دعا ربّه ممتحناً إيّاه على معنى هل يجيب دعاءه أم لا؟، وعلى كلا التقديرين لامحذور في إعادة الضمير إليه؛ لأنّ الشرط أحد المتقدّمين، نعم على القراءة المستفيضة لا يجوز تقديم الفاعل هاهنا، وإلَّا لفات الشرطان، والظرف منصوب بفعل مقدِّر أي أذكر إذا ابتلي، وقيل: يقال في قوله: ﴿ إِنَّى جاعلك للنَّاسِ إماماً ﴾.

وعلى الوجه الأوّل والقراءة المشهورة يكون قوله: ﴿ إِنِّي جاعلك للنَّاسِ إِماماً ﴾ استئنافاً، كأن قائلاً قال فما قال ربِّه حين أتمهِّنِّ، فقيل: قال: «إنِّي جاعلك»، ويجوز أن يكون بياناً وتفسيراً لقوله «ابتلي»، وعلى الثاني هي جملة معطوفة على ما قبلها، وقد يكون حينئذ قال «إنّي» بياناً لقوله «ابتلي» بأن يكون جَعَله حين ابتلائه، فيكون بياناً له كما يقال: أعطاه حين أكرم، فيكون إعطاؤه بياناً بعض التفسيرات الإكرامه، فيراد حينئذ بالكلمات ما ذكره من الإمامة، وقيل: السنن العشر وهي خمس في الرأس الفرق، وقص الشارب، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق، وخمس في البدن، الختان، والحداد، والاستنجاء، وتقليم الأظفار، ونـتف شـعر الإبط. وقيل: ثلاثون خصلة من شرائع الإسلام عشر في براءة، وعشر في الأحزاب، وعشر في المؤمنين وسأل سائل وقيل: مناسك الحج، وقيل: النجوم، وقيل: الهجرة وقِرء الأضياف، وذبح الولد، والنار (٢٠).

وعن أبي عبدالله الله أنَّها الكلمات التي تلقَّاها آدم من ربِّه، فتاب عليه بها،

فأتمّهنّ»

١ ـ راجع: الكامل في التاريخ: ج ١، ص ٩٤. ۲\_راجع:مجمع البيان: ج ۱، ص ۲۰۰.

وهن أسماء محمد يَهِ وأهل بيته الله الله الله الله المرفوع في «أتمهن» على القراءة الأولى راجع إلى الله سبحانه وتعالى أي فأجابه بهن على الوجه الأتم الأكمل.

فإن قلت: على تقدير كون الكلمات أسماء محمّد وأهل بيته الله في فما معنى الابتلاء وإتمام الكلمات، وما موقع «إنّي جاعلك للنّاس إماماً».

قلت: يمكن أن يقال: معنى الابتلاء حينئذٍ تكليفه معرفتهم، واختباره أنّه هل يرضيه ما اختصهم به من المزايا ومنحهم بها من المحن أم لا، ويؤيّد ذلك ما ورد من طريقهم أنّ إبراهيم صلوات الله عليه طلب المقام الذي ناله الحسين الله بالشهادة لإسماعيل الله ، فقيل له: ذلك مقام أدخر للحسين بن عليّ الله .

﴿قال ومن ذريَّتي﴾ لامحالة من عطفه على الكاف المجرور، وعطفه عليه

۱\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۲۰۰.

٢\_ النسآء ٤/ ٤٣.

٣\_روضة المتَّفين: ج ٦، ص ٤٠٢.

مع أنّه لامحيص عنه لايخلو عن إشكال من وجوه.

أحدها: أنّ الجار والمجرور لايصلح مضافاً إليه.

وثانيها: أنّه قد عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

وثالثها: التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه في المقوليّة؛ فإنّ كلاً منهما مقول لقول قائل غير الآخر، فيجب أن يقال حينئذ إنّ «من» للتبعيض، وإنّ التقدير: إنّي جاعل إيّاك وجاعل بعض لذريّتي، كما يقال سأكرمك فتقول وزيداً أو يكون هذا كعطف التلقين، ولا يحسن حينئذ أن يقال: التقدير: واجعل من ذريّتي وإن كان المعنى عليه، فتدبر.

\*قال لا ينال عهدى الظالمين \* العهد في الأصل الوصية، يقال: عهد إليه إذا أوصاه، ومنه حديث سويد بن غفلة عهدي أن لا آخذ من راضع شيئاً، أي فيما كتب من العهد والوصية والعقد، ومنه ذو العهد للحربي يدخل بأمان، والمراد به هاهنا النبوة والإمامة؛ لاشتمالها على الوصية والعقد والميثاق، وفي الآية دلالة صريحة على اشتراط العصمة في النبوة والإمامة، والتخصيص بالكبائر بعد البعثة تحكم، وحمل العهد على الأمان والطاعة التي يحتسب في الآخرة، والظلم على الشرك فيه ما فيه، و تخصيص العهد بالنبوة خلاف المنقول والمعقول.

عن ابن عيينة أنّ الظالم لا يصلح للإمامة قطّ؛ لأنّ الإمام لكفّ الظلمة، فكيف يجوز أن يكون ظالماً (١) والدور الصريح مترتّب عليه، والظلم يشتمل ظلم الغير والنفس.

قرأ حمزة وحفص «عهدي» بإسكان الياء (٢)، والباقون بفتحها (٩)، وقراءة

۱\_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۰۹.

۲\_البيان: ج ۱، ص ٥٤٤.

۳\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۹۹.

الرفع والنصب في «الظالمين» متقاربة؛ لأنّ ما يليه فقدنالك، إلّا أنّ قراءة النصب هي المستفيضة المطابقة للمصحف.

### فروع:

الأوّل: علم من كون الخصال العشر من سنن ملّة إبراهيم أنّها من سنن بيان بعض السنن النبيّ عَلَيْهُ، ويؤيّد ما دلّت عليه الآية ما روي عنه عَلَيْهُ أنّه قال: «عشر من الفطرة في شريعة الإسلام قصّ الشارب، واعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقصّ الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الأبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء» أي الاستنجاء قال الراوي ونسيت العاشرة، إلّا أن تكون المضمضة (۱۱)، وفي رواية الختان موضع اعفاء اللحية (۱۲)، وعنه على المربع من سنن المرسلين الختان، والتعطّر والسواك والنكاح» (۱۳).

۱\_السنن الكبرى: ج ۱، ص ٣٦.

۲\_السنن الکبری: ج ۱، ص ۵۳.

٣\_بحار الأنوار: ج ٧٦. ص ١٣٥ ديل ح ٤٨.

٤ ـ السن الكبرى: ج ١، ص ٣٥.

٥ \_ الوسائل: ج ١، ص ٤٧ ٣. الباب ٧ من أبواب السواك، ح ١٢.

رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله الله أنّه قال: «المضمضة والاستنشاق ممّا سنّ زرارة عن أبي جعفر الله أنّه قال: «المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء»(٣).

الرابع: السنّة جارية بتقديم المضمضة على الاستنشاق، فلو عكس قال الشيخ في المبسوط لا يجوز (٤). وقال ابن حمزة يستحبّ الابتداء بالمضمضة (٥)، ويفهم منه جواز العكس احتج الشيخ بأنّ المشروع الإبتداء بالمضمضة، فالعكس بدعة والبدعة منهي عنها، فلا يسوغ تقديم ما حقّه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم شرعاً (٦) واحتج إبن حمزة بأنّ الفعل في نفسه مستحبّ، فتكون كيفيّته مستحبّة (٧) و أُجيب عنه بعدم اللزوم؛ فإنّ استحباب الفعل لا يستلزم استحباب الكيفيّة، وفي الجواب نظر؛ فإنّ استحباب الأصل ووجوب الكيفيّة التي هي فرع على الأصل مستبعد جدّاً.

والظَّاهِرِ أنَّ المغيّر إن اعتقد مشروعيّة المغيّر إليه، وأنكر مشروعيّة المغيّر عنه كان أثماً؛ لأنَّه قد غيّر حكم الله، وإن لم يعتقد ذلك لم يكن أثماً ولامثاباً.

ٱللَّهِمِّ إِلَّا أَن يقال: إنَّ الفعل لغو قد يؤاخذ عليه، لاسيِّما إذا كان مستلزماً لترك ما يثاب عليه ومبطلاً للعبادة والله أعلم.

الخامس: قصّ الأظفار سنّة، وإذا منعت وصول الماء إلى ما يجب إيـصاله إليه وجب تقليمها، وإذا وجب تقليمها لا يختص الفضل بيوم معيّن، وإلّا فالأفضل

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٣٠٣، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، ح ١.

٢\_ الخلاف: ج ١، ص ٧٤، مسألة ٢١.

٣- الوسائل: ج ١، ص ٣٠٣، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، ح ٥٠

٤\_ المبسوط: ج ١، ص ٢٠. ٥ ـ الوسيلة: ص ٥٢.

٦\_ المبسوط: ج ١، ص ٢٠.

٧\_ الوسيلة: ص ٥٢.

يوم الجمعة، روي عن الصادق الله أنّه قال: «قلموا أظفاركم يسوم الشلاثاء، واستحمّوا يوم الأربعاء، وأصيبوا حاجتكم من الحجامة يوم الخميس، وتطيّبوا بأطيب طيبكم يوم الجمعة»(١)، ولا تحتجم يوم الجمعة أصلاً، وينبغي أن يبدأ في التقليم بالخنصر اليسرى ويختم بالخنصر اليمنى، وأن يدفن ما قصّه، وكذا دفن الشعر وحك الظفر بعد قصّه، ويكره القصّ بالأسنان.

السادس: قصّ الشارب سنّة، وإذا خالط الطعام والشراب وجب لقوله: «حقّوا الشوارب» (۲)، ويحرم حلق اللحية لقوله ﴿ : «اعفوا اللحي» (۲)، وقيل: ينبغي أن يؤخذ من اللحية ما جاوز القبضة (٤)، ويكره نتف الشيب، وروي أنّ أمير المؤمنين ﴿ كان لايرى بأساً بجزّه ولابأس بخضاب اللحية بالوسمة (٥)، وقيل في قوله تعالى: ﴿ وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ أريد به الخضاب بالسواد (٢)، وروى أنّ الحسين ﴿ استشهد وهو مخضوب بالوسمة (٧).

الثامن: الاستنجاء من نَجُوت الشجرة إذا قطعتها، كأنّ المستنجي قطع النحاسة عن نفسه.

١ ـ من لا يحضر ه الفقيه: ج ١، ص ٧٧، ح ٣٤٥.

٢\_ الوسائل: ج ١، ص ٢٣٤، الباب ٦٧ من أبواب آداب الحمّام، ح ١.

٣\_ الوسائل: ج ١. ص ٤٢٣، الباب ٦٧ من أبواب آداب الحمّام، ح ١٠.

٤ ـ الجامع للشرائع: ص ٣٠.

٥ \_ الوسائل: ج ١، ص ٤٣٢، الباب ٧٩من أبواب آداب الحمّام، ح ٣.

٦ ـ من لا بحضره الفقيه: ج ١، ص ٧٠. ح ٢٨٢.

٧\_ الوسائل: ج ١، ص ٧٠٤، الباب ٤٩ من أبوٍ اب آدِاب الحمّام، ح ٥ و٦.

٨- الوسائل: ج ١٥، ص ١٦٦، الباب٥٦ من أبواب أحكام الأولاد.

وقيل: هو من النجو وهو المكان المرتفع (١)؛ لأنّ من أراد قضاء الحاجة استتر عن العيون بالنجو، والجمع فيه بين الماء والحجر كما عرفت سنّة، والاقتصار على أحدهما مع جوازه الأفضل فيه الاقتصار على الماء، ولو اقتصر على الحجر في الغائط مع عدم التعدّي جاز، ويجب فيه إزالة العين لا الأثر.

قال في التذكرة: «ينبغي وضع الحجر على موضع طاهر، لئلا ينشر النجاسة بوضعه عليها، فإذا انتهى إلى النجاسة أدار الحجر برفق ليرفع كلّ جزء منه جزءاً من النجاسة، ولا يمرّه لئلا ينقل النجاسة، ولو أمرّ ولم ينقل فالوجه الإجزاء، شمّ قال: والأحوط أن يمسح بكلّ حجر جميع الموضع، بأن يضع واحداً على مقدّم الصفحة اليمنى ويمسحها به إلى مؤخّرها، ويديره إلى الصفحة اليسرى ويمسحها من مؤخّرها إلى مقدّمها، فيرجع إلى الموضع الذي بدأ منه، ويضع الشاني على مقدّم الصفحة اليسرى، ويفعل به عكس ما ذكرناه، ويمسح بالثالث الصفحتين والوسط، وإن شاء وزّع العدد على أجزاء المحلّ (٢).

تحقيق فسي مسعنى السنّة

تحقيق: السنّة في اللغة الطريقة والعادة، وفي الإصطلاح في العبادة النافلة، وقد جاءت بمعنى المستحب والمندوب وهو ما يمدح ويثاب فاعله، ولايلذمّ ولايعاقب تاركه.

وفي الأدلّة ما صدر عن النبيّ عَيْلاً غير القرآن من قوله، ويسمّى الحديث، أو فعله، أو تقريره، وقيل: التقرير داخل فيه؛ لأنّ ترك الإنكار فعل والفعل إما جبلّي كالقيام والقعود وما أشبه ذلك، أو غير جبلّي وهو إمّا أن يكون مخصوصاً به الله كوجوب صلاة التهجّد وصوم الوصال، وجواز الزيادة على الأربع، أو لا يكون مخصوصاً.

۱ ـ لسان العرب: ج ۱ ۱، ص ۳۰۵.

٢\_ تذكرة الفقهاء: ج ١، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

وغير المخصوص إمّا أن يعلم وجه وقوعه، أو لا يعلم، وما يعلم إمّا أن يكون بياناً لقولٍ فيه إجمال مثل: ﴿ صلّوا ﴾ (١)، ﴿ والسّارقة والسّارقة واقطعوا ﴾ (١).

فهذه خمسة أقسام: فالأوّل محمول على الإباحة، والثناني مختصّ به، والثالث حكمه ما يقتضي القول من الوجوب أو النندب إلى غير ذلك، والرابع حكم الأمة فيه حكمه، وقيل: في العبادات وقيل كما لم يعلم وهو الخامس (٣)، وما لم يعلم ففيه خمسة مذاهب الوجوب، والندب، والإباحة، والوقف، والتفصيل بأنّ ماعرف منه قصد القربة فندب، وإلاّ فمباح.

وأمّا الحديث فصحّة العمل موقوفة على العلم بالاتصال بالرسول الله فلزم تحقيقه على تحقيق الاتصال بالتواتر أو غيره، وذلك موقوف على معرفة حال الراوي وشرائطه ومعرفة مورد الحديث وما أشبه ذلك، ولمّاكان الغرض من المعرفتين الإتباع، ووجوب الإتباع موقوف على العصمة ليعلم أنّه من عند الله لامن عند نفسه، فوجب أن لايصدر عن الأنبياء ذنب لاصغير ولاكبير لاقبل الوحي ولابعده، والدليل عليه أنّه لو جاز صدور الذنب عنهم لوجب اتّباعهم فيه لقوله تعالى: ﴿واتبعوه ﴿ (٤)، ولما كانت شهادتهم مقبولة، ولكان عذابهم أشدّ من عذاب الغير والكلّ قبيح فتدبّر.

خلافاً لمن قال ثمّ الأكثر من المحقّقين على أنّه لا يمتنع عقلاً على الأنبياء قبل الرسالة ذنب من كبيرة أو صغيرة (٥).

۱ ـ سنن البيهفي: ج ۲، ص ۳٤٥.

٢\_ المائدة ٥/ ٣٨.

٣\_راجع: التنكرة: ج ٢، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٨.

٤\_الأعراف ١٨٨٨ ٨.

٥ ـ راجع: مناهج اليفين للعلّامة: ص ٥ ٤٢ ـ ٤٢٧.







ٱلْمَجَكُ إِلَيَّا لِنَ عَشَرْ

فِيْ أَحِلَّهُ فَ حُولًا كُلِّيَّتِهِ







## وَمَآأُمِرُواْ إِلَّالِيَعْبُدُواْ اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِينَ حُنَفَآ ، وَيُقِيمُواْ الصَّلَوْةَ وَيُوْتُواْ الزَّكُوةَ وَذَاكِ دِينُ الْقَيِمَةِ

الثالثة عشر: قوله تعالى: ﴿وما أُمروا إلّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين بسيان آية وما أُمروا إلا ليعبدوا حنفاء ﴾ أي وما أمروا بشيء مخالف لما في كتابهم، ولا بشيء حقيق به أن ينكر، الله مخطين له بل إنّما أمروا بما أمرهم به نبيّهم، وبما هو مسطور في كتابهم وما من شأنه أن يقبل الدين ويذعن إليه، وهو أن يخلصوا دينهم لله ولا يعبدوا أحداً سواه.

و «مخلصين» منصوب على الحال من واو «ليعبدوا»، وكذلك حنفاء، وقيل: من الضمير في «مخلصين»، و «الدين» مفعول «مخلصين» ﴿ ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيّمة ﴾ أي دين الملّة والشريعة القيّمة.

ومنهم من قال لاحاجة إلى تقدير الموصوف، وحمل التاء في «القيمة» على المبالغة كتاء العلامة والرواية، وهو بعيد جدّاً والمشار إليه بذلك ما أمروا به في كتابهم، وفي هذا الكتاب وهو الدين القيّم الحنفيّ الذي هو عبارة عن إخلاص العبادة له تعالى وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولكنّهم حرّ فوا وبدلّوا.

تفريع: هذه الآية تدلَّ على وجوب النيَّة في العبادة؛ لأنَّها قــد دلَّت عــلي وجوب النيَّة في العبادة وجوب الإخلاص فيها، والإخلاص إنَّما يكون إذا قصد المكــلَّف إيــقاع الفـعل

\ \_ الىتنة: ه.

لوجهه تعالى، فإنّ الفعل كما يقع على وجه الطاعة كذا يقع على غير وجهها فلابد من مميّز وليس إلّا القصد، ويؤيّده قوله ﷺ: «إغّا الأعمال بالنيّات» (١٠)، فإنّ أداة الحصر، وكون نفس العمل متحقّقاً بدون النيّة يدلّان على أنّ صحّة العمل مشروطة بالنيّة.

كلام للعلامة فسي النيّة

قال العلامة (٢٠)؛ وهذا حكم واجب في كلّ عبادة سوى شيئين النظر المعرّف للوجوب، وإرادة الطاعة، للزوم تكليف ما لايطاق في الأوّل، والتسلسل في الثاني، وإذا وجبت النيّة في كلّ عبادة وجبت في الطهارة؛ لأنّها عبادة.

وهذه الآية كما دلّت على وجوب النيّة قد تدلّ على وجوب التطهّر من خبث الكفر، وأنّ الطهارة الصوريّة لا ترفع الحدث مع الإشراك وعدم إخلاص الدين، وذلك لأنّ الطهارة عبادة والعبادة لا تصحّ (٢) إلّا بإخلاص الدين، فالطهارة لا تصحّ بدون إخلاص الدين، والكافر غير مخلص الدين، فلا تصحّ طهار ته، والطهارة إذا كانت غير صحيحة لم ترفع الحدث.

الآيات الدالّة على مخاطبة الكفّار بــــــالفروع

فرع: الكافر كما أنّه مكلّف بالإيمان لإقداره تعالى إيّاه عليه ورفع الموانع عنه مكلّف بالفروع الشرعيّة، والآية نصّ في ذلك؛ فإنّها تدلّ على انحصار أمر الله إيّاهم في العبادة في حالة الإخلاص، والميل عن غير دين الإسلام وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، ويعضدما دلّت عليه هذه الآية قوله تعالى: ﴿ويل للمشركين ﴿ الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿ ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلّين ﴾ (٥).

۱\_صحیح البحاری: ج ۱، ص ۱۷.

٢\_راجع: كشف المراد: ص ٣٢٢.

۲\_ ب: «لا تفع».

٤\_فصّلت ١ ٤/٦\_٧.

٥ ـ المدّثَر ٤٢/٧٤ ـ ٤٢.

وتناول الآيات الآمرة بالفروع كقوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة و آتوا الزكاة ﴾ (١) إيّاهم بدلالة العموم بقرينة جواز الاستثناء، وأيضاً هم مكلّفون بالنواهي إتّفاقاً، فيجب أن يكونوا مكلّفين بالأوامر قياساً عليه، لكونهما حكمين شرعيين.

لا يقال: هذا قياس مع الفارق؛ لأنّ ترك المنهيّات من التروك لا يحتاج إلى النيّة، بل مجرد كفّ النفس فيه كافٍ، بخلاف الأوامر؛ فإنّها يحتاج إلى النيّة، وهو غير متمكّن منها لوجوب اشتمالها على القربة، وهي غير صحيحة منه.

لأنّا نقول: هو قادر على إزالة المانع بإدخال رقبته في ربقة الإسلام، وعند أيى حنيفة أنّه غير مكلّف بها (٢)، إذ لوكان مكلّفاً بها لكانت مطلوبة منه، والتالي باطل فالمقدّم مثله.

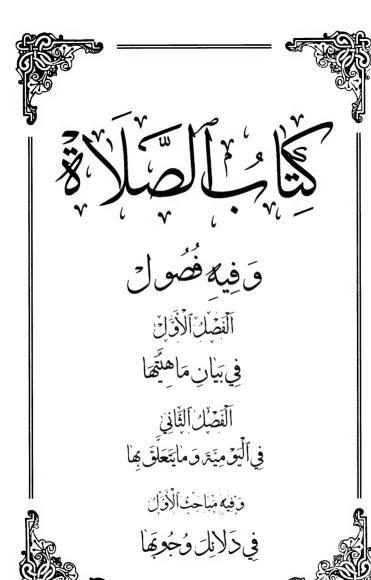
والجواب عنه بمنع الملازمة، إذ المراد من التكليف بها مضاعفة العذاب الاطلب الإتيان بالمأمور به، وبمنع بطلان اللازم إذ الظاهر منه الإتيان بها مع رفع المانع الذي هو الكفر وهو متمكّن منها، والإتيان بالمأمور به من الفروع الشرعيّة.

\* \* \*

۱\_البفرة ۲/۱۱۰ و ۸۳و ۸۶.

٢\_ الهدابة: ج ٢، ص ١٩ ٢ كنز العرفان: ج ١، ص ١٦٥ نصب الرابة: ج ٢، ص ٣٩٨.







# بِسُــمِ الْلَهِ الزَّكُمٰ إِلزَّكُمْ لِيَ

الأوّل: في بيان ماهيّتها إذ الحكم على شيءٍ مسبوق بتصوّره، وهي: في تعريف الصلاء العَهُ الطلاء العَهُ واصطلاعاً الله والمطلاعاً الله الدعاء (١)، وفي الشرع أفعال معهودة وأذكار مخصوصة مقرونة بالنيّة مشروطة بالطهارة والقيام، والتوجّه إلى القبلة اختياراً، وهي فرض وندب فالواجبة سبع: اليوميّة، والجمعة، والعيدان، والآيات، والجنازة، والطواف أفعام الصلاة والمنذورة، وشبهها.

الثاني: في اليوميّة وما يتعلّق بها، وفيه مباحث:

دلائسل وجسوب الصلاة اليوميّة

الأوّل: في دلاتل وجوبها، تجب بالإجماع والكتاب والسنّة.

أمّا الإجماع فلعدم مخالفة أحد من أصحاب القبلة في وجوبها، وأمّا السنّة: فقول النبيّ ﷺ: «فرض عليكم خمس صلوات في اليوم واللّيلة» (٢٠)، وقوله ﷺ: «خمس صلوات افترضهنّ الله من أحسن وضوءهنّ وصلّاهنّ لوقتهنّ وأتمّ ركوعهنّ وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفرله» (٣).

وأمّا الكتاب فمنها: قدوله \_ تعالى \_ في سدورة البقرة: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ (٤)، هذا ذكر للخاص بعد العام، إظهاراً لزيادة الإعتناء بشأنها.

۱\_الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٠٢.

۲\_السنن الکبری للبیهفی: ج۱، ص۳۹۱. ۳ کیا ایال ۱۸ ۲۷۶ میلاد

٣\_كنز العمّال: ج ٧، ص ٢٧٦، ح ١٨٨٦٠.

٤\_ البعرة ٢٨٨٢٢.

بيان السراد من الصلاة الوسطى

وروي من طريق أهل البيت الله الظهر الظهر الطهر الطهر الماء وفي رواية أخرى: «إنّها صلاة العصر» (٢)، وكلاهما مرفوعان والإعتناء بشأنهما، إمّا لفضلهما في نفسهما، أو لاشتغال الناس في وقت صلاة العصر عادة بتجاراتهم ومعايشهم لضيق الوقت عليهم إن كان المراد بها صلاة العصر، وفي وقت الظهر بشدة الحرّ فإنّه كان الله عليها في الهاجرة. وكان يصعب على الصحابة الخروج عن أكنتهم إلى المسجد في ذلك الوقت؛ لشدة الحرّ إن كان المراد بها صلاة الظهر والتعبير عنهما بالوسطى إمّا لفضلهما إذ وسط كل شيء أفضله، ومنه قوله: «خير الأمور أوسطها» (٣) وقول الشاعر:

\* كانت هي الحمي ... البيت \*(<sup>٤)</sup>

أولوقوعهما في الوسط.

وقيل: هي المغرب لتوسّطها بين الليل والنهار (٥)، وقد يقال: لتوسّطها في الكمّة.

وقيل: الفجر (٦٦) والتسمية والإعتناء لما ذكر، أولاً نّها لايقصّران في السفر، والوسطى حينئذٍ بمعنى الفضلي، ويحتمل العشاء؛ لأنّها توسّطت طرفي اللّيل في الصلاة، وقرئ بالجرّ والنصب على المدّ، حينئذٍ وقرىء الوسطى.

﴿ وقوموا ﴾ في الصلاة ﴿ لله ﴾ أي لأجل تعظيم أمر الله ﴿ قانتين ﴾ أي ذاكرين الله في قيامكم.

بيان بعض مفردات الآية

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ١٤، الباب ٥ من أبواب إعداد الفرائض ونوافلها، ح ١٠

٢\_ الوسائل: ج ٤، ص ٦، الباب٢، من أبواب إعداد الفرائض ونولفلها، ح ١٠.

٣\_ الكافى: ج ٦، ص ١٥٤ باب نوادر في الدواب، ح ١٨.

٤\_ الكشّاف: ج ١، ص ١٩٨.

٥ ـ التفسير الكبير: ج ٦، ص ١٢٩.

٦\_مجمع البيان: ج ١، ص ٣٤٣.

والقنوت اصطلاحاً: ذكر الله في الصلاة بعد الركعتين الأوّليتين قبل الركوع، رافعاً يديه باسطاً كفّيّه بطونهما إلى السماء، ضامّاً الأصابع إلّا الإبهامين قائماً أوقاعداً، وأصله الانقياد.

وعن مجاهد: هو الإطمئنان وكفّ الأيدي والأبصار (١).

وقيل:هوالخشوع والنهي عن أن يحدّث نفسه فيها بشيءٍ من أمور الدنيا (٢٠) ﴿ فَان خَفْتُم فَرِجَالاً أُورِكِبَاناً ﴾ (٣).

قرى، رجالاً بضمّ الراء وكسرها جمع راجل كقائم وقيام، ونائم ونيام (٤٠).

وقيل: رجل بضمّ الجيم وكسرها، يقال رجل رجل (٥) أي: غير راكب. وقرئ «فرجالاً» بالتشديد ورجلاً (١٦) و «ركباناً» جمع «راكب»، كعمران جمع عامر، ونصب «رجالاً» و «ركباناً» على الحال أي إن طرأ عليكم خوف من عدو أوغيره، فصلّوا راجلين أي: غير راكبين، أو راكبين عند عدم الخوف وعدم التمكّن من الترجّل، ﴿فَإِذَا أَمنتم ﴾ وزال الخوف أوالعذر ﴿فَاذَكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾، أي فصلّوا الصلوات الخمس على الوجه الذي علمتموه من عدد الركعات، والشرائط، والكيفيّات، والأركان، والأفعال، بعد عدم علمكم بها، أوفاشكروه بعد تعليمه إيّاكم ما فيه نجاتكم، ونجاح أمر دينكم ودنياكم من الصلاة في حالة الأمن والخوف بعد عدم معرفتكم إيّاها.

تحقيق: إعلم إنَّ صيغة الأمر تستعمل في ستّة عشر معنى:

بيان معاني صيغة الأمر

١ ـ الكشّاف: ج١، ص٢٧٦.

۲\_تفسير الطبرى: ج ۲، ص٥٨٦.

٣\_ البفرة ٢/ ٢٣٩.

<sup>\$</sup> \_ ج، و ، ه «معأ».

۵\_ج، و، ه «معأ».

٦\_الَّكسَّاف: ج١، ص٣٧٦.

«الإيجاب» كقوله \_ تعالى \_: ﴿ أَقِيمُوا الصلاة ﴾ (١).

«الندب» كقوله \_ تعالى \_ ﴿فكاتبوهم﴾ (١)، ويقرب منه، «التأديب» كقوله الله: «كل ممّا يليك» (٣)، إذ الأدب مندوب.

«الإرشاد» كقوله ﴿فاستشهدوا ﴾ (٤)، والفرق بين الإرشاد والندب أنّ الأوّل متعلّق بأمورالدنيا والثاني بالآخرة.

«الإباحة» كقوله\_تعالى\_ ﴿كلوا واشربوا﴾ (٥).

«التهديد» كقوله \_ تعالى \_ ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ (٦)، ويقرب منه «الإنذار» كقوله: ﴿قِل تَمتّعوا ﴾ (٧).

«الإمتنان» كقوله\_تعالى\_: ﴿كُلُوا مُمَّا رِزْقُكُمُ اللَّهُ ﴾ [^)

«الإكرام» كقوله \_ تعالى \_: ﴿ادخلوها ﴾ (٩).

«التسخير» كقوله \_ تعالى \_: ﴿ كُونُوا قردة خاسئين ﴾ (١٠).

«الاعجاز» كقوله \_ تعالى \_: ﴿فأتوا بسورة ﴿ (١١)

«الإهانة» كقوله: ﴿ ذَقِّ إِنَّكَ أَنت العزيز الكريم ﴾ (١١).

١ ـ الفرة ٢/٣٤.

٧\_ النور ٢٤/٣٤.

٣\_سنن الدارمي: ج ١، ص ٩٤.

٤\_ النساء ١٥/٤ .

٥ \_ الفرة ٢/٦٠.

٦\_فصّلت ١٤/٠٤.

٧\_ ابر اهيم ١٤٠/١٤.

٨\_ المائدة ٥/ ٨٨.

٩\_الحجر ١٥/١٤.

١٠\_ الفرة ٢/ ١٥.

١١\_ البقرة ٢٣/٢.

١٢ \_ الدخان ١٤/ ٩٤.

«التّسوية» كقوله \_ تعالى \_: ﴿ فاصبروا أو لاتصبروا ﴾ (١)

«الدعاء» كقوله \_ تعالى \_حكاية: ﴿ربِّ اغفرلي ولوالديُّ ﴿(٢).

و «التمنّي» كقول الشاعر:

ألا أيّها اللّيل الطويل الّا انجلي \*(٣)

«الإحتقار» كقوله\_تعالى \_: ﴿ لقوا ما أنتم ملقون ﴾ (٤).

«التكوين» كقوله ـ تعالى ـ : ﴿ كَنْ فَيْكُونَ ﴾ (٥).

«إتيان الأمر» بمعنى الخبر كقوله: «ذا لم تستح فافعل ما شئت»(٦)، فإنّ المعنى «فعلت ما شئت»، وليس اللّفظ في كلّ منها حقيقة، بل الأكثرون على أنّه إنّما هوفي الإيجاب حقيقةً، وفيما عداه مجاز، وبعض في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهورحجان الفعل؛ إذ الأصل عدم الإشتراك والمجاز.

بيان بعض الأقوال في صيغة الأمر

وقال العلّامة الله في المبادئ: وهوجيّد (٧).

وقيل: إنّه حقيقة في ترجيح الفعل والأصل عدم الوجوب بالبراءة الأصليّة في كون، حقيقة في الندب فقط.

وقيل: إنّه حقيقة في جواز الفعل والأصل عدم الوجوب والندب، فيكون حقيقة في الإباحة.

وقيل: مشترك بين الوجوب والندب بالإشتراك اللفظي للاستعمال فيهما، والأصل في الاستعمال الحقيقة؛ فإنّ الألف واللام إذا دخل الجمع أفاد العموم،

١ ـ الطور ١٦/٥٢.

۲\_نوح ۲۸٬۸۱.

٣\_جامع الشواهد: ج١، ص١٦١.

٤\_يونس ١٠/١٠

٥ ـ البفرة ١١٧/٢.

٦\_بحار الأنوار: ج٧١، ص٣٣٦، ح ١٩.

٧\_مبادئ الوصول: ص ٩٣.

وكذلك إذا دخل اسم الجنس، أمّا إفادته العموم في الجمع فلاستدلال الصحابة لمّا طلب الأنصار الإمامة بعد النبيّ على عدم استحقاقهم إيّاها بقوله على «الأمّة من قريش» (۱)، وباستدلال أبي بكر على منع فاطمة على ميراث أبيها بقوله: «نحن معاشر الأنبياء لانورّث» (۱)، فلولم يدلّ «اللام» على العموم في الخبر الأوّل لما سَلِم الأنصار استدلالهم، وكذا في الخبر الشاني لولا صحة تلك الإفادة لما احتاجت الزهراء البتول في ردّه إلى مايشهد بكذب الخبر وهومنافاته لنصّ الكتاب حيث عارضت قوله - تعالى - \*يرثني ويرث من آل يعقوب \*(۱)، وبقوله - تعالى - \*وورث سليمن داوود (٤).

أمّا في الجنس فلإفادته إيّاه في قوله \_ تعالى \_ ﴿ الزّانية والزّاف فاجلدوا ﴾ (٥)، ويؤيّد ذلك استدلالهم على منع أبيبكر عن محاربة من منع جابية الزّكاة، بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتّى يقولوا لا إله إلّا الله (١٦)، فلولم يفدالعموم لم يحتجّوا به ولم يسلّمه منهم فاحتجاجهم وتسليمه مع علمهم باللّغة حجّة على إفادة العموم.

إذا تمهّد ذلك فنقول: بناءً على ما ذكرناه قد أفادت الآية المحافظة على جميع الصلوات واجبها ومندوبها، سواء كان الواجب يوميّة أوغيرها، وسواء كانت صلاة سفر أوخوف، أوصلاة حضر أوأمن، وتكون المحافظة على الواجب واجبة، وعلى المندوب مندوبة، حملاً للأمر على القدر المشترك بين الواجب

خلاصة مــا أفــاده المصنّف في الآية

١\_بحار الأنوار: ج ١٨، ص ١٣٣، ذيل ح ٣٩.

٢\_ البخاري: ج ٢٣، ص ٥٦، كتاب الفرائض، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤٤، كتاب الخراج.

۳\_مريم 7/۱۹.

٤\_ النمل ١٦/٢٧.

٥\_النور ٢/٢٤.

٦ ـ السنن الكبرى للبيهقي: ج٣. ص٩٢.

والندب كمااستجاده العلامة(١).

فإن قلت: قد عرفت العام بلفظ شامل لجميع مايصلح أن يكون اللفظ شاملاً بسبب وضع واحد، واحترز بقوله: بسبب وضع واحد عمّايصلح له بالاشتراك، أوبالحقيقة والمجاز فكيف يصح حمل الصلوات على الواجب والندب؟

قلت: الصلوات تطلق حقيقةً على معنى تعمّها كما عرفت من تعريفها، وليس الإشتراك بينهما لفظي، بمعنى أنّها وضعت لكلّ واحد من المعنيين على الإنفراد، ولأنّها موضوعة لأحدهما ومستعملة في الآخر مجازاً.

وأمّا الصلاة فقد تخصّصت بالوصف تخصيص الرقبة بالمؤمنة في قوله ﴿فَانِ وَلَا الصلاة وسطى. وقوله ﴿فَانِ خَفْمَ ﴾ (٢) تخصيص بالشرط واخراج لصلاة الخوف عن الحكم العامّ الشامل لجميع أفراد الصلاة، من الكيفيّة، والكمّيّة، وسياق الكلام يدلّ على مقدّر أي: «وقوموا لله قانتين» إن أمنتم، «فإن خفتم فصلّوا رجالاً أوركباناً».

بيان آية «فيان خفتم فرجالاً...» والأحكــــام المستفاده منها تدقيق: قوله ﴿فإن خفتم فرجالاً أوركبانا ﴾ يدلّ على ترتّب الحكم على العلّة أعني: الخوف وانتفائه عند انتفائها، لكنّه يشكل في قوله \_ تعالى \_ ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّناً ﴾ (٤) ، فإنّه ليس كذلك. لأنّ حرمة الإكراه على البغاء مقيّدة بإرادة الإحصان منهنّ، وليست منتفية عند انتفاء إرادة الإحصان. فإذاً لايدلّ انتفاء الشرط هاهنا، أعني: الخوف على انتفاء الحكم أعني: الصلاة رجالاً أوركباناً.

۱\_مبادىء الوصول: ص ۹۳.

٧\_ النساء ٤/ ٩٢.

٣\_ البفرة ٢/٢٩٨.

٤\_ النور ٢٤/٣٣.

والجواب عنه: إنّا لانسلّم ذلك، بل الحال في الآية جارٍ على القاعدة المستقرّة من انتفاء الحكم عند انتفاء العلّة. فإنّ ظاهر القول يدلّ على انتفاء حرمة الإكراه عندانتفاء إرادة الإحصان، لكن لا يلزم من هذا القول جواز الإكراه؛ لأنّ انتفاء الحرمة إمّا لأجل طريان ضدّها، أولأجل امتناعها عقلاً كما في هذه الصورة؛ لأنّ الفتيات مالم ير دن التحصّن ير دن البغاء، وإذا أردن البغاء امتنع الإكراه على البغاء؛ لأنّ الإكراه ما يكون مخالفاً للمراد، فزوال حرمة الاكراه بسبب امتناع وجودها، لا بسبب طريان الضد، وقد حققنا هذا المبحث عند تفسير هذة الآية.

لكن بقي هاهنا شئ، وهوأنّ الحكم على تقدير الخوف مرتّب وهوأنّه لاتصحّ الصلاة ركباناً إلّا إذا امتنعت رجالاً، فإنّ صورة صلاة الخوف مختلف بحسب اختلاف الخوف، فإذا اشتدّ الخوف وذلك عندالتحام القتال، وعدم التمكّن من تركه جاز لهم أن يصلّوا راكبين فإن تمكّنوا من استقبال القبلة وجب، وإلّا فبالتكبير، وإلّا سقط ويسجد على قربوس فرسه وإن لميمكن النزول، ولوعجز عنه أوما، وإذا لم يشتدّ الخوف وتمكّنوا من الصلاة نازلين عن دوابّهم لم تصحّ منهم الصلاة راكبين، والواو في الأمر للتخيير كقوله \_ تعالى \_ \*فكفّارته إطعام عشرة مساكين \*(۱) أوالإباحة كقولهم جالس الحسن أوابن سيرين، أوالتّسوية أونحوذلك. ولا يجوز حمله هاهنا على شيءٍ منها إذ المعنى المقصود أعني الترتيب لايناسب شيئاً منها.

ويمكن أن يجاب عنه: بأنّ في الكلام تقديراً وهوصلّوا رجالاً إن تمكّنتم من النزول عن ظهور دوابّكم، وركباناً إن لم تتمكّنوا من النزول، وفي استعمال «إنّ» في جانب الخوف، و«إذا» في جانب الأمن بشارة للمؤمنين بكثرة الأمن

١ ـ المائدة ٥/ ٨٩.

وتحقيق وقوعه، وقلّة الخوف وندرة نزوله.

#### فروع:

الأوّل: لاخلاف في وجوب قصر صلاة الخوف سفراً، وإنّما الخلاف فيها بيان أمكام صلاة الخوف سفراً، وإنّما الخلاف فيها الخوف والأقوال الخوف والأقوال في الحضر فذهب علم الهدى (۱)، والشّيخ (۱)، وابن الجنيد (۱)، وابن البّراج (٤)، فيها وأبي الصلاح (٥)، إلى قصرها سفراً وحضراً جماعة وفرادى، وقوّى العلّمة هذا المذهب في القواعد (١).

وقال ابن ادريس: هي مقصورة سفراً مطلقاً، وسفراً إن صلّيت جماعة (٧)، ونقل الشيخ في المبسوط اشتراط السفر واختار اشتراط الجماعة (٨) حضراً.

وقال الشهيد: المنقول شاذ والمختار ضعيف<sup>(٩)</sup>، ووجه القرّة عموم الآية أعني قوله \_ تعالى \_ \*وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا \* (١٠) فإنّ مطلق الخوف في الآية قدجعل علّة للقصر، أعم من أن يكون في السفر أوفي الحضر، وأعمّ من أن يكون المصلّى جامعاً أومنفرداً.

ولقائل أن يقول: إنّ الخوف في الآية إنّما جـ عل شـرطاً للـقصر، بـاعتبار

١ \_ الانتصار: ١٦٤.

۱ ــ الدنيصار: ۱۰ . ۲ ــ المبسوط: ج۱، ص۱۹۳.

٣\_ نقله عنه في المختلف: ج٣، ص٣٦.

٤\_ المهذّب: ج ١، ص ١٢. .

٥ ـ الكافي في الفقه: ص٢٤٦.

٦ ـ قواعدالأحكام: ج ١. ص ٢٢١.

٧\_السرائر: ج ١، ص٢٤٦.

٨\_ المبسوط: ج ١، ص ١٦٣.

۹\_ البيان: ص ۲٦٧.

١٠ \_ النساء ١٠١٤.

الضرب في الأرض الذي هوالسفر، فلا يكون الخوف على انفراده علَّة للقصر.

وقد يجاب عنه: بأنّه لواعتبر في العلّية الجمع بينهما لجاز الإتمام عند فقد أحدهما، والتالي أعني جواز الإتمام عند فقد أحدهما باطل فالمقدّم مثله، وإذا لم يعتبر في العلّية الجمع بينهما كان كلّ واحد منهما علّة للقصر على سبيل البدل، فأيهما حصل وجب التقصير.

ونقل عن العلّامة ﴿ أَنَّه قال: ولقائل أن يمنع بطلان التالي، ويستدلّ على وجوب التقصير في السفر بدون الخوف بدليل منفصل عن الآية، وهوقوله ﴿ تَلْكُ صَدَقَة تَصَدّق الله عليكم بِها فاقبلوها » (١).

ولعمري أنّ هذا قول حقيق بالترجيح، إذلوبيّنا الحكم على ظاهر الآية لما ثبت القول لنا بوجوب القصر، نظراً إلى قوله ﴿فليس عليكم جناح﴾، فإنّه يدلّ على الإباحة لا على الإيجاب، فيكون رخصة لا عزيمة، وأيضاً إنّما يدلّ على الرخصة بشرط الخوف فيلزم منه عدم الرخصة في السفر بدون الخوف.

فإن قلت: فحينئذٍ لا يظهر وجه تقوية العلامة.

قلت: قدمنع العلامة في التذكرة حمل الضرب في الأرض على السفر (٢)، وإن ذهب إليه كثير من المفسّرين كما ذهبنا نحن إليه، فيكون التقصير في الآية حينئذٍ معلّقاً على مجرّد الخوف المتناول للسفر والحضر، وإن أبيت ذلك فتمسّك بما رواه زرارة عن أبي جعفر الله قال: سألته عن صلاة الخوف وصلاة السفر يقصران جميعاً قال: «نعم وصلاة الخوف أحق أن تقصّر من صلاة السفر» (١) الذي ليس فيه خوف، فقد جعل عليه اقتضاء الخوف بانفراده للتقصير أولى من

١ \_ مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢١٤، ح ١٣٣٥.

٢\_ التذكرة: ج ٤٠ ص ٢١٤.

٣\_ الوسائل: ج ٥، ص ٤٧٨. الباب ١ من أبواب صلاةالخوف، ح ١.

السفر بانفراده، فكما يقصّر المسافر وإن انفرد فكذا من هوأولى منه بالتقصير.

وأنت خبير بأنّ ما ذكرناه من مقتضى الحديثين بيان لما أجمل في الآية. وتدلُّ على أنَّ كلًّا من الخوف والسفر على انفراده علَّة لوجوب القصر، فيستفاد الحكم من الآية بلاشبهة.

الثاني صلاة الخوف تنقسم بانقسام حالات الخوف إلى أربع صلوات، أقسام صلاة الخوف صلاة ذات الرقاع، وصلاة بطن النخل، وصلاة عسفان، ولكلِّ شرائط وهـيئات وكميّة مذكورة في مواطنها لانطوّل الكتاب بذكرها.

والمسابقة

وأمَّاالرابعة: وهي التي تسمَّى صلاة المطاردة والمسايفة، وهي عندالتحام في بـيان صلاة القتال، وعدم إمكان الافتراق فيصلَّى بحسب الإمكان.

الخدف للمحافظة

الثالث: صلاة الخوفكما صحت لمحافظة النفس قدتصح لمحافظة المال، يسجب صلاة والحال في كميِّتها وكيفيِّتها مايتوقّف عليه المحافظة، ويجب أن يكون ذلك المال على النفس والمال ممّايجب محافظته، سواء كان له أولغير ه مما يجب عليه حفظه.

الموتحل والغريق

الرابع: الموتحل والغريق وماأشبههما يقصّران في الكيفيّة وفي الكميّة إن يتوقّف النجاه عليهما.

ما هو حكم صلاة الخوف للنساء؟ حكسم لبساس المحارب في أحكام السلاح في صلاة الخوف

الخامس: تقصّرالنساء كالرجال عند وجود العلّة خلافاً لابن الجنيد(١). السادس: إذا اضطر المحارب إلى لبس ما لايصح الصلاة فيه جازله ذلك. السابع: يحرم وضع السلاح على المصلِّين إذا خيف من الوضع، ولووضعوه لم تبطل صلاتهم، والحارسون فيه كالمصلّين.

١ ـ هله عنه في الحداثق: ج ١١، ص ٢٨٣.

### فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوْةَ فَأَذْكُرُ واللَّهَ قِيْمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبُكُمْ فَإِذَ الْطَمَأْنَتُمُ فَأَقِيمُوا الصَّلَوةَ إِنَّ الصَّلَوةَ كَانَتْ عَلَى اَلْمُوْمِنِينَ كِتَبَامَّوْقُوتَا (١)

بيان آية «فاذا قضيتم الصلاة...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَإِذَا قَضِيتُم الصلاة ﴾ «إذا »ظرف لما والأمكيام يستقبل من الزمان، أي فإن تصلّوا في حال الخوف والقتال ﴿فاذكروا الله قياماً ﴾ مسابقين ﴿ وقعوداً ﴾ جاثمين على الركب مرامين ﴿ وعلى جنوبكم ﴾ أي مضطجعين على جنوبكم حال كونكم مثخنين بالجراح.

وفيه أمر بأداء الصلاة في وقتها وعدم الرخصة بإخراجها عن وقتها لعــذر من الأعذار.

وذهب أبوحنيفه: إلى عدم جواز الصلاة في حال القتال وقال: تاركها معذور(٢)، ومن قاتل في صلواته أبطل صلاته وقال: أنَّـه يَهِ شخل عـن أربـع صلوات يوم الأحزاب، وأوّل الآية بأنّ المعنى إذا قضيتم صلاة الخوف، فأديموا ذكرالله مهلّلين مسبّحين داعين بالنصرة والتأييد في كافّة أحوالكم من قيام وقعود واضطجاع.

وقال الشهيديُّ: وروى أنّ النبيّ ﷺ أمر بتأخير الصلاة إلى الأمن، وأنَّــه أخّر أربع صلوات يوم الخندق، ثمّ نسخ بقوله: ﴿فَإِذَا كَنْتَ فَيهِم فأَقْتَ لَهُم الصلاة فإذا اطمأننتم \*(٣) من الاطمئنان وهوالسكون، والهمزة أصلية، يقال: طأمنه وطمأنه بمعنى سكنّته، وجاء «أطبأن» بالباء أيضاً، لكن لم تردبه قراءة.

١ ـ النساء ١٠٣/٤.

٢\_ المبسوط: ج٢، ص ١٤٨ المجموع، ج ٤، ص ٢٣٤، نقلاً بالمضمون.

٣\_ البيان: ص ٢٦٧.

وقيل: إنّ الهمزة زائدة من قولهم للأرض المنحفضة «طمن» والمعنى: إذا سكنت قلوبكم ورجع إليكم روعكم، وبدّل الله خوفكم أمناً ﴿فأقيموا الصلاة﴾ أي أدّوها تامّة بركوعها، وسجودها، وأعدادها، وهياتها وكيفيّاتها، وأركانها، وأفعالها ﴿إنّ الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴿(١) محدوداً مؤجّلاً لايسوغ لأحد إخراجها عن تلك الأوقات بوجه من الوجوه.

وقيل: موقوت بمعنى مفروض (٢)، وقد عرفت ماأفاده «اللام» من العموم فلانزيدك فيه خبرة فتذكّر لماسلف، لكن على تقدير كون الموقوت من الوقت يخصّ هذه الآية بإفادة كون كلّ صلاة سواء كانت واجبة أومندوبة، يوميّة أوغيرها، مخصوصة بوقت معيّن عيّنه الشارع لها.

فإن قلت: النوافل غيرالرواتب لم يعيّن الشارع لها وقتاً معيّناً.

قلت: إطلاقه تعيين على أنّ كراهيّة إيقاعها في أوقات مخصوصة تـعيين، فكأنّه قال: صلّوها في غير وقت كذا ولايعني بالتعيين إلّا هذا.

> وَأَمْرُأَهٰلَكَ بِالصَّلَوْةِ وَأَصْطَبِرَعَلَيْهَٱلْاَنَسَئُلُكَ رِزْقَآ غَّنْ نَرْزُقُكَ ۗ وَٱلْعَقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ (٣)

ومنها: قوله تعالى في سورة طه: ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ قيل: المراد بيان بعض الأيات الأمرة بالصلاة بالأهل هاهنا الأمّة (٤).

وقيل: خواصّه من أهل البيت (٥)، ويؤيّده مارواه «أبوسعيد الخدري، أنّـه

١ ـ النساء ١٠٣/٤.

۲\_مجمع البيان: ج ۳، ص ١٠٤.

۳\_طه ۲۰/۲۲۰.

<sup>\$</sup>\_البحر المحيط: ج ٦، ص ٢٩١.

۵ ـ التبيان: ج ۷، ص ۲۲۶.

لمّا نزلت هذه الآية كان يأتي باب فاطمة وعلي الله تسعة أشهر وقت كل صلاة فيقول: «الصلاة رحمكم الله» ﴿ إِنَّا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً ﴾ "(١).

﴿ واصطبر عليها ﴾ أي داوم عليها، وفي التعبير عن الأمر بالمداومة بالاصطبار إيذان بأنّ في الاشتغال بها فضلاً عن المداومة عليها مشقّة؛ لأنّها لا تصدر على الوجه الأتم الأكمل الذي يجب عليه والله المنتقطاع عن هذا العالم وما يتعلّق به.

ولذلك قيل: ﴿لا نسئلك رزقاً﴾، أي لا نكلّفك كسب رزقك لا لنفسك، ولا لأحدٍ غير ك حتى يكون ذلك الاشتغال باكتسابه مانعاً لك عن الاشتغال بالصلاة والمداومة عليها.

﴿ نحن نرزقك ﴾، ونكفيك ما أهمّك من أمر المعاش فقرّ عيناً، وأفرغ بالاً وتشمّر للمداومة عليها، وتبتّل إلى العروج بها إلى معارج القدس وحظائر الأنس. ﴿ وَالْعَاقِبَة للتقوى ﴾، أي العاقبة الحميدة التي يحسن ختم الأمر بها، إنّما هي لذوي التقوى الذين انسلخوا عن التعلّقات الدنيوية بالكلّية وتوجّهوا بكلاكلهم إلى عبادة مولاهم، فلايهمهم أمر إلّا رضاه، وليس لهم أرب إلّا لقاه،

فإن قلت: تفسير الاصطبار بالمداومة قد يوهم عدم الرخصة له عليه المستغال بماعداها.

قلت: لا؛ لأنّ العرف حاكم بأنّ المراد بالمداومة هاهنا عدم ترك ما أوجبه الله عليه منها، لكن يعلم من الآية وجوب الأمر به مع المداومة عليها، وهذا

ويجوز أن يراد بـ «العاقبة» الآخرة أي الآخرة للمتّقين.

١ ـ مجمع البيان: ج ٧. ص ٣٧. والآية في سورة الأحزاب ٣٣/٣٣.

يدلّ على عدم تكليفه بالإتيان بها في جميع الأوقات، بل الأمر بها الذي هوأعظم أركان النبوّة قد يتوهّم منه استيعاب أكثر الأوقات.

### بِسْــــــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُو ﴾

بيان آية «قد أفلح المؤمنون...» ومنها: قوله تعالى: ﴿بسم الله الرحن الرحيم ۞ قد أفلح المؤمنون﴾.

لمّا ختم تلك السورة بنداء المؤمنين، وأمرهم بالتحلّي بالركوع والسجود، وفعل الخير والجهاد في سبيل الله، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والاعتصام، افتتح هذه السورة التي يتلوها بالحكم عليهم بالفلاح ووصفهم بما أمرهم به آنفاً، وأكّد ذلك الحكم بر«قد» الداخلة على الفعل الماضي، وعبّر عن فلاحهم بالفعل الماضي لتحقّق وقوعه. و«الفلاح» الظفر بالمأمول ونيل الأمنيّة، وقيل: هوالرشاد (١٠)، وقيل: هوالرشاد (١٠)،

والقراءة المستفيضة «قدافلح» بسكون الدال وقطع الهمزة، وقرأ نافع برواية ورش «قد أفلح» بالقاء حركة الهمزة على الدال وحذفها(٤).

وقرئ «قد أفلحوا» على لغة أكلوني البراغيث أوعلى الإبهام، والتفسير. وأفلح بالضم إجتزاءً بالضمّة عن الواو<sup>(٥)</sup>، وأفلح بالبناء للمفعول من أفلحه أصاره إلى الفلاح، أو من أفلح إذا دخل في الفلاح.

﴿ الذين هم في صلوتهم خاشعون ﴾ «الخشوع» في اللغة: التذلل بان معنى الغفوع في الآية

١\_المؤمنون ١/٢٣.

٢\_ الفريد في إعراب الفرآن: ج ٣، ص ٥٥٣.

٣\_الكشّاف: ج ٣. ص ٢٥.

٤ ـ أنوار التنزيل للبيضاوي: ج ٢. ص ٩٩.

٥ \_ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٥.

والإخبات (١)، والمراد به هاهنا حفظ الحواس الباطنة والظاهرة وجميع الجوارح في حالة الصلاة عن أن يشتغل بشيء من غير ما يتعلّق بالصلاة، أمّا الحواس الباطنة فهوأن لا يلتفت باله إلى شيء مناف لها، بل يتوجّه بمجامع خواطره إلى من يصلّي له، فيكون على الحالة التي قررّناها في نكتة الالتفات في ﴿إِيّاك نعبد وايّاك نستعين ﴾ (١).

وأمّا خشوع الظاهر فهوأن يتوقّى أن ينظر إلى شيء إلّا إلى موضع سجوده في حالة القيام، وإلى باطن كفيّه في حالة القنوت، وإلى بين رجليه في حين الركوع، وإلى طرفي أنفه في حالة السجود، وإلى حجره في حالة التشهّد، ومن جمع ثوبه، والعبث بلحيته أوثوبه، ومن الالتفات يميناً أوشمالاً، ومن التمطّي والتثاؤب، وفرقعة الأصابع والتغميظ، وتغطية الفمّ والسدل والتشبيك، والتخنصر ورفع اليدين في غير موضعه، وتحريك الحواجب والعينين والرأس، والإشارة بشيء منها، ورفع الصوت في القراءة والذكر لأجل النهي، وتلاوة آية مشتملة على طلب أمر مع القصد إليه، وأمثال ذلك، عن النبيّ يَنْ في: «أنّه أبصر رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال: «لوخشع قلبه لخشعت جوارحه» (٢٠)، وعنه يَنْ اليس للعبد من صلاته إلّا ماعقل» (٤)، وقال يَنْ الله عن الفحشاء والمنكر لم تزده من الله إلّا بعداً» (٥)، وقال يَنْ الله وكم من قائم حظّه من صلاته التعب والنصب» (٢).

١ ـ مجمع البحرين: ج ٤، ص ٣٢١.

٢\_ الحمد ١/٥.

٣\_بحار الأنوار: ج ٨٤ ص ٢٢٩.

<sup>£</sup>\_بحار الأنوار: ج ٨٤ ص ٢٤٩. ح ٤١.

٥\_بحار الأنوار: ج ٨٢ ص ١٩٨.

٦ ـ اتحاف السادة المتَّقين: ج ٣، ص ١١٢.

وهذه الجملة وما بعدها صفة للمؤمنين، ويجوز أن تكون استئنافية كأن قائلاً قال حين قيل قد أفلح المؤمنون من هم؟ فقيل: الذيبن هم في صلاتهم خاشعون.

تنبيه: استدلَّ الأصحاب على وجوب عموم الصلاة المفروضة بالآيات الأربع، ووجه الاستدلال في الآيات الثلاث على كلا الأمرين مع ظهوره قد أشرنا إليه آنفاً، فلزمنا التعرّض في هذة الآية لوجه الدلالة عليهما.

فنقول: أمّا الدلاله على الوجوب فلأنّ الجملة أعنى: ﴿ الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ إمّا وصف، وإمّا اسـتئنافكــما نـبهّناك عــليـه، وعــلىكــلا الآيات المتقدّمة التقديرين يُفهم منهما وممّا عطف عليهما من الجمل عليّة الحكم لهم بالفلاح، بل بالإيمان على تقدير كونه صفةً كاشفةً والحكم لهم بحصر كون الجنّة ميراثاً لهم كما صرّح به في قوله: ﴿ أَلَنْكُ هِم الوارثون \* الذين يسرثون الفسردوس ﴾ (١)، ولولم يكن ما أتوابه مأموراً به لما ترتّب عليه ما تـرتّب، وإذاكـان مأمـوراً بـه، والأصل في الأمر الوجوب كأنّ جميع ما ذكر من مضمون الجمل المذكورة واجباً، فتكون الصلاة واجبة إذ لولاوجوبها لما ترتّب على الخشوع فيها ما ترتّب، ودخلت في سلك الواجبات الأخر.

> وأمّا الدلالة على العموم فلأنّ اسم الجنس مع قرينة الإضافة يــدلّ عـلى العموم، كما أنَّه مع قرينة الألف واللام كما تحققته في الآيات السابقة يدلُّ عليه، فإذا قلت: وهن عظمي أفدت العموم كما إذا قلت: وهن العظام منّى، فقوله: ﴿ في صلاتهم ﴾ اسم جنس مضاف، فبقرينة الإضافة يدلُّ على العموم أي: «والذين هم»، خاشعون في جميع «صلواتهم»، هذا نهاية ما أجلنا فيه كميّة الفكر مع انّـه

١ ـ المؤمنون ٢٣/١٠ ـ ١١.

لايخلوعن شيء، فتدبّر.

ولمّا اشتملت الآية على الحثّ على الخشوع في الصلاة أحببنا أن نـذيّل تفسير الآية باشياء لايتمّ الخشوع فيه إلّا بترك بعض والإتيان ببعض والتعرّ ض لشيءٍ وما لايبطلها وإن كان منافياً للخشوع، أولما هومن واجباتها.

الأوّل: إيقاع من باطل بحق قادر على أدائه الصلاة في أوّل الوقت فاسد. الثاني: لواستمرّ المصلّي المتعيّن لإنقاذ الغريق المؤمن ومن أشبهه في صلاته بطلت؛ لوجوب القطع عليه.

وجسوب قسطع الصلاة واتمقأذ الغريق المؤمن

الستحاب الأذان والإقسامه فسي

الثالث: لونسى الأذان، أوالإقامة، أوهما حتّى تلبّس بالصلاة استحبّ له استدراكها، لما رواه علي بن يقطين قال: سألت أباالحسن ، عن الرجل ينسي أن يقيم للصلاة وقد افتتح الصلاة؟ قال: «إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمَّت صلاته وإن لم يكن قد فرغ من صلاته فليعد»(١١).

وقال الشيخ: بعد ما أورد أحاديث قد صرّح فيها بعدم الإعادة، فهذا الخبر محمول على الاستحباب(٢)، وقال بعضهم: إن ذكر قبل الركوع في الركعة الأولى استدرك استحباباً، وإلّا مضى في صلاته ولا إعادة (٣)، ولما رواه الحلبي عن أبي بعض الأخسار عبدالله على قال: «إذا افتتحت الصلاة ونسيت أن تؤذن، أوتقيم ثم ذكرت قبل أن استعباب الأذان تركع فانصرف وأذّن وأقم واستفتح الصلاة وإن كنت قد ركىعت فأقسم عملى صلاتك»(٤).

الدَّالة عـــ والاقامة

١ ـ الوسائل: ج٤، ص٥٦٦، الباب ٢٨ من أبواب الأذان والاقامة، ح٣.

۲\_ التهذیب: ج ۲، ص ۳۰۱، ذبل ح ۱۱۱۰.

٣\_ النهاية: ج١، ص٢٨٧، المبسوط: ج١، ص٥ ٩، السرائر: ج١، ص٢٠٩. ٤ ـ الوسائل: ج٤، ص٥٥، الباب ٢٩ من أبواب الاذان والاقامة، ح٣.

وأمّاما رواه زكريًا بن آدم وقال: قلت لأبي الحسن الرضا ﷺ: جعلت فداك كنت في صلاتي فذكرتُ في الركعة الثانية وأنا في القراءة انَّى لم أُقم فكيف أصنع؟ قال: «اسكت على موضع قراءتك، وقل قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، ثمّ امض في قراءتك في صلاتك وقد تمّت صلاتك»(١)، فقد يدلّ على الجمع بين الفصلين، وعلى أنّ التجاوز عن ذلك المحلّ لا يستحبّ فيه التـلافي وقبل الوصول إليه بأن ذكر ما فاته في الركعة الأولى لا يعلم أنّ حكمه ماذا. قد رجع فيه إلى مارواه الحلبي (٢)، وكذا يستحبّ قطعها للإئتمام بالإمام المفترض الطاعة.

هـل يـجوز قـطع الصلاة لقتل الحيّة؟

الرابع: يجوز قطعها لقتل الحيّة إذا لم يتمكّن من قـتلها إلّا مـع القـطع إذا لميغلب الظن على أذاها، ولوغلب الظن وجب لتقدّم؛ وجوب محافظة النفس على وجوب الصلاة، ولومضي في صلاته وسلّم فالظّاهر وجوب الإعـادة فـى الوقت، والقضاء إن خرج الوقت، وإن هلك فعلى الوليّ قضاوءها.

أولويّـــة صـــلاة لحساضرة عسلي

الخامس: من تلبّس بصلاة الكسوف فضاق عليه وقت الحاضرة قطعها وأتى بالحاضرة وأتمّ بعد ذلك صلاة الكسوف، لرواية محمّد بن مسلم عن أبي صلاة الكسوف عبدالله الله الله الله ولوأتتها وفوت اليوميّة، ففي الإجزاء نظر (٤)، وإلى ما ذكرناه لاينافي شيء منه الخشوع.

١ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٦٥٨، الباب ٢٩، من أبواب الأذان والاقامة، ح ٦.

٢\_ الوسائل: جَء، ص١٥٧، الباب ٢٩ من أبواب الاذان والاقامة. ح ٣٠

٣\_ الوسائل: ج٥، ص١٤٨، الباب ٥ من أبواب صلاة الكسوف والآيات، ح٤.

<sup>\$</sup> ـ حاشية في «ب»: «أي في أجزاء الصلاة والكسوف التي تلبّس بها نظر ، وجهه أنّ القطع كان واجب الإتمام في ذلك الوقت نهياً عنه نهياً تحريمياً فلا يصحّ منه فيه، فلا تكون حجزية بمعنى أنَّه تسفط مَّافي الذَّمّة، وقد يفال أنّ الشروع فيهاكان مشروعياً والفطع وإنكان واجباً بتركه لايخل بواجب شرعفيه على وجه مشروع كما لوطلب المدين دينه الواجب أداءه في أثناء الصلاة بعدرجعة قبل الشروع فيها فإن أهمل المصلّى أداءهمع الفدرة عليه لاتبطل صلاته وكذا لو طلبه قبل الشروع وكانت الصلاة في آخر الوقت».

بيان بعض الافعال التي تبطل الصلاة السادس: السكوت إذا خرج به عن كونه مصلياً، والفعل الكثير ممّا ليس من أفعال الصلاة إن وقع عمداً في غير مواضع مخصوصة، كشرب الماء مع مراعاة شروطه في الوتر وكمشي الراكع الخائف فوات الركعة مع الإمام للّحوق بالصف مبطلان للصلاة؛ لإخلاله بالموالاة والخشوع. واحترزنا بالكثير عن القليل؛ فإنّه سَيَّة أمر بقتل الأسودين في الصلاة (۱۱)، والفرق بين القليل والكثير يرجع إلى العادة، فلا بأس بدفع الماربين يديه بما لا يعدّ كثير، والفعلة الواحدة قليل، وكذا الفعلتان، أمّا الثلاث فكثير.

كلام للعلامة في المسألة

وقال العلامة: وفي المتفرّق «فإشكال ينشأمن صدق الكثرة عليه وعدمه للتفرق»؛ فإنّ النبي تَنِيهُ كان يرفع عمامته ويضعها هكذا(٢). والعهدة على الراوي، ولعلّه على تقدير الصحّة أراد بذلك بيان الجواز رفعاً للحرج، والثلاثة المبطلة، كالخطوات المتباعدة لاالمتقاربة.

أمّا الحركة الخفيفة كتحريك الأصابع لاسيّما لضبط عدد التسبيح، والذكر وتسوية موضع السجود فلا بأس به؛ لعدم إخلاله بهيبة الخشوع، لكن الفعلة الواحدة إذا أفرطت أبطلت، وكذا تعمّد الكلام بما زاد على حرف ممّا ليس بقرآن ولادعاء.

قال العلّامة: وفي الحرف الواحد المفهم والحرف بعده مدّة وكلام المكره عليه نظر ينشأ في الأوّل من اعتبار اللفظ والمعنى (٢٠)، فاعتبار اللفظ لايوجب الإبطال؛ لأنّه حرف واحد والواحد لايبطل واعتبار المعنى يوجب الإبطال لكونه يفيد ماتفيده الكلمة، والتكلّم بالكلمة مبطل، وفي الثاني من كونه حرفاً واحداً

۱ ـ سنن النسائي: ج ۳، ص ۱۰.

٢\_ التذكرة: ج٣. ص٢٨٩.

٣\_ التذكر ة: ج٣. ص ٢٧٩.

حقيقة وحرفين حكماً، وفي الثالث من صدق التكلم عليه، ومن الاكراه المقتضي لرفع الحرج لقوله عليه ««رفع عن أُمّتي الخطأ والنّسيان ومااستكرهوا عليه» (۱)، وكذا لا تبطل بقراءة آية أجنبيّة ممّا يقرأه مع قصد كونها من القرآن وإن طلب بذلك التفهيم للغير، أمّا لوقصد مجرّد التفهيم، فقد قال الشهيد: الأقرب البطلان (۱)، وقال العلّامة: بطلت على إشكال (۱) منشاؤه من كونه قرآناً ومن أنّ اللفظ راجع للقصد، لكن لوقصد به طلب محرّم أور فثاً بطلت، والأكل والشرب الكثيران، والبكاء لأمور الدنيا، وتعمد القهقهة تبطل لمنافاته الخشوع.

كراهة الصلاة مسع مدافعة الأخبثين السابع: يكره الشروع في الصلاة مع مدافعة الأخبثين، ولوطريا أودخل مع المدافعة مر تكبأ الكراهيّة وجبت المدافعة مع الإمكان، والدخول في الصلاة متكاسلاً، أوناعساً أومشغول البال بغيرها، بل ينبغي له إزالة كل ما ينافي الخشوع وتعمّد حديث النفس، بل ينبغي دفعه ما أمكن.

بــــيان مـــراتب الخشوع

ولا يكره له التفكّر في معاني كلام الله ما لم ينافي الخشوع، وما ذكرناه سواء كان مبطلاً للصلاة، أومكر وها فيها منافٍ للخشوع، فينبغي للمصلّي الاحتراز عنه ليدخل بذلك في سلك الخاشعين لتقوية أركان الخشوع أسباب ندب إليها الشارع وجعلها مستحبّة تقريباً للعباد في عبادتهم من محلّ القبول بفعلها ورفعاً للحرج عنهم بتركها، فلابد من ذكرها وهي على ثلاثة أقسام:

أبحاث في الصلاة وأحكامه

الأوّل: ما يتقدّم الصلاة، وهوالتأهّب لها قبل دخول وقتها ليتيسّر له إيقاعها في أوّل الوقت ليفوز برضي الربّ، والسعي إلى المسجد بسكينة ووقار، وإيقاعها مجمعاً إماماً أومأموماً مع اجتماع شرائط الصحة، وتلقّيها بالأذان والإقامة،

١ ـ الوسائل: ج ١، ص ٢٩٥، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، ح ١-٣.

۲\_ البیان: ص ۹۸.

٣\_ التذكرة: ج٣. ص٢٨٠.

وبسبع تكبيرات بين كلّ تكبيرتين دعاء، مأثور فيي موضعه، والأفضل جعل السابعة تكبيرة الإحرام.

والثاني: ما يقع في خلالها، ومنه التوجّه بالدعاء المأثور، أعني: «وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض على ملة إبراهيم ودين محمّد ومنهاج على ابن أبي طالب حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتى لله ربّ العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين»(١).

ومنه القنوت في كلّ ثانية فريضة كانت، أونافلة قبل الركوع، وهوالأقوى. وروى التخيير (٢) وهوضعيف، إلّا في القنوت الأوّل في الجمعة، يدلّ عـ لمي ذلك مارواه أبوبصير عن أبي عبدالله الله الله الله بعض أصحابنا وأنا عنده عن القنوت في الجمعة فقال له: «في الركعة الثانية فقال له أبوبصير: قد حدّثنا بعض أصحابك إنَّك قلتَ: في الركعه الأولى، فقال: في الأخيرة، فلمَّا رأى غفلة الناس عنه، فقال: يا أبا محمد: في الأولى والأخيرة، فقال: أبوبصير بعد ذلك منها قبل الركوع؟ فقال ﴿ كُلِّ قنوت قبل الركوع، إلَّا الجمعة فإنَّ الركعة الأولى فيها قبل الركوع، والأخيرة بعد الركوع»(٣).

والثالث: ما يقع عقيبها ويقال له التعقيب، وهومؤكّد الندبيّة حتّى أنّه روى: «التعقيب في طلب الرزق أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد»(٥)، وعنه ﷺ: «من صلَّى فريضة وعقِّب إلى أخرى فهو ضيف الله وحقَّ على الله أن

١ ـ الوسائل: ج٤، ص٥ ٧٢، الباب ٨من أبواب تكبيرة الاحرام، ح٣.

٢\_ الوسائل: ج٤، ص٩٠٠. الباب٣من أبواب الفنوت، ح٤. ٣\_ الوسائل: ج٤. ص٤٠٩. الباب ٥ من أبواب الفنوت. ح٤.

٤ ـ الوسائل: ج٤، ص١٩ ١٠، الباب٥ من أبواب التعفيب، ح١.

٥ \_ الوسائل: جَد، ص١٣ م ١٠ الباب الأوّل من أبواب التغيب، ح١٠

يكرم ضيفه»(١)، وعن الحسن بن على: «من صلّى وجلس في مصلّاه إلى طلوع الشمس كان له ستراً من النار» (٢)، ورواه ابن بابويه عن النبيّ ﷺ (٣).

وليبدأ بالتكبير ثلاثاً رافعاً يديه لما رواه ابن مسعود إنّاكنًا لانعرف خروج رسول الله عَلَيْهُ من الصلاة إلّا بالتكبيرة ثلاثاً (٤).

وأفضل التعقيب تسبيح فاطمة الزهراء ﴿كُنَّا، عن الباقر ﴿فِي ﴿مَا عَبِدَاللَّهُ بِشَيِّءٍ من التمجيد أفضل من تسبيح الزهراء ولوكان شيء أفضل منه لنحله رسول الله عَلَيْ فاطمة الله (٥) إن تسبيح فاطمة الزهراء الله في كلّ يوم في دبر كلّ صلاة أحبّ إلّى من صلاة ألف ركعة في كلّ صلاة»(١٦).

وسبب نسبة هذا التسبيح إليها على على مارواه ابن بابويه مسنداً إلى على الله أنه قال: «ألا أخبركم بحالي مع فاطمة أنّهاكنست البيت حتى غير جلدها، وطبخت القدد حتى توسّخت ثيابها، وطحنت بالرحى حتى مجلت يداها، فقلت لها يا ابنت رسول الله لوأتيت أباك وسألتيه خادماً يكفيك حرّما أنت فيه، فأتت رسول الله على فوجدت عنده أناساً من المسلمين، فرجعت، فعدا علينا رسول الله عَيْنَا في الله وخن في لحافنا فسلم مرتين فاستحيينا لمكاننا فخفت أن ينصرف، وكان عادته على أن يسلم ثلاثاً فإن لم نجب انصرف قال الله فأخرجت فاطمة ﷺ رأسها من اللحاف وأخبرته بقصّتها فقال: ألا أُخبركها ما هــو خــير لكما من الخادم؟ فقالا بلى يا رسول الله عَلَيْ فقال: تقولا في دبركل صلاة الله أكبر

١ ـ الوسائل: ج٤، ص٤١٠، الباب الأوَّل من أبو اب التعفيب. ح٥.

٢\_ الوسائل: ج٤، ص٥ ١٠٣، الباب ١٨ من أبواب التعفيب. ح٦٠

٣\_ الوسائل: ج ٤. ص ١٠٣٥، الباب ١٨ من أبواب التغيب، ح ٤.

٤ ـ صحيح البحاري: ج ٥، ص ٨٣. وفيه «عن لبن عباس بدل آبن مسعود».

٥ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٢٤ ١٠، الباب ٩ من أبواب التعفيب، ح ١.

٦ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٢٤ ١٠. الباب ٩ من أبواب التعفيب، ح ٢.

أربعة وثلاثين مرّة والحمدلله ثلاثة وثلاثين مرّة وسبحان الله كذلك» $^{(\prime)}$ .

استحباب سجدتا الشكسر دبسر كملًا مرادة

وسجدتا الشكر مستحبّتان في دبر كلّ صلاة، بل عند تجدّد كلّ نعمة عن الشكر الصادق في: «سجدة الشكر واجبة على كلّ مسلم تتم بها صلاتك وترضي بها صلاة ربّك وتتعجّب الملائكة منك وأن العبد إذا صلّى وسجد سجدتي الشكر فتح الربّ الحجاب بين الملائكة والعبد» (٢)، وما تلوته عليك يجب أن يكون عن قلب حاضر ليكون على أسلوب الخشوع «روي أنّ الله سبحانه وتعالى قال لموسى: يا موسى أتدري \_ لم \_ أتّخذتك كليماً؟ قال: لا، قال: إنّي فتنت قلوب عبادي، فلم أرفيهم قلباً أخشع لي منك إنّي أراك إن أفرغت من الصلاة عفّرت لي خدّيك» (٢)، وفي رواية أخرى أنّه في مراك إن أفرغت من الصلاة عفّرت لي فقال موسى فقال موسى في: «إلهي لوكانت حاجته بيدي لقضيتها قال: يا موسى إنّه يدعوني وقلبه مع غنمه (٤) إنّ الله لا يقبل دعاء من قلب غافل لاه» (٥)، وقال أمير المومنين علي في: «لاينظر الله إلى أعهالكم بل ولكن ينظر الى قلوبكم» (٢).

١ ـ علل الشرائع، ج ٢، ص ٦٥، مع اختلاف.

٢\_ الوسائل: ج٤. ص٧١٧. الباب الأوّل من أبواب سجدتي الشكر، ح٥.

٣\_ الوسائل: جك، ص٧٥٥. الباب ٣. من أبواب سجدتي الشكر، ح ١٠ «مع اختلاف» في التعبير.

٤ ـ الوسائل: ج٤. ص١٧٧، الباب ٦٧ من أبواب الدعاء، ح٧. «مع اختلاف» في التعبير.

٥ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٢٠١٨، الباب ٢١من أبواب الدعاء، ح ٣. «مُع اختلاف» في التعبير.

٦ ـ البحار: ج ٧٧، ص ٨٨. «وفيه عن النبيُّ عَيْنِاللهُ ».





# اَلْمُجَنُّ الثَّاذِيْ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَتَى بِٱلْأَقِي قَاتِ







### الثاني: في الآيات المتعلَّقة بالأوقات.

وَأَقِمِ الصَّلَوَةَ طَرَ فِي النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ الَيْلِ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّنَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلدَّكِرِينِ (١١)

منها: قوله تعالى في سورة هود: \*وأَقِيم الصلاة \* المكتوبة \*طَرَفي بيان آية هوأقم الصلاة طرفي الصلاة طرفي الصلاة طرفي الصلاة طرفي الطرف النسلة السلام النهار \* أوّله وآخره، وأراد بالصلاة في الطرف الأوّل صلاة الصبح، وفي الطرف الأخكام الأخر الظهر والعصر \*وزُلفاً من اللّيل \* العشاءين، وهذا أحسن الأقوال، وقيل: السنفادة منها الصلاة في الطرف الأوّل الصبح والظهر وفي الطرف الآخر العصر والمغرب، وقيل: الظهر والعصر والمغرب والعشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر وانشد:

واغدونا غدوة سحراً بليل عشاءً بعد ما انتصف النهار (٣) والقراءة المستفيضة «زلفاً» بضمّ الزاء وفتح اللام جمع زُلْفةً ك «رُكَب» جمع «ركبة» وهي الساعة القريبة من آخر النهار، وأصلها القربي من زلف إذا قرب، ومنها المزدلفة لقربها من عرفة قال العجّاج:

طــــى اللّـــيالي زلفـــاً فـــزلفا سهاوة الهلال حـتّى احــقوقفا<sup>(؛)</sup>

۱\_هود ۱۱۱/۱۱.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٠٠٠.

٣\_الصحاح: ج٦، ص٢٤٢٦.

٤ ـ انظر لسان العرب: ج٩. ص١٣٨.

وقرأ ابن محيصن «زُلفاً» بضمّ الزاء وسكون اللام(١١)، وهذا يجوز أنْ يكون مفرداً كبُرد وقفل وأن يكون جمعاً كأسد جمع «زلف»، وقرأ مجاهد «زُلْفي» مثل «قربي»

بيان أية هو زلفاً مسن اللسيل» المستفادة منها

﴿إِنَّ الحسناتِ لِعني الصلوات الخمس، وروى أنَّه عَلَيْ عني بها سيد والأمكيام التسبيح أعنى سبحان الله والحمدلله ولا إله إلّا الله والله أكبر (٣). ويؤيّد هذا القول ما روي عنهم أنَّها تقوم مقام الفاتحة في الركعة الثالثه: من الثلاثيَّة والثالثة والرابعة من الرباعيّة (٤) ﴿ يُذهبن السيّئات ﴾ وظاهر هذه الآية لا يـدلّ عـلى اخـتصاص السيِّئات بالصغائر، «روي أنَّ أبا اليسر التمّار أتنه إمرأة تبتاع منه تمراً فـخدعها بعد أن افتتن بحسنها بأن قال لها ما في البيت من التمر أحسن ممّا في الدكان، فلمّا دخلت البيت ضمّها إليه وقبّلها، فقالت له: اتق الله، فندم على ما كان منه، فأتبى النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل راود إمرأة ولم يبق شيء ممّا يفعل الرجال بالنساء إلّا ركبه غير أنّه لم يجامعها؟ فلم يرد عليه رسـول الله ﷺ شـيئاً وانتظر الوحى حتّى إذا صلّى العصر أتاه جبرئيل الله فقرأ عليه الآية فقال ﷺ أين أبواليسر فقال: ها أنا يا رسول الله فقال: «أصلّيت معنا العصر؟ فقال: نعم يا رسول الله قال: فاذهب فإنّها كفّارة لما عملت، فقال عمر: أهي له خاصّة؟ فقال ﷺ: لا بل للناس كافّة» (٥٠)، ﴿ ذلك ﴾ أي الذي ذكرنا وقيل: إشارة إلى قوله ﴿ فَاسْتَقُم ﴾ (٦) وقيل: إلى القرآن (٧) ﴿ ذِكْرِي ﴾ أي موعظة ﴿ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ أي لمن

۱\_ تفسير الفرطبي: ج ۹، ص ۱۱۰.

۲\_تفسير الفرطبي: ج ۹، ص ۱۹۰

٣\_ التفسير الكبير: ج١٨، ص٥٩.

٤ \_ الوسائل: ج ٤، ص ٧ ٧٨، الباب ٤٢ من أبواب الفراءة في الصلاة.

٥ ـ الكشّاف: ج ٢، ص ٢٩٧.

٦\_هود ١١/٢/١ وقاله في الكشّاف: ج ٢، ص ٢٩٧.

٧\_قاله في أنوار التنزيل: ج ١، ص ٤٨٤.

من شأنه أن يتذكّر ﴿ واصْبِر ﴾ على ما تلقى من الأذى في التبليغ، وقيل: على الصلوات الخمس(١) كقوله \_ تعالى: ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر علما ﴿ ٢١) ﴿ فَإِنَّ الله لا يضيع أجرَ الحسنين ﴾ (٣).

المصنف في

تحقيق: إعلم أنّ المأمور به إمّا مطلق أوموقّت؛ لأنّه إن يعلّق بوقت محدود بحيث لا يكون الإتيان به في غير ذلك الوقت أداء، بل يكون قيضاء كالصلاة خوص الوقت خارج الوقت، أولايكون مشروعاً أصلاً كالصوم في غير النهار، فهوالموقّت، وإن لم يتعلَّق كذلك فهو المطلق كالكفّارات، والنذور المطلقة.

> والموقّت ينقسم إلى موسّع ومضيّق؛ فإنّ المأمور به والوقت إن كانا متساويين فهوالمضيّق كصوم رمضان وإن لم يتساويا، فإن زاد الوقت على المأمور به فهوالموسّع كأوقات الصلاة وأمّاكون الوقت ناقصاً عن المأمور به، فلا يجوز وقوعه إلّا عند من جوّز التكليف بما لا يطاق. أللَّهم إلّا أن يكون الفرض منه القضاء لا ألأداء، كمن وجب عليه الصلاة آخر الوقت والوقت ظر ف للمؤدّى شرطه للأداء؛ إذ الأداء يفوت بفوت الوقت؛ لأنّ الأداء تسليم عين الشابت في الذمّة بالأمر والثابت بالأمر هوالصلاة في الوقت أمّا الصلاة خارج الوقت فتسليم مثل الثابت بالأمر.

> والوقت قد يكون سبباً للوجوب كصوم رمضان، وقـد لا يكـون كـقضاء رمضان، وأمّا بالنسبة إلى الصلاة فمنهم من جعله سبباً لوجوبها لكن قسّم السبب إلى حقيقي وظاهريّ فقال إنّ هاهنا وجوباً، وجوب أداء، ووجود أداء، ولكلّ منها سبب حقيقي وسبب ظاهري، فالوجوب سببه الحقيقي هـوالإيـجاب، وسببه

١\_جوامع الجامع: ج ٢، ص ١٧١.

<sup>187/</sup>Y· ab\_Y

٣\_هد ۱۱۵/۱۱.

الظاهري هوالوقت، ووجوب الأداء سببه الحقيقي تعلّق الطلب بالفعل وسببه الظاهري اللّفظ الدالّ على ذلك ووجود الأداء سببه الحقيقي إقدار الله سبحانه وتعالى وسببه الظاهري استطاعة المكلّف التي هي عبارة عن قدرته المؤثّرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير.

فإن قلت: ما الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء؟

قلت: قيل: في الفرق بينهما وجوه كلّها مدخولة وأقربها ما قيل: إنّ نفس الوجوب هو اشتغال الذمة بفعل أومال، ووجوب الأداء لزوم تفريغ الذمة عمّا اشتغلت به وقال الفاضل التفتازاني: وتحقيقه أنّ للفعل معنى مصدريّاً هوالإيقاع، ومعنى حاصلاً بالمصدر هو الحالة المخصوصة، فلزوم وقوع تلك الحالة هونفس الوجوب ولزوم إيقاعها واخراجها من العدم إلى الوجود هو وجوب الأداء، وكذا في المالي لزوم المال وثبوته في الذمّة وجوب ولزوم تسليمه إلى من له الحق وجوب أداء، فكلّ منها صفة لشيء آخر فافترقا(١٠).

فإذا تمهد هذا فنقول: طرفا النهار وزلف الليل المذكوران في الآية ظرف للمؤدّى الذي هوعبارة عن الهيئة المخصوصة الحاصلة من الأركان الواقعة في الوقت، وشرط للأداء الذي هوعبارة عن إخراجها من العدم إلى الوجود، إذ لا يتحقّق الأداء بدونه مع أنّه غير داخل في مفهوم الأداء ولامؤثّر في وجوده، وليس شرطاً للمؤدّى؛ لأن المختلف باختلاف الوقت إنّما هوصفة الأداء والقضاء لا نفس الهيئة، وسبب ظاهري لوجوبها، فإيقاعها فيه أداء لها وبه تبرأ ذمّة المكلّف بها، ويستحقّ المدح في العاجل، والثّواب في الآجل، ولماكان وقتها موسّعاً، والأمر كان متعلّقاً بإيقاعها فيه ولم يخصّ الأمر الإيقاع بجزء منه دون

١ ـ شرح الشرح: ج ١، ص ٢٤٤.

الآخر وإلّا لم يكن موسّعاً خرج المكلّف عن عهدة التكليف بإيقاعها في أيّ جز من أجزاء الوقت شاء، لكن إيقاعها في أوّل الوقت أفضل لقوله عَن الله الوقت الوقت رضوان الله»(۱).

علماء الفريقين في

وهذا بيان لوقت الفضيلة لالوقت الوجوب، فلوأخِّرها المكلِّف بها لظرٌّ. البقاء لم يأثم وإن أدركه الموت، لكن المرتضى ﴿ أُوجِبِ العزم مع التأخير ، فرقاً خصوص الوقت بينه وبين الندب لما بينهما من الاشتراك في جواز الترك(٢).

> وأُجِيبِ بأنَّ الفرق حاصل؛ لأنَّ المندوبِ يجوز تركه لا إلى بدل بـخلاف الواجب الموسّع.

> وقال العلّامة طاب ثراه: إعلم أنّ هذا الواجب في الحقيقه يرجع إلى الواجب المخيّر، وكأنّ الشارع قال له: إفعل إمّا في أوّل الوقت أووسطه أو آخره (٢)، وبهذا يندفع ما أوجبه علم الهدى، وذهب القاضي أبوبكر إلى ما ارتضاه المرتضى وعلَّله بأنَّه لوتركه في أوَّل الوقت بلا عزم لكان تاركاً للواجب في وقته بغير بدل وهوغير جائز، وردّ هذا القول بأنّ العزم لوكان صالحاً للبدليّة لتأدّي الواجب به، سقط عنه؛ إذ البدل هوما يقوم مقام المبدل منه.

> وأيضاً قد يقال عليه أنّ جواز الترك في الجزء الأوّل لوكان مشروطاً بالعزم وكان العزم بدلاً منه لكان الترك في جميع الأجزاء كذلك، وكلُّ ترك يجب معه عزم حينئذٍ، فيلزم تعدُّد العزم الذي هوبدل الواجب، فيلزم تعدُّد البدل واتحاد المبدل وهوغير جائز.

وربّما يجاب عنه بأنّه أراد بالعزم الذي هوشرط جواز الترك، العـزم الذي

۱\_الففيه: ج ۱، ص ۱٤٠، ح ۲۵۱.

٢\_ الذريعة: ج ١، ص ١٤٥ـ١٤٧.

٣\_مبادي الوصول: ص ١٠٤.

يكون مع الفعل في آخر الوقت، وذهب بعض من أصحاب الشافعي إلى أنّ الوجوب يختصّ بأوّل الوقت وفي آخر الوقت قضاء مستدلّين بقوله و آخره عفوه» (١٠)، والعفو إنّما يكون عند التقصير. وأجيب عنه أنّ العفوقد يكون عن ترك الأولى كما في قوله تعالى خطاباً لرسوله: ﴿عفالله عنك لِم أذنت لهم ﴿ (٢).

ومن أصحاب أبي حنيفة إلى أنّ الواجب الموسّع يختصّ بآخر الوقت، وفي أوّله تعجيل مجزٍ قياساً على الزكاة عندهم (٢) والكرخي من أصحابه يفصّل فيقول: الواجب يختصّ بآخر الوقت، لكن لوفعل في أوّل الوقت وكان الفاعل في آخر الوقت باقياً على صفة التكليف يكون المفعول أوّلاً وقع واجباً وإن لم يكن باقياً عليها بأن حاض أوجنّ يكون مافعله ندباً (٤). وأنت خبير بما في هذه الأقوال من الضعف.

ونقل الشهيد عن الشيخ المفيد وابن أبي عقيل أنّ وجوب الصلاة مضيّق، وأنّه لوأخّره وأتى به عفي عنه (٥)، وهذا أقرب ممّا نقلناه عن بعض الشافعيّة؛ واستدلّا بما استدل به، وقد عرفت الجواب.

#### فروع:

بــــيان أوقـــات الفرائض الخمس

الأوّل: لكلّ صلاة ما عدا صلاة الصبح وقتان مختصّ ومشترك فالوقت المختص للظهر من أوّل الزوال بقدر أدائها ثم يصير مشتركاً بين الظهرين إلى أن يبقى للغروب مقدار أربع ركعات، فيختصّ بالعصر، والوقت المختصّ للمغرب

١ ـ من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٤٠، ح ٦٥١.

٢\_ التوبة ٩/٣٤.

٣\_ المغنى لابن قدامه: ج ١، ص ٣٧٣. المجموع، ج ٣. ص ٤٧.

٤ ـ الجواهر المضيئة: ج ١، ص ١٣٣٦ مراة الجنان: ج ٢، ص ٣٣٣.

٥ ـ البيان: ١١١.

من الغروب بمقدار أدائها، ثمّ يصير مشتركاً بين العشاءين إلى أن يبقى للانتصاف مقدار أداء العشاء فيختصّ بالعشاء الآخرة، ووقت الصبح من طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق إلى أن تظهر الحمرة المشرقيّة وقال الشهيد الله الله علوع الشمس (١٠). ويؤيّد هذا القول مارواه الأصبغ بن نباته قال: قال أمير المؤمنين الله: «من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامّة» (٢)، وما رواه زرارة عن أبي جعفر الله قال: «صلاة الفجر إلى طلوع الشمس» (٣).

هـــل للــمغرب وقتان؟

فإن قلت: للمغرب وقتان فما تصنع بـما رواه أديـم بـن الحـر عـن أبـي عبدالله في أنّه قال: «سمعت أبا عبدالله يقول: إنّ جـبرئيل أمـر رسـول الله في الصلوات كلّها، فجعل لكلّ صلاة وقـتين إلّا المغرب، فـإنّه جـعل لهـا وقـتاً واحداً» (٤)، وبما رواه زيد الشحّام قال: سألت أبا عبدالله في عن وقت المـغرب فقال: «إنّ جبرئيل أتى النبي في فجعل لكلّ صلاة وقتين، إلّا صلاة المغرب، فإنّ وقتها وجوها» (٥).

قلت: هذان الخبران معارضان بما رواه عبدالله بن سنان ومعاوية بن عمّار أوابن وهب<sup>(٦)</sup> عنه ﴿ أَنّه قال: «لكل صلاة وقـتان وأوّل الوقت أفـضل» (٧) فيجب علينا بأن نأوّل الحديثين بما يفهم منه الجمع بين الأحاديث لئلّا يدخل في سلك من كذّب الأحاديث الصحيحة، فنقول أراد ﴿ بقوله: «أنّ لها وقتاً واحداً» الحثّ على إيقاعها في أوّل الوقت، فإنّ للشارع فضل اهتمام بذلك كما يفهم من

۱\_الدروس: ج ۱، ص ۱٤٠.

٢\_ الوسائل: ج ٣٠ ص ٥٨ ١، الباب ٣٠ من أبواب المواقبت، ح ٢.

٣\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٢ ١. الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، ح ٦. مع اختلاف.

٤\_ الوسائل: - ٣. ص ١٣٨، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، - ١١.

٥ \_ الوسائل: ج ٣. ص ١٣٦، الباب ١٨ مِن أبواب المواقبت، ح ١٠.

٦ ـ الوسائل: ج ٢، ص ٨٩، الباب ٢من أبواب المواقيت، ح١٦.

٧\_ الاستبصار: ج ١، ص ٢٤٥ ذ ح ٨٧٣.

أحاديث أخر ذكرناها في محال أخرى.

ويؤيّد ما قلناه ما قاله الشيخ في الاستبصار: لاتنافي بين هذين الخبرين الأوّلين؛ لأنّ الوجه في الجمع بينهما أنّ وقت المغرب مضيّق ليس بين أوّله وآخره من السعة مثل ما بين أوّل الوقت وآخره في سائر الصلوات (١). ومعنى هذا الكلام أنّ وقت الأفضليّة في سائر الصلوات أوسع منه في صلاة المغرب.

ويؤيّد ما قلناه من أنّها مساوية لذوات الوقتين في التعدّد ما رواه عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلّا أنّ هذه قبل هذه»(۲).

استحباب الشروع الشَّاني: يستحب التعجيل إلَّا في العصر والعشاء، فإنَّه يستحب تأخير العصر فى الصلاة أوّل إلى أن يصير ظلَّ كلِّ شيء مثله، وتأخير العشاء إلى أن تذهب الحمرة المغربيّة، الوقَّت إلَّا فــــــى والعشاءين ليلة المزدلفة إليها إلى ربع الليل، والمستحاضة الظهر والمغرب للجمع (٣) والمتنفّل (٤) بقدر نافلة الظهرين.

الثالث: لولم ييق من الوقت إلّا مقدار الطهارة وركعة قال العـلّامة: صـلّى متدار الطهارة واجباً مؤدّياً الجميع على رأى (٥) أشار بذلك إلى الخلاف بين الشيخ والسيّد، فإنّ الشيخ ذهب إلى أنه مؤيد لقوله على: «من أدرك من الوقت مقدار ركعة فقد أدرك تلك الصلاة»(٦)، والسيّد ذهب إلى أنّهاء قضاء؛ لأنّ الجزء الأعظم وقع

حكم من لم ييق له مــــن الوقت الّا

وركعة

العصر والعشاء

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٤٥ ذ ح ٨٧٣

٢\_ الوسائل: ج ٣٠ ص ٩٥ الباب ٤ من أبواب المواقبت، ح ٢١.

٣\_حاشية في: «ب» «أي ويستحب تأخير الظهر وتجمع بينه وبين العشاء».

<sup>\$</sup> \_حاشية في: «ب» «أي ويستحب تأخير المنتفل الظهر بمفدار اداءه نافله الظهر والعصر بمقدار أداء نافلة

٥ \_ الفواعد: ج ١، ص ٢٤٨.

٦\_ الخلاف: ج ١، ص ٢٦٨، مسأله ١١.

خارج الوقت فيحمل الباقي عليه (١)، وقال السيّد عميد الدين الله ومنهم من قال يكون قاضياً (٢) لبعضها (٢).

أَقِمِ الصَّلَوَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْءَ انَ الْفَخِرِ إِنَّ قُرْءَ انَ الْفَجْرِيَّاكِ مَشْهُودًا (<sup>٤)</sup>

ومنها: قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصلاة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ أي صلّ ودم على في معنى دلوك تكرارها بعد دلوك الشمس، وذلك كقولهم لخمس خلون وعشر خلت بعد خمس وعشر. وقداختلف في معنى الدلوك، وترتّب عليه الخلاف في وقته، قد ذهب بعض إلى أنّه من: «دلكت الشمس» إذا غابت، وبعض من: «دلكّت» إذا زالت، واشتقاقه حينئذٍ من الدلك؛ لأنّ الإنسان يدلّك عينيه في ذلك الوقت عند النظر إليها، وقيل: أريد بالدلوك الوقت الذي هوبعد الزوال وهوالأظهر لشمول الآية حينئذٍ الأوقات الخمسة ولموافقة الحديث، وهوقوله على الناسبة اللغويّة. «أتاني جبرئيل لدلوك الشمس فصلّى في الظهر» (٥)، ولرعاية المناسبة اللغويّة.

﴿ إلى غَسَق اللّيل ﴾ أي إلى ظلمة ﴿ وقُرْ آنَ الفَجْر ﴾ عطف على الصلاة، أي معنى قرآن الفجر وأقم قرآن الفجر وأديد به صلاة الفجر بقرينة العطف؛ لأنّه لا يقال أقم القرآن، فقد ذكر الجزء الأعظم الذي هو الركن، وأريد الكلّ وعبّر عنها بالقرآن إشارة إلى استحباب تطويل القراءة فيها، فكأنّ جميعها قرآن ﴿ إِنَّ قرآنَ الفجر كَانَ

١ ـ نقله عنه في المختلف، ج ٢، ص ٥٤.

٢ـ حاشية في: «ب» «أي قاضياً كما وقع خارج الوقت فورياً كما وقع فيه، وسوى الأداء ممّا سيوقعة في الوقت والفضاء لما يوقعه خارجه».

٣\_كنز الفوائد: ج ١، ص ٩٢.

٤ ـ الإسراء ٧٨/٨٧.

٥ ـ تفسير الطبرى: ج ٨، ص ١٢٥، ح ٢٢٥٨١.

مَشهُوداً \* تعليل لما استفيد من استحباب تطويل القراءة فيها، والمراد بكونه مشهوداً أنّ ملائكة الليل والنهار تشهده، فإنّه وقت صعود ملائكة الليل ونزول ملائكة النهار، وآخر ديوان ملائكة الليل، ملائكة النهار، وآخر ديوان ملائكة الليل، ويجوز أن يراد بكونه مشهوداً أنّه مشهود لجماعة المصلّين لغلبتهم في ذلك الوقت عادة، أولكونه مشهوداً لقلب القارىء، فإنّ بال القارىء في ذلك الوقت أفرغ من اشغال الدنيا من الأوقات الخمسة.

ما أفاده السصنّف في معنى التهجّد

\*ومِن اللّيلِ فتهجّد به نافلة لك \*(۱) «من» بمعنى «في» و «التهجّد» بمعنى ترك الهجود، وهو النوم كالتأثم والتجرح بمعنى ترك الإثم والجرح، والضمير في «به» راجع إلى القرآن والجار والمجرور حينئذ في محل النصب على الحال من الضمير في «تهجّد»، و «نافلة» حال ثانية والعامل فيها الحال الأوّل، والتقدير: تهجّد في الليل مقروناً بالقرآن حال كون تلك الصلاة في ذلك الوقت زائدة على الصلاة الخمس، زيادة لزيادة فضلك مخصوصة بك، ويجوز أن يكون «من» على معناها أي: خذ بعضاً من اللّيل لتهجّدك.

فإن قلت: كيف يجوز أن يرجع الضمير في «به» إلى القرآن، وقد جـعلته مجازاً عن صلاة الفجر وصلاة الفجر يستحيل أن يتهجّد بها؟

قلت: سؤالك هذا في غاية الإحكام، ولامخلص منه إلا أن نعدل عن هذا القول ونقول: الضمير في «به» عائد إلى الليل فتهجّد ببعضه، فانه كما يتهجّد بالقرآن في الصلاة يتهجّد بالليل لوقوع الصلاة فيه أللهم إلا أن يحمل الكلام، في «قرآن الفجر» على عموم المجاز، فيراد بمرجع الضمير من لفظ القرآن المقرو من القرآن في صلاة الفجر، فإنّه يمكن أن يكرّر ويردّ فيقع التهجّد على أنّه قد

١\_ الاسراء ٧٩/١٧.

يستعمل مجازاً في معنى الصلاة كما حمل المحقّق الجرجاني الله عبارة المفتاح في قوله: فليستغن عن تعليمها؛ وإلاكان تعليمها موقوفاً عليه (١١).

فإن قلت: ما معنى عموم المجاز؟

قلت: هوأن يكون للفظ معنى أعم من معناه المجازي والحقيقي، أي يكون كلّ من معناه المجازي والحقيقي، أي يكون كلّ من معناه المجازي والحقيقي فرداً من ذلك المعنى الأعم، كالقرآن المضاف إلى الفجر، فإنّ له فردين أحدهما المقرووالثاني الصلاة، فيجوز استعماله في كلّ منهما، ولايلزم منه اجتماع الحقيقة والمجاز فتدبّر، ويجوز أنْ يـقال: «إنّ قـران الفجر» مجاز عن صلاته، والضمير في «به» راجع إلى المضاف لا من حيث كونه مضافاً فلا محذور.

بيان معنى السقام المحمود في الآية

\*عَسَى أَن يَبعثك رَبُّك مَقاماً محمُوداً ﴾ أي فتهجّد راجياً للبعث، أوجعل ربّك التهجّد زيادة لك على ما فرضه على أمّتك ليبعثك مقاماً محموداً، والتنكير لتعظيم شأن ذلك المقام، فإنّه مقام ليس يصل إليه أحد من الأوّلين والآخرين، ووصفه بالحمد؛ لأنّه يحمده كلّ من رآه فيه؛ لأنّه من المعلوم أنّه لن يصل إلى ذلك المقام إلا بعد أن صلى (٢) نفسه بأوصاف يستحق أن يحمده بها كلّ أحد، وهو التخلّق بأخلاق الله، وإلى هذا أشارة بقوله: «لي مع الله وقت لن يسعني فيه ني مرسل و لاملك مقرّب» (٣)، فيكون وصفاً للمقام لوصف صاحبه.

وقيل: لأنّه المقام الذي يحمده القائم فيه وكلّ من راه (٤)، ويجوز أن يـقال أنّه المقام الذي يستحق من يقصد به جميع المحامد نقيرها وقطميرها؛ لأنّـه لم

١ ـ لا يوجدكتابه.

۲\_و: «جلي».

٣\_البحار: ج ٨٢ ص ٢٤٣، ح ١.

٤\_الكشَّافَ: ج ٢، ص ٢٦٤. أُ

يترك كرامة من الكرامات لم يحتوعليها، وهوحينئذ مطلق في كل ما يجب الحمد من أنواع الكرامات، فعلى الأوّل والثالث من قبيل «يوم مشهود» و«يوم شهدناه»، أي مقام محمود فيه، ومثله لواء الحمد؛ لأنّ الناس يحمدون النبيّ وَهُ تحته، وعلى الثاني يكون الوصف حقيقة للمقام كقولك: منزل نزه ودار طيّبة ومجلس رحب.

وقيل: المراد به مقام الشفاعة، عن ابن عبّاس في: مقاماً يحمدك فيه الأوّلون والآخرون، وتتشرّف فيه على جميع الخلائق تسأل فتعطى، وتشفع وتشفّع (١١)، وعن أبي هريرة: هوالمقام الذي أشفع فيه لأمّتي (١١)، وعن حذيفة يجمع الناس في صعيد واحد فلايتكلّم فيه نفس فأوّل مدعوفيه محمّد في في في في في والشر ليس إليك، والمهدي من هديت، وعبدك بين في يديك وبك وإليك، لا ملجأ ومنجأ منك إلّا إليك، تباركت وتعاليت سبحانك ربّ البيت الحرام، قال: فهذا قوله ﴿عسى أن يبعثك ربّك مقاماً محمودا ﴿١٠).

و «مقاماً» منصوب على الظرف أي يبعثك في مقام محمود، أوعلى المصدر على تضمين «يبعثك» معنى يعمك، أوعلى الحال أي يبعثك ذا مقام محمود.

تحقيق: قد علمت ممّا تقدّم أنّ وقت الصلاة ظرف للمؤدّى وشرط للأداء وسبب ظاهري للوجوب، وقد استدلّ على سببيّته للوجوب بوجوه خمسة كـلّ منها يفيد الظنّ لا القطع، لكن قد يدّعى إفادة القطعيّة بالنسبة إلى المجموع:

۱\_الکشّاف: ج ۲، ص ۶۹۲.

٢\_ الكشّاف: ج ٢، ص ٦٢ ٤.

٣\_ الكشّاف: بم ٢، ص ٦٣ ٤.

## أَقِمِ الصَّلَوَة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْءَ انَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَ انَ الْفَجْرِكَاكِ مَشْهُودًا (١)

منها: قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ إمّا إذا كان اللام للعلّية فالأمر ظاهر، وإمّا إذا كان للتوقيت، أوبمعنى «في»، فقد يقال: بأنّ الوقت ظرف للمؤدّى، وشرط للأداء وسبب للوجوب كما عرفت.

ومنها: إضافة الصلاة إليه كقوله تعالى: ﴿وقرآن الفجر ﴾ على تقدير كون القرآن بمعنى الصلاة على ما قررّناه؛ إذ الاضافة تفيد الاختصاص، ومطلقها ينصرف إلى الاختصاص الكامل والاختصاص الكامل في مثل قولنا صلاة الفجر إنّما هوبالسببيّة والاضافة، فأدنى ملابسة مجاز، فالإضافة تفيد ظنيّة السببيّة.

ومنها: تغيّرها بتغيّره صحّة وكراهة وفساداً.

ومنها: تجدّد الوجوب بتجدّد الوقت.

ومنها: بطلان تقديم الصلاة على الوقت.

إذا تمهد ذلك فنقول: لاخفاء في أنّ الظرف هومطلق الوقت؛ لوقوع الصلاة أداءً في أي جزء من أجزاء الوقت أوقعها، وأنّ الشرط إنّما هو الجزء الأوّل منه؛ لوجوب تقدّم الشرط على المشروط، فلوكان الجزء الثاني شرطاً للأداء وأدّيت في الجزء الأوّل، لتقدّم المشروط على الشرط، وهوغير جائز.

لا يقال: إنّ الأداء إنّما يفوت إذا لم يوقعها في جزء من أجزاء الوقت أخيراً كان أولا، فيكون وجودكلّ جزء من الوقت شرطاً لأداء الصلاة فيه؛ لامتناع أدائها فيه بدونه، لا الجزء ألأوّل.

لأنَّا نقول: لوكان الأمر كذلك، لكان إيقاعها في الجزء المتأخِّر قـضاءً لا

١ ـ الإسراء ١٧٨/١٧.

خلاصة ما أفاده

المصنف في معنى

أداءً وليس الأمر كذلك.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الجزء الأخير شرطاً للأداء، إذ يـفوت الإيقاع فيه بتحقّق القضاء.

قلت: قد علمت فساده بلزوم تقدّم المشروط على الشرط مع امتناعه، فإنّ السبب هوالجزء الذي يتّصل به الأداء ويليه الشروع فيه؛ لأنّ السبب إمّا أن يكون كلّ الوقت، أوبعضه لا جائز أن يكون الكلّ، وإلّا لزم تقدّم المسبّب على السبب أووجوب الأداء بعد وقته وكلاهما باطل، أمّا لزوم أحد الأمرين فلأنّ الصلاة إن وجبت بعد الوقت فهو الأمر الثاني، وإن وجبت في الوقت لزم الأمر الأوّل ضرورة أنّ الكلّ لايوجد إلّا بوجود جميع أجزائه، فلزم أن يكون بعضه، وذلك البعض لا يجوز أن يكون الجزء الأوّل على التعيّن، وإلّا لما وجبت على من صار أهلل للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعها واللازم باطل إجماعاً، ولا الجزء الأخير على التعيين، وإلّا لما صحّ الأداء في أوّل الوقت، بل لما صحّ في الجزء المتقدّم على الأخير أصلًا؛ لامتناع التقدّم على السبب، فتعيّن أن يكون الجزء الذي اتّصل على الأداء لا ما قبله ولا ما بعده وإلّا لزم أحد الأمرين.

والحاصل: أنّ بين ظرفيّة كلّ الوقت وسببيّته منافاة لا قعضاء الظرفيّة الاحاطة والسببيّة التقدّم، وإذا لم يتقدّم وجوب الأداء على نفس الوجوب امتنع أن يقال: أنّ الوقت سبب لوجوب الأداء لا لنفس الوجوب، فيمتنع أن يتقدّم أداء الصلاة على نفس الوجوب.

تنبيه: قد تبيّن لك أنّ الدلوك قد يراد به زوال الشمس وقد يراد غروبها، والصلاة تشتمل الفرض والنفل والأمر المقدّر المشترك بين الوجوب والنفل، واللّام قد يكون للاختصاص وقد يكون للعلّية، ويجوز أن يكون بمعنى «في»، أوبمعنى «من» فإنّ حروف الجر قد يستعمل بعضها في موضع الآخر و«إلى» قد

يكون للإنتهاء وقد تكون بمعنى «مع»، فعلى كون الدلوك بمعنى الزوال، فلا يبعد أن يقال: إنّ الآية مشتملة على بيان الأوقات الخمسة، وإن كان بمعنى الغروب خرج عنه الظهران.

وإذا حملت الصلاة والأمر على ما ذكر لا يبعد ادّعاء دخول بيان أوقـات النوافل في الآية أيضاً.

بيان ذلك أنّه كما أنّ الصلاة لفظ مجمل يحتاج إلى البيان كذلك الدلوك المغيّا بغسق الليل، أومع غسق الليل مجمل يحتاج إلى البيان، فإنّه ليس المراد بإقامة الصلاة لأجل الزوال أوفي وقته أومن وقته إلى غسق الليل، أومع غسق الليل إقامتها في جميع أجزاء تينك الوقتين، بل في بعضها على سبيل البدل فعيّن الشارع صلوات الرحمن عليه بعض أجزاء وقت الدلوك المغيّا بالغسق لصلاة الظهر ونوافلها، وبعضاً منه لصلاة العصر ونوافلها، وبعضاً من أجزاء غسق اللّـيل. لصلاة المغرب ونوافلها، وبعضاً منه لصلاة العشاء الآخرة ونوافلها، وجعل بعضاً من تلك الأجزاء مختصّاً ببعض منها، وبعضاً مشتركاً بين كلّ صلاة وأختها بالقول والفعل بياناً لما أجمل في الآية، وجعل لكلِّ منها وقت فضيلة ووقت إجزاء رفعاً للحرج، كما رواه الحسن بن محمد بن سماعه، عن عبدالله بن جبلة، عن ذريح، عن أبي عبدالله الله الله قال: «أتى جبرئيل الله الني تي فأعلمه مواقيت الصلاة فقال: صلِّ الفجر حين ينشق الفجر، وصلِّ الأولى إذا زالت الشمس، وصلُّ العصر بعدها، وصلِّ المغرب إذا سقط القرص، وصلِّ العَتمه: إذا غاب الشفق، ثمَّ أتاه جبرئيل ﴿ من الغد فقال: أسفر بالفجر فأسفر، ثمّ أخّر الظهر إلى حين كان الوقت الذي صلَّى فيه العصر، وصلِّ العصر بعيدها، وصلِّ المغرب قبل سقوط الشفق، وصلِّ العَتمة حين ذهب ثلث الليل، ثمَّ قال: ما بين هذين الوقتين وقت، وأوّل الوقت أفضله» (١) ثمّ قال: «قال رسول الله ﷺ: لو لا إنّي أكره أن أشقّ على أمّتي لأخّرتها إلى نصف الليل» (١) فكان قول جبرئيل ﴿ بياناً لما أجمل بالنسبة إليه ﷺ، وقوله وفعله ﷺ بياناً بالنسبة إلينا.

فأمّا مايدلٌ على بيان وقت نافلة الظهر فما رواه عيسى ابن أبي منصور عن أبي عبدالله في قال: قال لي: «إذا زالت الشمس فصلّيت سبحتك فقد دخل وقت الظهر» (٢)، وفي رواية: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة» (٤) إلّا أنّه يستحبّ أن يبدأ بالسبحة أوّلاً (٥) إلى أن يصير الفيء على قدمين، فإذا صار كذلك فقد فات وقت النافلة، ويضيق وقت الفريضة.

وأمّا مايدلَ على بيان وقت نافلة الظهرين مارواه زرارة قال: قـلت لأبـي عبدالله ﴿ أصوم فلا أقيل حتّى تزول الشمس، فإذا زالت الشمس صلّيت نوافلي، ثمّ صلّيت الطهر، ثمّ صلّيت نوافلي، ثمّ صلّيت العصر، ثمّ نـمت، وذلك قـبل أن يصلّي الناس، فقال: «يا زرارة، إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت، ولكنّي أكره أن تتّخذه وقتاً داعًاً» (١٠).

فإن قلت: إذا كانت «إلى» في الآية بمعنى «مع» كما في قوله تعالى: 

﴿ وَلاَتَأْكُلُوا أَمُواهُم إلى أَمُوالُكُم ﴾ (٧) فدخول غسق الليل في حكم الظرفيّة، 
أوفي حكم العليّة على ما يستفاد من اللام في دلوك الشمس ظاهر. وأمّا حملها 
على معناها الحقيقي أعنى انتهاء الغاية فما وجه دخوله؟

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ١١٦. الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ح ٨.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥ ١٣ الباب ١٧ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

٣\_ الوسائل: ج ٣، ص ٩٧، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٨٠

٤\_ الوسائل: ج ٣. ص ٩٩. الباب ٥ من أبواب المواقبت، ح ١٤. وفيه: «وقتها».

۵ ـ ب: «أولى». ت السادا

٦ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٩٨، باب ٥ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

٧\_ النساء ٢/٤.

قلت: هو بالنظر إلى الدليل الخارجي لا إلى وضع «إلى»،فإن «إلى» موضوعة لانتهاء الغاية، ولا دلالة لها على خروج ما بعدها عن حكم ما قبلها، ولا على دخوله فيدخل غسق الليل تحت حكم الدلوك أعني الظرفيّة أو العلّية جكم دخول المرافق تحت حكم «الأيدي» في حكم الغسل.

فإن قلت: دخول الغاية تحت المغيّا مشروط بتناول ما قبل «إلى» لما بعدها جكج تناول الأيدي للمرافق جعج أمّا إذا لم يتناوله كقوله \_ تعالى: ﴿ ثُمّ أُمَّوا الصيام إلى الليل ﴾ (١)، فالغاية خارجة عن حكم المغيّا، ومانحن فيه من قبيل: ﴿ أُمَّدُوا الصيام إلى الليل ﴾ ، لامن قبيل ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ (١).

قلت: هذا إنّما يراد على مذهب من جعل الدخول والخروج مسنداً إلى «إلى»، وأمّا من جعله مسنداً إلى أمر خارج عن وضعها قال: إنّها لاتفيد إلّا انتهاء الغاية ولا دلالة لها على الدخول ولا الخروج، فإنّه لا يشترط في الدخول ما اشترط.

بيان ما أفاده صدر الشريعة في معنى «إلى اللسيل» ورد التفتازانى عليه ونقل صدر الشريعة عن النحويين في «إلى» أربعة مذاهب: أحدها: دخول حكم الغاية تحت حكم المغيّا إلّا مجازاً. وثانها: عكسه.

وثالثها: الاشتراك، أي: دخول الغاية تحت حكم المغيّا حقيقة، وعدم الدخول أيضاً حقيقة.

ورابعها: الدخول إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه إن لم يكن (٣). وقال العلامة التفتازاني الله في وفيه نظر من وجوه: الأوّل: أنّه نقل المذاهب

١\_ البفرة ٢/١٨٧.

٢\_ المائدة ٥/٦.

٣-لا يوجدكتابه لدينا.

الضعيفة وترك ما هوالمختار، وهوأنها لا تدلّ على الدخول ولا على عدمه، بل كلّ منها يدور مع الدليل، ولهذا يدخل في مثل قرأت الكتاب من أوّله إلى آخره، بخلاف قولنا قرأته إلى باب القياس مع أنّ الغاية من جنس المغيّا(١).

فإن قلت: ﴿ و قرآن الفجر ﴾ معطوف على الصلاة، فيكون التقدير: أقم قرآن الفجر أي صلاة الفجر، فلا يكون في الآية دلالة على وقتها، فكيف تكون الآية متناولة لبيان الأوقات الخمسة؟

قلت: إضافة الصلاة إلى الفجر إضافة الشيئ إلى وقته، كصلاة الجمعة، وصلاة العيد، وصلاة الكسوف، وما أشبه ذلك وهي كما عرفت تصدق على الفرض والنافلة.

#### فروع:

في أعداد النوافل

الأوّل: صلاة الفرض كما أنّها تنقسم إلى نهاريّة وليليّة، كذلك النافلة تنقسم إلى بهاريّة وليليّة، كذلك النافلة تنقسم إلى بهاريّة وليليّة، كذلك النافلة تنقسم اليهما، أمّا نافلة الليل، فأربع بعد المغرب، وركعتان من جلوس تعدّان بركعة بعد العشاء الآخرة، وثمان صلاة التهجّد وركعتان الشفع وركعة الوتر، لما رواه حنّان قال: سأل عمرو بن حريث أبا عبدالله في وأنا جالس فقال له: أخبرني جعلت فداك عن صلاة رسول الله فقال: «كان النبيّ فقال في يصلي ثماني ركعات عند الزوال وأربعاً الأولى، وثماني بعدها، وأربعاً العصر، وثلاثاً المغرب، وأربعاً بعد المغرب، والعشاء الآخرة وركعتين بعدها تعدّان بركعة وثماني صلاة الليل وثلاثاً المغرب، والوتر وركعتي الفجر، فيكون المجموع إحدى وخمسين» (٢).

۱\_لم نعثر عليه.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٣٣. الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض ونوافلها، ح ٦.

ويؤيّد ما روى يونس بن عبدالرحمن قال: حدثني إسماعيل بـن سعد الأشعري القمّى قال: قلت للرضا الله : كم الصلاة من ركعة قال: «إحدى وخمسون ركعة»(١)، وما رواه فضيل بن يساروالفضل بن عبد الملك وبكير قالوا: سمعنا أبا عبدالله ﴿ يقول: «كان رسول الله ﷺ يصلّي من التطوع مثلي الفرض ويصوم من التطوع مثلي الفرض»(٢)، ولا تنافي بين هذه الأخبار وما ورد في غيرها من أنَّها ستَّة وأربعون<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ الستّة والأربعين وقتاً جواباً للسؤال عن الأفــضل ولا يمتنع أن يكون بعض الأحد والخمسين أفضل من بعض.

أفـــضليّة إيـــقاع النوافل في أوقاتها

الثاني: الأفضل في النوافل أن توقع في أوقاتها، فتصلَّى ثمان الظهر قبل الزوال ولا بأس بصلاتها بعده بحيث لا يخرج الفرض عن وقت الأفضليّة، وثمان العصر بعيد الزوال إذا صلّى أربع الظهر، وأربع المغرب بعد ثـ لاثة قـبل غـيبوبة الحمرة المغربيّة، والوتيرة بعد أربع العشاء الآخرة، وثماني التهجّد، وثلاث الشفع و الوتر بعد انتصاف الليل. وكلَّما قربت من الفجر كان أفضل.

أفضل من تقديمها

الثالث: قضاء صلاة التهجّد أفضل من تقديمها على النصف الأخير مع التعارض، لما رواه محمّد بن مسلم قال: سألته عن الرجل لا يستيقظ فــي آخــر على وقتها الليل حتّى تمضى العشرة والخمسة عشر، فيصلّى أوّل الليل أحبّ إليك أم يقضى؟ قال: «لا، بل يقضى أحبّ إلى إنّى أكره أن يتّخذ ذلك خلقاً»(٤).

و كان زرارة يقول: كيف يقضي صلاة لم يدخل وقتها، إنِّما وقتها بعد نصف اللِّيل. نعم يجوز ذلك لمن لايتمكَّن من القضاء في النهار وللمسافر، يـدلُّ عـلى

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٣٤. الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض ونوافلها. ح ١١.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٣٢. الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض ونوافلها، ح ٤.

٣\_ الوسائل: ج ٣. ص ٤٣. الباب ١٤ من أبواب اعداد الفرائض ونوافلها. ح ٤.

٤ ـ الوسائل: ج ٣. ص ١٨٦، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ٧.

ذلك ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عن قال: قلت له: فإنّ من نسائنا أبكاراً الجارية تحبّ الخير وأهله وتحرص على الصلاة فيغلبها النوم حتى ربّما قضت وربّما ضعفت عن قضائه وهي تقوى عليه أوّل الليل، فرخّص لهن في الصلاة أوّل الليل إذا ضعفن وضيقن القضاء (١).

و ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبدالله ﴿ عن صلاة الليل والوتر في أوّل الليل في السفر إذا تخوّفت البرد أو كانت علّة؟ فقال: «لا بأس، أنا أفعل ذلك إذا تخوّفت» (٢).

وأمّا ما رواه يعقوب البرّاز قال: قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلّي أربع ركعات فأخاف أن ينفجر الفجر أبدأ بالوتر وأتمّ الركعات؟ فقال: «لا، بل أوتسر وأخّر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار»(٤) محمول على الفضل؛ لأنّ الفضل أن تصلّى الفريضة أجمعها أو تقضيها.

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ١٨٥، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت، ح ٢\_١.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ١٨٢، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٨.

٣\_ الوسائل: ج ٣، ص ١٨٩، الباب ٤٧ من أبواب المواقيت، ح ١٠

٤ ـ الوسائل: جَ ٣. ص ١٨٨، الباب ٤٧ من أبواب المواقيت، حَ ٢.

## فأضبز عَلَىٰ مَا يَقُولُو ﴾ وَسَبَح بَعَدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْس وَقَبَلَ غُرُ وِيَهَا وَمِّنْ ءَانَآيِ أَلَيْلِ فَسَخِعَ وَأَظْرَافَ النَّهَارِلَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ١١٠

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَاصْبِر عَلَى مَا يَــُقُولُونَ ﴾ من التـقول والافــتراء، ولا تجزع من أذاهم ﴿وَ سَبِّح بِحَمْدِ رَبِّك﴾ أي وصلّ مسبّحاً بحمد ربُّك، ﴿قَبْلَ طُلُوع الشَّمْسِ ﴾ أي بعد طلوع الفجر، وقبل طلوع الشمس، وهي صلاة الصبح ﴿وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ أي بعد زوال الشمس وقبل غروبها، وهي صلاة الظهر والعصر ﴿ وَمِن آناءى اللَّيْل فَسَبِّح ﴾ جمع «إني» بالكسر والقصر، أو «آن» بالفتح والمدّ، بيان معنِّي أناء

اللبيل وأطراف

و«من» بمعنى «في» أي وفي آناء الليل فسبّح، وقصد بها صلاة المغرب والعشاء، النهارُ و يجوز أن يقصد بها جميع صلاة الليل من فرائضها ونوافلها

﴿ وَ أَطْرَافَ النهار ﴾ يجوز أن يراد بأطراف النهار ساعاته وأجزائه، فإنّ كلُّ جزء منه طرف لما قبله وبعده، ويراد بالتسبيح في أطراف النهار مجموع الصلاة من فرائضها وسننها فيكون قوله ﴿و أَطْرَافُ النَّهَارِ ﴾ تعميماً بعد التخصيص، ولايحتاج حينئذٍ إلى بيان نكتة وضع الجمع موضع المثني.

وقيل: أنّ المراد بـ «أطراف النهار» أوّله و آخره (٢)، وإنّما جـمع لأنّ المراد من النهار جنسه، وقصد بر «أطراف» النهار وقت صلاة الغداة والمغرب كرر ذكرهما لزيادة الاهتمام بشأنهما لاجتماع ملائكة الليل والنهار عندهما، أو لافتتاح النهار والليل بذكر الله فيهما.

و قيل: أريد بـ «أطراف النهار» بيان وقت صلاة الظهر (٣)، فإنّها فعي طـرف

۱\_طه ۲۰/۲۰.

۲\_تفسير الفرطبي: ج ۱۱، ص ۲۶۱. ٣\_تفسير البغوي: ج ٣، ص ٢٣٦.

النصف الأوّل من النهار وأوّل طرف النصف الثاني منه، وقدّم ذكر «آناء الليل» على «أطراف النهار» لشدّة الاعتناء بعبادة الليل لاشتمالها على أنواع من الفضل والشرف فإنّها أشدّ وأحمز وخير العبادات أحمزها؛ ولأنّها أجمع للقلب وأخلى للسر وأبعد من شوب طلب السمعة، وقدّم في الأوّلين الفعل على الوقت، وفي الأخيرين الوقت على الفعل؛ لأنّ صلاة الصبح لا تصحّ إلّا قبل طلوع الشمس وصلاة العصر لاتصحّ إلّا قبل غروبها، وأمّا صلاة الليل والنهار فإنّما يقعان فيهما لاقبلهما ولابعدهما.

﴿ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ تعليل للأمر بالتسبيح أي راجياً بذلك أن تصيّر نفسك راضية مطمئنّة، فإنّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، وقرأ أبوبكر والكسائي: «لعلّك تُرْضى» مبنيّاً للمفعول (١١) أي تعطى ما ترضى به ﴿ و لسوف يعطيك ربُّك فترضى ﴾ (١).

#### فروع:

وجـوب الإجـتهاد على المصلّى فـي معرفة الوقت م

الأوّل: يجب على المصلّي الإجتهاد في معرفة الوقت ولا يجزيه التقليد إلّا مع العجز، فلو عجز عن تحصيل العلم القطعي وعمل بالظّن فإن طابق ظنّه للواقع أو وقعت صلاته متأخّرة عن الوقت أجزأت، وإن وقعت متقدّمة لم تجزأه إلّا إذا وقع شيء منها في الوقت؛ لامتناع تقديم المسبّب على السبب، وقيام وقوع البعض في الوقت مقام المجموع.

هل يجوز العـدول مِـــن صـــلاة إلى أخرى؟ و

الثاني: لو تلبّس بصلاة العصر ظانّاً إيقاع الظهر فإن ذكر في الأثناء عـدل، و إلّا فإن أوقعها في المشترك أجزأت وصلّى الظهر أداءً وإلّا صلّى الظهر ثمّ أعاد

۱ ـ تفسير الفرطبي: ج ۲۱، ص ۲۶۱.

٢\_ الضحى ٩٣/٥.

العصر، أمّا صحّة العدول فلإتحاد الفريضتين كمّيةً وكيفيّةً وبقاء شيء منها له صلاحيّة أن يقصد به إلى ما وجب تقديمه، ولكون العدول فعلاً قلبيّاً لا فعلاً جوارحيّاً من شأنه إفساد الصلاة، وإذا جعل ما بقي من صلاته التي شرع فيها التي يجب تقديمها لحقّ ما سبق ما بقي في ذلك، فلو لم يعدل بطلت صلاته ولو وقعت في الوقت المشترك، لتمكّنه من العدول مع إجزائه في اعتبار تقديم ما حقّه التقديم. أمّا لو ذكر بعد الفراغ وكانت قد وقعت في المشترك أجزأت؛ لوقوعها في وقتها وعدم التمكّن من رعاية التقديم وما فاته من رعايته لم يكن باختياره، بل خطأً ونسياناً وقد رفع الشارع عنه المؤاخذة بهما، أمّا إذا وقعت في الوقت المختص فقد تقدّمت على وقتها وإيقاع الصلاة متقدّمة على الوقت غير صحيح إجماعاً؛ لإمتناع تقدّم المسبّب على السبب، هذا ما عليه جمهور مشايخنا رحمهم الله.

لكّنه يشكل بما رواه الحلبي عن أبي عبدالله الله عن الله عن رجل نسي أن يصلّي الأولى حتى صلّى الأولى ثمّ الستأنف العصر» (١).

الثالث: لو عرض المانع بدون اختياره كالحيض والإغماء والجنون، واستغرق الوقت سقط الوجوب؛ لارتفاع التكليف مع مثل هذا المانع؛ لأنّ شرطه قدرة المكلّف على المأمور به، أمّا لو خلا أوّل الوقت عنه مقدار ما يقع فيه الطهارة والصلاة كلاً وأهمل اختياراً وجب القضاء ولو كان قد عزم على الأداء، وإذا ارتفع المانع وقد بقي من الوقت ما يسع الطهارة وركعة وأهمل وجب القضاء، ولو خلا أوّل الوقت عن المانع مقداره استحب.

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٩٤. الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١٨٠

و الفرق أنّ صحّة التكليف مشروط باتساع الوقت المأمور به أو إمكان المزاحمة بما يفضل عن الوقت وكلاهما فيما إذا لم يسع أوّل الوقت المأمور به كملاً مفقود فلا يصحّ التكليف، فلا يجب القضاء، لكنّه فعل حسن قد تمكّن منه بعد خروج الوقت فيستحبّ، أمّا إذا بقي من الوقت ما يسع مع الطهارة مقدار ركعة فقد وجد أحد الشرطين، أعني: إمكان المزاحمة دون الأوّل لارتفاع المانع هاهنا وعدم ارتفاعه في الأوّل فيجب الأداء، وإن لم يتسع الوقت لأداء الفرض كملاً، فلو أهمل وجب القضاء.

حكـــــم الوقد المشترك

الرابع: لو لم يبق من المشترك إلا مقدار أربع تعيّن للعصر أو للعشاء، ووجب قضاء الظهر أو المغرب، ولو خالف قضاهما، ولو بقي منه مقدار خمس وجب الفرضان، وفي كون الأربع لأيهما تردّد ينشأ من كون وقت الفريضة هو الوقت الذي وقعت فيه الأربع إنّما عيّنه للظهر لتقدّمه على العصر شرعاً، فيكون وقت الأربع للظهر، ومن أنّ مقدار الأربع قدكان للعصر لو لا أدرك وقت الخامسة فكذا إذا أدركه؛ لامتناع صيرورة ما ليس وقتاً وقتاً.

و فيه نظر، لأنّ كونه بدون قدر الخامسة مختصّاً بالعصر لا يلزم له إختصاصه بها معه، وأيضاً لو فرضنا أنّ الشارع قد فرض عليه الإتيان بالظهر في ذلك القدر من الزمان مضيّقاً وذلك المقدار من الزمان للظهر للزوم منه كون مقدار الثلاث بعد الغروب مع إدراك ركعة من العصر وقتاً للعصر؛ لأنّه قد فرض عليه الإتيان ينافي العصر في ذلك الزمان مضيّقاً، وهذا باطل قطعاً للإجماع على كونه وقتاً للمغرب هذا.

وقد يتفرّع على هذا التردّد تردّد آخر فيمن أدرك مقدار أربع ركعات قبل الإنتصاف هل يختصّ بالعشاء ويقضي المغرب أم يصلّي المغرب ويزاحم بالعشاء؟ فمن قال أنّ الأربع هناك للظهر لزمه الذهاب إلى القول الثاني، ومن قال

أنّها للعصر لزمه الذهاب إلى القول الأوّل.

و قال السيد عميد الدين: وهذا التفريع عندي ليس بشيء (١). ولعلّه نظر إلى أنّه قياس مع الفارق؛ لأنّه على تقدير جعله الأربع للعصر يمكنه المزاحمة بالظّهر لبقاء مقدار وقت ركعة منه، بخلاف ما إذا جعلت الأربع للعشاء؛ فإنّه لم يبق من الوقت ما يزاحم به للمغرب فافترقا.

فَسُبْحَننَ اللَّهِ حِينَ تُمُسُونَ وَحِينَ تُضبِحُونَ ﴿ وَلَهُ الْخَمْدُ فِي السَّمَوَتِ وَالْازَّضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُ و كَ<sup>(٢)</sup>

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حَيْنَ تُمَسُونَ وحَيِن تَصَبِحُونَ ۞ وَلَه بِيَانَ أَيَة ﴿فَسَعَانَ اللهِ حَسَيْنَ اللهِ عَسَيْنَا وَحَيْنَ تَظْهُرُونَ ﴾. الحمد في السموات والأرض وعشيّاً وحين تظهرون ﴾.

تــــــمسون...» والأحكـــــام المستفادة منها

«سبحان» منصوب على المصدر، وقيل: على الاغراء (٣)، وقيل: على النداء (٤)، وهو حينئذٍ للتعجّب من كفر الكافرين و تكذيبهم بعد ما ظهر لهم من البيّنات ما ظهر، وتلى عليهم من الآيات ما تلى، وعلى تقدير المصدريّة هو إخبار في معنى الأمر، ويجوز تقديم (٥) العامل أمراً أي فسبّحوا سبحان الله، قيل: (٢) إنّ في الآية إشارة إلى أوقات الصلوات الخمس، فعبّر عنها بالتسبيح تعبيراً عن الكلّ بجزء منه، والإمساء الدخول في المساء، كما أنّ الإصباح والإظهار الدخول في الصبح والظهر، فمعنى: ﴿سبحان الله حين تمسون﴾ صلّواله في وقت الدخول في

١ ـ كنز الفوائد: ج ١، ص ٩٢.

۲\_ الروم ۲۰/۷۰ \_ ۱۸.

٣\_ التبيان: ج ٦، ص ٤٤٥، مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٩٦.

ئ\_مجمع البيان: ج ٣، ص ٤ ٣٩.

۵\_ب، ج، و، ه: «تفدير ».

٦\_الكشَّاف: ج ٣، ص ٢١٧.

المساء، وهو أمر بصلاة العشاءين.

﴿ وحين تصبحون ﴾ صلّوا له في وقت الدخول في الصباح، فهو أمر له بصلاة الصبح «و عشيّاً » عطف على «تصبحون» أي صلّوا له في العشاء، والعشاء آخر النهار، وقت ميل الشمس للمغيب من عشيت العين إذا نقص نورها، ومنه رجل أعشى.

﴿ و حين تظهرون ﴾ أي: صلّوا له وقت دخولكم في وقت الظهر، فقد علم حيننذ وجوب الصلوات الخمس في الأوقات الخمس، والصلاة شاملة للنوعين والأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب، والأوقات مجملة، والسنّة من الفعل والقول مبيّن لها كما بيّناه آنفاً، وقوله ﴿ وله الحمد في السموات والأرض ﴾ جملة معترضة.

فإن قلت: ما فائدتها؟

قلت: توكيد لوجوب الصلاة فإن قلت: من أين يفهم الوجوب، ومن بعد فهمه ما وجه هذا التوكيد؟

قلت: إن قدّر فعل الأمر عالماً في المصدر، فدلالته على الوجوب نيّرة، وإن ذهب إلى أنّه إنشاء من نوع آخر أو أنّه إخبار محمول على الإنشاء، فمن الفاء بحسب المعنى، وذلك فإنّه لمّا ذكر الوعد والوعيد عقبه بقوله: "فسبحان الله بحلالة على أنّ المنجي من العقاب المترتّب على الوعيد والموصل إلى الثواب الناشئ من الوعد هو الصلوات في هذه الأوقات، ولا مزيّة في أنّ المنجي عمّا ذكر والموصل إلى ما ذكر يجب على العاقل القيام به عقلاً وشرعاً. وأمّا وجه التأكيد فإنّ الحمد مجاز عن الصلاة، كما أنّ التسبيح مجاز عنها، واللام في «له» للوجوب أي ويجب على المكلّفين من أهل السموات والأرضين الصلاة، فقد تكرّر ذكر وجوب الصلاة وجاء التأكيد.

فإن قلت: إذا حملت لفظ التسبيح والتحميد على ظاهره كما ذهب إليه بعض فما وجه التأكيد؟

قلت: كونهما من وادٍ واحد، فيكون كلّ واحد منهما مؤكدًا للآخر فتأمّل (۱). فإن قلت: إذا كان «تمسون» إشارة إلى صلاة العشائين و «تصبحون» إلى صلاة الصبح و «عشيّاً» إلى العصر و «تنظهرون» إلى الظهر، فما وجه تقديم «تمسون» و «عشيّاً» وتأخير «تنظهرون»؟ مع أنّ القاضي إذا فاتته صلوات لا يعرف ترتيبها، فإنّما يبدأ بالظهر وأيضاً فإنّه لا يصحّ صلاة العصر في سعة الوقت ما لم يؤدّ الظهر.

قلت: لمّا كانت العشاءان من صلاة الليل، وصلاة الليل أدخل في الإخلاص وأبعد عن السمعة والريا وأحمز وأقوم كما يفصح عنه قوله تعالى: ﴿إِنّ ناشئة اللّيل هي أشدُّ وطأً وأقومُ قيلاً ﴾(٢) قدّم «تمسون» على «تصبحون»، وكذلك قدّم «عشياً» على «تظهرون» لكون صلاة العصر أقرب إلى الليل من صلاة الظهر هذا.

وقد يقال: إنّ صلاة العشائين والصبح أشدّ اتصالاً بالتسبيح من صلاة الظهر والعصر؛ لأنّ التسبيح يدلّ على رفع الصوت، قال الشاعر:

قبح الآله وجوه تغلب كلّما شبَّح<sup>(٣)</sup> الحجيج وكبّروا<sup>(٤)</sup>

إهلالاً والعشاءين والصبح جهريّة، أو لأنّ اللّيل للخلوة والنّهار للتقلّب في النعم، وما يقع في الخلوة حقيق بالتنزيه ومايقع في وقت تـقلّب النـعم جـدير

١ حائسة في: «ب»: «وجهه أنّ كونها من وادٍ واحد وهو الاتحاد في البومية لايفتفر التأكيد، فإنّه مفتضى الإيجاد في الكنية إنّا لفظ وإنّا معنى"».

٢\_ المزَّ مُل ٦٨٧٣.

٣\_شبح الحجيج: رفعوا أيديهم بالدعاء.

٤\_ ديوان جرير: ٣٦١.

بالتحميد، والتسبيح مقدّم على التحميد تقدّم التنزيه عن سمات النقصان على الإتصاف بصفات الكمال، فقدّم ما تعلق به أعني «تمسون» و «تصبحون» على ما يتعلّق بالحمد أعني «عشيّاً» و «يظهرون»، وهذامع ما فيه من التمحّل لايظهر منه وجه تقديم «عشيّاً» على «تظهرون»، وهو مبنيّ على أن يتعلّق «عشيّاً» و «حين يظهرون» بالحمد، وقد جعلناه جملة معترضة.

#### فروع:

علامة وقت صلاة الظه,

الأوّل: علامة وقت الظهر زوال الشمس وهو ظهور زيادة الظلّ لكلّ شعب علامة وقد اختلف شخص في جانب المشرق ومنتهياً إلى صيرورة ظلّ كلّ شيء مثله. وقد اختلف في المماثلة، فذهب العلامة في القواعد (١١) والشيخ في التهذيب (١٢) إلى أنّه بين الفيء الزائد والظلّ الأوّل أي يصير الفي الزائد مقدار الظلّ الأوّل لاقدر ظلّ الشخص، وذهب ابن ادريس إلى أنّه بين الفيء الزائد وظلّ الشخص المنصوب (١٣) واختاره العلّامة في المختلف (٤).

ويؤيده ما رواه إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر الله قال: «كان رسول الله إذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر فإذا كان ذراعين صلى العصر» (٥)، والظلّ الأوّل يبتدى عني أوّل النهار ويزيد شيئاً فشيئاً، وغاية زيادته في نصف النهار، ثمّ يتناقص على التدريج حتّى يتقدّم عند وصول الشمس حدّ الغروب، والظلّ الثاني يكون في أوّل النهار عندكون مركز الشمس على الأفق من جهة الشرق غير

١ ـ قواعد الأحكام: ج ١، ص ٢٤٦.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ٢، ص ٢٥ ذيل ح ٦٦.

٣\_ السرائر: ج ١، ص ٥ ١٩.

٤\_ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ١٢.

٥ \_ الاستبصار: ج ١، ص ٥٥ ٢، الباب ٤٧، ح ٤٣.

متناه، ثمّ يتناقص إلى بلوغ الشمس نصف النهار، فهناك غاية النقصان ثمّ يتزايد شيئاً فشيئاً الى أن يصير غير متناه عند وصول مركز الشمس الى الأفق من جهة الغرب، فلو كانت الشمس في نصف النهار على سمت الرأس كان الظلِّ الأوّل غير متناه، والظلّ الثاني غير موجود أصلاً، ولهذا قال الشهيديُّ: وقت الظهر زوال الشمس المعلوم بزيادة الظلِّ بعد نقصه، أو حدوثه بعد عدمه كما في مكة وصنعاء في بعض الأزمنة، وقد يعلم الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لجاعل الجدى على منكبه الأيمن(١١).

الأوقات المكروهة صلاة النافلة

الثانى: إنَّ عند من يقل باختصاص الظهر بوقت الزوال، وقال بالاشتراك من أوّل الزوال إلى أن يبقى مقدار أربع ركعات إلى الغروب كما نقله الشهيد عن ابن بابويه (٢) الله على صلاته من قدّم صلاة العصر على الظهر ناسياً، ولايلزمه القضاء إذا لم يعدل عند تذكّره في الأثناء، وهو قد حمل رواية عبيد بن زرارة عن الصادق الله على ظاهرها، وأوّلها علم الهدى الله ختصاص ثمّ الاشتراك، وعليه أكثر الأصحاب.

ما أفاده المصنّف

الثالث: تكره النافلة عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها في دائرة نصف ي في معنى دانـرة النهار إلى الزوال وبعد صلاتي الصبح والعصر، ألّلهمّ إلّا أن تدخل أوقات الكراهيّة نصف النهار بعد التلبّس بالنافلة أو يكون ذات سبب، أو يـوقعها يـوم الجـمعة، وذهب عـلم الهدى إلى تحريم النوافل المبتدأة بعد طلوع الشمس إلى الزوال إلايوم الحمعة (٣)

فان قلت: ما دائرة نصف النهار؟

١\_ اللمعة الدمشفية: ج ١، ص ١٧٤٤ البيان: ص ١٠٨.

۲\_ البیان: ص ۱۰۹.

٣\_ الانتصار: ص ١٥٩.

قلت: هي دائرة تسمّى في الهيئة بالدائرة الهنديّة وبدائرة نصف النهار لتوقُّف معرفة خطُّ نصف النهار، وخطُّ الاعتدال المسمّى بخطُّ المشرق والمغرب عليها، وطريق تحصيلها أن تسوى الأرض غاية التسوية، بأن يدار وسط مسطرة مصحّحة على قطعة من الأرض على وجه يقع التماس بين السطح الأسفل من المسطرة والسطح الأعلى من الأرض، بحيث يقع الانطباق بينهما على وجــه لايمكن تخلُّل ضوء بينهما، ثمّ يدار في ذلك الموضع دائرة يتعاصر عن طرف ذلك الموضع بمقدار يمكن به ظهور مدخل ظلّ مقياس ينصب على مركزها ومخرجه، ثمّ ينصب على مركزها مقياس مخروطي يكون طوله بمقدار طول قطر ربع الدائرة جرياً على عادتهم لاوجوباً، ويجب أن يكون نصب المقياس على زوايا قائمة، وذلك بأن يكون بعد رأسه عن ثلاث نقط من الدائرة متساوياً، فرأس ظلَّه في أوائل النهار خارج الدائرة، لكن الظلِّ ينقص إلى أن يدخل الدائرة فيوضع حينئذٍ علامة على مدخل الظلّ من محيط الدائرة، ولاشك أنّ الظلّ ينقص إلى حدٍّ ما ثمّ يزيد إلى أن ينتهي إلى محيط الدائرة ويخرج منها، وذلك بعد نصف النهار، فتوضع حينئذٍ علامة على مخرج الظلّ وينصف رأس الظـلّ فـي مـوضع العلامتين ثمّ ينصّف القوس التي هي بين مخرج الظلّ ومـدخله، ويــرسم خــطّ مستقيم من منتصف القوس إلى مركز الدائرة مخرجاً إلى الطرف الآخر من المحيط، فهذا الخطِّ هو خطِّ نصف النهار، وقد قطع الدائرة نصفين؛ لأنَّ قطر الدائرة ينصفها فتخرج من منتصفى هذين النصفين خطّ يقطع خطّ نصف النهار عند المركز على زوايا قائمة، فهذا الخطُّ الثاني هو خطُّ المشرق والمغرب، وإذا أمعنتَ النظر في هذه الدائرة برزت لك محذورات هذه المعاني من تحت أستار هذه العبارات والله الموفّق وبيده أزمّة الهدايات.

فَاضبِرَعَلَ مَايَقُولُورَ وَسَبِّح بَحِندِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ (1)

بیان آیة «فساصبر على ما يقو لون...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: في سورة قَ: ﴿فَاصْبرُ ﴾، يا محمّد ﴿عَلَى مَايَقُولُونَ ﴾ والأحكَــــــام من الإفتراء عليك وعلى ربّهم، والضمير عائد إلى اليهود وقيل: على إيذاء قومك بقولهم فيك ما قالوا(٢) ﴿ وَسَبِّحْ بحمدِ رَبِّكَ ﴾ . قيل: إنّ التسبيح محمول على معناه الحقيقي (٢٦ أي نرِّهه عن قول اليهود حال كونك ملتبساً بحمده على ما هداك إليه من التنزيه والتقديس، وقيل: إنّه محمول على الصلوات مجازاً (٤)كما عرفت في الآمات السابقة.

و المراد بقوله: ﴿قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾، صلاة الصبح وبـقوله: ﴿وَقَـبْلَ الغُروُبِ ﴾، صلاة الظهر والعصر وبقوله: ﴿ وَمِن اللَّيْلِ فسبِّحُه ﴾ ، العشاءان، وقيل: صلاة اللَّيل<sup>(٥)</sup>، وتدخل فيها العشاءان، وفي تكرار الأمر بالتسبيح والتعقيب فالعشاء إيماء إلى ذلك ﴿ وَأَدْبَارَ السُّجُود ﴾، المراد به التسبيح عقيب الصلاة، وقيل: المراد به النوافل<sup>(٦)</sup> وخصّها بعضهم بالنوافل التي هي بعد المغرب، وروي أنّ: «من صلّى ركعتين بعد المغرب قبل أن يتكلّم كتبت صلاته في عليّين» (٧)، والقراءة المستفيضة «أدبار» بفتح الهمزة جمع «دبر» من «أدبرت» الصلاة إذا انقضت وانقطعت، وقرأ ابن كثير وحمزة بالكسر على المصدر (^)، والمعنى وقت إنقضا السجود أي أداء الصلاة، كما يقال آتيك خفوق النجم أي وقت خفوقه.

١\_ة, ٥٠/٣٩.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٥٠.

٣\_ التبيان: ج ٩. ص ٣٧٥. ٤\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٥٠.

ه ـ مجمع البيان: ج ٥، ص ١٥٠.

٦\_كنز العرفان: ج ١، ص ٧٨.

٧ ـ من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٤٣، الباب ٣٢. ح ٦٦٤.

٨\_ التبيان: ج ٩، ص ٣٧٢.

## وَأَصْبِرْكِكُمْ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۗ وَسَنِّحِ مِنْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ

بيان آية هواصب لحكــم ربّك...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى في الطور: ﴿وَاصْبِرْ لحكم رَبِّكَ ﴾ بـابتلاء ربِّك بـمكر قومك وتكذيبهم إيّاك أو لما حكمنا به عليك من أداء الرسالة وتحمّل أعبائها والأحكاك أوبما قضيناه من تأخير العذاب عنهم ﴿ فَإِنَّكَ بِأُعِيِّنِنَا ﴾ أي محروس محفوظ عمّا يمكرونه بك، والجمع للمبالغة في الحفظ ﴿ وَسَبِّحْ بحمد رَبِّكَ حين تَقومُ ﴾ من كلّ مكان يقوم عنه، عن النبيِّ عَنِينَ أنَّه قال: «من جلس في مجلس كثر فيه لفظه، فقال: حين يقوم سبحانك ألُّلهم وبحمدك لا إله إلَّا أنت استغفرك وأتوب إليك غفر الله ماكان في مجلسه ذلك»(١)، وقيل: حين تقوم إلى الصلاة (١)، وقيل: من النوم في الليل (٤)، وقيل: من القيلولة (٥)، وقيل: حين يقوم إلى الصلاة المفروضة إلى أن تدخل في الصلاة(٦١)، فيكون عبارة عمّا يتقدّم الصلاة من الأذكار والأدعية وكبر ولربّما(٧) دخل الأذان والإقامة فيه، فإنّ التسبيح إذا أطلق على الصلاة مجازاً فلا يبعد أن يطلق على الأذان والإقامة وما يتخلِّلهما ويقع بعدهما من التكبيرات والأدعية ﴿ وَمِنَ الليل فسبّحهُ \* ، أي فسبّحه في الليل وخصّه بالذكر؛ لأنّ العبادة فيه أشقّ على النفس؛ لاشتغالها بالراحة فيه ولكونه أبعد من مظانّ الرياء ولكون النفس المطمئنّة فيه خالية عن موانع العبادة، وممّا يشتغل به في النهار من كسب

١ ـ الطور ٥٢ / ٤٨.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٧٠.

۳\_تفسیر الطبری: ج ۱۱، ص ۵۰۰.

٤\_ تفسير طبري: ج ٦١، ص ٥٠٠.

٥ ـ تفسير طبري: ج ١١، ص ٥٠٠.

٦ ـ تفسير طبري: ج ١١، ص ٥٠٠. ۷ «أ»: «بما».

أمر المعاش ولكون الضمير فيه أخلى من الخواطر والوساوس الشيطانيّة ولذلك قدم المعمول على العامل، إيذاناً بالاهتمام وجعل التسبيح جزء من اللّيل لذلك، قيل: أريد به صلاة الليل (۱) وقيل: المغرب والعشاء (۱) وقيل: مطلق التسبيح والعبادة ﴿وَأَدْبَارَ النُّجُومِ ﴿۱)، أي ومن أدبار النجوم، والقراءة المستفيضة هاهنا «أدبار» بالكسر (٤) أي وقت أدبارها، وأريد بالإدبار استتارها عن العيون أو الأخذ في ذلك، وقرأ يعقوب (١) بالفتح جمع «دبر»؛ لأنّ النجوم لا أدبار لها، قيل: هي ركعتا الفجر قبل الفريضة (١)، وقيل: هي صلاة الفريضة (٧).

۱\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٧٠.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٧٠.

٣\_ الطور ٤٥/ ٥٧ .

٤\_ التفسير الكبير: ج ٢٥، ص ٩١.

٥ \_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٦٩.

٦\_تفسير الطبرى: ج ١١، ص ٥٠٢.

۷\_تفسیر الطبری: ج ۱۱، ص ۵۰۱.







# اَلَّجُ ثُ الَّهٰ الِّثَ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمَتِعَلِّقِينَ بِٱلْقِبَلَيْ







### الثالث: في الآيات المتعلِّقة بالقبلة.

سَيَقُولُ السُّفَهَآءُ مِنَ النَّاسِ مَاوَلَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاْ قُل لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَطِمُ سْتَقِيمٍ (١)

بــــيان الآيـــات المتعلّقة بالقبلة

منها قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَآءُ ﴾، جمع سفيه كردشهداء» و«علماء» جمع «شهيد» و«عليم» ﴿مِنَ النَّاسِ ﴾، حال والعامل فيه «يقول»، ويجوز أن مستقرًا أي الكائنون من الناس.

فان قلت: هلا قيل سفهاء الناس؟

قلت: في هذه العبارة من التعيير والتوبيخ مالم يكن في تلك كما هو ظاهر لمن له درية بأساليب الكلام، وعن ابن مسعود أراد بالسفهاء اليهود<sup>(۲)</sup>، وعن السديّ: أراد بهم المنافقين<sup>(۳)</sup>، وعن الحسن: هم المشركون<sup>(2)</sup>، وقيل: هو عام يشملهم<sup>(٥)</sup>، والمراد من لاوزن لعقله لخفّته حيث ركب سنن التقليد واستنار بعقل غيره ولم ينظر فكأنّه ليس له عقل، إذ لوكان له عقل لاستدلّ به، وفرق في مكان وجوب النظر بين الحقّ والباطل قمّا وقم عن قبلتهم الّتي كانُوا علهها ، التولية

١\_البفرة ٢/١٤٢/.

٢\_مجمع البيان: ج١، ص ٢٢٢.

٣\_تفسير الطبري: ج ١، ص ٤.

٤ ـ التبيان: ج ٢، ص ٣.

٥ ـ تفسير الفران العظيم: ج ١، ص ٢٩٠.

الصرف، والقبلة فعلة مشتقة من القُبُل أو من القبَل، وقيل: من المقابلة (١١؛ لأنّ المصلّي يستقبلها وهي تستقبله أولوقوع المستقبل في جهة يتوجّه إليها من الجهات الأربع لكلّ مستقبل مستقبل، وهذه الجملة المقولة عبرٌ عنها بما يدّل على استقبالها إمّا لعدم وقوعها في نفس الأمر قبل النزول، وقد علم أنّهم سيقولونها، فأخبر رسوله بذلك لتوطّن نفسه لسماعها وتطمئن ولا تضطرب، أو ليستعد للجواب، أو لحسم مادة الاعتراض، فإنّ المعترض إذا لقم الجواب تغافل باعتراضه وأفحم عن أن يتفوّه به أو لأنّها كانت قد وقعت وعبر عنها بما عبر لير تدع عن أن ينطق بها أحد في الزمن المستقبل، أو لئلًا ينسب من تكلم بها من اليهود والنصارى والمشركين إليها استعظاماً لهم عنها استجلاباً لقلوبهم واستمالة لهم لئلًا يصرّوا على جهلهم وعنادهم، فإنّك إذا قلت لقائل الخطل سوف يصدر هذا القول الضعيف ممّن عدم الحلم ولم ينسبه إليه انفت نفسه عن أن ينقص به حيث وجد مفرّاً من التلطّخ به.

ما هو المراد بالقبلة التي كانوا عليها

والمراد بالقبلة التي كانوا عليها بيت المقدس؛ لأنّه وَ حين قدم المدينة صلّى ستة عشر شهراً إليها وأمر بالتولي عنها إلى الكعبة على رأس السابع عشر يوم الإثنين للنصف من رجب في صلاة الظهر، وعن ابن عبّاس كانت قبلته بمكّة بيت المقدس إلّا أنّه كان يجعل الكعبة بينه وبينه (٢).

وعن المفضل أنّهم يريدون بها (٣) مكّة قالت: كفّار قريش بمكّة حين صلّى في المدينة إلى بيت المقدس بعد أن كان يصلّي في مكّة إلى الكعبة ﴿ما

١ ـ التفسير الكبير: ج ٤، ص ٨٤.

٢ ـ حاسُيةً في «ب»: «أحد الضميرين للنّبي يَتَيَافَةً، والآخر بيت المفدس ولم يكن ذلك بالمدينة، لأنّها بـين مكّة وبيت المفدس منه» الكشاف: ج ١، ص ٨ ٣.

٣\_ لم نعثر عليه.

وللهم... الآية (١) وقيل: قالوا رغب عن قبلة آبائه ثمّ رجع إليها وليرجعن إلى دينهم (٢) وقُل لله المشرق والمغرب ، بما فيهما وما بينهما فهو الحاكم الحكيم الخبير بمصلحة عباده لا اعتراض عليه إن أمرهم برهة من الزمان أن يصلّوا إلى الكعبة الكائنة في جهة المشرق، وبرهة منه أخرى بأن يصلّوا إلى بيت المقدس الكائن في جهة المغرب، ثمّ عدل بهم إلى ما كانوا عليه رعاية للأصلح من أحوالهم في يهدي من يشاء ، من أهلها وإلى صِراط مُسْتقيم ، أي إلى طريقة سوية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، دائرة على مصالح سالكيها لتأديتها إلى ما يقصدونه من الحق.

ما أفاده السصنّف بمن أعسرض عسن التوجّه إلى القبلة

توجيه: حكم الله سبحانه بالسفه على من أنكر الإعراض عن التوجه إلى بيت المقدس في الأمور التي يجب التوجّه فيها إلى القبلة، والتوجّه إلى الكعبة وبيان سفههم يكون المشرق والمغرب لله سبحانه وتعالى، وأنّه هو الحاكم على الإطلاق إن حكم بالتوجّه إلى بيت المقدس وجب اتباعه، وإن حكم بالتوجّه إلى الكعبة وجب اتباعه، وأنّه هو الهادي إلى الصراط المستقيم، وقد هدى محمّداً على التوجّه فيما يجب التوجّه فيه إلى القبلة بالكعبة، دليل قاطع وبرهان ساطع على أنّ القبلة هي الكعبة فتكون الكعبة هي قبلة المسلمين، ومن توجّه إلى القبلة فقد خرج عن ربقة الاسلام.

#### فروع:

الأوّل: معرفة القبلة واجبة؛ لأنّ التوجّه إليها في الأمور التي لاتصحّ إلّا وجوب معرفة القبلة القبلة على معرفتها، وما يتوقّف عليه الواجب فهو

١\_ البفرة ٢/١٤٢.

۲\_الکشاف: ج ۱، ص ۳۱۷.

واجب فمعر فتها واجبة.

الثاني: استقبالها للمشاهد، ومن في حكمه واجب ولغيرهما استقبال الجهة وجبوب استقبالها و للمصلِّي فوقها أو تحت سمتها ويتوجّه المشاهد والمصلِّي في جـوفها أي جدرانها شاء.

> حكسم الصف المستوجّه إلى الكعبة حال الصلاة

للمشاهد

الثالث: الصف المتوجّه إلى الكعبة لو خرج بعضه عن جهة الكعبة بطلت صلاة ذلك البعض، وكذلك بعض بدن المصلّى عنها لوجوب التـوجّه إليـها مـع المشاهد.

> وَكُذَ إِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطَالِتَكُونُواْشُهَدَآءَعَلَى النَّاس وَتَكُونَ الرَّسُولَ عَلَيْكُمْ شَهِدُ أُومَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَ ۚ إِلَّا لِنَعْلَمُ مَن يَتَبِعُ ٱلرَّسُولَ مِنَ يَتَقِلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهُ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَّمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنَكُمْ أَنَ ٱللَّهُ بِٱلنَّاسِ لَرَءُ وفُّ رَّحِيمٌ (١)

> > بيان آية هوجملنا القبلة...» والأحكام المستفادة منها

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا القبلَّةَ الَّتِي كُنتَ عَلَّهَا ﴾، أي وما صيّرنا القبلة، الجهة التي كنت عليها، أي الكعبة، وقيل: المراد بها بيت المقدس (٢) أي وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها قبل وقتك هذا وهي بيت المقدس، وعلى كلا التقديرين تكون «التي كنت عليها» صفة للمفعول الثاني لـ «جعلنا» حذف وأقيمت هي مقامه، وقيل: هي صفة للقبلة والمفعول الثاني محذوف (٣) أي وما جعلناها ثابتة لاتنسخ أبداً وهو ضعيف؛ لأنَّه مع ما يلزم من حذف أحد المفعولين مع ابقاء

١ ـ البفرة ٢/١٤٣/.

۲\_ تفسیر الطبری: ج ۱، ص ۱۳\_۱۵.

٣\_كنز العرفان: ج ١، ص ٨١.

الآخر لاقرينة تدلّ عليه، وإن صحّ فليصحّ أيضاً أن يراد بالقبلة بيت المقدس بناءً على أنّ المفعول المقدّر مغيّرة منسوخة ﴿ إِلّا لنَعلَم مَن يتبع الرسُول ممّن يَنعُلِبُ على عَقبَيْيهِ ﴾ ، أي لنعلمه موجوداً حاصلاً حقيقاً ، بأن يتعلّق به الثواب أو العقاب، وهكذا حال كثير ممّا ورد ممّا نسخ على هذا المنوال نحو قوله تعالى: ﴿ و لمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ (١١) ، فإنّ الحدوث فيه راجع إلى القيد والعلم باقٍ على قدمه، ويجوز أن يكون تجوّزاً في إسناد فعل العلم إليه كما يسند فعل بعض خواص الملك إليه، والمعنى حينئذٍ رسول الله والمؤمنون وأن يكون تجوّزاً في الفعل بأن يراد بالفعل التمييز بإطلاق السبب وإرادة المسبب، أو أن يكون على سبيل التمثيل أي فعلنا ذلك كفعل من يريد أن يعلم والمراد التمييز في الوجود العيني لاالعقلي، ولاخفاء في أنّه لايكون إلّا بعد الوجود فتأمّل (١٠).

و«من» يجوز أن تكون استفهاميّة مرفوعة المحل على الإبتداء و«يتبع» خبرها، فيكون حينئذ العلم بمعناه متعدّياً إلى مفعولين ويكون متعلّقاً بالإستفهام، و«ممّن ينقلب» حال «من يتبع» أي متميّزاً منه كما في قوله: «ومن أين يدرى بالعراء من الزيد(٣)....».

و إن لم يحمل على الإستفهام وجب حمل العلم على المعرفة؛ لأنّه لم يذكر إلّا مفعول واحد، سواء قرىء معلوماً أو مجهولاً، لكن على المعلوم يرد أنّه لم يرد إطلاق المعرفة عليه تعالى وقد أُجيب بأنّ عدم الإطلاق لشيوع استعمالها فيما يكون مسبوقاً بالعدم وليس هاهنا كذلك، لأنّ المرادب الإدراك الذي لا يتعدّى

۱\_ آل عمران ۱ ۱ ۱ ۲ ۸ ۱.

٢ حاشية في «ب»: «هذا جواب عن سؤال مفدّر يراد فعال إن أربد بالتمييز، التمييز في الوجود العيني، فيهو حاصل عمل التحويل، وإن أربد التمييز في الوجود العقلي فهو حاصل في علم الله بل عينه، وهو غير مسبب من علم الله في علم المحلوق، وأجيب بأنّ المراد الأوّل والإحفاء في أنّه لايكون إلّا بعد الوجود منه لهنّة ».

۲\_ ب.و: «الزند»، ح،: «الزيد».

إلى مفعولين فتأمّل.

\*وَإِن كَانَت لَكبيرة \* ، أي التحويلة أو الجعلة أو القبلة و «إن » هي المخففة و اللام في «لكبيرة» هي الفارقة بينها وبين النافية، وعند الكوفيين أنها النافية و اللام بمعنى الإستثناء \* إلا على الذين هَدى الله \* ، أي على المؤيدين من عندالله بالثبات على الإيمان لا يعتريهم الشك و لا الريب.

والحاصل: إنّ التحويل إنّما هو للإختبار والإبتلاء لثبات من صبر على ما لايلائمه طبعه إذعاناً لحكم الله، ويعاقب من نكص على عقبيه إتباعاً لهواه، وقيل: المعنى ما حوّلناها إلّا لعلمنا من يتبّع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه (١) فإنّه سبق في علمه أنّ تحويل القبلة سيكون سبباً لهداية فئة وضلالة أخرى.

﴿ وَ مَاكَانَ الله ليضيعَ إِعانكم ﴾ ، أي ثباتكم عليه وعدم تزلزلكم بسبب ما لايلائم طباعكم، وهو التحويل، وإنّما فسّربه؛ لأنّ المراد بهم المتّبعون الواقعون في مقابلة المنقلبين، وقيل: المعنى ماكان الله ليترك ما هو الأصلح لكم (٢) وهو التحويل لعلمه أنّ في تركه مفسدة، وإضاعة لإيمانكم، فيكون من باب الكناية (٣)، وقيل: المراد بالإيمان الصلاة تجوّزاً (٤)، ويؤيده ما روي عن ابن عبّاس في أنّ بعضاً من أصحابنا صلّوا إلى القبلة الأولى وماتوا عليها وقد صرفك الله عنها فنزلت (٥)، واللام في «ليضيع» لام الجحد سميت به لوقوعها بعده، والفرق بينها وبين الفارقة صحّة إظهار «إن» مع الفارقة وامتناعه معها.

١ ـ تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٣.

۲\_الکشاف: ج ۱، ص ۳۱۹.

٣\_ حاشية في «ب»: «لأنّه عبّر بعدم إضاعة الإيمان عن عدم ترك التحويل، لكون إضاعة الإيمان من روادف ترك التحويل في علم الله تعالى منه ﴿ الله على الله على الله على الله على التحويل في علم الله تعالى منه ﴿ الله على ا

٤ ـ التفسير الكبير: ج ٤، ص ٩٨.

٥ \_ تفسير الطبرى: ج ٢، ص ١٢٠ الكشَّاف: ج ١، ص ٣١٩.

﴿ إِنَّ الله بالناس لرؤف رَحيمٌ ﴾ ، الرأفة مبالغة في الرحمة واتباعها بالا «رحيم» وإلحاق اللام بالخبر زيادة لها، وقرأ اليزيدي برفع «لكبيرة» (١) ، وهي قراءة بعيدة عن القوانين النحوية جدّاً ، وغاية مايمكن أن يقال في توجيهها أنّ الضمير في «كانت» للقصّة ويقدّر بعد اللام مبتدأ أي وإن كانت القصّة للتحويلة كبيرة، وأمّا القول بأنّ «كان» زائدة وحمله على بيت الفرزدق:

#### \* «وجيران لناكانواكرام....»(٢) \*

فليس بظاهر؛ إذ «كانوا»جفيج بيت الفرزدق ليست نصاً في الزيادة؛ لأنّه يجوز أن يكون ناقصة معترضة أو صفة للدّلالة على المعنى، والخبر محذوفاً، أومقدّماً، وقولنا على أنّه لو كانت زائدة لم يصحّ حمل الآية عليها لما يلزم من عليه المحذور في الآية دونه، وهو أنّه إن قيل بزيادتها مع اسمها كانت «كبيرة» خبراً بلا مبتدأ و «إن» المخفّفة واقعة بلا جملة، وإن قيل أنّها وحدها زائدة الضمير باقي على الابتداء فلا وجه لإتصاله واستكنانه والعذر في استكانه بوقوعه موقع اسم كان، فجعل متصلاً مستكناً تشبيهاً له به تمحّل صرف، وقرئ في «ليضيع» بالتشديد (٢) وقرأ الحجازيّون وابن عامر وحفص بالإشباع في «رؤف» على وزن «فعول» (٤)، وأبو جعفر بتليين الهمزة (٥)، والآخرون بالاختلاس.

كشف: لمّا دلّت الآية على أنّ علّة نسخ الحكم السابق أعني جعل القبلة ما أفاده المصنف في علّة تعويل بيت المقدس وإثبات الحكم اللاحق أعني تصيّرها الكعبة، إنّـما هـو الإبتلاء القبلة والإختبار؛ ليتميّز المؤمن من الكافر، والمذعن لحكم الله ممّن هـو تـابع المـيل

١ ـ تفسير البحر المحيط: ج ١، ص ٢٥.

<sup>۔</sup> ۲\_ دیوان الفرزدق: ص ۵۹۷.

٣\_ التبيان: ج ٢. ص ١١.

<sup>£</sup>\_التبيان: ج ٢، ص ١١.

٥ \_ تفسير الفرطبي: ج ٢، ص ١٥٨.

والهوى، وأيّد ذلك، بأنّ ذلك التحويل والجعل إنّما يصعب ويشقّ على من ضلّ عن سبيل الله، وهو غير صعب وكبير على الذين هداهم الله وأيّدهم بالهداية إلى دين الإسلام، ومنّ على المؤمنين، بأنّ عادته تعالى لم تجر بإضاعة إيمان من آمن بترك ما هو الأصلح لأمورهم وانتظام أحوال آخرتهم، رعايةً لما تميل إليه طباع أهل الضلال، وأنّ في ذلك الجعل والتغيير رأفة ورحمة بهم علم أنّ الله سبحانه وتعالى قد فرض على المكلّفين التوجّه في الأمور التي (١١) يجب فيه التوجّه إلى القبلة إلى الكعبة وحرّم عليهم التوجّه إلى ما كانوا يتوجّهون إليه قبل نزول الآية، أعني بيت المقدس وجعلها قبلة للمسلمين، ومن لم يتعدّ إلى هذا الحكم المبين فهو من الكافرين الضالّين.

#### فروع:

مكم من صلى إلى الأوّل: من صلّى أو دفن أو ذبح ميتة أو وجة محتضره إلى بيت المقدس بيت المقدس أو بيت المقدس أو علماً معتقداً حقيقة خرج عن ربقة الإسلام. لمخالفته ما دلّ عليه المحكم علماً واعتقاداً.

حكم من أخلّ الثاني: لو أخلّ بالتوجّه في فرضه عامداً أعاده في الوقت وقضاه خارجه؛ بالتوجّه إلى التبلة لأنّ التوجّه إليها شرط لصحة الصلاة، والإخلال بشرط الصحّة مفسد، والفعل مع التعمّد للإفساد لايبرىء الذمّة عن المأمور به فتجب الإعادة أو القضاء.

الثالث: لو أخل به في ذبحه ونحره مع تمكّنه منه نجس وحرم المنحور والمذبوح. لأنّ التوجّه شرط لصحّة الذبح والنحر، وإذا لم يصحّا كان ما زهقت روحه بهما في حكم الميتة فيكون نجساً، وإذا نجس كان حراماً.

هــــل التـــوجّة بــــــالمذبوح والمنحور شـرط و لصحّة الذبح؟

۱ ـ «أ»: «الذي».

حكم من صلَّى إلى يرجهة القبلة ظباناً أنّها القبلة أولم يعلم القبلة

الرابع: لو صلَّى إلى جهة ظانًّا، أو لم يعلم الجهة أصلاً وقد ضاق الوقت من أكثر من واحدة، وظهر خطاؤه بعد أن فرغ منها، فإن كان قد صلَّى مستدبراً أعاد مطلقاً، وإن كان مشرقاً أو مغرباً أعاد في الوقت وإن كان بينهما لم يعد مطلقاً، وإن ظهر خطاؤه في أثنائها انحرف ما لم يكن مستدبراً، وإلَّا استأنف، هذا هو الظاهر ممًا ذهب إليه أكثر الأصحاب، لكنّ الذي يظهر من ظاهر الروايات المنقولة عنهم ﷺ أنّ الإعادة إنّما تجب إذا ظهر الخطاء في الوقت لا خارجه.

قال الشيخ في الاستبصار: روى عليّ بن مهزيار عن فضالة بن أيّوب عن بعض الأخبار الدائدة على عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله الله على الله على الله الله على السالة السالة على السالة السالة السالة القبلة واستبان لك أنَّك صلَّيت وأنت على غير القبلة، وأنت في وقت فأعد وإن فاتك الوقت فلا تعد»(١)، والأخبار الواردة على هذا المنوال جمّة.

> وما ذكره الشيخ الله من حملها على غير الاستدبار، فإنَّ المستدبر تجب عليه إعادتها سواءكان الوقت باقياً أو منقضياً مستدلًا بما رواه الساباطي عن أبي عبدالله ﷺ في رجل صلَّى إلى غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: «إن كان متوجّهاً فما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة حين يعلم وإن كان متوجّها إلى دبر القبلة فليقطع، ثم يحوّل وجهه إلى القبلة، ثم يفتتح الصلاة»(٢) فلا يخلو عن مناقشة؛ لأنّ ظاهر هذا الحديث إنّما يـدلّ عـلى وجوب الإعادة مع الاستدبار في الوقت كما يفصح عنه قوله: « وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته».

> وأمّا إذاكان الإنحراف إلى ما بين المشرق والمغرب لا يـفيد مـطلقاً، أي لافي الوقت ولاخارجه لما رواه عمّار عن أبي عبدالله ، قال: قلت: الرجل يقوم

۱ ـ الإستبصار: ج ۱، ص ۲۹۲، ح ۱۰۹۰

۲\_الإستبصار: ج ۱، ص ۲۹۸، ح ۱۱۰۰.

من الصلاة، ثمّ ينظر بعد ما فرغ، فيرى أنّه قد انحرف عن القبلة يميناً وشمالاً، قال: «قد مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبلة» فإنّ في قوله «يقوم من صلاته»، وعطف «ينظر» على «يقوم» وتعقيبه بقوله: «بعد ما فرغ» دلالة على عدم اختصاص هذا الحكم بكون التذكّر في أثناء الصلاة أو في وقتها.

قَدْنَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَآءِ فَلَنُولِيَنَّكَ قِبْلَةَ تَرْضَنهَا ۚ فَوَلِ وَجْهَكَ شَظَرَ الْمَسْعِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَاكَثُتُمُ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمْ شَظرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَنْهِلٍ عَمَّا يَعْلَمُونَ (١)

> بيان آية «قد نرى تقلب وجهك.... والأحكــــــام الستفادة منها

ومنها قوله تعالى: ﴿قَد نَرى تَقَلُّبَ وَجهِك فى السَّاءِ ﴾، «قـد» يـفيد فـي المضارع التكثير إفادة ربّ إيّاه حملاً للضدّ على الضدّ، والمقام يـقتضي حـملها عليه هاهنا و «التقلّب»: هو التحرّك من وضع إلى آخر، والمراد به هـاهنا تـقلّب البصر إذ تقلّب (٣) الوجه مستلزم.

فإن قلت: «قد» إنّما معناها فيما دخلت عليه، و «قد» دخلت على فعل الرؤية لا على «التقلّب»، والمقام إنّما يقتضي إظهار كثرة التقلّب لاكثرة رؤية التقلّب.

قلت: كثرة رؤية التقلّب في السماء مستلزم لكثرة التقلّب، وقوله: ﴿ فِي السّماء ﴾ أي في جهة السماء وأوثرت «في» على «إلى» دلالة على الأمكنيّة المفيدة للمبالغة في التقلّب، كما أوثرت كثرة رؤية التقلّب على التقلّب كثرة

۱ \_ الإستبصار: ج ۱، ص ۲۹۷، ح ۱۰۹۵.

٢\_ البقرة ٢/٤٤٦.

٣\_و «إذا انفلب»، ب، ج، ه «إذ تفلب».

كذلك (١)، وحاصله: قد نرى تقلّب وجهك لتوقّع الوحي الذي غلب على ظنّك نزول جبرئيل به.

ويؤيّد ذلك ما روى، أنّه ﷺ قال: «لجبرئيل ﷺ وددت لوحوّلني الله إلى الكعبة فإنّها قبلة أبي إبراهيم الله ، فقال جبرئيل: إنَّما أنا عبد مثلك، وأنت كريم على ربّك، فسأل أنت ربّك فإنّك عندالله بمكان»(١)، وجعل رسول الله على يطيل النظر إلى السماء ترقّباً لنزول جبرئيل بماكان قد اُلقى في روعه من أنّه سيكون (٣) علماً من أنّه الأصلح؛ لأنّه ادعى للعرب إلى الإيمان، وأرغم لأنوف اليهود، وأتمّ لملَّة إبراهيم وأنسب بدينه؛ لأنَّ دينه أشرف الأديان، فينبغي أن يكون قبلته أشرف القبل، وهي أشرف القبلتين؛ لأنّها أقدم والأقدم أشرف والأشرف للأشرف ولأنَّها قبلة أبيه فهو أحقَّ بها وراثة، وفي خطور ذلك بالبال وعدم السؤال كمال الأدب وفي تفريع قوله: ﴿فَلَنُولِّينُّك قبلةً ﴾ على قوله: ﴿قد نرى ﴾ من المكانة والرَّ فعة والزلفي ما لايكتنه كما في أثناء ونولِّينُّك على نعطيك، إذ المعنى نجعلك والياً أي حاكماً من ولاة الأمر أي جعله حاكماً عليه، ولايخفي ما يفيده هذا الأسلوب من تعظيم أمر القبلة وكونها مناطأً لأمر الدين، وأنها محتاجة في التعرّض باثباتها ونفيها إلى شخص ذي شوكة نافذ الأمر مسموع القول شديد البطش، مؤيّد من عندالله بالنواميس الإلهيّة والأنفس القدسيّة.

و قيل: المراد ولنوجّهنّك من التولية بمعنى الصرف المستلزم للتوجّه، فإنّ الصرف عن جهة إلى أخرى مستلزم للتّوجّه إليها. وقيل: المعنى ولنجعلنّك تلي سمتها من وليه، بمعنى دنا منه وأتى على وليه (٤) \* تَرضَاها \*، أي تحبّها وتهواها،

۱\_ ب، ج: «كثرة التفلّب لذلك».

٢\_بحار الانوار: ج ٨٤ ص ٣٩.

۳\_ ب، ج، ه: «علّی اُمّنه». ٤\_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۱۹.

بمعنى أنّ طبعك مائل إليها ومحلّه النصب أي قبلة مرضية لك ﴿ فَوَلٌ وجهَك شَطْرَ المسجد الحَرامِ ﴾ (١) ، شطر كلّ شيّ نصفه، وهو في أصل الوضع إنّما يطلق على المنفصل، واستعمل لجانب الشيء وإن لم ينفصل ومنه الشطر بمعنى النحو والجهة (٢) كما جاء في الآية، قال الشاعر:

إنّ العشير بها داء مخامرها فشطرها نظر العينين محسور (٣)

ومنه قولهم فلان شاطر: أي أخذ في نحو غير مستو، ومنه قولهم: هؤلاء مشاطرونا أي دورهم على نحو دورنا، كما يقال: متناحون (٤) أي ينحون نحواً وينحو نحوهم، وهو منصوب على الظرف والتقدير: إجعل وجهك في جهة المسجد وسمته، إذ لو كان مفعولاً به كما في قوله: ﴿و لنوّليّنك قبلةً ﴾ لما ذكر الشطر ولقيل: فول وجهك في جهة المسجد، وهذا رخصة لمن بعد ولم يتمكّن من

١ ـ البفرة ١٤٤/٢.

٢\_حاشية في «ب»: «وجهه هو أنَّ تعلان الكعبة محاذية لمركز العالم وما يحيط بها مـن الجهات الست. محيط ا كروي بجميع أجزاله إلى المركز على السواء، فإذا وقع الخط الخارج المفروض من بصر المصلَّى على الخـط المفروض المرور على الكعبة من أي جهة كان على يميّن الكعبة أو عن يمينها أو عن يسارها، وسواء فرضاه كما في المثلث أولم يفرضه، وقع على الكعبة بما علمت من أن يشبه جميع أجزاء المحيط إلى المركز على السواء، وكما لايرد صحّة صلاة المتيّامن والمتياسر عن يمين الكعبة وصلاة الصف المستطيل حدّاً على تقدير ينفسّر السمت بالتفسيرين المذكورين كذلك لايرد أحد منهما على التفيسر الآخر، ظهر لك أنَّه لافرق بين أن يجعل السمت الذي يجب التوجّه إليه جهة المسجد أو عين الكعبة أو المسجد المحيط بها وبينه جميع أجزاته إليها على السواءلما يحقق من حديث المحيط والمركز، وما ذكره العكّمة التفتاز اني من الرد على صاحب الكشف لا يخلو عنشي منه، قال صاحب الكشف: أقول هو على مراعاة العين أول، فانَّ من يفول بمراعاة الجهة لاينهب إلى أنَّ الجهة هي المسجد الحرام، ومن يقول بمراعاة العين يجعل التوجه إلى عين المسجد متوجّهاً إلى عين الكعبة كالدوائر حول نقطة تسع كلّ ما نفدت عنها مع أنّها لاتخرج عن المحاذات للعين، وفيه على أنّ المعاينة للجهة لا يحسب المستطاع إن أمكن التعيين فذاك، وإلَّا فعلى غالبَّ الظن المسند إلى أمارة، هذا، وأنَّ دلالة الآية وإن لم تكن على هذا، فليس على ذاك أيضاً، وقال التفتازاني: لايفال التوجه إلى عين المسجد يوجّه إلى عين الكعبة، لاحاطته بها كالدوائر المحيطة بالمركز، فإنّها لاتخرج عن المحاذات وإن كبرت وعظمت جدّاً لاممًا يفول ربما يتوجّه إلى طرف من المسجد لايحاذي عين الكعبة وهو ظاهر ، بل في الدائرة المحيطة بالشيء، وربّما يتوجّه إليها بحسب يفع الخط من البصر على المحيط ولايفع على المحاط، منه\_رحمه الله تعالى\_».

۲\_ التبيان: ج ۲، ص ۱۶. ٤\_دأ»: «متناخونا».

التوجّه إلى عين الكعبة، دفعاً للحرج (١١)، عن ابن عبّاس عنى قال: «لمّا دخل النّي مّني البيت، دعا في نواحيه كلّها، ولم يصلّ حتّى خرج منه، فلمّا خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة»(١٦)، وإيثار المسجد عليها إشعار بأنّ الواجب على البعيد استقبال السمت.

#### فإن قلت: ما هو؟

قلت: قيل: هو أن يقع خطّ مفروض الخروج من جبين المصلّي على الخطّ المفروض المرور بالكعبة على استقامة، بحيث يحصل قائمتان، وقيل: هو أن تقع الكعبة بين خطّين يلقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كما في مثلّث، وعلى كلا التقديرين يندفع ما قيل أنّه يرد على وجوب السمت صحّة الصلاة إلى يمين ما يجعل قبلة أو إلى يساره، وإنّما يرد على تقدير تفسيره بوقوع الخطّ الخارج من بصره على الخطّ المار بالكعبة فتأمّل.

قوله قرأ: أبيُّ «تلقاء المسجد الحرام» أي المحرّم إمّا لكون القتال محرّماً فيه أو لكونه ممنوعاً من تعرّض الظلمة، و «المسجد» موضع السجود وأطلق على ما يسجد فيه مجازاً، وقيل: (٢) نقلاً والكسر فيه على الشذوذ القياسي لا الاستعمالي؛ لأنّ «فعَل يفعُل» ك «سجّد يسجُد»، القياس فيه «مفعَل» بالفتح، اسم مكانكان أو مصدر إلّا ماشذ كالمسجد والمشرق «و المغرب والمطلع والمسكن» و (٤) قد سمع فيها الفتح ﴿ وَ حَيْثُ ما كُنتم ﴾ في برّ أو بحر ﴿ فَولُوا

٢ - تفسير الطبرى: ج ٢، ص ٤٤٠، وفيه: «قبل الفبلة ركعتين».

۳\_و: «أوقيل».

٤\_ب: «و نحوه».

وَجُوهَكُم شَطْرُهُ \* أي فاجعلوا وجوهكم مصلين وذابحين في جهة المسجد أو استقبلوا جهته، والفاء في «فولوا» جزائية لتضمن (١١) «حيث» معنى الشرط، وشرط جواز الشرط فيها بدخول الكافة عليها، ولعله إنما شرط لتنقطع بدخولها عليه عن الإضافة المخصصة فإنّ بين الشرطيّة والإضافيّة بوناً لاقتضاء الاضافة التخصيص، الشرطيّة العموم المستفاد من الإبهام، فلمّا دخلت الكافّة قطعتها عن الإضافة فصح لها الشرط.

فإن قلت: ما النكتة في التعميم بعد التخصيص؟

قلت: خصه الله بالخطاب تعظيماً له وإظهاراً لإسباغ نعمه عليه وإبانة لشرف منزلته عنده، وإعلاناً لمنته عليه بجعل ما يخطر بباله ويميل طبعه اللطيف السرف منزلته عنده، وإعلاناً لمنته عليه بجعل ما يخطر بباله ويميل طبعه اللطيف إليه مطابقاً للحكمة الربّانيّة، ثمّ بعد ذلك عمّم الخطاب لجميع أمّته حاضراً وغائباً معاصراً وغير معاصر اعتناءً بشأن الأمّة والقبلة ﴿وَ إِنَّ اللّذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنَّه ﴾، أي التحويل ﴿الحُقُ ﴾ الثابت المطابق للحكمة والصواب ﴿مِن ربِّهِم ﴾ لأنّهم بلوا فيما بشروا به من مقدمه في أنّه سيصلّي إلى القبلتين، ولأنّهم كانوا يعلمون أنّ كلّ رسول لابدّله من قبلة تخصّه بالنّسبة إلى الملّة التي قبله، واللّام في ﴿ليعلمون أنّى به لعنادهم وإصرارهم على المكابرة.

﴿ وَ مَا اللهُ بِعَافِلِ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ، جملة حاليّة تسلية له ﷺ ، قرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي (٢) بالتّاء أي وما الله بغافل عما تعملون أيّها المؤمنون من الأعمال الحسنة من اتباع ما أمرتم به من أمر القبلة وغيرها والباقون بالياء يعني: ما أنا بغافل عما يعمل اليهود من الأعمال السيئة، فعلى

۱\_و: «يتضمّن» ج.ه: «ليضمن».

۲\_التبيان: ج ۲، ص ۱۳.

الأوّل وعد وعلى الثاني وعيد.

وَلَيِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّاتِبِعُواْ قِبْلَتَكَ وَمَآاَنتَ بِتَابِعِ قِبْلَتُهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَيِنِ أَتَبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مَنَ الْعِلْمُ إِنَّكَ إِذَا لِمِنَ الظَّلِيدِينَ ('')

﴿ وَلَئِن أَتيتَ الَّذينَ أُوتوا الكتابَ بكلِّ آيةٍ \* ، أي بكلِّ معجزة عظيم، ولم يترك شيئاً من أشخاص المعجزة إلا أتيت بها ﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَك ﴾ ، أي ما يتبعون قبلتك؛ لأنَّ تركهم إيّاها ليس عن شبهة فتزحزح بمعجزة وإنّما الترك عن مكابرة وعناد، وما كان كذلك لم تجد المعجزة فيه نفعاً، واللّام في «لئن» هي الموطئة للقسم، و«ماتَبعُوا» جواب له ساد مسدّ الخبر، والعدول عن المستقبل إلى الماضي لتحقّق عدم المتابعة لاكما زعم بعضهم أنّ «إن» بمعنى «لو»؛ فإنّ المعنى لايستقيم حينئذِ؛ لأنَّ امتناعهم عن المتابعة ليس بسبب إمتناعه عن أن يأتيهم بكـلّ آيـة، والباء في ﴿بِكُلِّ آية﴾ للتّعدية والإتيان حينئذِ بمعنى الإيتاء، ويجوز أن يكون للملابسة والإتيان حينئذٍ بمعناه ﴿ وَ مَا أَنْتَ ﴾ يا محمّد ﴿ بِتَابِع قِبْلَتَهُم ﴾ ، أبداً ؛ لأنَّ قبلتك لن تنسخ وهذا حسم لطمعهم، ولعلُّهم حيث رأوه يَنْيَأَةُ صلَّى أَوَّلاَّ إلى الكعبة ثمّ صلّى برهة من الزمان إلى بيت المقدس، ثمّ أمر بالتّحويل إلى ما كان عليه أطمعهم ذلك في أنَّه عسى أن يرجع إليها، فأنذروا بالخيبة ممَّا رجوه بما قاسوا به، فكأنَّه قيل لهم: تلك شقشقة هدرت ثمَّ قرت وليست قبلته التبي أمر بالتُّوجه بمنسوخة إليها أبداً إلى أن يرث اللهُ الأرض ومن عليها، وتوحيد القبلة مع أنَّ لكلَّ منهما قبلة لاتَّحادهما في الضلالة، ﴿ وَ مَا بعضُهُم بتابع قبلَةَ بعضٍ ﴾. أى ليست النصاري بتابعة قبلة اليهود ولا بالعكس؛ لأنَّ النصاري يستقبلون

١ ـ البفرة ٢/٥٤١.

المشرق واليهود يستقبلون بيت المقدس وهو في ناحية المغرب ﴿ وَ لَئِن البُّعتَ أهواءَهم ﴾ أي مرادهم وما تهواه أنفسهم وتميل إليه أفئدتهم، وهو هاهنا الصلاة إلى قبلتهم أو شيئاً ممّا أرادوه ممّا هو مخالف لما أنزل إليك ﴿مِن بَعدِ مَا جَاءك مِنَ العِلْم ﴾ أي من الاعتقاد الحقّ الثابت القطعيّ الذي لا يعتريه شكّ ولاريب. ﴿إِنَّكَ إِذاًّ لَمِن الظَّالِمِين ﴾، بولغ في هذا الكلام حدّ المبالغة من القسم واللام و«إن» و «إنّ» والجملة الإسميّة و «إذا» واللّام و «مِنْ» والتعريف منادات على سوء حال تابعي الأهواء، وتنويهاً لشأن المقتدين بأنوار الهدى وإيمان السالكين ومحجة أهل الحجّة والبرهان، وفيه صبّ صبابة ما بقى في (١) كأس آمال أهل الكتاب من بقيّة ما أراقته الآية الأولى وإن لم يبق منها شيئاً، فإنّه حيث رتّب ما رتّب من الوعيد على فرض متابعته إياهم، وقد علموا قطعاً من حسن متابعته عَيَاتُهُ لمولاه بأنّه لولم يترتّب على ما نهى عنه شيء من المكاره لم يرتكبه، ضربت سواعد الردّ على صدور «أماينهم وصكّت أكفّ المنع وجوه تهانيهم فنكصوا على أعقابهم خائبين ورجعوا(٢١) القهقري» في أمرهم متحيّرين.

> بيان ما أفاده العصنّف في ماهية الكعبة وجهتها

تحقيق: لامُراء في أنّ من شاهد الكعبة أو كان في حكم المشاهد فرضه التوجّه إلى عين الكعبة؛ لأنّ التوجه إليها هو العزيمة والتوجّه إلى الجهة والسمت لغير المشاهد إنّما هو رخصة؛ لتعذّر التوجّه إلى عينها أو تعسّره بالنّسبة إليها، وتعريف السمت على ما نقلناه آنفاً قول تقريبيّ قد يورد تسهيلاً لمن أراد معرفته وهو قصير الباع عن إدراك ما عليه المحقّقون من بيان حقيقته. والحقّ أنّ سمت القبلة نقطة من الأفق مواجهاً مستلزماً لمواجهة الكعبة أو قوس من دائرة الأفق

۱ ـ ب: «کل کاس» .

۲\_ ب: «رجع».

فيها (١١) بين دائرة نصف النهار والدائرة المارّة بسمت رأس أهل البلد ورأس أهل مكّة.

وتحقيق ذلك: أنّ ما عدا مكّة من البلدان إذا قيس إليها لابد أن يكون مخالفاً لها في الطول والعرض، إذ لو وافقها بلد من البلدان فيهما لاتّحدا في تلك المخالفة، إمّا في الطول فقط بأن يكون طوله أقلّ من طولها، فيكون غربيّاً عنها أوأكثر من طولها، فيكون شرقيّاً عنها، وإمّا في العر ض فقط بأنْ يكون عرضه أقلّ من عرضها، فيكون جنوبيّاً عنها وأكثر من عرضها، فيكون شماليّاً عنها، وإمّا أن يخالفها في الطول والعرض معاً، وذلك بأن يكون طوله وعرضه أقلّ، فيكون غربيّاً جنوبيّاً عنها أو أكثر فيهما، فيكون شرقيّاً شماليّاً عنها، أو يكون طوله أقلّ وعرضه أكثر، فيكون غربيّاً شماليّاً عنها أو بالكعس، فيكون شرقيّاً جنوبيّاً عنها، فإذاكان البلد شماليّاً فقط أو جنوبيّاً فقط فيتوجّه المصلّي على الأوّل إلى نـقطة الجنوب، وعلى الثاني إلى نقطة الشمال، فنقطتا الشمال والجنوب بالنّسبة إلى أهل هذين البلدين هما سمت القبلة، وإن كان البلد شر قيّاً (٢) أو غربيّاً فقط أو واقعاً بين المشرق والشمال أو الشرق والجنوب، أو بين الغرب والشمال أو الغرب والجنوب، فلنفرض هناك دائرة عظيمة تمرّ بسمتيّ رؤوس أهل البلدمكّة شرَّفها الله تعالى، وتقاطع أفق البلد على نقطتين غير نقطتي الشمال والجنوب، فينحصر قوس من الأفق بين إحداهما وبين إحدى نقطتي الشمال والجنوب، فتلك القوس هي سمت القبلة لأهل هذه البلدان، لأنّ المصلّى فيها يجب أن ينحر ف عن نقطة الجنوب أو نقطة الشمال بمقدار تلك القوس ليكون مـواجـهاً للقبلة، ولذلك سمّيت قوس الانحراف.

۱\_جميع النسخ: «فيما».

٢\_جميع النسخ: «فقط».

إذا تمهد ذلك فنقول: لكل من السمتين بالنّسبة إلى من يجب عليه التوجه إليها علامة مخصوصة تختلف باختلاف الأركان الأربعة لابدّ من بيانها:

> عسلامات القسبلة لأهل العراق

فعلامة أهل العراق ومن هو في حكمه ممّن يجب عليهم التوجّه إلى الركن العراقي وسمتهم التوسّط بين مشرق الاعتدال ومغربه، جعل الجديّ طالعاً بحذاء المنكب الأيمن، وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الأيمن مما يلي الأنف ويستحبّ لهم التياسر قليلاً إلى يسار المصلّي ليتمكّنوا من الحرم ويقع التوجّه إلى الحجر الأسود، ونقل عن الشيخ الوجوب (۱۱)، والإعتماد فيه استحباباً أو وجوباً على رواية المفضّل بن عمر عن الصادق الله وهو يتاسر في القبلة (۲)، فلا يعترض عليه بأنّه إن كان إلى القبلة كان واجباً وإن كان عن القبلة كان حراماً.

و علامة أهل الشام، ومن هو في حكمهم ممّن يبجب عليه التوجّه إلى الركن الشّامي، جعل الجدي طالعاً خلف المنكب الأيسر، وسُهيّل وقت طلوعه بين العينين ومغيبه على العين اليمنى وبنات نعش غائبة خلف الأذن اليمنى الصبا على الخد الأيسر والشمال على الكتف الأيمن، وقال الشهيد الله على الرّياح (٣) وهو ضعيف.

و علامة أهل المغرب ومن هو في حكمهم ممّن يجب عليه التوجّه إلى الركن الغربيّ جعل الثريّا على اليمين، والعيوق على اليسار، والجدي على صفحة الخد الأيسر.

و علامة أهل اليمن، ومن هو في حكمهم ممّن يـجب عـليه التـوجّه إلى

١ ـ المبسوط: ج ١، ص ٧٨.

۲\_ التهذيب: ج ۲، ص ٤٧ ح ١٠.

۳\_ البیان: ص ۱۱۵.

الركن اليماني، جعل الجدي وقت طلوعه بين العينين، و«سهيل» وقت غيبوبته بين الكتفين، وإذا رعيت هذه العلامات كان كلّ من المتوجّهين متوجّهاً إلى سمته الذي يجب عليه توجّهه إليه نقطة كان أو قوساً.

#### فروع:

جواز التعويل على قبلة أهل البلد الأوّل: يجوز التعويل على قبلة البلد إلّا أن يعلم خطاؤها.

آخر مخالف لبلده باعتبار السمت وجب عليه تعلُّم علاماته.

الثاني: لايجب على المصلِّي إلَّا معرفة علامات بلده، فإذا سافر إلى بلد

وجوب تحصيل العسلم بالقبلة للمسافر

الثالث: لو غمّ عليه صلّى أربعاً إلى الأربع مع السعة وإلّا إلى المحتمل. وقال الشهيد: أنّ ابن بابويه وابن أبي عقيل جوّزا الاجتزاء بالواحدة (١٠).

متى تجب الصلاة إلى أربع جهات؟

الرابع: لايجوز اقتداء من اجتهد وغلب على ظنّه جهة بذي الأربع في جهة مخالفة لجهة اجتهاده وفيها إشكال، ولو ضاق الوقت على من فرضه الأربع إلّا

عن واحدة فهل يجب عليه الاقتداء بالمجتهد في جهته؟ إشكال.

الخامس: إذا حصلت للأعمى أمارة جاز له التعويل عليه، وترك التقليد للمبصر.

السادس: لايجوز ائتمام مجتهد بآخر مع اختلاف جهتهما لكن يحلُّ لكلّ منهما أكل ذبيحة صاحبه.

وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِ وَجَهَكَ شَظَرَ الْسَعِدِ الْحَرَامِ" وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِكَ وَمَا اللهُ بِعَنْفِلِ عَمَّا تَعْمَلُون (٢)

ومنها قوله عزّ وعلا في سورة البقرة: ﴿وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾، أي ومن بيان أية هوسن

۱ ـ البيان: ص ۱۱۵.

٢\_ البفرة ٢/٩٤٩.

أيّ البلاد خرجتَ للسّفر ﴿ فَوَلِّ وَجهكَ شطرَ المسجد الحَرام وإنّه لَـلْحَقّ من رَبِّكَ ﴾ إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها مختلف فيه، وعلى تقدير صحّته تمتنع هاهنا لبشاعة اجتماع الحرفين، فالأولى أنّ العامل في الظرف مقدّر، وما بعد الفاء معطوف عليها، ويستحسن أن تجعل الفاء جزائية لتضمّن الظرف معنى الشرط أي أينما كنت وتوجّهت ﴿ فولٌ وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ ، إذا صلّيت، ﴿ و إنّه ﴾ أي التولّي أوالمأمور به للحقّ الثابت الذي لاريب ولاشكّ فيه أنّه نازل إليك من ربّك. ﴿ وَ ما الله بغافل عمّا تَعْمَلُونَ ﴾ ، قرأ أبو عمرو بالياء، والباقون بالتاء (١٠).

﴿ و من حيث خرجت فوّل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره لئلّا يكون للناس عليكم حجة ﴿ (٢) ، «لئلّا»، الأصل فيه ؛ «لأن، لا» قلبت النون لاماً وأدغمت، وقد تقلب الهمزة ياء ولام التعليل متعلّق ب«ولّوا» وقد يقال: متعلّق بفعل يدلّ عليه سياق الكلام أي عرفناكم لئلّا يكون للناس، أي اليهود أو مشركي مكّة حجّة أي ما هو مسوق مساق الحجّة، وسمّيت حجّة سوقاً للكلام مساق رغم الخصم كقوله: «حجّتهم داحضة» أوأنّها حجّة لو لاالتّحويل، وهي قول علمائهم بعد أن قرأوا في التوراة من نعته صلاته إلى قبلة أبيه ماله لايحوّل وجهه في صلاته إلى قبلة أبيه كما هو مذكور في نعته في التوراة، وقيل: لئلّا يكون للعرب عليكم حجّة في ترككم قبلة أبيهم إبراهيم.

﴿ إِلَّا الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُم ﴾ ، قيل: هو استثناء من الناس (٢) أي لئــلا يـبقى عليكم لأحد من الناس حجّة إلّا لمن ظلم باحتجاجه فيما قد ظهر له بطلانه، كما تقول: ليس لك عليّ حجّة إلّا الظلم أو إلّا أن تظلمني، والمراد أنّه ليس لك عليّ

١ ـ أنوار التنزيل للبيضاوي: ج ١، ص ٩٤.

٢\_ البقرة ٢/١٥٠.

٣\_ الكشاف: ج ١، ص ٣٢٢.

حجّة بيّنة فهو إثبات الشيء ببيّنة كقوله تعالى ﴿لايذوقون فيها الموت إلّا الموتة الأولى ﴾ (١)، وقول النابغة:

و لاعيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهن قسلول من قسراع الكسستائب(٢)

أي إن كان فيهم عيب فهو هذا، وهذا ليس عيباً، فليس فيهم عيب، والمعنى إن كان على المؤمنين حجّة بعد ذلك فلظالم، والظالم ليس له حجّة، ولاحاجة إلى أن تجعل الاستثناء منقطعاً، وقيل: «إلّا» بمعنى الواو("")، كقول الشاعر:

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلّا دار مروانا(٤)

«و قيل: إنّ الذين» في محلّ الجرّ على البدليّة من الضمير في «عليكم» أي لم يبق حجّة إلّا على الذين ظلموا (٥)، وقرأ زيد بن عليّ بين بالتخفيف على أنّه حرف تنبيه (٦) ووقف على «حجّة» على أنّ ما بعدها كلام مستأنف ﴿ فَلَا تَخْشُو هُم ﴾ ، «الفاء» للتفريع، أي إذ ليس يبقى عليكم لأحد من الناس حجّة وقد انقصمت عرى شبه المشركين وانقصمت أظهر الظالمين، فلا تحذر وهم لا تخافوا من مايرمونكم به من المكاء والتصدية (وَ اخْشُونِي) من أن تخالفوا أمري فرقاً من قدحهم بما لا يؤثّر فيكم شيئاً، فإنّي قد مننت عليكم بذلك التحويل لإزاحة شبههم.

﴿ وَ لِأُتِمَّ نِعْمَتِي عليْكُم ﴾، فهو معطوف حينئذٍ على «لئلًا يكون»، وقيل:

١ ـ الدخان ٤٤/٥٦.

۲\_ التبيان: ج ۲، ص ۲۷.

۳\_الکشاف: ج ۱، ص ۳۲۲.

٤ ـ التبيان: ج ٢٠، ص ٢٧.

۵ ـ التبيان: ج ۲، ص ۲۷. ۲ ـ الكشّاف: ج ۱، ص ۳۲۲.

متعلّق بمحذوف أي أمر تكم بذلك لإتمام النعمة عليكم (١)، وقيل: التقدير فاخشوني لأُوفقكم ولاتم (١)، وفيما ذكر غنية عن التقديرين، وإتمام النعمة هو أن يموت وهو من أهل القبلة المستلزم لدخول الجنّة ﴿وَ لَعَلّكم تَهْتَدُونَ ﴾، عطف على «و لأتمّ» والمعنى لإتمام النعمة وإرادة الهداية من الضلالة فعلنا ذلك، و «لعلّ» و «عسى» للإطماع، والإطماع وعد، ووعد الكريم واجب الأداء.

و لمّاكان المقام يقتضي التأكيد والمبالغة نظراً إلى وجوب التمييز بين النسخ الذي هو بيان انتهاء مدّة الحكم الأوّل والبداء الذي هو ظهور رأي غير الرأي الأوّل مع الندم عليه، دفعاً لمظلمة وقوع الفتنة الناشئة من تعارض الشبهة و تسويل الشيطان كررّ الأمر بتولية الوجوه شطر المسجد الحرام في الآيات الثلاثة.

على أنّه قصد في كلّ آية فائدة مختصة بها مترتّبة عليها كترتّب بيان تكريم النّبي اللّه بيان عنادهم وخيبة رجائهم فيما كانوا يتمنونه من متابعة أهوائهم على الأولى، وبيان عدم التفاوت بين الحضر والسفر وكون المأمور به حقّاً، والوعيد على تركه على الآية الثانية، وبيان تشريف أمّنه بأفراد الخطاب معهم وتعليل الحكم بما رتّب عليه من الحكم والمصالح على الآية الثالثة.

و قيل: إنّ الأولى لإفادة نسخ القبلة، والثانية لاستواء الحكم في جميع الأمكنة، والثالثة للدّوام في جميع الأزمنة (٣)، وقيل: الأولى في مسجد المدّينة والثانية خارج المسجد والثالثة خارج مكّة (٤) وقيل: إنّ الأولى لجميع الأحوال والثانية

۱\_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۲۳.

٢\_ الكشاف: ج ١، ص ٣٢٣.

٣\_ التفسير الكبير: ج ٤، ص ١٢٥.

٤\_كنز العرفان: ج آ، ص ٩٠.

لجميع الأمكنة والثالثة لجميع الأزمنة (١١).

وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيَّنَمَا تُوَلُّوا فَحَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَسِعُ عَلِيمٌ

سو ته المشـــرق والمسغرب...» والأحكسام المستفادة منها

ومنها قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَلَّهِ المشرقُ والمغربُ فأيـنا تــولُّوا ﴿ السَّانَ أَلِسَةَ فَدَمَ وجه الله إن الله واسع عليم ، «المشرق» موضع شروق الشمس، و«المغرب» موضع غروبها، وهما خارجان عن القياس، والمراد بهما هاهنا بلاد المشرق والمغرب.

> والمعني بهما جميع وجه الأرض، و«ثَمّ» بمعنى «هناك»، فإن أردت الإشارة إلى المكان القريب قلت: «هاهنا»، وإن أردت الإشارة إلى المكان البعيد قلت: «هناك»، أو «ثُمّ» وهي مبنية، وقد اختلف في وجه بنائها فـقال الزجّـاج: إبهامها (٣)، وإعترض ، عليه بأنّ الإبهام لايوجبه ولو أوجبه لبني شيء ومكان، بل لكانا بالبناء أولى.

> و قال: على بن عيسي يضمنها معنى الإشارة، واعترض عليه بأنّ معنى الإشارة لو أوجب البناء لم يعرب كلمة قطَّ لأنَّه ما من كلمة إلَّا وفيها إشارة إلى معناها

> وأجيب عنه بأنّ هذه الإشارة الموجبة للبناء في «ثُمّ» غير الإشارة التي هي في سائر الكلم، فإنّ الإشارة فيه إلى مكان بعيد معيّن، فقد خرج بهذا عن طريقة سائر الكلم وألحق بالحرف الذي يشترط معه ذكر المتعلِّق، والحقِّ أنَّ بناءَه لتضمّنه معنى الحرف وذلك لأنّه لايشار به إلّا إلى مكان معيّن، فكان معرفة،

١ ـ التفسير الكبير: ج ٤، ص ١٢٥.

٢\_ البفرة ٢/٥/٢.

٣\_معاني الفرآن وإعرابه: ج ١، ص ١٩٧.

«فحيث لم يذكر معه قبل أنّه متضمن إيّاه، وهذا أيضاً لا يخلو عن شي» (١١) الأصل في المعرّف أن يكون بلام التعريف عن شيء، وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة للخفّة واللام في «لله» للملك، وتقديم الظرف لقصد التخصيص، والفاء في «فأينما» فصيحة، و«أينما» ظرف متضمّن معنى الشرط، و«تولّوا» عامل فيه، وهو مجزوم، وعلى قراءة الفتح كان الأصل فيه «تتولّون» من: «تولّى يتولّى تولّياً» بمعنى: «ذَهَبَ يَذْهَبُ ذِهاباً»، فحذفت التاء لاجتماع التاءين والنون للشرط، أي في أي جهة يتوجّهون، وعلى الضم كان الأصل فيتولّون من «ولّى يولّى» بمعنى: صرّف يصرّف، فإلى أي جهة تصرفون وجوهكم.

«والواسع» في اللّغة ضدّ الضيق كما أنّ السعة ضدّ الضيق، والمراد به هاهنا الغنيّ أو المعطي أو المحيط، والمعنى على ما قبله أنّ الأرض كلّها لله لايملكها أحد غيره ففي أي موضع فعلهم التولية أي وجّهتم وجوهكم جهة القبلة صحّت منكم العبادة المشترط بها؛ لأنّها هي الجهة التي أمر بها ورضيها لعباده، فلا يجزيكم منعهم إيّاكم عن الدخول في المسجد الحرام، والصلاة تجاه الكعبة.

و روي من طريق أهل البيت الله أنها نزلت في صلاة التطوّع على الراحلة للمسافر أينما توجّهت (٢)، ومثل ذلك قد روي عن ابن عمرومجاهد والحسن، وهو أنّه لمّا نزل قوله تعالى: ﴿قال ربّكم أُدعوني أستجب لكم ﴾ (٢)، قالوا: أين ندعوه؟ فنزل قوله: ﴿و لله المشرق والمغرب ﴾ (٤)، أي ملكاً وخلقاً، وقال الكلبي:

۱ \_ ما بين الفوسين ليست في «ب».

۲\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۹۱.

٣\_غافر ١٠/٤٠.

٤\_ التفسير الكبير: ج 5، ص ٢٠.

فثمّ الله يعلم ويري(١)، والوجه صلة كقوله: ﴿ كُلِّ شيء هالك إلَّا وجهه ﴾ (١)، يعني إلَّا هو، وعن قتادة ومقاتل والحسن في وجمه فئمّ قبلة الله، والوجمه والجمهة القبلة (٣)، وقيل: رضاء الله (٤)؛ لأنّ رضاء الشخص وسخطه يفهم من محياه، يقال: أقبل بوجهه عليه أي رضي عنه وصرف وجهه عنه أي غضب عليه.

و قيل: غمّت القبلة على قوم فصلّوا إلى أنحاء مختلفة، فلمّا أصبحوا تبيّن خطاؤهم فنزلت(٥) فهي حينئذٍ حجّة على من يوجب القضاء عند الاستدبار لدي الخطأ بعد الاحتهاد.

#### فروع:

الأوّل: يستحب في النوافل الإستقبال، أمّا عدم الوجوب فلمورد هذه الآية حكم الاستقبال في على ما نقل عنهم ﷺ أنَّها نزلت في صلاة التطوّع، فقوله: ﴿فَأَينَا تُولُوا فَمْ وَجِهُ فَيْهُ الله ﴾، نظراً إلى المورد الذي هو من جملة المخصّصات للعموم تـقديره: فأيـنما يتوجّهون في صلاة التطوّع فثمّ قبلتكم التي تصحّ منكم صلاة التطوّع حال كونكم متوجّهين إليها، وهذا يدلُّ على التخيير في الاستقبال بالنّسبة إلى صلاة التطوع، ولانعني بعدم الوجوب إلّا هذا.

> و أمّا الاستحباب، فلأنّ الصلاة من حيث هي صلاة الأصل في صحّتها أن يكون المصلِّي في حال صلاته متوجّهاً إلى القبلة، وصحّتها في النافلة بـدون التوجّه إليها رخصة، فإذا ارتفع الوجوب بالرخصة بقى الاستحباب، وأيضاً لمّـا

النوافسل والأقسوال

۱\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۹۱.

٢\_ الفصص ٢٨ ٨٨.

٣\_مجمع البيان: ج ١، ص ١٩١.

٤\_تفسير البغوى: ج ١، ص ٧١.

۵ ـ التبيان: ج ۱، ص ۲۲٤.

كان مخيّراً مع التمكّن من أي جهة شاء، وكانت جهة القبلة راجحة عـلى سـائر الجهات نظراً إلى الأصل الذي هو العزيمة كـان الأولى أن يـختارها، ولا نـعني بالاستحباب إلاهذا.

وقال ابن أبي عقيل: لاتجوز النافلة إلى غير القبلة إلَّا في موضعين حال الحرب، والسفر في حال الركوب(١١)، وينبغي لهما التوجّه ما استطاعا، لاسيّما عند النية وتكبيرة الإحرام، وأوجب الشيخ التوجّه إلّا للماشي والراكب(٢)، واختاره العلامة في المختلف<sup>(٣)</sup>، وجوّز عدم التوجّه فيها سفراً وحضراً في القـواعـد<sup>(٤)</sup> والإرشاد (٥)، ونقله عن بعض المتأخّرين، وعني به الشيخ نجم الدين بن سعيد، فإنّه قال في الشرائع: وأمّا النوافل فالأفضل استقبال القبلة بها(٦).

> جواز صلاة النافلة على الراحلة

الثاني: صلاة النافلة على الراحلة جائزة بلا خلاف، وإن انحرفت عن جهة القبلة؛ لأنَّ الاستقبال والقيام فيها ليسا شرطين، ولما صحَّ عن النبيِّ يَثِينَا أنَّه صلَّى الوتر على راحلته (٧)، وإنّما الخلاف في العموم والخصوص، فذهب العلّامة وكثير النافلة على الراحلة من الأصحاب إلى العموم أي يجوز حضراً وسفراً طويلاً، أو قصيراً نظراً إلى مــا قرّرناه، ولما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي أنّه سأل أبا عبدالله ١١٤ عن صلاة النافلة على البعير والدابة فقال: «نعم حيث كان متوجّهاً »(^)، وكذلك فعل رسول الله يَهِين (٩)، وهذا عام في السفر الطويل والقصير والحضر، ويعلم من هذا أنَّـه إن

سفرأ وحضرأ

١\_نقله عنه في المختلف: ج ٢، ص ٧٣.

۲\_ المبسوط: ج ۱، ص ۷۹\_۸۰.

٣\_ المختلف: ج ٢، ص ٧٣.

٤\_ الفواعد: ج ١٠، ص ٥٣ ٢.

٥ ـ الإرشاد: ج ١، ص ٢٤٤.

٦\_ الشرائع: ج ١، ص ٥٧.

٧\_ الوسائل: ج ٣. ص ٢٤٣، الباب ١٥ من أبواب الفبلة، ح ٢١.

٨\_ عَدْيب الأُحكام: ج ٣، ص ٢٥٠. باب الزيادات، ح ٩٠.

٩\_ الوسائل: ج ٣. ص ٤٣ ٦. الباب ١٥ من أبواب الفبلة، ح ٢٢.

كانت جهة مخالفة لجهة القبلة لم يجب عليه الاستقبال، قال الشيخ: لقوله تعالى: ﴿ فَأَينا تولُّوا فَمُ وجه الله ﴾ ، فإنّ الصادق ﴿ قال: ﴿ إِنّها مختصّة بالنوافل ﴾ (١٠) قال الشيخ: إنّه يجب عليه الاستقبال في تكبيرة الإحرام إن تمكّن (١٢) ، وذهب الشافعي في قوله القديم: إلى اختصاصه بالسفر الطويل (٣) ، وذهب مالك إلى اختصاصه بالسفر طويلاً كان أو قصيراً (٤) ، وهو قول الشافعي الجديد (٥) وإليه ذهب جمع من أصحانا.

حكم من لم يتمكن مــن الاســـتقبال انتداءً

الثالث: إنّه لو لم يتمكّن من الاستقبال ابتداءً سقط كما هو مذهب مكم الشيخ الثالث: إنّه لو لم يتمكّن في الأثناء منه هل يجب عليه استدراك ما قد فات أم لا؟ ابتداء ذهب بعض إلى أنّه رحمه الله إنّما أوجبه في الابتداء مع التمكّن فقد سقط عنه بعدم التمكّن في الابتداء فلا يجب عليه في الأثناء، وقال الشيخ فخرالدين الله الو تمكّن في الأثناء من الاستقبال استقبال استقبل؛ لأنّ الاستقبال شرط في إجزاء الصلاة فتركه مختصّ بالضرورة، وهذا مبني على أنّ الاستقبال شرط في صلاة النافلة (٧)، وهو الحقّ.

الرابع: مطلب المصلّي على الراحلة قبلته حكماً لأنّه بدل عنها، فلو عدل مطلب المصلّي على الراحلة قبلته عنها إلى القبلة صحّ إجماعاً؛ لأنّه عدول عن البدل إلى المبدل منه، أمّا لو عدل حكماً عنها إلى غيرها ففيه خلاف، قال فخر الإسلام الله الأصحّ عندى البطلان (٨). لأنّه

١ ـ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٢٨٦.

٢\_ المبسوط: ج ١، ص ٧٩.

٣\_الحاوي الكبير: ج ٢، ص ٧٧.

٤\_الحاوي الكبير: آج ٢، ص ٧٧.

٥ \_ الحاوى الكبير: ج ٢، ص ٧٧.

٦- لم نعثر عليه في كتب التبيخ، ولا من نفل عنه، وفي المبسوط، اشتراط الاستقبال في التكبيرة، ج ١، ص ٧٩.

۷\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٨٠

٨\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٧٩.

عدول عن البدل إلى ما ليس بمبدل منه، فليس هو حينئذ مصلَّياً لاإلى البـدل ولاالي المبدل منه.

و قال آخرون: بالصحة؛ لأنَّه لمَّا سقط وجوب التوجِّه إلى القبلة تساوت الجهات.

وأورد عليه بمنع المساوات لكون غير جهة القبلة منهيّاً عنه، وإنّـما زال النهى للضرورة، فإذا زالت الضرورة عاد النهى.

وأُجيب عنه: بأنَّ النهي باعتبار الأمر بالتوجِّه إليها؛ فإنَّ الأمر بالتوجِّه إليها مستلزم للنهي عن أضدادها، فإذا ارتفع الأمر ارتفع النهي، وقد يرد بمنع انحصار النهى في الاستلزام؛ فإنّ النهى عن الصلاة إلى غير القبلة مصرّ - به في كثير من الأخبار والأحاديث(١).

> جَعَلَ اللَّهُ ٱلكَّفَبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامَ اللَّنَاسِ وَالشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْيَ وَٱلْقَلَتِبِدَّ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوۤاْأَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا في أَلسَّمَوَتِ وَمَافِى الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شِيْ عِلِيمُ <sup>(٢)</sup>

ومنها: قوله تَعَالَى في سورة المائدة: ﴿ جَعَّلُ الله الْكَعبة ﴾، «الكعبة» السم ل «بيت الله الحرام» سمّى بها لنتوّه أو بكعبه، وقيل: كلّ بيت منفرد فهو والأحكام كعبة، (٣) ﴿ البَيْتُ الحَرامَ ﴾ على طريق المدح لا على طريق التوضيح ﴿ قياماً لِلنَّاسَ﴾ ،قرأ ابن عامر «قِيَماً»، وهو مصدر بمعنى «القيام» والباقون «قياماً»(٤٠)، وهو في الأصل مصدر «قام» يقال: فلان قوام بيته (٥) وقيامه وهو الذي يقوم بــه

بيان آية «جعل الله المستفادة منها

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٢٢٧. باب ٩ من أبواب القبلة.

٧\_ المائدة ٥/٧٧.

٣\_مجمع البيان: ج ٣. ص ٢٤٧.

٤\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٥ \_ مجمع البيان: ج ٣. ص ٢٤٦.

أحوال أهل بيته، فيكون «قياماً» بمعنى صلاحاً مبالغة أي صيّر الله الكعبة صلاحاً للناس يصلح بها أمر معاشهم، فيكون المراد بالناس أهل البادية من الحجاز واليمن، وما يقرب منها، و «قياماً» منصوب على أنّه مفعول ثان لجعل، ويجوز أن يكون «قياماً» بمعنى سبباً و «جعل» بمعنى خلق، أي خلق الله الكعبة سبباً لصلاح أمر الناس، أي شؤون دينهم ودنياهم، فيحمل الناس على العموم، «قياماً» لصلاح أمر الناس، أي شؤون دينهم ودنياهم، فيحمل الناس على العموم، «قياماً» بمعنى حينئذٍ منصوب على الحال، وأن يكون «جعل» بمعنى خلق و «قياماً» بمعنى صلاة وهو منصوب حينئذ على العلّية، أي خلق الكعبة البيت الحرام لأجل صلاة الناس أي خلقها لتكون قبلة لصلاتهم، ويجوز أن يكون «جعل» على معناهمفعوله الثاني مقدّراً و «قياماً» مفعول له، أي جعلها قبلة للصلاة لأجل الناس، وعلى هذا يكون الشهر الحرام منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه المذكور قد حذف مفعوله الثاني أي جعل الشهر الحرام، والهدي، والقلائد زماناً ونسكاً للحج حذف مفعوله الثاني أي جعل الكعبة الحج من وجهين، أحدهما: كونها قبلة للصلاة.

و ثانيهما: كونها مثابة للناس يثوبون إليها لقضاء مناسك الحجّ في شهره كما أمر به إبراهيم وإسمعيل على في قوله: ﴿أَنْ طَهِّرا بِسِيّ للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾ (١).

﴿ وَ الشُّهْرَ الحرامَ وَالْهَدِّيُّ وَالْقَلَائِدَ ﴾.

المراد ب «الشهر الحرام»، ذوالحجة لخصوصه لاقتضاء المقام إيّاه، وقيل: المراد جنس الأشهر الحرم (٢)، وذكر «القلائد» بعد «الهدي» تخصيص بعد التعميم؛ لزيادة عظمة أحكام الله وبهائه فيها، والشهرا الحرام معطوف على «الكعبة» قدّم المفعول الشاني عليه للاهتمام، والتقدير: صيّر الله الشهر الحرام الهدي والقلائد قياماً للناس، ﴿ ذلك ﴾ أي الجعل، أو ما ذكر من

١ ـ البفرة ٢/٥ ١٢.

٢\_ التفسير الكبير: ج ١٢، ص ٨٤

التحريم التحليل والجعل. ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ الله يعلم ما في السموات وما في الأرض﴾. لأنّ الحكم على طبق ما فيه نظام ما في السموات، وما في الأرض دليل واضح وحجّة نيرة على العلم بكنه ما فيهما. ﴿ و أَنَّ الله بكلِّ شيءٍ عليم \*، أي لتعلموا أنّ الله بكلّ شيء عليم، وفي هذا التعميم بعد التخصيص زيادة دلًالة على أنّه عالم بما في السموات والأرض، فإنّه إذاكان عالماً بكلّ شيءكان عالماً بما فيهما.

> وجوب استقبال القبلة في كلّ

تذييل: يجب استقبال القبلة في كلّ فريضة مع الإمكان وعند الذبح، وفي فريضة وعند الذبع بعض أحوال الميت التي سيأتي تفصيلها.

فإن قلت: الأمر لا يفيد التكرار ولا الوحدة كما عليه المحقّقون من الأصوليّين، والآيات المذكورة قد أُطلق فيها الأوامر المذكورة نحو قوله تعالى: ﴿ فُول وجهك ﴾ (١١)، و ﴿ فُولُوا وُجوهَكم ﴾ ، فمن أين علم وجوب تكرار التوجّه بحسب تكرار كلّ فعل من الأفعال المذكورة وممّ علم اختصاص وجوب الاستقبال بالأحوال الثلاثة.

قلت: لمّا لم تدلّ الصيغة على أحد الأمرين وامتنع الحمل على الاستمرار لاستلزامه الحرج المنتفى بقوله تعالى: ﴿ ما جعل الله عليكم في الدين من حرج ﴾ (٢) واحتيج هذا الإجمال إلى بيان بينه عَيْا الله بعله وقوله، أمّا في الصلاة فإنّه لم يصلّ فريضة في حالة الاختيار إلا مستقبلاً للقبلة، وقال عَلَيْ: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي»(٣)، فدلّ ذلك على وجوب تكرار التوجّه في كلّ فريضة.

و أمّا في الذبيحة فظاهر، وأمّا في أحوال الميت فلقول النبيَّ عَلَيْهُ الأقوال في توجيه لفاطمة ﷺ «ضعى فراشي هاهنا واستقبلي فيَّ القبلة»(٤) وللـ فقهاء فـي وجــوبـه

الميّت إلى القبلة

١ ـ البفرة ١٤٤/٢.

٢\_ الحجّ ٢٢/ ٧٨.

٣\_صحيح البخاري: ج ١، ص ١٦٢.

٤ ـ لمنعثر عليه: ص ٨٣.

واستحبابه قولان كلاهما منقولان عن الشيخ ذكر في النهاية تارة الوجوب (۱) وهو اختيار المفيد (۲)، وسلار (۳)، وابن البرّاج (٤)، وابن إدريس (٥)، وأخرى الاستحباب وكرّره في الخلاف (٢)، والأقوى على ما ذهب إليه العلّامة (٧)، وابنه (۱) الوجوب، ووافقهما الشهيد فيه حيث قال: وإذا حصل السوق وجب استقبال القبلة بوجهه وأخمصيه على الأصحّ (٩).

#### فروع:

هل يجب القضاء على من عوّل على ظن وصلّى ثم بدا له ظن آخر؟

الأوّل: لو عوّل على غالب ظنّ وصلّى به إلى جهة، ثم بدا له ظنّ آخر إلى أخرى ففي وجوب القضاء إشكال ينشأ من أدائه الفرض على وجه مشروع، فقد برأت ذمّته فلايجب عليه قضاء، ومن أنّ صلاته وقعت على وجه مظنون، وهو مكلّف بإيقاعها على وجه يقيني مع المكنة منه لقوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ (١٠٠)، ومن محافظتها إيقاعها في شرائطها وأفعالها وأركانها وكيفيّاتها على وجه يقيني هو متمكّن عنه (١١٠)، والاجتهاد الثاني أقرب إلى اليقين، إذ لو لا ذلك لما هدم بنيان الأوّل فيجب القضاء، والوجه الأوّل أقوى (١٢٠).

۱\_النهاية ونكتها: ج ۱، ص ۲۸۶.

٢\_ المفنعة: ص ٩٥.

٣\_المراسم: ص ٤٧.

<sup>£</sup>\_المهذب: ج ۱، ص **۵۳**.

٥ ـ السر لر : ج ١، ص ٥٨ ١، وفيه، «يستحب».

٦\_ الخلاف: ج ١، ص ٦٩١، المسألة ٢٦٤.

٧\_ المختلف: ج ١، ص ٣٨١.

٨\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٥٨.

٩ ـ البيان: ص ٦٨.

١٠ ـ البفرة ٢/٨٢٢.

۱۱\_ب، ج، ه، و هنه».

١٢ ـ حاشيَّه في «ب» هكذا: «لأنَّه في الظن الأوّل أدّى اجتهاده الأوّل لم يكن متمكّناً من الظن الثاني الذي أدّى إليه

الاستحباب.

لانتكرر الاجتهاد بتعدد الصلاة إلا و ذهب بعض إلى الوجوب مطلقاً؛ لأنّ المصلّي مأمور بالمحافظة عليها كما مع الشك عرفت سابقاً، ومن أركان المحافظة تجديد العلم بشرائطها لاسيما الشرائط

> وجسوب تسقليد العادل على من لم يستمكّن مسن الاجتهاد

الثالث: يجب على من لم يتمكّن من الإجتهاد مع ضيق الوقت عن التعلّم إن أمكنه التقليد لعدل، فلو اعتمد الأعمى على رأيه مع وجود من يقلُّده، فإن كان لأمارة صحّ وإلّا أعاد ما صلّاه وإن أصاب، وإن فقد من يقلّده صحّت صلاته مع ضيق الوقت، ويجوز تقليد العدل ولوكان إمرأة، وفي الصبي قـولان أقـواهـما الجواز إن أفاد الظن، وكذا في الفاسق مع فقدان العدل، ولو اختلف المخبرون قدّم قول الأعلم، فالأعدل وإلّا من يخبره، وأمّا إذا اختلف المجتهدون عمل كلّ منهم باجتهاده، ولايجب تقليد الآخر ولوكان أعلم.

الثاني: لا يتعدّد الاجتهاد بتعدّد الصلاة وجوباً إلّا مع الشك، إلّا أنّه يستحبّ،

الحاصلة بالاجتهاد لاحتمال الخطأ فيها؛ لإمكان الخطأ في الاجتهاد، والأقـوى

هل يصح الاجتهاد فسى ألحسرمين ومستحراب النبى وعلى بالبُّلِّيا؟

حكم من اجتمعت عنده عدّة أمارات

الرابع: لااجتهاد في مكَّة ولا في الحرم مع إمكان العلم ولا فيي محراب النبيَّ ﷺ ولا على اللهِ.

الخامس: إذا اجتمعت أمارات فيجب تقديم العمل بالأقوى منها، فلا يجوز الركون إلى منازل القمر ولا إلى الرياح مع وجود غيرهما من العلامات.

اجتهاده الثاني، فهو في ذلك الحين مكلِّفاً بالعمل، وقد برأت ذمَّته في ذلك الزمان ممَّا تعلَّق بها من الفرض، فلا يجب عليه الفضاء لأنَّه خرج وجوب الأداء، وحيث سفط عنه من حيث اتباله به، ووجوب العمل بظنَّه فإنَّه لو لم يعمل به وأحّر الصلاة عن وقتها لكان آثماً. وأيضاً الاجتهاد الثاني لم يفد اليفين، بل الظن، والظن وإن قوي ليس له مرتبة اليفين لاحتماله النقيض.

فإن قلت: هذه المسألة ليست على أداء ثبت عند المصلِّي بدليل قطعي كالتواتر اطلاقها بل فيها أوظني وكذا حكم محراب أحد إنِّما به تفصيل وهو أنَّه لو كان الانحراف يسيراً لم يعد ولو كان كثيراً أعاد فيي الوقت. وإن كان مستنبراً أعاد مطافاً. وكيف أهمل هاهنا؟

قلت: هذا التفصيل لِّما يعتبر على تفدير وجوب الفضاء،وجب الإشكال واقع فيه، فالهذا لم يعتبره الَّا أنَّه قد أشار في قوله: وجب القضاء إلى أنَّه لو وجد ذلك الظنّ الثاني في الوقت وجبت الإعادة، منه ﴿ تُعالَى.

تتميم:

بسيان بعض العسلامات التسي يستدل بها على القلة

قد يستدلُّ بالشمس، والقمر والرياح على الجهة عند فقدان غيرها من العلامات، فلابدّ من التعرّ ض لبعض من أحوالها المتعلّقة بذلك الاستدلال، فنقول: إنَّ الشمس قد يختلف مطالعها ومغاربها باختلاف منازلها، فيكون فيي الشتاء حال توسّطها في قبلة المصلّي، وفي الصيف محاذية لقبلته والقمر يبدو في أوّل ليلة من الشهر في المغرب عن يمين المصلّى ثمّ يتأخّر كلّ ليلة على مقدار سوى نحو المشرق حتّى يكون في الليلة السابعة وقت المغرب في قبلة المصلّى، أو مائلاً عنها يسيراً ثمّ يطلع في الرابع عشر من المشرق بدراً تامّاً وليلة إحدىعشرين يكون في قبلة المصلّى أو قريباً منها وقت الفجر ومنازل الشمس و القمر ثمانية وعشرون، وهي الشرطين والبطين، والثريّا والدبران الهقعة الهنعة، و الذراع، والنثرة، والطرف(١٠)، والجبهة، والزبرة والصرفة، والعواء، والسمّاكالغفر والزبانا والإكليل، والقلب، والشولة والنعايم، والبلدة، وسعد الذابح، وسعد بلع، وسعد السعود، وسعدالأخبية والفرع المقدّم، والفرع المؤخّر، وبطن الحوت أعنى الرشاء منها أربعة عشر فوق الأرض دائماً ومثلها تحتها، فأربعة عشر شاميّة يطلع من وسط المشرق، أو مائلة عنه إلى الشمال قليلاً أوَّلها الشرطين، وآخرها السمّاك، وأربعة عشر ثمانية تطلع من المشرق مـائلة إلى التـيامن أوّلهـا العـفر وآخرها بطن الحوت، ولكلِّ نجم من الشاميّة رقيب من اليمانية إذا طلع أحدهما غاب رقيبه، فالقمر ينزل في كلِّ ليلة منزلاً منها، أو قريباً منه ثمّ ينقل في الليلة الثانية إلى المنزل الذي يليه، والشمس تنزل في كلِّ منزل منها ثلاثة عشر يوماً، فيكون عودها إلى المنزل الأوّل الذي نزلت فيه بعد انصرام حول كامل، وهذه المنازل منها ما يكون فيما بين غروب الشمس وطلوعها، وهي أربعة عشر منز لاً، و منها ما يكون فيما بين طلوعها وغروبها، وهو مثل ذلك، وفي وقت الفجر منها

۱\_ ب، ج: «والطرفة».

منزلان، ووقت المغرب منزل واحد، وفي سواد الليل اثنا عشر منزلاً وكلّها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب، إلّا أنّ أوّل الشاميّة وآخر اليمانية تطلع من وسط المشرق بحيث إذا جعل المصلّي الطالع منها محاذياً لكتفه الأيسركان مستقبلاً للكعبة، فتبارك من صوّرها وسيّرها وجعلها علامات ﴿وبالنجم هم يهتدون الله الشّمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولااللّيل سابق النهار وكلّ في فلك سيحون (١٠).

و أمّا الرياح فكثيرة، وقد يستدلّ منها بأربع، تهبّ من زوايا السماء فالجنوب تهبّ من الزاوية التي بين القبلة والمشرق مستقبل بطن كتف المصلّي الأيسر ممّا يلي وجهه إلى يمينه والشمال مقابلتها تهبّ من الزاوية التي بين المغرب والشمال مارّة إلى مهبّ الجنوب، والدبور تهبّ من الزاوية التي بين المغرب واليمين مستقبلة شطر وجه المصلّي الأيمن مارّة إلى الزاوية المقابلة لها، والصبا مقابلتها تهبّ من ظهر المصلّي، فسبحان من دلّت على جوده ووجوده مصنوعاته وشهدت بكمال علمه وقدرته مخلوقاته، ﴿إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجرى في البحر بما ينفع الناسما أنزل الله من الساء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبثّ فيها من كلّ دابة وتصديف الرياح والسحاب المسخّر بين الساء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ (٢٠).

١ ـ النحل ١٦/١٦.

۲\_بس۲۰۸۳۵.

٣\_ البفره ١٦٤/٢.





# اَلْمُحِثُ الْإِنْ الْمِعْ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمَتِعَلِّقَتَر بِلِيَاسِ ٱلْمَصَلَّيٰ







## الرابع: في الآيات المتعلَّقة بلباس المصلِّي:

يَنَبِيّ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوّرِى سَوْءَتِكُمْ وَرِيشًا وَّلْبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَالِكَ خَيُّرُذَالِّكَ مِنْ ءَ ايَتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكُرُونَ (١)

منها: قوله تعالى في الأعراف: ﴿يا بَنِي آدم أنزلنا عليكم لباساً﴾، بيان آية ﴿يا بني «اللباس» في الأصل مصدر من: «لبست الشيء لبساً ولباساً»، والمراد به هاهنا والأمكان ما يلبس و«الانزال» هاهنا بمعنى الخلق أي خلقنا لكم بتدبيرات سماويّة وحكم علويّة والتجوّز حينئذٍ في الفعل، وقيل: المراد من اللّباس الماء؛ لأنّه سبب لكلّ ملموس من قطن وكتّان وصوف وابريسم (٢)، فيكون التجوّز في الإسم، ومثله قوله: ﴿أنزل لكم من الأنعام ﴾ (٣) ﴿ و أنزلنا الحديد ﴾ (٤)، وقيل: أنزل أصل كلّ شيء من السماء مع آدم ﴿ أن فلا يجوز حينئذٍ في شيء منها.

﴿ يُوارِى سوء اتِكم ﴾، صفة مادحة الالباساً » بعد أن ذكر ما قصد به إبليس اللعين أباهم آدم الله من كشف العورة وإبداء السوءة، منّ عليهم بما ينجّهم به ممّا يسترون به ويستعينون به عن مثل ما ستر به آدم عورته من الورق ويقون به

١ ـ الأعراف ٢٦٨.

۲\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۲۰۹.

٣\_ الزمر ٢٦/٣٩.

٤\_ الحديد ٥/٥٧.

٥ \_مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٠٩.

أبدانهم من سورة الحرّ وسورة البرد.

﴿وَ رِيشاً ﴾ أصله كسوة الطائر، ومنه قولهم رشت السهم فهو مريّش وقوله ﷺ: «الناس كسهام الجعبة منها القائم الرايش ومنها النصل الطايش»(۱)، وفي المثل لا آقذ ولامريّش (۱)، قيل: المراد به هاهنا ثياب الزينة والتجمّل (۱)، وقيل: الجمال (٤)، وقيل: مايستر الرجل في جسمه ومعيشته (٥) يقال: تريّش الرجل أي صار له ما يتعيّش به، قال الشاعر:

و ريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لمساما<sup>(٦)</sup>.

و قرئ «ریاشاً» قیل: جمع «ریش» که «شعب» وشعاب (۷) و یجوز أن یکون مصدراً که «لبس» ولباس، ومنه حدیث علی الله اشتری قمیصاً بثلاثة دراهم وقال: «الحمدلله الذی هذا من ریاشه» (۸).

﴿ وَ لِبَاسِ التقوى ﴾ قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب، والباقون بالرفع (٩)، وقيل: المراد به الإيمان (١١)، وقيل: خشية الله (١١)، وقيل: الحياء

١ ـ الفائق في غريب الحديث: ج ٢، ص ٩٧.

٢\_حاشية في «ب»: «أي لا واضع الفذة للسهم والمرايش واضع الريش له».

٣\_ تفسير المنار: ج ٨، ص ٣٥٨.

٤\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٠٩، التبيان: ج ٤، ص ٣٧٨.

٥ \_ مجمع البيان: ج ٤، ص ٤٠٨.

٦\_حاشيّة في«بّ»: «هَالفلان يزور لماماً أي غبّاً وزمان الغبهو أن يزور يوماً ويترك يوماً ومنه قوله يَتْلِيَّةُ لأبي هريرة: «زرغبّاً تزدد حبّاً»،كتاب سيبويه: ج ٢. ص ٤٥.

٧ ـ تفسير البيضاوي لوار التنزيل: ج ١، ص ٥ ٣٣٠

٨- الوسائل: ج ٣، ص ٣٧٢ الباب ٢٦ من أبواب أحكام الملابس، ح ٥، مع اختلاف يسير.

٩\_ التفسير الكبير: ج ١٤، ص ٢٣.

١٠ \_مجمع البيان: ج ٢. ص ٤٠٩.

١١ ـمجمع البيان: ج ٢. ص ٤٠٩.

و الورع (۱)، وقيل: السمت الحسن (۱)، وقيل: لباس الحرب (۱)، وقيل: لباس الورع كالصوف، والخشن من القطن (١)، ومنه قول عمر: «اخشوشنوا تمعددوا» (٥)، وقيل: ستر العورة (١٦) استعمالاً لما يستر به في الستر، فإنّ العرب كانوا يطوفون عراة ويقولون لانطوف في ثياب قدعصينا الله فيها، وقيل: إنّ اللباس صلة كقوله: لباس الجوع (۱)، والأوجه أنّه ما يستر به المصلّي ممّا لاتصح الصلاة إلّا به، وإنّما سمّي لباس التقوى لأنّه يجب أن يكون طاهراً غير مغصوب لا ابريسماً ممّا هو من لباس المترفين والفاسقين.

ويؤيد هذا الوجه الوجيه قوله: ﴿ ذلك خير ﴾ ، فإنّ الظاهر أنّ المشار إليه إنّما هو «لباس التقوى» (^) و «خير » حينئذٍ للتفضيل أي لباس التقوى خير من غيره، وممّا ذكر فيه يجوز أيضاً على هذا أن يكون صفة مشبّهة، فالمعنى حينئذ لباس التقوى خير لصاحبه، وقيل: إنّ المشار إليه جميع ما ذكر (١) فعلى هذا يتعيّن «خير » للوصفيّة، ولا يجوز أن يكون للتفضيل، هكذا قيل فتأمّل، وعلى قراءة النصب «لباس التقوى» معطوف على ما قبله، و «ذلك خير » مبتدأ وخبر، وعلى قراءة الرفع «لباس التقوى» مبتدأ، و «ذلك» صفة له على تأويل المذكور أو المشار إليه ليكون مساوياً للموصوف، ويجوز أن يكون بدلاً له أو عطف بيان المدخير » خبر المبتدأ، وقيل: إنّ «ذلك» مبتدأ و «خير » الخبر والجملة خبر المبتدأ

۱\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۶۰۹.

٢\_ التفسير الكبير: ج ١٤، ص ٤٣.

٣\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٠٩.

٤\_تفسير البغوي: ح ٢، ص ٥٥ ١.

٥\_البحر المحيط: ج ٤، ص ٢٨٣.

٦\_مجمع البيان: ج ٢٠ ص ٤٠٩.

۷\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۲۰۸.

٩\_مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٠٩.

الأوّل، وعن الزجّاج أنّ «ذلك» فصل لا موضع له من الإعراب، و «لباس التقوى» مبتدأ و «خير » خبر (١١).

\* ذلك من آيات الله ، أي إنزال اللّباس من آية الله الدالّـة على فضله وكرمه، والأوجه أن يقال: أنّ المعنى ذلك من فرائضه التي ثبتت بآياته، فيكون الإشارة إلى ستر العورة، أو إلى لبس اللباس لستر العورة ﴿لَعَلَّهم يَدُكّرون ﴾ تتّعظون أو تذكّرون ما قصد إبليس من هتك الستر والفضيحة من إبداء السوءة، فلا يبدونها مع ما مننّا به عليهم ممّا يستر عوراتهم، وقيل: إنّ الإشارة إلى قصّة آدم وإبليس (۱).

بيان أدلة الأحكام الشرعيّة

بيان: أدلّه: الأحكام الشرعيّة أربعة: الكتاب، والسنة المتواترة، والإجماع، و الدليل العقلي، وإنّما يرجع إليه بعد فقدان الثلاثة، وإذا خالفت السنّة الكتاب من جميع الوجوه نبذناها ظهريّاً لدلالة المخالفة على عدم الصحّة، ولما روي عنه على ما هو نص في ذلك وإذا خلا الإجماع المنفقد في أيّام المعصوم عن اتفاقه مع من عداه بطل إجماعاً، وفي أيّام الغيبة تردّد، وإذا خالف الكتاب أو السنة المتواترة والدليل العقلي ردّ بلا تردّد.

وإذا تمهد هذا فنقول: إنّ الآية تدلّ على وجوب ستر العورة مطلقاً ويتفرّع على هذا الوجوب وجوبه في الصلاة وإذا أوجب فتركه اختياراً وتعمّداً مبطل لها. بيان ذلك: أمّا وجوب سترها مطلقاً؛ فلأنّ وصف اللباس بقوله: ﴿يوارى سو آتكم ﴾ تدلّ على أنّ إرادة الستر مطلقاً علّة للإنزال بناءً للحكم على الوصف المناسب، فيكون الستر غاية وفائدة لإنزال اللباس، وفي تركه تنضيع لنعم الله سبحانه وتعلى وتضييعها محرّم لكونه كفراناً للنعمة والكفران حرام لقوله تعالى:

١ ـ لم نعثر، في معانى الفرآن وإعراب: ونقله صاحب البحر المحيط: ج ٤، ص ٢٨٢عن الحوفي. ٢ ـ البحر المحيط: ج ٤، ص ٢٨٢.

\* ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً وأحلّوا قومهم دار البوار جهنّم يصلونها و بئس القرار \*(۱)، فيكون كشف العورة مطلقاً حراماً، وإذاكان كشفها حراماً كان سترها واجباً لوجوب ترك الحرام والسنّة المتواترة والإجماع و الدليل العقلي مؤيّدات لما ثبت بالكتاب.

أمّا السنّة فلقوله ﷺ: «لعن الله الناظر والمنظور إليه» (٢)، فلولم يحرم الكشف لم يترتّب اللعن عليه، وأمّا الإجماع فلعدم خلاف أحدمن الأمّة في وجوبه.

و أمّا الدليل العقلي فلكراهة الطبع السليم ذلك، وهذا أعدل شاهد على حكم العقل بقبحه، وإذاكان الكشف عنده قبيحاً كان الستر عنده حسناً.

و أمّا تفرّع وجوبه في الصلاة على مطلق الوجوب، فلاّنه إذاكان كشف العورة خارج الصلاة حراماً فيكون في الصلاة حراماً بطريق الأولويّة، وكلّ فعل حرام مبطل للصلاة، والمصلّي يجب عليه الاحتراز عن مبطلاتها حفظاً لها لقوله \_ تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ (١٠) ولأنّ الصلاة واجبة وهي موقوفة على الصحّة، وصحّتها موقوفة على اجتناب المبطلات وكشف العورة من المبطلات، فيجب على المصلّي اجتنابه، واجتنابه إنّما يكون بسترها، فيكون سترها في الصلاة واجباً.

لايقال: إنّ الدلائل إنّما دلّت على وجوب سترها عن الناظر لامطلقاً، فإنّ المتخلّي لايجب عليه سترها، وإذاكان الوجوب في الصلاة متفرّعاً على الوجوب لخارجها والوجوب خارجها مقيّد بكونه عن الغير، فلايجب على

۱\_إبراهيم ۲۸/۱۶.

۲ ـ الوسائل: ج ۱، ص ۳۸۰ الباب ۲۱ من أبو اب آداب الحمّام، ح ۱.

٣\_ البفرة ٢٣٨/٢.

المصلّي حينئذٍ سترها إذا لم يصلّ بحضرة غيره.

لأنّا نقول: إنّ الآية إنّما دلّت على وجوب الستر مطلقاً وجواز كشفها متخلّياً إنّما استفيد بدليل خارج عنها، وعلى تقدير التسليم يكون وجوب ستر المصلّي إذا اطّلع عليه غيره مستفاداً من هذا التفريع ووجوبه مع عدم الاطّلاع مستفاداً من غيره، على أنّه قد يستفاد وجوبه من الآية مع قطع النظر عن التفريع، وذلك بأن يقال أنّ لباس التقوى عبارة عما يستتر به المصلّي في الصلاة كما أشرنا إليه آنفاً، ففضله عن لباس ما يواري سوآتكم مع دخوله تحته على قراءة النصب والحكم له بالخبرية وبتفضيلها على قراءة الرفع يدلّان على شدّة الاعتناء بشأنه بالنسبة إلى المذكور من نعمة اللباس، فيكون تضييعه أشدّكفراناً من تضييع ما عداه فيجب لما عرفت.

يَنَبِينَ ءَادَمَ خُذُواٰزِيْنَتُكُمْ عِندُكُلِّصَنْجِدِ وَكُلُواْوَاَشْرِبُواْوَلَا تُسْرِفُوۤاْۚ إِنَّهُ لَايُعِبُ الْمُسْرِفِينَ ۖ (١١)

ومنها قوله تعالى في الأعراف: ﴿ يَا بَنَى آدمَ خُذُوُوا زِينَتَكُم عندَ كلّ مَسْجِدٍ ﴾ ، أي ألبسوا ثيابكم التي اتخذتموها للزينة عندكلّ صلاة، والأمر هاهنا للاستحباب نظراً إلى التقييد بثياب الزينة، وإنّما حملنا الأخذ على اللّبس، فإنّه المناسب للمقام، فيكون مجازاً تعبيراً باللازم عن الملزوم، إذ لا يتصوّر اللّبس بدون الأخذ، روى الحسن بن عليّ عليها أنّه كان إذا قام إلى صلاته لبس أجمل بدون الأخذ، وتلا الآية.

١\_الأعراف ٣١٨.

۲\_ تفسير العياشي: ج ۲، ص ۱۸.

و قيل: كانت العرب يطوفون بالبيت عراة ويضعون ثيابهم وراء البيت كراهة للعبادة في ثياب عصوا الله فيها، أو تفاؤ لا للتعرّي من الذنوب فأمر وا بلبس الثياب نهياً لهم عن كشف العورة، فعلى هذا يكون الأمر للوجوب لكن لا يشترط فيه أن يستتر بأجمل الثياب، فالتعبير حينئذ عمّا يستتر (١١) به في الجملة بالزينة لما في كشف العورة من القبح والهجانة، هذا والوجه الأوّل أوجه لما رويناه عن الحسن في ولما في حمل المسجد على الطواف من البعد وعلى المعنى الحقيقي من مخالفة النقل، ولو حملنا الأمر في الوجه الأوّل على الوجوب رفضاً لاعتبار القيد، أعني الزينة في الثياب وجعلنا التعبير عن مطلق الثياب بالزينة نظراً إلى قبح كشف العورة لم يلحقنا من ذلك بأس.

على أنّ كونها واردة للأمر بوجوب ستر العورة في الطواف لاينافي الاستدلال بها في وجوب ستر العورة في الصلاة، بل لا يبعد أن يستدلّ بذلك على وجوبه (٢) في الصلاة، وذلك لقوله على الطواف بالبيت صلاة» (٣)، إلّا أنّه أباح الكلام فيه، والاستثناء آية العموم، فيكون صلاة في جميع الأحكام سوى جواز الكلام فيه وتحريمه في الصلاة، فلا يكون بينهما فرق غير ذلك، فإذا وجب ستر العورة في الطواف بهذه الآية وجب في الصلاة، وإلّا لم يصحّ الاستثناء، فكما يستدلّ بقوله تعالى: ﴿ و إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴿ (٤)، على وجوب الوضوء في الطواف بهذا الحديث، لا يبعد أن يستدلّ بهذه الآية على وجوب ستر العورة في الصلاة بهاكما قررنا.

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ . الأمر فيما لابدّ بمحافظة البدن منه للـوجوب ﴿ وَ لَا

۱\_و،ه: «بستر»،

۲\_وجو ب في «أ».

٣\_كنز العمّال: ج ٥، ص ٤٩. ح ١٢٠٠٢.

٤\_ المائدة ٥/٦.

تُسْرِفُوا ﴾ ، النهي محمول على العموم، وإن كان بقرينة المقام يقتضي حمله على النهي على الإسراف في كلّ شيء حرام حتى في البذل والإنفاق، ويؤيّد ما قلناه تعليله بقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لا يحبّ المسرفين ﴾ .

قيل: إنّ بني عامر كانوا يهجرون أكل الطعام في حجهم، إلاّ ما يقوتهم ويمسك الرمق، فرغب المسلمون في ذلك وقالوا نحن أحقّ بهذا فنزلت (۱)، وعن ابن عبّاس في كل ما شئت وألبس ما شئت، وما أخطأ تك خصلتان سرف ومخيلة (۱)، حكي أنّ طبيباً نصرانياً للرشيد قال لعلي بن الحسين بن واقد: العلم علمان علم الأديان وعلم الأبدان، وليس في كتابكم شيء من علم الأبدان، فقال: قد جمع الله الطبّ كلّه في بعض آية وتلا عليه قوله تعالى: ﴿كلوا واشربوالاتسرفوا ﴿، فقال لايروى عن رسولكم شيء منه، فقال: قد جمع رسولنا يَنْ في كلمات يسيرة وهي من أجل جوامع الكلم فقال: «المعدة بيت الداء والحمية رأس كلّ دواء والبطنة رأس كلّ داء، واعط كلّ بدن ما عودته، فقال النصراني: حوى كتابكم وطبّكم الطبّ بحذافيره، ولم يتركا لجالينوس طبّاً » (۱).

بيان بعض الأحكام التي تخصّ اللباس

تتميم (٤)؛ بعض من الملبوسات يحرم فيها الصلاة، وبعض يكره، وبعض يستحب، فممّا يعدّ من الزينة ويستحبّ الصلاة فيه، الثياب البيض، وروي أنّها أحسن الثياب (٥)، وفي ثياب جيّدة صفيفة والتعمّم والتحنّك والتسرول و التردّي و لو بطرف العمامة لاسيّما للإمام.

۱\_ تفسیر ابن کثیر: ج ۳. ص ۱۹۱.

۲\_ أنوار التنزيل: ج ١٠، ص ٣٣٧.

٣\_مجمع البيان: ج ٤٠، ص ١٣ ٤.

<sup>\$</sup>\_ ب،و: «تفسيم».

٥ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٥٦ ٣، الباب ١٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ٣.

و يستحبّ ستر الركبة وما بينها وبين العورة، وما بينها وبين السرة و أكمل منه إستحباباً جميع البدن كالعاري و المتسرول والمتّزر خيطاً، وما أشبه على عاتقه.

و ستر الرأس للصبيّة والأمة، وستر القدمين للحرة البالغة، وصلاتها في ثلاثة أثواب درع وإزار وقناع وفي الحُلِي، ويجوز أن يصلّي دقيق الرقبة في قميص واسع الجيب محلول الأزرار، ويستحب زرّه، ولو انكشفت العورة عند الركوع وجب زره، وفي بطلان الصلاة قولان أحدهما: بطلانها ابتداءً وثانيهما: وقت الركوع، فعلى الأوّل تبطل صلاة المأموم العالم به، وعلى الثاني لايبطل إن تجدّد نيّة الانفراد هناك (۱).

ويستحبّ التنعل بالنعل العربي وهو للرجل أشدّ استحباباً اقتداءً بالنبيّ ﷺ، عن معاوية بن عمّار رأيت الصادق ﴿ «يصلّي في نعليه غير مرّة و لم أره ينزعها قطّ »(٢).

و أمّا ما تحرم الصلاة فيه، أو يكره فسنذكره في ذيل الآيات اللاحقة إن شاء الله تعالى.

تبيين (٣): العورة التي يجب سترها من الرجل الفرجان، وقيل: الأنثيان (٤) العراد من العورة النفيات (١) العراد من العورة الواجب سترها أيضاً، وعليه عامّة الأصحاب وبه الفتوى، وقال أبو الصلاح: من السرة إلى نصف السّاق (٥) وابن البراج من السرة إلى الركبة (٦) والظاهر هذا للاحتياط و هو

۱\_ب. ج. و. ه «هذالك».

٢\_ الوسآئل: ج ٢، ص ٣٠٨، الباب ٣٦ من أبو اب لباس المصلّي، ح ٤٠.

۳\_بياض في: «أ».

٤\_ذكرى الشيعة: ص ١٣٩.

٥ ـ الكافي في الففه: ص ١٣٩.

٦\_ المهذب: ج ١، ص ٨٣.

مستحبّ، بل الإليان والفخذان كذلك، روي عن أنس أنّه قال: رأيت النبيَّ عَيَّا إلى يُعام خيبر وقد حسر الأزار عن فخذه حتّى كأنّى أنظر إلى بياض فخذه سَلِير (١).

ومن الحرّة البالغة والخنثي جميع البدن عورة، فيجب ستره عن غير المحرم مطلقاً وأمّا في الصلاة فقد سوّغ لهاكشف الوجه والكفّين وظاهر القدمين بالنُّسبة إلى محرمها، وفي وجوب ستر شعر الرأس والأذنين قولان وقد اختار الشهيد الله الوجوب (٢) لقول الصادق الله لما قيل له كيف تصلّى الحرّة فقال: «في درع سابغ وملحفة تنشرها على رأسها»(٣)، والمعتق بـعضها كـالحرّة احــتياطاً وتغليباً، والأمة وبنت لم تبلغ تسعاً لايجب عليهما ستر رأسهما.

> إنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحَرًا لَخِنْ يِرومَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَينِ أَظْطُرَّ غَيْرَبَاغِ وَلَاعَادِ فَلَآ إِنْمَ عَلَيْهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۖ

> > بيان آية «إنّما حرّم عليكم السيته...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ إِنَّمَا حرَّمَ عَلَيكُم المِيَّةَ ﴾ ، يراد بها ما والأمك ألم تبادر إلى الفهم عند اطلاق هذا اللَّفظ بحسب العرف؛ ليخرج السمك والجراد عن حكم الحرمة، وإن أطلق على ميّتهما لفظ الميتة لغة أو نقول أنّهما خرجا بقوله ﷺ: «أحلّت لى ميتتان السمك والجراد»(٥)، وقيل: المراد ما يموت حـتف أنفه بدون فعل الذابح والصائد، والمحرّم مطلق الانتفاع سواء كان أكلاً أو لبساً. وقرئ «حرّم» مبنياً للفاعل والمفعول و «حرم» بوزن كرم، وقرئ الجمع في الميتة

١ ـ البخاري: ج ٤، ص ١٣١ السنن الكبرى للبيهفي: ج ٢، ص ٢٣٠.

٢\_ ذكرى الشيعة: ص ١٣٩.

٣\_ الوسائل: ج ٣، ص ٢٥ ٢٠. الباب ٢٨ من أبو اب لباس المصلّي، ح ٩ وفيه: «عن أبي جعفر».

٥ ـ السنن الكبرى للبيهفي: ج ١، ص ٥٤ ٢.

بالتخفيف سوى أبي جعفر، فإنه يشددها في جميع القرآن (١١)، ومن بنى الفعل في «حرّم» للفاعل يجوز له النصب في الميتة على أنّه مفعول به والرفع على تقدير كون «ما» موصولة لكن القراءة النصب، ومن بناه للفاعل وجاء به لازماً أو للمفعول فالرفع متعيّن.

﴿ وَالدُّم وَلَحْم الخَنزير ﴾ ، وهو شامل لشحمه لصدقه عليه في قوله: لحم شحيم (٢) فتأمّل.

و الحقّ أنّ تخصيصه بالذكر لكونه الجزء الأعظم فيما ينتفع، منه وإلّا فمجموعه حرام كما دلّت عليه الأحاديث (٣).

﴿ وَ مَا أُهِلَّ بِهِ لَغَيرِالله ﴾ ، الإهلال في اللغة: رفع الصوت لاتّخاذهم ذلك غالباً عند رؤية الهلال، وقيل: كانوا إذا ذبحوا لآلهتهم يرفعون أصواتهم بذكرها (٤) فجرى ذلك في كلّ ذابح وإن لم يرفع صوته.

و المعنى ما يرفع فيه الصوت بتسمية غير الله، والمراد ما لم يذكر اسم الله عليه في حالة الذبح، وعن مجاهد: ما ذبح لغير الله (٥)، وفيه ما فيه.

﴿ فَنَ اضْطُرٌ غَيْرَ بَاغٍ وَ لا عَادٍ ﴾ ، قرى النون وضمها ، وقرأ أبو جعفر بكسر النون وضمها ، وقرأ أبو بعفر بكسر الطاء (٦) والمعنى فمن احتاج إلى أكل ما حرم ، و «غير » منصوب إمّا على الحال أو الاستثناء و «باغ» اسم فاعل من البغى وهو الفساد ، يقال بغى

۱\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۲۵٦.

٢ـحائثية في «ب»: «وجهه أن كلاً منهما معتاز عن الآخر بحسب الاسم والمسمّى، فلايصدق أحدهما عن الآخر،
 وقولهم: لحم شحيم لا يدلّ على الصدق، بل ربّما ينعى دلالته على الامتياز ضرورة امتياز الصفة عن الموصوف».

٣\_ الوسائل: ج ٢، ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات.

٤\_تفسير الطبري: ج ٢، ص ٨٩.

۵\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۲۵۷.

٦\_مجمع البيان: ج ١، ص ٢٥٦.

الجرح يبغي بغياً إذا تراى إلى الفساد والبغاء بالضم والمدّ الطلب، يـقال خـرج الرجل في بغاء حاجته أي في طلبها قال الشاعر:

لا يمنعنك من بغاء الخمير تعقاد التمائم

إنّ الأشائم كأيامن والأيامنكالأشائم (١)

و بالكسر الفجور قال الله سبحانه: ﴿ و لا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّناً ﴾ (٢)، والعدوان الظلم ومجاوزة الحدّ.

وقد قيل في معناهما في الآية وجوه:

أحدها: غير خارج على الإمام وغير متعدّ في السفر، بأن يكون سفره سفر معصية، فإنّ الميتة لا تحلّ لأحد منهما ولو اضطرّ إليها، ولو أكل منها ازداد معصية على معصية، ولا يجوز لأحدهما أن يترخّص برخص المسافرين كالقصر وغيره. وثانهها: غير باغ اللذة ولا متعدّ حدّ سدّ الجوعة.

وثالثها: غير باغ في الإفراط ولامتعد في التقصير.

ورابعها: عكس هذا الوجه.

وخامسها: غير ظالم لمضطر آخر بأن يؤثر نفسه عليه، بل يجب حينئذٍ المساواة فإن آثر أوثر وإن أوثر آثر، ولا متعد عن الحال إن وجده وقدر عليه بوجه ممكن.

﴿ فَلَا اثِمَ عليه ﴾ خبر «من»، دخلت عليه الفاء. لكونها موصولة صلتها فعل ﴿ إِنَّ الله غفور ﴾ لما فعل ﴿ رَحيمُ ﴾ ، بشر بعد الرخصة، والقصر المستفاد من «إنّما» مع كون المحرّمات متجاوزة عمّا ذكر إنّما هو بالنظر إلى ما استحلّوه لا مطلقاً، أو أريد قصر حرمتها على الاختيار، كأ نّه قيل: إنّما حرّمت هذه عليكم ما لم يضطرّوا

١ ـ مجمع البيان: ج ١، ص ٥٧ ٢.

٢\_ النور ٢٤/٣٣.

إليها وأريد قصر تحليل ما حرم، يعني أنّه ليس حرام غيرها يحل بالرخصة وفي هذا نظر.

> قُللَّا آَجِدُ فِي مَآ أُوحِي إِلَى مُحَرَّمًا عَلىٰ طَاعِ مِنطَعَمُهُ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَنْتَةُ أَوْدَمًا مََسْفُوحًا أَوْلَمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْفِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِذَهَنِ أَظْلَ عَيْرَبَاغٍ وَلَاعَادِ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ

بيان آية «قبل لاأجد فيما أحى إلىّ...، والأحكام المستفادة منها ومنها: قوله تعالى في الأنعام: ﴿قُلْ لاأجد في ما أُوحِيَ إِليَّ ﴾، من هذا القرآن أو أعم ليشمل جميع ما أوحي إليه عَلَيْ سواء كان قرآناً أو غيره، وفي هذا تنبيه على أنّ الأحكام إنّما تكون من عند الله \_ سبحانه وتعالى وليس للأهواء والآراء فيها مدخل وإذاكان الأمر كذلك في الفروع فما ظنّك بالأصول التي هي مناط نظام العالم ﴿ مُحَرَّماً ﴾، أي طعاماً محرّماً ﴿عَلَى طَاعم يَطعَمُهُ ﴾، أي أكل يأكله «طاعم» صفة لموصوفٍ محذوف أي أحد طاعم و «يطعمه» في محلّ الجرّ صفة لـ «طاعم» والضمير في «يطعمه» عائد إلى موصوف «محرّماً»، والتقييد بهذا القيد ليفيد أنّ الحصر في المحرّم ليس على إطلاقه، بل إنّما هو مقيّد بالمأكولات أي لم أجد في كتابي الذي أنزل عليّ حرمة مأكول من المأكولات في وقت من الأوقات الماضية ﴿إِلَّا أَن يَكُونَ ﴾ ذلك المأكول المحرّم، أو إلَّا وقت أن يكون ذلك المأكول ﴿مَيْتَةً ﴾، فعلى الأوّل يكون «أن يكون» منصوباً على البدليّة من «محرَّماً» لكون الكلام غير موجب والمستثنى منه مذكوراً، وعلى الثاني الاستثناء مفرّغ، والتقدير: أنّى لا أجد شيئاً من المأكولات محرّماً في وقت من

١ ـ الأنعام ٦/٥٤١.

الأوقات، إلا في وقت أن يكون ذلك المأكول أحد الأربعة المذكورة، فإنّي حينئذٍ أجد محرَّماً.

فإن قلت: هلّا قيّدت المستثنى منه؟ أعني الطعام المحرّم بكونه من المطاعم التي حرّموها، كما صنع صاحب الكشّاف ليستقيم المعنى، إذ ليس نفي المحرّم على عمومه ولا على ما يبقى بعد استثناء الأربعة؛ لوجود محرّمات سواها من المأكولات وغيرها.

قلت: أمّا غير المأكولات فقد خرجت عن المستثنى منه بقوله: ﴿على طاعم يطعمه ﴾، فأمّا المحرّمات المأكولة وإن كانت تربوا عن المستثنيات المذكورة، فإنّه قد يجاب عنها بأنّه عند نزول الآية لم يجدها فيما أوحي إليه المكان أنّه لم يك قد أوحي إليه قبل نزول هذه الآية فيها شيء وهذا لا ينافي وجدانها في وقت آخر هذا، والأمر عند من جوّز تخصيص الآية بالخبر الواحد والإجماع سهل؛ إذ محصّل قوله تعالى: لامحرّم إلّا الأربعة هو أنّ ما عداها ليس بمحرّم، وهذا عام وإثبات محرّمات أخر تخصيص له لا نسخ، على أنّه على تقدير التقييد بذلك القيد يكون الاستثناء منقطعاً والوصل أحسن من القطع.

\* أَوْدَماً مَسْفُوحاً \* ، أي مصبوباً كالدم الذي في العروق احترز به عن الكبد و ما يجري مجراه كالمختلط باللّحم ممّا لايمكن تخليصه ، وهو ما عنى به في قوله على «أحلّ لي ميتتان و دمان» (١٠) ، ﴿ أَو خَمْ خِنزيرٍ فإنّهُ رِجْسٌ \* ، أي نجس ، والضمير راجع إلى كلّ واحد من المذكورات، وقيل: يختص بالخنزير وليس بشيء \* أَوْ فِسْقاً \* عطف على «لحم خنزير » \* أُهِلَّ لَغَيْرِ اللهِ \* ، أي ذكر على تذكيته غير اسم الله ، صفته ، والضمير حينئذٍ راجع إلى الموصوف ، ويجوز أن

١ ـ السنن الكبرى للبيهفي: ج ١، ص ٥٤ ٢.

يكون مفعولاً له تعليلاً لفعل الإهلال، فيكون «أو» حقيقة داخلاً على «أهلّ» وهو معطوف على «يكون» ولا محذور في عطف الماضي على المستقبل؛ إذ كلّ منهما في تأويل المصدر، والضمير في «به» حينئذ راجع إلى ما رجع إليه الضمير في «يكون»، والتقدير؛ أو إلّا أن أهلّ به لغير الله فسقاً، وإنّما سمّي الإهلال فسقاً أو علّل به؛ لأنّه فعل اختياري لهم، والحرمة إنّما هي متعلّقة بذلك الفعل لابعين المذبوح بخلاف الثلاثة الأوّل، فإنّ الحرمة متعلّقة بأعيانها ولا مدخل لأحد في تحريمها، ولذلك توسّطت الجملة المعترضة أعني «فإنّه رجس» بين المعطوف والمعطوف عليه إذ علّة الحرمة في المعطوف عليه كون أعيانها نجسة، وهو ذاتي لها، بخلاف المعطوف؛ فإنّ علّة الحرمة والنجاسة طارئة عليه بسبب الإهلال لغير الله إذ ولو أهلُوا عليه باسمه تعالى لكان (۱) حلالاً طاهراً.

﴿ فَهَنِ اضْطُرٌ ﴾ ، أي فكل من دعته الضرورة إلى أكل شيء من المحرّمات المذكورة فأكل «أو كل من أكل» في حال الضرورة. ﴿ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ ، أي في حالة عدم البغي على مضطرّ مثله ﴿ وَ لاَ عادٍ ﴾ ، أي غير متجاوز الحدّ في الأكل، وهو ألا يأكل أزيد ممّا يسدّ الرمق. ﴿ فَإِنَّ رَبُّكَ غَفُورٌ رَحِيمٍ ﴾ تعليل للجزاء وسادٌ مسدّه.

#### لروع:

الأوّل: لاتجوز الصلاة في جلد الميتة وإن كان مأكول اللحم دبغ أو لا، حرمة الصلاة في جسلد المسيته خلافاً للجمهور فإنّهم يجوّزون الصلاة فيه مدبوغاً محتجّين بما رواه عبدالله بن والأقوال فيه عبّاس تصدّق على مولاه لميمونة بشاة فماتت فمرّبها رسول الله فقال: «هــلا أخذتم إهامها فد بغتموه فانتفعتم به؟ فقالوا: إنّها ميتة فقال: إنّما حرّم أكلها» (٢) بما

۱ \_ في «أ»: «فكان».

٢\_السنن الكبرى للبيهفي: ج ١، ص ١٥.

روي عن سودة زوجة النبيّ يَنْ أنّها قالت: «ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثمّ ما زلنا ننبذ فيه حتّى صار شناً لنا»(١).

إنَّ علَّة النجاسة إنَّما هو الموت وعدم التذكية، وذلك لا يزول بالدباغة وأنَّ النجاسة عينيَّة ذاتيَّة وما بالذات لا يزول بالعرض، ولو زالت النجاسة العينيَّة بالدباغة لطهر جلد الكلب والخنزير بها، والثاني باطل فالمقدِّم مثله.

فإن قلت:إنّ فحوى الحديث يدلّ على أنّ الإهابّ لم ينجس لقوله ﷺ «إلّما حرم لحمها»(٢).

قلت: حصر التحريم لايدل على حصر النجاسة، والحديثان غير مسلمي الصحّة، والموت إذا كان سبباً لحرمة (٣) اللحم ونجاسته وجب أن يكون سبباً لنجاسة الإهاب وحرمته، وإلاّ لزم الترجيح من غير مرجّح؛ لمساواتهما في تعلّق الحياة بهما، فإذا كان الموت الذي هو سلب الحياة علّة للنجاسة العينيّة في اللحم وجب أن يكون سبباً لها في الجلد، وإذا كانت نجاسته عينيّة لم تزل بالدباغة وإلا لطهر جلد الخنزير والكلب بها.

فإن قلت: جلد الخنزير وإن لم يطهر بالدباغة فجلد الكلب يطهر بها عند أبى حنيفة (٤).

قلت: بعد كون كلّ من الثلاثة نجاسة عينيّة، فالقول بتطهير الدباغة الإثنين دون الآخر محض تحكّم.

الثاني: حكم مذبوح المشرك والكتابي ومن هو في حكمهما (حكم الميتة)، فلايحلّ أكله ولا الصلاة في جلده، ولا فيما يـتّخذ مـن شـعره وصـوفه ووبـره

حكـــم مـــذبوح المشرك والكتابي

۱\_ تلخيص الحبير: ج ۱، ص ٤٦، ح ٤٠.

٢\_ السنن الكبرى للبيهفي: ج ١، ص ١٥.

۳\_و: «لتحريم».

٤\_ المجموع: ج ١، ص ٢٢١.

و لايطهر بالدباغة كجلد الميتة.

حكم ما وجد فيي

يسد الكافر من

اللحم والجلد

الثالث: ما يوجد في يد الكافر ودار الكفر من اللحم والجلد حكمه حكم الميتة إلّا أن يعلم إسلام ذابحه، وفي قبول إخبار الكافر به تردّد، وكذا المطروح في دار الإسلام والمأخوذ من مسلم يستحل جلد الميتة بالدباغ بدون القرينة. وكذا الحكم في مستحلّ ذبيحة الكتابيّ. وقال: الشهيديُّ: والوجه الحكم بالطّهارة مطلقاً إلّا أن يخبر بخلافه(١).

وَالْانْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْ \* وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُو كَ

ومنها: قوله تعالى في النحل: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِسِهَا دِفُّ ومَسْافَعٌ بيان آية «والأنعام تأكُلُونَ ﴾.

> هذا شروع في تعداد النعم التي أنعم بها على الإنسان الدالَّة على وحدانيَّة الصانع الحكيم وقدمه دلالة خلقه عليها(٣)، وفيها إشارة إلى وجوب شكره وتوبيخ لمن جحده وكفرٌ نعمته «والأنعام» وإن أطلقت على الأصناف الشمانية. لكُّنه أُريد بها هاهنا الإبل، وقيل: هي البقر والغنم (<sup>٤)</sup>، وهي منصوبة بفعل يـفسّره المذكور بعدها، ويجوز أن تجعل معطوفة على الإنسان(٥) وإعادة الفعل لقصد

خلقها لكم فيها...» والأحكـــام المستفادة منها

١ ـ البيان: ص ٥٧.

٢\_ النحل ١٦/٥.

٣- حاشية في «ب»: «\_ دلالة \_ منصوب على العلّية، والخلق مصدر، والضمير في «خلقه» إلى الله سبحانه وتعالى والجار والمجرور متعلَّفان بالمصدر، والضمير في عليها ـ عائد إلى صفات الكمال والتقدير: أنَّ دلالة الأشياء المذكورة على وحدلية الصانع وكونه حكيماً قديماً متّصفاً بجميع صفات الكمال. لكونه خلفها واقعة على صفات الكمال منه.

ئ\_مجمع البيان: ج ٦، ص ٢٩٤\_ ٣٥٠.

٥ \_ النحل ٢١/٤ وهو قوله تعالى: ﴿ خلق الانسانُ من نطفة... ٠٠ .

الإختصاص، فإنّه داخل في الأنعام و«لكم» على هذا متعلّق بد «خلقها» البتّة على الأوّل يجوز أن يتعلّق بما بعده أي: «لكم فيها دفّ»، وهذا يتعلّق بقوله: ﴿و لكم فيها جمال ﴾ (١)، و «الدفء» ما يدفيء أي (٢) يسخن، وهو ما يتّخذ لباساً من صوف أو وبر أو شعر وقيل: هو الملابس تمنع البرد والحرّ، واقـتصر عـلى ذكـر أحـد الضدّين كقوله: ﴿و جعل لكم سراييل تـقيكم الحـرّ ﴾ (تا، وقيل: هي البيوت المتّخذة من الشعر والوبر (٤) وقيل: هي البسط والزلالي (٥) وقيل: الأكسية القطف، و الظاهر التعميم وقيل: الدفّ نتاج الإبل وألبانها (١٦)، وفي الأصل كلّ ما يدفيء فهو دفّ يقال أقعدني في دفّ الحائط أي في كنّه ورجل دفئ عـلى وزن فـعلى أي لابس ما يدفيه والمدفأة الإبل الكثيرة (١٠) الأوبار والشحوم، وقرىء «دف» بحذف الهمزة والقاء حركتها على الفاء (٨).

و المنافع وإن عمّت الدفّ والأكل لكّنه عنى به هاهنا النسل والدر والركوب والحمل وماأشبه ذلك، وتقديم الظرف الدال على الإختصاص في ﴿ ومنها يأكلون ﴾ لبيان كون معظم المأكولات منها فكان المأكول منحصر فيها، فيكون ادّعائيًّا، ويجوز أن يراد بالمنافع ما يقابل ما قبله وما بعده من الدفاء والأكل، أعني الركوب والحمل والأجرة والأثمان والنتائج وبما يؤكل اللحم والشحم والألبان والسمن والأقط.

۱\_النحل ۲۱/۱۲.

۱ ــ البحل ۲ ۱/۱. ۲ ــ في ه. د: (سأ».

٣\_النحل ٨١/١٦.

٤ تفسير السمرقندي(بحر العلوم): ج ٢، ص ٢٢٨.

۵ ـ تفسير الخازن: ج ۳، ص ۸۰

٦\_ الصحاح: ج ١، ص ٥٠، «نفأ».

٧\_و: «الكتير ».

٨\_ التفسير الكبير: ح ١٩\_٢٠، ص ١٨١.

﴿ وَ لَكُم فَيِهَا جَمَالَ ﴾ ، أي زينة وحسن منظر ﴿ حينَ تُمرِيحُونَ وحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ الإراحة ردّ الإبل من مسرحها إلى مراحها، والسرح إخراجها من مراحها إلى مسرحها، وخصّ الزينة بها بين الحالتين اللّتين يكونان غالباً في الصباح والمساء؛ لأنّ بهجة أرباب الأنعام بها إنّما يكون عند هاتين الحالتين في ذينك الوقتين؛ لأنّ اجتماع المواشي على وجه مخصوص يزهو به أربابها إنّما يكون في هاتين الحالتين.

قال قتادة: وذلك أعجب ما يكون إذا راحت عظاماً ضروعها طوالاً أسنمتها، وعلّته النظارة من الناس إنّما يكون في هذين الوقتين (١١)، والزينة إنّما تحصل من كثرة المال عند عرضه على الرجال.

﴿ وَ تَحْمِلُ أَثقالَكُم إلى بَلدٍ لم تكونُوا بالغيه إلّا بشِقِّ الأَثْفُس ﴾ ، الأثقال الأحمال، وقيل: أمتعة السفر (٢)، وقيل: الأبدان (٣) أي تحملكم، وعبر عنها بدأ ثقال » لاشتمالها على الثقل وإيثار الأثقال عليها لزيادة مكانها في إفادة المقصود الذي هو تعداد النعم وإظهار المنّة.

و القراءة المستفيضة كسر الشين وله معنيان أحدهما: الجهد والمشقّة، والثاني: النصف وكلاهما مناسب للمقام، أمّا الأوّل فظاهر وأمّا الثاني فعلى معنى أنّكم لن تبلغوه إذا قصدتموه بدون حملها أثقالكم، إلّا بنقص من القرّة وذهاب شقّ منها، أي لم تبلغوه إلّا بضعف نصف أنفسكم بعد ذهاب نصفها الآخر، وهذا كما تقول لن تبلغه إلّا وأنت مشرف على الهلاك أي في حالة لم يبق من الحياة الإصابة، وقرىء بالفتح وقيل: هما لغتان مثل رطل ورطل (٤٠)، وقيل: الفتح مصدر

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٠، ص ١٧.

۲\_تفسير الخازن: ج ۳، ص ۸۰،

٣\_تفسير السمرقندي (بحر العلوم): ج ٢، ص ٢٢٨.

٤\_تفسير البغوي: ج ٣. ص ٥١.

شققت الشيء (١)، والمراد بالبلدكلّ بلدك الذي أنت فيه، وقيل: هو مكّة (٢)، فإنّ الوصول إليها لمن ناء عنها، قلّ أن يمكّن بدون الإبل.

والحاصل: أنّها تحملكم وأنّها تحمل أحمالكم وأمتعتكم من البلد الذي أنتم فيه إلى بلدٍ آخر لم يمكنكم الوصول إليه بدون المشقّة والتعب والجهد والنصب إذاكنتم مجرّدين عن الأثقال (٢)، فكيف إذاكنتم معها؟ وهذا أبلغ في أداء المقصود من أن يقال من بلد لم يكونوا حامليها إليه، بل قد يفهم منه خلاف المقصود.

\*إنَّ رَبِّكَ لَرَوُّكُ رَحيمٌ على ضعفكم وشدة احتياجكم في سفركم (٤) بحملكم وحمل أثقالكم، وليكون لكم منها ما يقيكم الحرّ والبرد وما تأكلونه وتتقوتون وتقتاقون به عند احتياجكم إلى القوت، فرحمكم ورؤف بكم، وخلق لكم الأنعام وذلّها لكم لتنتفعوا بها في أنواع من الانتفاعات على حسب مقتضى مصالحكم.

وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنَّا وَجَعَلَ لَكُمِن جُلُودِ اَلْأَنْعَنْمِ بُيُوتَا تَسْتَحِفُونَهَا يَوْمَ ظَغَنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَةِكُمْ وَمِنْ أَصْوَا فِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَثَا وَمَتَنَعًا إِلَىٰ حِينِ (٥)

ومنها: قوله تعالى في النحل أيضاً: ﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُم مِن بُيُوتِكم ﴾، التي تبنونها من الحجر والآجر والخشب والقصب والبواري والطين والجصّ و الكلس

بيان آية هوالله جعل لكم من بيوتكم...» والأحكام المستفادة منها

١ ـ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٥٦٢.

۲\_الکشّاف: ج ۲، ص ۶۰۲.

۳\_ ج. ه: «أثقالكم».

<sup>\$</sup>\_هـ: «و اقامتكم و حملكم».

٥\_الحل ٨٠/١٦.

﴿ سَكَناً ﴾ ، ما تسكنون فيه ﴿ وَ جَعَلَ لَكُم مِن جُلُودِ الأَنْعَام بيوتاً ﴾ ، وهي القباب من الأدم ﴿ تَسْتَخِفُونَهَا ﴾ أي تجدونها خفافاً لاثقل فيها بالنسبة إلى ما عداها من الأخبية والبيوت ﴿ يَوْمَ ظَعنِكُم ﴾ ، أي في رحيلكم لايثقل عليكم حملها ﴿ وَ يَوْمَ إِقَامَتِكُم ﴾، لا يثقل عليكم ضربها ﴿ وَ مِن أَصْوَافِهَا وأوبارها و أَشْعَارِها أَثَاثًا ﴾، جمع أثاثة وهي متاع البيت ﴿ وَمَتَّاعاً إلى حين ﴾ ، عطف تفسيري أو عطف العامّ على الخاصّ، والمراد بالحين المدّة الطويلة، وهي ما ينقضي فيها الوطر أو ينقضي فيها العمر ﴿ وَاللهُ جَعَلَ لكم ممّا خَلَقَ ظِلالاً ﴾ (١)، من جميع ما يستظل بـ ممن الشجر والبيوت وغير ذلك ﴿وَ جَعَلَ لكم من الجبَال أكناناً ﴾، جمع «كن»، وهو مايؤوي إليه هاهنا كالكهوف والغيران وما ينحت فيها من البيوت ﴿وَ جَعَلَ لَكُم سرابيل ﴾، جمع سربال أو سربالة تقديراً، وهي القمصان والثياب المتّخذة من أنواع الغزل من القطن والكتّان والإبريسم والصوف والشعر والوسر ﴿تَـقيكُم الحرُّ \* خصّه بالذِّكر لأنّه الأهمّ عندهم؛ لأنّ بردهم ليس ممّا يـؤوي غـالباً ولا ممّا(٢) يحتاجون إلى كثير احتراز عنه أو اكتفى بذكر أحدهما عن ذكر الآخر وأثره للأهمية ﴿ وَ سَرَابِيلَ تقيكُم بأسَكُم ﴾ ، ممّا يتّخذ من الحديد، كالدّروع والجواشن ﴿كَذَٰلِكَ ﴾، أي إتماماً مثل إتمام هذه النعم المذكورة المتنوّعة المعدودة عليكم ﴿ يُتِمُّ نِعمتُهُ عَلَيكم لعلَّكم تسلِّمُونَ ﴾ أي تنقادون لأو امره ونواهيه مطعين له مصدّقين رسله مؤمنين به.

توجيه: الآية الأولى تدلّ على إباحة لبس ما يتّخذ من الأنعام الشمانية إن بيان بعض الأحكام المستفادة من حملنا الأنعام على العموم، وإن حملنا على الإبل اعتباراً للقرينة المخصّصة دلّت الآبات المتقدمة

۱ ـ النحل ۱۱/ ۸۱.

<sup>1</sup>\_a: «X».

على إباحة ما يتّخذ منها من اللباس و(١١) يخرج عنها النجس والميتة والمغصوب بما دلّت عليه السنّة والأحاديث والآثار المرويّة عنه ﷺ وعنهم الله السنّة والأحاديث والآثار المرويّة عنه ﷺ

والآية الثانيّة تدلّ على عموم إباحة لبس ما يستر العورة ويقي الحرّ والبرد، أعمّ من أن يكون متّخذاً من الأنعام أو من غيرها نظراً إلى قوله الله وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّ وسرابيل تقيكم بأسكم ، ويخرج عنه ما لا يجوز الصلاة فيه بالمخصّصات منا بيّنته السنّة والأخبار المرويّة عنهم الله .

إذا عرفت ذلك فنقول: لا يجوز الصلاة في جلد غير مأكول اللحم، وإن كان ذكيًا مدبوعًا ولا في شيء من شعره وصوفه ووبره، ولافي ثوب لحقه شيء من بوله وزبله ولوكان قلنسوة أو تكّة؛ لعموم ما رواه ابن بكير عن أبي عبدالله عن قال سأله زرارة عمّا يصلّى فيه، فأخرج كتاباً زعم أنّه إملاء رسول الله عني فيه: «أنّ كلّ شيء حرام أكله فالصلاة في شعره وبوله وروثه وكلّ شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلّي في غيره ممّا أحلّ الله أكله»(٢) إلّا الخز الخاص(٣) لقوله عني دا الله الخز الخاص(٣) لقوله عني الله الخز إنّ الله أحله وجوز الصلاة فيه إلّا الخز إنّ الله أحله وجعل ذكاتها موته كها أحلّ الحيّان وجعل ذكاتها موته ا»(٤).

وفي السنجاب، قولان ذهب ابن إدريس (٥) وابن البرّاج (٦) وأبو الصلاح (٧)

۱\_ه: «ما».

٢- تهذيب الأحكام: ج ٢. ص ٢٢٢. ح ٨١٨، وحاشية في «ب»: «هذا آخر الخبر وقوله: «إلا الخز الخالص»
 استثناء من قوله: لا يجوز الصلاة في جلد غير مأكول اللحم ولافي شيء من شعره ووسره وصوفه منه الله تعالى».

حاشية في «ب»: «أحل الصلاة فيه ووجه الشبه بينه وبين الحيتان جعل ذكاته موته لاحليّة اللحم كما يشهد
 بذلك قوله: «ليس لناشىء يحرم لحمه و يجوز الصلاة فيه» منه\_رحمه الله تعالى\_».

٤ ـ لم نعثر عليه بهذا النص، رآجع الكافي: ج ٣، ص ٣٩٩، ح ٧١، نفلاً بالمضمون.

٥ \_ السرائر: ج ١، ص ٢٦٢.

٦\_ المهذَّب: ٓج ١، ص ٧٥.

٧\_ الكافي في الفقه: ص ١٤٠.

وسلار (۱) إلى المنع محتّجين بما رواه ابن بكير عن أبي عبدالله الله قال: سأله زرارة عمّا يصلّي فيه فأخرج كتاباً إلى آخر الحديث الذي مرّ ذكره، وبما رواه ابن بكير في الموثق قال: سأله زرارة عن الصلاة في الشعالب والفنك و السنجاب وغيره من الوبر، فنهى عنه (۲).

واحتج المجوّزون بما رواه أبو علي بن راشد في الصحيح قال: قلت لأبي جعفر الله على الفراء؟ قلت: الفنك والسنجاب والسمّور فقال: صلّ في الفنك والسنجاب وأمّا السمّور فلاتصلّ فيه »(٣)، وظاهر كلام السيّد(٤) يدلّ على اختيار المنع، والشيخ ذكر الجواز في المبسوط(٥) والمنع في الخلاف(٢).

و يجوز الصلاة في جميع ما يتخذ من مأكول اللحم مع التذكية وإن لم يدبغ جلده، وما يتخذ من النبات بشرط الطهارة وعدم الغصب؛ لما دلّت عليه الآيات والأحاديث، ويجوز لبس ما امتنعت الصلاة فيه إلّا الميتة والذهب والحرير للرجال لقوله عَلَيْة: «هذان محرّمان على ذكور أُمّتي» (١٠)، ويجوز للضرورة كالبرد، وبينها في حالة الضرورة ترتيب لا يجوز الإخلال به، فالنجس غير العيني أولى ثمّ الحرير ثمّ جلدما لايؤكل لحمه ثمّ ميتة المأكول ثمّ ميتة غير المأكول، وهل المدبوغ من الميتة وغير المدبوغ متساويان أم يقدّم المدبوغ على غير المدبوغ؛ لقول ابن فذهب بعض إلى التساوي؛ لعدم إفادة الدبغ، وبعض إلى تقديم المدبوغ؛ لقول ابن

١\_المراسم: ٦٤.

٢ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٥١ ٢، الباب ٢ من أبواب لباس المصلَّى، ح ١٠

٣\_ الوسائل: ح ٣. ص ٥٣. الباب ٤ من أبواب لباس المصلِّي، ح ٥.

<sup>£</sup>\_جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ج ٢. ص ٣٨.

٥ \_ المبسوط: ج ١، ص ٨٢.

٦\_الخلاف: ج ١، ص ٥١١.

٧\_ تخليص الحبير: ج ٢، ص ٨١، ح ٢٧٨، كنز العمال: ج ١٥، ص ٤٦٨، ح ١٨٥٨.

الجنيد بطهارة الميتة بالدبغ ومذكّى الكتابي من مأكول اللحم أولى من الميتة والمدبوغ من مذكّى غير المأكول أولى من غير المدبوغ منه، وقد علم من هذا الترتيب التفاوت في حرمة ما يمتنع الصلاة فيه.

و يكره الصلاة في الثياب السود إلّا العمامة أمّا (۱) كراهيّة الثياب السود فلقوله على البسوا من ثيابكم البيض وكفّنوا فيها موتاكم» (۱)؛ فإنّ التخصيص بهذا الوصف يدلّ على كراهة ضدّه وإذاكره لبسه من (۱) غير الصلاة فكراهته فيها أولى، وأمّا استثناء العمامة السوداء فلما روي عنه على أنهم اعتمّوا بها (١)، وفي قباء مشدود في غير الحرب لمنافاته الخشوع. وقيل: الشبهة (٥) بزنار النصارى.

و في المصوّر مطلقاً، وخصّه بعضهم بصور ذوات الأرواح، وبعض بكون الصور (٦) تجاه المصلّي لما رواه محمّد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر ﴿ أُصلّي والتماثيل قدّامي وأنا أنظر إليها؟ قال: «لا بأس، اطرح عليها ثوباً، ولابأس بها إذا كانت عن يمينك، وشهالك، أو خلفك، أو تحت رجلك، أو فوق رأسك، وإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً وصلّ» (٧)، والعموم يدلّ على عدم الفرق بين ذي الروح وغيره.

و في المزعفر والمعصفر إلّا النعلين والأحمر للرجال، وفي الثوب المتّهم

۱\_و: «وأمّا».

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٥ ٣. الباب ١٤، من أبواب أحكام الملابس، ح ١٠

٣\_ ج، و، هـ: «في».

٤ ـ الوسائل: ج ٣٠ ص ٢٧٨، الباب ١٩ من أبو اب لباس المصلِّي.

ه \_ جميع النسخ: «لشبهه».

٦\_ ب، ج،و: «الصورة».

٧\_ الوسائل: ج ٣. ص ٤٦١، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلَّى، ح ١.

بالنجاسة، وقيل: لا يجوز (١)، أمّا الجواز فلما رواه عبدالله بن سنان قال سأل أبي عبدالله في وأنا حاضر أعير ثوبي الذمي وأنا أعلم أنّه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير، فيردّه علي، فأغسله قبل أن أصلّي فيه؟ فقال: «صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك، فإنّك أعرته إيّاه وهو طاهر ولم تستيقن أنّه نجس، فلا بأس أن تصلّى فيه حتى تستيقن أنّه نجسه» (٢).

و أمّا عدمه؛ فلما رواه هو أيضاً عنه ﴿ أيضاً أنّ أباه سأله عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنّه يأكل الجرّي ويشرب الخمر فيردّه أيصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلّي فيه حتّى يغسله» (٣)، ووجه الجمع بينهما مع اتّحاد الرواي والمروي عنه أن يحمل الحديث الأوّل على الجواز والثاني على الإستحباب.

البان: ۱۲۲.

٢\_ الوسائل: ج ٢، ص ١٠٩٥ الباب ٧٤من أبواب النجاسات، ح ١.

٣\_ الوسائل: ج ٢، ص ١٠٩٥ الباب ٧٤من أبواب النجاسات، ح ٢.







# اَلْمُجَاثُ الْجُامِسُ

فِي ٱلْآيَاتِ إِلَّةِ عَلِّقَتَى مِنْ الْمُصَلَّى







### الخامس: الآيات التى نتعلُّق بالمكان:

لابدّ قبل الشروع فيما يتعلّق به من تصويره.

فنقول: هو في اللُّغة: ما يتمكَّن فيه الجسم، وفسّره بعض مـن المـتكلّمين تعريف المكان لغةُ بالبعد المنظور الذي يشغله الجسم بالكون فيه، وبعض بالسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي، وبعض من الفقهاء بما يلاقيه مَلِ إِفَاده بعض المتكلّمين والفقهاء بدن المصلَّى وثيابه من الموضع الذي هو فيه، وبعض منهم بموضع وقدوف في تفسير المكان المصلِّي و مقعده للتشهِّد وجلسة الإستراحة(١) ومساجده السبعة، وبعضهم بما ينسب إلى المصلِّي بكونه مكانه، فيدخل فيه ما يحاذي بطنه وصدره في حالة السجو د.

> إِنَّكَا يَعْسُرُ مَسَنجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ وَءَاتَى الزَّكَوٰةَ وَلَيْخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٓ أُوْلَـٰبِكَ أَن يَكُونُواْمِكِ ٱلنهْتَدِينَ (٢)

بسیان آسة «اتّسا منها: قوله تعالى في التوبة: ﴿إِنَّا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ الله ﴾. يعمر مساجد...» القراءة المستفيضة «مساجد الله»، وقرىء «مسجد الله» على الإفراد وأريد والأحكــــام

المستفادة منها

۱\_و، ه: «و جاسته للاستراحة».

٢\_ التوبة ١٨/٩.

به المسجد الحرام، ويحتمل الجنس، ﴿ مَن آمن باللهِ واليوم الآخِر وأقام الصلاة وَآتَى الزكوة ولم يخش إلَّا الله ﴾، أي إنّما يعمر مساجد الله حقيقة عمارة يعتدّ بها، ويكون عند ربّ المسجد بمنزلة ينظر إليها ويثاب عليها عمارة اتصف بهذه الصفات، فمن لم يتّصف بها فعمارته ليست بعمارة حقيقة وإن كانت في الظاهر عمارة؛ لأنّه لاحظ له عندالله منها وليست مقرونة عنده بالقبول، ولا أجر له عليها، فإنّه كان (١١) منهم من يعمر المسجد الحرام ويحجب الكعبة ويسقي الحاج ويفك العاني ويزعم أنّ له في ذلك أجراً فنزلت ردّاً لزعمهم ﴿ فَعَسَى أُولئكَ أَن يكُونوا من المهتدينَ ﴾، هذا مبالغة في الردع لهم عن ذلك الزعم، وذلك أنّه لمّا علم أنّه من اتصف بهذه الصفات الخمسة لايقطع بكونه مهتدياً، وأنّ عمارته للمساجد دائر بين الردّ والقبول علم قطعاً أنّ أعمال من لم يتصف بها ليس من القبول في شيء.

و اعلم أنّ في نفي العمارة عن من لم يتّصف بهذ الصفات دليلاً نيّراً على أن ليس المراد بها مجرّد البناء والتشييد لكونهما قديقعان ممن لم يتّصف بهما، بل المراد به المعنى الأعمّ ممّا يشملهما وغيرهما من الاسراج والكنس والفرش والتطهير والتردّد إليها وأداء العبادات، إلى غير ذلك من تعظيمها وتبجيلها وصيانتها عمّا لايليق بها من اتخاذها مساكن ومقيلات ومحاكم، خصوصاً لمن لايحكم بما أنزل الله، ومجالس الأحاديث بغير ذكرالله إلاّ الدرس والتذكير.

عن النبيّ ﷺ: «إنّه إذا تحدّث أهل الدنيا في المساجد بحديث أهل الدنيا خرجت الملائكة منها فارّين إلى ربّهم، فيقولون: ربّناعبادك أخرجونا من بيتك، فيقول عزّ وعلا: هم أخرجوكم؟، فيقولون: تحدّثوا في بيتك بحديث الدنيا، فلم

۱ ـ و: «من کان منهم».

نستطع المكث فيها لذلك، فيقول: وعزّتي وجلالي لأسلّطنّ عليهم قوماً يسمون النرك آتى بهم من المغرب يخرجونهم من ديارهم»(١).

و يفهم من هذا أنَّ من حضر مجلس اللغو وإن لم يلغ فهو داخل في حكم اللاغين، ولو لاذلك لما فرّت الملائكه من حديث الدنيا في المساجد.

فإن قلت: لم خصّ إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بالذّكر من بين سائر العبادات؟ ولِمَ عطف عليها حصر الخشية في خشية الله؟

قلت: أمّا الأوّل فاكتفاء بذكر الجزء الأعظم، وإيماء إلى أنّ من أقام الصلاة و آتى الزكاة يبعد أن يخلّ بما عداهما كما اقتصر على الإيمان بالله ولم يردفه بالإيمان بالرسول، مع أنّه لابدّ في تحقّق الإيمان منه، وأمّا عطف قصر الخشية في خشية الله فللإشارة إلى أنّ كلاً من المذكورات إنّما يقع في حيّز القبول إذاكان يقع مقروناً بالإخلاص، فإنّ من خشى غيرالله لم يخلص عمله لله.

فإن قلت: كيف يدلّ هذا القصر على الإخلاص؟

قلت: من خشي غير الله لو شك أن يعمل عملاً يبغي به وجه من خشية، فلا يكون الآ فلا يكون الآ عمله لا يكون الآ له ولا يعني بالإخلاص إلّا هذا، وما قيل أنّ المؤمن قديخشى المحذورات له ولا يمكنه أن لا يخشاها وكيف وقد جاء في الدعاء: «أللّهم إنّي أخافك و أخاف من لا يخافك»، مجاب بأنّ المؤمن إنّما يخاف المحذورات لتوهم تسليط الله المحذورات عليه وعدم صونه عنها لحكمة اقتضت ذلك التسليط، ألاترى إلى ما جاء في الدعاء: «أللّهم فبحق من يخافك قني شرّ من لا يخافك»، وكيف يخشى المؤمن غير ربّه مع اعتقاده أن لاضار ولانافع إلّا الله، حتّى ذهب بعضهم إلى أنّ

<sup>\</sup> \_ الوسائل: ج \ ، ص \$9. الباب \$ \، من لواب أحكام المساجد ح \ .

هذا معنى «لا إله إلَّالله» حقيقة، وبعض إلى انحصار استحقاق العبادة فيمن انحصر النفع والضّرر فيه.

> وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَّنَعَ مَسَنجدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى في خَرَابِهَٱٓأُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْ خُلُوهَاۤ إِلَّاخَٳٓ بِفِينَ لَهُمْ فِي ٱلدُّنيَاخِزِيُّ وَكَهُمْ فِي ٱلأَجْسَرَةِ عَذَابُ عَظِيمٌ ۗ

> > بيان آية هومن أظلم معن منع...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى في البقرة: ﴿ وَمَن أَظلمُ مَن مَنَّعَ مَساجدَ اللهِ أَنْ يذكر والأُحكَ الله فيهَا اسمُه وسَعَى في خَرَابِها أُولئك ماكان لَهُم أن يدخُلُوهَا إلَّا خائفين ﴿.

«أظلم» أفعل التفضيل، بمعنى أكفر أي من أشدّ كفراً؛ لأنّ الكفر ظلم، وقيل: هو على أصل معناه؛ لأنَّ المنع عن الاتيان إليها والسعى في خرابها وضع الشيء في غير محلُّه والمنع هو الحيلولة بين المرء والشيء الذي هـو مراده. وإيقاع المنع على المساجد وإن كان الممنوع حقيقة أهل المساجد عن ذكر الله فيها للمبالغة بالقلب كقوله: «كما طيّنت بالفدن السياعا»، أو لأنّ المساجد لها حقّ وهو أن يذكر الله فيها، فيكون المنع على حقيقة (٢).

و المراد بالـ «مساجد»: قيل: المسجد الأقصى (٢)، وقيل: المسجد الحرام (٤) والجمع حينئذٍ إمّا لتعظيم كلّ منهما عند الله، وإمّا إيذاناً بأنّ من خـرّب مسـجداً واحداً فكأ نّما خرّب مساجد جمّة أو جمع كلّ منهما باعتبار تعدّد محاريبه، قيل:

١ ـ البفرة ٢/١١٤.

٢\_حاشية في «ب»: «الحاصل أنَّ المنع حقيقة إنَّما بالمستِحق لابالمستخنَّ فعلى الأوَّل يكون إيفاع المنع على المعنى الأوّل مجاز وعلى الثاني حفيقة. منه ﴿ أَنَّهُ ﴾.

٣\_ التبيان: ج ١، ص ١٧ ٤.

٤ ـ التبيان: ج ١، ص ١٧ ٤.

و «من» محلّها الرفع على الابتدائية ولفظها استفهام، والمراد بـه الإنكار والنفي و المراد إثبات الأظلميّة للمخرّبين والمانعين؛ لأنّه إذا انتفت الأظلميّة عن عداهم ثبتت لهم منحصرة فيهم، و «أظلم» رفع بالخبريّة، و «منع» فعل يتعدّى إلى مفعولين، كقول أبي بكر: لو منعوني عقال بعير؛ لأنّه يضمن معنى «أحرم»، فيكون أن يذكر منصوب المحلّ على أنّه مفعول به، وقيل: إنّه بدل من «مساجد الله» (٣) وهو بدل الاشتمال، والتقدير: ممّن منع ذكرالله في مساجده، وقيل: إنّه مفعول له أي كراهة أن يذكر الله فيها (٤). وقيل: إنّه منصوب بنزع الخافض (٥) والتقدير: من أن يذكر فلمّا حذف الحرف وصل الفعل فنصب.

و «الخراب» مصدر بمعنى التخريب كالسلام بمعنى التسليم، والمراد به الثلم و التفريق أو المنع عن أن يدخلها المصلّون وفصل «أولئك» و «لهم» للاستئناف كأنّ قائلاً قال فما جزاء هؤلاء؟ فقيل: «أولئك ماكان لهم» إلى آخره.

و «أن يدخلوها» في محلّ الرفع بـ «كان» أي «ماكان لهم دخولها»، «و لهم» خبر مقدّم، و «خائفين» منصوب على الحال من ضمير «يدخلوها».

هكذا قيل. والأولى أن يجعل «كان» تامّة، والمعنى: أنّه ليس من الكفرة الذين جمعوا بين ظلمة الظلم وسواد الكفر من هو أغلظ شركاً وكفراناً وأشدّ ظلماً وعدواناً من الذين منعوا مساجدالله التي هي بيوته، التي قد فتحت أبوا بها

۱\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۸۹.

۲\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۸۹.

٣\_ التفسير الكبير : ج ٤، ص ١٠.

<sup>£</sup>\_التفسير الكبير: ﴿ \$، ص ١٠.

٥ ـ التفسير الكبير: ج ٤، ص ١٠.

لمن دعاه الله سبحانه وتعالى إلى مأدبة فضله ورحمته، ومائدة جوده وكرمه عن أهلها وسعوا في خرابها بهدم بنيانها، أو بالمنع عن الإتيان بشعائرالله فيها، وذلك لأنّه لاذنب عند الكريم أعظم من ذود قصار أبوابساحة كرمه وردّ ورّاد حياض جوده وبرّه، ولذلك أبر زهم بأولئك تفصيحاً لهم وتشهيراً أي أولئك الظالمون المعتدّون الذين اشتهروا بالظلم والعدوان وصاروا فيه أعلاماً لاتخفى حالهم فيه على أحد ماكان فيه، ولاصحّ أن يدخلوا بيوت الله التي هي موضوعة للخشوع والإنابة إلّا على حالة الخوف من أصحاب تلك المساجد الذين سلّوا سيوف الحجّة وسنّوا مرهفات البيّنات وظهرت تباشير النصر على سيماهم ولاح نور الفلاح على محياهم كأنّهم في ظهور الخيل نبت ربّى من شدّة الحزم لامن شدّة الخرم، فجدير بمن اشتهر بمخالفة من استولى عليه، وعرف منه شدّة الانتقام وغلبة الغيرة وكمال القدرة أن يرتعد فرائصه فرقاً وأن يخفق جنانَهُ خوفاً وقلقاً.

أو ماكان لهم في حكم الله أن يدخلوها إلّا على صفة الخوف، فيكون فيه وعد للمؤمنين بالنصرة ووعيد للمشركين بالخذلان، ويكون ذلك من الإخبار بالمغيّبات عمّا وقع بعد نزول الآية من نصر المؤمنين وخذل المشركين فقد آل من الأمر إلى أنّه لا يدخل أحد من النصارى إلى بيت المقدس إلّا متخفياً، وإذا اطلع عليه أنهك ضرباً، وفي عصرنا هذا إلّا أن يؤخذ منه ديناراً ذهباً ويصك في قذاله (١) صكّة.

ومنع المشركون من الدخول في المسجد الحرام، والقرب من الركن والمقام الخزي الذي أو عدوا به في الدنيا، يحتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون ضرب الجزية، وأن يكون مانالهم من القتل والأسر مرّة بعد أخرى.

١ ـ الفذال: جماع مؤحّر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس الففا. والجمع «أقذلة وقُدَّل». لسان العرب: ج ١١. ص ٥٥٣.

و قيل: هو فتح مدائنهم طرّاً عند قيام القائم ﴿ (١) قيل: نادي رسول الله ﷺ: ألا لايحجّن بعد هذا العام مشرك ولايطوف بالبيت عريان <sup>(٢)</sup>، و اختلف الأقوال في جواز دخول المشركين المساجد (٣)، فمنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من جوّزه مطلقاً، ومنهم من فرّق بين المسجد الحرام وغيره، ومنهم من فرّق بين المساجد الأربعة <sup>(٤)</sup> وغيرها.

### تفريع

دلّت الآيمة الأُولي من حيث إفادتها قصر العمارة للمساجد على الموصوفين بالأوصاف المذكورة، أنّ ذلك فعل حسن هو عندالله سبحانه وتعالى أحكام المساجد بمكان ومنزلة بحيث لايقبله إلّا ممّن هو لذلك الفعل الحسن أصل على استحبابه، فبناء المساجد مستحبّ، ويؤكّد استحبابه ما روى عنه ﷺ: «من بني لله مسجداً بني الله له بيتاً في الجنّة»(٥)، وما روى مثله عن الصادقﷺ: «من بني لله مسجداً كمفحص قطاة بني الله له بيتاً في الجنّة»(٦)، وروى الشيخ، في التهذيب قال الراوي مرّ بي الصادق ﷺ في طريق الحج وأنا أسوّي حجارة ليكـون مسـجداً فقلت يا بن رسول الله أرجو أن يكون هذا من ذاك قال: «هو منه» أو قال: «نعم»

۱\_التبيان: ج ۱، ص ۲۰.

۲\_مجمع البيان: ج ۱، ص ۱۹۰.

٣\_ حاشية في «ب»: «جوّز أبو جنيفة. ومنع مالك، ومنع الشافعي بين المسجد الحرام وغيره، والحق ما ذهب إليه أهل الحق».

<sup>\$</sup> ـ حاشية في «ب»: «أعنى المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد المدينة وجامع الكوفة، ومـن أدخـل فـي مسجد البصرة في حكم المنع، فيكون الفرق بين المساجد الخمسة ومن عداها».

۵\_السنن الكبرى للبيهفي: ج ٢، ص ٤٣٧.

٦ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٤٨٦، الباب ٨ من أبواب أحكام المساجد، ح ٢.

٧ ـ تهذيب الأحكام: ج ٣، ص ٢٩١، ب ٢٥، ح ٧٤٨.

ويستحبّ أن تكون مكشوفة ولو بعضها؛ ليمطر فيها الغيث وتقع فيها الشمس، فإنّ في ذلك تيقّن طهارتها، ولقول الصادق ﷺ: «إذا كان قائمنا أهل البيت فأوّل ما يبدأ بكشف المساجد ولكن لايضرّكم اليوم ذلك» (١)، ولو اكتفى بأوّل الحديث ولم يتبعه بقوله: «ولكن لايضرّكم اليوم ذلك» لأوجبنا الكشف، ولم يقتصر على الاستحباب وأن يكون متوسّطة البناء وكونها أجماء (١) اتباعاً للسنّة في مسجد الرسول على ولقوله على الشرت بتشييد المساجد» (١).

وتحرم زخرفتها ونقشها بالذهب، لما رواه ابن عبّاس عن النبيّ هينا «لتزخرفنهاكها زخرفت اليهود والنصارى» (٤)، وتصويرها بصورة شيء من الحيوانات لما روي: «أنّ من صوّر صورة ذات روح كلّف يوم القيامة أن ينفخ فيها روحاً ولم يفعل» (٥)، وهذا يدلّ على تحريم هذا الصنع مطلقاً، وقيل: إنّ مجرّد التصوير حرام، سواء كانت صورة ذي روح أو غيرها، وسواء إذا كانت في مسجد أو غيره، لما روي: «أنّه من صوّر صورة أو مثل مثالاً فقد برىء منه الإسلام» (٢)، والثانية دلّت بمنطوقها على شدّة تحريم المنع عن ذكرالله فيها، بل إن كان ذلك عن إنكار أو قصد إهانة لها أو للذكر كفراً لمانع وجب قتله وقتاله إن احتيج إليه، وبمفهومها على استحباب السعي إليها، وتخصيص العبادة بإيقاعها فيها، ويؤكّد ذلك ما روي عن النبي هينا أنّه قال: «سبعة يظلّهم الله في ظلّه يوم لاظلّ إلّا ظلّه. إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه متعلّق بالمسجد

۱ ـ الفقيه: ج ۱، ص ۱۵۳، ب ۳۷، ح ۷۰۷.

٢- أجماء: بفال: الشاة الجمّاء التي لاقرن لها، وجاء في الحديث: «أمرنا أن نبني المساجد جمّاً»، بعني أن لا يكون لجدرانها شرّف، مفاييس اللغة: ج ١، ص ٢٠٤.

۳\_سنن أبی داود: ج ۱، ص ۱۲۲، ح ۴۵۸.

٤ ـ سنن أبي داود: ج ١، ص ١٢٢، ح ٤٤٨.

٥ \_ الوسائل: ج ١٢، ص ٢٢٠، الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به، ح ٦.

٦ ـ المحاسن: ج ٢، ص ٥٦ ٤، ح ٥٦٠ ٢، مع اختلاف يسير .

إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحابًا(١) في الله اجتمعا عليه وتفرّقا عليه، ورجلٌ ذكرالله خالياً ففاضت عيناه، ورجل دعته امرأة ذات حسب وجمال فقال إني أخاف الله، ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم شاله ماينفق عينه»(٢).

وعن أمير المؤمنين ﴿ «من اختلف إلى المسجد أصاب إحدى الثمان: أخاً مستفاداً في الله أو علماً مستطرفاً، أو آية محكمة، أو رحمة منتظرة، أو كلمة تردّه عن ردى، أو يسمع كلمة تدلّه على هدى، أو يترك ذنباً خشيةً أو حياءً » (٣).

و عن النبيّ أنّه قال: «بشّر المشّائين في الظلم إلى المساجد بالنّور التام يوم القيامة» (٤).

وعنه عَيْهُ: «أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم، فأبعدهم مشياً» (٥٠). وعن جابر أراد بنوسلمة أن ينتقلوا قرب المسجد فقال النبي عَيْهُ: «بني

و عن جابر اراد بنوسلمة ان ينتقلوا قرب المسجد فقال النبيّ ﷺ: «بـني سلمة دياركم تكتب آثاركم»(٦).

و هي تختلف في الفضيلة جدّاً، لما صحّ بالرّ وايات الصحيحة «أنّ الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف، وفي النبيّ بعشرة آلاف، وفي كلّ من المسجد الأقصى ومسجد الكوفة بألف» (٧)، وروي عنهم عليهم السلام: «استحباب الاستكثار من الصلاة في مسجد الكوفة» (٨).

١ ـ في المصدر: «كاتا».

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٤٨١، الباب ٣ من أبو اب أحكام المساجد، ح ٤.

٣\_ الوسائل: ج ٣. ص ٤٨٠، الباب ٣ من أبواب أحكام المساجد. ح ١٠

٤ ـ سنن البيهقي: ج ٣، ص ٦٣.

٥ ـسنن البيهفي: ج ٣، ص ٦٤.

٦٤سنن البيهفي: ج ٣. ص٦٤.

٧\_ انظر الوسائل: ج ٣. ص ٥٣٦، الباب ٥٢ من أبواب أحكام المساجدوص ٥٥٠ الباب ٦٤ من أبواب أحكام المساحد.

٨\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٢٠، الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد.

ويستحبّ أن يصلّي عند الإسطوانة السابعة ركعتين ثمّ؟ يصلّي بعدهما ما شاء، ويصلّي عند الخامسة ما سهل ويمضي إلى مسجد السهلة ويصلّي فيه، وبين العشاءين لاسيّما ليلة الأربعاء آكد استحباباً؛ لأنّه كثيراً ما روي القائم الله في تلك الليلة قائماً فيه (١٠).

ويستحبّ أيضاً الصلاة في مسجد الحمراء ومسجد صعصعة، وروي عن أمير المومنين الله أنّه صلّى في جامع الكوفة بالمشط (٢)، وروى بعض الثقاة: إنّي رأيت رجلاً قد قدم من البادية فنزل عن راحلته عند باب المسجد وعقّلها فدخل المسجد وصلّى ركعتين ثمّ خرج يريد راحلته وهو ملتثم فتبعته لأعرفه وأتعرّف حاله فلمّا رأيته فإذا هو علي بن الحسين الله فقلت له: يا ابن رسول الله من أين و إلى أين؟ فقال: «من المدينة وإليها، فقلت: يا ابن رسول الله ولما قدمت مقدمك هذا؟ فقال: لما رأيتُ أعنى صلاة ركعتين في المسجد» (٣).

وروي عن أمير المومنين الله الله «أنَّ مسجد السهلة ما أتاه مكروب إلا فرّج الله عنه وأعطاه حاجته» (٤).

وعن الصادق الله الله الله الله الله الله الذي كان يخيط فيه، ومنه سار إبراهيم الله بالعبالقة إلى اليمن، ومنه سار داود إلى جالوت، قال الراوي فسألت أين كانت منازلهم؟ قال: في زواياه وأنَّ فيه لصخرة خضراء فيها مثال وجه كلّ شيء وأنّه مناخ الراكب، قلت: من الراكب؟ قال الخضر الله الله وقال: «مسجد

١ ـ جامع أحاديث الشيعة: ج ٤، ص ٥٥٠، ح ١٧٢٣.

٧- لم نعثر عليه.

٣- الوسائل: ج ٣. ص ٥٣١، الباب ٤٧ من أبواب أحكام المساجد، ح ٦. مع اختلاف في التعبير.

٤ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٥٣٤، الباب ٤٩ من أبواب أحكام المساجد، ح ٧. عن الصادق لمن الله .

٥ \_ الوسائل: ج ٣٠ ص ٥٣٣، الباب ٤٩ من أبواب أحكام المساجد، ح ١ و٣.

السهلة منزل صاحبنا إذا قام بأهله»(١)، وقال ﴿ الله الله تعالى الآ فرّج الله مسجد السهلة فيصلّي فيه ركعتين بين العشاءين ويدعو الله تعالى إلّا فرّج الله كربته»(٢).

وقال مولانا علي بن الحسين الشاء ومن صلى في مسجد السهلة ركعتين، زاد الله في عمره ستين (٣)، وعن الصادق الله أنه قال لأبي بصير: «كأني أرى نزول القائم في مسجد السهلة بأهله وعياله، قلت: يكون منزله؟ قال: نعم، كان منزل إدريس، ومنزل إبراهيم خليل الرحمن، ومابعث الله نبيا إلا وقد صلى فيه، وفيه مسكن الخضر، والمقيم فيه كالمقيم في فسطاط رسول الله الله وما من مؤمن إلا و قلبه يحن إليه، وفيه صخرة فيها صورة كل شيء، وما صلى فيه أحد، فدعا الله بنية صادقة، إلا صرفه الله بقضاء حاجته، ومامن أحد استجاره، إلا أجاره مما يخاف، قال: قلت: إنّ هذا لهو الفضل قال: أزيدك؟ قلت: نعم، قال: هو من البقاع التي يحبّ الله أن يدعى فيها، وما من يوم وليلة إلا والمملائكة تزور هذا المسجد، يعبدون الله فيه، أمّا إنّي لو كنت بالقرب منكم ما صليت صلاة إلّا فيه ولو لم يكن له من الفضل إلّا نزول المملئكة لكان كثيراً ومالم أصف لك أكثر» (٤).

و في مسجد الجامع بمائة، وفي مسجد القبيلة بخمسة وعشرين، ومسجد السوق إثناعشر صلاة، وفي المنزل واحدة. والنافلة في المنزل أفضل، خصوصاً نافلة اللّيل؛ لأنّها أقرب إلى الإخلاص وأبعد لهم من توهّم طلب السمعة والرياء.

١ ـ الوسائل: ج ٣، ص ٥٣٣، الباب ٤٩ من أبواب أحكام المساجد، ح ٤.

٢\_ الوسائل: ﴿ ٣. ص ٥٣٢، الباب ٤٩ من أبواب أحكام المساجد، ﴿ ٢ وفيه: ﴿عن الصادق النَّهُ ﴿ ».

٣\_ مستدرك الوسائل: ج ٣. ص ١٧ ٤. الباب ٣٩ من أبواب أحكام المساجد. ح ٨.

٤ ـ مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٧٧ ٤، الباب ٣٩ من أبواب أحكام المساجد، ح ٩ وفيه: «صورة كلُّ نبيَّ».

# وَأَوْحَيْنَآإِلِى مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَ الِقَوْمِ كُمَا بِمِضَرِّيُوتَا وَأَخِعَلُواْبُيُوتَّكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةُ ۗ وَكَثِيرٍ النوْمِنِينِ (١)

بيان آية هو أوحينا إلى مصوسى وأخصيه...» والأحكسام المستفادة منها ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأُوحَيْنَا إِلَى موسى وأُخْيِهِ أَن تَبَوَّءَا لقومكما بمصر تاً﴾.

«تبوّءا» متعد إلى مفعولين ك «بوّا» ومثله: «تعلّقته وعلّقته تقطّعته وقطّعته و تخلّصته وخلّصته»، فاللام للتأكيد مثلها في قوله: ﴿ردف لكم ﴾ (٢)، ويجوز أن يضمن معنى الجعل أو الأخذ أي اجعلا أو خذا لقومكما في مصر بيوتاً و «أن تبوّءا» منصوب المحل «بأوحينا»، ويجوز أن يكون «أن» هي المفسّرة؛ لأنّ الوحي بمعنى القول.

﴿ وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُم قبلةً ﴾ أي مساجد يصلّى فيها، وكانت قبلتهم الكعبة، وقيل: اجعلوها متقابلة أي يواجه بعضها بعضاً، هكذا روي عن سعيد بن جبير (٢)، وهو لا يخلوا عن شيء، والأحسن أن يقال: أنّه أمر بتطهير البيوت عمّا لا يليق بحال العبادة، فإنّهم أمروا في بدء ظهور دينهم وغلبة فرعون عليهم أن يصلّوا في بيوتهم تقيّة من فرعون وقومه، ويدلّ عليه عطف قوله تعالى: ﴿ و أقيموا الصلاة ﴾ عليه ﴿ وَ بَشِيرِ المؤمنين ﴾ ، خصّ موسى ﴿ بالتبشير بعد أن أشرك معه أخاه في الأمر بالتبوّء وقومه معهما في الأمر بجعل البيوت قبلة تعظيماً لموسى وللمؤمنين، وقيل: الخطاب لمحمد المناهدة الموسى

۱\_ یونس ۱۰/۷۸

٢\_ النمل ٧٢/٢٧.

٣- تفسير الطبري: ج ٦، ص ٥٩٨، ح ١٧٨٣٣.

٤\_ تفسير الطبري: ج ٦. ص ٥٩٨.

# قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَأَذْعُوهُ مُغْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّيْزَكَمَا بَدَأَ كُوْتُعُودُو نَ (١٠)

بيان آية «قل أمسر ربعي بالقسط...» المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلُ أَمَرَ رَبِّي بِالقِسطِ ﴾، أي بالعدل وهو مــا يـحكم ربعي بمست.... والأمكــــــام بحسنه العقل ويكون خالياً من الخلل متضمّنا للنظام وهي الطرق التي جاءت بها الأنبياء الله ﴿ وَأَقِيمُوا ﴾ ، عطف على محل «بالقسط» من حيث المعنى أي اقسطوا ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُم عِندَكُلُّ مَسْجِدٍ ﴾، أي استقيموا ووجّهوا وجوهكم إلى الجهة المأمورين بالتوجّه إليها قاصدين عبادته عندكلّ وقت سجود أي صلاة أو عندكلٌ مكان سجود، وهو ما أباح الشارع السجود فيه أو عليه ﴿ وادْعُوهُ ﴾ ، أي اعبدوه ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدينَ ﴾ ، أي العبادة، لا يريدون بها إلَّا وجهه ﴿ كُمَّا بَدَّأْكُم تُعُودُونَ ﴾ ، أي إعادتكم مثل إبدائكم.

وفيه احتجاج عليهم بثبوت الإبداء على تحقّق الإعادة والحشر، وتحريض لهم على امتثال الأمر والإنتهاء عن المنهيّات ﴿فَرِيقاً هَـدي﴾، وهـم الذين علمالله أنَّهم سيهتدون وهم المؤمنون ﴿وَ فَرِيقاً ﴾، أي وخذل فريقاً ﴿حَقُّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَة ﴾، في محل النصب صفة له «فريقاً» أي: ثبت عليهم كلمة الضلالة والخذلان لعلمه تعالى عدم استحقاقهم التوفيق والهداية ﴿ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّياطين أولياء ﴾، تعليل لقوله «حقّ عليهم الضلالة» كأنّ قائلاً قال: لِمَ حـقّ عـليهم الضلالة؟ فقيل: إنِّهم اتخذوا الشياطين أولياء أي أنصاراً ﴿مِن دُونِ اللهِ ويَحسَبُونَ أنَّهُم مُهتَدون﴾، أي جهلهم جهل مركّب، وهـو لاعـلاج له، فـإنّهم لايـعلمون، ولايعلمون أنَّهم لايعلمون، وإنَّما يعلم من يعلم أنَّه لايعلم؛ لأنَّ التعليم فرع التعلُّم والتعلُّم فرع الطلب، ومن لم يعلم أنَّه لايعلم لايكون طالباً للعلم نعوذ بالله العليم

١ ـ الأعراف ١/ ٢٩.

من الجهل العظيم.

#### (١) وَأَنَّ الْمَسَعِبِٰدَلِلَّهَ فَلَاتُذْعُواٰمَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا

بسيان آيسة هو أنّ المساجد لله أن المساجد لله أحكسام المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لللهُ ، عَطَفَ عَلَى قُوله ﴿أَنَّهُ السَمِع ﴾ (٢) أو ﴿أُوحَى إِلَى أَنَّه استمع ﴾ وأنّ المساجد للله ، وقيل: إنّ التقدير: «ولأنّ المساجد»، فيكون اللام متعلّقة بقوله: ﴿ فَلا تَدْعُوا مَعَ الله أحداً ﴾ (٢) أي فلاتدعوا مع الله أحداً في المساجد؛ لأنّها لله خاصة، و«المساجد» جمع «مسجِد» بالكسر، وأريد به بيوت العبادة، روي أنّ اليهود والنصارى كانوا إذا دخلوا بيعهم وكنائسهم أشركوا بالله فأمر المسلمون بتوحيد الله سبحانه وتعالى في مساجدهم (٤).

و عن الحسن يعني بها الأرض كلّها فإنّها جعلت لرسول الله على مسجداً (٥) لقوله على «جعلت لي الأرض مسجداً» (٢)، وسأل المستعصم أباجعفر الثاني عنها، فقال: «هي أعضاء السجود السبعة» (٧)، وقيل: إنّ المساجد على هذا جمع مسجَد بفتح الجيم (٨) لما رواه الفرّاء من أنّ كلّ ماكان على «فعل يفعل» مثل

١\_الجن ١٨/٧٢.

٢\_الجن ١/٧٢.

٣\_ الجن ١٨/٧٢.

٤\_ تفسير الطبري: ج ١٢، ص ٢٧٠.

٥\_مجمع البيان: ج ١٠٠ ص ٣٧٢.

٦\_ الوسائل: ج ٢، ص ٩٧٠ الباب ٧من أبواب التيمم ح ٣.

٧\_ الوسائل: ج ٤، ص ٥٥ ٨. الباب ٤ من أبواب السجود، ح ٩.

٨\_ التفسير الكّبير: ج ٣٠، ص ١٤٤.

«دخل يدخُل» فالمفعَل منه بالفتح، اسماً كان أو مصدراً (١١)، وقيل: جمع «مسجد» الذي هو المصدر (٢)، و المعنى حينئذِ السجدات لله.

تبيين:

هذه الآيات الثلاث أوردها الأصحاب في الآيات المتعلّقة بالمكان.

أمّا الآية الأُولى: فباعتبار أن يراد بالبيوت التي أمر مـوسي وهـارون أن يجعلاها مبواء المساجد وأن يكون الخطاب في قوله تعالى: ﴿و بِشِّر المؤمنين ﴾ لمحمّد ﷺ، ويكون المعنى: وبشّر المؤمنين من أمّـتك يـا مـحمّد بأنّ لهـم مـن الكرامة مثل ماكرٌ منا به موسى وهارون من الأمر، بجعل بيوتهم مساجد، فيكون

خلاصة البحث في

رخصة للصلاة في المنازل واتخاذكلّ واحد في بيته مسجداً يختصّه وأهله،يجوز له تغييره بالتوسيع والتضييق، بل بالنقض والهدم، أللَّهمّ إلَّا أن يجعله وقفاً فتمتاز المتقدمة صلاته فيه عن الصلاة في غيره من أماكن منزله في الفضيلة لكنّه لميبلغ غيره من المساحد.

وأمَّا الآية الثانية: فعلى تقدير أن يراد بالمسجد فــى قــوله: ﴿عــند كــلَّ مسجد ﴾ (٣)، الموضع الذي أعدّ للعبادة خاصّة قديستدلّ بها على استحباب اتخاذ المساجد بأن يقال: إنّ الأمر بالإقامة عند كلّ مسجد للإستحباب، وهو موقوف على اتّخاذ المساجد، وما يتوقّف عليه المستحبّ فهو مستحبّ، وأمّـا إن حـمل الأمر على الوجوب فلابدً أن يحمل المسجد على مكان السجود، ويراد به مطلق

۱\_راجع: لسان العرب: ج ۳، ص ۲۰۶.

٢\_ التفسير الكبير: ج ٣٠، ص ١٤٤.

٣\_ الأعراف ٣١٨.

الأرض كما في قوله ﷺ: «فجعلت لي الأرض مسجداً» (١)، فيراد بكلّ مسجد كلّ مكان السجود، وهو ما جوّز الشارع الصلاة فيه، وهو المكان المملوك الخالي من النجاسة المتعدّية بالنسبة إلى ما عدا موضع وضع الجبهة وإليه (٢) مطلقاً، فتبطل صلاة من صلّى في مكان مغصوب عالماً مختاراً فتصحّ صلاة جاهل العصب لاجاهل الحكم.

فإن قلت: «كلّ» يفيد العموم فقوله: ﴿و أَقْيَمُوا وَجُوهُكُم عَنْدُ كُلُّ مَكَانُ مُسَجِد ﴾ (٣)، إذا أريد به كلّ مكان صلاة (٤) دلّ على جواز إيقاعها في كلّ مكان سواء كان مغصوباً أو نجساً أو لم يكن فمن أين يختصّ بما عدا النجس والمغصوب؟.

قلت: لتخصيصه نهى الشارع عن الصلاة في المكان النجس كما عرفت مما أوردته عليك سابقاً، ولنهيه عن الغصب وإيجاب ردّه على المغصوب والأمر بالشيء نهي عن ضدّه، فالأمر بردّ المكان على صاحبه يتضمّن النهي عن التصرّف فيه، والصلاة فيه، فلاتصحّ الصلاة فيه للتصحّ الصلاة فيه لتضمّنها مخالفة المأمور به، وارتكاب المنهي عنه، وهاهنا خلاف بين الأصوليين لابدّ من التعرّض له، لتحقّق المدّعي وكشف عيب عيثر الشبهة عنه.

فنقول: إعلم أنّ الأصوليين وضعوا أصلاً يفهم منه بطلان الصلاة في المكان المغصوب وصحّته، وهو أنَّ المنهي عنه إذا لم يكن جزء المأمور به ولا لازماً له،

۱ \_ الكافى: ج ۲، ص ۲۳، ح ۱.

٢\_ حائنيةً في «ب»: «عطف على «إلى ماعدا» والضمير في «إليه» عائد إلى موضع وضع الجبهة، بـل المراد بالإطلاق الخلّو من النجاسة، سواء تعدّت المصلّي أو لم تتعدّ، فالمعنى حينئذٍ أنَّ المكان الذي جـوز التسارع الصلاة فيه الخالي من النجاسة المتعدية بالنسبة إلى ماعدا موضع وضع الجبهة، وأمَّا بالنسبة إلى موضع وضع الجبهة بشرط الخارة من النجاسة مطافاً، سواء تعدّت أو لم تتعدّ، منه خُفَّة »

٣\_ الأعراف ٢٩٨.

٤\_ ج، ھ: «سجود».

بل المأمور جمع بينه وبين المأمور به باختياره من غير ضرورة تدعوه إليه صحّ منه ذلك الفعل المأمور به، وكان طائعاً في ذلك الفعل، عاصياً في المنهي عنه، كعبد أمره مولاه بخياطة ثوب ونهاه عن دخول دار، فدخل الدار وخاط الثوب فيها عدّ طائعاً بخياطة الثوب، عاصياً بدخول الدار، وإذا كان جزءاً أو لازماً، كما لو أمره بخياطة ثوب ونهاه أن يخيطه بخيوط غصبها، أو أن يضمّ إليه وصلة سرقها فخيّطه بتلك الخيوط أو ضمّ إليه تلك الوصلة لم يصحّ منه ذلك الفعل أصلاً.

إذا عرفت ذلك عرفت أنّ الصلاة في المكان المغصوب من قبيل القسم الثاني لا من قبيل القسم الأوّل؛ لأنّ الكون في المكان جزء للصلاة إذ لاتحقّق لها بدونه، وإن أثبت الجزئيّة فلايسعك إباء الشرطيّة واللزوم أصلاً، فلاتصحّ الصلاة في المكان المغصوب، ولاالثوب المغصوب.

لكن نظراً إلى هذا الأصل المذكور قديناقش في بطلانها باستصحاب شيء مغصوب، فإنّه من قبيل القسم الأوّل لاالثاني، مع أنّ الأصحاب قدات فقوا على بطلانه به، والوجه فيه أن يقال: أنّ بطلانها من وجه آخر وهو أنّ المصلّي مأمور بتقديم ردّ المغصوب «و» على إقامة الصلاة في الوقت الموسّع، فكأنّه قدقيل له: لا لا لا لي الوقت الموسّع مالم تؤدّ حقّ الغير، فلو عكس لم يصب، على أنّ مستصحب النجاسة كالقاذورة المضمومة لا تصحّ صلاته والمغصوب أغلظ و آكد؛ لأنّ الغاصب مأخوذ بأشقّ الأحوال وأيضاً الحركات الضروريّة في الصلاة مستلزمة لتحريكات المغصوب المصحوب، فهي مشتملة على التصرف فيه، وقديدً عي على هذا أنّه من لوازم الصلاة وإن لم يكن من أجزائها.

نعم، قيل: إن قدر على إبانته عن نفسه بدون حركات مفسدة وجب إبانته و صحّت صلاته.

وهذا لايخلو عن شيء، أمّا أوّلا: فلأنّ ذلك الاستصحاب إن كان مـفسداً

بالكلّ فهو مفسد للبعض، وفساد البعض مستلزم لفساد الكلّ وإن لم يكن مفسداً لم يجب الإبانة وصحّت الصلاة وهو خلاف المفروض.

و أمّا ثانياً: فلأنّ مجرّد الإبانة بدون الردّ لاتبريء الذمّة، فلاتصحّ الصلاة بمجرّد الإبانة.

بقي هاهنا شيء وهو أنّ المصلّي في المكان المغصوب أو المستصحب له إذا كان ناسياً للغصب قال العلّامة في القواعد: فيه إشكال(١١)، منشاؤه من حيث علمه أوِّلاً بالغصبيَّة، ومن حيث جهله وقت الأداء، فحمل النسيان على العلم نظراً إلى ما قبله، على الجهل نظراً إلى الحال، ورجّح ابن إدريس، الثاني (٢) نظراً إلى قوله ﷺ: «رفع عن أُمِّتي الخطأ والنسيان» (٣)، فهو كالجهل المبتدأ؛ لأنَّ المراد بالرفع إلغاء الحكم مطلقاً أي لايؤاخذ فيه بحكم من الأحكام في حالة النسيان أصلاً، فاعتباره في حكم ما ترتّب حكم ما عليه تنافي الإلغاء المطلق، وأيضاً عطف، «وما استكرهوا عليه»، مع أنّ المراد بالرفع فيه الإلغاء المطلق يـ قتضى إطلاق الإلغاء في المعطوف عليه، ورجّح العلّامة الأوّل وقال بوجوب الإعادة (٤)؛ لأنَّه قادر على التكرار الموجب للتذكار فإخلاله به تفريط وهو مؤاخذ بتفريطه في جنب الله، ولأنَّه لمّا علم كان حكمه المنع من الصلاة، والأصل بـقاء الحكـم وإزالة النسيان إيّاه يحتاج إلى نص، ولم يثبت هكذا، قيل: وقديناقش في نفي الثبوت بأنّ قوله ﷺ: «رفع عن أُمّتي إلى آخره»(٥) الحديث، عام وهو نصّ ثابت

۱ ـ الفواعد: ج ۱، ص ۵۸ ۲. ۲ ـ السرائر: ج ۱، ص ۲۷۰ ـ ۲۷۱.

٣\_السرائر: ج ١، ص ٢٧٠\_ ٢٧١.

٤ ـ المختلف: ج ٢، ص ٩٤.

٥ \_ الوسائل: ج ١١، ص ٥٩ ٢، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١.

يفيد ثبوت المدّعي مضي هذا، لكن (١) حمل نسيان الحكم على نسيان الغصب فيه تردد.

و أمّا الآية الثالثة أعني قوله \_ تعالى: ﴿ و أنّ المساجد للله ﴾ (١)، فعلى تقدير حمل «المساجد» على الأماكن المتّخذة للصّلاة تـدلّ عـلى اخـ تصاص تـلك المساجد بالله سبحانه وتعالى فلايملكها ولاشياً منها غيره ولايـحلّ فـيها غير عبادته، فلو عُبِدَ فيها غيره ضوعف عذاب العابد على عبادته غيرالله في غيرها، وكذا لو أتى بمنهيّ عنه فيها، وعلى تقدير حملها على أعضاء السجود، فالآية تدلّ على تحريم السجود لغيرالله سبحانه؛ لدلالة اللام على التملّك ودلالة التملّك على الاختصاص.

### فروع

لايجوز استعمال الآت المساجد بعد انهدامها

الأوّل: لايجوز استعمال آلتها بعد انهدامها في غيرها؛ لأنّه تصرّف في ملك الغير بدون إذنه ولا في مسجد آخر مع إمكان إعادتها، لمخالفته شرط الواقف.

ولايجوز إخراج الحصى منها، ولو أخرجه وجب عليه إعادته إليها، لقول الصادق الله: «فليردها إلى مكانها» (٣)، والأمر بالردّ يقتضي حرمة الإخراج. و ذهب بعض إلى الكراهيّة والأمر بالردّ للاستحباب، وفي قوله «إلى مكانها»،

ا \_حائبية في «ب»: «في هذا الاستدراك إشارة إلى مسألة آخرى وهي أنّها إذا كان عالماً بالفصبية ونسى الحكم على أعني قضاء الصلاة في المكان المفصوب أو مع استصحاب شيء مغصوب فحمّل بعضهم نسيان الحكم على سائر الغصبية لكون كلّ منهما نسيان فكما أنّ نسيان الفصب بفتضى عدم فساد الصلاة بعموم النسيان في قوله يَوْنَكُ «رفع عن أمّني الخطأ والنسيان» فكذلك نسيان الحكم لذلك وسار تردد احتمال إعطاء نسيان الحكم جهل الحكم فكما أنّ جهل الحكم ليس يفدر كذلك شانه، فحمل بعضهم النسيان على العموم، فكما أنّ يشمل نسيان العكم منه هُ ».

البيان الغصب يشمل شأن الحكم، فكما أنّ بيان الغضب يفتضي عدم فساد الصلاة كذلك شأن الحكم منه هُ ».

البيا الجري ١٨٥٧٢.

٣\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٠٦، الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد، ح ٤.

دلالة على أنّه لو أعادها إلى آخر لم يجز إلّا مع تعذّر الإعادة إليها.

و قيل: يجزء لوحدة مالكها (١١)، فكأنّها شيء واحد، وينقض هذا القول اختلافها في الفضيلة.

الثاني: يكره خذف الحصاة فيها لما روي أنّه ﷺ رأى رجلاً يخذف بحصاة كراهة خذف العسماة في العسماة في المسجد فقال: «ما زالت تلعن<sup>(۲)</sup> حتى وقعت، ثمّ قال: الخذف في النادي من السلجد أخلاق قوم لوط، ثمّ تلا ﷺ ﴿و تأتون في ناديكم المنكر ﴾ "".

والبصاق والنخام؛ لقوله ﴿ «من ردّ نخامته إلى جوفه تعظيماً للمسجد لم كراهة البصاق والنسخام في والنسخام في تم تلك النخامة بداء إلا هضمته (٤)، وكفّارتها سترها بالتراب لما روي عنه ﴿ السلجد «عرضت علي أعمال أمّي حسنها وسيّئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق ووجدت في مساوىء أعمالها النخامة تكون في المسجد لاتدفن (٥)، وفي رواية أنّه قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه فإنّا يناجي الله مادام في مصلاه ولا عن يمينه فإنّ عن يمينه ملكاً ليبصق عن يساره أوتحت قدمه فيدفنها (١٠)، وفي رواية «تحت قدمه اليسرى» (٧).

والنوم فيها؛ خصوصاً في المسجدين؛ لتضمّن النوم شدّة الغفلة وتعطيل الحواس والأعضاء عما خلقت له من العبادة وذكرالله، والمساجد إنّما بنيت لضدّ ذلك أعني ذكرالله والعبادة، فيكون وضع الشيء في غير محلّه وذلك هو الظلم؛

كراهة النسوم فسي

المساجد

١\_نهاية الإحكام: ج ١، ص ٣٥٨.

٣\_ الوساَّتل: ج ٣٠ ص ١٤٥. الباب ٣٦ من أبواب أحكام المساجد. ح ١.

<sup>\$</sup> \_ الوسائل: ج ٣، ص ٥٠٠، الباب ٢٠ من أبواب أحكام المساجد، ح ١، مع اختلاف في التعبير.

٥ \_كنز العمَّالَ: ج ٧. ص ٦٦٤، ح ٢٠٨٠٧.

٦ کنز العمّال: ج ٧، ص ٥ ٩٩، ح ١٩٩٤١.

۷\_صحیح البخاری: ج ٤، ص ١٨٤، ح ٥٠٩.

ولأنّ العينين وكاء السِته(١)، فإذا نامت العينان انحلّ الوكاء، فيوشك حدوث الحدث الأصغر، وذلك مناف لتعظيم المسجد، ومضرّ بسكّان المسجد من الملائكة؛ فإنَّهم يتضرِّرون جدًّا من الروائح الخبيثة، ولذلك يكره دخول المساجد لآكل الثوم و البصل، روى عنه ﷺ: نهى عن هاتين الشجّرتين البصل والشوم، وقال: «من أكلهما فلايقربنّ مسجدنا» (٢)، وفي رواية أخرى: «من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلايقربن مسجدنا فإنّ الملائكة تتأذى ممّا يتأذى منه الإنس»(٣)، وشدّة الكراهة بالنسبة إلى المسجدين لفضل شرفهما، روى عنه ﷺ أنّـه قـال: «لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجدالحرام والمسجدالأقصى ومسجدى هذا»(<sup>؛)</sup>،خصوص المورد لايقتضي خصوص الحكم مع عموم العلَّة، عـلي أنّــه قديقال: إنه لم يردين المسجد في قوله «مسجدنا» خاصاً ، بل كل مسجد لحمل ضمير جمع المتكلِّم على عموم المسلمين أي لايقرب مسجدنا عصابة المسلمين.

كسراهسة إنشساد الضوال وتعريفها فىالمساجد

كراهة إنشاد الشعر

فى المساجد

ويكره إنشاد الضوال وتعريفها لقوله ﷺ: «من سمع ينشد ضالَّة في المسجد فليقل لاردها الله عليك فإنّ المساجد لم تبن لذلك»(٥).

وإنشاد الشعر، وإن كان حقّاً؛ لورود الرواية بالكراهيّة (٦٦) مطلقاً، لكن الفقهاء الله استثنوا مراثي أهل البيت ومدائحهم، والاستشهاد به على مسألة علميّة مطلقاً وكذلك يكره إنشاده في الليل وللصائم ويوم الجمعة وللمتوضىء، وقال

١ ـ لشارة إلى حديث على للنُّهُ «العين وكاء السِتّه». ويروى: «وكاء السه». أنظر مجمع البحرين: ج٦. ص٣٤٦.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٠٣، الباب ٢٢ من أبواب أحكام المساجد. ح ٧.

٣\_كنز العمّال: ج ١٥، ص ٢٦٧، ح ١٣ ٤٠٩.

٤ ـ كنز العمّال: ج ١٢، ص ١٩٧، ح ٣٤٦٤٨.

٥ ـ الوسائل: ج ٣٠ ص ٥٠٨، الباب ٢٨ من أبواب أحكام المساجد، ح ٢، مع احتلاف في التعبير.

٦ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٤٩٢، الباب ١٤ من أبواب أحكام المساجد. ح ٣.

الشهيد، في النفليّة: ويستحبّ الوضوء من زيادة على ثلاثّة أبيات شعر باطل(١١).

الثالث: يحرم الدفن فيها لقوله ﷺ: «لعنةالله على اليهود والنصارى اتخذوا هل يحرم الدفن قبور أنبيائهم مساجد ألا فلاتتخذوا القبور مساجد إنّي أنهاكم عن ذلك»(٢)، ولقائل أن يقول: إنّ هذا الحديث إنّما يدلّ على النهي عن جعل القبور مساجد، لا عن جعل المساجد قبوراً.

الرابع: يحرم إدخال النجاسة الملوّثة إليها، وقيل: مطلقاً وإزالتها فيها، ولو يسحرم إدخال النجلة الملوّثة الملوّثة ألملوّثة الملوّثة الملوّثة الملوّثة الملوّثة أحد المسجدين لم يجز له الغسل فيه، بل يجب عليه التيمم للخروج إلى المساجد منهما.

تتميم: يكره ترك الصلاة بالكليّة في المنازل لقوله على: «اجعلوا في بيوتكم في المنازل القوله على المنازل القوله المنازل القوله المنازل فيها، واعلم أن في المنازل الماكن يتفاوت فضلاً كالأزمنة، فخير البقاع المساجد وما يحذو حذوها وأشرّها الأسواق، روي أنّ حِبراً من اليهود سأل النبيّ على أي البقاع خير فسكت عنه، وقال: «أسكت حتى يجيىء جبرئيل، فسكت، وجاء جبرئيل في فسأله عنها فقال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل ولكن أسأل ربيّ تبارك وتعالى ثمّ قال جبرئيل؛ يا محمّد إني دنوت من الله على ذنواً ما دنوت منه مثله قط قال: كيف يا جبرئيل؟ قال: كان بيني وبينه سبعون ألف حجاب من نور فقال شرّ البقاع مساجدها» (٤)، ويعلم من هذا أنّ شرّ الأعمال ما يتعلّق بأمور الآخرة فقط، وذلك لاتحاد البقاع في البقاع في البقعيّة، فالتفاوت فيها ليس بأمر ذاتي بل بأمر عرضي، وما ذلك الآ

١ ـ النفلية: ص ٩٢.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٥٥ ٤. الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلّي، ح ٣ و ٥، مع اختلاف في التعبير . - - - - و المسائل: ح ٣. ص ١٠٠٠ من مناه عند المناه المسائي، ح ٣ و ٥، مع اختلاف في التعبير .

٣\_كنز العمَّالَ: ج ١٥، ص ٣٩٣. ح ٤١٥٢٣.

٤\_مسكاة المصابيح: ج ١، ص ٢٣٠، ح ٧٤١.

مااتخذت هي لأجله فتنبّه.

واعلم: أنّ الصلاة بحسب الأمكنة تنقسم إلى حرام كالصّلاة في المكان النجس والمغصوب ومكروه كالصلاة في مسلخ الحمّام، ومندوب كالصلاة فيي المساجد، وواجب لذاته كالصلاة في مقام إبراهيم الله أو خلفه أو إلى جانبه للطواف أو لغرض كالنذر وشبهه وكضيق الوقت عن أداء الفرض فمي مكان لو خرج منه لفات الأداء.

ما هـى المســاجد

واعلم: أنَّ من المساجد خمسة مخصوصة بصحّة الاعتكاف فيها على النــــي يـــصع الاعتكاف فيها؟ رأي، مسجد مكّة والمدينة والكوفة والبصرة والمدائن، وهذا قول أبي جعفر ابن بابويه في المقنع(١)، والأكثرون على أنَّها أربعة، وهو قول السيَّد(١) والشَّيخ(١) وأبى الصلاح (٤) وسلار (٥) وابن إدريس (٦)، والضابط فيه مسجد جمع فيه النبيّ أو وصيّ، جماعةً أو جمعةً، لما روي عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله ﴿ إِ ما تقول في الإعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ قال: «لا اعتكاف إلّا في مسجد جماعة قدصلّى فيه إمام عدل صلاة جماعة أو جمعة ولابأس أن يعتكف في مسجد الكوفة ومسجد المدينة ومسجد مكّة» (٧)، وفي رواية أخرى عنه ﷺ مثل ذلك و زاد فيه: «مسجد البصرة» (^)، ووضع عليّ بن بابويه مـوضع مسـجد البصرة مسجد المدائن (٩)، وذهب بن أبي عقيل إلى جوازه في كلّ مسجد يصلّي

١ ـ المفنع: ص ٢٠٩، (ط ج).

٢\_ الانتصار: ص ٧٢.

٣\_ المبسوط: ج ١، ص ٢٨٩.

٤ ـ الوسيلة، ص ١٥٣.

٥ ـ المراسم: ص ٩٩.

٦\_السرائر: ج ١، ص ٤٢١.

٧ ـ الوسائل: ج ٧. ص ٤٠١، الباب ٣ من أبواب الاعتكاف، ح ٨

٨\_ الوسائل: - ٧. ص ٤٠٢، الباب ٣من أبواب الاعتكاف، - ٩.

٩\_ قله عنه في المختلف: ج ٣. ص ٥٧٦.

فيه جماعة (۱)، فالمذاهب على ما عرفت في أماكن الإعتكاف خمسة ومن ذهب الله اشتراط صلاة النبيّ أو أحد الأوصياء اختلف في مطلق الجماعة والجمعة، فذهب السيّد (۱) وابن حمزه (۱) وابن إدريس (۱) إلى اشتراط الجمعة والباقون إلى الاكتفاء بمطلق الجماعة، والخلاف في مسجد المدائن دائر على هذا الاختلاف مين شرط الجمعة لم يجوّز الاعتكاف فيه، ومن اكتفى بمطلق الجماعة جوّزه لما روي أنّ أمير المؤمنين الله صلّى فيه إحدى الصلوات جماعة (٥).

١ ـ نقله عنه في المختلف: ج ٣، ص ٥٧٨.

٢\_ الانتصار: ص ٧٣.

٣\_ الوسيلة: ص ١٠٣.

٤\_ السرائر: ج ١، ص ٢١ ٤\_ ٤٢٢.

٥ \_ البحار: ج ٩٧، ص ١٢٩، ح ٣.





اَلْمُجَثُ إِلسَّاكِ سُ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَتَ بِٱلْأَذْانَ







## السّادس: الآبة المتعلَّقة بالأذان.

وَإِذَانَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰة ٱتَّخَذُ وهَاهُزُ وَاوَلَعِبَأَذَٰإِكَ بأُنَّهُ مَقَوْمٌ لَانَعَقِلُو كَ(١١)

«وإذا نــــاديتم والأحكــــام

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نَادِيتِم إِلَى الصَّلَوةِ اتَّخَذُوهَا ﴿ ، أَى الصلاة أو السناداة أعنى الأذان وهو لغة الإعلام، قال تعالى: ﴿و أَذِّن في الناس بالحجِّ ﴿ ٢٧)، وشرعاً ۚ اللَّه الصَّلاة...» . أذكار معهودة للإيذان بدخول أوقات المكتوبة، وإنما أسند المناداة إلى الصـــلاة الســنادة منها التي هي عبارة عن الأذان إلى المخاطبين مع أنَّه لايكون إلَّا من واحد منهم؛ لأنَّه يؤذِّن عنهم بإذنهم ﴿ هُزُواً ولَعِباً ﴾ ، قيل: كانت اليهود تقول عند استماعهم الأذان قاموا لاقاموا صلُّوا لاصلُّوا استهزاءٌ (٣) بالمسلمين ممَّا يرونه من أفعال الصلاة.

> وقيل: إنّ نصرانيّاً كان بالمدينة يقول: إذا قال المؤذّن: «أشهد أنّ مـحمّداً رسول الله» حرق الكاذب فدخلت عليه خادمته ليلةً بنار فطارت منها شرارة فأحرقته (٤)﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُم قومٌ لا يَعْقِلُونِ ﴾، أي اتخاذهم الصلاة أو المناداة إليها هزواً ولعباً، إنِّما هو بسبب كونهم غير عقلاء؛ لأنَّ اللعب والاستهزاء إنَّما يصدر عن

> > ١ \_ المائدة ٥/ ٨٥.

٢\_الحج ٢٧/٢٢.

٣\_تفسير البغوي: ج ٢، ص ٤٨.

ئے التبیان: ج ۳، ص ۵۷۰.

السفهاء أو إنّما كانوا يفعلون ذلك لكونهم لا يعقلون ما في الصلاة من الفوائد الدنيويّة، وهي كونها ناهية عن الفحشاء والمنكر، وسبب لسعة العيش وإزالة ضنك المعيشة والفوائد الدينية، وهي إنارة القلب وصفاء الروح وتزكية النفس وطرد جيش الشيطان و مايترتّب على ذلك من مرضاة الحقّ والثواب الجزيل. ارشاد:

هذه الآية تدلّ على مشروعيّة الأذان، وكون المستهزى، به أو بما يدعوا الأذان إليه خارجاً عن ذوي العقل داخلاً في حيّز الدواب والبهائم التي لاتعقل، والإجماع منعقد على ما دلّ عليه مضمون الآية وهو سنّة مؤكّدة مطلقاً وهذا هو المختار، وقيل: إنّه فرض كفاية (١٠)، وقال بعض: إنّه واجب في الجهريّة و آخرون بوجوبه في الجماعة، وإنّما قلنا بترجيح القول الأوّل؛ لأنّه يَهِي جمع بين صلاتين و ترك الأذان للجمع والجمع جائز، وقيل: سنّة (١٠)، فلو كان الأذان واجباً لزم ترك الواجب للسنّة وهو غير جائز، وهذا إنّما ينهض على القول بأنّه فرض عين، وأمّا على القول بأنّه فرض عين، وأمّا على القول بأنّه فرض كفاية فإنّ تركه بالنسبة إلى البعض غير محظور، فيمكن أن يقال أنّه يَهِ إنّما تركه لعلمه بقيام البعض به.

و قيل: عليه أنّ الفرض وإنكان للكفاية أفضل من السنّة فلايترك لأجلها، وربّما يجاب عنها بأنّ الترك في فرض الكفاية إنّما يتحقّق إذا لميأت به البعض وهو ممنوع هاهنا، والوجه هو أن يقال: إنّ ترك الفرض منه على اعتماداً على إتيان الغير به لأجل أمر مسنون لايليق بمرتبته على أنّ ترتّب القتال على ترك المجموع إيّاه والقتال عقاب والعقاب إنّما يترتّب على ترك الواجب لاعلى ترك السنّة مجاب بمنع وجوب القتال، وعلى تقديره: فالعقاب المخصوص بالترتب

۱ ـ المغني: ج ۱، ص ۲۶۱.

٢\_ الرسائل العشر لابن فهد الحلي: ص ١٥٢، نهاية الإحكام ج ١، ص ٤٠٩.

على ترك الواجب إنّما هو عقاب الآخرة، وعلى تقدير كون ترتّب عقاب الدنيا أيضاً مخصوصاً به، فربّما يقال: إنّ القتال إنّما هـ و بـ ظهور قرائـ ن الاستخفاف والإهانة لأمور الدين وعدم الاعتداد والتهيء للصلاة التي هي أمّ العبادات لالترك السنّة.

وأمّا الاستدلال بقوله ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصليّ فإذا حضرت الصلاة فليؤذّن لكم أحدكم»، (١) والأمر للوجوب فمجاب بأنّه كما روي مصلّياً مع الأذان روي مصلّياً بدونه كما في صورة الجمع، والأمر هاهنا للندب لاللوجوب، إلّا لزم أحد محاذير ثلاثة إمّا خرق الإجماع أو النسخ أو تركه ﷺ للواجب، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّه عَيْشٌ ترك الأذان وصلّى جامعاً بين الفريضتين، فلو كان قوله: «فليؤ ذنّ لكم أحدكم»، للوجوب فإمّا أن يختص الوجوب بمادونه عَنْشٌ وهو خرق الإجماع لعدم ذهاب أحد إليه أو يكون قدنسخ بفعله وهو الأمر الثاني أويكون واجباً وقد تركه وهو الأمر الثالث، وكلّ منها باطل فيكون الأمر للوجوب باطلاً.

وما قيل \_ من أنّه من شعائر الإسلام فناسب أن يؤكّد بالفريضة، ومن ثمّة اختصّ بالفرائض ولم يشرع في المندوبات \_ مجاب بـ منع المناسبة، وامتناع إثبات الوجوب بها واختصاصه بالفرائض لايدلّ على كونه فرضاً أصلاً؛ إذ كثير من السنن قديكون مخصوصاً (٢) بها، والأقوى عندنا أنّه ﷺ أوحي إليه به، وفيه روايتان: إحداهما أنّه سمعه من جبرئيل ﷺ ليلة المعراج (٣)، والأخرى أنّه لقّنه

۱ ـ سنن البيهفي: ج ۲، ص ۳٤٥.

۲\_ب: «محتصّاً».

٣\_ الوسائل: ج ٤. ص ٦٤٤، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨ و ١٠.

إيّاه و رأسه في حجر عليّ ١٤ فسمعه وأمره أن يعلّمه بلالاً ١٠٠٠.

#### فروع

مراتب الأذان

الأوّل: الأذان قديكون للإعلام فقط، وقديكون لتكميل فضيلة الصلاة، فإذا كان للإعلام فلاتؤذّن المرأة إلّا للنساء أو للمحارم من الرجال بشرط عدم إسماع الرجال الأباعد، وإذا كان للتكميل فيجوز الإسرار به والاقتصار على الشهادتين مع سماع الأجنبي تحرم عليها الجهر به، ولاتؤذّن الخنثى للرجال ولاالمرأة لها.

الشاني: يشترط في المؤذّن العقل والإسلام لاالبلوغ ولاالذكوريّة و لاالحريّة.

الثالث: لا يصحّ أذان المجنون ولاالكافر، ولو أذّن أحدهما للجماعة استحبت الإعادة.

مستى يسقط الأذان؟

الرابع: يستحب الجمع بين الأذان والإقامة إلّا في عصر الجمعة وعصر عرفة وعشاء المزدلفة، وللجماعة الشانية قبل أن تتفرق الأولى، فالأفضل الاقتصار على الإقامة، وقال الشهيد الأقرب أنّه حرام مع اعتقاد شرعه (١)، وقيل: يحرم به إن قصد به الاشعار، وقال الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد الأنه ترك الأذان في المواضع رخصة، وأنّه لو أذّن لكان أفضل؛ لأنّه ليس بأقل من القاضي الذي يستحب له الأذان في كلّ فريضة (١)، وأنت خبير بأنّ كونه رخصة

١ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٦١٢. الباب الأول من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

۲\_ البيان: ص ۲ ٤٣.

٣\_ المهذب البارع: ج ١، ص ٣٤٧.

لايقتضى أفضليّة الفعل على الترك؛ لأنّ الرخص قديجب قبولها والعمل بها كالقصر في السفر عند من يعدُّه رخصة؛ فإنَّه عنده رخصة مع أنَّه يجب العمل به والقياس على أذان القاضي قياس، وهو عندنا لايجوز العمل به.

الخامس: الإقامة عندنا أفضل من الأذان لقربها من الفرض ولمواظبته عليها دون الأذان، وكذلك الإقامة من الأذان والاستدلال على العكس بقوله عَلَيْهُ: «الأئمّة ضمناء والمؤذّنون أمناء و الأمين أفضل من الضـامن»(١) عــلى تــقدير صحّته لايفيد المطلوب؛ إذ قد يفضّل الضامن على الأمين لتحمّله الأشقّ وأفضل الأعمال أحمزها أي أشقها.

الأذان والاقسامة

السادس: القاضي في استحبابهما كالمؤدّي خلافاً لجمهور الشافعيّة(٢)، مج احتج المخالف بما روي عن أبي سعيد الخدري أنَّه ﷺ أمر بلالاً بعد فوات أربع لغاضيَّ الصلاة؟ صلوات يوم الخندق أن يقيم فأقام للظهر وصلَّاها، ثمَّ أمره أن يقيم للعصر فأقام فصلَّاها، ثمَّ أقام للمغرب فصلَّاها ثمّ أقام للعشاء، فصلَّاها<sup>٣١</sup>، ولم يؤذَّن لها مع الإِقامة ويلزم من هذه الاجتزاء بالإِقامة في الفائتة، وأنَّه إذا قـدَّم الفـائتة عـلى الحاضرة لم يُسَنّ الأذان للحاضرة (٤).

> والجواب عنه: بمنع صحّة الحديث، ويشهد بذلك منع صحّة نسبة النبيَّ عَلَيْهُ إلى ترك الصلاة طرّاً، فإنّ تركها من غيرهم غير صحيح أصلاً فضلاً عن المعصوم و أصحابه، والمضطرّ في حالة الإضطرار مكلّف بأدائها على وجه هو متمكّناً منه و لو بالتسبيح، وبعد أدائها على أيّ وجه كان في الوقت لايجب قضاؤها، كما هو

١ ـ سنن أبي داود: ج ١، ص ٤٣ ١، ح ٥١٧ ،مع اختلاف في التعبير.

٢\_ المجموع: ج ٣. ص ٨٣\_ ٨٥ ٨

٣\_سنن البيهمي: ج ١، ص ٤٠٢.

<sup>\$</sup>\_حاشية في «ب»: «في هذا نظر إذ لا يازم ممّا ذكر تقديم الفائتة على الحاضرة».

مقرّر في موضعه في صلاة الخوف.

و على تقدير صحّته فهو معارض بما رواه ابن مسعود عن طريقهم أنّ المشركين منعوا رسول الله سَلِيا عن أربع صلوات حتّى ذهب من الليل ما شاءالله فأمر بلالاً أن يؤذن فأذن، ثمّ أقام فصلّى الظهر، ثمّ أقام فصلّى العصر، ثمّ أقام فصلّى المغرب، ثمّ أقام فصلّى العشاء(١١).

و أيضاً أنَّ أثر الخوف و تعب ما كانوا فيه من نصب الحفر ومقاومة العدوّ كان باقياً، فلايدلٌ جواز الترخّص في ذلك الوقت على كراهيّة في وقت الدعـة فضلاً عن تحريمه.

> الأذان والاقسامة في كلّ الصلوات

السابع: الظاهر أنَّه لافرق في استحبابهما لها بين المفرد والجامع ولافي للمنفرد والجلع سائر الصلوات، نعم استحبابها بالنسبة إلى الجامع وفي الجهريّة، ومنها في الصبح والمغرب أكد، وذهب السيّد (٢) والشيخان (٣)، إلى وجوبهما في الجماعة، وقال المرتضى بوجوبهما على الرجال في الفجر والمغرب ولو صلَّيتا فرادي، و وجوب الإقامة في باقى الصلوات عليهم (٤)، وذهب ابن عقيل إلى أنّ تركهما تعمّداً في الفجر والمغرب مطلقاً مبطل للصّلاة (٥)، وكذا الإقامة في البواقي محتجّين بما رواه الصباح قال: قال لي أبو عبدالله الله : « الاتدع الأذان في الصلوات كلّها، فإن تركته فلاتتركه في المغرب والفجر، فإنّه ليس فيهما تقصير»(١)، وبـما رواه أبــو

۱ ـ سنن البيهفي: ج ۱، ص ٤٠٣.

٢\_جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى): ج ٣، ص ٢٩.

٣\_ المفنعة: ص ٩٧. النهايه ونكتها: ج ١، ص ٢٨٧.

٤ ـ جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى): ج ٣. ص ٢٩.

٥ ـ نفله عنه في المعتبر : ج ٢، ص ١٣٢.

٦\_ الوسائل: ج ٤. ص ٦٦٣. الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

بصير عن أحدهما على الله عن أدان واحد؟ فقال: «إن صلّيت جماعة لم يجز إلّا أذان وإقامة، وإن كنت وحدك تبادر أمراً يخاف أن يـفوتك، يجـزيك إقامة إلّا الفجر و المغرب، فإنّه ينبغى أن يؤذّن فيهما ويـقيم مــن أجــل أنّهــما لايقصر فيها كما يقصر في سائر الصلوات»(١١)، وبما رواه سماعة قال: قال أبو عبدالله الله: «لاتصلَّى الغداة و المغرب إلَّا بأذان وإقامة، ورخَّ ص في سائر الصلوات بالإقامة، والأذان أفضل»(٢) حملاً للأمر على الوجوب، والوجه أنّ المراد تأكيد الاستحباب والحثّ على المواظبة لعظم الثواب المترتّب عليهماكما ورد في الأحاديث الدالّة على فضلهما.

الثامن: يستحب الفصل بينهما بسكتة، أو جلسة أو خطوة أو سجدة أو صلاة ركعتين، إلَّا المغرب فيفصل بسكتة أو خطوة، لما رواه ابن فرقد أنَّه قال: «بين كلّ أذان وإقامة قعدة إلّا في المغرب، فإنّ بينهما نفساً»(٣) وهذا محمول على آخر الوقت، لما رواه إسحاق عن أبي عبدالله الله أنَّه قال: «من جلس فيا بين أذان المغرب والإقامة كان كالمتشحّط بدمه في سبيل ألله تعالى»(٤).

خستم وإرشاد: الأذان ثمانية عشر فصلاً التكبير أوّلاً أربع مرّات، فسي كسيفيّة الأذان والإقامة والشهادتان مثنّى مثنّى، ثمّ الحيعلات الثلاث، ثمّ التكبير، ثمّ التهليل مثنّى، والإقامة سبعة عشر فصلاً كلُّها مثني، إلَّا التهليل آخرها، فإنَّه مرَّة ويزاد قد قامت الصلاّة مرّتين بعد الحيعلات، لما رواه عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله ﷺ

١ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٢٦٤، الباب ٧من أبواب الأذان والإقامة، ح ١، وأورد ذيله في الباب ٦، ح ٧مـن نـفس الأبو اب فلاحظ.

٢ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٢٢٤، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

٣\_ الوسائل: ج ٤، ص ٦٣٢، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧. وفيه: «بين كلِّ أذانين قعدة».

٤\_ الوسائل: ج ٤، ص ٦٣٢، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٠.

عن الأذان فقال: «تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلَّا الله أشهد أن الإله إلا الله، أشهد أنّ محمداً رسول الله أشهد أنَّ محمّداً رسول الله، حيّ على الصلاّة حتى على الصلاّة، حتى على الفلاح حتى على الفلاح، حتى على خير زرارة و الفضيل بن يسار عن أبي جعفر ﴿ قال: «لمَّا أُسري برسول الله ﷺ فبلغ البيت المعمور حضرت الصلاّة فأذّن جبرئيل ﴿ وأقام فـتقدم رسـول الله ﷺ وصف الملائكة والنبيّون خلف رسول الله قال: فقلنا له كيف أذّن؟ فـقال: الله أكبر إلى آخر ما نقلناه في الحديث الأوّل وقال: «والإقامة مثلها إلّا أنّ فيها، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة بين حي على خير العمل حي على خير العمل وبين الله أكبر فأمر بها رسول الله ﷺ بلالاً فلم يزل يؤذّن بها حتّى قبض الله رسوله ﷺ (٢١)، وترك الاقتصار على «الله أكبر الله أكبر» مرتين في هذين الحديثين اعتماداً على علم المخاطب، وفي أحاديث أخر لانطول الكتاب بذكرهاكرّرت التكبيرات أربعاً، ولهذا ذكرتها هاهنا أربعاً وإن كانت الرواية وردت بذكرها مثنّى في هذين الحديثين المذكورين هاهنا وأمًا «أشهد أنّ عليّاً وليّ الله» أو «أشهد أنّ عليّاً أميرالمؤمنين وأنّ محمّداً خير البريّــــة» فـقد قــال الشيخ ﷺ إنّه وارد في شواذّ الأخبار ٣١).

> كسلام للمصنف فى الشهادة الثالثة

وقال الشهيد؛ ولو فعله الإنسان لم يأ ثم (٤)، وسمعت من والدي فله وهو محمّد بن الحسن الاستر آبادي نزيل المشهد الغروي مدّة ستّين سنة وبه قبره فله

١ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٦٤٣. الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة. ح ٥.

٢\_ الوسائل: ج ٤. ص ٢٤٤ الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٨

٣\_ المبسوط: ج ١، ص ٩٩.

٤ ـ البيان: ص ٤٤٤.

وهو بحمدالله قدكان ممّن ينقل عنه ويعوّل على حديثه حين نقل إليه أنّ في بعض بلاد الإثني عشريّة من يقول في الأذان «أشهد أنّ عليّاً ولي الله» أنّه قال: قول حسن لكّنه ليس من فصول الأذان، والبدعة قدتكون حسنة.

نعم، عدّه من فصول الأذان خطأً وإن كان إنكار كونه ولي الله كفراً لشبوته بنصّ الكتاب في قوله: ﴿ إِنَّا وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكوة وهم راكعون ﴾ (١).

فإن قلت: الآية إنَّما تدلُّ على كونه ولي الناس لا أنَّه ولي الله.

قلت: لانعني بكونه ولي الله إلا أنّ الله سبحانه وتعالى ولاه أمور عباده بمعنى أنّه جعله والياً عليهم بعد رسوله، قد فرض الله طاعته عليهم بالولاية التي له من قبل الله سبحانه، كما أنّ ولاية الرسول وإيجاب طاعته على عباده من حيث كونه رسولاً منه إليهم كذلك ولايته الله باعتبار كونه وليّاً من الله عليهم، وحقيقة الولاية الاستقامة من الحقّ ما يحفظ به الخلق على ماشرّعه لهم النبيّ من الأحكام الشرعيّة والسنن النبويّة والمعارف الحقيقيّة، فولاية الله لازمة لولاية الناس.

١ ـ المائدة ٥/٥٥.







اَلْمُجَثُ السَّالِعُ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَتَى بِٱلْقِيامِي







#### السابع: الآيات المتعلَّقة بالقيام.

#### حَفِظُواْعَلَى الصَّلَوَتِ وَالصَّلَوةِ الْوُسْطَى وَقُومُواْلِلَّهِ قَنِتِينَ (١)

وقد مرّ تفسيرها وعلمت أنّ «قانتين» حال من فاعل «وقوموا» والقنوت بمعنى الصلاة، والأصل في الأمر الوجوب فقوله: ﴿وقوموا لله قانتين ﴾، ايجاب للقيام في حالة الصلاة وتخصيصه بحالة النيّة و تكبيرة الإحرام والقراءة والانتصاب من الركوع والقنوت، ودلائل وجوب الركوع والسجود والقعود للتشهد والتسليم، وهو ركن تبطل الصلاة بتركه مطلقاً عمداً ونسياناً، فدليل وجوبه ماعرفت من نصّ الكتاب، ودليل ركنيّته إجماع المسلمين ومخالفة ابن حمزة في ذلك (٢) لايقدح في صحّة الإجماع.

#### ويجب فيه أمور أربعة:

منها: الاستقلال فلو اعتمد مختاراً بطل، وقال أبو الصلاح: بكراهيته ما يجب في القيام لابإبطاله (٢)، وقال الشهيد ﴿: وفي رواية عليّ بن جعفر عن أخيه ﴿ إيماءً إلى جوازه، وكذا في رواية سعيد بن يسار عن الصادق ﴿ ، وركنيّته ليست في مطلق

١\_ البفرة ٢٣٨/٢.

٢\_ الوسيلة: ص ٩٣.

٣\_ الكافي في الففه: ص ١٢٥.

الصلاة؛ لسقوطه في النافلة وحالة الاضطرار، وليس أيضاً ركناً بعينه لقيام بدله مقامه أعنى الجلوس والاضطجاع وما أشبههما.

و منها: الانتصاب التام من غير انحناء ولاميل إلى اليمين أو الشمال بحيث يخرج عن اسم القيام.

و منها: الاستقرار، فتبطل صلاة الماشي اختياراً.

و منها: عدم تباعد القدمين بحيث يخرج عن أن يعدّ قائماً، واعلم أنّ القول بشرطيّة النيّة وتكبيرة الإحرام لايخرجهما عن وجوب القيام فيهما، فإنّ وجوب القيام فيهما ليس مشروطاً بحزئيتها.

نعم، ربّما يقال: إنّ القيام فيهما على تقدير شرطيّتهما لايكون ركناً؛ لأنّ شرط الركن أن يكون جزءاً، وفي المبسوط: لاتبطل الصلاة إن أتى ببعض التكبير منحنياً (١١)، ولعلّه لم يرد بهذا التكبير تكبيرة الإحرام، بل التكبير المستحب عند الهوي للركوع (٢)، فإنّهما إنّما يستحبّان في حالة القيام وإن حملناه على تكبيرة الإحرام لم يكن القيام عنده فيهما واجباً للزوم تجويز إيقاعهما متقدّمين عليه.

١\_المبسوط: ج ١، ص ١٨٦.

٢\_في: ج.و.هـ«أو السجود».





## اَلْمُجَبُّ الثَّافِنَ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَتَ بِتَكْبِيرَةُ ٱلْإِحُرامِ







#### الثامن: ما بتعلُّق بتكسرة الإجرام.

وَقُلِ الْمُمْدُ بِلَّهِ الَّذِي لَرَتَتَخِذُ وَلَدَاوَ لَرَكُن لَّهُ شَرِيكٌ في ٱلثلكِ وَلَرْيَكُن لَّهُ وَ لِيُّ مِنَ ٱلذُّ لِ ۗ وَكَبَرْهُ تَكْبِيرُ الْأَ

منها: قوله تعالى: ﴿ وَقُلُ الْحُمَدُ للهِ الذِّي لَمْ يَتَّخَذُ وَلَدَاُّ ﴾، ردَّ على اليهود بيان إلآبات التب صمارى عـليهم لعـائن الله فـى قــول: ﴿اليهــود عــزير اَبــن الله﴾(٢) وقــول الإمرام ﴿النصارى المسيح ابن الله﴾(٣)﴿وَ لَمْ يَكُن له شريك في الملك ولم يكن له وَلِيٌّ من الذل ﴾، من أجله أي لم يوال أحداً من أجل ذلَّة أو صفة للذلّ أي لم يكن له وليّ ذليل،قيل: المعنى لم يكن له ناصر ينصر من أراد ذلّه، فإنّه لايعزّ من عاداه ولايذلَّ من والاه(٤)، وفي هذا ردِّ على المشركين ﴿ وَ كُبِّرهُ تَكْبِيراً ﴾، أي نوعاً من التكبير و هو التكبير الذي يجب عليك أن تكبّره به أعنى تكبيرة الإحرام وهي التي أوجبها الله عليك أيّها المكلّف عند توجّهك إليه، وقولك ﴿ الحمدالله ربّ العالمين \* تنزيهك إيّاه عند إخلاصك العبادة له، في قولك: ﴿ إِيَّاكُ نَعْبِدُ وَإِيَّاكُ نستعين ﴾، وقيل: إنّ في هذه الآية إشارة إلى سيّد التسبيح أعنى سبحان الله والحمدلله ولا إله إلَّا الله والله أكبر.

١ \_ الاسراء ١١١/١٧.

٧\_ النونة ٢٠/٩.

٣\_ التوبة ٣٠/٩.

٤\_جوامع الجامع: ج ٢، ص ٣٥١.

فإن قلت: ما وجه تخصيصه تعالى بهذه النعوت السلبيّة؟

قلت: لِما أفاد قوله: «الحمدلله» الاتصاف بجميع صفات الكماليّة؛ لأنّـه لو شذُّ شيء منها لم يكن جميع المحامد راجعة إليه أردفه بتنزيهه عن جميع النقائص، فإنّ اتخاذ الولد المستلزم لاتخاذ الزوجة مستلزم للاتصاف بكثير من صفات الحدوث والإمكان المباينة للقدم ووجوب الوجود، وكذلك وجوب الشريك واحتياجه إلى ولى وناصر يحجز عنه الذلّ عمّن يريده مستلزم للاتصاف بذلك، فإذا نفي عنه هذه الصفات الثلاثة ثبت له التنزّه عن جميع النقائص كما أفاد قوله: «الحمدالله»، الاتصاف بجميع صفات الكمال، فثبت له الألوهيّة لما عرفت أنّ الإله يجب أن يكون متّصفاً بجميع الكمالات منزّهاً عن جميع النقائص، ولسّا افتتح السورة الكريمة بالتسبيح والتنزيه ناسب أن يختم به.

#### وَرَبَّكَ فَكَبَر<sup>َ (١)</sup>

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَربِّك فَكِّبِّ ﴾، أي خصّه بوصف الكبرياء، وقيل: قل والْأَحكِ أَم الله أكبر (٢)، والمراد بها تكبيرة الإحرام وهو الأقوى، وإذ احمل التكبير المأمور به في الآيتين على تكبيرة الإحرام والأصل في الأمر الوجوب، دلَّت الآيتان عـلى وجوبها، فوجوبها ثابت بنص الكتاب والإجماع والسنة لقوله سَلِينَةِ: «إِنُّهَا هـي التكبير والتسبيح والقراءة»(٣)، فضمّه إلى الواجبين \_ أعنى القراءة والتسبيح \_ دليل وجوبه ولا واجب منه غيرها بالإجماع، فتكون واجبة والأقوى أنَّها جزء لاشرط لما يفهم من أداة الحصر وحمل المحصور فيه على الصلاة، فلو لم يكن

ـــان آــة دور بُك فكــــبُر » المستفادة منها

١ ـ المدّثر ٢٠/٧٤.

۲\_ تفسير الفرطبي: ج ١٠، ص ٣٤٥.

٣\_سنن البيهمي: ج ٢، ص ٢٥٠.

جزءاً لما صحّ دخولها في المحمول عليها، إذ الشرط لا يحمل، فلا يقال الطهارة أو استقبال القبلة صلاة، والاستدلال على شرطيتها بقوله ﷺ: «تحريها التكبير»(١) بناءً على أنّ الأصل في الإضافة خروج المضاف عن المضاف إليه ممنوع، بأنّ التغاير شرط وهو أعمّ من الخروج لصحّة إضافة الجزء إلى الكلّ كقولهم: رأس زيد.

#### فروع

الأوّل: التلفّظ بها بالعربيّة قائماً مع الاختيار وصورتها الله أكبر، فلو نواها أو مل يجزي التلفظ بها بلغة أعجميّة أوأدّاها قاعداً مختاراً بطلت؛ لأنّه سَيَنَ أتى بها كذلك وما أتى به في بيان الواجب، فهو واجب لقوله سَيَنَ «صلّواكها رأيتموني أصلّي»(٢).

الثاني: يجب مقارنتها النيّة لمقارنته ﷺ بها النيّة ولا إجماع المسلمين على يحب مقارنتها النيّة ذلك.

الثالث: إسماعها نفسه تحقيقاً إن كان صحيح السمع وإلّا تقديراً؛ لأنّ الم يجب اسماع التلفظ بها واجب وهو أدنى مراتب التلفظ، إذ ما هو أدنى منه لا يعدّ تلفظاً. الإمرام

الرابع: ترتيبها، فلو عكس بطل لمداومته على هذا الترتيب ووجوب وجوب الترتيب في تكبيرة الإحرام متابعته فيما أتى به للتعليم والبيان.

الخامس: الموالاة بين الكلمتين وحروفهما، لما مرّ، فلو سكت سكوتاً وجوب الموالاة بين الكلمتين يخرجه عن الموالاة أو خلّل شيئاً بين كلماتها ولوكان بشيء من أسماء الله بطلت.

۱ ــ الوسائل: ج ٤، ص ٧١٥ الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٠. ٢ ــسنن البيههي: ج ٢. ص ٣٤٥.

قصد الدخول بيها في الصلاة

وجموب تأخيرها عن تكبيرة الامسام بالنسبة للمأموم

ماينافيها في نفسه لقوله عَين «تحريها التكبيرة» (١)، ولهذا سمّيت تكبيرة الإحرام. واقتضائها التأخّر، وجوّز الشيخ في المبسوط المعيّة (٢).

ويستحبّ رفع اليدين محاذياً بهما شحمتي الأذنين لما روي عنه ﷺ أنّه رفع يديه حتّى حاذي بهما اُذنيه (٣)، وفي رواية: فروع اُذنيه <sup>(٤)</sup> أي أعاليهما عـند كلِّ تكبيرة في الصلاة واجبة أو مستحبّة لكّنه في تكبيرة الإحرام آكد، وللإمام بعض المنتوبات أفضل وأوجبه علم الهدى في الجميع<sup>(ه)</sup>، وينبغي أن يستقبل ببطونهما ضامّاً الأصابع إلّا الإبهامين مبتدئاً التكبيرة عن ابتداء الرفع منتهياً به عند انتهائه.

السادس: قصد الدخول بها في الصلاة بمعنى أن تقصد تحريم فعل

السابع: يجب على المأموم تأخيرها عن تكبيرة الإمام؛ لوجوب المتابعة

التي تخص تكبيرة الإحرام

وقيل: عند إرسالهما<sup>(١)</sup>، وقيل: عند استقرارهما في الرفع، ولو نسي الرفع تداركه ما لم ينته التكبير، ولو كبّر ثانياً ولم ينو الخروج بعد الأولى، وقبل الثانية بطلت صلاته، لزيادته ركناً ، أمّا لو نوى الخروج لم تبطل لعدم الزيادة حينئذٍ ، ولو كبّر ثالثاً صحّت إلّا أن تصح الثانية وهكذا لما عرفت.

١ ـ الوسائل: ج ٤. ص ٥ ٧١، الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٠.

٢\_ المبسوط: ۖ ج ١، ص ١٠٣.

٣\_سنن البيهفي: ج ٢، ص ٢٥.

<sup>£</sup> ـ سنن البيهفي: ج ٢، ص ٢٥.

٥ \_ الانتصار: ص ١٤٧.

٦ ـ التذكرة: ج ٣. ص ١٢٢.





اَلْمُجَنُّ إِلَّا الْمِنْعُ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَتَر بِٱلْقِرَاءَة







#### التَّاسع: في الآيات المتعلَّقة بالقراءة في الصلاة.

إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَكَ تَقُومُ أَذَى مِن ثُلُقَى الَيْلِ وَنِضْفَهُ وَثُلْتَهُ وَطَآبِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ الَيْلَ وَالنَّهَ الْرَعَمِ أَن لَن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَافَرَءُ والْمَاتَيْسَمَمِنَ الْقُرْءَ الْأَرْضِ لَن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَافْرَءُ والْمَاتَيْسَمِمِنَ الْقُرْءَ الْأَرْضِ الْمَسَكُونُ فِي الْلاَرْضِ يَبْتَعُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَءَا حَرُ ونَ يَضْرِبُونَ فِي اللاَرْضِ يَبْتَعُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَءَا حَرُ ونَ يَضْرِبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهَ فَا فَي اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَمُونُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَى وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمُ (١)

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَـقُومُ أَدنى مِـن ثُـلُثى الَّـليلِ ونـصفُهُ بيان آية «إنْ رَبّك يــــمام أنّك.... والأحكـــــام

١ ـ المزمل: ٢٠.

٢\_المزَّ مُل: ٢.

٣\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨١.

على «أدنى»، وهذه القراءة خالية عن ذلك الإشكال ﴿ وَطَائِفَة مِن الذين مَعَك ﴾، يحذون حذوك في ذلك القيام، والظاهر أنّ «من» للتبعيض، وعن ابن عبّاس أراد بهم عليّاً وأباذر (١١)، ويجوز أن يكون للبيان ﴿ وَالله يُعقدر الليل والنَّهـ ار ﴾، أي لايعلم مقادير ساعاتهما إلَّا الله ﴿عَلِمَ أَن لن تُحْصُوهُ ﴾، أي علم الله عدم قدرتكم على ضبط مقدار أجزائهما ﴿فَتَابَ عَلَيْكُم ﴾ أي فرخّص لكم في ترك قيام الليل إن حمل الأمر على الوجوب أو في تعيين المقدار في القيام بالثلثين أو بالنصف أو بالثلث، وقيل: «تاب عليكم» أي لزمكم ذنب بتركه ﴿فَاقْرَءُوا مَاتَّيَسَّرَ مِنَ القرآن \*، أي ما قدرتم على قراءته من غير ارتكاب مشقّة ومقاساة نصب في الفرض أو النافلة أي إن لم تستطيعوا صلاة الليل فاستعيضوا عنها بقراءة القرآن فستؤجروا أجر القيام إن عجزتم عنه وقيل: المعنى فصلُّوا من النافلة مااستطعتم (٢) ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونَ ﴾ . «أن» هي المخفّفة و «السين» بدل من تخفيفها ﴿مِنْكُم مَرْضَى و آخَرُون﴾، «مرضى» مرفوع تقديراً عـلى أنّــه اســم «يكــون» و «آخرون» عطف عليه أي علم أنّه سيكون منكم آخرون "ييضْربُونَ في الأرض﴾، في محلّ النصب خبر لـ «يكون» و «منكم» حال من «مرضى» أو منهما ﴿ يَبْتَغُونَ مِنْ فَصلِ اللهِ ﴾ ، أي يسافرون طلباً للـتجارة، وقـيل: لطـلب العـلم (٣) «يبتغون» حال من «الواو» في «يضربون» ﴿وَ آخَرُون يُقَاتِلُونَ في سبيل الله﴾. وهم الغزاة ﴿فَاقُر ءُوا مَاتَّيُّكُمْ مِنْهُ ﴾، الظاهر في الآية عدم التعيين، وعن سعيد بن جبير خمسون آية، وعن ابن عبّاس مائة آية، وعن السدى مائتان آية (<sup>٤)</sup>، ولعلّ عدم التعيين في حالة الاضطرار، وقال صاحب الجوامع:(٥) عبر عن الصلاة

۱\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨١.

٢\_ جوامع الجامع: ج ٢. ص ٧٦٦.

٣\_ تفسير البيضاوي: ج ٢. ص ٥٣٩.

٤\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨٢.

٥ ـ ثفله عنه في مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨٢ (سع اختلاف).

بالقراءة؛ لأنها بعض أركانها يريد فصلّوا ماتيسّر عليكم ولم يتعذّر من صلاة الليل رو أقيمُوا الصلاة أي المفروضة رو آتُوا الزكوة ،الواجبة، وقيل: صدقة الفطر (١٠).

وعن ابن عبّاس الطاعة والإخلاص لله في العمل (٢) ﴿ وَ أَقْرِضُوا الله قَرْضاً خَسَناً ﴾، أمر بالصدقات المستحبّة وسميّت قرضاً إيماء لتحقّق جزائها حقّاً وترغيباً فيها، وقيل: هو شامل لجميع الطاعات (٣)، والمراد بالحسن الخالص لوجه الله فإنّ غيره قبيح؛ لأنّه إضاعة للمال، لعدم تربّب جزاء الحسن عليه، بلل ربّما تربّب العقاب عليه لتعلّق النهي به ﴿ وَ مَا تُقَدّمُوا لِأَنفُسِكُم ﴾، أي لأجل أنفسكم ﴿ مِن خَيْرٍ ﴾ ، أي من عمل صالح؛ لأنّ غيره شرّ محض ﴿ تَعِدُوهُ ﴿ خبر للمبتدأ ﴿ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾ ،الضمير للفصل و «خيراً » منصوب على أنّه مفعول ثان لـ «تجدوا» ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا الله ﴾، بعد أعمالكم الصالحة معترفين بعد إصدارها بالتقصير لئلًا يلحقكم بسببها شيء من العجب.

﴿ أَنَّ الله عَفُور ﴾ ، لمن استغفر، عن النبيّ أنّه قال: قال الله سبحانه وتعالى: 
«يا بن آدم! إنّك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ماكان فيك ولا أبالي، يا 
بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السهاء، ثمّ استغفرتني، غفرت لك ولا أبالي يا ابن 
آدم! لو آتيتني بقراب الأرض خطايا، ثمّ أتسيتني لم تسترك بي شيئاً، لأتسيتك 
بقرابها مغفرة (٤٠٠).

وعنه ﷺ: «من لزم الاستغفار جعل الله له من كلّ ضيق مخرجاً، ومن كلّ غمّ فَرَجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب» (٥) وعنه ﷺ: «من استغفر غفر الله له،

۱\_تفسير الفرطبي: ج ۱۹، ص ۵۸.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ١٧٠.

٣\_مجمع البيان: آج ٥، ص ١٧٠.

٤\_مشكَّاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣. ح ١٤.

٥ \_ كنز العمّال: ج ١، ص ٤٧٨، ح ٢٠٨٣.

ولو عاد في اليوم سبعين مرّة»(١١).

خلاصة ما أفاده المصنّف في بيان آية «فقرةا ما تيسّر منه...»

تحقيق: في هذه الآية ما يدلّ على وجوب القراءة في موضعين: أحدهما: 

\*فاقرؤا ما تيسّر من القرآن ، وثانيهما: \*فاقرؤا ما تيسّر منه ، فإنّ الأصل في الأمر أن يكون للوجوب وإذا دلّت الآية على وجوب القراءة فسنقول: 
قراءة شيء من القرآن واجب لقوله تعالى: \*فاقرؤا ما تيسّر من القرآن ، ولاشيء من قراءته بواجب في غير الصلاة بالإجماع، فلزم أن يكون واجبة فيها، وإلا لم يكن واجبة أصلاً، وقد ثبت وجوبها في الجملة بنصّ الكتاب، فيكون واجبة في الصلاة، وأيضاً الإجماع منعقد على وجوبها فيها إذ لم يخالف أحد من المسلمين في وجوبها فيها وإنّما الخلاف في كونها ركناً أو غير ركن، وأيضاً أنّ النبيّ ﷺ لم يرو عنه أنّه صلّى بدونها، وقد قال: «صلّوا كما رأيتمونى أصلّى» (أ)،

۱\_ مشكاة المصابيح: ج ۲، ص ۷۲۳\_ ۷۲۶، ح ۱۸ «مع اختلاف».

٢\_ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٣٧٧.

٣\_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٣١، ح ٢٣٦٤.

<sup>£</sup> ـ السنن الكبرى للبيهفي: ج ٢، ص ٣٤٥.

فيكون واجبة بالكتاب والسنة والإجماع.

#### فروع

الأوّل: الفاتحة وأجبة في كلّ ثنائيّة وفي الأوّلين من غيرها، أمّا وجوبها وجوب قدراً فلقوله وَ الله وقال ال

وأمّا مارواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ﷺ: «أنّ الله فرض من الصلاة الرّكوع والسجود ألاترى لو أنّ رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاه أن يكبّر ويسبّح ويصلّي »(٤) فقد قال الشيخ: أنّه محمول على من لم يحسن القراءة (٥) وقد ضاق الوقت عن تعلّمه أو أنّه أشار إلى الفرق بينهما في الركنيّة؛ فإنّه ليس على من نسي القراءة حتى دخل في الركوع إعادة الصلاة بخلاف ما لو نسي أحدهما وتجاوز موضعه؛ فإنّه يجب عليه الإعادة، وأمّا تعيين موضعها فبالسنّة المتواترة والإجماع.

١ ـ مستدرك الوسائل: ج ٤، ص ٥٨ ١، الباب الأوّل من أبواب الفراءة في الصلاة، ح ٧.

٢\_كنز العمَّال: ج ٧، صَ ٤٣٧، ح ١٦٦ ١٩.

٣\_ الاستبصار: آج ١، ص ٣١٠. آلباب ١٦٩، ح ١١٥٢.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٠. الباب ١٦٩، - ٥٣ ١١.

٥ \_ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٠، ذبل ح ١٩٥٣.

أمّا السنة المتواترة فلما رواه أبو قتادة، أنّ النبيّ ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوّلتين بأمّ الكتاب، ويسمعنا الآية أحياناً، ويطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح (١١)، وثبت من هذا وجوبها في المغرب والعشاء، إذ لا قائل بالفصل.

وأمّا الإجماع، فلعدم المخالفة فيه لأحد من المسلمين، ويظهر من وجوبها وجوب رعاية ما يخلّ تركه بالصدق عليها، فتجب البسملة مع القصد بأنّها من الفاتحة، أمّا أوّلاً فلإنتفاء الكلّ بانتفاء الجزء والبسملة جزء منها، فلو أخلّ بها لم يصدق عليه أنّه قد قرأ الفاتحة فلا تصحّ صلاته، أمّا كون البسملة جزءاً منها بل من كلّ سورة، فلإثباتها في المصحف مع أمر مثبتها بتجريده عن كلّ ما ليس منه ولإجماع الإماميّة والشافعيّة وقراء مكّة والمدينة (٢) على ذلك، ولقول ابن عبّاس في من ترك «بسم الله الرحمن الرحمي» فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية (١)، وقد أجبنا عن استدلال الخصم على عكس ذلك في تفسير الفاتحة فلا علينا أن لوينا عنان البراعة عن التعرّض له هاهنا، وأمّا وجوب قراءتها كاملة فلمامرّ.

الثاني: يجب فيما يجب فيه الحمد قراءة سورة كاملة لا غير بعد الحمد، لما رواه منصور بن حازم قال: قال أبو عبدالله ﴿ «لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة و لابأكثر» (٤)، ولما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما على قال: سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال: «له لكل سورة ركعة» (٥) والظاهر أنّ

وجـــوب ســـورة كاملة بعد الحـــد فى الفريضة

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢٦٤، ح ٨٢٨

۲\_الكشّاف: ج ١، ص ٢٥.

٣\_سنن البيهفي، ج ٢، ص ٥٠.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١٤ ٣، الباب ١٧٣، ح ١١٦٧.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢١٤. الباب ١٧٣. ح ١١٦٨.

بينهما في الفرض.

المعنى هاهنا على القلب أي لكلِّ ركعة سورة، وهذا مختصِّ بالفرض.

وأمّا في النافلة فيجوز الإقتصار على الفاتحة، وضمّ السورة وأزيد أو بعض السورة، لما رواه عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله الله أقرأ سورتين في ركعة واحدة؟ فقال: «نعم» قلت: أليس يـقال إعـط كـل سـورة حـقها مـن الركوع السجود؟ فقال: «ذلك في الفريضة وأمّا في النافلة فليس به بأس»(١). وهذا الخبر كما يدّل على جواز السورتين في النافلة يدلّ على امتناع الجمع

عسدم وجسوب السورة في النافلة

السيورة مسع

وأمّا جواز بعض السورة مع الفاتحة، فلأنّه لمّا جاز الصلاة بالفاتحة هل تجزي بعض وحدها فجوازه مع ضمّ بعض السورة إليها بالطريق الأولى، وأيضاً ظــاهـر الآيـــة الفاتحه؟ُ أعنى قوله: ﴿فاقر ءُوا ما تيسّر من القرآن ﴾ (٢)، يدلّ على صحة الصلاة بما تيسّر، وتخصيص الفرض بما ذكر إنِّما يستفاد ممّا عرفت، فتبقى الآية في النافلة على عمومها (٣) أنّ ما رواه زيد الشحام، بأنّ أبا عبدالله ﷺ: «صلّى فقرأ في الأولى الضحى وفي الثانية ألم نشرح»(٤) محمول على النافلة ألبتّة.

وجموب القسراءة الثالث: إنّه لابدّ من القراءة بالعربيّة على النظم الذي وصل إلينا بالتواتـر العربية حكم أعني قراءة القرّاء السبعة، فلا يجوز الترجـمة ولو مـع العـجز، لأنّ نــظم القــرآن العاجز عُن العربية والترجمة معجزهو المقصود، إذ لا تصدق على ترجمته ولا على ما خرج عن النظم بالتقديم و التأخير، أو بالتقطيع، أو بالتحريف والتبديل، أو بالتغيير في الإعراب، أنَّه قرآن، فلا تصحّ الصلاة به، وأمّا الإستدلال بقوله \_ تعالى \_: ﴿ إِنَّ هذا لَنِي الصحف

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٦، الباب ١٧٤، ح ١١٧٩.

٢ ـ المزمّل: ٢٠.

٣\_ ب، و، ه: «على».

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٨. الباب ١٧٤. ح ١١٨٤.

الأُولى ﴾ (١) \_ بأنّ المشار إليه بهذا هو القرآن وليس في الصحف الأُولى إلّا المعاني لا الألفاظ، فتجوّز الترجمة \_ مردود بمنع كون الإشارة إلى القرآن، بل إلى الأحكام، وجوّز الشيخ الترجمة مع العجز وضيق الوقت في المبسوط (٢)، ونفاه في الخلاف (٣) وهو مختار الأصحاب.

حرمة قول «آمين»

الرابع: يحرم قول آمين، لما رواه جميل عن أبي عبدالله ﴿ أَنَّه قَـالَ: «إذَا كنت خلف إمام فقرأ الحمد وفرغ من قراءتها فقل أنت الحمدلله ربّ العالمين ولا تقل آمين» (٤)، ولما رواه محمد الحلبي قال: سألت أبا عبدالله ﴿ أقول إذا فرغت من فاتحة الكتاب آمين؟ قال: «لا» (٥)، فقولها بغير التقيّة مبطل.

حرمة قراءة العزائم في الفرائض

الخامس: لايجوز قراءة العزائم في الفرائض لما رواه سماعة عنه الله الله الخامس: الما عنه العلم عنه العلم عنه القطوع عنو الق

وقال الشيخ فخر الدين: وهذا موقوف على ثلاثة مقدّمات إحداها: أنّ سجودها على الفور وثانيها: أن لا بدل لها وثالثها: أنّ فعلها في الصلاة مبطل (٧) وابن الجنيد منع المقدّمة الثانية وجعل لها بدلاً وهو الإيماء (٨).

وأنا أقول: إنّ ما روي عنهم الله يدلّ بظاهره على منع المقدّمة الثالثة أيضاً إن دلّ على منع المقدّمة الثانية وهو ما رواه سماعة أنّه قال: «من قرأ ﴿ إقرأ باسم ربّك ﴾، فإذا ختمها فليسجد، فإذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب وليركع قال: وإذا

١ ـ الأعلى: ١٨.

٢\_ المبسوط: ج ١، ص ١٠٧.

٣\_ الخلاف: ج ١٠، ص ٢٤٤.

٤\_ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٨، الباب ١٧٥، ح ١٨٥.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٨، الباب ١٧٥، ح ١٨٦.

٦\_ الاستبصار: ج ١٠ص ٣٢٠ الباب ١٧٦. ح ١٩١١.

۷\_ ایضاح الفوائد: ج ۱، ص ۱۰۷.

٨\_ نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ١٠ ص ١٠٨.

ابتليت مع إمام لايسجد فيجزيك الإيماء والركوع»(١)، فهذاكما يدلّ على منع المقدّمة الثانية يدلّ على منع المقدّمة الثالثة.

وأنت خبير بأنّ قوله ﴿ : «وإذا ابتليت»، وقوله في ذيل الحديث: «ولا تقرأها في الفريضة واقرأها في التطوّع»، يدلّان على أنّ الخبر مسبوق للبيان في حال التقية، فتكون المقدّمات الثلاث سالمة، وإذا لم تصحّ الصلاة بالعزيمة التي وقعت آية السجدة في آخرها فلا يصحّ بما وقعت في وسطها بالطريق الأولى؛ للزومها مع زيادة السجدة تخلّل ما ليس من السورة في خلالها وهو مخلّ بالموالاة في القراءة مع وجوبه.

حكــم مــن قــرأ العزيمة ناسياً ولو قرأ العزيمة في فريضة نسياناً ففيه قولان:

أحدهما: الإتمام وقضاء السجدة، أمّا الإتمام فلأنّ الشروع ملزم ولأنّ العدول يستلزم الزيادة على السورة، والإقتصار عليها واجب، وأمّا وجوب القضاء فلتعلّق السجود بالذمّة بتلاوة آية السجدة وامتناعه من الأداء للزومه الزيادة في الصلاة عمداً، ووجوب ترجيح ما يتعلّق بالصلاة على ما يتعلّق بالسجدة؛ لرجحان ما أوجبه الله عليه وشرع فيه عمداً على ما أوجبه على نفسه بغير تعمّد.

وثانيهها: وجوب العدول ما لم يتجاوز السجدة، وحكم العلامة الهذا الوجه بالأقربيّة (٢)، وهذا مبنيُّ على ما رواه زرارة عن أحدهما الله قال: «لا تقرأ في المكتوبة بشيءٍ من العزائم، فإنّ السجود زيادة في المكتوبة»(٢)، وفي هذا الخبر تنبيه على خمس مقدّمات قد بُنى تحريم قراءة العزائم في الصلاة المكتوبة عليها.

۱\_الاستبصار: ج ۱، ص ۳۲۰ الباب ۱۷۲، ح ۱۱۹۱.

٢\_قواعد الأحكّام: ج ١، ص ٢٧٤.

٣\_ الوسائل: ج ٤. ص ٧٧٩، الباب ٤٠ من أبواب الفراءة في الصلاة، ح ١.

زرارة

أحدها: وجوب قراءة سورة كاملة في الفريضة، إذ لو لا ذلك لما صح السخف خمس النهي(١) عنها؛ لعدم لزوم الزيادة لجواز الإجزاء ببعض السورة دون آية السجدة. متمّات من خبرّ

وثانها: تحريم الزيادة على السورة، إذ لو لاه لما صحّ النهي عن العزائم مطلقاً لجواز قراءة بعض العزيمة دون آية السجدة وضمّ سورة أُخرى إليها(٢) فلا يلزم زيادة السجدة في الفريضة.

وثالثها: كون سجدة التلاوة مبطلة للصلاة، إذ لولاه لما صحّ التعليل.

ورابعها: عدم جواز تأخير السجدة عن تلاوة آيتها، إذ لولم يكن الوجوب فوريّاً لجاز تأخير السجدة إلى الفراغ من الصلاة ولم يلزم زيادة السجدة المقتضيّة، لفساد صلاة الفرض.

وخامسها: إنّ الصلاة ليست عذراً في تأخير السجدة، إذ لوكانت عــذراً لم يلزم محذور أصلاً؛ لجواز تأخيرها لهذا العذر، وإن كان وجوبها فوريّاً.

إذا تمهد ذلك فنقول: وجه القرب أنّه يحرم عليه قراءة العزائم؛ لاشتمالها على السجدة الزائدة في الصلاة وقبل الوصول إلى السجدة إذا ذكر يكون المقتضى للمنع موجوداً، فيجب قراءة غيرها، وإذا تجاوز السجدة لا يجب عليه العدول، إذ المانع من قراءة المنافي قد ارتفع، فلا يكون منهيّاً عنه فـلا يـجب العدول، بل قد لا يجوز.

وما قيل: إنَّ في طريق هذا الخبر من الرواة عمرو بن بكير، وهو واقفي، فقد أجيب عنه،بأنّ الرواية الضعيفة في النهي والوجوب، مع عدم المعار ض العقلي أو النقلي يجب العمل بها حذراً عن الضرر المظنون في الترك والفعل.

السادس: يجب الجهر في ركعتي الصبح، وأوّلتي المغرب والعشاء، وفيي

الجهر بالقراءة فسي

الصببع وأوّلتسي المغرب والعشباء وركعتي الجمعة ١\_ب: «عن ردّ العزائم مطافأ إلى الجواز». والإخمات في ٢ ب: «هدا».

ركعتي الجمعة، والإخفات فيما عداها من الفرائض.

ويستحبّ الجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحميم» في الإخفاتيّة، لما رواه صفوان قال: «صلّيت خلف أبي عبدالله على أيّاماً فكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة جهر ببسم الله الرحمن الرحيم وأخفى ما سوى ذلك»(١).

ويستحبّ الجهر بالقراءة في نوافل الليل والإخفات في نوافل النهار، لما رواه بعض أصحابنا عن أبي عبدالله الله أنَّه قال: «السنَّة في صلاة النهار بالإخفاء وفي صلاة الليل بالإجهار »(٢).

لاوليسين بسين

السابع: في الركعتين الأخيرتين من الرباعيّة والثالثة من الشلاثيّة قراءة الفاتحة للمنفرد، والتسبيحات الأربع في الفضل سواء، لما رواه زرارة قال: قلت: العمد والتسبيع لأبي جعفر ﷺ ما يجزي من القول في الركعتين الآخيرتين؟ قال: «أن تقول: سبحان الله والحمدلله ولا إله إلّا الله والله أكبر، وتكبّر وتركع»(٣)، وعنه أيضاً قال: سألت أبا عبدالله الله عن الركعتين الآخير تين من الظهر؟ قال: «تسبّع وتحمدالله وتستغفر لذنبك وإن شئت فاتحة الكتاب، فإنّها تحميد ودعــاء» (٤٠). ولما رواه حنظلة عن أبي عبدالله على قال: سألته عن الركعتين الآخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال: «إن شئت فاقرأ فاتحة الكتاب، وإن شئت فاذكر الله فهو سواء (٥)، قال: فقلت أيّهما أفضل؟ قال: هما والله سواء، إن شئت سبّحت، وإن شئت قرأت»<sup>(٦)</sup>.

١ الاستبصار: ج ١، ص ٣١٠ و ٣١١، الباب ١٧٠، ح ١٥ ١١.

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۱۳، الباب ۱۷۲، ح ۱۱۹۵.

٣\_ الوسائل: ج ٤٠، ص ٧٨٢، الباب ٤٤، من أبو اب الفراءة، ح ٥٠

٤ \_ الوسائل: ج ٤، ص ١٨٧. الباب ٤٢ من أبواب الفراءة في الصلاة، ح ١٠.

٥ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٧٨١. الباب ٤٢ من أبواب الفراءة في الصلاة، ح ٣.

٦\_ الاستبصار: ج ١، ص ٣٢٢، الباب ١٨٠، ح ١٢٠٠.

وأمّا بالنسبه إلى الإمام فالقراءة أفضل لما رواه منصور بن حازم عن أبي عبدالله الله الله قال: «إذاكنت إماماً فاقرأ في الركعتين الآخير تين فاتحة الكتابإن كنت وحدك فيسعك فعلت أو لم تفعل»(١١)، والظاهر من الروايات كما عرفت أنّ التسبيحات الأربع مرّة واحدة مجزية.

وقال الشهيد ﴿ ويتخير في أخيرتيّ الرباعيّات، وثالثة المغرب بين الحمد وبين إثنى عشر تسبيحة، صورتها: سبحان الله والحمدلله ولا إله إلّا الله والله أكبر ثلاثاً مرتبّاً على الأقرب (٢) وأسقطه في المعتبر (٣)، وفي صحيح زرارة عن الباقر ﴿ «مرّة » (٤)، وفي رواية محمّد بن حمران عن الصادق ﴿ باسقاط «الله أكبر » (٥)، وفي صحيح الحلبي عنه ﴿ : «الحمدلله وسبحان الله والله أكبر » (١)، وقال المرتضى عشر (٧)، وابن بابويه تسع (٨)، وابن الجنيد تحميد وتسبيح وتكبير من غير ترتيب (١).

والظاهر أنّ الشهيد الله قصد بالإثنى عشر الإستحباب؛ فإنّه صرّح في الألفيّة بما يفيد إجزاء الأربع (١٠٠، وهو المختار عند جمهور الأصحاب والله أعلم بالصواب.

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۲۳، الباب ۱۸۰، ح ۱۲۰۲.

٢\_ البيان: ٥٩ ١.

٣\_ المعتبر : ج ٢، ص ١٩٠.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٢١، الباب ١٨٠، ح ١٩٩٨.

۵ ـ من لا بحضره: ج ۱، ص ۲۰۲، الباب ۵ ٤، ح ۹۲۵.

٦\_الاستبصار: ج ١، ص ٣٢٢،الباب ١٨٠، ح ١٢٠٣.

٧\_ جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى): ج ٣. ص ٣٣.

٨\_نقله عنه في المختلف: ج ٢، ص ١٤٦.

٩\_نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٢، ص ١٤٦.

١٠ \_ الألفيّة: ٥٢ ـ





# إَمْلَجُكُ الْجَاشِرِي

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَةَ بِٱلْرُكُوعِ وٱلسُجُورَ







#### العاشر: الآيات المتعلَّقة بالركوع والسجود.

يَتاَيُّهَا اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ اَزَهُوْاْ وَاَسْجُدُواْ وَأَعْبُدُواْ رَبُّكُمْ وَاَفْعَلُواْ ٱلْخَيْرِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونِ (``

منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، أي صلّوا، بيان آية ﴿يا أَيّها وقيل: كانوا في أوّل الإسلام يصلّون بالاركوع ولا سجود فأمروا بهما في والمجدوا...» الصلاة (٢) ﴿وَاعْبُدُوا رَبّكُم﴾ أي أخلصوا له العبادة بلا شوب بعبادة صنم أو قصد رياء ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ تعميم بعد التخصيص، وقيل: فعل الخير عبارة عن آداب الصلاة ومستحبّاتها ونوافلها، وقيل: هو صلة الرحم ومكارم الأخلاق (٣) ﴿ لَعَلَّكُمْ وَسَلَمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الرّحِم ومكارِم الأخلاق (٣) ﴿ لَعَلَّكُمْ وَاللّهُ وَلَالِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ و

وَأَنَّ الْمَسْخِدِللَّهِ فَلاَتُدْعُواْمَعَ اللَّهِ أَحَدًا

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ المَساجِدَ للهِ ﴾ ، وقد مرّ تفسيرها في بحث الآيات المتعلّقة بمكان الصلاة حملاً للمساجد على مكان السجود، والبحث عنها هاهنا من حيث حملها على أعضاء السجود كما أشرنا إليه آنفاً.

١\_الحج: ٧٧.

۲\_تفسیر البیضاوی: ج ۲، ص ۹۷.

٣ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢. ص ٩٧.

٤\_الجن: ١٨.

تعريف الركوع لغةً وشرعاً ومناقشة المصنّف لهما

### تعريف: الركوع في اللّغة: الإنحناء، ومنه قول لبيد: \* أدب كأ نيّ كلّما قمت راكع \*(١)

أي منحنٍ، وفي الشرع: الإنحناء بحيث تصل راحتاه إلى عيني ركبتيه بحيث لو أراد أن يقبضهما لقبضهما (٢)، فوضع اليدين على الركبتين ليس داخلاً في ماهيّة الركوع الشرعى، بل هو مستحب.

فإن قلت: فإذاكان الركوع في اللّغة والشرع كليهما هو الإنحناء، فما الفرق بينهما حتى يصيرا قسمين أحدهما شرعيّ والآخر لغويّ كما يعرب عنه كلامك هاهنا؟

قلت: الإطلاق والتقييد، فإنّ مطلق الإنحناء في اللغة يعدّ ركوعاً، وفي السرع ما لم يبلغ الحدّ المذكور لم يسمّ ركوعاً، وأيضاً للشرعيّ شرائط (٣) ليست للّغويّ، و تحقق المشروط موقوف على تحقّق الشرط، نعم الطمأنينة فيه واجبة بالإجماع من الإماميّة والشافعيّة، وإنّما الخلاف بينهما في مقدارها، فعند الإماميّة مقدّرة بمقدار ذكره لوجوب إتمام الذكر بعد إتمام الهوي وقبل الرفع، وذلك لأنّ الذكر إنّما هو للركوع، فلا يصحّ إيقاعه قبله ولا بعده، كما أنّ القراءة لمّا اختصّت بحالة القيام لم يجز إيقاع شيء منها خارجاً عنه، وكذلك لا يصحّ إيقاع الذكر خارج الركوع، وعند الشافعيّة مقدار السكون الواجب بين الحركتين المتضادّتين، وهي هاهنا الهوي والرفع.

والسجود في اللّغة: وضع الجبهة على الأرض، وعن أبي عمرو أسجد الرجل (٤) إذ طأطأ رأسه وانحني (٥)، فيكون الإسجاد بمعنى الركوع اللّغوي، وفي

تسعريف السنجود لغةً وشرعاً

١ ـ معاييس اللغة: ج ٢، ص٤٣٤ لسان العرب: ج ٨، ص ١٣٣٠.

٢\_نهاية الإحكام: آج ١، ص ٤٨١.

۳\_و: «سُروط».

٤ ـ ليس في المصدر،

الشرع: عبارة عن وضع الأعضاء السبعة، أعني الجبهة والكفين والركبتين وإبهامي الرّجلين بأقلّ ما يصدق عليه إسم الوضع على الأرض، لقوله على «أمرت أن أسجد على سبعة أطراف الجبهة واليدين والركبتين والقدمين» (١٠) والقول بأنّه مخصوص به على ذعوى بلا دليل، والإستدلال بقوله تعالى: ﴿سياهم في وجوههم من أثر السجود ﴿ (٧) على أنّ السجود عبارة عن وضع الجبهة فقط ظاهر البطلان؛ لأنّ التخصيص بالذكر لا يدلّ على نفي الحكم عمّا عدا المذكور، على أنّ اختصاص مدحهم بظهور الأثر على الجباه لا يدلّ على اختصاص الوجوب بها أصلاً، والطمأنينة شرط فيه لا شطر، ومقدارها ما عرفت في الركوع لما ع. فت.

خلاصة ما أفده المسصنّف فسي الركوع والسجود والأدلة عليهما

تبيين: الركوع والسجود واجبان بنصّ الكتاب والسنّة والإجماع في الصلاة.

أمّا الكتاب فيما ورد في الآيتين، فإنّ الآيــة الأولى تــدلٌ عــلى وجــوب الركوع والسجود في الصلاة، والثانية على السجود.

بيان ذلك: إنّ الآية الأولى تدلّ على وجوب الركوع والسجود، لأنّ الأصل في الأمر الوجوب، والإجماع منعقد على عدم وجوبهما في خارج الصلاة، فتعيّن وجوبهما في الصلاة وإلّا لم تكن واجبة، وهو خلاف ما دلّت عليه الآية، والآية الثانية تدلّ على أنّه سَيَّ قد أُوحي إليه أنّ السجود واجب لله تعالى، والوجوب كما يقتضي من يجب له يقتضي من يجب عليه، والإجماع منعقد على أنّ الحكم إنّما يجب على المكلّفين، «فالسجود يجب لله على المكلّفين» (٨)، والإجماع منعقد

٥\_الصحاح: ج ٢، ص ٤٨٤.

٦\_مستدرك الوسائل: ج ٤، ص ٥٥٤، الباب ٤من أبواب السجود، ح ٥١٥٥. ... -

٧\_ الفتح: ٢٩.

۸\_لیس فی: «ب».

على أنّه لايجب عليهم خارج الصلاة، فيجب عليهم فيها وهوالمقصود.

وأمّا السنّة فإنّه لم يرو عنه ﷺ أنّه صلّى صلاة بدون ركوع وسجود غير صلاة الجنازة، وقالﷺ: «صلّواكها رأيتموني أصلّى»(١١).

وأمّا الإجماع، فإنّه لم يخالف في وجوبهما في الصلاة أحد من المسلمين أصلاً، وهما أعني الركوع والسجدتان ركنان؛ لإجماع الإماميّة على ذلك، فتبطل الصلاة بترك الركوع والسجدتين معاً مطلقاً لا الواحدة خلافاً لابن أبي عقيل، فإنّه قال: تبطل الصلاة بترك الواحدة سهواً مطلقاً (٢).

وقال الشيخ: تبطل بترك الواحدة سهواً في الركعتين الأوّلتين، وأمّا في الأخير تين فلا تبطل (٣)، ولو تركهما معاً سهواً إذا تداركهما في الصلاة ولو في ركعة أخرى لم تبطل صلاته، وما عليه جمهور الأصحاب والمفتى به هو الأوّل.

١ ـ السنن الكبرى للبيهفي: ج ٢، ص ٣٤٥.

٢\_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٣٧١.

٣\_ تهذيب الأحكام: ج ٢، ص ١٦٦ ديل، ح ٢٠٤.

٤ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٤٥ ٩، الباب ٤ من أبو اب السجود، ح ١.

٥ \_ الوسائل: ج ٤، ص ٥٤ ٩. الباب ٤ من أبواب السجود، - ٢.

٦\_ الوسائل: ج ٤. ص ٥٤ ٩. الباب ٤ من أبواب السجود. ح ٤.

محمولة على بيان الكراهيّة؛ لأنّ ترك السنّة المؤكّدة مكروه، وأمّا ما رواه يـزيد عن أبي جعفر ﴿ أَنّه قال: «الجبهة إلى الأنف أيّ ذلك أصبت بــه الأرض في السجود أجزأك والسجود عليه كلّه أفضل»(١)، فمحمول على التقيّة لمخالفته لما روى عنهم ﴿ ﴿ اللهِ عَنْهُم اللهِ اللهِ اللهِ عَنْهُم اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وتجب المساواة بين المسجد والموقف ولا بأس بالتفاوت بمقدار أربع أصابع مضمومة، وقيل: مفتوحة (٢)، وفي الزائدة عليها ارتفاعاً مبطل، إتّفاقاً، وفي الهبوط قول بالصحة خلافاً للشهيد (٣) ولأحمد بن فهد الله عليها المشهدة خلافاً للشهيد (٣) ولأحمد بن فهد الله عليه المساواة عليها المساواة المسا

ولو وقعت جبهته على مرتفع وأراد إهباطها عنه فليجرها إلى المنخفض بدون رفع إن تمكّن؛ لاستلزام الرفع زيادة سجود، ولما رواه معاوية بن عمار قال قال أبو عبدالله الله الله وضعت جبهتك على نبكة (٥) فلا ترفعها ولكن جرها على الأرض»(٦)، ولما رواه حمّاد عنه الله قال: قلت له: أضع وجهي للسجود فيقع وجهي على حجر أو على موضع مرتفع، أحوّل وجهي إلى مكان مستو؟ قال: «نعم، جرّ وجهك على الأرض من غير أن ترفعه»(٧).

ويجب وضع الجبهة على الأرض أو على ما أنبتته ممّا لا يؤكل ولا يلبس وجوب وضع عادة، ولا يكون معدنيّاً، لما رواه أبو العبّاس الفضل بن عبد الملك قال: قال الأرض أو سنا أبو عبدالله ﴿ لا تسجد إلّا على الأرض أو ما أنبتته إلّا القطن والكتان ( ^ المبتن منا لا يؤكل ولايلس

۱ \_ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۲٦، الباب ۱۸۲، ح ۱۲۲۱.

٧\_ الجامع للشر أثع: ص ٧٦.

٣\_ الدروس: ج ١، ص ١٥٨ و ١٥٩، درس ٣٣.

الرسائل العشر الابن فهد الحلّي: ص ٥٨ ١.

٥ ــ «النَّبَكَةُ» بالتحريك وقد تُسكّن الباء: «الأرض التي فيها صعود ونزول والتل الصغير أيضاً»، مجمع البحرين: ج ٥ ـ ـ ٢٥٠

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٣٠. الباب ١٨٧، ح ١٢٣٨.

٧ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٣٠، الباب ١٨٧، ح ١٢٣٩.

٨\_ الاستبصار: ج ١، ص ٢٣١، الباب ١٨٨، ح ١٢٤١.

ولما رواه زرارة عن أبي جعفر الله قال: قلت له أسجد على الزفت يعني على القير؟ فقال: «لا، ولاعلى الثوب من الكرسف، ولا على الصوف، ولاعلى شيء من الحيوان، ولاعلى طعام ولاعلى شيء من غمار الأرض ولاعلى شيء من الرياش» (١)، ولما رواه عمر بن سعيد عن أبي الحسن الرضا الله قال: «لاتسجد على القير، ولاعلى القُفر، ولاعلى الصاروج» (١)، وحيث كلّ من هذه المذكورات إنما العلّة في المنع فيها المعدنيّة؛ إذ لاجامع بينها إلّا هي علمنا المنع في كلّ ما هو معدنى؛ لاطراد الحكم عند إطراد العلّة.

هذا إذا لم تدع التقيّة أو الضرورة (٢) إلى السجود على شيء يمتنع السجود عليه أمّا إذا دعت إحداهما إليه فلا بأس بالسجود عليه، لما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبدالله عن الرجل يسجد على المِسح (٤) فقال: «إذا كان في تقيّة فلا بأس» (٥)، ولما رواه عن أبي جعفر على قال: قلت له: أكون في السفر فتحضر الصلاة وأخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع؟ قال: «تسجد على بعض ثوبك» فقلت: ليس كلّ ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه ولا ذيله قال: «أسجد على ظهر كفّك فإنّها أحد المساجد» (٢).

#### أَفَرَءَ يَثُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ (٧)

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النارَ التي تُورُون﴾، أي التي تستخرجونها

بيان آية «أفرايتم النسار التسي تسورون...» والأحكسام

المستفادة منها

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٦١، الباب ١٨٨، ح ١٢٤٢.

٢ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٣٤. الباب ١٨٩، ح ١٢٥٤.

<sup>-</sup>۲\_ه: «ضرورة»،

ة ــ المِسح بالكسر فالسكون واحد المسوح، ويعبّر عنه بالبلاس، وهو كساء معروف، ومــنه حــديث فــاطمة ﴿يُكُثُّ «وقد علّفت وسحاً على بابها»، مجمع البحرين: ج ٢، ص ١٤، مادة «مسح».

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٣٢، الباب ١٨٨، ح ١٢٤٥.

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٣٣٣، ح ١٢٤٩.

٧\_ الواقعة: ٧١.

بالورى وهو أن يضرب الزند على الزندة لاستخراجها ﴿ أَانَتُم أَنشَاتُم شَجَرَتُها ﴾ وهي الشجرة التي يتّخذ منها العودان أعنى الزنـد والزنـادة، والإضـافة لأدنـي ملابسة ﴿ أَم نحنُ المنشئُون ﴾ تلك الشجرة ﴿ نَحْن بُ جَعَلناها ﴾، أي لستم أنتم منشئوها، بل نحن أنشأناها وصيّرناها ﴿ تَذْكِرَةً \* ، عظّة ليتذكّر بها المستبصرون، فيستدلُّون بذلك على كمال قدرتنا ويصدقون بما يخبر ون به من المغيّبات من نار جهنَّم وأحوال الآخرة ﴿وَمَتَاعاً ﴾، منفعة يتمتَّعون بها ﴿لِلْمُقُويِنَ ﴾، الذين يقطعون القواء، وهي الفيافي القُفر الخالية، أو الذين خلت أجوافهم من الطعام من أقوت الدار إذا خلت من ساكنيها، وإنّما خصّ هؤلاء بالذكر مع عموم المنفعة لشدّة احتياجهم إليها ﴿فَسَبِّحْ بِاسْم رَبِّكَ العَظِيمِ ﴾، أي فاثبت على ما أنت عليه من تنزيه ربّك عمّا يرميه به المشركون وينسبه إليه الملحدون أو فـتعجب مـن أمـر الجاحدين في غمطهم هذه النعم الظاهرة التي لا يخفى على أحد ممّن له مسكة من الحسّ فضلاً عمّن يكون له شيء من اللّب أو قبل «سبحان ربّي العظيم»، ويؤيّد ذلك ما روي أنّه لمّا نزلت أمر النبيّ ﷺ أن يقولوا في ركوعهم «سبحان ربّى العظيم».

#### سَبِّعِ اسْمَرَتِكَ ٱلاَّعْلَى (١)

ومنها: قوله تعالى: ﴿ سَبِّح اسمَ رَبِّك الأَعْلَى ﴾، أمريَنِ الله بتنزيه ربّه عمّا ببان أبه «سبح لا يليق بحضرته ممّا تجرّأ به عليه المشركون والمبتدعة كالمجبرة والمشبهة من ربّك الأعكر الإلحاد في أسمائه، وحملها عمّا يجب تنزيهه عنها شرعاً وعقلاً، «والاسم» صلة، المستفادة منها ويجوز حمله على الصفة أي قدّس صفة ربّك، وأن يكون المعنى: سبّح ربّك

١ ـ الأعلى: ١.

باسمه، وقد مرّ تحقيقه. «والأعلى» من العلّو بمعنى القهر والغلبة، يجوز أن يجعل صفة للإسم أو للربّ، وعن ابن عبّاس في أنّه قال: لمّا نزل ﴿فسبّح باسم ربّك الأعلى \*، قال النبيَّ عَلِيناً: «اجعلوها في سجودكم ولمَّانزل ﴿فسبِّح باسم ربُّك العظيم \*، وبحمده قال على العظيم \*، وبحمده قال العظيم \*، وبحمده قال المنافقة المعلوها في ركوعكم المالية المعلوها

> خلاصة ما أفاده المصنّف فسىختصوص الأيتين السابقتين

قد يستدلٌ من الآيتين والحديث المروى عنه ﷺ عند نزولهما على وجوب قول:«سبحان ربّي العظيم» في الركوع و:«سبحان ربّي الأعلى» في السجود في كلّ منهما مرّة، ووجه الاستدلال ظاهر ممّا قدّمناه فتنبّه له.

ويؤيّده ما روى هشام بن سالم قال: سألت أبا عبدالله الله عن التسبيح في الركوع والسجود؟ فقال: «تقول في الركوع سبحان ربّي العظيم، وفي السجود سبحان ربّى الأعلى الفريضة من ذلك تسبيحة والسنّة ثـلاثة والفـضل في سبع»(٢)، وللفقهاء في الذكر فيهما اختلافات، أقواها ما ذكره الشهيد الله في أُقُوال النَّهَا ِ في الركوع، ويجب فيه عيناً على الأظهر: سبحان ربّي العظيم وبحمده (٣)، وقال في السجود والذكر كما سبق في الركوع وليكن هاهنا سبحان ربّي الأعلى وبحمده (٤)، وقال في الألفية: أو سبحان ألله ثلاثاً للمختار أو سبحان الله للمضطرّ (٥) ويشدّ ازر هذا القول ما رواه أبو بكر الحضرمي قال: قلت لأبي جعفر الله : أيّ شيء حدّ الركوع والسجود؟ فقال: «تـقول سبحان ربّي العظيم وبحمده ثلاثاً في الركوع، وسبحان ربّي الأعلى وبحمده ثلاثاً في السجود، فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته، ومن نقص إثنتين نقص ثلثي صلاته، ومن لم

ذكسر الركسوع و السجو د

١ ـ الوسائل: ج ٤، ص ٤٤، الباب ٢١ من أبواب الركوع، ح ١.

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۳۲۳. الباب ۱۸۱، ح

٣\_ البيان: ص ١٦٤.

٤ ـ البيان: ص ١٦٩.

٥ ـ الألفية: ص ٥٥.

يسبّح فلا صلاة له»(١)، فقد صرّح هاهنا بوجوب المرّة ولو لم تكن واجبة لم تنتف الصلاة بانتفائها، ولو كانت الإثنتان أو الشلاث واجبة لا نتفت بانتفائها الصلاة بأجمعها، كما انتفت في انتفاء المرّة الواحدة لا الثلث والثلثان.

وأمّا جواز الإكتفاء بر «سبحان الله» ثلاثاً للمختار وبواحدة للمضطرّ، فلما رواه عليّ بن يقطين عن أبي الحسن الأوّل ﴿ قال: سألته عن الرجل يسجد كم يجزيه من التسبيح في ركوعه وسجوده ؟ فقال: «ثلاثة ويجزيه واحدة» (١٠)، وما رواه معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله ﴿ تقول: «سبحان الله ثلاثاً (١٠)» وجوّز الشيخ في المبسوط مطلق الذكر (٥)، وهو مذهب ابن إدريس (٢) ومختار العلامة (١٠)، لما روي عنه ﷺ أنّه قال: «ألا إنّي نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً وساجداً فأمّا الركوع فعظّموا فيه الربّ وأمّا السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم» (٨)، ولما روى ما يشبهه عن الصادق ﴿ (١).

وقال: في الخلاف (١٠) والنهاية (١١) التسبيح في الركوع والسجود واجب، وهو إختيار السيّد (١٢) وابن بابويه (١٣) والمفيد (١٤) وسكّر (١٥) وابن حمزة (١٦) وابن

١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٤٤، الباب ١٨١، ح ١٢١٣.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢٠٧.

٣\_جميع النسخ: «سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثاً».

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٤ ٣٦. الباب ١٨٢، ح ١٢ ١٢.

٥ \_ المبسوط: ج ١، ص ١١١.

٦\_السرائر: ج ١٠، ص ٢٢٤.

٧\_ تذكرة الفعهاء: ج ٣. ص ١٦٩.

۸\_صحیح مسلم: ج ٤٠ ص ١٩٧، مسند أجمد؛ ج ٣٠ ص ٢٧٥، ح ١٩٠٠.

٩\_ الوساتل: ج ٤، ص ٩٣٥، الباب ٨من أبواب الركوع، ح ٢.

١٠ ـ الخلاف: َ ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٩.

۱۱\_النهاية: ج ۱، ص ۳۱۷.

١٢ \_ الانتصار : ص ١٤٩.

١٣ ـ المفنع: ص ٩٣، أبواب الصلاة.

١٤\_ المفنعة: ص١٠٥ و١٠٦.

الجنيد (١٧١)، وقال: الشيخ أكمل التسبيح سبع (١٨).

وقال الشهيد ﴿ والأقرب استحباب الزيادة بحيث لا يلحقه ملل لرواية أبان بن تغلب أنّه عدّ على الصادق ﴿ في الركوع والسجود ستّين تسبيحة، وعدّ عليه ﴿ حمزة بن حمران مقتدياً به في الركوع أربعاً وثلاثين سبحان ربّي العظيم (١٩١)، وهذه الرواية هاهنا مخالفة لما رواه الشيخ في الاستبصار بعض المخالفة، فإنّه قال: روى ابن بكير عن حمزة بن حمران والحسن بن زيادة قالا: «دخلنا على أبي عبدالله ﴿ وعنده قوم يصلّي بهم العصر وقد كنّا صلّينا فعددنا عليه في ركوعه سبحان ربّي العظيم أربعاً أو ثلاثاً وثلاثين مرّة وقال أحدهما في حديثه: وبحمده في الركوع والسجود» (٢٠٠).

وقال الشيخ: فهذه الرواية مخصوصة بفعله ﴿ وصلاته بمن علم أنّه يطيق ذلك؛ لأنّ الأصل في صلاة الجماعة التخفيف (٢١).

١٥ \_ المراسم: ص ٦٩.

١٦ ـ الوسيلة: ص ٩٣.

١٧\_ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ١٦٥.

۱۸\_ المبسوط: ج ۱، ص ۱۱۱. ۱۹\_ البيان: ص ۱۹۷.

۱۰۱ - مبيون ص ۲۰۱۰

۲۰ ـ الاستبصار: ج ۱. ص ۳۲۵، آلباب ۱۸۱۰ ح ۱۳۱۶. ۲۱ ـ الاستبصار: ج ۱. ص ۳۲۵، ذیل ح ۱۲۱۶.





ٱلْمُجَنُ إِلَّاكِ يُعَشِّرُ الْمُحَالِي كُي عَشْرٌ الْمُحَالِي الْمُحَالِينَ الْمُحِمِينَ الْمُحَالِينَ الْمُحَالِينَ الْمُحَالِينَ الْمُحَالِينَا الْمُحَالِينَ الْمُحَالِينَ الْمُحَالِينَ الْمُحْمِينَ الْمُحْتِينَ الْمُحْمِينَ الْمُحْمِينِ الْمُحْمِينَ الْمُحْمِينَ الْمُحْمِينَ الْمُحْمِينِ الْمُحْمِينِ الْمُحْمِينَ الْمُحْمِينِ الْمُحْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعِمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعِلَّ الْمُعْمِينَ

فِي ٱلْيَدَ ٱلْمُتِعَلِّقَةَ بِأَلْجَمْرِ وَٱلْإِخْفَاتُ







### الحادي عشر: الآية المتعلِّقة بالجهر والإخفات في الصلاة

قُلِ ادْعُواْاللَّهَ أَوَادْعُواْ الرَّحْنَّ أَيَّامًا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآ ءُالْحُسْنَىٰ ۚ وَلَاتَخِهَرْ بِصَلَائِكَ وَلَاثَخَافِتْ بِهَا وَأَبْتَعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (١)

قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَجْهُرُ بِصَلَاتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بَهَا ﴾ ، أي بقراءة صلاتك أي بيان آية «ولانجمهر القرآن في جميع الصلاة، ولا تخافت بها في الجميع، فيلزم من هذا النهي بصلاته....» الأمر بالجهر في بعض وبالإخفات في آخر، وهذا إجمال يحتاج إلى البيان وقد بيّته الشارع بفعله فيما جهر وخافت فيه من الصلوات، وهذا دليل على أنّه سبحانه وتعالى بيّنه له على الوجه الذي أوقعه.

وقيل: المعنى لا تجهر كلّ الجهر فيسمع المشركون قراءتك فيسبّوك والقرآن ولا تخافت بها كلّ الإخفات فيفوت المقتدون بك ثواب الاستماع (٢) وابتّغ بَيْنَ ذلك سَبيِلاً ﴾ (٢) أي الجهر في البعض وهو صلاة الصبح، وأوّلتي المغرب والعشاء وجوباً وصلاة الليل استحباباً، والإخفات في البعض الآخر،

١\_الاسراء: ١١٠.

۲\_تفسير الطبرى: ج ٨، ص ١٦٨\_١٦٩٠.

٣ ـ الاسراء: ١١٠.

وهو صلاة الظهرين وثالثة المغرب وآخرتي العشاء وجوباً وصلاة النهار استحباباً.

وقيل: حدًا وسطاً بين الجهر القوي والهمس، وهو أن تسمع قومك المشركون.

#### فروع

تعدّد الجهر فيما يجب الإخفات فيه مسبطل للـصلاة وكذلك العكس

الأوّل: تعمد الجهر فيما يجب الإخفات فيه والإخفات فيما يجب الجهر فيم يجب الجهر فيه مبطل للصلاة، والجاهل والناسي فيهما معذوران، لما رواه زرارة، عن أبي جعفر الله في رجل جهر فيما لا ينبغي فيه الإجهار فيه أو أخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه، فقال: «أيّ ذلك فعل متعمداً بطلت (١) صلاته، وعليه الإعادة، وإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه وقد تمّت صلاته» (٢).

السنّة في نواقبل النسهار الإخسفاء ونسواقسل الليل رو الإجهار

الثاني: الأفضل في نوافل النهار الإخفاء، وفي نوافل اللّيل الإجهار، لما رواه بعض أصحابنا عن أبي عبدالله الله أنّه قال: «السنّة في صلاة النهار بالإخفاء والسنّة في صلاة الليل بالإجهار» (٣)، والسبب في مثل هذه الأحكام لايطّلع عليها إلّا علّام الغيوب والرّاسخون في العلم.

استحباب الجمهر بقراءة القرآن

الثالث: يستحب الجهر بقراءة القرآن لقوله ﷺ: «ما أذن الله تعالى لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن» (٤)، وقوله ﷺ: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حَسَّنِ الصوت بالقرآن» (٥)، أي أن يجهر به وقوله: «ليس منّا من لم يتّغن بالقرآن» (١)،

<sup>\</sup> ـ في المصدر: «فقد نقض».

۲\_ الاستبصار: ج ۱ ص ۳۱۳، الباب ۱۷۱، ح ۱.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ١٣ هو ٣١٤. الباب ١٧٢، ح ١.

٤ \_ كنز العمال: ج ١، ص ١٠٤، ح ٢٧٦٣.

٥ \_ كنز العمال: ج ١ ص ٢٠٤٤، ح ٣٧٦٣، سنن ابن داود، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٤٧٣.

هذا إذا لم يكن من رفع الصوت ضرراً ومحذوراً له أو لمستمع.

يستحب الإستماع لقراءة القرآن

ويستحبّ الإستماع لقوله تعالى: \* وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له \* (٧)، وعن عبدالله بن مسعود قال: «قال لي رسول الله على المنبر «إقرأ على فقلت: أقرأ عليك وعليك أنزل قال: أحبّ أن أسمعه من غيري»، فقرأتُ سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية: \* فكيف إذا جئنا من كلّ أمّة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً \* (٨)، قال: «حسبك الآن»، فالتفتُ إليه فإذاً عيناه تذرفان \* (١).

٦-كنز العمال: ج ١، ص ٥ ٦٠، ح ١٧٦٩، سنن لبن داود: ج ٢. ص ٧٥. ح ١٤٢١.

٧\_ الأعراف: ٢٠٤.

٨\_ النساء: ١٤.

۹\_راجع: تفسیر ابن کثیر: ج ۲، ص ۷۸۷.







# اَلْمُجِنُ الثَّانِي عَشَرٌ

فِي ٱلْآيَةَ ٱلْمُتِعَلِّقَتَ بِٱلصَّلَاةِ وَٱلتَّسْلِمِيَ عَلَيْةِ وَٱلنَّسْلِمِينَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ صَلَى ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمْ







### الثانى عشر: الآية المتعلُّقة بالصلاة والتسليم عَلَيه ﷺ

إِنَّ اللَّهَ وَمَلِّهِكَ تَهُ يُصَلُّو نَعَلَى النَّيِّ يَا يُهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْصَلُّواْعَلَيْه وَسَلِمُواْتَسْلِيماً

سان آئة «انّ الله والأحكى وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهِ وَمَلَائكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾.

القراءة المستفيضة في «وملائكته» النصب، وقرىء مرفوعاً (٢)، قال يسملون .... صاحب الكواشي: هو معطوف على محلّ «إنّ» واسمها، والخبر محذوف يـدلّ المستفادة منها عليه المذكور، وقال أبو على: ليس في قوله: «يصلُّون» ضمير عائد إلى «الله» سبحانه؛ لأنَّه لا يضمر مع غيره، كما قال: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحِينٌ أَن تَـرضُوه ﴾ . فتقديره: إنَّ الله وملائكته يصلُّون هو وهم على النبيُّ ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيه وسَلَّمُوا تَسلِيماً \*، اتَّفق المحقِّقون من العلماء على أنَّ الأمر هاهنا للوجوب، لأنَّه الأصل فيه والحمل على الأصل إن لم يصرف عنه صارف واجب.

> ويؤيّد هذا القول جعل صلاته تعالى وصلاة الملائكة أساساً لبناء هذا الحكم، فإنّ الذوق السليم والطبع المستقيم يفهم أنّه جعل صلاة الله على نبيّه وصلاة ملائكته نازلتين منزلة العلَّة لهذا الأمر؛ فإنَّ ما أتى به الله سبحانه وتعالى وملائكته تكريماً وتعظيماً له ﷺ من غير أن يجب عليهم يبدل دلالة عقليّة

١ ـ الأحزاب: ٥٦.

٢\_الكشّاف: ج ٣، ص ٢٧٢.

وعرفيّة على وجوبه على أمّته الذين مغمورون بإنعامه وإحسانه أداء لشيء من حقّه عليهم.

ونظير ذلك أن يقول سلطان لرعيّته أنا أعظّم عبدي هذا وأبحِله فعظّموه وبجّلوه، فيفهم كلّ أحد من قوله هذا إيجاب تعظيمه وتبجيله على رعيّته وعطف على أنّ الأمر للوجوب، فيكون اتّفاق المحقّقون من العلماء على أنّ الصلاه والسّلام عليه لا يجبان خارج الصلاه، فتعيّن وجوبهما في الصلاه وإلّا لم يكونا واجبين هذا خلف، فهما واجبان فيها، ووجوبهما في بعض الصلوات (١٠) دون بعض ترجيح من غير مرجّح، فيجبان في جميع الصلوات (٢٠)، فلا تـصحّ الصلاة بدونهما.

وذهب بعض إلى وجوب الصلاة دون التسليم حملاً له على معنى الانقياد، وسيجيء لهذا مزيد تحقيق إن شاء الله، وأمّا في خارج الصلاة فهو سنّة مؤكّدة لا سيّما عند ذكره على القارىء إسمه في كتاب وعلى الكاتب أيضاً، وهي سنّة تضاهى الفرض.

١\_جميع النسخ: «الصلاة».

٢\_جميع النسخ: «الصلاة».

٣\_بحار الأنوار: ج ٩٤. ص ٦٨، ح ٥٧.

٤\_بحار الأنوار: ج ٤٩، ص ٧٢، ح ٦٧.

وعنه على على وجهه فقال على الصحابة ذات يوم والبشرى يُرى على وجهه فقال على إنّه الله جاءني جبرئيل ﴿ فقال: يقول الله الله الله الله على المحمد أن لا يصلي عليك أحد من أُمّتك إلّا سلّمت عليه عشراً» (١١)، وعنه عَليه الله على إلّا ردّ الله علىّ روحى حتىّ أردّ عليه السلام»(٢)، وعنهﷺ: «إنّ لله ملائكة سيّاحين في الأرض يبلغونني عن أمّتي السلام»(٣)، وعنه عَيْدُ: «من صلّى على صلّت عليه الملائكة فليقلّل من ذلك أو ليكثر»(٤)، وعنه على الله المد يسلّم على إذا أنامتُ إلّا جاءني جبرئيل الله فيقول يا محمّد إنّ فلان ابن فلان يـقرأ عـليك السلام فأقول السلام عليه ورحمة الله وبركاته»(٥)، وعنه عليه السلام عليه على على من اُمّتی مخلصاً من قلبه صلّی الله علیه عشر صلوات ورفع له عشر درجات ومحى عنه عشر سيّات»(٦١)، وعنه ﷺ: «من صلّى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة يستغفرون له ما دام اسمى في ذلك الكتاب»(٧)، وعن أبى بصير عن أبى عبدالله ﷺ قال: «قال رسول ألله ﷺ من ذكرت عنده فنسى أن يصلَّى علىَّ خطًّأ الله به طريق الجنة» (٨)، وعنه ﷺ أنّه قال: «من كانت له إلى الله حاجة ف ليبدأ بالصلاة على محمدٍ وآل محمدٍ ثمّ يسأل حاجته ثم يختم بالصّلاة على محمدٍ وآل محمدٍ، فإنّ الله على أكرم من أن يقبل الطرفين ويدع الوسط» (٩).

وعن سفيان الثوري قال: «بـينما أطـوف إذ رأيت رجـلاً لا يـرفع قـدماً

۱ ـ کنز العمال: ج ۲، ص ۲۸۰، ح ۲۰۰۹، مع اختلاف یسیر،

۲\_مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢٩١، ح ٩٢٤.

٣\_ الوسائل: ج ٤، ص ٢١٢، الباب ٤٣٥، أبواب الذكر، ح ٦.

ئ ـ الكافي: ج ٢، ص ٩٢، ح ٧.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٤، ص ٢٣٧.

٦\_مكارم الأخلاق: ص ٣١٢.

٧\_بحار الأنوار: ج ٩٤. ص ٧١. ح ٦٥.

۸\_ الکافی: ج ۲، ص ۹۵، ح ۲۰.

٩\_ الكافى: ح ٢. ص ٤٩٤. ح ١٦.

ولا يضع قدماً إلا وهو يصلّي على النبيّ عَلَيْ قال: فقلت: يا هذا إنّك تركت التسبيح والتهليل وأقبلت على الصلاة على النبيّ، فهل عندك في هذا شيء؟ فقال: لو لا أنّك غريب من أهل زمانك لما أخبر تك عن حالي ولا أطّلعتك على سرّي، ثمّ قال: خرجت أنا ووالدي حاجين إلى بيت الله تعالى حتّى إذا كنت في بعض المنازل مرض والدي فأقمت أعلله فبينما هو ذات ليلة وأنا عند رأسه إذ مات وأسود وجهه فحدّيت الإزار على وجهه فغلبتني عيني فنمت فإذا أنا برجل لم أر أجمل منه وجها ولا أنظف منه ثوباً ولا أطيب منه رائحة يرفع قدماً ويضع أخرى حتى دنا من والدي، وكشف عن وجهه الإزار، وأمرّ يده على وجهه، فعاد أبيض، ثمّ ولى راجعاً فتعلّقت بثوبه قائلاً يا عبدالله من أنت الذي منّ الله بك على والدي في ديار الغربة؟ فقال: أوما تعرفني؟ أنا محمّد بن عبدالله صاحب القرآن، أمّا إنّ والدك كان مسرفاً على نفسه، ولكن كان يكثر الصلاة عليّ فلّما نزل به ما نزل استغاث بي وأنا غياث من تكثر على الصلاة فانتبهت فإذا وجهه أبيض»(١٠).

وعن أبيّ بن كعب قال قلت: يا رسول الله إنّي أكثر عليك الصلاة، فكم أجعل لك من صلاتي، فقال: «ما شئت»، فقلت الربع؟ فقال: «إن زدت فهو خير لك» قلت النصف؟ قال: «ما شئت وإن زدت فهو خير لك» قلت: فالثلثين؟ قال: «ما شئت فإن زدت فهو خير لك»، قال: أجعل لك صلاتي كلّها، قال: «إذاً تكني همّكِ ويكفِّر عنك ذنبك» (٢)، ولعلّه أراد بالصلاة هاهنا الدعاء والأوراد المعيّنة في الأوقات المرتّبة، فإنّ الدعاء موقوف ما لم يصلّ عليه.

۱ ـ لم نعثر عليه.

٢ ـ كنز العمال: ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٣٩٧، مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢٩٣، ح ٩٢٩.

فقال رسول الله ﷺ: «عَجِّل هذا ثمّ دعاه، فقال له أو لغيره: إذا صلّى أحدكم فليبدأ بتحميد ربّه عزّ سبحانه وجلّ والثناء عليه، ثم يصلّي على النـيّ ﷺ ثم يدعو بما شاء»(١).

والعلماء مجمعون على استحباب إبتداء الدعاء والخطب والمصنفات، بل سائر الأعمال بالبسملة والتحميد والصلاة على النبيّ و آله و الختم به، فإنه كما أنّ شكر المنعم الحقيقي لازم كذلك شكر المنعم المجازي أعني الوسائط التي لا يصل الفيض من المفيض ولا يرفع العمل من المستفيض إلا بهم.

#### وأمّاكيفيّه الصلاة ففيها روايات:

عن كعب بن عجرة سألنا رسول الله يَهِ الصلاة عليكم أهل البيت، في كينية الصلاة في كينية الصلاة على النبي المسلاة على النبي المسلاة فإنّ الله قد علّمناكيف نصلّي ونسلّم عليك؟ قال: «قولوا ألّلهم صلّ على محمّد، كما صلّيت على إبراهيم و آل إبراهيم، إنّك حميد مجيد» (٢).

وعنهم عليهم السلام: «صلّ ركعتين فإذا سلّمت قلت: ألّلهم صلّ على محمد وآل محمد شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة ومعدن العلم وأهل بيت الوحي، ألّلهم صلّ على محمد وآل محمد الفلك الجارية في اللبجج الغامرة، يأمن من ركبها، ويغرق من تركها، المتقدم لهم مارق، والمتأخّر عنهم زاهق، واللازم لهم لاحق، ألّلهم صلّ على محمد وآل محمد الكهف الحصين وغياث المضطر المستكين وملجأ الهاربين ومنجأ الخائفين وعصمة المعتصمين، ألّلهم صلّ على محمد وآل محمد وآل محمد أو آل

۱ ـ سنن أبي داود: ج ۲. ص ۷۷. ح ۱۱٤۸۱ الترمذي ج ٥. ص ۱۷ ٥. ح ۳٤۷۷ ط إحياء التراث العربي، ســنن النائي: ج ٣. ص ٤٤ ط دار الفكر.

٢\_كنز العمال: ج ٢. ص ٢٧٩. - ٢٠٠٦.

محمّد عليه وعليهم السلام أداء وقضاء بحول منك وقوّة يا ربّ العالمين، ألّلهمّ صلّ على محمّد وآل محمّد الذين أوجبت حقوقهم ومودّتهم وفرضت طاعتهم وولايتهم»(۱).

وروينا في نهج البلاغة من خطبة له ﴿ علَّم فيها النَّاسِ الصَّلاة على النبيَّ ﷺ: «ألَّلهم داحي المدحوّات وداعم المسموكات، وجابل القلوب على فطرتها شقيها وسعيدها اجعل شرائف صلواتك ونواحى بسركاتك على محتمد عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفاتح لما انغلق، والمعلن الحقّ بالحقّ، والدافع جيشات الأباطيل، والدامغ صولات الأضاليل، كما حُمّل فاضطلع، قامًا بأمرك، مستوفزاً في مرضاتك، غير ناكل عن قُدُم، ولا واهٍ في عزم، داعياً لوَحيك، حافظاً لعهدك، ماضياً على نفاد أمرك حتى أورى قبس القابس، وأضاء الطريق للخابط، وهديت به القلوب بعد خوضات الفتن والآثام، وأقام بموضحات الأعلام ونيّرات الأحكام، فهو أمينك المأمون، وخازن علمك الخرون، وشهيدك يوم الدين، وبعثك بالحق ورسولك إلى الخلق ألَّلهم افسَح مفسحاً في ظلُّك، وأجزه مضاعفات الخير من فضلك، ألَّلهم واعل على بناء البانين بناءه، وأكرم لديك منزلته، وأتمم له نوره، وأجزه من ابتعاثك له مقبول الشهادة، مرضى المقالة، ذا منطق عدل وخطبته فصل ألَّلهم أجمع بيننا وبينه في بُـردٍ العيش وقرار النعمة، ومُني الشهوات، وأهواء اللذّات، ورخاء الدعة، ومنتهى الطمأنينة وتحف الكرامة»(٢).

خاتمة (٣)؛ التشهّد في آخر الصلاة واجب بإجماع المسلمين، ولقوله ﷺ

الدليل الذي أورده المصنف عملى التشهد

١ ـ الصحيفة السجادية: ص ٢٠٣، رقم ١١٣.

٢\_نهج البلاغة: ص ١٠٠، الحطبة ٧٢.

۲\_جميع النسخ: «تتمة».

«صلّوا كما رأيتموني أصلّي»(۱)، ولم يرو عنه الله الله أصلاً، وقد اختلف في ركنيّته، فمن ذهب إلى ركنيّته بمعنى كونه جزءاً فلا يحسن النزاع فيه، وإن عنى به ما هو مصطلح الفقهاء أعني ما تبطل الصلاة بتركه مطلقاً، فالأقوى أنّه ليس كذلك.

وصورة الواجب الذي لا تصحّ الصلاة بدونه: «أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله». وقد اختلف فيه بعد اتمام الركعة الثانية في الثلاثية والرباعية سنّة أم واجب والحق أنّه واجب، ولا خلاف في كونه ليس بركن.

وأمّا الصلاة على النبيّ عَيْنَ بعد الشهادتين، فالإجماع منعقد على وجوبها وعدم تركه إيّاها، وقوله عَنْنَ: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» (١٦)، مؤيّد لذلك الوجوب وصورة الواجب منها فيها: «ألّلهم صلّ على محمّد وآل محمّد» «الآل» هاهنا هم المعصومون من أهل بيت محمّد عَنْنَا.

الدليل الذي أورده المستقف فسي الصلاة على آل معتديًا المستقلة المس

ومتايدلّ على وجوب الصلاة عليهم، ما رواه الشيخ أبو جعفر بن بابويه المستاده عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله في أنّه قال: قال رسول الله يَ لأمير المؤمنين في . ذات يوم: «ألا أبشرك؟ فقال بلى بأبي أنت وأمّي فإنّك لم تنزل مبشر بكلّ خير، فقال: أخبرني جبرئيل آنفاً بالعجب، فقال أمير المؤمنين في: وما الذي أخبرك به يا رسول الله؟ قال: أخبرني أنّ الرجل من أمّتي إذا صلى علي و اتبع بالصلاة على أهل بيتي فتحت له أبواب السهاء، وصلّت عليه الملائكة سبعين صلاة، وأنّه لمذنب خطأ ثم تحات عنه الذنوب كها تحات الورق عن الشجر، ويقول الله تبارك وتعالى: لبّيك عبدي وسعديك، يا ملائكي أنتم

۱ ـ السنن الكبرى: ج ۲، ص ۵ ۳۵.

٢\_السنن الكبرى: ج ٢، ص ٥ ٣٤.

تصلون عليه سبعين صلاة، وأنّا أصلّي عليه سبعهائة صلاة، وإذا لم تُتبع بالصلاة علي أهل بيتي كان بينها وبين السهاء سبعون حجاباً، ويقول الله جلّ جلاله: لا لبّيك ولا سعديك، يا ملائكتي لا تصعّدوا دعاءه إلّا أن يلحق بالنبيّ عترته، فلا يزال محجوباً حتّى يلحق بي أهل بيتى»(۱)،

وما رواه محمد بن العبّاس قال: حدّثنا عبدالعزيز بن يحيى عن علي بن الجعد عن شعبة عن الحكم قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي إليك هدية؟ قلت: بلي قال: إنّ رسول الله يَلِيَّ خرج إلينا فقلت قد علّمتنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا ألّلهم صلّ على محدّد وآل محمّد كها صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميد محيد» (٢).

وقد روي عن الصادق ﴿ مَا يَوْيَده أَنَّه قال: «لَّا نزل قبوله ﴿ إِنَّ الله وملائكته ﴾ الآية، قالوا: يا رسول عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك؟ قال: تقول: ألّلهم صلّ على محمد وآل محمد كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميد محميد» (٣).

وعدم صحّة الصلاة عليه بدون الصلاة على الآل كما دلَّ عليه الحديث الأوّل، وتفسير الصلاة عليه الواجبة التي ورد بها النصّ بما فسر في الحديثين الآخرين دليل قاطع وبرهان ساطع على وجوب الصلاة عليهم في خارج الصلاة على الآل الله ولمّاكان الإجماع منعقداً على (٤) وجوب الصلاة عليهم في خارج الصلاة تعيّن وجوبها عليهم فيها لامحالة.

وأمّا وجوب التسليم، ففيه خلاف، أمّا بالنسبة إليه ﷺ فقد صرّح العلّامة

١ ـ الوسائل: ج ٤، ص ١٢٢٠، الباب ٤٢من أبواب الذكر، ح ١٠.

٢\_ الوسائل: ب ع. ص ١٢١٤، الباب ٥ ٣من أبواب الذكر، ح ٢.

٣\_ أمالي الطوسي: ج ٢، ص ٤٣.

٤\_في أ، ب، و: «عدم».

في الفخريّه إلى الوجوب<sup>(١)</sup> نظراً إلى قـوله تـعالى: ﴿وسـلّموا تسـلماً﴾، حـملاً للتسليم على إيقاع السلام، وذهاباً إلى الإضمار أي وسلَّموا عليه، وحيث كان الأمر في المعطوف عليه أعنى «صلّوا عليه» للوجوب، فليكن الأمر في المعطوف أعنى «وسلّموا» كذلك.

وقال الشهيدي: وهو مسبوق بالإجماع وملحوق به ومحجوج بالروايات المصرّحة بندبه وقوله تعالى ﴿وسلَّمُوا تسلُّمُ السُّلِي السَّانِ معنى التسليم، ولو سلّم لم يدلّ على الوجوب(٢).

و مستحب؟

وأمّا التسليم الذي يخرج بــه مــن الصـــلاة فـقد ذهب أكــثر الأصــحاب مِل السليم واجب كالسيّد (٣) وأبى الصلاح (٤) وابن أبي عقيل (٥) وسلّار (١) وابن زهرة (٧) إلى القول بوجوبه، وهو مختار العلّامة في منتهي المطلب(٨)، واحتجّوا بما رواه أمير المؤمنين الله عن النبي على أنَّه قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريها التكبير، وتحليلها التسليم»(٩)، والترك هاهنا يدلُ على الحصر فلا يقع التحليل بغيره، ولأنَّه يصدق أن يقال شيء من التسليم واجب ولا شيء منه واجب في غير الصلاة، فيكون واجباً فيها، أمّا المقدّمة الأولى فلقوله تعالى: ﴿وسلَّمُوا تسليماً ﴾، وأمّا الثانية فإجماعيّة، ولأنّه سَلِي كان يداوم عليه وقال سَلِيدُ: «صلّواكها رأيتموني

١ ـ نقله عنه في البيان: ص ١٧٨.

٢\_ البيان: ١٧٨.

٣\_ الناصريات (الجوامع الففهية)، ص ٢٣١.

٤\_ الكافي في الفقة: ٩ ٨٠.

٥ ـ نقله عنه في المختلف: ج ٢، ص ١٧٤.

٦ \_ المراسم: ٦٩.

٧\_ الغنية (الجوامع الففهية)، ص ٢٩٦، س ٢٠.

٨\_ المنتهى: ج ١، ص ٢٩٥.

٩ السنن الكبرى للبيهفي: ج ٢، ص ١٥.

أُصلِّي»(١)، وذهب الشيخان(٢) وابن البراج(٣) وابن إدريس(٤) إلى الاستحباب، واختاره المصنِّف في الخلاف(٥) واستدلَّ عليه بأصالة البراءة، وبما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر الله قال: «سألته عن رجل يصلّي ثمّ يجلس فيحدث قبل أن يسلّم قال: تمتّ صلاته»(٦).

رأى المصنّف فـي التسليم

والأقوى الوجوب؛ لأنّ أصالة البراءة إنّما تصير سنداً إذا لم ينتهض دليل الوجوب، وقد عرفت بما قرّرناه آنفاً انتهاضه وحمل التسليم في قوله: ﴿وسلّموا تسليماً ﴾ على الإنقياد خلاف الظاهر؛ لأنّ المتبادر منه الأمر بإيقاع السلام، والحديث المروي عن الباقر المن معارض بما رواه أبو بصير، قال سمعت أبا عبدالله الله يقول في رجل صلّى الصبح فلمًا جلس في الركعتين قبل أن يتشهّد رعف، قال: «فليخرج وليغسل أنفه ثمّ ليرجع فليتم صلاته، فإنّه آخر الصلاة التسليم»(٧)، فوجب تأويل أحدهما، وحديث الباقر الله أقرب إلى التأويل، فإنّ قول الصادق الله المرجع فليتم صلاته فإنّ آخر الصلاة التسليم»، نصّ في الوجوب.

وقول الشيخ في الاستبصار قوله الله : «آخر الصلاة التسلم» محمول على الفضل والكمال (^) بعيد جدّاً، وأمّا ما قال (٩) الباقر الله : «تمت صلاته» فله محمل

۱ ـ السنن الكبرى للبيهفي: ج ۲، ص ۳٤٥.

۲\_ المفنعة: ص ۱۳۹، النهاية: ج ۱، ص ۳۱۷.

٣\_المهذب: ج ١، ص ٩٩.

٤\_ السرائر: ج ١، ص ٢٤١.

٥\_الخلاف: ج ١، ص ٣٧٦.

٦ ـ الوسائل: ٓج ٤، ص ١١ ١٠، الباب ٣ من أبواب التسليم، ح ٢.

٧\_ الوسائل: ج ٤، ص ١٠٠٤، الباب الأوّل من أبواب التسليم، ح ٤.

۸\_الاستبصار: ج ۱، ص ۳٤٦ ذيل. ح ١٣٠٢.

۹\_ ب: «قول».

قريب، وهو أنّ التسليم وإن كان واجباً فهو عندنا ليس بركن، خلافاً للشافعي (١)، والظاهر أنّ الحدث الذي وقع اضطراراً لا اختياراً على طريق العمد، فإنّ غالب الظنّ بشأن المصلّي الذي تدلّ صلاته على ديانته أن لا يتعمّد إبطال صلاته الذي هو حرام عليه لقوله و الله الله المسلّم بتعمّد الحدث (١)، فتكون صلاته حيننذ قد تمّت ويجب عليه تلافيها بالتسليم بعد الطهارة خارج الصلاة، كما لو فاته غير التسليم ممّا هو واجب غير ركن سهواً.

وممّا يدلّ على قوّة هذا القول رجوع العلّامة عن الاستحباب، وقول ابن سعيد، وهو واجب في أصحّ القولين (٣)، وقول الشهيد: والأولى وجوبه (٤)، وقول صاحب جامع الشرائع فيه: والتسليم الواجب الذي يخرج به من الصلاة: «السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين» (٥)، وقول صاحب التولانيه: وأمّا التسليم فيجب مرّة في آخر الصلاة بعد التشهّد، وصور ته: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين»؛ لوقوع اسم التسليم عليهما، ثـمّ قـال وقيل: يجب العبارة الأولى عيناً، ويؤيّده قول الشيخ فخرالدين ﴿

جميعاً بادئاً بالسلام علينا وعلى عبادالله الصالحين لا بالعكس، ويعتقد ندب

الرابع: وجوب الصيغة المخصوصة، فلا يجوز أن يقال: «سلامي عليكم» الصيغة المخصوصة في السيخة ولا «السلام عليهم» ولا «سلامي عليهم»، فلا يصحّ الاستدلال حينئذ بوقوع اسم التعليم؟ التسليم عليهما؛ لوقوعه على الصيغ المذكورة بدون الصحّة، ثمّ قال: ومن علمائنا وأراد به الشهيدة من جعل الاحتياط للدين الاتيان بالصيغتين المذكورتين

١ ـ المجموع: ج ٣، ص ٥٥ ٤ و ٤٨ .

۲\_لم نعثر عليه.

٣\_ الجامع للشرائع: ص ٨٤

٤ ـ البيان: ١٧٦.

٥ \_ الجامع للشرائع: ص ١٨٤

السلام علينا، ووجوب الصيغة الأُخرى، وإن أبا المصلّي إلّا إحدى الصيغتين فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، مخرجة بالإجماع.

وأنا أقول: المفهوم من عبارة هذا البعض أنّ الأحوطيّة للّدين إنّـ ما هــي حاصلة في أمور ثلاثة.

أحدها: الجمع بين الصيغتين.

وثانيها: البدائة «بالسلام علينا وعلى عبادالله الصالحين».

وثالثها: اعتقاد ندبية السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين، ووجوب الأخرى، أمّا حصول الأحوطية في الجمع فظاهر؛ لاحتمال ترك الواجب في الاقتصار على أحدهما؛ لإمكان تعلّق الوجوب بالمتروك وأمّا حصولها في الابتداء، فلانّه لو ابتدأ «بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» لخرج بها من الصلاة، كما يفصح عنه قوله وهي مخرجة بالإجماع فيكون قد أخلّ بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في متن الصلاة مع احتمال وجوبه، بخلاف ما لو ابتدأ بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإنّها ليست مخرجة بالإجماع، وإن كانت مخرجة عند بعض، فإذا أتى بعدها بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقد أتى بهما في متن الصلاة ولاشكّ أنّ هذا أحوط.

وأمّا اعتقاد ندبيّة «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» ووجوب «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، فلأنّ الأقسام منحصرة في أربعة، اعتقاد وجوبهما أو استحبابهما أو استحباب «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، ووجوب «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» أو العكس، ولا خفاء في أنّ الأخير أحوط؛ لعدم قول أحد من الفقهاء بشيء من الأقوال الثلاثة غير صاحب جامع الشرائع، فإنّه اختار القول الثالث كما بيّناه سابقاً، بخلاف الرابع أعني استحباب «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، ووجوب «السلام عليكم

ورحمة الله وبركاته» فإنّه قد ذهب إليه جمّ كثير من العلماء، كما يفصح عنه قوله \_ قيل: يجب العبارة الأولى عيناً \_ وقوله «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» مخرجة بالإجماع هذا، وقوله \_ لوقوع اسم التسليم عليهما \_ ليس على ما ينبغي؛ لأنّه إنّما هو علّة لوجوب الجمع بينهما لا للتخيير، بل الظاهر أن يقال في تعليل التخيير لوقوعه على كلّ واحد منهما.







# اَلْمُجَانُ الثَّالِثَ عَشِرٍ المُحْجَدُ الثَّالِثَ عَشِرًا

فِي آيَاتِ تَتَعَلَّقَ مِالسِّحِبُ فَعُلُمُ فِي ٱلصَّلَالَةَ







### الثالث عشر: في آيات تتعلّق بها يستدبّ فعله في الصلاة وهم على قسمين:

أحدهما: ما هي نازلة منزلة الأجزاء من الصلاة، ومنها: ما ليس كذلك. فأمّا الأوّل: فهو ما له شبه بالأجزاء، كالتكبيرات التي للاستفتاح وللركوع والسجود.

والثاني: كالقنوت، فما يتعلّق بالثاني آيات \_ قد سبق البحث عنها \_ وهـي قوله تعالى: ﴿ وَقُومُوا لله قانتين ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ وسلّموا تسلياً ﴾ (٢) على مذهب من عدّ التسليم مستحبّاً ، فلا يحسن منّا التعرّض لها ثانياً ؛ للزومها التكرار .

وأمّا ما يتعلّق بالأوّل: فمنه قوله تعالى:

## بِسْمِ اللَّهِ الرِّحَسْنِ الرِّكِيمِ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرُ ۗ

\*بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم \* إنّا أعطيناك الكوثر \* هو فوعل من الكثرة بيان أية "بنا أعسطيناك يدلّ بصوغه على المبالغة فيها، قيل لإعرابيّة آب إبنها من السفر بِمَ آب إبنك؟ الكسوئر...» والأحكسام قالت: آب بكوثر، وقال الكميت:

١ ـ الفرة: ٢٣٨.

۱ ــ البقرة: ۱۱۸. ۲ ــ المؤمنون: ۱.

٣\_ الأحزاب: ٥٦.

٤\_الكوثر: ١.

وأنت كثير يا ابن مروان طيب وكان أبوك ابن العقائل كوثر (۱)
وقد اختلفوا في معناه هاهنا والأكثرون على أنّه حوض النبيّ عَيْقٌ، ويؤيده
ما روي عنه عَيْقٌ، أنّه قرأها ثمّ قال: «أتدرون ما الكوثر؟ أنّه نهر وعدنيه ربي فيه خير كثير، وهو حوضي ترد عليه أمّتي يوم القيامة آنيته عدد نجوم السهاء فيختلج القرن منهم، فأقول أمّتي فيقال إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك (۱) رواه مسلم، وعنه عَيْقٌ أنّه قال: «بينا أنا أسير في الجنّة، إذا أنا بنهر حافّتاه قباب الدر المجوّف، قلت ما هذا يا جبرئيل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربّك، فإذا طيبه مسك أذفر »(۱).

وعن أبي ثوبان أنّ رسول الله على قال: «حوضي مثل ما بين عدن إلى عمان البلقاء، ماؤه أشدّ بياضاً من الثلج وأحلى من العسل وأكوابه عدد نجوم السماء، من شرب منه لم يظمأ أبداً، أوّل الناس وروداً عليّ به فقراء المهاجرين، الشعث رؤساً الدنس ثياباً، الذين لا ينكحون المنعمات، ولا تفتح لهم أبواب السدد» (٤٠)، هذا ما روى من طريق العامة.

وأمّا ما روي من طريق أهل البيت الله ما رواه حمران عن أبي عبدالله الله قال: «إنّ رسول الله على الغداة ثمّ التفت إلى علي الله فقال: يا علي ما هذا النور الذي أراه قد غشيك؟ فقال: يا رسول الله أصابني جنابة في هذه الليلة، فأخذت بطن الوادي فلم أصب الماء، فلمّ اوليت نادى مناد ياأمير المؤمنين، فالتفت فإذا خلني إبريق مملوء من ماء، وطشت من ذهب مملو من ماء فاغتسلت، فقال رسول الله على أمّا المنادي فجبرئيل، والماء من نهر يقال

۱ ـ الکشاف: ج ۶، ص ۲۹۰.

۲\_صحیح مسلم: ج ۱، ص ۳۰۰.

٣- صعيع مسلم: ج ١، ص ١٣٠٠ صعيع البخاري: ج ٢٣. ص ٢٦.

٤ ـ كنز العمال: ج ١٤، ص ٢٣٤.

نعم، يلزم منه أنّه لا يشرب منه ممّن ورد عليه، إلّا من عرف حقّهم ولم ينكرهم، ولم يمنعهم ما خصّهم الله به.

ويؤيد ذلك ما روي من طريق العامة في صحيح مسلم والمصابيح وغيرهما، من كتب الحديث أنّه على قال: «إنّي فرطكم على الحوض من مرّ علي شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً ليردون على أقوام أعرفهم ويعرفونني ثمّ يحال بيني وبينهم فأقول إنّهم مني» (٢)، وفي رواية «أصحابي أصحابي فيقال إنّك لن تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي» (٣)، وعن ابن عبّاس في: «إنّ الكوثر الخير الكثير وقيل له: إنّ أناساً يقولون هو نهر في الجنّة، فقال: هو من الخير الكثير » وقيل: هو كثرة النسل والذريّة كما هو واقع الآن، وسيتصل بورود الحوض كما أخبر عنه عَني يقول: «إنّي تارك فيكم الثقلين، كتاب

١ ـ أمالي الصدوق: ١٨٧.

٢\_صحيح مسلم: ج ١٥، ص ١٥٣ مشكاة المصليح: ج ٣، ص ٥٤٦ ١، ح ١٥٥١.

۳\_صحیح مسلم: ج ۵ ۱، ص ۵۵. ٤\_مجمع البیان: ج ۱۰، ص ۵۹۵.

الله وعترتي أهل بيتي، حبلان متّصلان لن يفترقا حتّى يردا على الحوض»(١).

ويؤيّد هذا القول ما ورد في سبب النزول، أنّ العاص بن وائل السهمي سمّاه سَينا الله الله الله الله عبدالله وقالت قريش: إنّ محمداً صنبور فنزلت تسلية له (٢)، وغيره عليه وقيل: هو الشفاعة (٣)، والأولى حمله على ما حمله عليه ابن عبّاس ليعمّ الجميع، فإنّه لم يفته وَ منها شيء.

\* فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ \* (٤)، قيل: المعنى صلّ الفجر بجمع وانحر البُدن بمنى(٥)، وقيل: نزلت بالحديبيّة لمّا صُدّ رسول الله ﷺ أمره الله أن يصلّي ويـنحر وينصر ف(٦)، وقيل: المعنى اشكر الله وتقرّب إليه بنحرك في الصلاة(٧)، وقيل: انحر لله بخلاف عبدة الأوثان فإنّهم ينحرون لأوثانهم، وما عليه المحقّقون

استعباب رفع البد هو المعنى الذي أوردنا السورة في هذا المبحث لأجله وهو صلّ وارفع يديك في التكبيرات في الصلاة إلى نحرك.

فإن قلت: ما وجه حسن ترتيب ما بعد الفاء على ماقبلها؟

قلت: لما دلّ ما قبل الفاء على عظمة المنعَم باتّصافه بصفتي الجلال والجمال، كما ينبي، عنهما نبأ فعل الإعطاء على المتكلِّم مع الغير، وعلى كرامة المنعم عليه كما يدلّ عليه كاف الخطاب المستلزم حضور المنعم عليه في ساحة العزّ لدى المنعم، وعلى علوّ قدر المنعم به، كما يفصح عنه جوهر الكوثر وصيغته خلاصة ما أفاد عقيب ذلك بفاء التعقيب ليكون الأمر بكلتي صنفي العبادة، أعني البدنيّة والماليّة

المصنّف في الآية

في التكبيرات

١ ـ الوسائل: ج ١٨، ص ١٣٩، الباب ١٣ من أبواب صفات الفاضي، ح ٣٤.

٢\_ الكشاف: ج ٤، ص ٢٩١.

٣\_مجمع البيان: ج ١٠، ص ٥٤٩.

٤\_ الكوثر: ٢.

٥ \_ الكشاف: ج ٤، ص ٢٩١.

٦ ـ تفسير الفرطبي: ج ٢٠، ص ٢١٩.

۷\_مجمع البيان: ج ۱۰، ص ٥٤٩.

أو القالبيّة والقلبيّة مترتّباً عليه.

وحاصله: أنّك لمّا أتاك ربّك الذي لا شبه له ولا مثل كمال نعمتي الدنيا والآخرة التي لم يؤت أحد مثلها من العالمين، فادّ شكرهما بالعبادة البدنيّة المشتملة على كمال صفتي العلم والعمل في إزاء النعمة الأخرويّة، وبالعبادة الماليّة التي هي نحر البُدن في إزاء النعمة الدنيويّة.

وقد يقال: إنّ في الأمر بالصلاة إشارة إلى الأمر بالتحلّي بالمعارف الإلهيّة والاتصاف بالنعوت والصفات السبحانيّة، وفي الأمر بالنحر الذي هو رفع اليدين بالتكبير إلى النحر إيماء إلى التخلّي عن السمات البشريّة والتعرّي عن العادات الجسمانيّة، فإنَّ في رفع اليدين إيماء إلى التعرّي والتبرّي.

﴿ إِنَّ شَانئكَ هُوَ الأَبْتَرَ ﴾ ، هذا قصر قلب أي أنت لست بأبتر، لأنّ عقبك وذكرك الجميل لا انقطاع له ، أمّا في الدنيا فإنّ عتر تك وذكرك مقر ونان بكتاب الله وذكره ، وأمّا في الآخرة ، فإنّ عتر تك ملوك الآخرة ؛ لأنّ ولديك سيّدا شباب أهل الجنّة ، وبضعتك سيّدة نساء العالمين وأنت شفيع المذنبين وابن عمّك قسيم الجنة والنار ، وذكرك هوله الرتبة العليا والدرجة القصوى كما يشهد به قوله تعالى ﴿ ورفعنا لك ذكرك ﴾ (١) ، إنّما الأبتر مبغضك ومعاديك ، أمّا في الدنيا ، فإنّ من خالف شريعتك وأخرج رقبته عن ربقة طاعتك ، فقد أبحتا دمه وماله وأحللنا ذراريه وعياله ، وأمّا في الآخرة فقد أعتدنا له العذاب الأليم والخزي في الجحيم ، وي: أنّه لما استشهد الإمام الحسين بن عليّ ﴿ كَانَ فَي أَعيان بني أُميّة الإمام على بن الحسين زين العابدين ﴿ فلم يبق بعد أدنى مدّة من بني فاطمة ﴿ الإمام على بن الحسين زين العابدين ﴿ فلم يبق بعد أدنى مدّة من بني أُميّة نافخ

١ ـ الانشراح: ٤.

نار و تكاثر أو لاد النبيّ المختار في أقطار الأرض وأكناف الأمصار فلم يخل منهم بلد و لا منزل و لا دار. هذا مع قلّة الناصر و تظاهر الأعداء عليهم فكيف إذا صدق الله وعده في قوله: \*ليمكنن هم دينهم الّذى ارتضى هم وليبدلنّهم من بعد خوفهم أمناً \*(۱) بقيام القائم الله و تسليطه على أعدائه حيّهم وميّتهم حاضرهم وباديهم، عن أبي: «من قرأ سورة الكوثر سقاه الله من أنهار الجنّة وأعطي من الأجر بعدد كلّ قربان قربه العباد في يوم النحر أو يقرّبونه (۱) وعن أبي عبدالله الله الله في فرائضه ونوافله سقاه الله يوم القيامة من الكوثر، وكان عند محمّد في أصل طوبي (۱).

بيان وإرشاد: استدلّ بقوله تعالى: ﴿وانحر ﴾ على الأمر بالتكبير ورفع اليدين عنده، بناء على أنّ المعنى: ارفع يديك محاذياً بها نحرك مصلّياً، أو ارفع يديك محاذياً بها نحرك مكبّراً، والأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب، فحمل على الوجوب في موطن وعلى الندب في آخر، بما أفادته السنّة من البيان غب الإجمال.

وممّا أفادته السنّة استقبال الصلاة الخمس اليوميّة بسبع تكبيرات إحداهن تكبيرة الإحرام، رافعاً يديه إلى منكبيه أو إلى أن يحاذي بهما شحمتي أذنيه، داعياً بين كلّ تكبيرتين بدعاء مأثور مذكور في موضعه، وأن يكبّر هاوياً للركوع والسجود ورافعاً منهما وللقنوت أيضاً، وأن يخرج من الصلاة بثلاث تكبيرات رافعاً بها يديه، كلّ ذلك مستحب إلّا تكبيرة الإحرام لما عرفت.

١ ـ النور: ٥٥.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٥٤٨.

٣\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٥٤٥.

## فَإِذَاقَرَ أَتَ ٱلْقُرْءَ انَ فَأَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطُنِ ٱلرِّحِيمِ (١)

\_\_\_ أت القـــ أن والأحكسام المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأَتَ القرآنَ فَاسْتَعِدْ بِاللهِ مِن الشيطانِ والشيطان اللعين الذي هو عدّو مبين إنّما يقعد للصدّ في طريق الكسب والأخذ. أرشدهم إلى طريق التحرّز عنه وعن وسوسته عند إرادة قراءة القرآن، وتحصيل السعادتين في النشأتين ليحفظوا أنفسهم عن الوقوع في ورطة الهلاك بإغوائمه وهو الاختلاف في الدين، فإنّه لن يهلك من هلك إلّا به ولن يـنجو مـن نـجا إلّا بالنحاة منه.

> واعلم أنَّ الإختلاف في الدين يكون على ستِّ مراتب؛ لأنَّ السالك في صراط الله تحيط به ستّ جهات، كما تحيط بالسالك ستّ جهات.

المصنف في تسحيط بالسالك

الجهة الأولى: طريق التوحيد، والاختلاف الواقع فيه أشدّ الاختلاف شراً! لأنَّه يؤدّى إلى اتخاذ الشريك وإنكار الصانع، أو إلى وصفه بما لا يـجوز عـليه، العِــهات التــيُّ طريق الشرق وطريقه الموصل إنّما هو الغرب أو بالعكس كالذاهب في جهة الشمال وطريقه الموصل اليمين، ولا يمكن لمن خرج عن جادة الحقّ فيه أن يصل إلى المطلوب أصلاً.

> الجهة الثانية: طريق النبوّة، والاختلاف الواقع فيه شديد الشرّ أيضاً، ربّما يقرّب من الأوّل ؛ لأنّ من ضلّ فيه يوشك أن يضلّ في الأوّل، وإن اهـتدي في الأوّل لم يكن اهتداؤه على بصيرة أصلاً، ومَثَل المختلف فيه كمن أخذ في طرف

١ ـ النحل: ٩٨.

من طرفي الجهات وترك الحدّ الوسط، فإنّ الأخذ في طرف من الطرفين من الطريق الذاهب فيه يوشك أن لن يصل إلى المطلوب، ويوشك أن يخرجه من تلك الجهة إلى جهة أخرى.

الجهة الثالثة: طريق الإمامة، وإليه الإشارة بقوله الله المسات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية، أو فليمت يهوديًا إن شاء أو نصرانيًا الله والاختلاف فيه أيضاً شرّ؛ فإنّ من لم يعرف خليفة نبيّه وتوهّم غير الخليفة خليفة، ولا شكّ أنّ غير الخليفة الذي تصدّى لا يسلك مسلك النبيّ الله فيسلك من توهّمه خليفة مسلكه فيضلّ عن مسلك النبي الله عنه فقال: «نفسك نفسي ولحمك لحمي ودمك دمي» (١) بعد أن دعاه الله نفسه فقال: «نفسك وتعالى: ﴿وأنفسنا وأنفسكم ﴿(١).

الجهة الرابعة: طريق المعاد، والخلاف الواقع فيه أشد شرّاً من الخلاف في جميع الطرق، فإنّ منكره مكذّب الربّ والنبيّ والإمام، وشرّه يربو على شرّ جميع مخالفي الطرق الثلاثة، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلالاً بعيداً ﴾ (٤)، وإنّما مثَل المخالفين فيه كمن ذهب في السفل وطريقه الموصل إلى المطلوب العلوّ، وهذه الطرق الأربعة هي طرق الإيمان، والجهتان الأخريان هما طريقا العمل.

أمّا الخامس، فهو مأخذ العمل، وهو طريق الإستدلال على الأحكام الشرعيّة الفرعيّة المكتسبة من الأدلّه التفصيليّة والكاشف عنه العلم المسمىّ بعلم الأصول، والاختلاف فيه قد يؤدّي إلى الشرّ، لكن لم يبلغ إلى المراتب المذكورة

١ ـ بحار الأنوار: ج ٥١، ص ١٦٠، ح ٧.

٢\_بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ١٢٥، ح ٥٣.

۳\_ آل عمران: ۳۱.

٤\_ النساء: ٦٠.

وإنَّما الخلاف فيه كأخذين في جهة واحدة، لكن أحدهما سالك للمنهج والآخر تاركه، فالتارك حيث أنّه في الجهة لم يتجاف عنها تجافياً فاحشاً مثل الأخذ في يمينها وشمالها، فربّما يظهر له المنهج فيركبه.

وأمّا الجهة السادسة، فطريق الفروع، والاختلاف فيه ليس بـذلك، إذ المجتهد إذا أدّى اجتهاده إلى حكم وجب عليه العمل به، ووجب على المقلّد تقليده فيه، وإنِّما الخلاف فيه كجماعة ركبوا منهجاً واحداً أخذكلٌ واحد منهم شعبة منه وهو الإختلاف المحمود في هذه الأمّة، وجميع الخلاف الواقع في هذه الأمّة إثنان وسبعون على ما ورد في الخبر(١)، ولمّا كانت طرق هذه الاختلافات مأخوذة من القرآن بإلقاء الشيطان الشبه الواهية في طريق الأخذ منه أمرنا أن نستعيذ بالله منه حين إرادة الشروع في القراءة، فعلم ممّا تلوته عليك أنّ الإستعاذة مأمور بها، لكن لمّا كانت القراءة على مر تبتين:

إحداهما: القراءة عن تدبّر وتعمّق في إدراك المعاني وأخذ الأحكام، فهذه تجب فيها الإستعادة من الشيطان بأن يسدّ على الشيطان المسلك في تلك الجهات الست المذكورة وطريق السد أن لايقلَّد إلَّا في الطريق السادس، وألَّا يقلُّد فيه إلَّا من يجوز تقليده ثقة بها.

وأمّا في الطرق الخمسة الأوّل: فلا يجوز التقليد أصلاً، بـل تـجب عـلى السالك منها أن يستعدّ لقبول الفيض الإلهي والعلم اليقيني باستعمال القوانين العقليّة والدلائل القطعيّة، وأن يخرج نفسه فيها من ربقة التقليد إلى قضاء التحقيق.

وثانيهها: القراءة التي هي سرد الألفاظ، فيستحبّ فيها الاستعادة التي هي بيان ما أفاده عبارة عن قول القارىء: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وهي أيضاً يجب أن الاستعاذة

١\_بحار الأنوار: ج ٢، ص ٣١٢.

تكون عن قلب حاضر، كما أنّ القراءة ينبغي أن تكون كذلك.

إعلم أنّ الاستعادة أيضاً على مرتبتين واجبة ومستحبّة، وفي كلّ منهما يجب أن يكون متقدّمة على الشروع مستمرّة الحكم إلى الفراغ منها، ولمّاكان الاستحباب عامّاً يشمل جميع إرادات القراءة، علم استحباب التعوّذ في أوّل ركعة من كلّ صلاة قبل قراءة الفاتحة، وصور ته: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومنعه إجماعاً، وجوّز بعضهم: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، ومنعه بعضهم لرواية عبدالله بن مسعود قال: قرأت على رسول الله عن أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي: «يا ابن أم عبد، قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأنيه جبرئيل عن القلم عن اللوح المحفوظ»(۱)، وقال الشهيد: وقوّى أبوعلي وجوب التعوّذ للأمر به (۱). والمشهور استحباب الإسرار به وروى حنان عن الصادق الله أنّه جهر به (۱).

## يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ

بيان آية «يا أيّـها المزّمّل» والأحكام المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ أصله «المتزمّل» بمعنى المتلفّف أو المتحمّل أدغمت التاء في الزاء، وقرىء بالفك وبفتح الميم، نودي عَلَيْ بهذا الوصف إلهاماً له على تركه على المعنى الأوّل لما فيه من عدم التأهّب لقبول ما يريده سبحانه وتعالى به من إفاضة شرف النبوّة عليه، روي أنّه عَلَيْ كان في بدء الوحى يفرق من جبرئيل لعدم الأنس به، فدخل ذات يوم على خديجة على فرقاً

١ ـ مستدرك الوسائل: ج ٤، ص ٢٦٥، الباب ١٢ من أبواب قراءة القرآن، ح ٥.

۲\_ البيان: ١٦٠.

٣ بحار الأنوار: ج ٥٨، ص ٣٥، ح ٢٥.

٤ ـ المرَّمّل: ١.

قائلاً «زمّلوني دثّروني»(١)، فبينا هو على ذلك، إذ ناداه جبرئيل ﴿ إِنَّ الْهِمَا أَيُّهَا المزّمل ﴾ ، أو حثاً له (٢) الله على المعنى الثاني.

والمراد حينئذِ أيّها المتحمّل للقرآن أو لأعباء النبوّة، ويجوز أن يكون نداؤه به تحسيناً له بما هو عليه من ذلك الوصف، فإنّه روى عن عائشة أنّه كان متلفَّفاً في مرط له، طوله أربعة عشر ذراعاً، نصفه على وأنا نائمة، ونصفه على رسول الله ﷺ وهو قائم يصلّي (٣)، وأورد عليه أنّ الآية مكّية والزفاف إنّما وقع في المدينة، وأُجيب عنه بأنّ العقد وقع بمكّة فتأمّل، ويجوز أن يكون من قبل حسن عتاب الحبيب لحبيبه، فإنَّه قد روى أنَّه كان متلفَّفاً في ثيابه نائماً على فراشــه فناداه جبر ئيل ﷺ.

و في هذا من الإدلال والتقريب ما لا يتقاعد عمّا فـى ضـمن ﴿ يِـا أَيُّهَـا الرسول﴾، ﴿ ويا أيِّها النبيُّ من التعظيم والترحيب، فلا يأخذنك الوهم أنَّه عَلَيْهُ أعلى كعباً من أن يخاطب بمثل هذا الخطاب على هذا الوجه ﴿قُم الَّلْيُلَ ﴾ أي بيان أية ﴿قِم أوجد القيام في الليل واجعله طرفاً لعبادتك، أو لصلاتك أو لتلاوتك، وقيل: إنّ قيام الليل كناية عن التهجّد، وقيل: هو أمر بالمداومة عليها.

لليل...» والأحكام المستفادة منها

> وقد اختلف في الأمر هاهنا للوجوب أو للندب، وأنَّه أمر للـرسولﷺ وحده أو له وللصحابة على أنّ الخطاب خاص والحكم عام ﴿ إِلَّا قَـلِيلاً نِصْفَهُ أوانْقُصْ مِنهُ قَلِيلاً أوز دْعَلَيه ، «وإلا قليلاً» إستثناء من اللّيل و «نصفه» بدل من «قليلاً»، وإذا كان النصف بدلاً من «قليلاً» وهو إستثناء من الليل كان المعنى: قم جميع الليل إلّا نصفه لا تقمه، فيكون المأمور به قيام نصف الليل وانقص و «زد»

١ ـ الجوامع: ٥١٥.

۲\_و،ه، ج «عليه».

٣\_الكشاف: ج ٤، ص ١٧٤.

عطف على «قم» والضمير في «منه» و «عليه» عائد إلى النصف، والحاصل: قم الليل مخيراً بين قيام نصفه أو أقل من نصفه، وقيل: هو ثلثه أو أزيد من نصفه، وقيل: هو ثلثاه.

فإن قلت: ما فائدة الإستثناء والإبدال؟ وهلا قيل قم نصف الليل؟ وبعد أن عبر عنه بطريق الإستثناء لم يصرّح بالثلث والثلثين، وما النكتة في التعبير عنهما بالأنقص والأزيد؟

قلت: أمّا فائدة الإستثناء والإبدال فالتوصيف بوصف القلّة للنصف إلى أنّ النصف الخالي من القيام ساقط عن مرتبة الإعتبار، والنصف المأمور به نازلة منزلة الجميع، فكأنّه هو الليل بأجمعه، وأمّا اختيار التعبير بالأزيد والأنقص عن الثلثين والثلث لبيان الرخصة في الزيادة عليهما، أو النقصان عنهما، إذ لو صرّح بالثلث والثلثين لتبادر أنّ المراد منهما مقدارهما تحقيقاً لا تخميناً، ورعايتهما من غير زيادة ولانقصان لا يخلو عن حرج وقيل: إنّ «نصفه» بدل من اللّيل و «قليلاً» استثناء من النصف (۱).

وحاصله: قم أقلّ من النصف على الثلث أو أنقص منه أو زد عليه، تخييراً، ولأجل الاعتناء بشأن الأقلّ؛ لأنّه الواجب كرّره وقيل: إنّ الاستثناء من الليل باعتبار الأفراد لا باعتبار الأجزاء (٢)، والتخيير بين قيام نصف الليل والناقص عنه والزائد عليه، والتخيير إنّما هو باعتبار طول الليل وقصره، وعن الأخفش: التقدير: «إلّا قليلاً أو نصفه أو انقص منه أوزد عليه» (٣)، فحذف «أو»، لأنّ المذكور يدلّ عليه.

١ \_ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٧.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٧.

٣\_ معاني الفرآن للأحفش: ج ٢. ص ٧١٦.

بیان اُلہ ہورٹیل القرآن ترتيلاً...» المستفادة منها

﴿ وَرَتُّل القرآنَ تَرْتيلاً ﴾ أي إقرأه على رِسْلِ وتؤدة مأخوذة من «ثـغر والأُحكَ ـُـــُـام رتل» أي مفلَّج، وعن إبن عبّاس: «بيّن الحروف ووف حقّها» (١).

وعن على ﴿ إِنَّ اللَّهِ اللَّهُ وَلَا تَهَذَّهُ هَذَّالشَّعْرُ وَلاَتَّنَّتُوهُ نَثَّرُ الرَّمَلُ وَلكن اقرع به القلوب القاسية، ولا يكونن هم أحدكم آخر السورة»(١)، وقيل: الترتيل: أداء الحروف وحفظ الوقوف (٣)، وعن ابن عبّاس لأن أقرأ البقرة وأرتّلها أحبّ إلى من أن أقرأ القرآن كلّه (٤)، وقيل: معناه إقرأ ثلاث آيات أو أربع آيات (٥)؛ لأنَّ ذلك أبلغ في التدبّر، وقيل: المعنى: إقرأ على ترتيبه غير مقدّم ولا مؤخّر (٦٦) وقيل: معناه ضعّف صوتك واقرأه بصوت حزين (٧)، وعن أنس كان النبيّ ﷺ يمدّ صوته مدّاً (^)، وعن الصادق ﴿ : «هو أن تتمكّث فيه وتحسّن به صوتك وإذا مررت بآية فيها ذكر الجنّة فاسأل الله الجنّة وإذا مررت بآية فيها ذكر النار فتعوّذ بالله من النار»(٩).

وروى عن النبيَّ ﷺ أنَّه قال: «يقال لصاحب القرآن: إقرأ وأرق به ورتَّل كهاكنت ترتّل في الدنيا فإنّ منزلتك عند آخر آية تقرؤها»(١٠٠). و «ترتيلاً» تأكيد لإيجاب الأمر بالترتيل، ويجوز أن يكون للنوع، وذلك فإنّه إن حمل الترتيل على إخراج الحروف من مخارجها، ورعاية الترتيب بين الآيات في التقديم والتأخير

١ \_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٧.

٢ ـ الوسآتل: ج ٤ أص ٥٦ ٨ الباب ٢١ من أبواب قراءة القرآن ح ١٠

٣\_ذكري الشيعة: ص ١٩٢.

٤\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٧.

٥\_مجمع البيان: ج٥، ص ٣٧٧.

٦\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٨

۷\_مجمع البيان: ج ۵، ص ۳۷۸.

٨\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٨.

٩\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٨.

۱۰ \_ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٨.

على الوجه المذكور بين الدفِّتين، ورعاية الإعراب والحركات والسكنات والقراءة على وجه التواتر، فالأمر للوجوب، وإن حمل على المعاني الأخر المذكورة، فالأمر للندب والمصدر للنوع.

> بان آیة «اتا المستفادة منها

﴿ إِنَّا سَنُلْقِ عَلَيْكَ قُولًا ثَقِيلًا ﴾ (١)، صدّرت الآية بضمير المتكلّم مع الغير ستعلى عليه . قولاً...» والأحكام إظهاراً للعظمة والجلال، تعظيماً وتبجيلاً للملقى، وفي إدخال «السين» ولفظ «على» و «كاف» الخطاب والتعبير عن القرآن بالقول مع تنكيره ووصفه بالثقل ما يعضد ذلك، ووصف القرآن بالثقل إمّا لرصانته ولفخامة لفظه ورزانة معناه، وإمّا لصعوبة اقتطاف معانيه من أغصان أشجار ألفاظه، فإنّه يحتاج فيه إلى تدقيق نظر وزيادة تأمّل، بل من شأنه عظّم الله قدره أنّك كلّما زدته تأمّلاً زادك فيضاً وكما يزيدك وجهه حسناً إذاما زدته نظراً.

وأمّا الثقل: ما يترتّب عليه من الثواب في الميزان إمّا لما فيه من التكاليف الشاقّة، وإمّا لثقله على النبيّ يَهُ تحمّلاً وتحميلاً، وإمّا لكونه ثقيلاً على الكفّار والمنافقين لاشتماله على الوعيد المخصوص بهم، والوعد المخصوص بالمؤمنين، ويجوز أن يكون لاتصافه بجميع ما ذكر وأمور أخرى لا يعلمها إلَّا الله.

وقيل: إنّ «ثقيلاً» صفة لمصدر محذوف (٢) أي إلقاءً ثقيلاً، فإنّه روى عن النبيَّ عَلَيْهُ أنّه قال: «جاءني الملك فقال لي: إقرأ فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطُّني فقال: إقرأ فقلت: ما أنا بقارىء، فأخذني فغطِّني الثانية حتى بلغ مني . الجهد ثمّ أرسلني فقال: إقرأ فقلت: ما أنا بقارىء، فأخذني فغطُّني الثالثة حتى بلغ منى الجهد، ثمّ أرسلني فقال: ﴿ إِقرأ باسم ربّك الذي خلق؛ خلق الإنسان من

١ ـ المزمل: ٥.

٢ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٥٣٨.

علق \* إقرأ وربّك الأكرم \* الذي علّم بالقلم \* علّم الإنسان ما لم يعلم \* (۱) فرجع بها رسول الله عَلَى يرجف فؤاده، فدخل على خديجة على، فقال: «زمّلوني»، فزمّلوه حتّى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة على: «لقد خشيت على نفسي»، وأخبرها الخبر فقالت له خديجة على: كلا، والله لا يخزيك الله أبداً، إنّك لتصل الرحم وتصدق الحديث، وتحمل الكلّ، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحقّ، ثمّ انطلقت به خديجة إلى ورقة بن نوفل، ابن عمّ خديجة، فقالت له: يا بن عم اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة: يا ابن أخيى ماذاترى، فأخبره رسول الله على موسى يا ليتني فيها جذعاً يا ليتني أكون حيّاً حين يخرجك قومك فقال رسول الله يَشْ فيها جذعاً يا ليتني أكون حيّاً حين يخرجك قومك فقال رسول الله يَشْ فيها جذعاً يا ليتني أكون حيّاً حين يخرجك قومك فقال ورقون يورن يخرجك قومك فقال على موسى يا ليتني فيها جذعاً يا ليتني أكون حيّاً حين يخرجك قومك فقال على موسى يا ليتني فيها جذعاً يا ليتني أكون حيّاً حين يخرجك قومك فقال ورقون يدركني يومك أنصرك نصراً موزراً» (۲).

ويجوز حينئذٍ أن يكون ثقله من حيث التبليغ، وعن عائشة: لقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيَفصم، وأنّ جبينه ليتفصد عرقاً (١٠٠٠)، وعن عبادة ابن الصامت قال: كان النبي عَنِيهُ إذا نزل عليه الوحي كرب لذلك، وترتّل لذلك (١٠٠٠)، وهذه الجملة معترضة وفائدتها الإيماء إلى شدّة قيام الليل، وأنّه من التكاليف الشاقّة، لا شتماله على ترك ما تميل إليه النفس من الراحة والاستمتاع بالأهل في ذلك الوقت الذي أعدّ لذلك ليتهيّأ له ويمرّن النفس على تحمّل أعبائه. بالأهل في ذلك الوقت الذي أعدّ لذلك أوقومُ قيلاً (٥٠)، «الناشئة»، فاعلة من

١ ـ العلق: ١ ـ ٥.

٢\_مشكّاة المصابيح: ج ٣. ص ١٦٢٣، ح ٥٨٤١.

٣\_تفسير الفرآن العظيم: ج ٨ ص ٧١٧، الكشَّاف: ج ٤، ص ١٧٥.

<sup>£</sup>\_مشكاة المصابيح: ج ٣٠. ص ١٦٢٥، ح ٥٨٤٥.

٥\_ المزمل:٦.

«نشأ» إذا نهض، قال الشاعر:

نشأنا إلى خوض برانيها السرى والصق فيها مشرفات القهاحد(١١).

فهي إمّا عبارة عن النفس الناهضة من مضجعها إلى العبادة، والإضافة حينئذٍ لأدنى ملابسة كقولهم: سيد غضا، أو بمعنى «في»، أو بمعنى «المصدر» أي قيام الليل على معنى القيام من النوم في الليل، أو القيام وقت النوم لمن قام الليل كلّه، أو عبارة عن ساعات الليل؛ لأنّها تحدث ساعة بعد أخرى، أو لأنّها تنشأ بعد ساعات النهار، أو ساعاتها الأول من «نشأت» إذا ابتدأت.

وعن أنس هي ما بين المغرب والعشاء (٢)، وقيل: أوّل الليل (٢)، وقيل: بعد العشاء إلى الصبح (٤)، وقيل: ما ينشأه الرجل بالليل من القراءة والصلاة (٥)، وقيل: المعانى المستنبطة من القرآن إذا استنبطها القارىء من قراءته في الليل.

وطأتك على مضر» (٢)، أو أشق مجاهدة، مثل قوله اللهم على مضر» (٢)، أو أشد ثبات قدم، وقرأ أبو عمرو وابن عامر «وطاء» بالمدّ (١) أي مواطأة، والمعنى: مواطأة الحواس للقلب فيها أكثر، أو موافقة النفس فيها لما يقصد من الخضوع والخشوع أكثر «وأقوم»، قيل أشد استقامة (٨) وصواباً لخلو البال من الاشتغال بتسديد الحال وطلب المنال كما هو دأب الناس في النهار.

١ ـ الكشاف: ج ٤، ص ١٧٦.

٢\_ الكشَّاف: ج ٤، ص ١٧٤، التفسير الكبير \_لفخر الرازي\_ج ٣٠، ص ١٥٥ (كلاهما عن زين العابدين ﷺ).

٣\_ تفسير الفرطبي ج ١٩، ص ١٤٠ البغوي: ج ٤، ص ٣٧٧.

٤\_ التبيان: ج ١٠، ص ١٦٢.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٤٠.

٦ ـ الكشاف: ج ٤. ص ١٧٦، التبيان: ج ١٠، ص ١٩١.

۷\_ التبيان: ج ۱۰، ص ۱٦٠.

٨ تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٤١.

\*إنَّ لَكَ فَى النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً \*(١)، أي تقلّباً في قضاء ما أمر ربّك، وتصرّفاً في الاشتغال بأمر معاشك، وفي هذا تأكيد للاشتغال في الليل بالعبادة، ورفع لعذر التقصير فيه، فكأنّه يقول: ما جعلنا لك هذا السبح الطويل في النهار إلّا ليفرغ بالك في الليل عمّا يهمّك من أمر المعاش، فلا ينبغي أن يمنعك فيه مانع عن الاشتغال بالطاعة، والتفرّغ للعبادة، وقيل: فراغاً طويلاً لنومك (١) واستراحتك فاغتنم الليل للعبادة، ولذلك ندبت القيلولة ليستعان بها على قيام الليل، وفيه إظهار للمنّة حيث لم يكلّف باستغراق الوقتين للعبادة، وقيل: المعنى: إنّ لك في النهار سعة تمكّنك فيها الجمع بين السعى والعبادة، أو بين السعى والاستراحة.

وقرى، «سبخاً» بالخاء المعجمة (٣) أي تفرّغ قلب بالشواغل، مأخوذ من «سبّخت الصوف»، إذا نفشته وفرّقته بالنتف أو بالندف. وقيل: إنّ لك فيه تخفيفاً، فإنّ التسبيح جاء بمعنى التخفيف، يقال ألّهم سبّح عنه الحمى أي خفّفها (٤)، ومنه قوله ﷺ «لاتسبّخي عنه بدعائك عليه» (٥) أي لا تخفّفي ﴿ وَاذْكُرِ اللّهم رَبِّكَ ﴾ أي أدعه بأسمائه الحسنى، أو داوم على ذكر باسمه ليلاً ونهاراً، وقيل: في صلاتك التي أمرت بها، وقيل: اذكر «بسم الله الرحمن الرحيم» في أوّل قراءتك (١)، والأحسن حمله على العموم؛ لتناول ذكر الله تهليله وتسبيحه وتحميده وتكبيره، وربّما دخلت قراءة القرآن ومذاكرة العلوم تحته ﴿ وَتَبَيّلُ إليه تَبْتيلاً ﴾ أي تجرّد لمبادته عمّا لايليق الاتفات إليه معها، وعدل عن التبتل إلى التبتيل رعاية لمبادته عمّا لايليق الالتفات إليه معها، وعدل عن التبتل إلى التبتيل رعاية

۰ ـ تصرین ۲۰. ۲ ـ تفسیر الفرطبی: ج ۱۹، ص ۶۲.

٣\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٦.

٤\_تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٤٢، مع اختلاف يسير.

۵\_راجع: مجمع البيان: ج ۵، ص ٣٧٦.

٦\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٧٩.

للفاصلة، وقصد الإفادة التكرار.

بيان الأحكام التي استفادها المصنف

بيان: في هذه الآيات من أوّل السورة إلى هاهنا إيماء إلى عدّة أحكام. منها: الأمر بقيام الليل، وهو إمّا كناية أو مجازاً عن صلاة التهجّد، وهمي من الآيات ثمانية ركعات، وعن ركعتي الشفع وركعة الوتر، والأمر بالنسبة إليه ﷺ للوجوب وإلى غيره للندب. وقيل: الأصل فيه الوجوب ثمّ عبر إلى الندب.

> ومنها: الأمر بـترتيل القـرآن، وقـد عـرفت حـمله عـلي الوجـوب، أو الاستحباب نظراً الى اختلاف معانيه.

> ومنها: الأمر بذكر الله، وقد عرفت من المعاني التي أوردناها مـمّا يـجوز حمله عليها حال الوجوب أو الاستحباب.

> ومنها: الأمر بالانقطاع والتبتّل، وهو أيضاً بالنظر إلى بعض المعاني قد يجب وإلى أخر قد يستحبّ.

> > إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴿ ءَاخِذِينَ مَآءَاتَنَّهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إنَّهُمْ كَانُواْقَبْلَ ذَلِكَ مُعْسِنِينِ (١)

ومنها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ المُتَّقِينَ في جَنَّاتٍ وَعُيُونِ \* آخِذِينَ \* حال مقدّرة أَى قائلين ﴿ مَا أَتَّهُمُ مُرِّبُّهُم ﴾ من الثواب في الآخرة راضين به، ويجوز أن يكون والأحكام تعلى تقدير: أن يكون «آخذين» بمعنى عاملين ما آتاهم ربّهم من نعم المناه على تقدير: أن يكون «آخذين» بمعنى عاملين ما آتاهم ربّهم من نعم التكاليف في الدنيا، هكذا قيل، وفيه ﴿ إِنَّهُم كَانُوا ﴾ تعليل لما وصف به المتّقون ﴿ قَبْلَ ذَلِكَ ﴾ أي قبل ما منحوا به من تلك النعم ﴿ مُحْسِنين ﴾ أي قد أحسنوا أعمالهم.

فإن قلت: ما إحسان العمل؟

بـــان آيــة «إنّ

۱ ـ الذاريات: ۱۵ ـ ۱٦.

قلت: أمور، أساسها الإعتقاد الصحيح، روي عن علي ﴿ وقد سمع رجلاً من الحرورية يتهجّد ويقرأ أنّه قال: «نوم على يقين خير من صلاة في شك» (۱) ويؤيّد ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «نوم العالم خير من عبادة الجاهل» (۱) وقال ﷺ: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» (۱) وعنه ﷺ: على ركعتان يصلّيها العابد» (فا فضل من سبعين ركعة يصلّيها العابد» (فا وعنه ﷺ: «ساعة العالم يتّكى على فراشه ينظر في علمه خير من عبادة سبعين سنة» (٥).

والإخلاص، ويؤيّد ذلك أنّه ﷺ فسّر الإحسان حين سئل ما الإحسان بقوله: «أن تعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنّه يراك» (٦٠).

والتخلّص من الرياء نقيراً وقطميراً، عن النبيّ ﷺ: «إنّ أولى الناس أن يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتي به فعرّفه نعمه فعرفها قال: فا عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت قال: كذبت، ولكنّك قاتلت ليقال: رجل جرىء فقد قيل ذلك ثمّ أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلّم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتي به فعرّفه نعمه فعرّفها قال: فا عملت فيها؟ قال: تعلّمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن وقرأته، قال كذبت ولكنّك تعلّمت العلم حتى يقال إنّك عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارىء (٧) فقد قيل، ثمّ أمر به فسحب على وجهه فألقي في النار» (٨).

١ ـ بحار الأنوار: ج ٣٣. ص ٥٩٧. ح ٥٩١.

٢\_بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٥. ح ٨٦

٣ كنز العمال: ج ١٠٠ ص ١٤٥ ، ح ٢٨٧٤١.

٤\_بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٥، ح ٨٢

٥ ـ بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٣، ح ٧١.

٦\_بحار الأنوار: ج ٧٠. ص ٢٦٦. الباب ٥٤. باب الإخلاص.

٧\_في المصدر: «قارىء ال*هر* آن».

٨\_بحار الأنوار: ج ٧٠. ص ٢٤٩، ح ٢٤.

ومن الغيبة والنميمة، عن النبيّ ﷺ «لا يدخل الجنّة قتّات» (١١)، ومروي عن بعض أصحابنا أنّ النميمة تفطر الصيام وتنقض الوضوء (٢)، وبال الغيبة قد يكلّمنا عليه في سورة الحجرات، فلا بأس إن أعرضنا عنه هاهنا.

ومن الكبر والعجب، والتيه والفخر، عن النبي الله قال: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ فقالوا: بلى يا رسول الله، فقال: كلّ ضعيف مستضعف، لو أقسم على الله لأبرّه، ألا أخبركم بأهل النار؟ كلّ عتل جوّاظ جُعظري مستكبر (")»، ويروي «كل حوّاظ زنيم مستكبر»<sup>(1)</sup>، وعنه الله قال: «لا يدخل النار من في قلبه مثقال حبّة من خردل من إيمان، ولا يدخل الجنّة من في قلبه مثقال حبّة من خردل من كبر»<sup>(6)</sup>.

وعن أسماء بنت عميس قال: سمعت رسول الله على قال: «بئس العبد عبد تخير واحتدى ونسي الجبّار الأعلى، وبئس العبد عبد تجبر واعتدى ونسي الجبّار الأعلى، وبئس العبد عبد سهى ولهى ونسي المقابر والبلى، بئس العبد عبد عتا وطغى ونسي المبتدأ والمنتهى، بئس العبد عبد يختل الدنيا بالدّين، بئس العبد عبد يختل الدين بالشبهات، بئس العبد عبد طمع يقوده، بئس العبد عبد هوى يضلّه، بئس العبد عبد رغب يذلّه» (٢).

وبالجملة: المحسن من أنصف بالإحسان، وهـ و وصـ ف جـ امع لجـ ميع أوصاف القصد والإعتدال في الأفعال، والأقوال والأحوال ، والمحسن الحـ قيقي

١ ـ بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٢٦٥، ح ٨

٢ ـ لم نعثر عليه.

۳۔کنز العمال: ج ۳. س ۱۵۳. ح ۵۹۳۶ وص ۵۲۵. ح ۷۷۳۳. ٤۔مشکاة المصابیح: ج ۳. ص ۱۵۱۳. ح ۲۰۵.

٥\_بحار الأنوار: ج ٢. ص ١٤١، ح ١ (فيه تفدم وتأخر).

٦ ـ مشكاة المصلبيح: ج ٣، ص ١٤٦٥، ح ١١٥٥.

هو الكبير المتعال.

﴿ كَانُوا قَلِيلاً مِنَ الَّلِيلِ مَا يَهْ جَعُونَ ﴾ هـذا وصف بـياني للـمحسنين، والأحكــــــام وفي «ما» أقوال:

سان آنة «كانوا قليلاً من الليل...» المستفادة منها

أحدها: أنَّها مزيدة فـ «يهجعون» حينئذِ خبر كـان، و «مـن اللـيل» صـفة لـ «قليلاً» أي كانوا يهجعون في جزء قليل من الليل، ويجوز أن يكون «قليل» صفة لمصدر محذوف أي كانوا يهجعون هجوعاً قليلاً كائناً ف «من الليل» حينئذِ يجوز أن يكون صفة، ويجوز أن يكون حالاً من الهجوع؛ لتخصيصه بالوصف.

فإن قلت: ما فائدة إقحامها على تقدير كونها زائدة؟

قلت: التأكيد للقلَّة فإنِّها مؤكَّدة لمضمون الجملة، وإذا كـان القـلَّة مـخبراً عنها، أو قيداً له لزم تحقّقها.

وثانها: أنَّها مصدريَّة، أي كانوا قليلاً من الليل هجوعهم، فيكون هجوعهم بدلاً من الواو في «كانوا»، و«قليلاً» خبراً، فهو حينئذِ ظرف أو صفة للمصدر، أي كان هجوعهم في قليل من الليل أو هجوعاً قليلاً من الليل، والقول في الليل كما عرفت.

وثالثها: أنَّها موصولة، والموصول مع صلته في محلِّ الرفع بـالابتداء. و «قليلاً» خبره؛ لأنّه حدث والجملة خبر كان، ويجوز أن يكون الموصول بدلاً من الواو أي كان الذي يهجعونه في قليل من الليل، و«من الليل» على هذا لا يجوز حمله إلّا على النعت، أللَّهمّ إلّا أن يجعل الموصول فاعلاً لقليل، فحينئذِ يجوز أن يجعل «من الليل» حالاً من الموصول، فيكون التقدير: قل المقدار الذي يهجعون فيه كائناً ذلك المقدار من الليل، وهذا التقدير أيضاً قد يعتبر على حمل «ما» على المعنى المصدري.

ولا يخفي ما في هذه الوجوه من التعسّف، هذا ولا يجوز حمله على معنى

النفي ؛ لفساد اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فلأنّ «ما» لا يتقدّم عليها معمول ما بعدها، وأمّا المعنى فلأنّ التقدير حينئذٍ: ما يهجعون في قليل من الليل، وهذا يؤدّي إلى دوام الشهر، وليس هذا مراداً من الآية، بل المراد منها أنّهم كانوا يحيون أكثر الليل. وعن الحسن، أنّهم كانوا يمدّون الصلاة إلى السحر(١١).

عن رسول الله ﷺ، أنّه قيل له: إنّ فلانة تصلّي من الليل، فإذا غلبها نـوم تعلّقت بحبل، فنهى عن ذلك وقال: «ليصلّي أحدكم من الليل ما تيسّر فإذا غلبه النوم فلينم» (٢)، وعنه ﷺ: «لا تكابدوا الليل» (٣).

\*وتبالأسحارِهُم يستغفرون \*، كأنّهم أسلفوا في ليلتهم الجرائم هضماً لما قاموا به من العبادة إحترازاً من العجب، وما يلحق بعض المطيعين من استكثار العبادة، وبناء الفعل على الضمير إيذاناً بأنّهم الأحقّاء بالإستغفار لإتّصافهم بشدّة الخشية الباعثة لهم على تجافي الجنوب عن المضاجع، والتحلّي بحلي الأبرار من الاكتحال بكحل جواهر الأنوار المقتطفة من أزهار أشجار الأسحار.

والسحر من ثلث الليل الأخير إلى طلوع الفجر، وعن الليث: هو السدس الأخير (٤)، وهما سحران، السحر الأعلى قبل انصداعه الفجر الأوّل، والأخير عند انصداعه.

۱\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٥٥ ١.

۲\_ الاتحاف: ج ۰، ص ۱۳۰.

٣\_كنز العمال: ج ٣، ص ٤٦، ح ١٤.٥٤.

٤ \_ تفسير الطبري: ج ١١، ص ٤٥٦، ح ٣٢١٤٢.

٥ \_ الوسائل: ج ٤، ص ١٨١٨، الباب ٥ ٢ من أبواب الدعاء، ح ٤.

وروي عن أمير المؤمنين ﴿ أَنّه كان يدعو بعد الثماني من صلاة الليل فيقول: «ألّلهم إنّي أسألك بحرمة من عاذ بك منك، ولجأ إلى عزّك واستظل بفيئك، واعتصم بحبلك، ولم يثق إلّا بك، يا جزيل العطايا، يا مطلق الأسارى، يا من سمّى نفسه من جوده وهّاباً، أدعوك رهباً ورغباً، وخوفاً وطمعاً، وإلحاحاً وإلحافاً، وتضرّعاً ومملقاً، وقاعداً، وراكعاً وساجداً، وراكباً وماشياً، وذاهباً وجاءياً، وفي كلّ حال، ألّلهم إنّي أسألك أن تصلّي على محمّد وآل محمّد

١\_بحار الأنوار: ج ٣، ص ٣١٤، ح ٧.

٢\_كنز العمال: ج ٧، ص ٧٨٥، ح ٢١٤٠٢.

٣\_كنز العمال: ج ١، ص ٤١٦، ح ١٧٦٦ وج ٧. ح ١٩٦٠٢.

وأن تفعل بي كذا وكذا»(١).

وكان يدعوا عقيب الشفع فيقول: «إلهي تعرّض لك في هذا الليل المتعرّضون، وقصدك القاصدون، وأمّل فضلك ومعروفك الطالبون، ولك في هذا الليل نفحات وجوائز وعطايا ومواهب تمنّ ساعلي من تشاء من عبادك وتمنعها من لم تسبق له العناية منك، وها أنا ذا عبدك الفقير إليك المؤمّل فضلك ومعروفك، فإن كنت يا مولاي تفضّلت في هذه الليلة على أحد من خلقك وعدت عليه بعائدة من عطفك، فصلٌ على محمّد وآل محمّد الطيبين الطاهرين الخيّرين الفاضلين، الذين أذهبتَ عنهم الرجس وطهّرتَهم تطهيراً إنّك حميد بحيد، ألَّلهم إنَّى أدعوك كما أمرتني، فصلٌ على محمَّد وآل محمَّد الطيبين الطاهرين فاستجب لي كما وعدتني إنّك لا تخلف الميعاد»(٢).

وكان يقنت في صلاة الوتر فيقول: «ألُّلهم صلّ على محمد وآل محمد. وصلّ على ملائكتك المقرّبين. وأولى العزم من المرسلين. والأنسبياء المستجبين ، والأئمة الراشدين، أوَّهم وآخرهم، ألَّلهمّ عذَّب كفرة أهل الكتاب، وجميع المشركين، ومن ضارعهم من المنافقين، فإنّهم يتقلّبون في نعمتك، ويجعلون الحمد لغيرك، فتعاليت عمّا يقولون وعمّا يصفون علوّاً كبيرا، ألَّم العن الرؤساء والقادة والأتباع من الأوّلين والآخرين الذين صدّوا عن سبيلك. أَلَّالِهِمَّ أَنزل بِهم بأسك ونقمتك، فإنَّهم كذَّبوا على رسولك وبدَّلوا نعمتك وأفسدوا عبادك وحرّفوا كتابك وغبروا سنة نبيك، ألّلهم العنهم وأتباعهم وأشياعهم وأولياءهم وأعداءهم ومحبتهم واحشرهم وأتباعهم إلى جهتم زرقا، أَلُّهم صلَّ على محمد عبدك ورسولك بأفضل صلواتك، وصلَّ على أئمَّة الهدى

١ ـ بحار الأنوار: ج ٨٧ ص ٥٧ ٢، ح ٦١.

٢\_بحار الأنوار: ج ٩٨. ص ٢١٤.

الراشدين المهديّن $^{(1)}$ ،

فيما قياله يبعض العسارفين عسند الليل

وقال بعض العارفين: من حسن الأدب عند الإنتباه أن يذهب بباطنه إلى التتباه إلى صلاة الله ويصرف فكره إلى أمر الله قبل أن يحول الفكر في شيء سوى الله، فيحول بينه وبين نفحات عنايات الله وتشغل اللسان بالذكر، فالصادق كالطفل المكلُّف بالشيء إذا نام ينام على محبّة بشيء وإذا انتبه على محبّة ذلك الشيء الذي كان كالفار به، وعلى حسب ذلك الكلف يكون الموت والقيام إلى الحشر، كما يــدلّ عليه: «كها تعيشون تموتون وكها تموتون تحشرون» (٢)، فلينظر عند انتباهه مأثمه؛ فإنّه هكذا يكون عند القيام من القبر إن كان همّه لله، وإلّا فهمّه غير الله، والعبد إذا انتبه من النوم فباطنه عائد إلى طهارة الفطرة، فلا ينبغي أن يدع الباطن أن يتغيّر بغير ذكر الله حتى لا يذهب عنه نور الفطرة الذي انتبه عليه، ويكون فارّاً إلى الله بباطنه، ومهماً في الباطن بهذا المعيار فقد لقى طريق الأنوار وطرق طريق النفحات الإلهيّة من مواهب واهب الأسرار.

أموالهم حقق والأحكام

﴿ وَفِي أَمْوَ الْهِم حَقٌّ للسَّائِل والمحروم ﴾ (٤) بعد أن وصف المحسنين بـزكاة بِــان أَيـة ﴿ وَفِي الأبدان شرع في وصفهم بزكاة الأموال، واختلف في هذا الحقّ، فقيل: إنّه الزكاة للسُسُانل...، المفروضة (٥) وقيل: إنّه ما عداها من المبرّات، ولا يبعد حمله على العموم. المستغادة منها والسائل: هو يتكفّف من الناس بحاجته، والمحروم: هو الفقير الذي يتعفّف عن السؤال، فيظنّ أنّه غني، فيحرم من السؤال، وقيل: هو المحارف الذي لاكسب له

١ ـ جميع النسخ: «المؤمنين»، وليس في المصدر.

٢\_بحار الأنوار: ج ٨٧ ص ٢٧٤.

٣\_لم نعثر عليه.

٤ ـ الذاريات: ١٩.

٥ ـ التبيان: ج ٩، ص ١٣٨٤ التفسير الكبير: ج ٢٨، ص ١٧٧.

المسصنّف مسن

ولاسهم(١) وقيل: هو الذي لا ينمو له مال (٢) وقيل: أبو البنات.

فإن قلت: كلّ ذي مال لا يخلو ماله من هذا الحقّ فما وجمه تخصيصه بأموال هو علاء الأبرار المحسنين؟

قلت: تقدير الكلام في أموالهم شطر عظيم قد افترضوه على أنفسهم، وجعلوه حقًّا لازماً وضربة لازب لا يخلون به أصلاً، وهذا يستفاد من التعبير عن ذلك الشطر بالحقّ، ومن التنكير الدالّ على نوعيّة ذلك الحق.

تنبيه: «لمّا علّل ما منح به المتّقون من كونهم في جنّات وعيون، بكونهم محسنين، وعلَّل اتصافهم بالإحسان بقلَّة الهجوع في الليل، وبـالاستغفار فـي خلاصة مِا أفاد الأسحار وبأدائهم ما تعلَّق بأموالهم من حقّ السائل والمحروم، وكان قلَّة الهجوع الأبات المتقلمة " الذي هو عبارة عن قيام الليل كناية عن صلاة التهجّد والشفع والوتر، دلّت الآيات على أنَّ الأُمور الثلاثة مأمور بها ومندوب إليها، وإلَّا لم يترتَّب عليها ما ترتَّب من الاتصاف بالإحسان الذي هو علَّة للإتصاف بالتقوى التي ترتّب عليها دخول الجنّة، ولمّاكان في هذه الدلالة إجمال وإبهام رفع ذلك الإبهام، وفصّل ذلك الإجمال ببيان الشارع سلام أنه وجوب صلاة التهجّد والشفع والوتر بالنسبة إليه ﷺ، واستحبابها بالنسبة إلى غيره، وكون التهجّد ثمان ركعات، والشفع ركعتين، والوتر ركعة، وعلم أيضاً استحباب الاستغفار في الأسحار إدبار السجود.

وأمّا الأدعية المأثورة عنهم على عقيب الركعات، وأمامها، وما ورد من القنوتات، فمستفاد من الآثار والأخبار عنهم الكير.

۱\_التبيان: ج ۹، ص ۲۸۶.

٢\_ معانى الفرآن للزجاج: ج ٥، ص ٥٣.





# اَلْمِينَ الْرَّالِيَّ الْجِعَ عَسَلَ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَةَ بِبَاقِيَ أَحْكَامَ ٱلصَّلَالَا







## الرابع عشر: الإيات المتعلَّقة بباقى أحكام الصلاة

وَإِذَاحُيْيتُم تَحِيَّةٍ فَعَيُّواْ إِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْرُدُوهَآ أَبَّنَ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ حَسِيبًا (١)

منها قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُبِيتِم بِتحيَّةٍ ﴾ «التحيَّة» في الأصل مصدر «حيَّاك بسبان أبُّ هاِذَا الله» أي أعطاك الحياة على الإخبار، وقد يستعمل في الدعاء بمعنى مدّ الله لك في والأحكام المستفادة منها الحياة، أو أحياك حياة طيّبة، وغلب في السلام وهو سنّة مؤكّدة إلّا في مواطن.

> منها: ما يتعلَّق بالمسلم، وهو أن يكون متلبِّساً بالصلاة أو بالأذان أو بقراءة القرآن، أو بتقرير مبحث علمي أو جنباً أو حائضاً أو نفساء، وقيل: المراد بالتحية هاهنا العطية، وأوجبوا الردّ على المتّهب بهذه الآية، وقد روى هذا عن الشافعي في قوله القديم (٢)، وقال صاحب المغرب: ومن فسر التحيّة في قوله \_ تعالى \_: ﴿ وإذا حُبِيتِم بتحيّة ﴾ بالعطيّة فقد سهي، وكذلك من ادّعي أنّ حقيقتها الملك، وإنّما هي مجاز فيه، وذلك أنّ الجاهلّية كانوا يحيّون الملك ما يثبت اللعن ولا يخاطبون به غيره حتّى أنّ أحدهم إذا تولّى الإمارة والملك قيل له فلان نال التحيّة، ومنه قول الشاعر:

> > قد نلته إلّا التحيّة: وكل ما نال الفق

> > > ۱ \_ النساء: ۲۸.

٢ ـ نفله عنه في تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٢٨.

أي إلّا الملك<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما يتعلق بالمسلّم عليه، وهو أن يكون مشتغلاً بمنهي كشرب الخمر والميسرة والغناء وتطيير الحمام، أو يكون قاعداً لحاجة أى متغوّطاً أو كاشفاً عورته من غير ضرورة أو يكون المسلّم عليه مارّاً، والمسلّم قاعداً أو المسلّم عليه راكباً والمسلّم عليها أجنبيّة.

وينبغي أن يسلم الواحد على الجماعة ﴿فحيّوا ﴾، الأمر للوجوب، وهو فرض كفاية إن كان المسلّم عليه جماعة وإلا وهو فرض عين ﴿بِأَحْسَن منها ﴾ وهو أن يزاد في الجواب على أصل السلام، فإذا قال المسلّم: سلام عليكم، قيل له: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. والتفاوت بالتعريف والتنكير، وتقديم الخبر وتأخيره لم يلتفت إليه شرعاً.

۱\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۸٤.

۲\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۸۵.

٣\_ التفسير الكبير: ج ١٠، ص ١٦٩.

مثلها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والتخيير إنّما هو بين الردّ بالمثل والزيادة وأمّا أصل الردّ فإنّه كما علمت فرض كفاية أو فرض عين عن النبيّ ﷺ «ما من رجل مرّ على قوم مسلمين فيسلّم عليهم فلايردّون عليه إلّا نزع عنهم روح القدس وردّت عليه الملائكة»(١).

وأمّا أهل الكتاب والمبتدعون، فلا ينبغي أن يبتدؤا بالسلام إلّا عند الخوف، وإذا سلّموا ردّ عليهم به «عليكم»، عن النبيّ ه إذا سلّم عليكم أهل الكتاب، فقولوا وعليكم (٢) أو عليكم ما قلتم. لأنّهم كانوا يقولون السام عليكم» (٣) أي الموت، عن عائشة إنّ رهطاً من اليهود دخلوا على رسول الله عليكم فقالوا: السام عليك، فقال عليكم، فقالت عائشة: بل عليكم السام واللعنة، فقال على الرفق في كلّ شيء، فقالت: ألم تسمع ما قالوا، فقال على قد قلت وعليكم، قد قلت وعليكم» (٤).

ويستحبّ أن يبدأ المؤمن أخاه بالسلام وأن يصافحه وأن يبشّ في وجهه، عن النبيّ عَلَيْ «إذا التق المسلمان فسلّم كلّ واحد منها على أخيه كان أحبّها إلى الله أحسنها بشراً بصاحبه، وإذا تصافحا نزلت بينها مائة رحمة للبادىء تسعون وللصافح عشر»(٥).

﴿ إِنَّ الله على كلّ شيء حَسِيباً ﴾ أي محيطاً محيصاً لايفوت منه شيء فيحاسبكم على التحيّة وغيرها، فيجزي المحسن بحسناته والمسيء على سيّاته، وفي هذا التذيّل تأكيد لوجوب ردّ السلام، والاستحباب الابتداء بها.

١ ـ التفسير الكبير: ج ١٠، ص ١٧١.

۲\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۸۵.

٣\_ التفسير الكبير: ج ١٠، ص ١٧٠.

٤ ـ الكافي: ج ٢، ص ٨٤٨، ح ١.

٥ \_ كنز العمال: ج ٩، ص ١١٤، ح ٢٥٢٤٥.

خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية

تحقيق: قد علم من الآية وجوب ردّ التحيّة والأقوى حملها على معنى السلام، فالآية تدلّ على وجوب ردّ السلام، والإجماع منعقد على ذلك والسنّة مؤكّدة له، ويفهم من هذا تحريم ترك الردّ، فإنّ ترك الواجب مع التمكّن من أدائه حرام.

إذا تمهد هذا فنقول: يجب على المصلّي أن يردّ السلام إذا سلّم عليه، لعموم الصيغة، وكون الأصل في الأمر الوجوب. ولا يكره السلام على المصلّي، بل هو باقي على استحبابه، لعدم اقتضائه ما ينافي الصلاة. فإنّ السلام دعاء، بل قرآن، والقرآن والدعاء لا يبطلان الصلاة وإن وقعا في غير محلّهما، وقيل: يكره؛ لتكليفه المصلّي واجباً مع اشتغاله بواجب أهم منه (١١)، وفي تركه مع وجوبه قول ببطلان الصلاة؛ لأنّه ترك واجباً مع التمكّن منه وترك الواجب حرام وفعل الحرام مبطل للصلاة كترك ردّ الوديعة المطالب بها في الصلاة، وهو قادر على أدائها من غير الطال الصلاة.

وقال بعض علمائنا ردّ السلام واجب على الفور، فلو ترك الردّ وكان في ذكرٍ بطلت صلاته، ولو سكت عن الذكر بقدر الردّ ولم يرد ولم يخرج بالسكوت عن كونه قارئاً موالياً لم تبطل صلاته.

وقال الشهيد الله والأقرب عدم الإبطال، سواء أتى بفعل من أفعال الصلاة في تلك الحالة أو لا (٢٠).

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ الأصحاب قد اختلفوا في صورة الردّ، فذهب الشيخ في المبسوط (٣) والخلاف (٤) بأنّه لا يجوز بعليكم السلام، بل يجب الردّ

أقبوال الأصبحاب فسي صبورة ردَّ السلام

١ ـ كنز العرفان: ج ١، ص ٥٩ ١.

۲\_ ذكرى الشيعة: ص ۲۱۸.

٣\_ المبسوط: ج ١، ص ١١٩.

٤\_ الخلاف: ج ١٠، ص ٣٨٨. المسألة ١٤١.

بسلام عليكم أو بسلام عليك وهو قول حسن قد وافقه عليه جمهور الأصحاب (۱) لما رواه عثمان بن عيسى، عن أبي عبدالله في قال: سألته عن الرجل يسلّم عليه في الصلاة؟ فقال: «يردّ عليه يقول: سلام عليكم، ولايقول: عليكم السلام، فإنّ رسول الله في كان قامًا يصلّي فرّ عليه (۱) عبّار بسن ياسر فسلّم فردّ عليه النبيّ في هكذا» (۳).

وقد يجاب عنه بمنع كون الأصل الجواز، بـل الأصـل الاشـتغال بأفـعال الصلاة لقوله تعالى: ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ (٥)، والاشتغال بالجواب منافي القنوت أعنى الخشوع، وتجويز الجواب فيها رخصة، فيجب أن لا يتجاوز المورود.

والجواب عن الخبر معارضته بالخبر عن أبي عبدالله الله على أنّ ما روي عن أبي جعفر الله لا يدلّ على ما استدلّ به عليه؛ لأنّ الممنوع «وعليكم السلام» وليس فيه جواز ذلك، فإنّه سُئل الله أيردّ السلام في الصلاة؟ فقال: «نعم مثل ما قيل له»(٢)، والعادة جارية على أنّ ما قيل له «سلام عليكم» أو «السلام عليكم»

١ ـ الانتصار: ص ٤٧.

<sup>-</sup>٢\_في المصدر: «به».

٣- تهذّيب الأحكام: ج ٢، ص ٣٥٣، ح ١٣٤٨.

ئ\_تهذيب الأحكام: ج ٢، ص ٣٥٣، ح ١٣٤٩.

٥ ـ البفرة: ٢٣٨.

٦\_ تهذيب الأحكام: ج ٢، ص ٣٥٣، ح ١٣٤٩.

لا «عليكم السلام».

تنبيه: إعلم أنّ بعضهم حمل التحيّة على العموم وأدخل التحيّة بالصباح والمساء وما أشبه ذلك تحتها، وقال: المعنى إذا حييتم بتحيّة من التحيّات فحيّوا بأحسن منها أو مثلها، فتجب على من حيّى بغير «سلام عليكم» أن يردّ على من حيّاه بالأحسن أو بالمثل.

وقال الشهيد الله وجوب ردّ التحيّة بالصباح والمساء وشبههما بلفظ السلام أو الدعاء، ولو ردّ مثله وقصد الدعاء جاز، وإن قصد مجرّد الردّ أمكن الجواز (١٠)، وأراد بهذا الجواز، الجواز في حالة الصلاة، والظاهر عدم الجواز مع قصد مجرد الردّ؛ لأنّه كلام غير قرآن ولا دعاء، فلا يجوز لكونه مفسداً لها بعد التلبّس بها يجب الإحتراز عنه فلا يجوز.

#### فرع:

من ذهب ببطلان الصلاة بترك الردّ تردّد في بطلان صلاة المجموع بـ ترك الجميع الردّ، فإنّه لمّاكان الردّ في هذه الصورة فرض كفاية لم يكن الترك بالنسبة إلى كلّ واحد منهم حراماً، فلا تبطل صلاة أحد منهم؛ لأنّه لا يصدق على أحد منهم أنّه فعل في الصلاة ما يحرم عليه، ومن حيث أنّه يترك المجموع الردّ، يتعلّق الإثم بذمّة كلّ واحد منهم، وتعلّق الإثم فرع ترك الواجب، أو فعل الحرام، وكلّ منهما مبطل للصلاة، فتبطل صلاة كلّ واحد منهم والله أعلم.

## \* قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشُكِي وَمَحْيَايَ وَمَاتِي لِلَّهِ رَبَ ٱلْعَالَمِينَ

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلُّوتَى ونسكى ﴾ أي جميع عباداتي وقيل: ديني (۲)، وقيل: قرباني (۲)، وقيل: حجى (٤) ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتَى ﴾.

قرأ نافع بإسكان «الياء» في «محياي» إجراء للوصل مجرى الوقف (٥)، والأحكام الله على ال والمراد «بالمحيا» الأمور الجارية فيه ممّا أمر به من الطاعات، و «الممات» الأُمور الواقعة فيه كالوصيّة والتدبير، وقد يراد بها الحياة والممات أنفسهما ﴿ للهِ رَبِّ العالمينَ ﴾، في هذا الوصف إشارة إلى بناء الحكم عليه ﴿لا شريكَ لَهُ ﴾، حال من اسم «إنّ» وما عطف عليه، أي خالصة له لا شريك له فيها ﴿ وَبِدْلِكَ أُمِرْتُ ﴾. أي بالإخلاص أمرني ربّي، وقيل: بالقول (٦١) ﴿ وَ أَنَا أُوِّل المسلمين ﴾ ، أي أوِّل من أسلم إسلاماً؛ لأنَّ إسلام النبيَّ ﷺ مقدّم على إسلام أمَّته؛ فهو أوَّلهم إسلاماً.

> إرشاد: في هذه الآية دلالة على أمر النبيَّ ﷺ بهذا القول، والمـقول يــدلّ على إظهار الخشوع في الصلاة. بل في سائر العبادات، ووجوب إيـقاعها عـلى وجه يشعر بالإخلاص، وقد روي أنّه عَيْلِ كان يتوجّه بها في صلاته (٧)، عن علي الله «كان النبي عَلَيْهُ إذا قام إلى الصلاة قال:» (^)، وفي رواية «كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين إنّ صلاتي ونسكى ومحياى ومماتى لله ربِّ العالمين، لا شريك له

١ \_ الأنعام: ١٦٢.

۲\_ التبيان: ج ۸، ص ۳۳۵.

٣\_ التبيان: ج ٨، ص ٣٣٥.

٤\_تفسير البغوى: ج ٢، ص ١٤٦.

٥ ـ التفسير الكبير: آج ١٤، ص ١١؛ أنوار التنزيل: ج ١، ص ٣٤٠.

٦\_كنز العرفان: ج ١، ص ١٥٧.

۷\_السنن الکبری: ج۲، ص ۳۲.

۸\_السنن الکبری: ج ۲، ص ۳۲.

وبذلك أُمرتُ وأنا أوّل المسلمين»(١).

ويعلم من هذا، ومن قوله ﷺ: «صلّوا كها رأيتموني أصلّي»(٢)، استحباب التوجّه بما توجّه به ﷺ. روينا عن الثقاة بطريق آخر زيادة على هذه الرواية، وهو أن يقال: «وجّهت وجهي للذي فطر السموات والأرض على ملّة إبراهيم ودين محمد ومنهاج على حنيفاً مسلماً... إلى آخر الآية»(٢) ويقال: أنا من المسلمين موضع وأنا أوّل المسلمين، هذا، وقد استدلّ بهذه الآية على وجوب تقييد النيّة في العبادات والقربة، ووجهه ظاهر.

إِثَّاوَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ اَلَّذِينَ مُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُوْتُونَ اَلزَّكُوْةَ وَهُمْ ذَكِونَ '''

> بيان أية «إتما وليك الله وركوله...» والأحك المام المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّا وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكوة وهم راكعون ﴿ «الولي »هاهنا بمعنى الوالي، وهو الأولى بالتصرّف كما يشهد به المقام، ومورد الآية، و «إنّما» تفيد القصر لما قرّرنا (٥) في موضعه، أنّها بمعنى ما وإلّا، فالتقدير: ليس وليّكم إلّا الله ورسوله والذين آمنوا، ووضع الولي موضع الأولياء إشارة إلى أنّ الولاية لله أصالة ولرسوله، ولوليّه بالتبعيّة، أو إلى اتحاد الولاية ولو تعدّد الولي، والإتيان بـ «الذين» موضع «الذي» تعظيم لشأن المعبّر عنه بالموصول، وقيل: إنّما جيء بلفظ الجمع وإن كان المعبّر

۱ \_ السنن الكبرى: ج ۲، ص ۳۲، ۳۳، ۸۷

٢\_صحيح البحاري: ج ١، ص ١٦٢.

٣\_ بحار الأنوار: ج ٥٦٠. ص ١٦٠، ح ٣، والآية في سورة الأنعام: ١٦٢.

٤ \_ المائدة: ٥٥.

**٥**\_ب، ج: «قرر ».

عنه واحداً لترغيب الناس في مثل فعله لينالوا مثل ثوابه (١)، وقيل: للتنبيه على أنّ سنخيّة المؤمنين يجب أن يكون على هذه الغاية من الحرص على البر والإحسان وتفقّد الفقراء حتّى لو اضطرّهم أمر لا يقبل التأخير وهم في الصلاة يحب أن لا يؤخرّوه إلى الفراغ منها.

\*والذين يقيمون الصلاة \* مرفوع المحل إمّا على الوصف «للذين آمنوا»، أو على البدل منه أو على العطف أو على المدح أي: هم الذين يقيمون الصلاة، ويجوز النصب على المدح بأعني أي أعني \* الذين يقيمون الصلاة وهم راكعون \* منصوب المحل على الحال من الواو في «يؤتون».

والقول بأنّه مرفوع المحل بالعطف على «يؤتون الزكاة» تمحّل بارد يأباه طبع ذوي الإنصاف، ويدفعه عدم حسن عطف الإسميّة على الفعليّة، والإضطرار إلى تفسير الركوع بالخشوع وتعلّقه عن عروشه ما نقل في مورد الآية.

نقل الثعلبي في تفسيره يرفعه إلى أبي ذر في أنّه قال: صلّيت مع رسول الله على يوماً صلاة الظهر فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئاً، فرفع السائل يده إلى السماء، فقال: ألّهم أشهد أنّي سألت في مسجد رسول الله على ولم يعطني أحد شيئاً، وكان علي في راكعاً فأوما إليه بخنصر اليمني، وكان يتختّم بها فأقبل السائل حتّى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي في فلمّا فرغ من صلاته رفع النبي في أخذ الخاتم من ألهما وقال: «ألّلهم إنّ موسى سألك، فقال: ربّ اشرح لي صدري ويسّر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخى أشدد به أزري وأشركه في أمري واجعل فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً ﴿سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكا سلطاناً \*(١) وأنا

۱\_جوامع الجامع: ج ۱، ص ۳۳۷. ۲\_ الفصص: ۳۵.

محمد نبيّك وصفيّك ألّلهم فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً أخي أشدد به ظهرى، فقال أبوذر: فما استتم كلام رسول الله عَلَيْهُ حتّى نزل عليه جبرئيل الله فقال: يا محمد إقرأ فقال «ما أقرأ» قـال إقـرأ: "إنّما وليّكم الله ورسوله الآية»(١).

> خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية

تفريع: استدلّ من الآية على جواز الإيماء الخفيف في الصلاة وجواز نيّة عبادة تغايرها فيها، وقال الشهيد في ويجوز نيّات العبادات في أثناء الصلاة حتّى نيّة الإحرام بحيث تقارن بها التلبية بعد التسليم، وفي جواز التلبية في أثنائها نظر من حيث أنّها ثناء وذكر (٣)، ومن حيث أنّها جزء لعبادة أخرى، فهي أجنبية بالنسبة إليها، وقد يستدلّ بها على استحباب الإتيان بما يفوت بتركه فيها من المستحبّات، ووجوب الإتيان بما يفوت بتركه من الواجبات بشرط أن لا يتوقّف ذلك المستحب والواجب على إبطالها، أللّهم إلّا أن يكون ذلك الواجب ممّا يجوز إبطالها لأجله، كانقاذ الغريق، ومن سقط في النار، ودفع الصائل وما أشبه ذلك.

# وَأَنَاا خٰتَرَٰتُكَ فَاسْمَغِ لِتَايُوحَىٰ

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا اخترتك ﴾ أي اصطفيتك من بين عبادي لتبليغ

بيان آية هوأنا اخسترتك...» والأحكسام المستفادة منها

١ ـ نفله في مجمع البيان: ج ٢، ص ٢١٠.

٢\_مناقب علي بن أبي طالب للمغاز لي: ص ٣١٠.

٣\_ البيان: ١٨٤.

٤\_طه: ١٣.

رسالتي وأداء أحكامي، وقرأ حمزة «إنّا اخترناك»(١١ «فَاسْتَمِعْ لِمَا يوُحي»، أي للوحى إليك وحدة عن قلب حاضر يقظ، ويجوز أن يـتعلُّق الجـار والمـجرور ب «أختر تك»، فيكون التقدير أختر تك لما يوحى.

فإن قلت: أيّ الجملتين ألصق بالمقام؟

قلت: على الموصول إن اتّخذت «اللّام» متعلّقة بالفعل الثاني، وعلى المصدر إن اتّخذتها متعلّقة بالفعل الأوّل يدرك ذلك بالذوق السليم والذهن المستقيم.

الله...» والأحكَّام

\* إِنَّنِي أَنَا الله لا إله إلَّا أَنَا فاعبدني \* (٢) «إنَّني» وما في حيّزه بــدل مــما بيان أية «إنِّي أنا «يوحي» فعلى الأوّل حاصل المعنى استمع الأمر بالتوحيد والعبادة، فامتثله وأمر الستفادة منها به قومك، وعلى الثاني اخترتك لتأدية الأصول والفروع بعد التحلَّي بهما، فإنّ أصل الأُصول التوحيد وأصل الفروع هو العبادة، فتحلُّ بهما وأمر بهما قومك.

> \* وَأَقِم الصلاة لذكرى \* ، خصّ الأمر بالصلاة بالذكر وإن دخل تحت الأمر بالعبادة دخولاً أوّليّاً، لزيادة الإهتمام بشأنها لاشتمالها على أنواع من العبادات كالقيام، والقعود، والركوع، والسجود، والقراءة، والدعاء والذكر والتسبيح، والتحميد، والتكبير ولإقتضائها التوجّه إلى المعبود والتخلّي عن سواه طرًّا، واشتراطها بطهارتها الظاهر من البدن والثوب والمكان، واشتمالها على النيّة المستلزمة بطهارة الباطن واقتضائها الإخلاص الذي هو أصل العبادات.

> و «اللّام» في ﴿لذكري﴾ يجوز أن يكون أجليّاً، والجار والمجرور قد يتعلُّق بالأمرين، فيكون من باب التنازع، وحاصله: لتكون ذاكر إلىّ بـالعبادة وإقامة الصلاة، وقد يتعلَّق بالأوَّل، والصلاة نوع من أنواع العبادات، تـخصيصها

١ ـ التبيان: ج ٧، ص ١٦٦٠ الكشاف: ج ٢. ص ٥٣٢.

بالذكر لما ذكر، والمعنى: فاعبدني لتذكرني، وقد يتعلّق بالثاني أي لتذكرني فيها لا شتمالها على الذكر، والذكر دون ما عداها من العبادات، وإن اشتمل بعضها على بعض، أو لذكري لها في الكتاب وأمري بها فيه، أولأكون ذاكراً لك، فإنّ من ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي ففاذكروني أذكركم (١٠)، وأن تكون ذاكراً لى ناسياً لغيري.

أو للاختصاص، أي لذكري خاصة لا تذكر معي فيها شيئاً أو التوقيت كقوله تعالى: ﴿لدلوك الشمس ﴾ (٢)، وقوله: ﴿يا ليتنى قدّمت لحياتى ﴾ (٢)، أي لأوقات حياتي، والمراد: أوقات الصلاة، فيكون المراد بالذكر الصلاة أي لأوقات صلاتي، وإنّما عدل عن ضمير وعبّر عنها بالذكر ليعلم أنّ المراد الأصلي منها ذكره تعالى عن ذكره وجلّ اسمه.

وقيل: إنّ المراد ذكرها بعد نسيانها<sup>(٤)</sup>، واستدلّ على ذلك بقوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلّها إذا ذكرها» (٥) ثم تلا بعد ذلك قوله \_ تعالى - بروأقم الصلاة لذكرى إنّ الساعة آتية ، أي كائنة لا محالة، وهذا تعليل للأمرين ﴿أَكَادُ أُخفيها ﴾، أي أريد إخفاءها لما فيه من مصالح عبادي، وقيل: إنّ الهمزة للسلب (٢) و «أكاد» على أصل معناه للتقريب، وحاصل المعنى حينئذ أنّها كائنة قد قرب إظهارها ﴿لِتُجزى كلّ نفسٍ بما تسعى ﴾ (٧) أي هي آتية لتجزى كلّ نفس بعملها، إن خيراً فخير وإن شرّاً فشر، ويجوز أن يتعلّق بدأخفيها» يعني

١ \_ الفرة: ١٥٢.

٢\_ الاسراء: ٧٨.

٣\_ الفجر: ٢٤.

ؤ\_جولمع الجامع: ج ٢. ص ٤١٧.

٥ \_ كنز العمال: ج ٧، ص ٥٣٨، ح ٢٠١٤٨.

٦ ـ مجمع البيان: ج ٤، ص ٤.

٧\_طه: ١٦.

استرها؛ لأنّ الستر سبب الامتحان، وهو سبب الجزاء أو بمعنى أظهرها، وقرى «أخفيها» بفتح الهمزة وهو متعيّن حينئذٍ بمعنى الإظهار على أنّ الهمزة للسلب (١١). قال الشاعر:

## \* أخنى التراب بأظلاف ثمانية \*(٢)

وأمّا على القراءة المستفيضة أعني ضمّ الهمزة فقد يناقش فيه لذهاب الأكثر إلى أنّه مختصّ بباب التفعيل، لكن الشيخ أبو علي جوّزه في باب الإفعال، واستشهد بقول الشاعر:

### \* وتشتكى لو أنّنا نُشكيها \*(")

أي يزيل شكايتها.

تفريع: إستدل من فسر قوله \_ تعالى \_ : ﴿ أَقَمَ الصلاة لذكرى ﴾ باقضي الصلاة المنسيّة وقت ذكرها، على وجوب قضاء الفائتة على من وجبت عليه، وصحّت منه أداء عند ذكرها.

ويتفرّع: على هذا فرعان.

أحدهما: وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة مع اتساع الوقت.

وفيه أقوال أربعة.

وجسوب تسقديم الفسسانتة عسلى الحاضرة

أحدها: أنّه لا ترتيب بين الفوائت والحواضر مطلقاً، وإليه ذهب ابن العكلمة بيان الخوال في النسألة السألة السألة فإنّه قال في الإشكالات، والأقوى عندي عدم وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة مطلقاً وإن كان من يومها<sup>(٤)</sup>، وكأنّه استمسك بما رواه أبو بصير عن أبى عبدالله في أنّه قال: «إن نام رجل ولم يصلّ صلاة المغرب والعشاء الآخرة،

١ \_مجمع البيان: ج ٤، ص ٤.

٢\_الكشاف: ج ٢، ص ٥٣٢.

٣\_تهذيب اللغة: ج ١٠، ص ٢٩٧.

٤\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٤٧.

أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كلتيها فليصلّها، وإن خشي أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصلّ الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس، وإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصلّ المغرب ويدع العشاء الآخرة حتّى تطلع الشمس، ويذهب شعاعها ثمّ ليصلّها»(١).

وثانيها: الترتيب مطلقاً، وإليه ذهب جماعة من علمائنا محتجّين بما رواه زرارة عن أبي جعفر ﴿ أَنَه قال: «إذا فاتتك صلاة وذكرتها في وقت أخرى، فإن كنت تعلم أنّك إذا صلّيت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت، فابدأ بالتي فاتتك فإنّ الله ﴿ وأقم الصلاة لذكرى ﴾ ، وإن كنتَ تعلم أنّك إذا صلّيت فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي أنت في وقتها واقض الأخرى » (٢).

وثالثها: وجوب الترتيب إن كانت فائتة واحدة.

ورابعها: وجوبه إذاكان الفائت ليوم حاضر تعدّدت الفائتة أو إتحدت.

وقال العلّامة: وهل تتعيّن الفائتة مع السعة؟ قولان (٣) أراد بالقولين المضايقة والمواسعة، والأوّل قول المرتضى (٤) والشيخ في المبسوط (٥) وابن البراج (٢) وأبي الصلاح (٧) وابن إدريس (٨)، مستمسكين بالآية وبقوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسبها فليقضها إذا ذكرها» (٩)، فإنّ «الفاء» للتعقيب على حسب

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ٢٠٩، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، ح ٣.

٢\_ الوسائل: ج ٣. ص ٢٠٩، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، ح ٢.

٣\_ قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣١٠.

٤ ـ المسائل الرسية (رسائل المرتضى): ج ٢، ص ٦٣ ٣.

٥ ـ المبسوط: ج ١، ص ٧٦.

٦\_ المهذب: ج ١، ص ١٢٦.

٧\_ الكافي: ص ١٥٠.

۸\_ السرائر: ج ۱، ص ۲۷۲، ۲۷۳.

٩\_ الكشاف: ح ٢. ص ٥٣٢.

ما يمكن، ولقوله ﷺ: «لا صلاة لمن عليه صلاة» (١٠)؛ فإنّ المراد نفي الصحّة وهو عام؛ لعموم النكرة المنفية؛ والثاني قول إبن بابويه (٢٠)، ونقله العكلمة عن والده وأكثر مشايخه (٣)، محتجّين بما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله ﷺ واردة للصلاة سبحانه \_ وتعالى \_ : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ ، فإنّ الآية واردة للصلاة اليومية، وهي تعمّ جميع المكلّفين إجماعاً ، فلو وجبت الفائتة عند ذكرها في ذلك الوقت مع وجوب الحاضرة فيه لزم التكليف بالمحال وهو محال ولاستلزام الترتيب أحد محالين جواز الصلاة قبل وقتها أو تكرار ما ثبت وحدته.

بيان ذلك: أنّه إذا نسي الصبح مثلاً فذكر بعد أن صلّى الظهر، فإن قلنا بالإجزاء فقد جوّزنا تقديم صلاة الظهر على وقتها؛ لأنّ وقتها متأخّر عن وقت الفائتة بناء على وجوب تقديم الفائتة، وإن قلنا بعده وجبت الإعادة، فيلزم تكرار ما ثبت وحدته فتأمّل.

وقال الشهيد الله وفي وجوبه أو القضاء على الفور أو التراخي أقوال أقربها التوسعة، وصحّة الأداء قبله سواء كانت الفائتة متحدّة أو متعدّدة ليومه أو لغيره. نعم يستحبّ الإتيان بالقضاء إلى أن يتضيّق وقت الأداء، وقيل: بل يقدّم الأداء مستحبّاً (٥).

وثانيها: وجوب العدول عن الحاضرة في اتّساع الوقت إلى الفائتة إن لم يتجاوز محلّه عند من أوجب تقديم الفائتة وهو مستحبّ عند من قال بالاستحباب، وغير جائز عند من قال باستحباب تقديم الحاضرة ومحتمل

١ ـ تلخيص الحبير: ج ١، ص ٢٧٢، ح ٤٢٣.

٢\_من لا يحضره الفعيه: ج ١، ص ٢٣٢\_٢٣٢.

٣\_مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٦.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٨٨، الباب ٥٧ ١، ح ٥٤ ١٠.

٥ ـ البيان: ص ٢٥٧.

الكراهيّة، ولو ذكر السابقة في فائتة لاحقة عدل وجوباً، وإلّا صحّت وأتي بالسّابقة بعدها، ولو ذكرها في أثناء النافلة استأنف.

> هل يجب التمرتيب بسين الصلاة اليومية؟

تذنيب: اختلف الفقهاء في وجه الترتيب بين الصلاة اليوميّة، فذهب العلّامة إلى أنّه للوقت لا لذات الصلاة (١١)، وذهب أصحابنا إلى أنَّـه لذات الصلاة لا للو قت (۲).

ويتفرّع على القول الأوّل عدم وجوب الترتيب بين الفوائت، فإنّه إذا زال المقتضي زال المقتضى، وعلى الثاني وجوبه في الفوائت كوجوبه في الحواضر، لوجود المقتضى فيها. ثمّ إنّ أصحابنا اختلفوا في الوجوب، فذهب بعضهم إلى أنّه واجب مطلقاً سواء ذكره أو نسيه.

وقيل: يجب مع الذكر ويستحبّ مع النسيان التكرار، فـصلَّى الظـهر قـبل العصر وبعدها أو بالعكس لو فاتتا.

> وَهُوَالَّذِي جَعَلَ الَّيْلَ وَالنَّهَارَخِلْفَةً لِيَنْ أَرَادَأَن مَذَّكِّرَ أَوْأَرَادَ شُكُورًا <sup>(٣)</sup>

> > بيان آية «وهو الذي جــــعل المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَهُو الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارِ خِلْقَةً لَمْنَ أَرَادُ أَنَّ الليل...» والأمكام يذّكر أو أراد شكوراً \* «الخلفة» فعله من الخلف كالركبة من «ركب»، والجلسة من «جلس» أي ذوي خلفة أي تخلف كلّ منهما الأخرى أي يقوم مقامه، فما ينبغي أن يعمل فيه أو بأن يعقبا أي يعقب أحدهما الآخر، كقوله \_ تعالى \_ :﴿واختلاف الَّيل والنهار﴾ (<sup>؛)</sup>، وذلك الجعل فائدته عائدة لقوم قـصدوا التـفكّر

١ ـ لم نعثر عليه.

٢\_ لم نعثر عليه.

٣\_ الفرقان: ٦٢.

٤\_ آل عمران: ١٩٠.

والإذكار، فاستدلوا بالآثار العجميّة، والصنائع العربيّة على وجوب وجود الصانع واتصافه بصفات الجلال والإكرام، أو لقوم قصدوا شكر المنعم، وهم بصدد شكر شيء من الآية، فجعل لهم الليل والنهار ليكون أحدهما خلفاً عن الآخر في أداء شكره، فمن فاته شيء من ورده النهاري يقضيه في الليل، ومن فاته شيء من ورده النهاري

بيان ما أفاده المصنّف في الآية

توجيه: استدلَّ بهذه الآية على جواز قضاء فوائت النهار ليلاً، وفوائت الليل نهاراً، على وجه تلك الكميّة والكيفيّة الواجبة في وقت الأداء في أيّ وقت كان من أوقات النهار وأوقات الليل، ولا يكره قضاؤها في الأوقات التي يكره فيها ابتداء النوافل، وذلك مستفاد من العموم المستفاد من الموصول، ولا في الاستغراق في الليل والنهار، فإنّ المعنى أنّه هو الذي جعل كلّ جزء من أجزاء الوقتين خلفاً لكلّ من فاته شيء ممّا كان يأتي به في وقت من أوقات الآخر من العبادات، فلا يختص ذلك بوقت منهما دون وقت آخر، ولا بقاض دون آخر، فكما يجوز قضاء الفرائض في جميع أوقات الليل والنّهار كذلك يجوز قضاء النوافل.

ويؤيد ذلك ما رواه جميل بن درّاج قال: سألت أبا الحسن الأوّل الله عن قضاء صلاة الليل بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس قال: «نعم وبعد العصر إلى الليل وهذا من سرّ آل محمد الخزون».(١)

وما رواه الحسين أبن أبي العلاعن أبي عبدالله الله قال: «اقض صلاة النهار أيّ ساعة شئت من ليل أو نهار، كلّ ذلك سواء» (٢)، وأمّا ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله الله قال: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، فإنّ رسول الله عليه الله عنه الله عبد الله الله عليه الله عبد الله الله عبد الله

١ ـ الوسائل: ج ٣. ص ١٩٨، الباب ٥٦ من أبواب المواقبت، ح ١٠.

۲\_الاستبصار: ج ۱، ص ۲۹۰ الباب ۸۵ ۱، ح ۱۰۹۲.

قال: إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان و تغرب بين قرني الشيطان»، وقال: «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تصلّى المغرب»(١)، معارض بما نقله الشيخ أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه فيما ورد من جواب مسائله من محمد بن عثمان العمري في: «وأمّا ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، فإن كان كما يقول الناس إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان، وتغرب بين قرنى الشيطان، فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاة فـصّلها وأرغم انف الشيطان»(٢)، فيجب تأويله جمعاً بين الأحاديث، فيستحب تعجيل فائتة الليل نهاراً، أو بالعكس، ويقضى أو تاراً في ليلة، ولو قضى الوتر بعد الزوال فالأصح أنّه ثلاث لا أربع، نص على ذلك الشهيد ﴿ (٣) مستمسكاً بما رواه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله ، في من قضاء صلاة الوتر بعد الظهر؟ فقال: «اقضه وتراً أبداً كما فاتك قلت: وتران في ليلة واحدة؟ قال: نعم أليس أحدهما قضاء»(٤)، وبما رواه زرارة عن أبي جعفر ﴿ قال: سألت عن الوتر يفوت الرجل قال: «يقضى وتراً أبداً»(٥)، وبما رواه عبدالله بن المغيرة قال: سألت أبا إبراهيم ﷺ عن الرجل يفوته الوتر قال: «يقضيه وتراً أبداً»(٦)، وبما رواه حمّاد بن عثمان عن أبي عبدالله قال: قلت: أصبح عن الوتر إلى الليل كيف أقضى؟ قال: «مثلاً بمثل (٧).

وأمّا ما رواه أبو بصير عنه الله قال: «الوتر ثلاث ركعات إلى زوال الشمس

۱ ـ الاستبصار: ج ۱ . ص ۲۹۰ الباب ۱۰۸ . ح ۱۰۵۵ . ۲ ـ الاستبصار: ج ۱ ص ۲۹۱ الباب ۱۰۸۸ . ح ۲۰۱۷ .

٣\_ البيان: ص ٥٦ ٢.

٤ - الاستبصار: ج ١، ص ٢٩٢، الباب ١٥٩، ح ١٠٧٢.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٩٢. الباب ١٩٥، ح ١٠٧٤.

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٩٣. الباب ١٥٩. ح ١٠٧٥. ٧ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٩٣. الباب ١٥٩. ح ١٠٧٦.

فأربع ركعات»(١)، فقد أجاب عنه الشيخ أبو جعفر الطوسي الله بجوابين:

أحدهما: أن نحملها على من يريد قضاء الوتر جالساً، فهو ينبغي أن يصلّي بدل كلّ ركعة ركعتين على جهة الأفضل.

وثانيها: أن يكون متوجّها الى من يتهاون بالصلاة ويتعدّد تركها على طريق التغليظ عليه، يدلّ على ذلك ما رواه زرارة قال: «إذا فاتك وتر من ليلتك في ما قضيته من الغد قبل الزوال قضيته وتراً، ومي ما قضيته ليلاً قضيته وتراً، ومي ما قضيته أخرى حيّ وتراً، ومي ما قضيته نهاراً بعد ذلك اليوم قضيته شفعاً، تضيف إليه أخرى حيّ يكون شفعاً قال: قلت: ولِمَ جعل الشفع؟ قال: عقوبة لتضييعه الوتر»(٢).

فَإِذَا اَنْسَلَغَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمَشْرِكِينَ حَنِثُ وَجَدتُّوهُمْ وَخُذُ وهُمْ وَأَخْصُرُ وهُمْ وَأَقْعُدُ واْلْهُمُكُلِّ مَرْصَدْ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلَوْةَ وَءَا تَوْاْ الرَّكُوةَ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣)

بيان آية «فإذا السلخ الأشهر الحسرم...» والأحكسام المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحُرُم ﴾ «الإنسلاخ» في اللغة الخروج و «السلخ» الإخراج، يقال: حية سالخة وشاة مسلوخة ومنه سلخنا الشهر فسلخه «سلخاً» و «سلوخاً» بمعنى خرجنا منه، قال الشاعر:

أهللت مثله كن قائلاً سلخي الشهور واهلالي المراه وقد يستعمل مجازاً في معنى المضي والإنقضاء، والمراد برالأشهر الحرم المدّة التي أبيح للمشركين الناكثين السير فيها على الاختلاف المذكور، وقيل: هي

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۹۳، الباب ۵۹، ح ۱۰۷۸.

٢ ـ الإستبصار: ج ١، ص ١٩٤٠ الباب ٥٩١، ح ١٠٨٣.

٣\_ التوبة: ٥.

٤ ـ التفسير الكبير: ج ١٥، ص ١٧٩.

ثلاثة سرد، وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرّم، وواحد فرد وهو رجب(١) وفاقتلوا المشركين عامّة من عاهدتم، ومن لم تعاهدوا بعد الدعوة والاباء وحَيْثُ وجَدْتموهم في الحلّ والحرام ﴿وَخُذُوهُم لَم من الأخذ، بمعنى الأسر، ومنه الأخيذ بمعنى الأسير، قال الشاعر:

ظفرنا بهم يوم النحيل فلم يدع على وجهها إلّا أخيذاً ومقتولا ﴿ وَاحْصُرُوهُم ﴾ واحبسوهم، وامنعوهم عن السير في أقطار الأرض، وقيل: عن دخول مكّة والتردّد في بلاد الإسلام (٢).

«واقعُدُوا لهم كلّ مرْصَدٍ» أي كلّ محلّ وممرّ، يقال: رصدت فلاناً أرصده إذا ارتقبته أي انتظرته، قال الشاعر:

ولقد علمت ما أحال سواه وأنّ المنية للفتى بالمرصد (٢) ونصب «كلّ» بنزع الخافض أي واقعدوا لهم على كلّ مرصد؛ لأنّ الفعل اللازم لا ينصب الظرف المخصوص من الأمكنة؛ لأنّ الفعل لا يدلّ إلّا على مكان مبهم غير معيّن، فلا يصل عمله إلى غير المعيّن إلّا بحرف ﴿فَإِن تابُوا﴾ عن الشرك وآمنوا ﴿وَأَقاموا الصلاة وآتُوا الزكاة فخلّوا سَبيلَهُم ﴾ أي فاتركوهم يتردّدوا في طرق معاشهم ولا يتعرّضوا لهم بشيءٍ ممّا أمر تم به قبل الإسلام، والتخلية إنّما هي لهم، لكن أو قعت على السبيل مبالغة (٤) كأنّ المنع كان بها، والمراد بها إطلاق من أثر من الوثاق و تخلية من أحصر، ومنع من التردّد بالإطلاق، وهو كناية عن عدم التعرّض لهم.

﴿ إِنَّ اللهَ عَفُورٌ رحيم ﴾ يغفر ما قد سلف من الذنوب بعد التوبة وقبلها لمن

۱ \_ تفسير الفرطبي: ج ۸، ص ۷۲.

۲\_ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٢٠.

٣\_ التبيان: ج ٥، ص ١٧٤.

<sup>\$</sup>\_و: «المبالغة».

يشاء وبعد الكفر؛ فإنّ الإسلام يجبّ ما قبله، فلا يجب عليه قضاء ما وجب عليه من حقوق الله سبحانه وتعالى في حالة الكفر، ولم يصح بسببه وإن كان المانع، كان من عنده لا من عند الله سبحانه وتعالى، تفضيلاً عليه وتعظيماً لشأن الإسلام وترغيباً لهم فيه.

بعد...» و الأحكام

هذا، وقد اختلف العلماء في حكم هذه الآية، وفي قوله: ﴿ فَإِمَّا مَـنًّا بِعِد بِيانَ آية هَامًّا مِنَّا وإمّا فداءً ﴾(١). فذهب بعض إلى أنّ هذه الآية ناسخة لكلّ آية في القرآن ممّا ذكر ﴿ الْسَتَغَادَ مَنَّهَ فيها الإعراض عن المشركين والصبر على أذاهم، وذهب بعض إلى أنَّها منسوخة

> والحقُّ أنَّهما محكمتان؛ لأنَّ حكم كلُّ واحد منهماكان مستمرًّا في أيّـام رسول الله ﷺ وهو مفوّض بعده إلى رأى الإمام ﷺ، روى أنّ النبيّ ﷺ أتى بأسير يقال له أبو أمامة سيّد اليمامة فقال له رسول الله عَلَيْنَ : «يا أبا أمامة أيّا أحبّ إليك أعتقك أم أفاديك أم أقتلك أو تسلم؟ فقال: إن يعتق يعتق عظيماً، وإن تفاد تفاد عظيماً، وأمّا إن أسلم فلا أسلم أبداً، فقال رسول الله عَلَيْ: فإنّى أعتقك قال: فإنّى أشهد أن لا إله إلّا الله وأشهد أنّك رسول الله»(٢)، وكانت ميرة مكّة من قبل اليمامة، فقال لأهل مكّة: والله الذي لا إله إلّا هو لا نأتيكم بميرة أبداً ولا حبّة من قبل اليمامة حتّى تؤمنوا بالله ورسوله فأضر بأهل مكّة فكتبوا إلى النبيّ عَلِينا وهم له حرب يشكون ذلك، فكتب إلى أبي أمامة لا يقطع عنهم ميرّة كانت من قبلك، ففعل.

#### فرعان:

أحدهما: إنّ الكافر إذا أسلم لا يجب عليه قضاء الصلاة، فإنّ تعليل التخلية في معض أحكام

۱\_محمد: ٤.

٢\_بحار الانوار: ج ١٩، ص ١٧٦، ح ٢٠. مع اختلاف يسير.

التي فرّعت «بالفاء» الدالّة على التعقيب على الإيمان وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بأنّه غفور رحيم يدلّ على أنّ بعد تحقّق الشرط أعني الإيمان وأداء الصلاة المفروضة لإقتضائها كما يدلّ عليه لفظ الإقامة وإيتاء الزكاة المفروضة لايتوقّف التخلية على شيء آخر أصلاً، ولو توقّفت على شيء آخر لوجب عليهم ذلك الشيء، ولم يحسن تعليلها قبل الإتيان بذلك الشيء بقوله: ﴿إنّ الله غفور رحم ﴾ (١).

وثانيها: إنَّ إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة جزء الإسلام، فمن استحلَّ تركهما فهو كافر، والمداومة على تركها قرينة استحلالها.

فإن قلت: كلّ ما ثبت مجيئه به بالضرورة فإنكاره كفر، فما وجه تخصيص الصلاة والزكاة بالذكر؟

قلت: لمزيّتها كما عرفته غير مرّة، فكان من تركهما لا يجد به شيء من العبادات على تقدير الإتيان به.

فإن قلت: هل حكم المرتد حكم الكافر الفطري في عدم وجوب قضاء ما فاته من الصلاة في حين الكفر؟

قلت: لا، ولو كان فطريّاً على خلاف فيه؛ لأنّ الآية لا تتناوله، وأيضاً فإنّه جدير بالتغليظ لا بالتسهيل، والتغليظ في وجوب القضاء والتسهيل في إسقاطه.

يَّاأَيُّاالنَّاسُ اَعْبُدُ واَرَّبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَغَلَّكُمْ تَقُورَ ٢٠)

ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسِ اعبدوا ربَّكُم الَّذَى خُلْقَكُم والذِّين

بيان آية «يا أيها الناس اعبدوا...» والأحكـــــام المستفادة منها

١ ـ التوبة: ٥.

٧ ـ البفرة: ٢١.

من قبلكم لعلَّكم تتّقونَ ﴾ . «يا» حرف النداء، وضعت لنداء البعيد؛ لأنَّه أحقّ به، لكونه لطلب الإقبال وهو من البعيد أبلغ، وللقريب والمتوسّط «الهمزة وأي»، فإذا نودي بها القريب، فإمّا لتنزيله منزلة البعيد؛ لنكتة يقتضيها المقام كمناداة القريب الغافل والساهي أو من لا يرعوي لما يلقى إليه من الخطاب، أو لتنزيل نفسه منزلة البعيد هضماً لها وإقراراً عليها بالتقصير فيما يقرنها زلفي إلى ساحة الحضور، كنداء الداعي من هو أقرب إليه من حبل الوريد، أو للتنبيه على أنّ ما ينادي لأجله أمر يعتدّ به، يجب على المخاطب أن يلقى إليه السمع، وهو شهيد، و«أيّ» إسم مبهم يتوصّل به إلى نداء المعرّف باللام، فراراً من التقاء أداتي التعريف، كما يتوصّل بـ «ذي» و «الذي» إلى الوصف بأسماء الأجناس، ووصف المعارف بالنكرات وهي مبنيّة على الضم؛ لأنّها هي المعمولة لحرف النداء ولإبهامها لزم وصفها باسم الجنس، أو ما يجري مجراه، فهي مع وصفها مثل «يا زيد الظريف» لو لا استقلال زيد وعدم استقلاله ولو لا أنّ المقصود بالنداء فيها هو الوصف، وفي «يا زيد الظريف» هو الموصوف، ولذلك، يجز في وصفها ما جاز في وصف زيد من النصب، وليس الرجل صلة لها كما ذهب إليه الأخفش (١)، وإلَّا لم يجز رفعها، فإنّ المنادي الموصول كقولك «يا خيراً من زيد» لم يجز فيه إلّا النصب، واقحام حرف التنبيه بين الصفة والموصوف تعويضاً عمّا يجب لها بحسب الوضع من ذكر المضاف إليه، وتأكيداً للمعنى المستفاد من حرف النداء، ونداء الله في قرآنه على ستّة أجناس، ثلاثة منها عامة، وثلاثة خاصة، أمّا العامة فكنداء الناس كقوله: ﴿ يا أيّها الناس \* (٢)، والإنسان كقوله: ﴿ يا أيّها الإنسان \* (٣)، وبنى آدم كقوله: ﴿ يا بني

۱\_الکشاف: ج ۱، ص ۲۲۸.

٢\_ البفرة: ٢١.

٣\_ الانفطار: ٦.

آدم \* (۱)، وأمّا الخاصة، فكنداء العباد كقوله \_ تعالى \_: \* يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم \* (۱)، والذين آمنوا كقوله \_ تعالى \_: \* يا أيّها الذين آمنوا آمِنوا بالله ورسوله \* (۱)، والرسول والنبيّ كقوله: \* يا أيّها الرسول \* (۱) و \* يا أيّها النبيّ \* (۵).

وروى علقمة بن مر ثد عن ابن مسعود أنّ كلّ آية نـزل فـيها: ﴿يا أَيّها الذين آمنوا ﴾ فهي مدنيّة (٦).

وقوله: ﴿يا أيّها الناس﴾ خطاب لمشركي قريش، وعن ابن عبّاس أنّ ﴿يا أيّها الناس﴾ هاهنا للفريقين (٨)، ونقل البغوي أنّ ابن عبّاس موافق لا ببن مسعود في هذا القول إلّا أنّ المراد به «الناس» في هذه الآية الفريقان، وطلب العبادة من المشركين، مع أنّها لا تصحّ منهم لتضمّنها طلب التوحيد، فإنّ من طلب أمراً مشروطاً وجوده بأمر آخر، فقد طلب الأمرين، كأمرك لغلامك بأن يأتيك بثوب على سطح لا يمكن الإتيان به بدون الرقي إليه، فإنّه أمر بالرقي والإتيان، ومن الموحّدين مع كونهم عليها طلباً للزيادة والثبات، والإجتهاد في الإخلاص تنجية لهم من الشرك الخفي وتنحية عن الهوى في مزالق غيابات الشيطان الغوي.

وتخصيص المعبود باسم الربّ من بين أسمائه العظام جلّ ذكره، ووصفه بخلقه لهم، وللذين من قبلهم إلزام للمأمورين بامتثال المأمور به على وجـ لا

١ \_ الأعراف: ٢٦.

۲\_ الزمر: ۵۳.

٣\_ النساء: ١٣٦.

٤ \_ الملادة: ١٤.

٥ ـ الأنقال: ٢٤.

٦ ـ تفسير البيضاوي: ج ١. ص ٣٥.

٧\_ البفره: ٢١.

٨\_ تفسير الطبري: ج ١، ص ١٩٦.

يمكنهم الجوز عنه إذا رجعوا إلى حكم العقل، فإنّه إذا راجع العاقل عقله وعلم أنّه مربوب في جميع أحواله حين خلقه من الغابرة إلى حين نيزول الحافرة لربّ واحد قيّوم لجميع ما يتوقّف عليه أمر حياته، وهو الذي خلقه وأوجده، وخلق الذين من قبله، وهو الذي يميته ويتولَّى أمره بعد مماته، كما أمات الذين من قبله لم يمكنه الخروج عن حكمه، وحكم عليه عقله بوجوب امتثال أمره وتخصيصه بالعبادة ونفي الشريك فيها عنه، وفي وصفه بخلق الذين من قبلهم عظة ووعيد. حادث على الأرعوا، والإصغاء إلى الأمر بتحمّل أعباء العبادة لا يبلغ كنهه.

فإن قلت: قد قال هاهنا: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسِ اعبدوا ربَّكُم ﴾ (١)، وفي موضع آخر ﴿ اعبدوا الله ﴾ (٧)، فهل تجدوا وراء اليقين اللفظي نكتة اقتضى المقام بسببها ذكر الربّ هاهنا وذكر الله هناك؟

بعض النكات التي أوردها المصنّف

قلت: نعم، قال بعض العرفاء أنَّ الخطاب هاهنا للعوام الذين عبادتهم منوطة بالخوف من النار والرجاء لدخول الجنّة، والفوز فيها بالنعم المتنوّعة، وفي في بيان الآية قوله ﴿ اعبدوا الله \* خطاب للخواص الذين عبادتهم منوطة بملاحظة استحقاق المنعم العبادة وعدم العصيان، كما أشار إلى هذا المعنى سيّد العابدين وإمام المتَّقين: «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا شوقاً إلى جنَّتك ولكن رأيـتك أهـارًّا للعبادة فعبدتك»(٣)، فالأوّل خطاب العبيد، والثاني خطاب الأحرار، كقوله \_ تعالى ـ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبُّكُم ﴾ (٤)، وفي موضع آخر: ﴿ اتَّقُوا اللَّه ﴾ ، روي أنّ الجنيد رأى يوم الجمعة جمّاً غفيراً خارجين من مسجد المنصور، فقال:

١ \_ البفرة: ٢١.

٢\_ الأعراف: ٧٣.

٣\_بحار الأنوار: ج ٧٠، ص ١٨٦.

٤ \_ النساء: ١.

هؤلاء خشو الجنة وللحضرة قوم أخرون، وفي قوله: ﴿لعلَّكُم تَتَقُونَ ﴿ اللَّهِ تَلْيَدُ لَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللّ لما نقول، فإنّه يدلّ على أنّ عبادتهم تطمعهم في الوصول إلى نهاية التقوى التي هي بداية الفلاح كقوله ـ تعالى ـ : ﴿ واتّقوا الله لعلّكم تفلحون ﴾ (١).

فإن قلت: «أُعبدوا» أمر بالعبادة لا بالزيادة والإجتهاد.

قلت: زيادة العبادة والإجتهاد والإخلاص فيها عبادة أيضاً، والخلق إيجاد الشيء على تقدير يقال: خلق النعل أو قدّرها وسوّاها بالمقياس، وعندنا إخراج الشيء من العدم إلى الوجود فلا يطلق على غيره، قال محيي السنّة: الخلق اختراع الشيء من غير مثال سابق (٣).

﴿ والذين من قبلكم ﴾ (٤) عطف على المفعول في «خلقكم»، والقراءة المرويّة عن زيد بن علي ﴿ فَ عَلَمُ مِن »، إن صحّت فقد قيل: إنّ الموصول الثاني تأكيداً للأوّل، (٢) وقيل: وفيه نظر (٧)، والأولى أن يقال: إنّ «من» مزيدة على ما هو مذهب الكسائي (٨)، أو موصوفة بالظرف بخبر لمبتدأ محذوف أي الذين هم أشخاص وأناس ثابتون قبلكم، أو موصولة بالظرف كذلك، ووصف «ربّكم» به «الذي خلقكم» على تقدير أن يكون الخطاب للمشركين للتخصيص أو التقليل، ويجوز أن يكون للمدح والتعظيم كما إذا كان الخطاب للموحّدين.

و «لعلّ » في اللغة قد يجيء بمعنى الاستفهام كقوله \_ تعالى: ﴿ فلعلُّك باخع

١ ـ البفرة: ٢١.

٢\_ البقر ة: ١٨٩.

٣\_تفسير البغوي: ج ١، ص ٢٦.

<sup>£</sup>\_ البفرة: ٢١.

٥ ـ التفسير الكبير: ج ٢، ص ٩٣.

٦\_ الكشاف: ج ١، ص ٢٢٨.

٧\_ الكشاف: ج ١، ص ٢٢٨.

٨\_ الكتباف: ج ١، ص ٢٢٨.

نفسك أذا، فإنّه استفهام إنكاري أي لا تبخع نفسك، وبمعنى «كأنّ» كقوله \_ تعالى : ﴿وتتّخذون مصانع لعلّكم تخلدون ﴿ (٢)، أي كأ نّكم تخلدون، وهي في الأصل للترجّى والإشفاق كقوله \_ تعالى \_: ﴿لعلّه يتذكّر أو يخشى ﴾ (٣)، وكقوله \_ تعالى \_: ﴿لعلّ الساعة قريب ﴾ (٤).

ومجيئها في كلام الله تعالى للبشارة بالفوز يعدّ أنّه تعالى على طريق الإطماع أجلٌ من أن يحصى، وذلك من ديدن الملوك وهجيراهم، فانهم أرفع جناباً وأمنع مكاناً وأعلى شأناً وأجلّ سلطاناً من أن يصرّحوا بمايمنحوا به مماليكهم، وأن يتفوّهوا بما تكنّه صدورهم من أسدائهم ما يؤمّلونه من إحسانهم ويرجونه من أبرارهم، بل إذا أراد أحدهم تطمين من طمع في جدواهم صان نفسه عن أن يظهر عليه مخايل الردّ، فذلك منهم بمنزلة القبول، وما ذلك إلّا لأنّ العدّة من الكريم دين وهم أعلى كعباً من أن يدخلوا رقابهم في ربقة الدين فيصير وا مما ليك لمما ليكهم، قال ﴿ الله الله الملوك وأكرم الأكرمين. فإذاكان الحال على ما ذكرت لك فما ظنّك بمالك الملوك وأكرم الأكرمين. فإن قلت: ما محلّ قوله: "لعلّكم تتّقون \*.

قلت: النصب على الحاليّة من ضمير «أعبدوا» أو من ضمير «خلقكم»، والمعنى على الأوّل: أعبدوا ربّكم راجين بعبادتكم إيّاه الترقي إلى مقام التقوى، وهو مقام يتبرّأ السالك فيه عن كلّ شيء سوى مولاه، وأوّل منازله التبرّء من نفسه ومتمنّاتها(٥)، ولا يكاد يحصل له ذلك إلّا بتمرينها على تحمّل أعباء العبادة

١\_الكهف:٦.

٢\_ الشعراء: ١٢٩.

٣\_طه: ٤٤.

٤ ـ الشورى: ١٧.

۵ ـ و ، ج: «متمناها».

و توطينها على تجرّع كؤس مشاق التكاليف بالإرادة على التشمّر لسلوك مقام التقوى الذي هو الموت الإرادي لتحصل له الحياة الأبدية، كما ورد في الحديث القدسي: «لا يزال عبدي إلى آخرة»(١) الحديث، وفي قوله: «موتوا قبل أن تموتوا»(٢).

وعلى الثاني: خلقكم راجين التقوى أي ركب فيكم قوى مائلة إلى نيل درجة التقوى.

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المرفوع في «خلقكم»، والمراد حينئذ ليس على حقيقة أي خلقكم من (٣) صورة المرجوّ منهم التقوى، فابّ لمّا ركّب فيهم العقول والأنفس والقوى والأرواح، وجعل زمام الاختيار في أكف كفايتهم، وبيّن لهم طرق المعاش والمعاد، وأرسل إليهم الرسل، وسلّط عليهم الشيطان والنفس والهوى، فكأ نّه راج منهم التقوى، ويجوز أن يكون «تتقون» بمعنى يحذرون كقوله:

## وإلَّا فاطرحـني واتَّخـذني عدوًّا أتَّقيك وتـتَّقيني (؛)

ومفعوله حينئذٍ مقدّر أي يتقون عذابه، ومصداقه قوله \_ تعالى = "فكيف تتقون إن كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً \*(٥)، فإنّه لمّا علم استناع اجتماع الإلتقاء من عذاب ذلك اليوم مع الكفر علّم عباده أنّ العبادة المشروطة بالإيمان تكون سبباً للاتقاء من عذابه.

فإن قلت: ما فائدة «لعلّ » على هذا التقدير؟

١ ـ بحار الانوار: ج ٥، ص ٢٨٤، ح ٣.

٢\_بحار الأنوار: ج ٧٢. ص ٥٩. ح ١.

۳\_ ه، و، ج: «علی».

<sup>\$</sup>\_ المغني: ص ۸۷.

٥ ـ المزمل: ١٧.

قلت: التنبيه على أنّ العبادة وإن بلغت مبلغها إن لم تكتنف بالعناية الأزليّة والفضل الإلهي لا تجدي نفعاً في الأمن يوم الفزع الأكبر، وكيف ولو عبد عابد واحد عبادة جميع عبادة العباد لم يؤدّ حق أدنى نعمة من نعم الله عليه.

قال إمام المتقين علي بن الحسين زين العابدين في بعض مناجاته ما معناه: «إلهي لآن عبدتُك عبادة جميع من عبدك مِن عبادك وعند بتني بعذاب جميع من عصاك منهم لكان ذلك عدلاً منك». هذا، والعبادة إذا وقعت موقعها وأصابت قحرها اقتضى كرم الكريم وفضل المنعم الحكيم اقتضاءً قطعيّاً لاشكً ولا ريب أن ينجي عبده من أهوال ﴿ يوماً يجعل الولدان شيباً \* السهاء منفطر به كان وعده مفعولاً \* (۱)، لكن يجب على المؤمن في أيّام حياته أن يكون بين الخوف والرجاء.

فإن قلت: لم خصّص المخاطبين في هذا الخطاب بهذا الحكم مع أنّ الغائبين الذين من قبلهم ومن بعدهم داخلون فيه؟

قلت: قيل هو من باب التغليب لا من باب التخصيص، وأنا أقول: يجوز أن يكون التخصيص لأجل أنّ الفائدة التي هي الاتقاء أو التقوى إنّما يظهر بالنسبة إليهم، لأنّ من مات فاتته التقوى والإتقاء إن لم يكن قد حصّله، ومن لم يوجد لم يتمكّن من تحصيلهما لعدمه.

فإن قلت: الناس يشمل الأطفال والمجانين، مع أنّهم غير مكلّفين بالعبادة. قلت: قد خصّ هذا العام بما دلّ على عدم تكليفهم.

فإن قلت: ما النكتة في العدول عن طريق الغيبة في الآيات إلى طريق الخطاب في هذه الآية؟

١\_المزمّل: ١٨.

قلت: لمّا فصّل حال الفرق من المكلّفين التفت اليهم، وأقبل عليهم جذباً لمن نكب عن الصراط المستقيم إلى أن يميل اليه، وتحريضاً لمن سلكه أن يثبت عليه وتنشيطاً لمن شمّر عن ساق الجد في أمر الدين أن يزداد فيه جدّاً وحثاً لمن وقف عنه يقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى أن يقدم عليه، ويتّخذ فيه عهداً وتفخيماً لأمر العبادة واعتناء بشأنها وحير (١١) الماء إنكسر من قناة الدين باستيلاء الشيطان على سلطانها.

وناهيك أيّها المخاطب ما تضمنه الإضافة في قوله: ﴿ أُعبدوا ربّكم ﴾ (٢) قحراً لايكنّه كنهه ولا يشق غباره، ولا يدرك ثناؤه ولا يحصى مقداره.

بسيان مسا أضاده المصنّف في الآية

تنبيه: في الآية دلالة على أن لا إتقاء ولا تقوى إلّا بالعبادة، ورأس العبادة وأساسها الصلاة، فلا عبادة أصلاً بدون الصلاة، ولا صلاة مع الإخلال بشيء من شرائطها وأجزائها، ولا يمكن الخروج من عهدة ما يجب فيها ويمنع إلّا بعد العلم المتعلّق بذلك، فلا اتقاء ولا تقوى بدون ذلك العلم الذي يتوقّف عليه معرفتها ومعرفة ما يتوقّف عليه صحّتها، ويجب أمام معرفتها وفعلها، معرفة الله سبحانه وتعالى وما يجب له وما يمتنع عليه وعدله وحكمته، ومعرفة نبيّنا محمّد بن عبدالله في إمامة الأئمة في ومعرفة ما يجب لهم يمتنع عليهم والإقرار بجميع ما جاء به النبيّ في إستدلالاً لا تقليداً، فلا اتقاء ولا تقوى بدون العبادة ولا عبادة بدون الصلاة، ولا صلاة بدون صحّتها، ولا صحّة بدون رعاية الصحّة، ولا رعاية بدون المعرفة، فلا اتقاء ولا تقوى بدون المعرفة.

قال الإمام الحسن العسكري الله : قال علي بن الحسين الله : في قوله تعالى: \* يا أيّها الناس؛ يعني سائر الناس المكلّفين من ولد آدم الله \* اعبدوا ربّكم؛

١ ـ «الحير» بالفتح مخفّف حائر: وهو الخطيرة و الموضع الذي يتحيّر فيه الماء، مجمع البحرين: ج ٣. ص ٢٨١. ٢ ــ الفر ة: ٢١.

أي أُجيبوا داعي ربّكم بأن يعتقدوا أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ولا شبيه له ولا مثل له عدل لا يجور جواد لاينحل حليم لا يعجل حكيم لايخطل، وأنّ محمداً عبده ورسوله وأنّ آل محمد أفضل آل النبيين وأنّ عليّاً أفضل آل محمد وأنّ أصحاب محمّد المؤمنين أفضل أصحاب المرسلين وأنّ أمّة محمد أفضل أمّة المرسلين»(١).

وفي الآية أيضاً إشارة إلى أنّ طريق معرفته تعالى ووحدانيّته ووجوب العبادة له، الإستدلال بأفعاله وإيماء إلى أنّ العابد ينبغي أن لا يغتر بعمله ولا يعجب بعبادته، فإنّه كما أشرنا إليه آنفاً أجير قد استوفى أجرة عمله قبل وإنّما النجاة بفضل الله وكرمه.

١ \_ تفسير الإمام العسكري للي : ص ١٣٥، ح ٦٠.







# الفَصْلُ لِثَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِثُ الْمُعَالِقُولِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَلِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعَالِقِيلِ الْمُعِلِي الْمُعَلِقِيلِ الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعَلِقِيلِ الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعَلِقِيلِ الْمُعِلِي الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِي الْمُعِلْمِي الْمُعِي عِلْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلْمِي الْمُعِلِي الْ

فِي الْآيَاتِ الْمُتِعَلِّقَتَ بِالصَّلَالَةِ الْغَيْرِ الْيَقِ مِيَّة

وَهِيَ أَحَلَ عَشَرَ آيَتَ

مِنْهَامَايَتَعَلَّقَ بِصَلَالَةَ ٱلْجُمُعَتِ







### الثالث: في الآيات المتعلَّقة بالصلاة الغير اليومية. وهم أحد عشر آية:

منها: ما يتعلُّق بصلاة الجمعة وهي ثلاث آيات.

يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَة فَاسْعَوْا إِلَى ذِكِي اللَّهِ وَذَرُ وَاٱلْبَيْغَ ذَٰلِكُمْ خَيْرًاكُمْ إِن كُنتُمَ تَعْلَمُونَ

أوّلها: قوله تعالى: \*ياأيّها الذين آمنوا إذا نُودِى للصلاة من يوم بيان آية «يا أيّها الذين أمنوا إذا أودِى للصلاة من يوم الذين أمنوا إذا الجمعة \*، افتخرت اليهود بأنّهم أولياء الله وأحبّاؤه، فكذّبهم الله \_ تعالى \_ في قوله: نودي للصلاة ... \*فتمنّوا الموت إن كنتم صادقين \* (۱) وبأنّ لهم الكتاب، والعرب لاكتاب لهم السنفادة منها فشبّههم بالحمار يحمل أسفاراً، وبالسبت وأنّه ليس للمسلمين مثله فشرّع الله سبحانه و \_ تعالى \_ لهم يوم الجمعة.

عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «نحن الآخرون الأوّلون يوم القيامة بيد أنّهُم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم ثمّ هذا يومهم الذي فرض عليهم يعني يوم الجمعه \_ ثمّ اختلفوا فيه فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع، اليهودُ غداً والنصارى بعد غدٍ» (٣).

وكان ذلك اليوم قبل أن يجمع فيه الناس ويصلّي فيه الجمعة يسمّي العروبة

٧ ـ الحمعة: ٩.

٢\_ الجمعة: ٦.

٣-كنز العمال: ج ١٢، ص ٥٩، ح ٣٤٤٧٥. مع احتلاف يسير.

فسميّ الجمعة؛ لإجماع الناس فيه.

وفي فضله أحاديث جمّة.

بيان فضل يـوم الجمعة

عنه ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم ﷺ وفيه أدخل الجنّة وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إنّا يوم الجمعة»(١٠).

وعند عَنَهُ «إنّ في يوم الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله خيراً إلّا أعطاه إيّاه» (٢).

وعن عبدالله بن سلام: «قد علمت أيّة ساعة هي هي آخر ساعة في يموم الجمعة» (٣).

وعن أنس عن النبي عنه التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيبوبة الشمس»(٤).

وعنه على الله المعقة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا على من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة على (٥).

وعنه ﷺ: «أتاني جبرائيل ﴿ وفي كفّه مرآة بيضاء وقال: هذه الجمعة، يعرضها عليك ربّك لتكون لك عيداً ولأمّتك من بعدك، وهو سيّد الأيّام عندنا وخن ندعوه إلى الآخرة يوم المزيد»(٦).

وعنه ﷺ: «إن لله ﷺ في كل جمعة ستائة ألف عتيق من النار  $^{(\vee)}$ .

۱\_بحار الأنوار: ج ۸۹ ص ۲۷۶، ح ۲۰.

۲\_بحار الأنوار: ج ۸۹ ص ۲۲۹. ح ۸ ۳\_مشكاة المصابيح: ج ۱، ص ۲۲۹، ح ۱۳۵۹.

<sup>£</sup>\_کنز العمال: ج ۷، ص ۷۶۵، ح ۲۱۳۰۳.

٥ \_ كنز العمال: ج ٧، ص ٧٠٨، ح ٢١٠٣٧.

۵ ـ عبر العصان، ج ۲۰ عل ۱۰۰۸. ۱ ـ الکشّاف: ج ۶، ص ۱۰۶.

٧\_بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٨٤، ح ٣٠.

وعنه ﷺ: «إنّ الله فضّل من البلدان مكّة ومن الشهور رمضان ومن الأيّام الجمعة»(١١).

وعن الصادق ﷺ: «ما طلعت شمس بيوم أفضل من يوم الجمعة وإنّ كلام الطير فيه إذا لقّ بعضها بعضاً: سلام سلام، يوم صالح»(٢).

وعن النبي ﷺ: «يوم الجمعة سيّد الأيّام وأعظمها عندالله \_ تعالى \_ وأعظم عندالله، من يوم الفطر ومن يوم الأضحى، فيه خمس خصال: خلق الله فيه آدم ﷺ، وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض، وفيه توفّى الله آدم، وفيه ساعة لا يسأل الله ﷺ فيها أحد شيئاً إلّا أعطاه ما لم يسأل حراماً، وما من ملك مقرّب ولا ساء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا برّ ولا بحر ولا شجر إلّا هنّ يشفقن من يوم الجمعة أن تقوم فيه الساعة» (٤).

وعن الصادق ﴿ وَ قُولُ يَعْقُوبُ لَبَنِيهُ سُوفُ أَسْتَغْفُرُ لَكُمْ رَبِّي قَالَ:

١\_الكشَّاف: ج ٤، ص ١٠٤.

٢\_بحار الأنوآر: ج ٨٩ ص ٢٧٣، ح ١٩.

٣\_بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٨٢. ح ٢٧.

٤ ـ بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٦٧. ح ٥، مع اختلاف بسير.

أخّرهم إلى السحر من ليلة الجمعة»(١).

والنداء: بمعنى الأذان يؤذن به مفترض الطاعة. «واللام» أجل أي لأجل صلاة يوم الجمعة، ويجوز أن يكون وقتياً، مثله في قوله \_ تعالى : ﴿ أَقَم الصلاة للوك الشمس ﴾ (٢) و «من » بيانيّة مفسّرة للظرف أعني إذا، وقيل: إنّها صلة، وقيل: بمعنى «في» وقيل: إنّها على أصلها للتبعيض؛ لأنّ الصلاة إنّما تكون في بعض ذلك اليوم.

﴿ فَاسعوا إلى ذكر الله ﴾ (٣) أي فامضوا إلى استماع الخطبة وإقامة الصلاة مسرعين غير متباطين، وقرأ ابن مسعود وابن عبّاس فامضوا إلى ذكر الله (٤)، وروي ذلك عن الأتمّة ﴿ (٥)، وعن الحسن: ليس السعي على الأقدام ولكن على النيّات والقلوب (٢)، وعن النبيّ الله الله وأذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المساجد بأيديهم صحف من فضّة وأقلام من ذهب يكتبون الأوّل فالأوّل على مراتبهم (٧)، وكان السلف يبالغون في التبكير إلى المسجد في سحر الجمعة بالسرج، فلا يخرجون من المسجد إلا بعد صلاة الجمعة.

بكُّـراً صاحبي قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير (^)

وعن ابن مسعود: أنّه بكّر فرأى ثلاثة نفر قد سبقوه فاغتمّ وطفق يـعاتب نفسه يقول: أراك رابع أربعة وما رابع أربعة بسعيد(٩)، وقيل: أوّل بـدعة أحـدثت

متى يىحرم البيع على المكلف فسي صلاة الجمعة؟

١\_بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٧٤، ح ١٩.

٢\_ الاسراء: ٧٨.

٣\_ الجمعة: ٨. ٢- الكثّاة : -- ٢- ٥

<sup>\$</sup> ـ الکشّاف: ج \$، ص ١٠٥. ٥ ـ مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٨.

٦\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٨.

٧\_ الكشّاف: ج ٤، ص ١٠٤.

۸\_جامع الشواهد: ج ۱، ص ۳۱۰.

٩\_الكشَّاف: ج ٤، ص ٢٠٤.

في الإسلام ترك البكور إلى المسجد للجمعة(١).

﴿ وَذَرُوا البيع ﴾ (١) الأمر للوجوب، فيحرم البيع على المكلّف بعد النداء أعني الأذان الأوّل، سواء كان حال جلوس الخطيب أو قبله، ويكره بعد الزوال قبل الأذان، وقال الشيخ في المبسوط (٣) والخلاف (٤)؛ وقت تحريم البيع جلوس الإمام على المنبر بعد الأذان.

واختلف في انعقاده وعدمه، فقال الشيخ في المبسوط (٥) والخلاف (٦) وابن الجنيد (٧): لا ينعقد، وذهب العلّامة إلى انعقاده (٨)، ومنشأ الخلاف دلالة النهي على الفساد في المعاملات وعدمها، فمن قال بعدم الإنعقاد ذهب إلى أنّ النهي يدلّ على فساد المنهي عنه مطلقاً، ومن قال بالإنعقاد ذهب إلى اختصاص الفساد بالعبادات، ويلزم منه فساد الجمعة وصحّة البيع، ممّن باع واشترى ممّن وجبت عليه، وفي دخول شبه البيع تحت هذا الحكم إشكال ينشأ من اشتراكهما في العلّة المؤمى إليها في النص ومن عدم النص، ومن أنّ الأصل الصحّة وعدم الصحّة خلاف الأصل، فيختصّ بالمنصوص عليه.

هل يجب الاصفاء والطسهارة فسي الخطبتين وتحريم الكلام؟

ويحرم السفر بعد الزوال قبلها، ويكره بعد الفجر، وفي وجوب الإصغاء والطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام قولان: أوجب الشيخان الاصغاء وحرّما الكلام (٩) صوناً للخطبتين عن العبث، وهذا مختار المرتضى (١٠٠)، وجمع من

١ ـ الكشَّاف: ج ٤، ص ١٠٤.

٢\_ الجمعة: ٩.

٣\_ المبسوط: ج ١، ص ١٥٠.

٤\_الخلاف: ج ١، ص ٦٢٩، مسألة ٤٠٢.

٥ \_ المبسوط: ج ١، ص ١٥٠.

٦\_ الخلاف: ج ١، ص ٦٣١، مسألة ٤٠٤.

٧\_مختلف السيعة: ج ٢، ص ٢٣٦.

٨\_مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٢٣٦.

٩\_ النهاية: ج ١، ص ٣٣٦: المفنعة: ص ١٦٤.

العلماء لقول الصادق الله: «فهي صلاة» (١١١).

وقال الشيخ فخر الدين: ولا يرد منع الكبرى إن كان الوسط اللّغوي والصغرى إن كان الشرعي وعدم اتّحاد الوسط إن كان بالمعنيين فيهما للحمل على مبجازه وهو المساواة المذكورة، وإلّا لاتبقى فائدة التخصيص بالخطبتين (۱٬۰) واختار الشيخ في المبسوط كراهة الكلام واستحباب الاصغاء (۱٬۰) للأصل وعدم إنكاره على القائل هي الساعة مكرّراً، واشترط الشيخ في النهاية (۱٬۰) والمبسوط (۱٬۰) والعلّامة في منتهى المطلب (۱٬۰) وابنه (۱٬۰) الطهارة فيهما، لقول الصادق في : «وإنّما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين الطهارة فيهي صلاة » (۱٬۰) والطهارة في الصلاة واجبة، لأنّ النبيّ من ذكرها في خلال بيان الواجب، ولم يخل بها والتأسّى به واجب.

بسيان سا أفاده المصنّف في صلاة الجمعة

﴿ ذَلِكُم خَيرٌ لَكُم ﴾، أي السعي والترك من البيع والإشتغال بما يشبهه من الأعمال، فإنّ ما عندالله خير وأبقى ﴿ إن كنتم تعلمون ﴾، أي إن كنتم من أهل العلم والمعرفة، فإنّما يميّز بين الخير وغيره من هو من أهلهما.

تنبيه: إعلم أنّ صلاة الجمعة واجبة على كلّ مكلّف ذكر حرّ غير مسافر سالم من العمى والعرج والمرض والكبر المزمن، وعدم بعد عن موضع ينعقد فيه بأكثر من فرسخين بالنص، لأنّ الأمر للوجوب، ولمّا كان الأمر بالسعى لأجل

١٠ ــ نفله عنه في المعتبر: ج ٢، ص ٢٩٥.

١١\_تهذيب الأحكام: ج ٣. ص ١٤. ح ٤٢.

١٢ \_ إيضاح الفوائد: ج ١٠ ص ١٢٣.

١٣ \_ المبسوط: ج ١، ص ١٤٧.

١٤ ـ لا يوجد في النهاية، لمّا ذكر في الخلاف: ج ١، ص ٦١٨ المسألة ٣٨٦ والمبسوط: ج ١، ص ١١٧.

٥١ \_ المبسوط: ح ١، ص ١٤٧.

١٦ ـ منتهى المطالب: ج ١، ص ٣٢٧، سطر ١٥.

١٧ ـ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٢٣.

١٨ \_ تهذيب الأحكام: ج ١، ص ١٤، ح ٤٢.

الصلاة دلّت الآية على وجوبها إذا تحقّق الشرط أعني: المناداة لها والنداء الذي يترتّب عليه وجوب السعي وهو نداء من يجب على المكلّف إجابته وهو النبي على والمعصوم من خلفائه؛ إذ لو حملناه على مطلق الأذان لسقط وجوبها على تقدير عدم الأذان وليس الأمر كذلك، إذ لو حضر الإمام وأمر بالحضور لها وجبت سواء أذّن المؤذّن أو لم يؤذّن.

وبالسنّة لقوله ﷺ: «إنّ الله سبحانه وتعالى فرض عليكم الجمعة في عامي هذا في شهري هذا في ساعتي هذه فريضة مكتوبة فمن تركها في حياتي أو بعد موتي إلى يوم القيامة جحوداً بها واستخفافاً بحقها فلا جمع الله شمله، ولا بارك الله في أمره، ألا لا صلاة له، ألا لا حجّ له، ألا لا صدقة له، ألا ولا زكاة له إلّا أن يتوب، فإن تاب الله عليه»(١).

وبالإجماع، فإنَّه لم يخالف في وجوبها بعد تحقَّق شرائطها أحد من الأمَّة.

وشرائطها بعد تحقّق شرائط اليوميّة ستّة.

بيان شرائط صلاة الجمعة الأوّل: الوقت، وأوّله زوال الشمس، وآخره إذا صار ظلّ شيء مثله.

الثاني: السلطان العادل أو نائبه، ويشترط فيه البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وطهارة المولد، وفي اشتراط الحريّة قولان، ذهب المفيد<sup>(٢)</sup> والشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> إلى اشتراطها، محتجّين بأنّها من المناصب الجليلة فلا يليق به، وذهب الشيخ في المبسوط<sup>(٤)</sup> والعلّامة<sup>(٥)</sup> وابنه<sup>(١)</sup> إلى عدم اشتراطها، محتجّين بقول

١ ـ بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ١٦٦، ح ٥، مع اختلاف يسير.

٢\_ المفنعة: ص ١٦٣.

٣\_ النهابة ونكتها: ج ١، ص ٣٣٤.

٤\_ المبسوط: ج ١، ص ١٤٩.

٥ ـ تذكرة الففهاء: ج ٤، ص ٢٢.

٦\_ایضاح الفواند: ج ۱. ص ۱۱۹.

أحدهما عليه لما سئل عن العبد أيؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قراءة؟ قال: «لا بأس»(١).

> هل تجب الجمعة على أصحاب

وكذا الخلاف في الأبرص والأجـذم والأعـمي، فـذهب عـلم الهـدي<sup>(١)</sup> لقول الصادق الله: «لا يؤمّن الناس على كلّ حال المجذوم والأبرص والجنون وولد الزنا والأعرابي»(٦)، وذهب علم الهدى في الانتصار (٧) إلى الجواز على الكراهيّة، لقول الصادق الله لما سئل عن المجذوم والأبرص يـؤمّان الناس «لا

ولما رواه عبدالله بن يزيد عنه الله قال سألته عن المجذوم والأبرص يؤمّان الناس قال: «نعم قال قلت: هل يبتلي الله بهما المؤمنين؟ قال: نعم، وهـل كـتب الإبتلاء إلّا على المؤمن»؟(٩).

وقال الشيخ في الاستبصار: فالوجه في هذا الخبر أن نحمله عـلى حـال الضرورة التي لا يوجد فيها من يصلح للإمامة، إلّا من هذه صفته (١٠٠).

ويجوز أن يكون المعنى فيه الجواز وإن كان الفضل في القسم الأوّل، وهذا

۱ \_ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۲۳، الباب ۲۵۷، ح ۱۲۸۸

٢\_جمل العلم والعمل: ج ٣٠ ص ٣٩.

٣\_ الكافي في الفقه: ص ١٤٣.

٤\_ المهذَّب: ج ١، ص ٨٠.

٥ \_ الخلاف: ج ١، ص ٥٦١، المسألة ٣١٢.

٦ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٤٢٢، الباب ٢٥٦، ح ٢٦٢١.

٧\_ الانتصار: ص ١٥٨.

٨ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٣٩٩، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٤.

٩\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٢٢، الباب ٥٦٦، ح ١٦٢٧.

١٠ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٣٤.

هو معنى الكراهيّة التي ذهب إليها علم الهدى (١)، وقال الشيخ في الخلاف: بعدم جواز إمامة الأعمى (١)؛ لأنّه لا يتمكّن من الإحتراز عن النجاسة غالباً، ولأنّه يجب عليه التقليد في القبلة والمقتدي البصير يجب عليه الإجتهاد، فاقتداء من وجب عليه الإجتهاد بمن وجب عليه التقليد فيها غير مرضي، ولأنّ الجمعة غير واجبة عليه وهي على المقتدي البصير واجبة، فاقتداء من يجب عليه بمن لا يجب عليه لا يخلوا عن شيء، على أنّه ربّما انحرف عن القبلة ولم يعلم، وبعض هذه الوجوه لا يخلوا عن شيء.

هل العدد شرط في صلاة الجمعة؟

الثالث: العدد وفيه قولان ذهب المرتضى (٣) والمفيد (٤) وابن الجنيد (٥) وابن أبي عقيل (٢) وأبو الصلاح (٧) وسلار (٨) وابن إدريس (٩) والعلمة (١٠) إلى انعقاد الجمعة بخمسة، أحدها الإمام لعموم الأمر وخروج الناقص عن الخمسة بالإجماع (١١)، فبقي الباقي ولما روي عن أبي عبدالله ﴿ أَنَّهُ قال: «يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فلا جمعة» (١٢).

وذهب الشيخ (١٣) والقاضي (١٤) وابن حمزة (١٥) وابن زهرة (١٦) إلى أنّها

١ \_ الانتصار: ص ١٥٨.

٢\_لم نجده في الخلاف في مضلَّه، ونقله عنه فخر المحققين في إيضاح الفولد: ج ١، ص ١١٩.

٣\_ الانتصار: ص ٥٣.

٤\_ المفنع: ١٦٤.

٥\_مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٢٠٧.

٦\_مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٢٠٧.

٧\_ الكافي في الففه: ص ١٥١.

٨\_المراسم: ص ٧٧.

٩\_السرائر:ج ١، ص ٢٩٠.

١٠ ـ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٢٠٨.

١١ ـ مختلف الشيعة: ج ٢. ص ٢٠٧.

١٢ ـ تهذيب الأحكام: ج ٣. ص ٢٦٢، ح ٢٣٦.

١٢ \_ المبسوط: ج ١، ص ١٤٤.

۱۶\_المهذّب:ج ۱، ص ۱۰۰.

لا يجب بدون سبعة نفر، لما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر ﷺ: «يجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقلّ منهم الإمام والقاضي والمدّعي حقّاً والمدّعي عليه والشاهدان، والذّي يضرب الحدود بين يدي الإمام» (٧٠).

وقال الشيخ في الإستبصار: ليس بين الخبرين تناقض؛ لأن الفرض يتعلق بالعدد إذا كانوا سبعة، وإذا كان العدد خمسة كان ذلك مستحباً ومندوباً (١٨٨)، وقال الشيخ فخر الدين (١٩٩) الشيخ في المنابقة في الشيخ في الشيخ في الشيخ في الشيخ في الشيخ في الأنسان المنابقة في الشيخ في المن الشيخ في الشيخ في

متى يحين وقوت الخـــطبتين فـــي صلاة الجمعة

الرابع: الخطبتان، وفي وقتهما قولان، ذهب الشيخ في النهاية (۲۰) والمبسوط (۲۱) وابن البراج (۲۲) إلى أنّ وقتهما قبل الزوال بحيث يكون الفراغ منها وقت الزوال، محتجّين بقول أبي عبدالله في: «كان رسول الله في يصلّي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ويخطب في الظلّ الأوّل، فيقول جبرئيل في يا محمّد قد زالت الشمس فأنزل فصلّ» (۲۳)،

وذهب إبن إدريس إلى أن وقتهما وقت الزوال، ونقله المرتضى علم الهدى (٢٤) واختاره العلامة (٢٥) وابنه (٢٦) واحتج بقوله \_ تعالى \_: ﴿إِذَا نودى

٥١ ـ الوسيله: ص ١٠٣.

١٦\_ الغنية: ص ٤٩٨.

١٧ \_ الوسائل: ج ٥، ص ٩، الباب ٢ من أبو اب صلاة الجمعة، ح ٩.

۱۸ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۱۹.

١٩\_إيضاح الفوائد: ج١، ص ١٢٠.

۲۰\_النهاية: ص ۲۰ .

۲۱\_المبسوط: ج ۱،ص ۱۵۱.

۲۲\_المهذّب: ج ۲۰ ص ۱۰۳.

٢٣ ـ تهذيب الأحكام: ج ٣، ص ١٤، ح ٤٢.

۲۶\_السرائر: ج ۱، ص ۲۹۶.

٥ ٧ ـ مختلف السيعة: ج ٧، ص ٢١٣.

٢٦\_إيضاح الفوائد: ج ١٠ ص ١٢١.

للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله في الله الله على الأذان «فالفاء» للتعقيب، وذكر الله هو الخطبة، ولا يخلوا هذا الإستدلال عن شيء.

وأجاب عن استدلال الأصحاب بالحديث الذي رووه وهو من الصحاح بأنّ المراد بالظلّ الأوّل بعد زوال الشمس؛ لأنّ الأوّل من النسب والإضافات مختلف باختلاف المضاف. وأنت خبير بأنّ قول جبر ئيل ﷺ: «يا محمد قد زالت الشمس فأنزل فصلّ»(٢) يأبي ذلك، لدلالته قطعاً بأنّ الخطبة كانت قبل الزوال.

اتستراط الجمعاعة في صلاة الجمعة الخامس: الجماعة فلا تصحّ فرادى، وهي شرط الإبتداء وإلّا لما صحّ صلاة من لحق بالإمام في الركعة الثانية، ولما صحّت صلاة الإمام بعد تفرّق الجماعة.

السادس: الوحدة، فتبطل الجمعتان مع الإقتران، وإلّا فالأخيرة، هذا إذاكان بينهما أقلّ من فرسخ.

فَإِذَاقُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَأَسَّشِرُواْفِي ٱلأَرَّضِ وَٱبَتَغُواْمِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَذْكُرُ وَاٱللَّهَ كَثِيرًالَّعَلَّكُمْ بَثُفْلِحُورَ<sup>٣١</sup>

بيان آية «فياذا قضيت الصلاة...» والأحكسسام المستفادة منها

وثانيها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضِيتَ الصلاة﴾، أي أدّيتموها وفرغتم من أدائها وتخلّصت ذممكم ممّاكانت رهينة بها من قضاء حقّ التكليف بها.

﴿ فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ ، ما يهمّكم من أمر معاشكم، وأحوال دنياكم، فالأمر هاهنا للإباحة، وقيل إنّما الفضل عيادة مريض أو حضور جنازة أو زيارة أخ أو قضاء حاجته (٤) وما أشبه ذلك، وعن الحسن

١ \_ الحمعة: ٩.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ٣، ص ١٤، ح ٤٢.

٣\_ الجمعة: ١٠.

٤\_الكشاف: ج ٤، ص ١٠٦.

وسعيد طلب العلم (۱)، فالأمر حينئذٍ قد يكون للوجوب، وقد يكون للندب، وعن الصادق ﴿ الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت ، (۲)، لكن «الفاء» قد يقدح في صحّة الرواية.

﴿ وَاذكروا الله كثيراً ﴾ ، أي ذكراً كثيراً في جميع أحوالكم وسائر أوقاتكم، ولا يقتصروا على الصلاة المكتوبة ﴿ لَعَلَّكُم تَـ فلحون ﴾ ، أي ليكون ذلك سبباً لقرب حصول ما تطمعون فيه من الفلاح في الدارين.

> اسستحباب زيسادة التنفّل يوم الجمعة

تنبيه: إعلم أنّ بعض أصحابنا إستدلّ بقوله: ﴿واذكروا الله كثيراً ﴾، على استحباب النوافل يوم الجمعة حملاً للذكر على الصلاة والأمر على الندب وهو محمل بسنّة فعل المعصوم، وقوله: وهي عشرون ركعة، وفي رواية: إثنان وعشرون ركعة.

وفي كيفيّة إيقاعها أقوال، قبل الزوال وبعده والتفريق: ستّ عند انبساط الشمس وست عند ارتفاعها وست قبل الزوال وركعتان عنده، والكل مرويّ عنهم في ، روى سعد بن سعيد الأشعري عن الرضائي قال سألته عن الصلاة يوم الجمعة كم ركعة هي ؟ قال: «ستّ ركعات بكرة، وستّ بعد ذلك إثنتا عشرون ركعة، وستّ بعد ذلك غماني عشرة ركعة وركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعة، وركعتان بعد العصر فهذه ثنتان وعشرون ركعة» (٣)، ولا بحث في الجواز وإنما البحث في الأفضل، فقال الشيخ في الاستبصار: والذي أعمل عليه وأفتي به أنّ تقديم النوافل كلّها يوم الجمعة على ما قبل الزوال أفضل أفعلى هذا الاستدلال لهذه الآية وحمل الفضل على هذه الصلاة نظر.

۱ ـ الکشاف: ج ٤، ص ١٠٦.

٢\_مجمع البيآن: ح ٥، ص ٢٨٦.

٣ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، الباب ٢٤٨، ح ٧١٥ ١.

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، الباب ٢٤٨، ذيل ح ١٥٦٩.

# وَإِذَارَأُواْ تِجَبْرَةً أَوْلَمُواْ انفَضُواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآبِمَا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرُمِنَ اللَّهْوِوَمِنَ التِّجَرَةِ ۚ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ (١)

وثالثها: ﴿ وَإِذَا رَأُوا تَجَارَةً أَو هُواً انفضُوا إليها وتركوك قاعًا ﴾ ، عن جابر بيان آية هواذا رأوا تسجارة أو المسجارة أو المسجارة أو السجارة أو المسجارة أو المسجارة أو المسجارة أن عبدالله أنّه قال: «أقبلت عير ونحن نصلّي مع رسول الله ﷺ فانفضّ الناس لهواً...» والأحكام المستفادة منها المستفادة منها المستفادة منها الله على ابن أبي طالب ﷺ (٢).

وروى جعفر الأحمر، عن أبي عبدالله ﴿ أَنّه قال: «انفضّوا عنه إلّا عليّ بن أبي طالب ﴿ ""، وعن المدينة: قدم المدينة دحية بن خليفة بزيت وكانت سنة قحط، فسمعوا الطبل فعلموا أنّ العير قد أقبلت فتفرّ قوا إلّا إثنى عشر رجلاً فقال الله والذي نفس محمد بيده لو تبايعتم حتى لم يبق منكم أحد لسال الوادي بكم ناراً " (والضمير في «إليها» راجع إلى التجارة، والتقدير وإذا رأوا تجارة انفضّوا إليها، وإذا رأوا لهواً انفضّوا إليه، والعرب كثيراً ما تذكر شيئين ثم تكتى عن الواحد منهما قال الشاعر:

إنّ شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنوناً (٥) أي مالم يعاصيا، أو لم يعاص كلّ واحد منهما.

﴿قُل مَا عنداللهِ ﴿ من الأَجر على العمل الصالح ﴿ خَيْرٌ من اللَّهو ومَّن التَّجارةِ ﴾.

فإن قلت: كيف قدّمت التجارة في الأوّل وأخّرت في الأخير؟ قلت: لما كان معظم ما بعثهم على الانفضاض هو التجارة، فإنّ من انفضّ

١ ـ الجمعة: ١١.

٢\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٧.

٣\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٧.

٤\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٧.

٥ ـ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٦٢.

للّهو واستماع الطبل كان قليلاً قدّم ذكر التجارة أوّلاً، ولمّا كانت النفوس إلى اللهو أميل لانجبالها عليه والتجارة وطلب فوائد الدنيا إنّما تتّخذونها للتوصّل إلى اللهو واللّذات النفسانية، قدّم ذكر اللهو في التفضيل على أنّ التجارة قد يكون فيها فائدة أخرّوية بخلاف اللهو، فإنّه لا خير فيه أصلاً فتقديمه في مقام التفضيل أولى كما لايخفي.

فإن قلت: اللهو لا خير فيه أصلاً، فكيف يصح التفضّل عليه؟

قلت: أجرى الكلام على مقتضى اعتقاد أهل اللهو، فإنّهم قد يعتقدون أنّه لاأفيد منه ويقدّمونه على جميع فوائدهم قال شاعرهم:

فقالوا ما تشاء فقلت اللَّهو إلى الاصباح آثر ذي أثيره وقال الآخر:

خذوا بنصيب من نعيم ولذّة فكلّ وإن طال المدى يتصرّم. ولا يتركوا اللذّات منكم إلى غد فربّ قد يأتى بما ليس يعلم وإن أبيت فاحمله على الزيادة المطلقة كما في قوله \_ تعالى: ﴿والله خير الرازقين ﴾ إذ لا رازق إلّا هو.

فإن قلت: قال المتنبي:

كذب ابن فاعله بقول بن عمّه مات الكرام وأنت حي ترزق (١) قلت: ذلك من إغراقات الشعراء كقول أهل اليمامة رحمان اليمامة وهمو محمول على المجاز اسناد إلى السبب.

قيل: إنّ أوّل جمعة كانت في الإسلام جمعة صلّاها أسعد بن زرارة حين سألوه ذلك عبط لليهود على يوم سبتهم، فصلّى بهم ركعتين وذكّر هم، (٢) فأنزل الله

١ ـ ديوان المتنبي: ج ١، ص ٧٢.

۲\_مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٦.

آية الجمعة على طبق ذلك، فأمّا أوّل جمعة جمعها رسول الله عَلِين في هي جمعة صلاَّها ﷺ في مسجد بني عوف لما قدم المدينة نزل على بني عمر وبن عوف يوم الإثنين لإثني عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأوّل وأسس مسجدهم، وأقام بها إلى يوم الجمعة ثم خرج قاصد المدينة، فأدركته صلاة الجمعة في بني سالم بن عوف في بطن وادٍ لهم قد اتخذ اليوم فيه هناك مسجد فصلَّى الجمعة هناك (١١).

الاستدلال على وجوب الجمعة

وفي هذه الآية دلالة على وجوب الجمعة، إذ لو لم تكن واجبة لما وبخُّوا خلاصة مِــا أفــاد، على تركها إذ ترك المندوب لا يذمّ عليه في الدنيا كما لايعاقب عليه في الآخرة. واعلم إنّ صلاة الجمعة أفضل من الظهر ؛ لمقاومة الركعتين الأربعة، ولأنَّها على تقدير صحتها في حالة الغيبة تقوم مقام الظهر وقيام النفل مقام الفرض دليل على أفضليّة النفل.

> هذا، وقد منع ابن إدريس صحتّها في حال الغيبة مع إمكان إيقاعها على الوجه المشروع، محتجّاً بأنّ شرط الجمعة منتف وثبوت الظهر في الذمّة بيقين. والأصل بقاء ماكان على ماكان عليه (٢)، وقال ابن العلّامة ١٠ والأولى الجواز؛ لعموم الآية والرواية (٣)، ولقد عمل به جمال المتأخّرين شيخنا الشيخ أحمد بـن فهد الحلِّي (٤) في عصرنا، وعلى هذا القول يكون الحضور مستحبّاً ونيّة صلاة الجمعة بعد الحضور واجبة، وقال العكامة: ويقدم المأموم الظهر مع غير المرضى، ويجوز أن يصلّي الركعتين معه ثم يتمّ ظهره بعد التسليم (٥).

ويستحب الغسل والسنن الحنيفية، ولبس أفخر الثياب، والإشتغال بقراءة

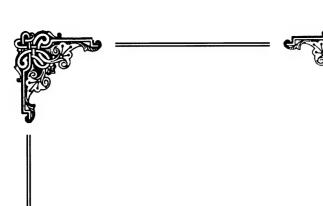
۱ \_مجمع البيان: ج ۵، ص ۲۸٦.

٢\_السرائر:ج ١. ص ٣٠٣. ح ٣٠٤.

٣\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١١٩. ٤ ـ المهذَّب البارع: آج ١، ص ٤١٣.

٥ ـ تذكرة الفقهاء: ج ٤، ص ١٠٤.

القرآن، والدعاء بالأدعية المأثورة، والإكثار من الصلاة على النبي عَلَيْ ، والصدقة فيه، ويكره إنشاد الشعر وأكل البصل والثوم نيين خصوصاً لمن يحضر الجماعة.



وَمِنْهَامَايَتَعَانَى بِصَلَاةِ ٱلْعَيْلَيْن







### ومنها: ما يتعلَّق بصلاة العيدين.

## فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱنْحَـز(١)

وهو قوله تعالى: ﴿ فَصلٌ لربّك و انْحُر ﴾، وقد مرّ تفسيرها وقد حمل بيان أية «فصلٌ لربّك والسحر...» والأحكسام والأحكسام

الصلاة المأمور بها هاهنا على صلاة العيد بقرينة عطف الأمر بالنّحر عليه، قال الشّيخ فخر الدين في في شرح الإرشاد: صلاة العيدين مشروعة بالكتاب والسنّة والإجماع، أمّا الكتاب فقوله تعالى وفصلّ لربّك وانحر ، ولانحر إلّا بعد صلاة العيد، وأمّا السنّة فتواتر فعل النبيّ في والمواظبة عليها والأمر بها، وأمّا الإجماع فاتفاق المسلمين عليه (٢).

لكن بعض المعاني التي حملنا عليها النحر بما ذكرناه آنفاً يأبى حملها على صلاة العيد، ويؤيّد ذلك أنّ الآية غير مسوقة لها قول الشيخ في الاستبصار موجهاً قول أبي جعفر الله : «صلاة العيدين مع الإمام سنّة» أنّ فرضها علم من جهة السنّة (٣).

ويدلُّ على وجوبها من السنَّة ما رواه أبو أسامة عن أبي عبدالله ﴿ أَنَّه قال:

٢\_لا بوجدكتابه.

٣ الاستبصار: ج ١، ص ٤٤٤ ذيل ح ١٧١٢.

«صلاة العيدين فريضة»(١).

هل أنَّ صلاة العيد فسرض عسين أو فرضكفاية؟

إعلم أنّ للمسلمين في وجوبها اختلافات، فذهبت الإمامية إلى أنّها فرض عين محتجّين بالآية والسنّة والإجماع، وهذا الإستدلال لا يـخلو عـن شـيء، وعلى تقدير صحّته إن دلّ على الوجوب ففي دلالته على أنّه فرض عين نظر.

وقال الشيخ فخر الدين: وما ثبت وجوبه بالقرآن فهو فرض عين (٢)، وذهبت الشافعيّة إلى أنّها سنّة مؤكّدة (٢) محتجّين بقوله ﷺ: «لا فرض إلّا الخمس» (٤).

وأجيب بمنع صحّة السند مع قولهم بوجوب غيرها، وذهب أحمد إلى أنّها فرض كفاية (٥)، محتجّاً بأنّها صلاة يوالي فيها التكبير في حال القيام ،فكانت كصلاة الجنازة، وفساد هذا القول ظاهر أمّا أوّلاً: فلأنّ علّة كون صلاة الجنازة فرض كفاية ليس يوالى التكبيرات في حالة القيام حتىّ يلزم من الإشتراك في العكم، وأمّا ثانياً: فلاّنّه قياس مع وجود الفارق، وأمّا ثالثاً فلانّه منقوض بصلاة الإستسقاء، وأبو حنيفة إلى أنّه واجب غير فرض (١٦) محتجّاً بنّها صلاة شرّعت لها الخطبة فهى كالجمعة.

وأجيب: بأنّه قد شرع الجمعة الأذان والإقامة ولم يشرع هاهنا، فهو قياس مع الفارق، ورواية جميل أيضاً عنه الله «صلاة العيدين فريضة» (٧).

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ٤٤٣، الباب ٢٧٤، ح ٧٧١٠.

۲\_لا يوجدكتابه.

٣\_ المجموع: ج ٥، ص ٣.

٤\_ المجموع: ج ٥، ص ٣.

٥ ـ المجموع: ج ٥، ص ٤.

٦\_ المبسوط للسرخسي: ج ٢، ص ٣٧، والمغني: ج ٢، ص ٢٢٣.

۷\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۶۳، الباب ۲۷۶، ح ۱ ۷۷۱.

بيان ماهيّة صلاة العيد

وماهيتها: على ما رواه معاوية وهو ابن يسار قال سألت أبا عبدالله عن صلاة العيدين فقال: «ركعتان ليس قبلها ولا بعدهما شيء، ولا فيها أذان ولا إقامة، تكبّر فيها إثنتي عشرة تكبيرة يبدأ فيكبّر فيفتتح الصلاة، ثم تقرأ فاتحة الكتاب، ثم يقرأ "الشمس وضحيها"، ثم يكبّر خس تكبيرات، ثم يكبّر ويركع، فيكون قد ركع بالسابعة ويسبجد سجدتين، ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب "وهل أتيك حديث الغاشية " ثم يكبّر أربع تكبيرات جويسركع بالخامسة ويسجد سجدتين ويتشهّد» (۱).

وما رواه إسماعيل الحلبي (٢) عن أبي جعفر في صلاة العيدين قال: «يكبّر واحدة يفتح بها الصلاة ثم يقرأ أمّ القرآن وسورة، ثم يكبّر خمساً ويقنت بينهن، ثم يكبّر واحدة ويركع بها، ثم يقوم فيقرأ أمّ القرآن وسورة، يقرأ في الأولى السبّح اسم ربّك الأعلى \* وفي الثانية \*والشّمس وضحيها \* ثم يكبّر أربعاً ويقنت بينهن، ثم يركع بالخامسة» (٢).

فإن قلت: كيف ذكر في الحديث الأوّل ﴿ والشمس ﴾ في الركعة الأولى «وهل أتاك» في الركعة الشانية «وهل أتاك» في الركعة الأولى؟ 
﴿ وسبح اسم ﴾ في الركعة الأولى؟

قلت: في الحديث الأوّل بيان للجواز ولذلك قدّم «والشمس» التي هي مؤخّرة عن «هل أتاك» في المصحف، على «هل أتاك» إشارة إلى عدم وجوب الترتيب بين السور في الركعات على الوجه المذكور في المصحف دفعاً لما عليه الجمهور، وفي الحديث الثاني بيان للاستحباب.

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ٤٨ ٤ الباب ٢٧٩. ح ١٧٣٣.

٢\_في الاستبصار (الجبلي) وفي الوسائل (الجعفي).

٣ الاستبصار: ج ١، ص ٤٤٥ الباب ٢٧٩. ح ١٧٣٨.

ووجوبهما مشروط بشروط الجمعة فتسقط عمّن تسقط عنه، لكنّها تستحبّ مع اختلال الشرائط جماعة وفرادي، ويفهم من ظاهر كلام الشيخين أنّها عند اختلال الشرائط تصلّى فرادي(١١).

وقد اختلف في التكبيرات الزائد فيها، وكذلك في القنوت، فذهب الشيخ في فيهما إلى الإستحباب (٢)، أمّا استحباب التكبيرات، فلما رواه زرارة في الصحيح أنّ عبدالملك بن أعين سأل الباقر في عن الصلاة في العيدين؟ فقال: «الصلاة فيها سواء يكبّر الإمام تكبير الصلاة قائماً كما يصنع في الفريضة، ثم يزيد في الركعة الأولى ثلاث تكبيرات وفي الأخرى ثلاثاً، سوى تكبيرة الصلاة والركوع والسجود، وإن شاء ثلاث أو خساً، وإن شاء خساً وسبعاً بعد أن يلحق ذلك إلى وتر»(٢)، فقد دلّت هذه الرواية على عدم وجوب التسع خاصة، ومن حيث أنّ التخيير بين الزائد والناقص يقتضي عدم وجوب الزائد؛ لجواز تركه إلا إلى بدل، وكلّما يجب التسع لم يجب التكبير مطلقاً؛ لأنّ الخلاف في وجوب التكبير والتسع، وفي عدم وجوبهما، فالقول الثالث عندنا باطل.

حكم القنوت فسي صلاة العيد

١ \_ المبسوط: ج ١، ص ١٦٦٩ المفنعة: ص ١٩٤.

٢\_ تهذيب الأحكام: ج ٣. ص ١٤٠٥ ح ٢٩٠٠ النهاية: ص ١٣٥.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٤٨، الباب ٢٧٨، ح ٥ \_ [ ١٧٣٢].

<sup>\$</sup>\_ الانتصار: ص ٥٧.

٥ ـ الكافي في الغفه: ص ٥٤٠.

٦\_ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٥٧ ٢.

٧\_ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٥٨ ٢.

٨\_ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٢٨.

والتأسّي به واجب؛ لقوله ﷺ: «صلّوا كها رأيتموني أصلّي» (۱)، ولما صحّ عن الكاظم ﴿ ، حين سأله يعقوب بن يقطين، عن التكبير في العيدين أقبل القراءة أو بعدها وكم عدد التكبير في الأولى والثانية والدعاء فيها وهل فيهما قنوت أم لا؟ أنّه قال: «تكبيرة العيدين للصلاة قبل الخطبة، يكبّر تكبيرة يفتح بها الصلاة، ثم يقرأ ويكبّر خساً، ويدعو بينها، ثم يكبّر أخرى ويركع بها، فذلك سبع تكبيرات بالتي أفتتح بها، ثم يكبّر في الثانية خساً، ثم يقوم فيقرأ، ثم يكبّر أربعاً ويدعو بينهن، ثم يركع بالتكبيرة الخامسة» (۱) الأمر للوجوب.

ما هو حكم الخطبتين في صلاة العد؟ وأمّا الخطبتان، فالأصحاب متفقون على استحباب استماعهما مع الاختلاف في وجوبهما، فذهب الحلّيون إلى وجوبهما (٣)، وصرّح صاحب المعتبر فيه باستحبابهما قال: الخطبتان مستحبّتان فيهما بعد الصلاة، وتقديمهما أو إحداهما بدعة، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما، أمّا استحبابهما فعليه الإجماع، وفعل النبيّ في والصحابة والتابعين عليه (٤)، وأمّا أنّهما بعد الصلاة فلما رواه جابر قال شهدت مع رسول الله في صلاة العيد، فخطب بعد صلاته وقال: «من أحبّ أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحبّ فليذهب» (٥).

وقيل: أوّل من قدم الخطبة عثمان، ليمنع الناس من الإنصراف وكانوا إذا صلّوا إنصرفوا ويقولون ما نصنع بخطبته وقد أحدث ما أحدث وتبعه مروان (٦٠).

١ ـ سنن البيهفي: ج ٢، ص ٣٤٥.

٢ ـ الاستبصار: ج ١٠ ص ٤٤٩، الباب ٢٧٩، ح ١٧٣٧.

٣ـ هكذا في جميع النسخ والظاهر أنّه الحلبيون لأنّ الحلّيون يقولون بالاستحباب باستثناء العلّامة وابن إدريس.
 و الحلبيّون يقولون بالوجوب، واجع: الكافي في الففه: ص ١٥٥٤ المهذب: ج ١، ص ١٧٣ الغنية (ضمن الجواء العنية): ص ٥٠٠.

٤ ــ المعتبر: ج ٢، ص ٣٢٤.

٥ ـ سنن البيهفي: ج ٣، ص ١ ٣٠،مع اختلاف يسير والراوي هو عبدالله بن الساتب.

٦\_قله الشهيدفي الذكري: ٢٤٠.







وَمِنْهَامَايَتَعَلَّقَ بِمَلَالِهُ ٱلْأَقْقَاتُ







## ومنما: ما بتعلُّق بصلاة الأموات.

وَلَاتُصَلَّعَلَىٰ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبَدَ اوَلَاتَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهُ ۗ يَانَّهُمْ كَفَرُواْبِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْوَهُمْ فَسِقُوكُ ۗ

بيان آية هو لاتصلّ ىلى أحسد...» المستفادة منها

وهي قوله تعالى: ﴿وَلَاتِصلِّ على أحد منهم مات أبداً ﴾ «مات» مجرور المحل على النعت لـ «أحد»، و«أبداً» منصوب على الظرف والعامل فيه «تصلُّ» والأحكال أي ولاتصلُّ على واحد منهم ميّت في وقت من الأوقات ﴿ وَلاَ تَقُم على قَبْرِهِ ﴾ كان ﷺ يصلِّي على المنافق إذا مات ويقوم على قبره إذا أُقبر إجراءً للمنافقين في الأحكام على ظاهر الإسلام، واستعطافاً للقلوب وتكميلاً لأمر المروّة والفتوة وجرياً على قانون مكارم الأخلاق.

> وروى أنّ عبدالله بن أبيّ لمّا مرض بعث إلى رسول الله عَيْلِيُّ ليأتيه، فلمّا دخل عليه قال له: «لقد أهلكت حبّ الهود» فقال له بعثت إليك يا رسول الله لتستغفر لي لا لتؤنّبني، وسأله أن يكفنه في قميصه ويصلّي عليه، فلمّا مات إنطلق ابنه إلى النبي عَيْدٌ، فقال ما اسمك قال الحباب بن عبدالله قال: «أنت عبدالله بن عبدالله والحباب هو اسم الشيطان» فلمّا قام ليصلّى عليه قال له عمر: أتصلّى على عدّوالله، فتبسّم حتّى إذا أكثر قال: «أخّر عنّى يا عمر إنّي خيّرت فاخترت وقد قيل لي ﴿استغفر لهم أو لاتستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرّة فلن يغفر

> > ١ ـ التوبة: ٨٤.

الله لهم ﴾ (١) فلو أنّى علمت أن لوزدتُ على السبعين غفر له لزدتُ» (٢)، ثم شهده وكفنه في قميصه ونفث في جلده ونفث على قبره، وقيل أراد أن يصلَّى عليه فجذبه جبرئيل الله (٣) ونزل قوله: ﴿ ولاتصلُّ على أحد منهم ﴾ ، الآية فلم يتبع بعدها جنازة أحدهم ولم يصلٌ على أحد منهم، ولم يقم على قبر.

وروى أنّه لمّا صنع ما صنع بعبدالله قال: «والله ما يغني عنه قبيصي وصلاتي شيئاً والله إنّى كنت أرجو أن يسلم به ألف من قومه (٤)، وروى أنّه أسلم بذلك ألف من الخزرج<sup>(٥)</sup>.

وروي أنّ رسول الله أسرّ إلى حذيفة عدداً من المنافقين وسماهم، فسأله عمر عنهم وقال أمنهم أنا؟ قال: «لا» ﴿ إِنَّهُم كَفَرُوا بِاللهِ ورسولِه وماتوا وهم فاسقونَ \* (٦)، هذا تعليل للنهي.

> بيان ما أفاده المسصنّف فسي منطوق الآبة

بيان: منطوق الآية يدلُّ على عدم جواز الصلاة على الكافر؛ لأنَّها استغفار ودعاء، وهما غير جائزين له، وبمفهومها على مشروعيّة صلاة الأموات على الميّت المؤمن، إذ لو لم تكن مشروعة لم يكن لتخصيص النهى بالكافر وجه، لكن تلك المشروعيّة مجملة لم يعلم من الآية كونها واجبة أم سنّة ، وعلى تقدير كونها واجبة لم يعلم أنَّها فرض عين أم فرض كفاية، والإجماع منعقد على أنَّها فرض كفاية لقول النبيّ عَلَيْهُ: «فرض على أمّن غسل موتاها، والصلاة عليها، ودفنها»(٧)، واكتفى في أيّام حياته بصلاة البعض من الأمّة ولم يكلّف من عدى

۱ ـ التوبة: ۸۰.

۲\_ تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٤٤٠ تفسير القمي: ج ١، ص ٣٠٢.

۲\_ التبيان: ج ٥، ص ٢٧١.

٤\_ تفسير الطبري: ج٦، ص ٤٤٠، ح ١٧٠٧٣.

٥ ـ الكشاف: ج ٢، ص ٢٠٦.

٦\_ التوبة: ٨٤.

٧\_مستدرك الوسلال: ج ٢، ص ١٦٥، الباب ١٠من أبواب غسل الميت، ح ٣.

المصلّين والصلاة عليهم ودفنهم بالصلاة، فلو لم يسقط من غير المصلّين بصلاة المصلّين لوجب عليه أن يأمر من تخلّف عن الصلاة بها، وهي واجبة لكلّ مسلم ومن هو بحكمه ممّن بلغ ستّ سنين ذكراً كان أو أنثى حـرّاً أو عـبداً، لما رواه طلحة بن زيد عن أبي عبدالله في عن أبيه قال: «صلّي على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله»(۱)، ولما رواه محمّد بن سعيد بن غزوان السكوني عـن القبلة وحسابه على الله»(۱)، ولما رواه محمّد بن سعيد بن غزوان السكوني عـن جعفر عن أبيه عن آبائهم في قال قال: «رسول الله في صلّوا على المرجوم من أمّتي وعلى القبّال نفسه من أمّتي لا تدعوا أحداً من أمّتي بلا صلاة»(۱)، وما رواه هشام بن الحكم عن أبي عبدالله في قال: قلت شارب الخمر والزاني والسارق يصلّى عليهم إذا ماتوا؟ فقال: «نعم»(۱).

وأمّا كون الوجوب مختصاً بستّ سنين، فلما رواه زرارة عن أبي عبدالله ﴿ أنّه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّي عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة قلت متى تجب الصلاة؟ فقال: إذا كان ابن ستّ سنين والصيام إذا أطاقه» (على ولما رواه زرارة أيضاً قال: «رأيت إبناً لأبي عبدالله ﴿ في حياة أبي جعفر ﴿ يقال له عبدالله فطيم قد درج فقلت له: يا غلام من ذا الذي إلى جنبك لمولى لهم؟ فقال: هذا مولاي، فقال له المولى يمازحه لست لك بمولى، فقال: ذلك شرّ لك فطعن في ختان (٥) الغلام فمات، فأخرج في سفط إلى البقيع، فخرج أبو جعفر ﴿ وعليه جبّة خزّ صفراء وعمامة خزّ صفراء ومطرف خز أصفر، فانطلق يمشي إلى البقيع وهو يعتمد عليّ والنّاس يعزّ ونه على إبنه، فلمّا انتهى إلى

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۸۵، الباب ۲۸۱، ح ۱۸۰۹.

۲\_ الاستبصار: ج ۱، ص ۶٦۸ و ۶٦٩. الباب ۲۸۱۰ ح ۱۸۱۰.

٣\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٦٦، الباب ٢٨١، ح ١٨٠٨.

٤ ـ الاستبصار: - ١، ص ٤٧٩، الباب ٢٩٧، - ٥٥ ١٨.

٥ ـ في المصدر: «جنازة».

البقيع تقدّم أبو جعفر فصلّى عليه فكبّر عليه أربعاً ثمّ أمر به فدفن ثم أخذ بيدي فتنحّابي، ثم قال: «إنّه لم يكن يصلّي على الأطفال إنّاكان أمير المؤمنين ﴿ يأمر بهم فيدفنون من وراء ولا يصلّي عليهم إنّا صلّيت عليه من أجل أهل المدينة كراهية أن يقولوا لايصلّون على أطفالهم» (١٠).

كيفتة صلاة الست

وأمّا الصلاة فتكبيرات خمس تدعو بعد كلّ تكبيرة بدعاء ويخرج بالخامسة ولا قراءة فيها ولا تسليم أمّا كونها خمساً، فلما رواه قدامة بن زائدة قال: سمعت أبا جعفر الله ويقول: إنّ رسول الله ويله صلّى على ابنه إبراهيم كبّر خساً»(٢).

وأمّا أنّه لاقراءة فيها ولاتسليم لما رواه إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر في قال: «ليس في الصلاة على الميّت قراءة ولا دعاء موقّت يدعى بذلك<sup>(٣)</sup> وأحقّ الموتى أن يدعى لهم وأن يبدأ بالصلاة عليهم بالصلاة على رسول الله على الله على الما رواه الحلبي قال: قال أبو عبدالله في : «ليس في الصلاة على الميّت تسليم»<sup>(٥)</sup>.

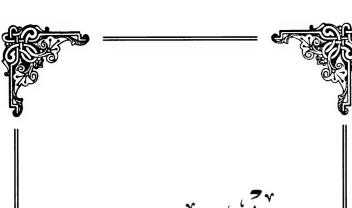
١ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٤٧٩، الباب ٢٩٧، ح ١٨٥٦.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٧٤، الباب ٢٩٣، ح ١٨٣٥.

٣\_ في الوسائل: «تدعو بما بدالك».

٤ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٤٧٦، الباب ٢٩٤، ح ١٨٤٣.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٤٧٧، الباب ٢٩٥، ح ١٨٤٦.



المنجب السائع

مَايَتَعَلَّقَ بِصَلَاةٍ ٱلْمُسَافِي







## ومنما: ما يتعلُّق بصلاة المسافر.

وَإِذَاضَرَتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَقْصُرُ واْمِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمَٰ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَثَرُ وَأَابِنَ ٱلْكَفْرِينَ كَانُواْلُكُمْ عَدُوَّامَّينًا (١)

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَعِبتُم فَى الأَرْضِ ﴾ أي إذا سافرتم ﴿فليس عليكم بيان آية وإذا خسرتم في خساح ﴾، أي جرح وإثم ﴿أَن تقصروا من الصلاة ﴾، أي تنقصوا عدد ركعات الأرض...» الصلاة بأن تصلوا الرباعيّات ركعتين ركعتين، و «أن » في موضع نصب بنزع السنفادة منها الخافض أي في أن تقصروا، وقيل: في موضع جر على تقدير حرف الجر؛ لأنّ الحرف حذف لطول الكلام، وما حذف لذلك فهو في حكم الثابت و «من» زائدة.

وقال سيبويه: إنّها صفة موصوف محذوف (٢) أي شيئاً من الصلاة ﴿إِنْ خِفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ «أن» في موضع نصب «بخفتم» على أنّه مفعول به، إن خفتم افتتان الذين كفروا، وقراءة عبدالله «أن يفتنكم» بحذف «إن خفتم»، فهو حينئذٍ مفعول له أي كراهة أن يفتنكم (٢).

أعلم أنّ قصر الصلاة ثابت بالكتاب والسنّة والإجماع أمّا الكتاب فهذه بيان أدلّة قصر العلاة العلاة العلاة الآية (٤) وقيل: إنّه بالكتاب ثابت في حال الخوف خاصّة (٥) وأمّا في غيره فإنّما هو ثابت بالكتاب أيضاً في قوله \_ تعالى ـ:

۱ ـ النساء: ۱۰۱.

۲\_کتاب سيبويه: ج ۱، ص ٥٥٥.

٣\_الكشّاف: ج ١، ص ٥٥٩.

<sup>2</sup> ـ النساء: ۱۰۱.

۵ ـ التفسير الكبير: ج ۱۱، ص ۱۱۸ جو امع الجامع: ج ۱، ص ۲۸۳. ٦ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۲۰.

﴿ ومقصّرين لاتخافون ﴾ (١) سيأتي في موضعه، وقيل: إنّه قد يستفاد من هذه الآبة أيضاً.

وأوّ لوا قوله: ﴿إِن خَفْتُم ﴾ بوجوه:

منها: أنّها نزلت على غالب الحال، فإنّ غالب الحال في الباعث على أسفارهم في ذلك الزمانكان الخوف، وربّما يدعي لزوم الخوف للسفر غالباً.

ومنها: أنّه متصل بقوله: ﴿ وإذا كنت فيهم ﴾ (٢)، وفيه ما فيه.

ومنها: أنّه شرط الاعتبار له كقوله: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ (٣) وكقوله: ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّناً ﴾ (٤)

وهي عزيمة غير رخصة، والمراد بالعزيمة الواجب الذي قد انتفى عنه قيام المقتضي للمنع، فهي أخص من الواجب، والرخصة ما جاز فعله مع قيام المقتضي للمنع.

روي عن يعلى بن أميّة أنّه قال: قلت: لعمر بن الخطاب، إنّما قال الله \_ تعالى ﴿ أَن تقصّروا من الصلاة إن خفتم ﴾ ، فقد أمن الناس قال: عجبت ممّا عجبت منه، فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «صدقة تصدّق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته» (٥).

وروي عن عليّ بن ربيعة أنّه قال: سألت عمر بن الخطاب ما بالنانقصر الصلاة ولا نخاف شيئاً قد قال الله سبحانه و تعالى: ﴿إِن خَفْتُم أَن يَفْتَنَكُم الذّين كَفُرُوا ﴾، فقال: أشكل على ما أشكل عليك، فسألت رسول الله ﷺ فقال: «هذه

۱ ـ الفتح: ۲۷.

۲\_النساء: ۱۰۲.

٣\_ النور: ٣٣.

٤ ـ النور: ٣٣.

٥ \_ تفسير الطبري: ج ٤، ص ١٢٤٤ صحيح مسلم: ج ٥، ص ١٩٦.

صدقته» (١١)، والأكثر على أنّها ليست بقصر، بل فرضت ركعتين ركعتين في السفر، أربعاً أربعاً في الحضر.

وروي عن عمر وعائشة: «صلاة السفر ركعتان غير قبصر على لسان نبيّكم» (٢٠)، وعن عائشة: «أوّل ما فرض ركعتان ركعتان فاُقرّت في السفر وزيدت في الحضر» (٣٠).

وذهب الشافعي إلى أنّها رخصة (٤) محتجّاً بأنّ نفي الجناح للإساحة لاللوجوب، وبأنّ الصدقة لا يجب قبولها وهي لا تتمّ إلّا بالقبول.

وأجيب عن الأوّل بأنّ التعبير عن الوجوب بنفي الجناح لتطييب الخواطر بالقصر والإطمئنان به، ودفعاً لتوهّم التقصير في القصر، وأيضاً هذا الإستدلال إن تم إنّما هو في صلاة الخوف؛ لأنّها هي الثابتة بهذه الآية، وأمّا قصر صلاة السفر في حالة الأمن فإنّما هو ثابت بآية أخرى أعني قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيّام أخر ﴾ (٥)، فإنّ في الآية إضماراً ضروريّاً فالتقدير: فالواجب والمكتوب عدّة من أيّام أخر، وبقوله: ﴿ مقصّرين لا تخافون ﴾ (١)، كما عرفت سابقاً، وبالسنّة كما عرفت في الأخبار المذكورة، وبقوله يَّشُ أيضاً: «ليس من البرّ الصيام في السفر» (٧)، وبقول ابن عبّاس في: «فرضت الصلاة على كلّ إنسانٍ منكم في الحضر أربعاً أربعاً وفي السفر إثنتين «فرضت الصلاة على كلّ إنسانٍ منكم في الحضر أربعاً أربعاً وفي السفر إثنتين عبدم والآية المذكورة وإن لم تدلّ على الوجوب فيلا تدلّ على عدم

۱\_تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٣٦٣

٢\_ تفسير الفران العظيم: ج ٢، ص ٨٦٣.

٣ صحيح مسلم: ج ٥، ص ١٩٤، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، مع اختلاف يسير، والسنن الكبرى للبيهفى: ج ٣ صحيح مسلم: ج الصلاة، مع اختلاف يسير.

٤ ــ تذكرة الففهاء: ج ٤، ص ٥٧ ٣ و ١٣٥٨ مجمع البيان: ج ٢، ص ١٠١ كنز العرفان: ج ١، ص ١٨٢.

٥ ــ البفرة: ١٨٤.

٦\_ الفتح: ٢٧.

۷\_کنز العمال: ج ۸، ص ۵۰۳، ح ۲۳۸۶۳.

٨\_ جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٨٣.

متى يجب قنصر الصلاة؟

الوجوب، فلا يمنع الإستدلال على الوجوب بغيرها من الآيات والأحاديث.

وعن الثَّاني بأنّ الصَّدقة الَّتي لا يتصوّر فيها تمليك وإنّما هي محض اسقاطٍ لا يحتمل الرد، وإن كانت ممّن لا يجب طاعته كوليّ القصاص إذا عفى، فوجوب قبولها ممّن يجب طاعته أولى، على أنّ الأمر في قوله بَهِ في قالله على حققته.

وأمّا ما رواه أنّ عائشة: «اعتمرت مع رسول الله ﷺ وقالت: «يا رسول الله قصّرت وأتممت وصُمْتُ وأفطرت» (١)، معارض بما ذكرناه، فيجب تأويله.

وقرى، في الشواذ «تقصروا» من أقصر و «تقصروا» من التقصير (٢)، وابن مسعود ﴿ أَن يفتنكم ٣)، والفتنة القتال والتعرّض بما تكرهه النفوس.

﴿ إِنَّ الكافرين كانوا لكم عدوّاً مبيناً ﴾ (٤) إستئناف كالتعليل لوجوب القصر، وربّما يتوهّم منه الإختصاص بحالة الخوف.

إرشاد: إعلم أنّ القصر مخصوص بالرباعيّة المفروضة بالأصالة واحترزنا بالمفروضة من الرباعية المندوبة، فإنّها لاقصر فيها؛ لأنّها إمّا أن تترك برمّتها أو يُوتى بها كلاً، وبالأصالة عن المفروضة بالنذر وشبهه، فإنّه لا قصر فيها، وإنّ ما ختصَّ بالرّباعيّة؛ لأنّ الإجماع منعقد على أنّ المغرب والصبح لا قصر فيهما؛ لأنّ النبيّ الله النبيّ الله الله الله الله الله عن عبادي شطر الصلاة في سفرهم» (٥)، والمغرب لا شطر لها يصحّ عليه إسم الصلاة؛ لأنّ الركعة والنّصف لا تسمّى صلاة والاقتصار على الركعة مخالف

١ ـ السنن الكبرى البيهفي: ج ٣، ص ١٤٢.

۲\_ الكشّاف: ج ۱، ص ٥٩ ٥ والتبيان: ج ٣، ص ٣٠٧.

٣\_ الكشّاف: ج ٢، ص ٥٥٩.

<sup>2</sup>\_ النساء: ١٠١.

٥\_بداية المجتهد: ج ١، ص ١٧٠، مع اختلاف في التعبير.

للحديث والإجماع؛ لأنّ الركعة الواحدة ليست شطراً للمغرب وتكميل ركعتين مبطل للوتر، والصبح وإن كان له شطر يصحّ إطلاق إسم الصلاة عليه لكن قصرها يخرجها عن الشفع الذي هو حقّها، كما أنّ الوتر حقّ المغرب.

والقصر لا يصحّ إلّا بشروط ستّة:

الأوّل: المسافة وهي مسيرة يوم مقدّرة بثمانية فراسخ، روي أنّه الله كم مسافة التقصير قال: «مسيرة يوم قيل: كم مسيرة يوم؟ قال: ثمانية فراسخ، قيل: كم الفرسخ؟ قال: ثلاثة أميال، قيل: كم الميل؟ قال: أربعة آلاف ذراع، قيل: كم الذراع؟ قال: أربعة وعشرون إصبعاً، قيل: كم الإصبع؟ قال: سبع شعيرات، قيل: كم مقدار الشعير؟ قال: سبع شعرات من شعر عرف المبدذون» (۱۱)، وروى سماعة قال: سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ فقال: «في مسيرة يوم وذلك بريدان وهما ثمانية فراسخ، ومن سافر قصر الصلاة وأفطر إلّا أن يكون رجلاً مشيّعاً لسلطان جائر أو خرج إلى صيدٍ أو إلى قريةٍ له، تكون مسيرة يوم يبيتُ إلى أهله لا يقصر ولا يفطر» (۱۱).

## فروع:

أُوّلًا: إذا قصد مسيرة أربعة فراسخ والعود في يـومه قـصّر لصـدق قـصد الثمانية عليه.

ثانياً: لو اختار أحد الطريقين الذي هو مسافة قصّر ولو كان اختياره ميلاً إلى القصر، ويُقصِّر في البلد الذي قصده، وفي رجوعه وإن كان بالأقرب لكونه مسافراً قد استمرَّ سفره، ولو اختار ما ليس بمسافة أتمَّ في الذهاب والبلد والإياب إلّا أن ياؤب في ما هو مسافة.

۱ ـ سنن البيهفي: ج ۲، ص ۱۳۷، المغني: ج ۲، ص ۹۳. ۲ ـ الإستبصار: ج ۱، ص ۲۲۲، الباب ۱۳۳، ح ۲۸۸.

ثالثاً: لو شكّ في المسافة ولا بيّنة أتمّ لوجوب القطع بالمسافة تـرجـيحاً للأصل: إذ الأصل إتمام الصلاة والصوم، فـإذا لم يـتحقّق عـلّة خـلاف الأصــل لايسوغ العدول عنه.

الشّاني: القصد إليها، لما رواه عمّار بن موسى قال: سألت أباعبدالله الله قال: سألته عن الرجل يخرج من منزله في حاجة، فيسير خمسة فراسخ أو ستّة فراسخ ويأتي، فيأتي قرية فينزل فيها ثمّ يخرج منها، فيسير خمسة فراسخ أخرى أو ستّة فراسخ لا يجوز ذلك، ثمّ ينزل في ذلك الموضع، قال: «لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو من قريته ممّانية فراسخ فليتم الصلاة» (١٠).

قال الشيخ الله الرواية مقصورة على من خرج من منزله من غير نيّة السفر فيتمادى به المسير إلى أن يصير مسافراً من غير قصدٍ فإنّه يلزمه الإتمام (٢٠).

اسطر فيتعادى به المسير إلى اليقير مسافرا من غير فصد وإله يبرمه المنطاع عن وما يدلّ على المقصود صريحاً ما رواه صفوان قال: سألت الرضائ عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل، فلم يزل يتبعه حتى «لا يقصر وهي أربعة فراسخ من بغداد أيفطر إذا أراد الرجوع ويقصر؟ قال: «لا يقصر ولا يفطر لأنّه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ، إنّا خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فتادى به السير إلى الموضع الذي بلغه، ولو أنّه خرج من منزله يريد النهروان ذاهباً وجائياً لكان عليه أن ينوي من الليل سفراً والإفطار، فإنّ هو أصبح ولم ينو السفر فبدأ له من بعد أن أصبح في السفر قصر ولم يفطر يومه ذلك» (٢٠).

هذا، وقد قال الشيخ اذا قصد المسافر أربعة فراسخ يتخيّر في قصر الصلاة وإتمامها ويتحتّم الإتمام في الصوم (٤)، محتجّاً بما رواه إسماعيل بن

۱ \_ الإستبصار: ج ۱، ص ۲۲۲، ح ۸۰۵.

٢\_ الإستبصار: ج ١، ص ٢٢٦. الباب ١٣٣ ذيل - ٥٠٥.

٣ ـ الاستبصار: ج ١٠ ص ٢٢٧ الباب ١٣٣٠ ح ٨٠٦.

٤\_ المبسوط: ج ١، ص ١٤١.

الفضل قال: سألت أبا عبدالله عن التقصير؟ فقال: «في أربعة فراسخ» (١٠)، وبما رواه معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله الله في كم أقصّر الصلاة؟ فقال: «في بريد ألاترى أهل مكة إذا خرجوا إلى عرفة كان عليهم التقصير» (٢٠)، وبما رواه أبو الجارود قال: قلت لأبي جعفر الله في كم التقصير؟ فقال: «بريد» (٢٠).

والجواب عنه: أنّه محمول على الرجوع في يومه توفيقاً بين الأحاديث، ولما رواه الكاهلي في الصحيح قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «في التقصير في الصلاة بريد في بريد أربعة وعشرون ميلاً»(٤).

## فروع:

أ: لا يجوز للهائم ولا لطالب الهارب القصر لعدم قصد المسافة وإن بلغها أو تعدّاها، نعم يجب عليه القصر عند الإياب إلى منزله؛ لأنّه قاصد المسافة حينئذٍ.

عدّاها، نعم يجب عليه القصر عند الإياب إلى منزله؛ لأنّه قاصد المسافة كالمراقة حيائدٍ.

ب: قصد المتبوع كافٍ، فيقصِّر التابع وإن لم يقصد المسافة كالمرأة والعبد
 والأجير.

ج: المكره إذا لم يلجأ إلى السير قصّر إذا علم استمرار الإكراه أو غلب على ظنّه.

الثالث: إباحة السفر، لما عرفته في حديث سماعة من قوله ﴿ «إلّا أن يكون رجلاً مشيّعاً لسلطان جائر » (ه)، ولما رواه أبو سعيد الخراساني قال: دخل رجلان على أبي الحسن الرضا ﴿ بخراسان فسألاه عن التقصير فقال لأحدهما: «وجب عليك التقصير لأنّك قصدتني، وقال للآخر: وجب عليك التمام لأنّك

١ ـ الإستبصار: ج ١، ص ٢٢٤، الباب ١٣٣، ح ٢٩٦.

٢\_ الاستبصار: ج ١، ص ٢٢٤، الباب ١٣٣، - ٥ ٩٩.

٣\_ الإستبصار: ج ١، ص ٢٢٤. الباب ١٣٣، ح ٧٩٧.

٤\_ الاستبصار: ج ١، ص ٢٢٣، الباب ١٣٣، ح ٧٨٧.

٥ ـ الاستبصار: ج ١، ص ٢٢٣، الباب ١٣٣. ح ٧٨٦.

قصدت السلطان»(١١)؛ ولأنّ القصر في السفر إعانة للمسافر على سفره وإعانة العاصى على معصيته غير جائر.

وقد يستدل بقوله: ﴿ فَن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ (٢)، والعاصي بسفره باغ وعاد وإذا لم يترخّص للباغي والعادي لحفظ حياته بالميتة والخمر كما دلّت عليه الآية، فأن لا يترخّص له في القصر أولى؛ لأنّ القصر لإراحة بدن المسافر حتّى لا يحصل له تعب زائد على حركات السفر فأولويّة المنع هاهنا أظهر تنبيها بالأدنى على الأعلى، وإذا لم يجز له الرخصة في حفظ النفس فبالحري أن لا يجوز في إراقة البدن.

#### تقسيم:

بسيان مسا أفساده المصنّف في سـفر المعصية

العاصي لسفره إمّا لكون غاية سفره معصية كمن يسافر لقطع الطريق أو لشرب خمر أوزنا أو ما أشبه ذلك، وإمّا لكون الشارع قد نهاه عن ذلك السفر صريحاً كالمرابط الذي أمره الإمام بالإقامة بالثغر ونهاه عن السفر صريحاً أو لكون الشارع قد أمره بضده، والأمر بالشيء قد يقتضي النهي عن ضده كسفر الواقف بعرفة وتارك الجمعة مع كونهما واجبين عليه في الزمان الذي يمكنه العود إليها خاصة.

### فروع:

أوّلاً: لاتقدح المعصية في السفر أي الوقوف وصلاة الجمعة إذاكان الفرض مباحاً كمن غرضه الحج أو الزيارة، فزنا أو شرب خمراً في أثناء طريقه، فإنّه يقصّر ولا يتمّ.

ثانياً: إذا كانت المعصية بعضاً من الغرض لم يسنغ القصر كما لو كمانت

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۲۳۵، الباب ۱۳۷، ح ۸۳۸.

٢\_ البفرة: ١٧٣.

مجموع الغرض.

ثالثاً: لو قصد بسفره المعصية في الأثناء أتمّ من حين القصد، فإن رجع عن المعصية إلى المباح قصر بشرط القصد إلى مسافة متجدّدة، وقيل: بعدم الإشتراط إعتباراً للقصد الأوّل، والأوّل أقوى لهدم القصد الثاني القصد الأوّل.

رابعاً: عكس الحكم في عكس المسألة، فلو قصد بسفره معصية ثمّ عدل عنها إلى مباح أتمّ إلى زمان العدول ثمّ قصر إن بقي من الطريق مقدار مسافة وإلّا فلا، وقيل: لا يشترط بقاء المسافة اعتباراً للقصد الأوّل، وقد عرفت ما فيه.

الرّابع: الضرب في الأرض، فلا يكفي القصد بدونه لكن لايشترط فيه الإنتهاء إلى المسافة، بل يشترط خفاء الأذان والجدران ولو تقديراً، وكذا في عوده إليه.

وذهب عليّ بن بابويه إلى أنّ ابتدائه من منزله وانتهائه إليه (١١) وقال الشهيد: (٢) يعتبر البدوي رحلته وذوالمصر العظيم محلّته ولوكان منزله في حفيض قيس على الظاهر، وقال العلّامة: وفي المرتفعة إشكال (٣)، ومنشاؤه اعتبار الخفاء في القصر حقيقة أو تقديراً، فمن جوّزه تقديراً حكم باعتباره بالنسبة إلى معتاده، لأنّ إطلاق الشرع إنّما يحمل على المعهود المعتاد، وقال ابن العلّامة: لو اعتبر الخفاء حقيقة هنا لجاز أن يؤدّي إلى عدم القصر في المسافة بين مقصده ومنزله، وفي صورة الأربعة مع قصد الرجوع ليومه (٤)، ومن اشترطه حقيقة لم يجوّز القصر فيه ما لم يخف.

وقال الشيخ فخرالدين: والأقرب عندي إعتبار الخفاء حقيقة (٥)؛ لأنّ

١ ـ مختلف الشيعة: ج ٣. ص ١١٠.

٢\_ الدروس الشرعيَّةَ: ج ١، ص ٢١٠.

٣\_قواعد الأحكام: ج ١٠ ص ٣٢٦.

٤\_إيضاح الفوائد: جُ ١، ص١٦٦.

٥ ـ إيضاح الفوائد: ج ١، ص٦٦.

الصادق هي سئل متى يقصر المسافر؟ فقال: «إذا توارى من البيوت»(١)، وهو من الصحاح، و «إذا» تتضمّن معنى الشرط، وإذا عدم الشرط عدم المشروط فلا يجوز قبل الغيبوبة، ولقائل أن يمنع عدم الشرط فإنّه وإن عدم ظاهراً لم يعدم تقديراً.

الخامس: عدم زيادة السفر على الإقامة، لما رواه إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه ﴿ قال: «سبعة لا يقصّرون الصلاة الجابي الذي يدور في جبايته، والأمير الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق والراعي، والبدويّ الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر، والرجل الذي يطلب الصيد يريد لهو الدنيا، والحارب الذي يقطع السبيل» (٢٠).

وما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما في قال: «ليس على الملاّحين في سفرهم تقصير، ولا على المكاري ولا على الجهّالين» (٣)، وقال العكمة في: والضابط أن لا يقيم أحدهم في بلده عشرة أيّام، فلو أقام عشرة في بلده مطلقاً أو في غيره مع النية قصّر إذا سافر وإلاّ فلا(٤).

وذهب الشيخ في النهاية (٥) والمبسوط (٦) وابن البرّاج (٧) وابن حمزة (٨) يقصّر نهاراً ويتمّ ليلاً ويصوم، محتجّين بما رواه عبدالله بن سنان عن الصادق الله قال: «المكاري إن لم يستقر في مغزله إلّا خمسة أيّام أو أقلّ قصّر في سفره بالنهار وأتمّ بالليل، وعليه صيام شهر رمضان، وإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيّام أو أكثر قصّر في سفره وأفطر» (٩).

١ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥٠٥، الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر، ح ١.

٢ ـ الوسائل: - ٥، ص ٥١٦، الباب ١١ من أبو اب صلاة المسافر ، ح ٩.

٣- الوسائل: ج ٥، ص ٢١٥، الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر، ح ٤، وفيه: «في سفينتهم تفصير».

٤\_ قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٢٥.

٥ ـ النهاية: ص ١٢٢، باب الصلاة في السفر، وليس فيه: «ويصوم».

٦ ـ المبسوط: ج ١، ص ١٤١، كتاب صلاة المسافر، وليس فيه: «ويصوم».

۷\_ المهذب: ج ۱، ص ۱۰٦.

٨\_ الوسيلة: ص ١٠٨.

٩\_ الوسائل: ج ٥، ص ٥١٩، الباب ١٢ من أبو اب صلاة المسافر، ح ٥.

وأجاب عنه العلامة بحمله على تقصير النافلة، بمعنى سقوط نوافل النهار عنه "أ، ويشكل بعدم اختصاص هذا الحكم بالمكاري، وقال إبنه المنه وأيضاً جعل ذلك في أقل من خمسة ولا يقولون به (٢)، وأيضاً سبب القصر في الصوم والصلاة واحد، وهو السفر، والشرائط المعتبر فيه واحدة فيهما، فيلزم تلازم حكمهما فيه وعدمه، ففي أيّ موضع وجب تقصير أحدهما وجب تقصير الآخر وبالعكس فنقيضاهما متلازمان أيضاً.

ما هـي وظيفة المسـافر لصـيد التجارة؟

وقد اختلف أيضاً في صيد التجارة، فذهب المرتضى (٣) والعلامة (٤)، وابنه (٥) إلى وجوب القصر عند اجتماع الشرائط، كما في غيره، محتجّين بأنّه سفر وكلّ سفرٍ مباح عند اجتماع شرائط القصر مبيح له، فيكون السفر لصيد التجارة مبيحاً له إمّا كونه مباحاً فلأنّ حرمة السفر إمّا باعتبار غايته أو باعتبار نيته وإباحته بإباحتهما معاً، فإذا سافر لصيد التجارة ولم يلزم من سفره محظور كان ذلك مباحاً لإباحة الغاية وإلّا نيّته، وإمّا أنّ كلّ سفر مباح يبيح القصر لعموم آيتي القصر.

وذهب الشيخان (١٦) إلى أنّه يقصر الصوم ويتمّ الصلاة، لقول أبي عبدالله ﴿ وَإِنّ التصيّد مسير باطل لا يقصّر الصلاة فيه (٧)، وهذا إنّما يتمّ إذاكان اللام في التصيّد للعموم، ولا يصحّ أن يكون له للزومه أحد فسادين: إمّا عدم جواز القصر في صيد القوت، وهو مخالف لمذهبهم، وإمّا التخصيص وهو خلاف الأصل، وربّما يقال: إنّ التخصيص وإن كان خلاف الأصل لكنّه سائغ شائع، ولو لا سياغ

۱\_مختلف الشيعة: ج ۲، ص ۱۰۸.

٢\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٤.

٣ جملَ العلم والعمّل (رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثالثة): ص ٤٧.

٤\_مختلف الشيعة: ج ٣. ص ٩٦.

٥\_إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٣.

٦ ـ النهاية ونكتها: ج ١، ص ٥٨ ١، المفنعة: ص ٣٤٩.

٧\_ تهذيب الأحكام: ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٦.

التخصيص وشيوعه لما جاز الإتمام في مطلق الصيد أصلاً لعموم الآية، بل العموم في القرآن قد يخصّص بالأحاديث كما عرفته من الأحاديث المقتضية للشرائط المذكورة في كون السفر موجباً للقصر، وقد يخصّص بمفهوم الموافقة من القرآن كقوله: \*فن اضطرّ غير باغ ولا عاد \*(۱)؛ فإنّ مفهومه خصّص آية القصر، وكقوله: \*فلا تقل لهما أفّ \*(۱)؛ فإنّه خصص آية القصاص، وإذا ساغ تخصيص العموم في القرآن فسياغه في الحديث أولى.

السادس: استمرار القصد والجزم عليه، فلو علّق سفره على سفر غيره ولبث منتظراً له أتمّ إن لم يبلغ المسافة، وإلّا قصر إلى ثلاثين يـوماً؛ لأنّ قبل بلوغها له حكم المقيم وبعد بلوغه له حكم المسافر، وإذا بلغ المدّة صار ذلك المنزل له كالوطن قال الشيخ في النهاية: إن يوقع على أربعة فراسخ قصر ودونها يتمّ بناء على الأحاديث التى أوردها في كون المسافة بريداً وقد عرفت ما فيها.

#### فروع:

حكم العتردة في الأوّل: إذا تردد في القصد أتمّ، فإن جزم ثانياً قصّر، وإن رجع قصر أيضاً قصدالسفر وفي احتساب ما مضى من المسافة قولان أقربهما الإحتساب لكون السفر واحداً وإن تعدّد القصد حكماً، ويحتمل عدم الإحتساب، لإقتضاء تعدّد القصد تعدّد السفر، فلا يعتبر مسافة السفر الأوّل في السفر الثاني.

الثاني: لو نوى إقامة عشرة أيّام في أثناء سفره أو وصل إلى موضع له فيه ملك قد استوطن ذلك الموضع ستّة أشهر متوالية أو متفرّقة أتمّ وإن بقي العزم في الأوّل ولم يكن الملك صالحاً للسكنى في الثاني، ولا يحتسب ما مضى من المسافة في السفر الجديد لكون السفر الثاني سفراً مستبدأ يحتاج إلى ما احتاج

ما هو حكم الإقامة في السفر؟

١ ـ البفرة: ١٧٣.

٢\_ الإسراء: ٢٣.

إليه السفر الأوّل من الشرائط، ولا يجدي ماحصل من الشرائط في السفر الأوّل في السفر الثاني، نعم إذا لم يصلٌ صلاة تماماً أحتُسِب.

وهل نيّة الصوم قائمة مقام الصلاة تماماً؟ فيه تردّد ينشأ من اختصاص لفظ الحديث بالصلاة، ومن كون الحكم دائراً على فعل ما يجب على المقيم فعله سواء كان صوماً أو صلاة، وكذا إذا خرج الوقت ولم يصلّ، وكذا لو صلّى تماماً في أحد المواضع الأربعة.

إمّا احتمال الإتمام في الصورة الأولى فلوجوب القضاء عليه تماماً، فكان في حكم المصلّي تماماً وأمّا احتمال عدمه فيها فلأنّ الصادق الله صرّح بتعليق الإتمام على فعل صلاةٍ واحدةٍ تماماً والتقصير على عدم فعلها تماماً بلفظه أنّ فيهما حيث قال: «إن كنت دخلت المدينة وحين صلّيت بها صلاة فريضة واحدة بتام، فليس لك أن تقصّر حتى تخرج منها، وإن كنت حين دخلتها على نيّتك التمام فلم تصلّ فيها فريضة واحدة بتام حتى بدا لك أن لاتقيم فأنت في تلك الحال بالخيار» إلى آخره، الحديث (١٠).

وتعليق وجود شيء على وجود آخر وعدمه على عدم ذلك الآخر يقتضي تساويهما، وعدم أحد المتساويين يستلزم عدم الآخر؛ ولأنّه لايصح التعقيب بالفاء إلّا فيما يستقل، فاستلزام الحكم لايتوقّف على آخر وإلّا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، فيجب القصر، وقال ابن العلّامة: وهذا الاحتمال عندي أقوى (٢).

وأمّا احتمال الإتمام في الصورة الثانيّة فلتحقق الشرط أعني إيقاع صلاة واحدةٍ مفروضةٍ تماماً وأمّا إحتمال عدمه فيها فلأنّ التمام فيها ليس مختصّاً بحالة الإقامة، فلم يأت بما لم يجز للمسافر الإتيان به.

۱ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥٣٢، الباب ١٨ من أبو اب صلاة المسافر، ح ١. ٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٥،

الثالث: لو نوى القصر سهواً ثمّ أتم سهواً قال الشهيدة: فالإشكال حكم ناوي القصر أقوى(١١) ووجهه قوّة التعارض باعتبار السهوين في النيّة والفعل، بخلاف صورة الإتمام في أحد المواضع الأربعة، فإنّه ربّما يرجِّح أحد الإحتمالين.

حكم من سافر بعد الرابع: ولو سافر بعد دخول الوقت ولم يصلِّ في منزله ففيه قولان: دخول الوقت ولم أحدهما الإتمام، وإليه ذهب ابن أبي عقيل (٢) ووافقه العلّامة (٣) احتجاجاً بأنّ يصلّ في منزله السفر لايؤثّر فيما وجب قبله والفرض قد وجب تماماً قبل السفر؛ لأنّ الواجب الموسّع يجب بأوّل الوقت، وبما رواه بشير النبّال قال: خرجت مع أبي عبدالله ﴿ حتّى أتينا الشجرة فقال لي أبو عبدالله الله : «يانبّال! قلت: لبيك قال: إنّه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر أن يصلّى أربعاً غيري وغيرك، وذلك أنّه دخل وقت الصلاة قبل أن نخرج» <sup>(٤)</sup>.

> وذهب المفيد<sup>(ه)</sup> وعلم الهدي<sup>(٦)</sup> إلى التقصير محتجّين بما روي عـن أبـي عبدالله ﷺ حين سئل أنّه دخل وقت الصلاة وأنا في أهلي فلا أصلّي حتّى أخرج. فقال: «صل وقصر»(٧)، وقال الشيخ (٨) في النهاية الإتمام مع الاتساع والتقصير مع التضيّق.

> الخامس: لو دخل على المسافر الوقت ولم يصلِّ حتَّى دخـل بـلده فـفيه ثلاثة مذاهب، ذهب المفيد (٩) وعليّ بن بابويه (١٠) وابن إدريس (١١) والعلّامة (١٢)

حکیم مین دخیل عمليه الوقت ولم يصلّ حتى دخل

١ ـ البيان: ص ٢٦١.

٢\_ مختلف الشيعة: ج ٣. ص ١٩٧.

٣\_ مختلف الشيعة: ج ٣. ص ١٢٠.

٤ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥٣٦، الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر، ح ١٠.

٥ ـ المفنعة: ص ٢١١.

٦\_ السرائر: ج ١، ص ٣٣٣.

٧ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥٣٥، الباب ٢١ من أبو اب صلاة المسافر، ح ٢.

٨\_ النهايه ونكتها: ج ١، ص ٣٥٨\_ ٥٩٣.

٩ ـ المفتعه: ص ٢٦٦.

إلى وجوب الإتمام محتجّين بما رواه العيص في الصحيح قال: سألت أبا عبدالله الله عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيتة قبل أن يصلّي قال: «يصلّها أربعاً» (١٣٠)، وأيضاً زوال السبب يوجب زوال المسبّب.

وربّما يورد السبب قد أثّر في المسبّب حيث دخل الوقت في السفر والواجب الموسّع يجب بأوّل الوقت ودخول البلد لا يسقط ما قبله والمسافر مخاطب في أوّل الوقت بركعتين لا بأربع.

وذهب إبن الجنيد (١٠٤) إلى أنّه مخيّر بين الإتمام والقصر محتجّاً بما رواه منصور بن حازم قال: سمعت أبا عبدالله الله يقول: «إذا كان أحدكم في سفر فدخل وقت الصلاة قبل أن يدخل إلى أهله فسار حتى يدخل أهله فإن شاء قصّر وإن شاء أمّ أحبُّ إلى (١٥٠).

وأجيب عنه بأنّ المراد إن شاء قصّر بأن يصلّي خارج البلد يقصّر وإن شاء أتمّ بأن يؤخّر الصلاة إلى أن يدخل البلد.

١٠ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٣. ص ١٢٦.

۱۱ ـ السرائر: ج ۱، ص ۳۳۲.

١٢ \_ مختلف السيعة: ج ٣. ص ١٢٧.

١٣ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥ ٥٣، الباب ٢ ٢من أبو اب صلاة المسافر، ح ٤.

١٤ ـ مختلف الشّيعة: ج ٣. ص ١٢٦.

١٥ \_ الوسائل: ج ٥. ص ٢٦٥، الباب ٢١من أبو اب صلاة المسافر. ح ٩. مع اختلاف في التعبير.

١٦\_ النهايه ونكتها: ج ١، ص ٣٥٩.

١٧ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٥ ٥٣، الباب ٢ ٢ من أبواب صلاة المسافر، ح ٥.

وقال في الاستبصار (۱)؛ وأمّا ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبدالله الله ين يدخل علي وقت الصلاة وأنا في السفر فلا أصلّي حتّى أدخل على أهلي فقال: «صلّ وأتمّ الصلاة»، قلتُ: فدخل علي وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلّي حتّى أخرج فقال: «صلّ وقصّر وإن لم تفعل فقد خالفت رسول الله يَله الله الله الله عنه الوقت بالقيا الأخبار؛ لأنّ الوجه في الجميع بينهما أنّ من دخل من سفره وكان الوقت باقياً بمقدار مايتمّ صلاته كان عليه التمام وإن خاف الفوت كان عليه التقصير، وكذلك من خرج إلى سفر وخاف الوقت أن ينقضى قصّر وإن كان عليه الوقت تمّم.

وأجاب إبن العلامة عن الحديث الذي رواه إسحاق بن عمّار بأنّه محمول على أنّه قارب دخول بلده فإنّ المراد به إنكان يعلم دخول البلد والوقت باقٍ أتمّ وإنكان يعلم أنّه إذا دخل البلد خرج الوقت فليقصّر أي فليصلِّ قبل دخول البلد، ثم قال: والحقّ عندي أنّه متىكان في جزءٍ من الوقت في البلد أو حكمه ثمّ سافر وجب الإتمام وإن حضر من السفر إلى مشاهدة الجدران أو سماع الأذان وقد بقي مقدار ركعة والطهارة وجب الإتمام لانتفاء سبب القصر وتجدّد سبب الإتمام (٣).

وقال الشهيد الله على المنافر بعد دخول الوقت أو قدم في أثنائه أتم على الأقوى، وكذا قضاؤها، وكذا يستحبّ قضاء، نافلتي الظهرين لو سافر بعد دخول الوقت، والمعتبر في أوّل الوقت إمكان الطهارة وكمال الصلاة، وفي آخره يكفي الطهارة وركعة (٤).

۱ ـ الاستبصار: ج ۱، ص ۲٤٠، الباب ۱۶۱، ذيل ح ٤ ـ (٥٦).

۲\_ التهذيب: ج ۳، ص ۲۶۶، ح ۵۵۸.

٣\_ إيضاح الفو أثد: ج ١، ص ١٥٩.

٤ ـ البيان: ص ٢٦٤.

# وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكَوْةَ وَأَزَكَعُواْ مَعَ الزَّكِعِينَ

سان آية موأقيما الصلاة واتوا الزكاة المستفادة منها

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَقْسِمُوا الصَّلاةِ ﴾، أي أدُّوا الصَّلاة في أوقاتها واركموا مع مواظبين عليها محافظين على شرائطها ﴿وَ آتُوا الزكاة ﴾، المفروضة عليكم مستحقّها، ولفظ «الزكاة» يطلق على المعنى المصدري وعلى المقدار المعيّن المستحق من الأموال المعيّنة عند بلوغ النصاب وحولان الحول، وهو المراد بـــــ هاهنا وهو في الأصل<sup>(٢)</sup> من زكا الزرع إذانما ومن زكا الماء إذا طهر، وكلا المعنيين مناسب للمعنى الإصطلاحي، فإنّ الزكاة تكون سبباً لنموّ المال وكرم النفس وتطهير المال من الخبث والنفس من البخل.

وفي الآية دلالة على تكليف الكفّار بالفروع، واللام في «الصلاة والزكاة» للعهد الذهني أي صلاة المسلمين وزكاتهم، فإنّ صلاة غيرهم وزكاتهم في حكم العدم، ويعلم من هذا مع تكليف الكفّار بالفروع عدم قبولها منهم.

﴿ وَاركعوا مع الراكعين ﴾ ، أي صلّوا مع المصلّين أو أخضعوا وانقادوا لأوامر الله التي جاء بها نبيّنا محمّد بن عبدالله يَكِين مع الخاضعين المنقادين، فالأوّل على المعنى المجازي، وهو التعبير عن الكلِّ بالجزء، وإنِّما عبّر بهذا الجزء الخاص لكونه مخصوصاً بصلاة المؤمنين فهو أمر متضمّن النهي أي لا تـصلّوا صلاتكم الخالية عن الركوع، بل صلّوا صلاة المسلمين المشتملة عليه، وهذا المعنى ضمني إيمائي، والمعنى المسوق له الآية هو الأمر بصلاة الجماعة، فيكون الأمر للمعنى المشترك بين الوجوب والندب، والثاني على المعنى الحقيقي؛ فإنَّ الركوع هو الانحناء المشتمل على الخضوع قال: الشاعر:

لاتهـــــين الفــــقير عــــلّـك أن تركع يوماً والدّهر قد رفـعه (٣)

١ ـ البفرة: ٤٣.

٢\_لسان العرب: ج ١٤، ص ٣٥٨.

٣\_لسان العرب: ج ٨، ص ١٣٣.

والأمر على هذا المعنى للوجوب.

إرشاد

المصنّف في الآية

إعلم أنَّ المعنيين الذين ذكرنا هما في الركوع وإنَّ كان المفسّرون قد ذهبوا بسيان ما أنَّاد، إليهما لكنّ الأقوى الحمل على المعنى المجازي أي صلّوا مع المصلّين، فالآية حينئذٍ مسوقة لمشروعيّة صلاة الجماعة، وهي في الجمعة والعيدين مع شرائط الوجوب واجبة، وفي الصلوات الخمس وصلاة العيدين مع فقد شرائط الوجوب وصلوات الأموات والآيات والاستسقاء مستحبّة، وذهب أبو الصلاح(١) إلى استحبابها في صلاة الغدير أيضاً.

> ومن المستحب الذي يقرب من الواجب صلاة الجماعة لما روى عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال لقوم: «لتحضرنَّ المسجد، أو الأحرقنُّ عليكم منازلكم» (٢) وأنّه ﷺ رأى رجلاً يصلّى وحده، فقال: «ألا رجل يتصدّق على هذا فيصلّى معه»(٣)، فجعل الصلاة معه بمنزلة الصدقة عليه، وعنه سَيِّهُ: «من رأيتموه يصلَّى في المسجد جماعة فظنوا به خيراً»(٤)، وعنه الله: «من صلّى الغداة والعشاء الآخرة في جماعة فهو في ذمّة الله ومن ظلمه فإنّما يظلم الله، ومن أحـقره فـإنّما يحـقّر الله»(٥)، وعند عَلِينَة : «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لايقام فيهم الصلاة إلّا قد استحوذ عليهم الشيطان»(٦)، وعنه على «صلاة الجهاعة تفضل صلاة الفذّ بسبع وعشرین درجة» (۷)، وروی: «بخمس وعشرین» (۸).

١ ـ مختلف الشيعة: ج ٢، ص ٣٥٢.

٢\_ مستدرك الوسلال: ج ٦، ص ٥١، الباب ٢من أبواب صلاة الجماعة، ح ٥.

٣\_ السنن الكبرى للبيفي: ج ٣، ص ٦٩.

٤ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٢٧١، الباب الأوّل من أبواب صلاة الجماعة، ح ٤.

٥ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٣٧٨، الباب ٣من أبو اب صلاة الجماعة، ح ٢.

٦\_ السنن الكبرى للبيهفي: ج ٣، ص ٥٤.

٧\_ السنن الكبرى للبيهمي: ج ٣، ص ٥٩.

۸\_ السنن الكبري للبيهفي: ج ٣، ص ٦٠.

وعن أبي الحسن عليّ بن موسى ﴿ ممّا يدلّ على أفضليّة الصلاة جماعةً على الصلاة منفرداً: «إنّما فضل الصلاة في مسجد الكوفة على كثير من الصلاة في غيره جماعة تفضيل الصلاة فيه فرادى»(١١).

إذا عرفت ذلك: فاعلم أنّ لصحتها شرائط:

منها: ما يتعلَّق بالإمام.

ومنها: ما يتعلَّق بالمأموم.

أمّا ما يتعلّق بالإمام فالبلوغ، فلا تصحّ إمامة الصبي إلّا لمثله أو في النفل، لما رواه إسحاق بن عمّار عن الإمام جعفر الصادق عن أبيه ﷺ أنّ عليّا ﷺ كان يقول: «لا بأس أن يؤذّن الغلام قبل أن يحتلم، ولا يـؤمُّ حـتى يحـتلم وإن أمّ جازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه» (٢).

وأمّا القول بجواز إمامته في النفل وبمن مثله فللتوفيق بين هذا الحديث وبين ما رواه طلحة بن زيد، عن جعفر عن أبيه عن علي ﴿ أنّه قال: «لا بأس أن يؤدّن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤمّ» (٢)، بأن يحمل هذا الخبر على أن يؤمّ في النافلة وبمثله والأوّل على من عداهما هكذا قيل، وفيه ما لا يخفى وقال الشيخ في الاستبصار: فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على كامل العقل وإن لم يبلغ الحلم (٤)، ويفهم من قوله: «هذا» أنّه يجوز عنده إمامة الصبي الكامل العقل للبالغ، والعقل، فلا تصحّ إمامة المجنون في حالة جنونه، وفي حالة إفاقته إذا جنونه أدواراً تصحّ على كراهيّة.

وطهارة المولد، فلا تصحّ إمامة ولد الزنا وإنكان عدلاً، ولا تصحّ إمامة ولد الشبهة ومن لا يعرف أبوه على كراهيّة.

١ ـ الوسائل: ج ٤، ص ١٢ ٥، الباب ٣٣ من أبو اب احكام المساجد، ح ٢، مع اختلاف في التعبير.

٢\_ الوسائل: ج ٥، ص ٣٩٨. الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة. ح ٧.

٣\_ الوسائل: ج ٥، ص ٣٩٨، الباب ١٤ من أبو اب صلاة الجماعة. ح ٨.

٤\_ الاستبصار: ج ١، ص ٤٢٤، ذيل ح ١٦٣٣.

والإيمان، ولا تصحّ إمامة الكافر، ولا المخالف وإن كان مرضيّاً في مذهبه إلّا في حالة التقية ولا المستضعف، لكن يجوز الإقتداء بالمخالف في الفروع الخلافيّة إذا لم يكن الخلاف في أفعال الصلاة أو فيها ولامقتضياً لبطلان الصلاة عند المأموم.

والعدالة، وهي كيفيّة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروّة، معنى العدالة وترتفع بالإقدام على الكبيرة والإصرار على الصغيرة أو الإكثار من جنسها مع عدم التوبة.

والذكورة إذا أمّ مثله أو الخنثي، ويجوز أن تأمّ المرأة والخنثي المرأة.

والختان مع الاحتياج إليه والتمكّن منه، ومع عـدمه يـجوز مـطلقاً إلّا أن تواري قلصته النجاسة.

وأن لايكون مؤتماً بغيره للتنافي بين الوصفين ولو جهل المأموم مأموميّته قال الشهيد: إن ظهر بعد الصلاة صحّت وفي الأثناء ينفرد(١) وهو قول جيّد، وقال العلامة: لم يصحّ (٢).

وأن لايكون قاعداً إذاكان المأموم قائماً لما رواه الباقر ﴿ اللهِ عَلَى النبيّ ﷺ صلّى بأصحابه جالساً وقال: لايؤمّن أحد بعدي جالساً (٢)، وذلك في مرض الموت حين أخبره بلال بإقامة أبي بكر فخرج إلى المسجد واضعاً يده اليمنى على كتف أميرالمؤمنين ﴿ واليسرى على كتف ابن عبّاس فلمّا دخل المسجد أخّروا أبابكر وتقدّم النبيّ ﷺ، فصلّى بالقوم قاعداً فقال ما قال.

وأن لايكون أميّاً إذاكان المأموم قارئاً، وأن يكون متمكّناً من الإتيان بما يجب عليه من مراعاة أمر القراءة، فلا يجوز إمامة اللاحن بالمتقن، ولا من هو في

۱ ـ البيان: ص ۲۳۰.

٢\_ قواعد الاحكام: ج ١. ص ٣١٥.

٣ من لا يحضره الفهيه: ج ١، ص ٢٤٩، ح ١١١٩.

حكمه كالألثغ والأليغ، والأرت، والتمتام والفأفاء إلا لمثله، وجوّز بعضهم إمامة الأخيرين، فإنّ التمتام هو الذي لا يتيسّر له التلفظ بالتاء إلا مع تكرارها، والفأفاء هو الذي لا يتيسّر له التلفظ بالفاء إلا كذلك، وهذه الزيادة غير مخرجة عن صحّة القراءة.

وقال صاحب التولانيّة: نعم كرّه في التذكرة (١١) الإنتمام بهما لمن لايساويهما أمّا اللّذان يسقطان الفاء والتاء فلا يصحّ الإنتمام بهما ويصحّ إمامة من لا يفصح بعض الحروف كالضاد والقاف لكن تكره إمامته للمفصح، وأن يكون قادراً على الاستقلال فلا يؤمّ العاجز عنه القادر عليه، وأن يكون ساتراً لما يجب ستره إذا كان المأموم ساتراً.

وأن لايكون مرتفعاً عن موضع المأموم بما لا يتخطّى إلّا بهمّة كالدكّة ولا بأس بالمواضع المنحدرة ولا في علوّ المأموم مطلقاً.

وأمّا ما يتعلّق بالمأموم: فنيّة الاقتداء بعد نيّة الإمام، فلو لم ينو أو قدّمها على نيّة الإمام أوقارنها بطلت صلاته، وتعيينه الإمام مع وحدته، فلو نوى الإقتداء بإثنين أو بأحدهما لا على التعيين بطلت صلاته.

ومتابعة الإمام، فلايركع ولايسجد ولا يرفع بينهما ولا يهوي ولا يقوم قبله، نعم يجوز أن ينوي الإنفراد فيسلّم ويخرج من الصلاة قبله وأن لايتقدّمه في الموقف، فلو تقدّمه بمقدار عتبة بطلت صلاته ولابأس بالمحاذات وإن كان التأخّر أحوط، ولا عبرة بأصابع الرجلين ولا بالمسجد إلّا في المتحلّقين حول الكعبة أدام الله شرفها بحيث لا يصير المأموم أقرب إليها ولا يبعد عنه بما يفحش عادةً.

وأن لايحول بينه وبين الإمام ما يمنع المشاهدة، اللهمّ إلّا أن يكون الحائل تعدّد الصفوف أو مخرماً أو رقيقاً حاكياً أو قصيراً يشاهده قائماً لا قاعداً أو نهراً

ما يتعلّق بالمأموم

۱\_تذكرة الفقهاء: ج ٤، ص ٢٩٦.

أو المأموم إمرأة والإمام رجلاً، وأن تكون صلاته موافقة لصلاة إمامه في الكيفيّة لا في الكميّة ولا في النوع ولا الشخص ولا يجوز الاقتداء في صلاة اليوميّة لمن يصلِّي بغيرها، ولا بالعكس، نعم يجوز للمفتر ض أن يقتدي بالمتنفِّل وبالعكس والمتنفّل بمثله في النفل الذي شرّعت فيه الجماعة.

#### هداية

نقل كالام الإسام هو أقيموا الصلاة و أتوا الزكاة...»

قال الإمام الحسن العسكري الله في تفسيره: «قال الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿ وأقيموا الصلاة و آتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ﴿ (١)، وأقيموا الصلاة المسكري اللَّخِ في المكتوبة التي جاء بها محمّدﷺ وأقيموا أيضاً الصلاة على محمّد وآله الطبيبين الطاهرين الذين على سيّدهم وفاضلهم ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ من أموالكم إذا وجبت ومن أبدانكم إذا لزمت ومن معونتكم إذا التست ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ أي: تواضعوا مع المتواضعين لعظمة الله ﷺ في الإنقياد لأولياء الله ولمحمّد نــي الله ولعلىّ ولي الله والأئمّة من بعده سادات أصفياء الله»<sup>(٢)</sup>.

> ونقل ابن مردوية وأبو نعيم الحافظ (٣) في قوله: ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ أنَّها نزلت في رسول الله ﷺ وفي عليَّ ﴿ خاصَّة لا نَّهما أوَّل من صلَّى وركع.

وَإِذَاقُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُوالَهُ وَأَنصِتُواْلَعَلَّكُمْ تُرْحُونُ

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَى القرآن فَاسْتَمَعُوا لَهُ وَأَنْصَتُوا لَعَلَّكُم بَانَا آيَةَ هَإِذَا قدرئ القرأن...» عبدالله ﴿: إذا قرىء القرآن وجب عليك الانصات والاستماع (٥)، لكن ذهب

٢\_ التفسير المنسوب للإمام العسكري: ص ٢٣١.

٣ ـ شرح الآيات الباهرة: ص ١٦.

٤ ـ الأعراف: ٢٠٤.

٥ ـ مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٠٥.

جماعة (۱) إلى اختصاص الوجوب بالمؤتمّ عند قراءة الإمام، سواء كان الإمام المعصوم أو غيره مطلقاً، عن بشير بن جابر قال: صلّى بنا ابن مسعود فسمع ناساً يقرأون مع الإمام فلمّا انصرف قال: أما آن لكم أن تعقوا؟ وإذا ﴿قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾، كما أمر ربّكم (۲)، وذهب بعض إلى اختصاصه بقراءة الرسول عَنْ مطلقاً (۳).

عن الزهري نزلت هذه الآية في فتى من الأنصار كما كلما قرأ رسول الله يَهِينَ شيئاً من القرآن قرأ معه فنزلت (٤٠).

وعن سعيد بن المسيّب كان المشركون يأ تون النبيّ فيقول: بعضهم لبعض بمكّة ﴿ لاتسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه ﴾ (٥) فأنزل الله جواباً لهم (٢) ﴿ وإذا قرىء القرآن ﴾ الآية (٧)، وقيل (٨): نزلت لتحريم الكلام في الصلاة، وعن قتادة (٩) كانوا يتكلّمون في صلاتهم لحوائجهم أوّل ما فرضت، وكان الرجل يأتي في أثناء الصلاة فيسأل به أصحابه كم صلّوا؟ وكم بقي فيجيبونه؟ فنزلت، وعن سعيد بسن جبير (١٠): هذا في الانصات يوم الأضحى ويوم الفطر ويوم الجمعة، وفيما يجهر به الإمام، وعن الزجّاج (١١): استمعوا وأنصتوا أي اعملوا بما فيه ولا تجاوزوه.

هدانة

۱\_مجمع البيان: ج ۲، ص ۵۰۵.

٢\_تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٦١.

٣\_ التبيان في تفسير الفرآن: ج ٥، ص ٦٨.

٤\_تفسير الطبرى: ج٦، ص ١٦١.

٥\_فشلت: ٢٦.

٦\_ تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ٥٣ ٣. ٧\_ الأعراف: ٢٠٠٤.

۷ ـ الا عراق: ۱۰۰. ۸ ـ تفسير الطبري: ج٦، ص ١٦١.

۱۰ ـ فسير اطبري، ج١٠ ص ١٠٠٠

٩\_تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٦٢.

۱۰ ـ تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٦٤.

١١ \_ مجمع البيان: ج ٢٠. ص ٥١٥.

بسيان ما أفادة المصنّف في الآية

ظاهر الآية كما عرفت يدلّ على العموم فإنّ «إذا» الشرطيّة تفيد العموم؛ لأنّ المعنى كلّما تحقّقت القراءة وجب الاستماع والإنصات، والإنصات مجمل، فإنّه قد يكون عن التكلّم بكلام يتعلّق بأمور الدنيا، وقد يكون عن التكلّم بكلام يتعلّق بأمور الدنيا، وقد يكون عن التكلّم بكلام يؤجر عليه في الآخرة كقراءة القرآن والتسبيح والتهليل وإفادة مسألة علميّة وأمر بعمروف ونهي عن منكر وردّ سلام، وما أشبه ذلك، والأمر قد يكون للوجوب، وقد يكون للندب، وقد يكون مشتركاً بينهما.

إذا تمهّد ذلك فنقول: حمل بعضهم القراءة والإنصات على العموم والأمر على الوجوب، وأوجب الاستماع والإنصات عند قراءة كلّ قارىء سواء كان ما رسول الله على أو غيره، وسواء كانت القراءة في الصلاة أو خارجها وسواء كان ما يتكلّم به من أمور الدنيا أو من غيره (١١)، وأورد عليه أنّ حكم العام على تقدير عدم المخصّص عند عامّة الأشاعرة التوقف حتّى يقوم دليل عموم أو خصوص، وعند البلخي والجبائي الجزم بالخصوص كالواحد من الجنس والشلاثة من الجمع، والتوقّف في الباقي وعند غير المذكورين العام وإن تناول الحكم فيه جميع أفراد العام لكن دلالته غير قطعيّة عند جمهور الفقهاء والمتكلّمين، بل ظنيّة.

ويلزم على هذا أيضاً عدم جواز قراءة الجماعة والإثنين القارئان معاً لوجوب الانصات على كلّ واحدٍ منهم وترك الواجب حرام، وللزومه أيضاً عدم إباحة الأذان بعد دخول الوقت بحضور من يقرأ القرآن واللازم باطل فكذلك الملزوم، على أنّ المخصّصات للعمومين جمّة كما ستقف عليه فيما سيأتي إنشاء الله تعالى، والأمر محمول على القدر المشترك، فيفيد تارة الوجوب وتارة الندب بحسب القرائن والمخصّصات من السنّة والإجماع.

وذهب بعض إلى أنّه في خارج الصلاة الوجوب، مختصّ بقراءة الرسول مَنْ والمعصومين، وفي غيرها مستحبّ، وفي حالة الصلاة فيه تفصيل؛

١ ـ التفسير الكبير: ج ١٥، ص ٨٣.

لأنّ الإمام إمّا مرضي أو غير مرضي، فإن كان غير مرضي وجبت القراءة على المأموم ولوسرّاً في الجهريّة، لما رواه الحلبي عن أبي عبدالله الله قال: «إذا صلّيت خلف إمام لايقتدى به فاقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع» (١)، ولما روي عن أبي عبدالله الله وأبي جعفر الله في الرجل يكون خلف إمام لايقتدي به فيسبقه الإمام بالقراءة قال: «إذا كان قد قرأ أمّ الكتاب أجزأه يقطع ويركع» (٢).

هذا إذا استطاع من القراءة بحيث يسمع نفسه، وإن لم يستطع من القراءة بحيث يسمع نفسه فيجتزي بحديث النفس لما رواه محمّد بن أبي حمزة عمّن ذكره عن أبي عبد الله ﴿ قال: ﴿ يَجِزِيكَ إِذَا كُنتَ معهم من القراءة مثل حديث النفس ﴾ (٢)، ولما رواه الحسن بن عليّ بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه قال: سألت أبا الحسن ﴿ عن الرجل يصلّي خلف من لايقتدي بصلاته والإمام يجهر بالقراءة قال: «اقرأ لنفسك وإن لم تسمع نفسك فلابأس » (٤).

وإن كان مرضيًا فالصلاة إمّا جهريّة أو اخفائيّة، ففي قراءة المأموم خلاف، فبعضهم ذهب إلى الكراهيّة، وبعضهم إلى التحريم، وقال ابن العلّامة (٥٠)؛ الأولى الكراهيّة، وإن كانت جهريّة فإمّا أن يسمع المأموم قراءة الإمام ولو همهمة أو لا، فإن كان الأوّل فالخلاف فيه بين الكراهيّة فإن كان الثاني فالخلاف فيه بين الكراهيّة والاستحباب وقال ابن العلّامة (٢٠)؛ الاستحباب أولى، وهو مختار الشهيد، فأنّه قال: والأقرب كراهيّة القراءة خلف الإمام في الاخفاتيّة والجهريّة إذا سمعها ولو همهمة ولولم يسمع استحبّ ثمّ قال ﴿ ولو سبّح حيث لايسمع القراءة جاز (٧٠).

١ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٤٢٩، الباب ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٩.

٢\_ الوسائل: - ٥، ص ٤٢٨، الباب ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة. - ٥٠.

٣\_ الوسائل: - ٥، ص ٢٨٥، الباب ٣٣ من أبواب صلاه الجماعه. - ٤.

٤ \_ الوسائل: ج ٥، ص ٤٢٧، الباب ٣٣ من أبو اب صلاه الجماعه، ح ١. ٥ \_ لم نعثر عليه.

٦\_لم نعثر عليه.

٧\_ البيان: ص ٢٢٦.

روى عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله عن الصلاة خلف الإمام أقرأ خلفه؟ فقال: «أمّا التي لايجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل إليه فلاتقرأ خلفه وأمّا الصلاة التي يجهر فيها فإنّا أمر بالجهر لينصت من خلفه فإن سمعت فانصت وإن لم تسمع فاقرأ»(١).

وروى الحلبي عنه ﴿ قال: «إذا صلّيت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ سمعت قراءته أو لم تسمع إلّا أن تكون صلاة تجهر فيها ولم تسمع فاقرأ» (٢)، فهذان الحديثان إذا تدبّرتهما أدركت أن حمل الأمر على الاستحباب في هذا المقام أولى من حمله على الوجوب، وحمل النهي على الكراهيّة أولى من حمله على الحرمة انكشف لديك ما هو مختار وأمّا وجه قوله ﴿: «ولو سبّح حيث لايسمع القراءة جاز»، فلما رواه زرارة عن أحدهما ﴿ قال: «إذا كنت خلف إصام تأتم فانصت وسبّح في نفسك (٣)، وأمّا ما نقله الشهيد عن المرتضى ﴿ أنّه لايقرأ في الأولى القراءة أو سريّة إلّا مع عدم السماع في الجهريّة، فيقرأ وأمّا الأخيرتان فالأولى القراءة أو التسبيح (٤) فلم أعثر له على وجه ولو لم يكن له وجه وجيه لم يذهب علم الهدى إليه.

إِنَّا يُوْمِنُ بِاَيَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُ وَأَبِهَا خَرُّ وَاسْجَدًا وَسَجَّوا

جَمْدِ رَبِّهِ فِهُمْ لَانَسْتَكْبِرُونَ

ومنها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا يَوْمَنُ بِآيَاتِنا﴾، الدلالة على ما جاء به نبيّنا ﷺ بين آية ﴿ تُمَا مِن الأحكام ﴿ الذين إِذَا ذكروا بها ﴾ وعظوا بتلك الآيات ﴿ خرّوا سبجداً ﴾ أي يؤمن بآياتنا...، والأحكم الأحكم وجوههم ساجدين تواضعاً لله سبحانه وتعالى، خوفاً من عذابه ورجاء السنفادة منها

١ ـ الوسائل: ج ٥، ص ٤٢٣، الباب ٣١من أبواب صلاه الجماعه، ح ٥٠

٢\_ الوسائل: ج ٥. ص ٤٢٢، الباب ٣١ من أبو اب صلاة الجماعه، ح ١.

٣\_ الوسائل: ج ٥. ص ٢٢، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعه. ح ٦.

٤\_ البيان: ص ٢٢٦\_ ٢٢٧.

٥ \_ السجدة: ٥ ١.

لر حمته.

﴿ وسبِّحُوا بحمد رِّهُم ﴾ ، أي نزُّ هوا ربُّهم وقدَّسوه عمَّا لا يليق بـلكمال بيان عدد الأيات جماله وعظمة جلاله حامدين ربّهم على فضله وإفضاله ﴿ وهم لايستكبرون عن ويستعب نيها عبادته استكبار من يستنكف عن عبادته من لم يقرّ بتوحيده ولم يعترف بصفات كماله.

> اعلم أنَّ هذه الآية من الآيات الأربع التي يجب السجود عند تلاوتها على التالي والمستمع ويستحبُّ للسامع، والثلاث الأخر في فصِّلت واقرأ والنجم ويستحب أيضاً للتالي والمستمع والسامع في أحد عشر سورة في الأعراف والرعد والنحل وبني إسرائيل ومريم والحجّ في موضعين والفرقان والنمل وصّ والانشقاق وهو فوري سواءكان واجباً أو مستحبّاً، ويُـقضى إذا فـات وجـوباً واستحباباً بنيّة القضاء لابالأداء؛ لأنّه موقّت بالسبب، والأحوط اشتراط السجود فيها على السبع، وعلى الأرض أو ما أنبته غير مأكول ولاملبوس ولامعدني، وإن تعذّر فكسجود الصلاة، ولايجب فيه تكبير ولاتشهد ولاتسليم ولاطهارة ولااستقبال، لكن إذا روعي فيه الأخيران مع الإمكان وعدم فوت الفوريّة كـان أفضل، خلافاً لابن الجنيد فإنّه أوجب الطهارة(١١)، ويتكرّر بتكرّر السبب، ولوكان تكراراً للتعليم، لما رواه محمّد بن مسلم عن الباقر ١١٠٠٪.

وتستحبّ سجدتا الشكر عند تجدّد النعمة واندفاع النقمة، وعـقيبكـلّ الأحكام المنصة صلاة وهي سنّة مؤكّدة لقول الصادق اللهذ: «واجبة تتمّ بها صلاتك»(٢)، والتعبير عن الاستحباب بالوجوب مفيد للتأكيد ولاتكبير فيهما ولاتشهّد ولاتسليم ويكبر إذا رفع.

١ ـ نفله عنه في البيان: ص ١٧٣.

استحباب سجدتا

الشكر وبعض

٢ ـ الوسائل: ج ٤. ص ١٠٧١، الباب ١ من أبو اب سجدتي الشكر، ح ٥.